

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



سلسلة مشروع وزارة التعليم العالي لنشر ألف رسالة علمية (٣٣)

الأحكام الفقهية
الخاصة بالقرآن الكريم
K.S.A. 100 YEARS
توحيد وبناء

إعداد

عبد العزيز بن محمد بن عبد الله الحجيلان
الجزء الأول

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م

صدرت بمناسبة مرور مائة عام على الاحتفال بتأسيس المملكة العربية السعودية



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



سلسلة مشروع وزارة التعليم العالي لنشر ألف رسالة علمية (٣٣)

الأحكام الفقهية الخاصة بالقرآن الكريم

إعداد

عبد العزيز بن محمد بن عبد الله الحجيلان

الجزء الأول

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م

صدرت بمناسبة مرور مائة عام على الاحتفال بتأسيس المملكة العربية السعودية

أضرفت على طباعتها ونشرها الإدارة العامة للثقافة والنشر

٢

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢١ هـ.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

الحجيلان، عبد العزيز بن محمد بن عبد الله

الأحكام الفقهية الخاصة بالقرآن الكريم - الرياض.

٩٠٢ ص ١٧ X ٢٤ سم . - (سلسلة نشر ألف رسالة علمية (٣٣).

ردمك : ٩ - ٣٠٢ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (مجموعة).

٥ - ٣٠٤ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (ج ١).

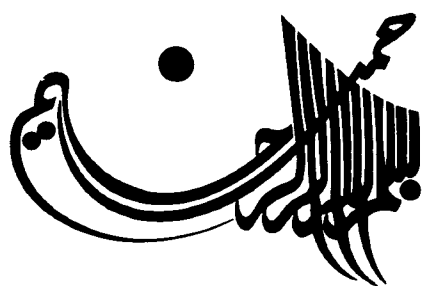
١ - القرآن - مباحث عامة ٢ - العبادات (فقه إسلامي) . أ - العنوان .

ديوي ٢٢٩ ١١١٨ / ٢٠

رقم الإيداع : ١١١٨ / ٢٠

ردمك : ٩ - ٣٠٢ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٥ - ٣٠٤ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (ج ١)



حقوق الطباعة والنشر محفوظة للجامعة

الطبعة الأولى

١٤٢٣ هـ . ٢٠٠٣ م

تقديم لمعالي مدير الجامعة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين، نبينا محمد وعلى آله، وصحابه، والتابعين له بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فلقد أكرم الله هذه البلاد المباركة بدولة اتخذت كلمة التوحيد «لا إله إلا الله محمد رسول الله» شعاراً ونبراساً، التزمت به في شؤونها كلها، وأكد على ذلك الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود منذ دخوله الرياض في الخامس من شوال ١٣١٩هـ، استمرراً لمنهج آبائه وأجداده، المستمد من الكتاب والسنة.

ولقد كان استرداد الملك عبد العزيز للرياض تأسيساً للمملكة العربية السعودية الحديثة التي أقيمت على المبادئ السامية، وما احتفالنا بمرور مائة عام على ذلك، إلا تذكير بنعمة الله، وفرح بنصره، واستذكار للجهود المباركة التي أداها الملك المؤسس - رحمه الله - في سبيل توحيد البلاد، وعرفان لفضله، ووفاء بحقه، وتسجيل لأبرز الإنجازات الرصينة التي تحققت في عهده وعهد أبنائه من بعده.

وإنه لشرف عظيم أن تسهم الجامعة في فعاليات هذه المناسبة الوطنية العزيزة بنتاج علمي، يتمثل برسائل علمية، وبحوث شرعية وتاريخية وجغرافية، ومنها رسالة الماجستير التي بين أيدينا الموسومة بـ (الأحكام الفقهية الخاصة بالقرآن الكريم).

ويتم نشرها ضمن «سلسلة مشروع وزارة التعليم العالي لنشر ألف رسالة علمية» إسهاماً من الجامعة في خدمة الثقافة الإسلامية، والفكر الإسلامي الذي تحمل لواءه بلادنا المباركة التي قامت منذ تأسيسها على نصرة الدين الحنيف، والدعوة إليه .

وختاماً أسأل الله عز وجل أن يحفظ لهذه البلاد قادتها وسؤددها، وأن يجزي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، وصاحب السمو الملكي ولي عهده الأمين، وصاحب السمو الملكي النائب الثاني خير الجزاء على ما قدموه لأمتهم من جهود مذكورة ومشكورة .

والله الموفق، ، ،

د . محمد بن سعد السالم

الافتتاحية

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(١)

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾^(٢)

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾^{(٣) (٤)}

وبعد :

فقد أكرم الله - تبارك وتعالى - البشرية في جميع أعصارها وأدوارها بهدايته ووحيه، فبعث الرسل- صلوات الله وسلامه عليهم- وأنزل عليهم الوحي المبين: ليهلك من هلك عن بينة، ويحيى من حي عن بينة، وكان من حكمته

(١) سورة آل عمران، الآية (١٠٢).

(٢) سورة النساء، الآية (١).

(٣) سورة الأحزاب ، الآيتان (٧٠، ٧١).

(٤) خطبة الحاجة التي رواها عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ أخرجه أبو داود في كتاب النكاح - باب في خطبة النكاح، حديث ٢١١٨، ٢٢٨/٢، ٢٣٩، وسكت عنه، والترمذي في أبواب النكاح - باب ما جاء في خطبة النكاح، حديث ١١١١، ٢٨٥/٢، ٢٨٦، وقال: حديث حسن، والبيهقي في كتاب النكاح - باب ما جاء في خطبة النكاح ١٤٦/٧، والحاكم في كتاب النكاح ١٨٢/٢، ١٨٣، وأحمد ٢٩٢/١، ٣٩٣، ٤٣٢ وعبد الرزاق في كتاب الجامع- باب خطبة الحاجة ١٦٢-١٦٣، حديث رقم ٢٠٢٠٦، وابن أبي شيبة في كتاب النكاح - باب ما قالوا في خطبة النكاح ٣٨٢/٤.

-سبحانه وتعالى - أن ختم الوحي إلى البشرية بالقرآن الكريم الذي قال فيه: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(١)

وقال فيه الرسول ﷺ: «فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، وهو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى من غيره أضله الله، وهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، هو الذي لا يزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسنة، ولا يشبع منه العلماء، ولا يخلق عن كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبه، هو الذي لم تنته الجن إذ سمعته حتى قالوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ﴿١﴾ يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ﴾^(٢)، من قال به صدق، ومن عمل به أجر، ومن حكم به عدل، ومن دعى إليه هدى إلى صراط مستقيم»^(٣).

ولما كان بهذه المنزلة العظيمة الشريفة لكونه كلام الله - سبحانه وتعالى - وحجته على عباده، شرع له أحكاماً تحفظ له هذه المنزلة، فشرع له أحكاماً في العبادات في تلاوته، وفي المعاملات من بيع وإجارة ورهن... ونحو ذلك، فلا بد لكل مسلم من معرفتها معرفة تامة، وتطبيقها على الوجه الأكمل: لكي يضع كلام الله - سبحانه وتعالى - في منزلته اللاتقة به.

أسباب اختيار الموضوع :

هناك أسباب كثيرة دعيتي لاختيار هذا الموضوع، ومن أهمها مايلي:

(١) سورة المائدة ، الآيتان (١٥ ، ١٦).

(٢) سورة الجن، الآيتان (١ ، ٢).

(٣) رواه من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه الترمذي في أبواب فضائل القرآن باب ما جاء في فضل القرآن. رقم ١٤، حديث ٣٠٧٠، ٢٤٥/٤، ٢٤٦، وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حمزة الزيات، وإسناده مجهول، وفي حديث الحارث مقال».

والدارمي في كتاب فضائل القرآن- باب فضل قراءة القرآن، رقم ١، حديث ٣٢٣٤، ٣١٢/٢، وأحمد ٩١/١.

أولاً : أن هذا الموضوع يتعلق بكتاب الله - سبحانه وتعالى - الذي أنزله على رسوله محمد ﷺ حجةً على عباده، ولو لم يكن إلا هذا السبب لكفى.

ثانياً : أن الله - سبحانه وتعالى - شرع لكتابه أحكاماً تتعلق به:

(أ) أحكاماً في الطهارة لقراءته، ومسّه.

(ب) أحكاماً في قراءته في الصلاة، وخارجها.

(ج) أحكاماً في السجود عند تلاوته.

(د) أحكاماً في المعاملات من بيع ورهن وإجارة...

وهذه الأحكام متفرقة في كتب الفقه فأردتُ جمعها في بحثٍ واحدٍ ليسهل الاطلاع عليها ومعرفتها.

ثالثاً : قيام حاجة الناس في حياتهم العملية لمعرفة الأحكام المتعلقة بكتاب الله - سبحانه وتعالى - لكثرة تلبسهم به في تلاوته، والعقد عليه، والحلف به، ونحو ذلك.

منهج البحث :

لابدٌ لكل باحث من منهج يسلكه يحدد معالمه قبل الكتابة، وتتكامل صورته بعد انتهاء الموضوع، ومن أبرز ملامح منهجي في هذا البحث ما يلي:

أولاً : اقتصرْتُ على ذكر أقوال أصحاب المذاهب الإسلامية المشهورة - حسب المستطاع - ومذهب ابن حزم في بعض الأحيان.

ثانياً : رتبتُ أقوال الفقهاء حسب القوة، فقدمتُ القول القوي وأخرتُ الضعيف؛ لكونه - فيما يظهر لي - أوضح للقارئ، ويغني كثيراً عن تكرار بعض الأدلة، وأنسب للبحث، إلا إذا كان ما ظهر لي رجحانه قولاً وسطاً في المسألة فإني أؤخره؛ تلافيًا لتكرار الأدلة، ومراعاة لوضوح المسألة للقارئ.

ثالثاً : رتَّبْتُ المذاهب داخل القول حسب الأقدمية، فقدمت المذهب الحنفي، ثم المالكي، ثم الشافعي، ثم الحنبلي، ثم ابن حزم.

رابعاً : وثَّقْتُ كُلَّ مذهب - قدر المستطاع - بقول أو أكثر من أقوال أصحابه حتى يطلع القارئ بنفسه على القول ويتضح له، مع الحرص على أن تكون هذه الأقوال من أمهات كتب المذهب إلا إذا كان غيرها أوضح منها، مع مراعاة عدم الإطالة ما أمكن ذلك.

خامساً : اعتمدتُ في نسبة القول للمذهب على أمهات كتب أصحابه، إلا إذا لم أطلع على قول صريح لهم في المسألة فإني أحاول أن ألتمس ذلك ولو لم يكن صريحاً، أو أبنيه على قول آخر لهم، ولا أوثِّقه من كتب مذهب آخر إلا إذا تعذرت علي كل السبل.

سادساً : ذكرت أدلة كل قول بعده مباشرة. وأتبع كل دليل بما يتعلق به من مناقشة وإجابة عليها ونحو ذلك؛ لأن هذه الطريقة - فيما يظهر لي - أوضح للقارئ، وأبعد عن انقطاع تفكيره.

سابعاً : وجَّهْتُ الاستدلال بكل دليل نقلي من خلال كلام أهل العلم إذا اطلعت على كلام لهم في ذلك، وإلا قمت بتوجيهه حسب استطاعتي، إلا إذا كان الدليل واضح الدلالة.

ثامناً : بعد استعراض الأقوال وأدلة كل قول، والمناقشات الواردة عليها، أعمل على التوفيق بين الأقوال والأدلة كما هي القاعدة المتبعة في أن إعمال الدليلين أو القولين - إن أمكن - أولى من إهمال أحدهما.

فإن تعذر الجمع عمدت إلى ترجيح أحد الأقوال بناء على قوة الأدلة، وبما يتمشى مع قواعد الشريعة ومقاصدها العامة.

تاسعاً : عزوت الآيات القرآنية إلى مواضعها من كتاب الله تعالى بذكر السورة ورقم الآية.

عاشراً : خَرَجْتُ جميع الأحاديث الواردة في الرسالة من كتب السنة المعتمدة، وما كان منها في صحيحي البخاري ومسلم أو في أحدهما اكتفيتُ به، للاتفاق على صحة ما ورد فيهما، أو في أحدهما، وما لم يخرجهُ أحدهما أو كلاهما بحثت عنه في الصحاح والسنن والمسانيد المتبقية، ثم أبين درجة الحديث نقلاً عن جهابذة أهل هذا الفن، ولم أترك إلا ما لم أعثر على كلام حوله، حسب جهدي وإطلاعي، إلا إذا كان الحديث قد نوقش من حيث صحته وعدمها فقد أكتفي بذلك.

حادي عشر: قمتُ بتخريج الآثار، مع الحكم عليها من خلال كلام أهل العلم فيها، إلا ما لم أطلع على كلام لهم فيه حسب استطاعتي.

على أنني قد خرجتُ بعض الآثار من غير كتبها، لعدم اطلاعي عليها في كتب الآثار المعروفة، وهي مع ذلك قليلة، وقد أوردتها للاستئناس وليست أدلة أساسية.

ثاني عشر: قمتُ بالترجمة لغير المشهورين من الأعلام الوارد ذكرهم في الرسالة، ولما كانت الشهرة أمراً نسبياً فقد اجتهدتُ في ذلك حسب استطاعتي.

وبعد ذلك فإنني أرجو أن أكون قد وفقت في بحثي هذا للحق والصواب، والكمال لله - سبحانه وتعالى - والعصمة لرسله - صلوات الله وسلامه عليهم -.

وفي النهاية لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل - بعد شكر الله سبحانه وتعالى - لجامعتنا المباركة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية على اهتمامها بالعلوم الشرعية، وقيامها عليها خير قيام، كما أشكر قسم الفقه بكلية الشريعة بالرياض على اهتمامه ومتابعته لي، وسؤاله لي عما يعترضني من مشكلات والعمل على حلها، كما أتقدمُ بجزيل الشكر إلى المشرف على الرسالة

فضيلة الدكتور/ عبد الله بن محمد الطيار الذي لم يأل جهداً في سبيل نصحي وإرشادي إلى مافيه الخير لي، وتذليل ما عترضني من المشكلات، كل ذلك بصدر رحب ونفس تفيض بالبشر والسرور، أسأل الله العليّ القدير أن يجزيه عني خير الجزاء وأن يمدّه بعونه وتوفيقه، ويكثر في المسلمين أمثاله .
كما لا يفوتني أن أشكر كل من مدّ لي يد العون والمساعدة بالإرشاد والتوجيه من أصحاب الفضيلة العلماء، وأخص بالشكر فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، وفضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الغديان، فجزاهما الله عني خير الجزاء .

ولا أنسى إخواني طلاب العلم ممن ساعدني بالمشورة والتوجيه وإعارة الكتب سائلاً الله - عز وجل - للجميع التوفيق لما يحبه ويرضاه من الأقوال والأعمال إنه سميع مجيب .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

مخطط البحث :

يشتمل البحث على تمهيدٍ، وخمسة أبوابٍ، وخاتمة .

التمهيد :

وفيه تعريف القرآن الكريم، وبيان فضل تلاوته، وحكم حفظه .

الباب الأول : أحكام التطهر للقرآن الكريم .

وفيه فصلان :

الفصل الأول : أحكام التطهر لقراءة القرآن الكريم .

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : قراءة القرآن للمحدث .

وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : قراءة القرآن عن ظهر قلب للمحدث حديثاً أصغر .

المطلب الثاني: قراءة القرآن للمستحاضة.
المطلب الثالث: قراءة القرآن للحائض والجنب.
المطلب الرابع: قراءة الآية فمادونها للحائض والجنب.
المبحث الثاني: قراءة القرآن في الحمام، ومكان قضاء الحاجة، والدخول به إليهما.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول : قراءة القرآن في الحمام.
المطلب الثاني: الدخول بالمصحف للحمام.
المطلب الثالث: قراءة القرآن في مكان قضاء الحاجة.
المطلب الرابع: الدخول بالمصحف لمكان قضاء الحاجة.

المبحث الثالث: قراءة القرآن للمتيمم.

الفصل الثاني: أحكام التطهر لمس المصحف.

وفيه تسعة مباحث:

المبحث الأول: مس المحدث للمصحف.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : حكم مس المحدث للمصحف.
المطلب الثاني: الحالات التي يباح فيها مس المحدث للمصحف عند القائلين بوجوب التطهر لمسّه.
المطلب الثالث: مس المحدث للمصحف من وراء حائل عند القائلين بوجوب التطهر لمسّه.

المبحث الثاني: مس المحدث لما فيه قرآن من كتب العلم.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول : مس المحدث لكتب التفسير

المطلب الثاني : مَسُّ المحدث لكتب الحديث، والفقه، ونحوها .

المبحث الثالث : مَسُّ المحدث للنقود، والثياب، ونحوها مما كتب عليه القرآن .

المبحث الرابع : مَسُّ المحدث للقرآن إذا ترجم إلى غير اللغة العربية .

المبحث الخامس : مَسُّ الصغير المحدث للمصحف، واللوح الذي كتب عليه القرآن ونحوهما للتعليم .

المبحث السادس : مَسُّ المتيمم للمصحف .

المبحث السابع : مَسُّ الكافر للمصحف .

المبحث الثامن : حمل المحدث للمصحف .

المبحث التاسع : السفر بالمصحف إلى دار الحرب .

الباب الثاني : الأحكام الخاصة بقراءة القرآن الكريم في الصلاة .
ويشتمل على مدخل، وثلاثة فصول :

المدخل : ويشتمل على مسألتين :

المسألة الأولى : حكم قراءة القرآن في الصلاة جملة .

المسألة الثانية : حكم القراءة في كل ركعة عند القائلين بركنيتها .

الفصل الأول : الأحكام العامة لقراءة الفاتحة، وما بعدها في الصلاة .
وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : الأحكام المشتركة بين الإمام والمأموم والمنفرد لقراءة الفاتحة،
وما بعدها .

وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : القراءة بالقراءة غير المتواترة في الصلاة .

المطلب الثاني : قراءة القرآن بغير العربية في الصلاة .

المطلب الثالث: تنكيس القراءة في الصلاة.

المطلب الرابع: قراءة القرآن في الركوع والسجود والجلوس في الصلاة.

المبحث الثاني: الأحكام الخاصة بالإمام لقراءة الفاتحة وما بعدها.
وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول : الجهر والإسرار بالقراءة للإمام.

المطلب الثاني: إمامة من يلحن في القراءة..

المطلب الثالث: إمامة الأمي.

المطلب الرابع: إمامة الفأفاء والتمتاع ونحوهما.

المبحث الثالث: الأحكام الخاصة بالمأموم لقراءة الفاتحة وما بعدها.
وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : القراءة خلف الإمام.

المطلب الثاني: فتح المأموم على إمامه في القراءة.

المطلب الثالث: الجهر بالقراءة للمأموم.

المبحث الرابع: الأحكام الخاصة بالمنفرد لقراءة الفاتحة وما بعدها.
وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الجهر بالقراءة للرجل.

المطلب الثاني: الجهر بالقراءة للمرأة

الفصل الثاني: الأحكام الخاصة بقراءة الفاتحة في الصلاة.
وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أحكام الاستعاذة والبسملة لقراءة الفاتحة في الصلاة.
وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أحكام الاستعاذة لقراءة الفاتحة في الصلاة.

المطلب الثاني: أحكام البسملة لقراءة الفاتحة في الصلاة.

المبحث الثاني: أحكام قراءة الفاتحة ذاتها في الصلاة.

وفيه ستة مطالب:

- المطلب الأول :** حكم قراءة الفاتحة في الصلاة.
- المطلب الثاني:** حكم تكرار الفاتحة في الركعة الواحدة.
- المطلب الثالث:** التأمين بعد الفاتحة في الصلاة.
- المطلب الرابع:** حكم العاجز عن قراءة الفاتحة في الصلاة.
- المطلب الخامس:** قراءة الفاتحة بعد الركوع الأول من صلاة الكسوف.
- المطلب السادس:** قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة.

الفصل الثالث: الأحكام الخاصة بالقراءة بعد الفاتحة في الصلاة.

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: الأحكام المشتركة بين الإمام والمأموم والمنفرد للقراءة

بعد الفاتحة.

وفيه ستة مطالب :

- المطلب الأول :** حكم القراءة بعد الفاتحة.
- المطلب الثاني:** مقدار القراءة بعد الفاتحة في كل صلاة من الصلوات الخمس.
- المطلب الثالث:** حكم الاختصار على قراءة بعض السورة بعد الفاتحة في الركعة الواحدة.
- المطلب الرابع:** حكم القراءة بأكثر من سورة بعد الفاتحة في الركعة الواحدة.
- المطلب الخامس:** تكرار قراءة السورة بعد الفاتحة في الصلاة.
- المطلب السادس:** حكم إطالة القراءة بعد الفاتحة في الركعة الأولى أكثر من الثانية.
- المطلب السابع:** القراءة في الصلاة مع النظر في المصحف.

المبحث الثاني : الأحكام الخاصة بالإمام للقراءة بعد الفاتحة.

وفيه سبعة مطالب :

- المطلب الأول :** سككات الإمام في الصلاة الجهرية.
- المطلب الثاني:** القراءة في خطبتي الجمعة، وصلاتها.
- المطلب الثالث:** القراءة بعد الفاتحة في صلاة العيدين.
- المطلب الرابع:** القراءة بعد الفاتحة في صلاة الكسوف
- المطلب الخامس:** القراءة بعد الفاتحة في صلاة الاستسقاء.
- المطلب السادس:** القراءة بعد الفاتحة في صلاة التراويح، وفي الوتر.
- المطلب السابع:** القراءة بعد الفاتحة في صلاة الجنازة.

المبحث الثالث: الأحكام الخاصة بالمنفرد للقراءة بعد الفاتحة.

وفيه أربعة مطالب :

- المطلب الأول:** القراءة بعد الفاتحة في ركعتي الفجر.
- المطلب الثاني:** الجهر والإسرار بالقراءة في نوافل النهار التي لا تشرع لها الجماعة.
- المطلب الثالث:** الجهر والإسرار بالقراءة في نوافل الليل التي لا تشرع لها الجماعة.
- المطلب الرابع:** ما تستحب قراءته بعد الفاتحة في ركعتي الطواف.

الباب الثالث : الأحكام العامة لقراءة القرآن، وكتابته، وتعليمه.

وفيه فصلان :

الفصل الأول: الأحكام العامة لقراءة القرآن.

وفيه سبعة مباحث :

المبحث الأول : الاستعاذة عند قراءة القرآن.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : حكم الاستعاذة لقراءة القرآن.
المطلب الثاني: إعادة الاستعاذة عند استئناف القراءة بعد قطعها.
المطلب الثالث: تكرار الاستعاذة عند البدء في كل سورة.
المبحث الثاني: البسمة عند قراءة القرآن.
وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : حكم البسمة لقراءة القرآن.
المطلب الثاني: البسمة عند البدء في القراءة من أثناء السورة.
المطلب الثالث: تكرار البسمة عند افتتاح كل سورة.
المبحث الثالث: ترتيل قراءة القرآن، وتحسينها:
وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : ترتيل قراءة القرآن.
المطلب الثاني: تحسين الصوت بقراءة القرآن.
المطلب الثالث: قراءة القرآن بالألحان.
المبحث الرابع: قراءة القرآن على الإنسان حال الاحتضار وما بعده.
وفيه خمسة مطالب :

المطلب الأول : قراءة القرآن عند المحتضر.
المطلب الثاني: قراءة القرآن على الميت.
المطلب الثالث: قراءة القرآن على القبور
المطلب الرابع: قراءة القرآن في المآتم
المطلب الخامس: وصول ثواب قراءة القرآن للأموات.
المبحث الخامس: قراءة الجماعة للقرآن.
وفيه مطلبان :

المطلب الأول : قراءة الجماعة للقرآن بصوت واحد.
المطلب الثاني: قراءة الجماعة للقرآن بطريقة الإدارة.

المبحث السادس : ختم القرآن وما يستحب عنده.

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : وقت الختم ومدته.

المطلب الثاني : ما يستحب عند ختم القرآن.

المبحث السابع : في أحكام متفرقة تتعلق بقراءة القرآن.

وفيه تسعة مطالب :

المطلب الأول : الآداب التي ينبغي التأدب بها عند قراءة القرآن.

المطلب الثاني : هل الأفضل الجهر بالقراءة أو الإسرار؟

المطلب الثالث : هل الأفضل القراءة في المصحف أو عن ظهر قلب؟

المطلب الرابع : الاستهزاء بالقرآن.

المطلب الخامس : جعل القرآن بدلاً من الكلام.

المطلب السادس : قراءة القرآن في الطواف.

المطلب السابع : الاستفتاح بقراءة القرآن والختم به.

المطلب الثامن : قول القارئ: (صدق الله العظيم) بعد القراءة.

المطلب التاسع : تقبيل المصحف بعد القراءة.

الفصل الثاني : الأحكام العامة لكتابة القرآن، وتعليمه.

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : أحكام كتابة القرآن.

وفيه خمسة مطالب :

المطلب الأول : الأمور التي ينبغي مراعاتها عند كتابة القرآن.

المطلب الثاني : كتابة وتعليق آيات القرآن على الجدران ونحوها.

المطلب الثالث : كتابة غير المسلم للقرآن.

المطلب الرابع : كتابة القرآن بشيء نجس.

المطلب الخامس : ترجمة القرآن إلى غير اللغة العربية.

المبحث الثاني: تعلم القرآن وتعليمه.

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : تعلم القرآن للمسلم.

المطلب الثاني: تعليم القرآن للمسلم.

المطلب الثالث: تعليم القرآن لغير المسلم.

الباب الرابع : سجود التلاوة وأحكامه.

وفيه فصلان :

الفصل الأول : في حكمه، وعدده، وموضعه.

وفيه مبحثان :

المبحث الأول: في حكمه.

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : حكم سجود التلاوة للتالي.

المطلب الثاني: حكم سجود التلاوة للمستمع.

المطلب الثالث: حكم سجود التلاوة للسامع.

المبحث الثاني: عدده، وموضعه.

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : عدد سجودات التلاوة في القرآن.

المطلب الثاني: مواضع سجودات التلاوة في القرآن.

الفصل الثاني : أحكام سجود التلاوة.

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: أحكام سجود التلاوة في الصلاة وخارجها.

وفيه خمسة مطالب :

المطلب الأول : مايسن قوله في سجود التلاوة.

- المطلب الثاني:** سجود التلاوة على الدابة.
- المطلب الثالث:** الاختصار على قراءة آية السجدة.
- المطلب الرابع:** إسقاط آية السجدة أثناء القراءة.
- المطلب الخامس:** السجود عند تلاوة آية السجدة بغير العربية أو سماعها.

المبحث الثاني: الأحكام الخاصة بسجود التلاوة داخل الصلاة.

وفيه تسعة مطالب :

- المطلب الأول :** حكم سجود التلاوة للإمام في الصلاة الجهرية.
- المطلب الثاني:** حكم قراءة الإمام لما فيه سجود تلاوة في الصلاة السرية.
- المطلب الثالث:** حكم سجود التلاوة للإمام في الصلاة السرية.
- المطلب الرابع:** التكبير عند خفض لسجود التلاوة والرفع منه.
- المطلب الخامس:** رفع اليدين عند التكبير للخفض لسجود التلاوة والرفع منه.

المطلب السادس: قيام الركوع مقام سجود التلاوة.

المطلب السابع: حكم سجود التلاوة للمأموم.

المطلب الثامن: تكرار سجود التلاوة لتكرار قراءة ما فيه سجود تلاوة.

المطلب التاسع: سجود المصلي لقراءة من ليس معه في الصلاة.

المبحث الثالث: الأحكام الخاصة بسجود التلاوة خارج الصلاة.

وفيه تسعة مطالب :

- المطلب الأول :** شروط سجود التلاوة.
- المطلب الثاني:** القيام لسجود التلاوة من الجالس.
- المطلب الثالث:** التكبير لسجود التلاوة.
- المطلب الرابع:** قيام الركوع مقام سجود التلاوة.
- المطلب الخامس:** التشهد لسجود التلاوة.
- المطلب السادس:** التسليم من سجود التلاوة.

المطلب السابع: تكرار السجود للتلاوة لتكرار قراءة ما فيه سجود تلاوة.
المطلب الثامن: قراءة ما فيه سجود تلاوة على المنبر حال الخطبة والسجود له.

المطلب التاسع: سجود التلاوة في أوقات النهي.

الباب الخامس: الأحكام المتعلقة بالقرآن الكريم في العقود، والحدود، والأيمان.
وفيه فصلان :

الفصل الأول : الأحكام المتعلقة بالقرآن في العقود.
وفيه سبعة مباحث :

المبحث الأول : الأحكام المتعلقة بالقرآن في عقد البيع.
وفيه مطلبان :

المطلب الأول : بيع المصحف للمسلم.

المطلب الثاني: بيع المصحف لغير المسلم.

المبحث الثاني: الأحكام المتعلقة بالقرآن في عقد الرهن.
وفيه مطلبان :

المطلب الأول : رهن المصحف عند المسلم.

المطلب الثاني: رهن المصحف عند غير المسلم.

المبحث الثالث: الأحكام المتعلقة بالقرآن في عقد الإجارة.
وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : تأجير المصحف.

المطلب الثاني: أخذ الأجرة على تعليم القرآن.

المطلب الثالث: أخذ الأجرة على الرقية من القرآن.

المطلب الرابع: الاستئجار لكتابة القرآن وأخذ الأجرة على ذلك.

المبحث الرابع : الأحكام المتعلقة بالقرآن في عقد العارية.

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : إعارة المصحف للمسلم.

المطلب الثاني : إعارة المصحف لغير المسلم.

المبحث الخامس : الأحكام المتعلقة بالقرآن في الوقف.

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : وقف المصحف على المسلم.

المطلب الثاني : وقف المصحف على غير المسلم.

المبحث السادس : الأحكام المتعلقة بالقرآن في الوصية.

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : الوصية بالمصحف للمسلم.

المطلب الثاني : الوصية بالمصحف لغير المسلم.

المبحث السابع : الأحكام المتعلقة بالقرآن في عقد النكاح.

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : جعل تعليم القرآن مهراً في عقد النكاح.

المطلب الثاني : ماتشرع قراءته من القرآن في خطبة النكاح.

المطلب الثالث : قراءة الفاتحة عند عقد النكاح.

الفصل الثاني : الأحكام المتعلقة بالقرآن في الحدود والأيمان.

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : الأحكام المتعلقة بالقرآن في حد السرقة.

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : القطع بسرقة المصحف.

المطلب الثاني : القطع بسرقة المصحف المحلي عند من قال بعدم القطع

بسرقة.

المبحث الثاني: الأحكام المتعلقة بالقرآن في الأيمان.

وفيه خمسة مطالب :

المطلب الأول : انعقاد اليمين بالحلف بالقرآن أو بعضه أو بالمصحف.

المطلب الثاني : انعقاد اليمين بالحلف بحق القرآن.

المطلب الثالث: انعقاد اليمين بالحلف بحق المصحف.

المطلب الرابع: مقدار الكفارة على من حلف بالقرآن أو بالمصحف.

المطلب الخامس: تغليظ اليمين بالتحليف على المصحف.

خاتمة البحث: وتشتمل على أهم النتائج التي توصلتُ إليها من خلال البحث.

التمهيد

ويشتمل على ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : تعريف القرآن في اللغة والشرع.

المطلب الثاني : فضل تلاوة القرآن.

المطلب الثالث: حكم حفظه.

المطلب الأول

تعريف القرآن في اللغة والشرع

تعريفه في اللغة :

القرآن في اللغة مأخوذ من قرأ بمعنى ضَمَّ وجمَعَ، وهو في الأصل مصدر قرأَ قراءةً وقرأناً، وسمي بذلك لضمه السور وجمعه لها، أو لجمعه الأحكام، والقصاص وغير ذلك^(١).

قال ابن فارس^(٢): « القاف والراء والحرف المعتل أصل صحيح يدل على جمع واجتماع، ومن ذلك القرية سُمِّيَتْ قَرْيَةً لاجتماع الناس فيها، ويقولون: قَرِيتُ الماء في المقراة: جمعتُهُ... قالوا: ومنه القرآن، كأنه سمي بذلك لجمعه ما فيه من الأحكام والقصاص وغير ذلك »^(٣).

قال الجوهري^(٤): « قَرَأْتُ الشَّيْءَ قَرَأْنًا، وضممت بعضه إلى بعض، ومنه قولهم: ما قرأتُ الناقة سلى قط، وما قرأتُ جنينًا، أي تضم رحمها على ولد، وقرأتُ الكتاب قرآنًا، ومنه سمي القرآن... »^(٥).

(١) معجم مقاييس اللغة. مادة «قرى» ٧٨/٥، ٧٩. الصحاح. مادة «قرأ» ٦٥/١. القاموس المحيط ٢٥/١. لسان العرب. مادة «قرأ» ١٢٨/١.

(٢) هو أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب. القزويني. اللغوي. يكنى بأبي الحسين. أحد أئمة اللغة والأدب. تعلم عليه البديع الهمداني. والصاحب بن عباد. وغيرهما. أصله من قزوين. أقام مدة في همدان. ثم انتقل إلى الري، له مؤلفات كثيرة منها: معجم مقاييس اللغة. اللامات، توفي سنة ٣٩٥هـ. (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٣٥٢/١، شذرات ١٣٢/٣).

(٣) معجم مقاييس اللغة، مادة « قرى » ٧٨/٥، ٧٩.

(٤) هو إسماعيل بن حماد التركي الفارابي، اللغوي، الأديب، أحد من يضرب به المثل في ضبط اللغة. كان يحب الأسفار والتغرب، دخل العراق صغيراً، وسافر إلى الحجاز فطاف البادية وعاد إلى خراسان، ثم أقام في نيسابور، أول من حاول الطيران، له مصنفات منها: الصحاح. ومقدمة في النحو. (سير أعلام النبلاء ٨٠/١٧، شذرات الذهب ١٤٣/٣).

(٥) الصحاح. مادة « قرأ » ٦٥/١.

تعريف القرآن في الشرع^(١) :

القرآن الكريم - كما ذكر الشيخ مناع القطان - يتعذر تحديده بالتعاريف المنطقية ذات الأجناس والفصول والخواص، بحيث يكون تعريفه حدًا حقيقيًا، أي استحضاره معهودًا في الذهن أو مشاهدًا بالحس كالإشارة إليه مكتوبًا في المصحف، أو مقروءًا باللسان^(٢).

وقد قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « ومن الإيمان بالله وكتبه: الإيمان بأن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدا، وإليه يعود. وأن الله تكلم به حقيقة، وأن هذا القرآن الذي أنزله على محمد ﷺ هو كلام الله حقيقة لا كلام غيره، ولا يجوز إطلاق القول بأنه حكاية عن كلام الله أو عبارة عنه، بل إذا قرأه الناس أو كتبوه بذلك في المصاحف لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام الله تعالى حقيقة؛ فإن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئًا، لا من قال مبلِّغًا مؤديًا.

وهو كلام الله، حروفه ومعانيه، ليس كلام الله الحروف دون المعاني، ولا المعاني دون الحروف »^(٣).

فيمكن أن يستخلص من هذا الكلام ونحوه أن القرآن هو: كلام الله الحقيقي في حروفه ومعانيه، المنزل على محمد ﷺ المبتدأ بالفاتحة المختتم بالناس، المتعبد بتلاوته.

شرح هذا التعريف، وبيان محترزاته :

« كلام الله » يخرج به كلام غيره . سبحانه وتعالى . من الإنس والجن والملائكة، « الحقيقي في حروفه ومعانيه » فيه رد على من يقول إنه عبارة عن كلام الله أو حكاية عنه، ونحوهم من أهل الأقوال الباطلة.

(١) لم أتعرض لكلام المتكلمين في هذا التعريف تجنبًا للإطالة.

(٢) مباحث في علوم القرآن ص ٢٠ - ٢١.

(٣) مجموع الفتاوى ٣ / ١٤٤.

« المنزل » يخرج به كلام الله الذي استأثر به - سبحانه وتعالى -، قال تعالى:
﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكَلِمَتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نُنْفِذَ كَلِمَتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ
مَدَدًا﴾^(١)

« على محمد ﷺ » يخرج به ما أنزل على الأنبياء قبله كالتوراة،
والإنجيل وغيرهما.

« المبتدأ بالفاتحة، المختتم بالناس » يخرج به المنسوخ تلاوة كآية رجم
الزاني الثيب.

« المتعبد بتلاوته » يخرج به قراءات الآحاد، والأحاديث القدسية - إن
قلنا إنها منزلة من عند الله بألفاظها - .
- والله أعلم - .

(١) سورة الكهف . الآية (١٠٩).

المطلب الثاني

فضل تلاوة القرآن الكريم

حَسَّ اللَّهُ - سبحانه وتعالى - عباده المؤمنين على تلاوة كتابه العزيز، وجعلها من أفضل الطاعات، ووعدهم بالشواب الجزيل والأجر العظيم عليها؛ ليعرفوا أحكامه ويعملوا بها ويتعظوا بما فيه، ويزدادوا إيماناً مع إيمانهم، وقد ورد في ذلك أدلة كثيرة من الكتاب، والسنة، ومنها ما يلي:

أولاً - من الكتاب :

الدليل الأول : قول الله - تعالى - : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تَجَرَّةً لَّنْ تَكْوُرَ ۖ لَّيُؤْفِقِيَهُمْ أَجُورُهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ ۚ إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ ۝۱۱ ﴾^(١)

وهذه الآية واضحة الدلالة .

الدليل الثاني : قوله - تعالى - : ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ۝۱۱ ﴾^(٢) وَسَبِّحُوْهُ بُكْرَةً وَأَصِيْلًا ۝۱۲

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذه الآية بأن الله - سبحانه وتعالى - أمر بالإكثار من ذكر الله، والقرآن الكريم أفضل الأذكار، فدلَّ على استحباب الإكثار من تلاوته .

ثانياً - من السنة :

الدليل الأول : ما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله ﷺ :

(١) سورة فاطر، الآيتان (٢٩ ، ٣٠) .

(٢) سورة الأحزاب، الآيتان (٤١ ، ٤٢) .

« الذي يقرأ القرآن وهو ماهر به مع السفرة الكرام البررة، والذي يقرأ القرآن وهو يتتبع فيه وهو عليه شاق له أجران »^(١).

الدليل الثاني؛ ما رواه أبو موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:
« مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن مثل الأترجة ريحها طيب وطعمها طيب،
ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن مثل التمرة لا ريح لها وطعمها حلو،
ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن مثل الريحانة ريحها طيب وطعمها مر،
ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن كمثل الحنظلة ليس لها ريح وطعمها مر »^(٢).

الدليل الثالث؛ ما رواه عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ
قال: « لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل،
وآناء النهار، ورجل آتاه الله مالاً فهو ينفقه آناء الليل وآناء النهار »^(٣).

الدليل الرابع؛ ما رواه أبو أمامة^(٤) الباهلي رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: « اقرؤا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعاً لأصحابه »^(٥).

(١) رواه البخاري في كتاب تفسير القرآن - باب تفسير سورة (عبس) ٨٠/٦، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب فضل الماهر بالقرآن والذي يتتبع فيه رقم ٣٨ حديث ٢٤٤ / ١، ٥٤٩، ٥٥٠.

(٢) رواه البخاري في كتاب فضائل القرآن - باب فضل القرآن على سائر الكلام ١٠٧/٦، وباب من رأى بالقرآن، أو تأكل به، أو فخر به ١١٥/٦، وفي كتاب الأطعمة - باب ذكر الطعام ٢٠٧/٦، وفي كتاب التوحيد - باب ذكر قراءة الفاجر والمنافق ٨/ ٢١٩، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب فضيلة حافظ القرآن رقم ٣٧، حديث ٢٤٣ / ١، ٥٤٩.

(٣) رواه البخاري في كتاب فضائل القرآن - باب اغتباط صاحب القرآن ١٠٨/٦، وفي كتاب التوحيد - باب قول النبي ﷺ: «رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل والنهار» ٢٠٩/٨، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب فضل من يقوم بالقرآن ويعلمه رقم ٤٧، حديث ٢٦٦ / ١، ٥٥٨.

(٤) هو صدي بن عجلان بن الحارث، ويقال ابن وهب، ويقال ابن عمرو بن وهب، الباهلي مشهور بكنيته، سكن مصر، ثم انتقل إلى حمص، كان من المكثرين في الرواية عن النبي ﷺ وأكثر روايته عند الشاميين. توفي سنة ٨١هـ، ٨٦هـ، وقال بعضهم هو آخر من مات من الصحابة بالشام.
(الاستيعاب ٥/٤، أسد الغابة ١٢٨/٥، الإصابة ١٨٢/٢).

(٥) رواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب فضل قراءة القرآن وسورة البقرة رقم ٤٢، حديث ٢٥٢ / ١، ٥٥٣.

الدليل الخامس: ما رواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « من قرأ حرفاً من كتاب الله - تعالى - فله به حسنة، والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول الهم حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف »^(١).

الدليل السادس: ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ قال: « يقال لصاحب القرآن: اقرأ وارتق ورتل كما كنت ترتل في الدنيا فإن منزلتك عند آخر آية تقرؤها »^(٢).

هذا طرف من الأدلة الكثيرة الدالة دلالة واضحة على فضل تلاوة القرآن الكريم والإكثار منها.

-
- (١) رواه الترمذي في أبواب فضائل القرآن - باب ما جاء في من قرأ حرفاً من كتاب الله ماله من الأجر رقم ٦، حديث ٢٠٧٥، ٢٤٨/٤ وقال: «حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه».
- (٢) رواه أبو داود في كتاب الصلاة - باب استحباب الترتيل في القراءة. حديث ١٤٦٤، ٧٣/٢. والترمذي في أبواب فضائل القرآن - باب رقم ١٨ (ولم يذكر له عنواناً) حديث ٣٠٨، ٢٥٠/٤. وقال: «حديث حسن صحيح». والحاكم في كتاب فضائل القرآن - أخبار في فضائل القرآن جملة ٥٥٣/١ وصححه الذهبي في تلخيصه.

المطلب الثالث

حكم حفظ القرآن

حفظ القرآن فرض كفاية على الأمة بالإجماع^(١).

ويجب على كل مسلم حفظ ما تصح به صلاته من القرآن بالإجماع^(٢)، وهو الفاتحة ومقدار ما يجزئ بعدها عند من يقول بوجوب القراءة بعد الفاتحة؛ لأن من القواعد المقررة في الشريعة أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، والصلاة واجبة، ولا تتم إلا بالفاتحة، ومقدار ما يجزئ بعدها عند من يقول بوجوبه، فيجب حفظ ذلك... وأما ما سوى ذلك فحفظه مستحب بالإجماع^(٣).

جاء في حاشية الروض المربع: « يستحب حفظ القرآن إجماعاً، وفيه فضل عظيم، وحفظه فرض كفاية إجماعاً... ويجب منه ما يجب في الصلاة اتفاقاً^(٤) ».

ومما يدل على فضل حفظ القرآن - بالإضافة إلى ما سبق من الأدلة في فضل تلاوته - ما يلي:

ما رواه عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « خيركم من تعلم القرآن وعلمه »^(٥).

(١) الدر المختار ١/ ٥٢٨، الإقتان ١/ ١٣٠، الإقناع ١/ ١٤٨، منتهى الإرادات ١/ ١٠٤، حاشية الروض المربع لابن قاسم ٢/ ٢٠٧.

(٢) مراتب الإجماع، لابن حزم ص ١٥٦، الإقناع ١/ ١٤٨، منتهى الإرادات ١/ ١٠٤، آداب المشي إلى الصلاة ص ٣١، حاشية الروض المربع لابن قاسم ٢/ ٢٠٧.

(٣) الإقناع ١/ ١٤٨، آداب المشي إلى الصلاة ص ٣١، حاشية الروض المربع لابن قاسم ٢/ ٢٠٧.

(٤) حاشية الروض المربع لابن قاسم ٢/ ٢٠٧.

(٥) رواه البخاري في كتاب فضائل القرآن - باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه ٨/ ٦.

الباب الأول

أحكام التطهر للقرآن الكريم

وفيه فصلان :

الفصل الأول : أحكام التطهر لقراءة القرآن الكريم.

الفصل الثاني: أحكام التطهر لمَسِّ المصحف.

الفصل الأول

أحكام التطهر لقراءة القرآن الكريم

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : قراءة القرآن للمحدث.

المبحث الثاني : قراءة القرآن في الحمام، ومكان قضاء الحاجة،
والدخول به إليهما.

المبحث الثالث : قراءة القرآن للمتيمم.

المبحث الأول

قراءة القرآن للمحدث

وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : قراءة القرآن عن ظهر قلب للمحدث حديثاً أصغر.

المطلب الثاني: قراءة القرآن للمستحاضة.

المطلب الثالث: قراءة القرآن للحائض والجنب.

المطلب الرابع: قراءة الآية فما دونها للحائض والجنب.

المطلب الأول

قراءة القرآن عن ظهر قلب للمحدث حدثاً أصغر

أجمع الفقهاء - فيما أعلم - على جواز قراءة القرآن عن ظهر قلب للمحدث حدثاً أصغر، وأن الوضوء مستحب لذلك، وقد نقل ذلك النووي^(١) حيث قال في التبيان: « يستحب أن يقرأ القرآن وهو على طهارة، فإن قرأ محدثاً جاز بإجماع المسلمين، والأحاديث فيه كثيرة معروفة »^(٢).

وقال في المجموع: « أجمع المسلمون على جواز قراءة القرآن للمحدث الحدث الأصغر، والأفضل أن يتوضأ لها »^(٣).

ومن الأدلة على ذلك ما يلي :

أولاً - من السنة :

الدليل الأول: ما رواه كريب^(٤) مولى ابن عباس أن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - أخبره أنه بات عند ميمونة^(٥) زوج النبي ﷺ وهي خالته،

(١) هو يحيى بن شرف بن مري الحزامي النووي. يكنى بأبي زكريا. محيي الدين ولد في نوى سنة ٦٣١هـ. وتعلم بدمشق. وأقام بها زمناً طويلاً. كان فقيهاً. محدثاً يعتبر أستاذ المتأخرين من الشافعية. صنف مصنفات كثيرة منها: شرح صحيح مسلم. المجموع شرح المذهب. توفي سنة ٦٧٦هـ. (تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٧٠. طبقات الشافعية للسبكي ٥/ ١٦٥).

(٢) التبيان في آداب حملة القرآن ص ٥٨.

(٣) المجموع شرح المذهب ٢/ ١٦٣.

(٤) هو كريب بن أبي مسلم الهاشمي، يكنى بأبي رشدين، مولى عبد الله بن العباس بن عبد المطلب. وثقه ابن سعد، وابن معين، والنسائي وغيرهم. توفي بالمدينة سنة ٩٨هـ. وفي آخر ولاية سليمان ابن عبد الملك. (طبقات ابن سعد ٥/ ٢٩٣. مشاهير علماء الأمصار ص ٧٢).

(٥) هي ميمونة بنت الحارث بن حزن بن بجير بن الهزم، أم المؤمنين. تزوجها النبي ﷺ بسرف. وكانت آخر امرأة تزوجها. وذلك سنة سبع في عمرة القضية، كان اسمها برة. فسمها النبي ﷺ ميمونة. توفيت بسرف سنة ٦١هـ في خلافة يزيد بن معاوية. وهي آخر من مات من أزواج النبي ﷺ ولها ٨٠ سنة أو ٨١. (طبقات ابن سعد ٨/ ٢٣٢ - ١٤٠. الاستيعاب ٤/ ٤٠٤).

قال: فاضطجعت في عرض الوسادة، واضطجع النبي ﷺ في طولها، فنام رسول الله ﷺ حتى انتصف الليل، أو قبله بقليل، أو بعده بقليل، ثم استيقظ رسول الله ﷺ فجعل يمسح النوم عن وجهه بيده، ثم قرأ العشر الآيات الخواتيم من سورة آل عمران، ثم قام إلى شئ معلقة، فتوضأ منها، فأحسن وضوءه، ثم قام يصلي، فصنعتُ مثل ما صنع، فقمْتُ إلى جنبه..^(١) الحديث.

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن ابن عباس - رضي الله عنهما - أخبر أن النبي ﷺ قرأ الآيات العشر الأخيرة من سورة آل عمران بعد قيامه من نوم الليل وقبل الوضوء، وهذا يدل على جواز قراءة القرآن عن ظهر قلب للمحدث حديثاً أصغر.

الدليل الثاني: ما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت: «كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه»^(٢).

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن عائشة - رضي الله عنها - أخبرت أن النبي ﷺ كان يذكر الله - تعالى - في كل وقت، وهذا عام يشمل جميع الأذكار،

(١) رواه البخاري في كتاب الوضوء، باب قراءة القرآن بعد الحدث وغيره ٥٣ / ١، وفي كتاب العيدين، باب ما جاء في التورث ١٢ / ٢، وفي أبواب العمل في الصلاة - باب استعانة اليد في الصلاة إذا كان من أمر الصلاة ٥٨ / ٢، وفي كتاب التفسير - سورة آل عمران باب ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ﴾ الآية ٥ / ١٧٦. ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه رقم ٢٦، حديث ١٨١ - ١٩٣ باللفاظ متقاربة ٥٢٥ / ١ - ٥٣١.

(٢) رواه البخاري معلقاً بصيغة الجزم في كتاب الحيض - باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت ٧٩ / ١، وفي كتاب الأذان - باب هل يتتبع المؤذن فاه هاهنا وهاهنا، وهل يلتفت في الأذان ١٥٦ / ١. ومسلم موصولاً في كتاب الحيض - باب ذكر الله - تعالى - في حال الجنابة وغيرها رقم ٣٠، حديث ١١٧. ٢٨٤ / ١.

ومنها القرآن: لأنه أفضلها، وجميع الأحوال إلا ما ورد الدليل على استثنائه كحال الجنب والحيض، فدلَّ ذلك على جواز القراءة عن ظهر قلب للمحدث حدثاً أصغر.

الدليل الثالث: ما رواه عبدالله^(١) بن سلمة قال: دخلتُ على علي رضي الله عنه أنا، ورجلان مِنَّا، ورجل من بني أسد أحسب، فبعتهمَا علي رضي الله عنه وجهًا، وقال: إنكما عِلْجَان^(٢) فعالجا دينكما، ثم قام، فدخل المخرج، ثم خرج، فدعا بماء، فأخذ منه جفنة، فتمسح بها، ثم جعل يقرأ القرآن، فأنكروا ذلك، فقال: إن رسول الله ﷺ كان يخرج من الخلاء، فيقرئنا القرآن، ويأكل معنا اللحم، ولم يكن يحجبه - أو قال: يحجزه - عن القرآن شيء ليس الجنب^(٣).

(١) هو عبد الله بن سلمة الهمداني المرادي الكوفي، وثقه العجلي، ويعقوب بن شعبة، وقال البخاري: لا يتابع في حديثه، وقال النسائي وأبو حاتم: يعرف وينكر. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وقال ابن حجر: صدوق تغير حفظه.

(ميزان الاعتدال ٤٣٠/٢، ٤٣١، تهذيب التهذيب ٣٤١/٥، تقريب التهذيب ٤٢٠/١).

(٢) العِلْج: هو الرجل القوي الضخم، وعالجا: أي مارسا العمل الذي نديتكما إليه واعملا به. (النهاية في غريب الحديث والأثر - مادة «عِلج» ٢٨٦/٢)

(٣) رواه الترمذي في أبواب الطهارة - باب ما جاء في الرجل يقرأ القرآن على كل حال ما لم يكن جنبًا رقم ١١١ حديث ١٤٦، ٩٨/١، ٩٩، وقال: «حديث حسن صحيح». وأبو داود في كتاب الطهارة - باب في الجنب يقرأ القرآن حديث ٢٢٩، ٥٩/١ مختصرًا وسكت عنه، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها - باب ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة رقم ١٠٥ حديث ٥٩٤، ١٩٥/١، والبيهقي في كتاب الطهارة - باب نهى المحدث عن قراءة القرآن ٨٨/١، ٨٩، والنسائي في كتاب الطهارة - باب حجب الجنب من قراءة القرآن رقم ١٧١، حديث ١٤٤/١، والدارقطني في كتاب الطهارة - باب النهي للجنب والحائض عن قراءة القرآن، حديث ١٠، ١١٩/١، والحاكم في كتاب الأئمة ١٠٧/٤، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» وأحمد ٨٣/١، ٨٤، ١٠٧، ١٢٤، ١٣٤، ولكنه ضعيف: لأنه من رواية عبد الله ابن سلمة، وقد تغير حفظه - كما تقدم في ترجمته - وما سيأتي من كلام أهل العلم مفصلا عنه وعن حديثه هذا.

ثانياً - من آثار الصحابة :

ما رواه أبو الغريف الهمداني^(١) قال: كُنَّا مع علي في الرحبة^(٢) فخرج إلى أقصى الرحبة، فوالله ما أدري أبولاً أحدث أو غائطاً، ثم جاء فدعا بكوز من ماء فغسل كفيه، ثم قبضهما إليه، ثم قرأ صدراً من القرآن، ثم قال: اقرؤا القرآن ما لم يصب أحدكم جنابة، فإن أصابته جنابة فلا ولا حرفاً واحداً^(٣).

وهذا الأثر واضح الدلالة.

هذه بعض الأدلة الدالة على جواز قراءة القرآن عن ظهر قلب للمحدث حديثاً أصغر، أكتفي بها؛ لصراحتها في الدلالة على ما أردته، ووضوح المسألة.

- والله أعلم -.

-
- (١) هو عبيد الله بن خليفة الهمداني المرادي الكوفي، يكنى أبي الغريف، قال أبو حاتم: كان على شرطة علي وليس بالمشهور، وقال ابن سعد: كان قليل الحديث، وقال ابن حجر: صدوق رمي بالتشيع، من الثالثة. (طبقات ابن سعد ٢٤٠/٦، تهذيب التهذيب ١٠/٧، تقريب التهذيب ٥٣٢/١)
- (٢) هي قرية بحذاء القادسية على رحلة من الكوفة على يسار الحجاج إذا أرادوا مكة. وقد خربت الآن بكثرة طروق العرب: لأنها في ضفة البر ليس بعدها عمارة. معجم البلدان ٣/٣٢.
- (٣) رواه الدارقطني في كتاب الطهارة - باب في النهي للجنب والحائض عن قراءة القرآن حديث ١١٨/٦. وقال: «هو صحيح عن علي». والبيهقي في كتاب الطهارة - باب نهي الجنب عن قراءة القرآن ٩٩/١. وباب قراءة القرآن بعد الحدث ٩٠/١ مختصراً، وعبد الرزاق في كتاب الطهارة، باب هل تذكر الله الحائض والجنب؟ رقم ١٣٠٦، ٣٢٦/١ بلفظ شهدت علي بن أبي طالب، ثم قال: «اقرؤوا القرآن ما لم يكن أحدكم جنباً، فإن كان جنباً فلا، ولا حرفاً واحداً».

المطلب الثاني

قراءة القرآن الكريم للمستحاضة^(١)

اتفق أصحاب المذاهب الأربعة، والظاهرية على جواز قراءة القرآن للمستحاضة.

فقد قال بذلك الحنفية^(٢).

قال الطحاوي^(٣) في مختصره: «... ولزوجها إصابتها في أيام استحاضتها وتصلي فيها وتصوم وتقرأ القرآن وتطوف بالبيت»^(٤).

وأما المالكية فسيأتي^(٥) أن الرواية المشهورة عن مالك، والتي أخذ بها أصحابه جواز قراءة القرآن للحائض، فالمستحاضة من باب أولى: لأن حدثها أخف، ومدتها أطول، وأما على الرواية الثانية عن مالك التي قال فيها بعدم الجواز، فقد قال هنا بجواز القراءة للمستحاضة^(٦).

(١) المستحاضة: هي التي استمر بها الدم بعد أيامها المعتادة خارجاً من العرق العاذل. (الصالح مادة «حيض» ٣/ ١٠٧٣، القاموس المحيط مادة «حيض» ٢/ ٣٤١، لسان العرب مادة «حيض» ٧/ ١٤٢).

(٢) مختصر الطحاوي ص ٢٢، بدائع الصنائع ١/ ٤٤، شرح فتح القدير ١/ ١٧٦.

(٣) هو أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، الأزدي، الحجري، المصري، يكنى بأبي جعفر. شيخ الحنفية في وقته، كان شافعياً تفقه على المزي ففاضبه يوماً فانتقل إلى جعفر بن عون الحنفي، ففاق أهل عصره، صنف تصانيف منها: مختصر الطحاوي، مشكل الآثار، توفي سنة ٢٢١هـ. (تذكرة الحفاظ ٢/ ٨٠٨ - ٨١١، النجوم الزاهرة ٣/ ٢٤٠).

(٤) مختصر الطحاوي ص ٢٢.

(٥) ص ٦٥.

(٦) الكافي في فقه أهل المدينة ١/ ١٨٩، بلغة السالك ١/ ٧٨، ٧٩، شرح الزرقاني على موطأ مالك ١/ ١٨٩.

قال ابن عبد البر^(١): « والمستحاضة طاهر، تصلي وتصوم، وتطوف بالبيت وتقرأ في المصحف »^(٢).

وبه قال الشافعية^(٣).

قال النووي: « والمستحاضة في الزمن المحكوم بأنه طهر كالمحدث »^(٤)، والمحدث يجوز له قراءة القرآن عن ظهر قلب كما سبق^(٥) نقله؛ للإجماع عليه.

وأما الإمام أحمد فعلى الرواية التي قال فيها بجواز قراءة القرآن للحائض يجوز للمستحاضة من باب أولى : لأن حدثها أخف.

وأما على الرواية المشهورة، والتي أخذ بها جمهور أصحابه، والتي قال فيها بعدم جواز قراءة القرآن للحائض، فقد قال هنا بجواز ذلك للمستحاضة^(٦).

قال ابن هاني^(٧) في مسائله: « وسئل (يعني الإمام أحمد) عن المستحاضة تنظر في المصحف وتقرأ؟ قال: نعم؛ لأنها إن كانت تستحاض، فإنها تصلي وتصوم »^(٨).

(١) هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي، الحافظ، شيخ علماء الأندلس في وقته، وقد عظم شأنه وعلا ذكره في الأقطار. ولد سنة ٣٦٨ هـ وكان عالماً بالحديث، والأثر، والفقه، والنسب، والخبر. له مصنفات كثيرة منها: الكافي في فقه أهل المدينة، والاستيعاب، والتمهيد توفي سنة ٤٦٢ هـ. (ترتيب المدارك ٨٠٨/٤، الديباج المذهب ص ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩).

(٢) الكافي في فقه أهل المدينة ١/ ١٨٩.

(٣) المجموع ١٦٢/٢، روضة الطالبين ١/ ١٢٧، مغني المحتاج ١/ ١١١.

(٤) المجموع ١٦٢/٣.

(٥) ص ٤٣.

(٦) مسائل الإمام أحمد رواية ابن هاني ١/ ٣٠، المبدع ١/ ٢٧٥، كشف القناع ١/ ٥٠٧.

(٧) هو إسحاق بن إبراهيم بن هاني النيسابوري، يكنى بأبي يعقوب، ولد في أول يوم من رمضان سنة ٢١٨ هـ. وخدم الإمام أحمد وهو ابن تسع سنين، قال فيه أبو بكر الخلال: كان أخا دين، وورع، وقد نقل عن الإمام أحمد مسائل كثيرة، وهي مطبوعة في مجلدين، توفي سنة ٢٧٥ هـ.

(٨) طبقات الحنابلة ١/ ١٠٨، والمنهج الأحمد ١/ ١٧٤.

(٨) مسائل الإمام أحمد، رواية ابن هاني ١/ ٣٠.

وهو ظاهر قول الظاهرية حيث قالوا - كما سيأتي^(١) - بجواز قراءة القرآن للحائض والمستحاضة من باب أولى؛ لأن حدثها أخف.

ومن الأدلة على ذلك ما يلي :

أولاً - من السنة :

ما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت: قالت فاطمة^(٢) بنت أبي حبيش لرسول الله ﷺ: يا رسول الله إني لا أطهر أفأدع الصلاة؟ فقال رسول الله ﷺ: «إنما ذلك عرق وليس بالحیضة فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة فإذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلّي»^(٣).

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ أمر فاطمة بنت أبي حبيش - وهي مستحاضة - بالاعتسال والصلاة عند ذهاب قدر زمن الحيض، والصلاة مشتملة على قراءة القرآن، فدلّ ذلك على جواز قراءة القرآن للمستحاضة.

ثانياً - من المعقول :

أن الاستحاضة نجاسة غير معتادة، أشبهت سلس البول، والرعاف الدائم

(١) ص ٦٠.

(٢) هي فاطمة بنت أبي حبيش بن المطلب بن أسد بن عبد العزى بن قصي، القرشية الأسدية تزوجها عبد الله بن جحش بن رثاب، فولدت له محمد بن عبد الله بن جحش.
(الاستيعاب ٣٨٣/٤، ٣٨٤، الإصابة ٢٨١/٤، أسد الغاية ٥١٨/٥).

(٣) رواه البخاري في كتاب الحيض - باب الاستحاضة ٩/ ١، وباب إقبال الحيض وإدباره ٨٢/ ١، ومسلم في كتاب الحيض - باب المستحاضة: وغسلها وصلاتها رقم ١٤، أحاديث ٦٢ - ٦٦، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤ بالفاظ متقاربة.

فيجوز لمن أصابتها الاستحاضة قراءة القرآن، كما يجوز لمن أصابه السلس والرعاف ذلك^(١).

وبهذا يتضح اتفاق أصحاب المذاهب الأربعة، والمذهب الظاهري على أن حكم المستحاضة حكم الطاهرات يجوز لها قراءة القرآن، - والله أعلم - .

(١) الهداية ١/٣٢، حاشية رد المحتار ١/٢٩٨، الكافي في فقه أهل المدينة ١/١٨٩، الشرح الصغير ١/٧٨.
٧٩، روضة الطالبين ١/١٣٧، مغني المحتاج ١/١١١، المبدع ١/٢٧٥، كشف القناع ١/٢٠٧.

المطلب الثالث

قراءة القرآن للحائض^(١) والجنب^(٢)

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال، وهي كمايلي:

القول الأول:

أنه لايجوز للحائض والجنب قراءة القرآن.

وبهذا قال الحنفية^(٣).

قال السرخسي^(٤): «وأما الأحكام التي تتعلق بالحيض فهي عشرة أو أكثر... منها أنها لا تقرأ القرآن إلا على قول مالك - رحمه الله تعالى - رحمه الله تعالى. «^(٥)».

(١) الحيض في اللغة: السيلان. يقال: حاضت المرأة تحيض حيضاً أو محيضاً. ومحاضاً فهي حائض. وحائضه إذا سال دمها. مأخوذ من قولهم حاض السيل إذا فاض.

(٢) (الصحيح مادة «حيض» ١٠٧٣ / ٣. القاموس المحيط مادة «حيض» ١ / ٣٤١ لسان العرب مادة «حيض» ١٤٢ / ٧. التعريفات ص ٩٤).

(٣) وشرعاً: دم طبيعية وجبلة يخرج من قعر الرحم في أوقات معلومة (الروض المربع ١ / ١٠٥).
(٤) اختلف في اشتقاق «الجنب» فذهب الشافعي - رحمه الله - إلى أنها مأخوذة من المخالطة: لأنه معلوم من كلام العرب أن يقولوا للرجل إذا خالط امرأته قد أجنب وإن لم ينزل. وقال قوم: إنها مأخوذة من البعد: لأن الجنب يبعد عما يقرب منه غيره. من الصلاة والمسجد وغيرهما.

(٥) (معجم مقاييس اللغة مادة «جنب» ١ / ٤٨٣. حلية الفقهاء ص ٥٧).
(٣) مختصر الطحاوي ص ١٨. المبسوط ١٥٢ / ٣. بدائع الصنائع ١ / ٣٧. مجمع الأنهر ١ / ٢٦.
الفتاوى الهندية ١ / ٣٩.

(٤) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر السرخسي - شمس الأئمة - أحد أعلام المذهب الحنفي المشهورين. ومن طبقة المجتهدين في المسائل. اشتهر بحفظه وقوة ذاكرته. له مصنفات من أشهرها: المبسوط في الفقه. أملاه على تلاميذه، وهو مسجون في بئر، توفي سنة ٤٩٠ هـ.

(٥) (الفوائد البهية ص ١٥٨. الأعلام ٦ / ٢٠٨).

(٥) المبسوط ٣ / ١٥٢.

وقال الكاساني^(١): «ولا يباح للجنب قراءة القرآن عند عامة العلماء»^(٢).

وهو رواية عن الإمام مالك حيث قال الباجي^(٣): «ودم الحيض يمنع عشرة أشياء... التاسع: إيقاع الطلاق على الحائض، وفي منعه قراءة القرآن روايتان، إحداهما المنع، والثانية الإباحة»^(٤) وقال: «فأما الأكبر، فإنه ينقسم إلى قسمين أحدهما لا يمكن إزالته كالحيض فلا يمنع القراءة على رأي، والثاني وهو الذي تمكن إزالته فإنه يمنع من قراءة القرآن»^(٥).

وبه قال الشافعية^(٦).

قال النووي: «مذهبنا أنه يحرم على الجنب والحائض قراءة القرآن قليلها وكثيرها حتى بعض الآية»^(٧).

وهو الرواية المشهورة عن الإمام أحمد، وهو المذهب عند أصحابه، وعليه أكثرهم^(٨).

(١) هو أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني، علاء الدين، أحد أعلام المذهب الحنفي، فقيه، أصولي، من مصنفاته: السلطان المبين في أصول الدين، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، توفي بحلب سنة ٥٨٧هـ. (الجواهر المضيئة للقرشي ٢ / ٢٤٤، معجم المؤلفين ٣ / ٧٦).

(٢) بدائع الصنائع ١ / ٣٧.

(٣) هو سليمان بن خلف التميمي المالكي، يكنى بأبي الوليد، فقيه، حافظ، متكلم، أصولي، شاعر فصيح. حسن التأليف، ولد سنة ٤٠٣هـ. له مؤلفات منها: المنتقى شرح الموطأ، والمهذب في اختصار المدونة. وله في الأصول: إحكام الفصول في أحكام الأصول، توفي سنة ٤٩٤هـ.

(٤) ترتيب المدارك ٢ / ٨٠٧. الديباج المذهب ١٢٠، ١٢١، ١٢٢.

(٥) المنتقى شرح موطأ مالك ١ / ١٢٠.

(٦) المرجع السابق ١ / ٣٤٥.

(٧) المهذب ١ / ٤٥، الوجيز ١ / ١٨، المجموع ٢ / ١٥٨، مفني المحتاج ١ / ٧٢.

(٨) المجموع ٢ / ١٥٨.

(٩) الهداية لأبي الخطاب ١ / ١٨، المقنع ص ١٧، المغني ١ / ٣١٥، المبدع ١ / ١٨٧، ١٨٨، الإنصاف ١ / ٢٤٣، ٣٤٧.

كشاف القناع ١ / ١٤٧.

قال المرداوي^(١)، عن قول ابن قدامة^(٢) «ومن لزمه حرم عليه قراءة آية فصاعداً»^(٣) « وهذا المذهب مطلقاً بلا ريب، وقطع به كثير منهم»^(٤).

واستدلوا على ذلك بمايلي:

الدليل الأول: ما رواه عبد الله بن عمر- رضي الله عنهما- أن النبي ﷺ قال: « لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن»^(٥).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأنه من رواية إسماعيل^(٦) بن عياش عن الحجازيين، وهي ضعيفة.

(١) هو علي بن سليمان بن أحمد بن محمد المرداوي، ثم الدمشقي، فقيه حنبلي، ولد في «مردا» قرب نابلس

سنة ٨١٧هـ، ونشأ بها، ورحل إلى القاهرة، ثم دمشق، له مصنفات منها: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، التعبير في شرح التحرير. توفي سنة ٨٨٥هـ. (الجواهر المنضد ص ٩٩، والسحب الوابلة ٧٣٩/٢).

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، الجماعيلي المقدسي، ثم الدمشقي، الحنبلي، يكنى بأبي محمد، موفق الدين. ولد في سنة ٥٤١هـ، فقيه من أكابر فقهاء الحنابلة، سافر إلى بغداد سنة ٥٦١هـ وأقام بها نحو أربع سنين، وعاد إلى دمشق، له مصنفات منها: المغني، والمقنع، والكافي في الفقه، وروضة الناظر في الأصول. توفي سنة ٦٢٠هـ. (الذيل على طبقات الحنابلة ١٣٢/٢-١٣٧).

(٣) المقنع ص ١٧.

(٤) الإنصاف ٢٤٣/١.

(٥) رواه الترمذي في أبواب الطهارة - باب ما جاء في الجنب والحائض أنهما لا يقرآن القرآن رقم ٩٨. حديث ١٣١، ٨٧/١، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها - باب ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة حديث ٥٩٥، ٥٩٦، ١٩٥/١، والبيهقي في كتاب الحيض- باب الحائض لا تمس المصحف ولا تقرأ القرآن ٣٠٩/١، والدارقطني في كتاب الطهارة باب في النهي للجنب عن قراءة القرآن حديث ١، ٢، ٣.

٤. ١١٧/١.

(٦) هو إسماعيل بن عياش بن سلم العنسي الحمصي، يكنى بأبي عتبة، ولد سنة ١٠٦هـ، قال البخاري: إذا حدث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدث عن غيرهم ففيه نظر، وقال الفضل ابن زياد عن أحمد: ليس أحد أروى لحديث الشاميين من إسماعيل بن عياش، وضَعَفَ روايته عن غير أهل الشام أيضاً النسائي، والحاكم، والبرقي، والساجي، وغيرهم. توفي سنة ١٨١هـ، وقيل ١٨٢هـ. (ميزان الاعتدال ١/ ٢٤٠ - ٢٤٤، تهذيب التهذيب ١/ ٣٢١ - ٣٢٦).

قال عبد الله^(١) بن الإمام أحمد: عرضتُ على أبي هذا الحديث عن إسماعيل ابن عياش فقال: باطل (يعني أن إسماعيل وهم)^(٢).

وقال ابن حجر^(٣) عنه: «وفي إسناده إسماعيل بن عياش وروايته عن الحجازيين ضعيفة، وهذا منها... ولكن رواه الدارقطني^(٤) عن المغيرة بن عبد الرحمن^(٥) عن موسى^(٦)، ومن آخر فيه مبهم عن أبي معشر^(٧) وهو ضعيف.

(١) هو عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، يكنى بأبي عبد الرحمن، كان إماماً خبيراً في الحديث، وعلمه، كان من أروى الناس عن أبيه، ورتب مسنده، قيل: إن والده حفظه خمسة عشر ألف حديث، ثم قال له: لم يقل النبي ﷺ شيئاً من ذلك، فقال: ولم أذهب أيامي. قال: لتعلم الصحيح، وثقة النسائي، والحضرمي، وغيرهما، توفي سنة ٢٤٨هـ.

(الجرح والتعديل ٧/٥، طبقات الحنابلة ١/١٨٠، تهذيب التهذيب ١/١٤١).

(٢) ميزان الاعتدال ١/٢٤٢، تهذيب التهذيب ١/٣٢٥.

(٣) هو أحمد بن علي بن محمد، أبو الفضل المصري، الشافعي، المعروف بابن حجر العسقلاني، إمام حافظ، عالم بالرجال، ولد سنة ٧٧٣هـ وصنف المصنفات الكثيرة ومن أشهرها: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تهذيب التهذيب، توفي سنة ٨٥٢هـ. (شذرات الذهب ٧/٢٧، البدر الطالع ١/٨٧ - ٩٢).

(٤) هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي، الحافظ الشهير، ولد سنة ٣٠٦هـ. وارتحل إلى مصر والشام، قال عنه الحاكم: صار الدارقطني أوجد عصره في الحفظ، والفهم، والورع، وإماماً في القراءة والنحويين، له مصنفات منها: كتاب السنن، وكتاب القراءات، توفي في ذي القعدة سنة ٣٨٥هـ. (تذكرة الحفاظ ٣/٩٩١ - ٩٩٥، طبقات الحفاظ ص ٣٩٣).

(٥) هو المغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن حزام القرشي الأسدي الحزامي المدني، قال الجوزجاني عن أحمد: ما يحدثه بأس، وقال ابن معين: ليس بشيء، قال النسائي: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: وثقه، وحديثه مخرج في الصحاح.

(ميزان الاعتدال ٤/١٦٣، ١٦٤، تهذيب التهذيب ١٠/٢٦٦).

(٦) هو موسى بن عتبة بن أبي عياش الأسدي، مولى آل الزبير، ويقال: مولى أم خالد بنت سعيد ابن العاص، وثقه ابن سعد، ومالك، وأحمد، والنسائي، والعجلي، وابن معين، وغيرهم، توفي سنة ١٤١هـ. وقيل ١٤٢هـ، وقيل غير ذلك. (ميزان الاعتدال ٤/٢١٤، تهذيب التهذيب ١٠/٣٦٠).

(٧) هو يوسف بن زيد البصري أبو معشر البراء العطار، ضعفه ابن معين، وقال أبو حاتم يكتب حديثه، وقال النسائي، وأبو داود: ليس بذلك، وذكره ابن حبان في الثقات. (ميزان الاعتدال ٤/٤٧٥، تهذيب التهذيب ١١/٤٢٩).

وله شاهد من حديث جابر رواه الدارقطني مرفوعاً وفيه محمد بن الفضل^(١)، وهو متروك، وموقوفاً، وفيه يحيى بن أبي أنيسة^(٢) وهو كذاب^(٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية عن هذا الحديث: « وهو حديث ضيف باتفاق أهل المعرفة بالحديث^(٤) ».

الدليل الثاني: ما رواه عبدالله بن سلمة قال: دخلتُ على علي رضي الله عنه أنا، ورجلان منا، ورجل من بني أسد أحسب، فبعتهما علي رضي الله عنه وجهاً، وقال: إنكما علجان فعالجا دينكما، ثم قام فدخل المخرج، ثم خرج، فدعا بماء، فأخذ منه جفنة، فتمسح بها، ثم جعل يقرأ القرآن، فأنكروا ذلك، فقال: إن رسول الله ﷺ كان يخرج من الخلاء، فيقرئنا القرآن، ويأكل معنا اللحم، ولم يكن يحجبه - أو قال يحجزه - عن القرآن شيء ليس الجنبانة^(٥).

وفي رواية: كان رسول الله ﷺ يقرئنا القرآن على كل حال ما لم يكن جنباً^(٦).

مناقشة هذا الدليل:

نوقش من وجهين:

(١) هو محمد بن الفضل بن عطية بن عمر بن خالد العبسي الكوفي، يكنى بأبي عبد الله، سكن بخارى، كذب حديثه أحمد، والجوزجاني، وعمرو بن علي، والنسائي، وابن خراش، وغيرهم. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث، ترك حديثه، توفي سنة ١٨٠هـ. (ميزان الاعتدال ٦/٤، تهذيب التهذيب ٩/٤٠١).

(٢) هو يحيى بن أبي أنيسة، واسمه زيد، ويقال: أسامة، الفنوي، الجزري، يكنى بأبي زيد، ضعف حديثه ابن سعد، وأبو حاتم، وابن المديني، ويعقوب بن سفيان، وغيرهم. وقال أحمد: ليس هو ممن يكتب حديثه. وقال البخاري: ليس بذاك، ولا يتابع في حديثه، وقال النسائي والدارقطني: متروك الحديث. توفي سنة ١٤٦هـ. (ميزان الاعتدال ٤/٣٦٤، ٣٦٥، تهذيب التهذيب ١١/١٨٣).

(٣) تلخيص الحبير ١٣٨/١.

(٤) مجموع الفتاوى ٢١/٤٦٠.

(٥) سبق تخريجه ص ٤٥.

(٦) رواه الترمذي في أبواب الطهارة - باب ما جاء في الرجل يقرأ القرآن على كل حال ما لم يكن جنباً رقم ١١١، حديث ١٤٦، ١/٩٨.

الوجه الأول:

يمكن مناقشته بأنه ضعيف: لأنه من رواية عبد الله بن سلمة في آخر حياته وقد تغير عقله كما تقدم في ترجمته^(١).

قال ابن حجر: «وقال الشافعي في سنن حرمة: إن كان هذا الحديث ثابتاً، ففيه دلالة على تحريم القرآن الكريم على الجنب. وقال في جماع كتاب الطهور: أهل الحديث لا يثبتونه، قال البيهقي^(٢): إنما قال ذلك لأن عبد الله ابن سلمة راويه كان قد تغير، وإنما روى هذا الحديث بعد ما كبر»^(٣).

قال الألباني^(٤): «وما قاله المحققون (يعني الشافعي، والبيهقي، وغيرهما) هو الراجح عندنا: لتفرد عبد الله بن سلمة به، وروايته إياه في حالة تغيره»^(٥).

الوجه الثاني:

ناقشه ابن حزم، والشوكاني^(٦)، بأنه على تقدير ثبوت هذا الحديث، فإنه لا حجة فيه: لأنه ليس فيه نهي للجنب عن قراءة القرآن، وإنما هو فعل

(١) ص ٤٥.

(٢) هو أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجي، الشافعي، إمام، حافظ، ولد سنة ٢٨٤هـ، ولزم الحاكم وتخرج به، وأكثر عنه جداً، وزاد عليه بأنواع العلوم، له مصنفات كثيرة منها: السنن الكبرى، والصغرى، وشعب الإيمان، ودلائل النبوة، وغيرها، توفي سنة ٤٥٨هـ.
(تذكرة الحفاظ ١١٣٢/٣ - ١١٣٥، طبقات الشافعية للسبكي ٨/٤، طبقات الحفاظ ص ٤٣٢، ٤٣٣).

(٣) تلخيص الحبير ١/ ١٣٩.

(٤) هو العلامة محمد ناصر الدين الألباني، ولد في ألبانية سنة ١٩١٤م، ونشأ في الشام، وتعلم في مدارسها، وعلى يد مشايخها، فدرس الحديث على الشيخ راغب الصباغ، واستفاد من المكتبة الظاهرية، ولا يزال يعمل بكل جهد وإخلاص في خدمة السنة، له مؤلفات وتحقيقات كثيرة منها: منزلة السنة في الإسلام، سلسلة الأحاديث الصحيحة، وسلسلة الأحاديث الضعيفة وغيرها.
(مجلة أخبار التراث الإسلامي، العدد التاسع ١٤٠٧هـ ص ١٣).

(٥) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ٢/ ٢٤٢، ٢٤٣.

(٦) هو محمد بن علي بن عبد الله الشوكاني، ولد سنة ١١٧٢هـ، وتفقه على مذهب زيد بن علي، وطلب الحديث حتى فاق فيه أهل زمانه، وخلع ربة التقليد، له مؤلفات عديدة منها: «فتح القدير في التفسير، ونيل الأوطار في الحديث، وإرشاد الفحول في الأصول» توفي سنة ١٢٥٠هـ.
(البدر الطالع ٢/ ٢١٤ - ٢٥٠، معجم المؤلفين ١١/ ٥٣).

منه ﷺ لا يلزم، ولم يبين فيه أنه قد امتنع عن قراءة القرآن بسبب الجنابة، فقد يكون وقوعه اتفاقاً، وليس من أجل الجنابة، فالنبي ﷺ لم يصم شهراً كاملاً قط غير رمضان، ولم يزد في قيام الليل على ثلاث عشرة ركعة، ونحو ذلك كثير، فهل يحرم على الإنسان صيام شهر كامل غير رمضان، أو التهجد بأكثر من ثلاث عشرة ركعة ونحو ذلك ؟ فالذين استدلوا بهذا الحديث لا يقولون بذلك، فكذا هنا لا يلزم من عدم قراءة القرآن حال الجنابة عدم جواز ذلك^(١).

الدليل الثالث: ما رواه علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: رأيت النبي ﷺ توضأ، ثم قرأ شيئاً من القرآن، ثم قال: « هكذا لمن ليس بجنب، فأما الجنب فلا ولا آية »^(٢).

مناقشة هذا الدليل :

ناقشه الألباني من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول :

أن هذا الحديث ضعيف الإسناد؛ لأن في إسناده أبا الغريف الهمداني ولم يوثقه سوى ابن حبان، وقد اعتمد عليه من قال بصحة إسناده مع أنه - أي ابن حبان - يتساهل في التوثيق، فلا يعتمد عليه، ولا سيما إذا عارضه غيره من الأئمة كأبي حاتم الرازي^(٣) هنا.

(١) المحلى ١ / ٧٨، نيل الأوطار ١ / ٢٢٦.

(٢) رواه أحمد ١ / ١١٠، وذكره الهيثمي في المجمع وعزاه لأبي يعلى، قال: « رجاله موثقون » (مجمع الزوائد ١ / ٢٧٦).

(٣) هو محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي، إمام، حافظ كبير، ولد سنة ١٩٥هـ، رحل لطلب العلم إلى البحرين، ومصر، وفلسطين وغيرها مشياً على قدميه، قال عنه ابن إسحاق الأنصاري: ما رأيت أحفظ من أبي حاتم، ووثقه النسائي، توفي في شعبان سنة ٢٧٧هـ.
(تذكرة الحفاظ ٢ / ٥٦٧ - ٥٦٩، طبقات الحفاظ ص ٢٥٩).

الوجه الثاني :

أنه على تقدير صحته، فإنه ليس صريحاً في الرفع.

الوجه الثالث :

أنه على تقدير صحة رفعه، فهو شاذ أو منكر؛ لأن في إسناده عائذ بن حبيب^(١) وهو، وإن كان ثقة، فقد قال فيه ابن عدي^(٢): « روى أحاديث أنكرت عليه»، ولعل هذا منها، فقد رواه من هو أوثق منه، وأحفظ، موقوفاً على علي، فقد رواه الدارقطني عن أبي الغريف قال: كنا مع علي في الرحبة فخرج إلى أقصى الرحبة، فوالله ما أدري أبولاً أحدث أم غائطاً، ثم جاء، فدعا بكوز من ماء، فغسل كفيه ثم قبضهما إليه، ثم قرأ صدرًا من القرآن، ثم قال: «اقرأوا القرآن ما لم تصب أحدكم جنابة، فإن أصابته فلا، ولو حرفاً واحداً»^(٣)،^(٤).

الدليل الرابع: ما روي عن عبد الله^(٥) بن رواحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه كان مضطجعاً

إلى جنب امرأته، فقام إلى جارية له في ناحية الحجرة، فوقع عليها، وفزعت

(١) هو عائذ بن حبيب بن الملاح العبسي. ويقال: القرشي. الكوفي. بباع الهروي. يكنى بأبي أحمد. ويقال: أبو هشام. قال أحمد: كان شيخاً عاقلاً. ليس به بأس قد سمعنا منه. وقال الجوزجاني: غال زائع. وقال ابن معين: زنديق. وقال أبو زرعة: صدوق في الحديث. وقال ابن حجر: صدوق روى بالتشيع. توفي سنة ١٩٠هـ. (طبقات ابن سعد ٦/ ٣٩٧، تهذيب التهذيب ٥/ ٨٨. تقريب التهذيب ١/ ٣٩٠).

(٢) هو عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك الجرجاني. يكنى بأبي أحمد. ويعرف أيضاً بابن القطان. محدث. حافظ. ناقد. فقيه. ولد سنة ٢٧٧هـ. قال فيه السهمي: كان حافظاً متقناً لم يكن في زمانه أحد مثله. رحل في طلب العلم إلى الشام ومصر. له مصنفات منها: الكامل في الضعفاء. والانتصار على مختصر المزني في فروع الشافعية. توفي سنة ٣٦٥هـ. (تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٤٠ - ٩٤٢، طبقات الشافعية للسبكي ٢/ ٢٢٣، طبقات الحفاظ ص ٢٨٠، ٢٨١).

(٣) سبق تخريجه ص ٤٦.

(٤) إرواء الغليل ١/ ٢٤٣، ٢٤٤.

(٥) هو عبد الله بن رواحة بن ثعلبة بن امرئ القيس بن عمرو بن امرئ القيس الأنصاري الخزرجي الصحابي، الشاعر المشهور، يكنى بأبي رواحة. ويقال: أبو عمرو. من السابقين الأولين من الأنصار. شهد بدرًا. وما بعدها. واستشهد بمؤتة - وكان أحد الأمراء فيها - سنة ثمان. (الاستيعاب ١/ ٢٩٣ - ٢٩٧، الإصابة ١/ ٣٠٦، ٣٠٧).

امراته، فلم تجده في مضجعه، فقامت وخرجت، فرأته على جاريته، فرجعت إلى البيت، فأخذت الشفرة، ثم خرجت وفرغ، فقام، فلقبها تحمل الشفرة، فقال: مهيم ؟ فقالت: مهيم، لو أدركتك حيث رأيتك لوجأت بين كتفيك بهذه الشفرة، فقال: وأين رأيتيني ؟ قالت: على الجارية، فقال: ما رأيتي، وقد نهى رسول الله ﷺ أن يقرأ أحدنا القرآن، وهو جنب، فقالت: فاقراً، فقرأ لها بعض الآيات، فقالت: آمنتُ بالله، وكذبتُ البصر، ثم غداً على رسول الله ﷺ، فأخبره، فضحك حتى بدت نواجذه ﷺ^(١).

وجه الاستدلال:

استدل به النووي من وجهين:

الوجه الأول:

أن النبي ﷺ لم ينكر على عبدالله بن رواحة قوله: «وقد نهى رسول الله ﷺ أن يقرأ أحدنا وهو جنب».

الوجه الثاني:

أن هذه القصة تدل على أن عدم جواز قراءة القرآن للجنب كان مشهوراً عند الصحابة - رضي الله عنهم - يعرفه الرجال والنساء^(٢).

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه النووي بأن إسناده هذه القصة ضعيف، ومنقطع^(٣).

(١) رواه الدارقطني في كتاب الطهارة - باب في النهي للجنب، والحائض عن قراءة القرآن، حديث ١٣، ١ / ١٢٠.

(٢) المجموع ١٥٩/٢.

(٣) المجموع ١٥٩/٢.

الإجابة عن هذه المناقشة:

يمكن الإجابة عن هذه المناقشة بأنها قد وردت من طرق صحاح كما ذكر ابن عبد البر حيث قال: «... وقصته (أي عبد الله بن رواحة) مع زوجته في حين وقع على أمته رويناهما من وجوه صحاح»^(١).

القول الثاني :

أنه يجوز للحائض، والجنب قراءة القرآن مطلقاً .
وبهذا قال الظاهرية، حيث قال في المحلى: « وقراءة القرآن والسجود فيه، ومس المصحف، وذكر الله - تعالى - كل ذلك بوضوء وبغير وضوء وللجنب والحائض»^(٢) ثم قال: « وهو قول داود^(٣) وجميع أصحابنا »^(٤).
واستدلوا على ذلك بأدلة من السنة، وآثار الصحابة، والمعقول:

أولاً - من السنة :

الدليل الأول: ما جاء في حديث هرقل^(٥) الطويل أن النبي ﷺ بعث إليه كتاباً قال فيه: « بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد عبدالله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم، سلام على من اتبع الهدى أما بعد: فإني أدعوك بدعاية الإسلام،

(١) الاستيعاب ٢٩٦/١ .

(٢) المحلى ٧٧ / ١ .

(٣) هو داود بن علي بن خلف الأصبهاني. المعروف بالظاهري. يكنى بأبي سليمان. فقيه، مجتهد، محدث. حافظ. ولد بالكوفة، ونشأ ببغداد، نضى القياس في الأحكام الشرعية وتمسك بظواهر النصوص، وتبعه جمع كثير يعرفون بالظاهرية من مصنفاته: كتابات في فضائل الشافعي. توفي سنة ٢٧٠هـ. (تذكرة الحفاظ ٢ / ٥٧٢، ٥٧٣. طبقات الشافعية للسبكي ٢ / ٤٢).

(٤) المحلى ٨٠ / ١ .

(٥) هرقل - بكسر الهاء وفتح الراء وسكون القاف - هو ملك الروم. وهرقل اسمه، ولقبه قيصر. كما يلقب ملك الفرس كسرى ونحوه. (فتح الباري ١ / ٢٣).

أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين، فإن توليت فإن عليك إثم الأريسيين^(١)،
و﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَمْ إِلَّا تَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ
شَيْئًا وَلَا تَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾
(٢)، (٣) الحديث.

وجه الاستدلال :

أن النبي ﷺ كتب بهذا الكتاب إلى الروم، وهم كفار، والكافر قد يكون
متلبساً بالجنابة، وهو مشتمل على شيء من القرآن، وقد أرسله إليهم ليقرؤوه،
فدل ذلك على جواز قراءة الجنب للقرآن^(٤).

مناقشة هذا الدليل :

ناقشه ابن حجر من ثلاثة وجوه :

الوجه الأول :

أنها واقعة عين لاعموم لها، فيقيد الجواز على ما إذا كانت هناك حاجة،
كالحاجة إلى إبلاغ الكفار، وإنذارهم، أو نحو ذلك، كما في هذا الحديث.

(١) اختلف في صيغتها، ومعناها، فروي الأريسيين، وروي الإريسيين، وروي الأريسيين. وأما معناها فقيل: هم
الخدم والخول، وقيل هم الأكارون: لأنهم كانوا عندهم من الفرس، وهم عبدة النار. وقيل: إن في رهط
هرقل فرقة تعرف بالأروسية فجاء النسب إليهم. وقيل: هم أتباع عبد الله بن أريس وهو رجل كان في
الزمن الأول، قتلوا نبياً بعث إليهم. وقيل: غير ذلك. وذكر ابن حجر عن ابن سيده: أنهم الفلاحون،
وصححه: لما جاء في رواية المدائني: «فإن عليك إثم الفلاحين». وعبد الله بن شداد: «وإن لم تدخل في
الإسلام فلا تحل بين الفلاحين وبين الإسلام». (النهاية مادة «أرس» ٢٨ / ١، فتح الباري ٢٩ / ١).

(٢) سورة آل عمران، الآية (٦٤)، وأولها: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ..﴾ الآية.

(٣) رواه البخاري عن عبد الله بن عباس عن أبي سفيان في كتاب بدء الوحي باب كيف كان بدء الوحي إلى
رسول الله ﷺ وقول الله جل ذكره: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾. (١ / ٥، ٦، ٧).

(٤) فتح الباري ٤٠٨ / ١.

الوجه الثاني:

أن هذا الكتاب قد اشتمل على غير الآيتين، فأشبهه ذلك ما لو ذكر بعض القرآن في كتاب من كتب الفقه، أو التفسير، أو نحوها، فإنه لا يمنع من قراءته؛ لأنه لا يقصد منه التلاوة.

الوجه الثالث:

أنه لا دلالة في هذا الحديث على جواز تلاوة الجنب للقرآن؛ وذلك لأن الجنب إنما منع التلاوة إذا كان قاصداً لها، وكان يعرف أن الذي يقرؤه قرآناً، أما لو قرأ في ورقة شيئاً لا يعلم أنه قرآن، فإنه لا يمنع^(١).

الدليل الثاني: ما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه^(٢).

وجه الاستدلال:

أن عائشة - رضي الله عنها - أخبرت أن رسول الله ﷺ كان مداوماً على ذكر الله - عز وجل - في كل الأوقات والأحوال، فيشمل ذلك وقت الجنابة، فيدخل في ذلك قراءة القرآن؛ لأنه من ذكر الله^(٣).

مناقشة هذا الدليل:

نوقش هذا الدليل من وجهين:

الوجه الأول:

ناقشه النووي بأن المراد بالذكر في الحديث غير القرآن؛ لأنه المفهوم عند إطلاق الذكر^(٤).

(١) فتح الباري ٤٠٨/١.

(٢) سبق تخريجه ص ٤٤.

(٣) سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام ٧١ / ١.

(٤) المجموع ١٥٩ / ٢.

الوجه الثاني:

كما ناقشه الصنعاني ^(١) بأنه عام، وقد خصصته الأحاديث السابقة الدالة على تحريم قراءة القرآن حال الجنابة، ومنها ما رواه علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ يقرئنا القرآن على كل حال مالم يكن جنباً» ^(٢)، ^(٣).

الدليل الثالث: ما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت: خرجنا مع النبي ﷺ لاندكر إلا الحج، فلما جئنا سرف ^(٤) طمشت، فدخلتُ على النبي ﷺ وأنا أبكي فقال: مايكيك، قلت: لوددتُ والله أني لم أحج هذا العام، قال: لعلك نفست ^(٥)، قلت: نعم، قال: فإن ذلك شيء كتبه الله على بنات آدم، فافعلي مايفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري» ^(٦).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ أذن لعائشة لما حاضت -وهي حائض- بفعل كل شيء ماعدا الطواف بالبيت، وهذا الإذن عام فتدخل فيه قراءة القرآن، فتجوز.

(١) هو محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد بن علي بن حفظ الدين الحسني الكحلاني. ثم الصنعاني. يكنى بأبي إبراهيم. المعروف بالأمير. المجتهد. ولد بكحلان سنة ١٠٩٩ هـ. ثم انتقل مع والده إلى صنعاء وأخذ من علمائها ومنهم: زيد بن محمد بن الحسن، وصلاح بن الحسين الأخفش. وأصيب بمحن كثيرة من الجهلاء والعوام، له مؤلفات منها: سبيل السلام، شرح الجامع الصغير سنة ١١٤٢ هـ. (البدر الطالع ٢ / ١٣٣ - ١٣٩، الأعلام ٦ / ٣٨).

(٢) سبق تخريجه ص ٤٥.

(٣) سبيل السلام ١ / ٧١.

(٤) هو موضع بالقرب من مكة يقع بين التنعيم ووادي فاطمة وهو على ستة أميال أو سبعة من مكة. وفيه تزوج النبي ﷺ ميمونة بنت الحارث وبنى بها فيه، وفيه توفيت، ويسمى اليوم بالنوارية. (معجم البلدان ٣ / ٢١٢، أخبار مكة ٢ / ٢١٨).

(٥) أي حضت، وقد نفست المرأة تنفس، بالفتح، إذا حاضت. (النهاية مادة « نفس » ٥ / ٩٥).

(٦) رواه البخاري في كتاب الحيض - باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت ١ / ٧٩، ومسلم في كتاب الحج - باب بيان وجوه الإحرام وأنه يجوز لأفراد الحج والتمتع والقران، وجواز إدخال الحج على العمرة، ومتى يحل القارن من نسكه رقم ١٧، حديث ١٢٠، ٨٧٣، ٨٧٤.

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشة هذا الدليل بأن مقصود النبي ﷺ في قوله: « فافعلي مايفعل الحاج غير أن لاتطوفي بالبيت حتى تطهري» ما يتعلق بأعمال الحج خاصة بدليل قوله: « كل مايفعله الحاج» وقوله: « غير أن لاتطوفي بالبيت».

ثانياً - ومن آثار الصحابة:

ما روي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه أنه كان يقرأ البقرة وهو جنب^(١). وهذا واضح الدلالة.

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأنه فعل صحابي، وهو مختلف في الاحتجاج به، كيف وقد خالف المرفوع كما تقدم في أدلة أصحاب القول الأول فلا يلتفت إليه.

ثالثاً - ومن المعقول:

أن قراءة القرآن الكريم فعل خير مندوب إليه، ومأجور فاعله، فمن ادعى منعها في بعض الأحوال، فعليه أن يأتي بالدليل على ذلك^(٢).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشة هذا الدليل بأن غايته طلب الدليل على عدم جواز القراءة حال الحيض، والجنابة، وقد سبق^(٣) بيان الأحاديث الواردة في ذلك.

(١) رواه ابن حزم في المحلى ١ / ٧٩.

(٢) المحلى ١ / ٧٧، ٧٨.

(٣) ص ٥٣ وما بعدها.

القول الثالث:

أنها تجوز قراءة القرآن للحائض، ولا تجوز للجنب.

وبهذا قال الإمام مالك في الرواية المشهورة عنه، وأخذ بها أصحابه^(١).
قال الباجي: « فأما الحدث الأكبر الذي لا يمكن إزالته وهو الحيض فهل يمنع القراءة أم لا ؟ عن مالك في ذلك روايتان : إحداهما أن الحيض لا يمنع قراءة القرآن »^(٢).

وقال خليل^(٣): « وتمنع الجنابة موانع الأصغر، والقراءة إلا كآيةٍ لتعوّذ ونحوه »^(٤).

وحكي قول قديم للشافعي حيث قال النووي: « وهذا الذي ذكره من تحريم قراءة القرآن على الحائض هو الصحيح المشهور وبه قطع العراقيون وجماعة من الخراسانيين، وحكى الخراسانيون قولاً قديماً للشافعي أنه يجوز لها قراءة القرآن »^(٥).

وهو رواية عن الإمام أحمد، وأخذ بها بعض أصحابه^(٦).

قال المرداوي: « تمنع الحائض من قراءة القرآن مطلقاً على الصحيح من المذهب، وعليه جماهير الأصحاب وقطع به كثير منهم، وقيل: لا تمنع منه،

(١) المنتقى شرح موطأ مالك ١ / ١٢٠ . ٣٤٥ . بداية المجتهد ١ / ٤٩ . مختصر خليل ص ١٨ ، ٢٢ .
حاشية الدسوقي ١ / ١٧٤ .

(٢) المنتقى شرح موطأ مالك ١ / ٣٤٥ .

(٣) هو خليل بن إسحاق بن موسى بن شعيب المالكي المعروف بالجندي . إمام عالم بالفقه . وعلوم العربية . والحديث . والفرائض . والأصول . والجدل . أقام بالقاهرة . تفقه على محمد بن عبد الله المنوفي . له مصنفات منها : المختصر في فقه المالكية . ومناسك الحج . توفي سنة ٧٦٧ هـ .

(٤) الديباج المذهب ص ١١٥ . ١١٦ . الدرر الكامنة ٢ / ١٧٥ .

(٥) مختصر خليل ص ١٨ .

(٦) المجموع ٢ / ٣٥٦ .

(٦) الإنصاف ١ / ٢٤٣ ، ٢٤٧ . مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢١ / ٤٥٩ - ٤٦٠ .

وحكي رواية. قال في الرعاية: وهو بعيد الأثر، واختاره الشيخ تقي الدين، ومنع من قراءة الجنب»^(١).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

أن الحيض ضرورة، فهو يأتي بغير اختيار المرأة، ويطول أمره، فلو منعت من قراءة القرآن لنسيت ماتعلّمت من كتاب - الله تعالى - ، بخلاف الجنب فإنه يأتي الجنابة باختياره غالباً - وكذلك يمكنه إزالتها في الحال بالاغتسال^(٢).

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه ابن حزم بأنه محال؛ لأنه إن كانت قراءة القرآن حراماً فلا يبيحه لها طول أمرها، وإن كانت حلالاً فلا معنى للاحتجاج بطول أمرها^(٣).

الإجابة عن هذه المناقشة:

يمكن الإجابة عن هذه المناقشة بأن الأصل في القول بجواز القراءة للحائض دون الجنب هو عدم ثبوت الدليل في الحائض، وثبوتها في الجنب، وإنما هذا التعليل التماساً للعلة في التفريق، وزيادة في الاستئناس.

الترجيح:

الذي يظهر لي رجحانه من هذه الأقوال - والله أعلم - هو القول الثالث القائل بجواز قراءة القرآن للحائض دون الجنب؛ لعدم ثبوت الدليل في الحائض فليس فيه إلا حديث ابن عمر وهو ضعيف لا تقوم به حجة، وأما الجنب فقد ورد فيه عدة أحاديث وهي وإن كان في بعضها مقال إلا أنه يُقوّي بعضها بعضاً وترتفع إلى درجة تجعلها صالحة للاستدلال بها.

(١) الإنصاف ١/ ٣٤٧.

(٢) معالم السنن ١/ ٧٦، ٧٧، عارضة الأحوذى ١/ ٢١٣، ٢١٤، مجموع الفتاوى ٢١/ ٤٦٠، ٤٦١.

(٣) المحلى ١/ ٧٩.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ومعلوم أن النساء كُنَّ يحضن على عهد رسول الله ﷺ ولم يكن ينهاهن عن قراءة القرآن، كما لم يكن ينهاهن عن الذكر والدعاء بل أمر الحيض أن يخرجن يوم العيد، فيكبرن بتكبير المسلمين، وأمر الحائض أن تقضي المناسك كلها إلا الطواف بالبيت: تلبى وهي حائض، وكذلك بمزدلفة ومنى، وغير ذلك من المشاعر، وأما الجنب فلم يأمره أن يشهد العيد، ولا يصلي، ولا أن يقضي شيئاً من المناسك... فَعُلِمَ أن الحائض يرخص لها فيما لا يرخص للجنب فيه، لأجل العذر، وإن كانت عدتها أغلظ، فكذا قراءة القرآن لم ينهها الشارع عن ذلك » (١).

(١) مجموع الفتاوى ٢١ / ٤٦٠ . ٤٦١ .

المطلب الرابع

قراءة الآية فما دونها للحائض والجنب

اختلف الفقهاء في هذه المسألة ، فالذين قالوا في المسألة السابقة بجواز قراءة القرآن للحائض والجنب مطلقاً - وهم الظاهرية - فإنهم يقولون هنا بجواز قراءة الآية فما دونها من باب أولى ؛ لأن الذي يقول بجواز الكثير يقول بجواز القليل من باب أولى .

وأما الذين قالوا بجوازها للحائض دون الجنب- وهم الإمام مالك في الرواية المشهورة والتي أخذ بها أصحابه، والإمام أحمد في رواية، وبعض أصحابه، واختارها شيخ الإسلام- فإنهم يقولون بجواز الآية فما دون للحائض؛ لأن الذي يقول بجواز الكثير يقول بجواز القليل من باب أولى أيضاً .

وأما الذين قالوا بعدم الجواز للجميع- وهم الحنفية، والإمام مالك في رواية، والشافعية، والإمام أحمد في الرواية المشهورة عنه والتي أخذ بها أكثر أصحابه- والذين قالوا بعدم الجواز للجنب فقط- وهم من سبق- فلهم في ذلك ثلاثة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول :

أنه لا يجوز قراءة الآية فما دونها للحائض والجنب إذا كان بقصد قراءة القرآن مطلقاً، ويجوز بعض الأذكار كقول «بسم الله» عند الأكل، و «الحمد لله» بعد الفراغ منه، و ﴿سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا﴾^(١) عند الركوب إذا لم يكن بقصد قراءة القرآن .

(١) سورة الزخرف، الآية (١٣).

وبهذا قال أكثر الحنفية^(١).

قال الكاساني: «.... ويستوي في الكراهة الآية التامة وما دون الآية عند عامة المشايخ... لكن إذا قصد التلاوة، فأما إذا لم يقصد بأن قال « بسم الله » لافتتاح الأعمال تبركاً، أو قال: « الحمد لله... لا بأس به »^(٢).

وبه قال الشافعية^(٣).

قال النووي: «يحرم على الجنب ما يحرم على المحدث، وشيئان: قراءة القرآن، واللبث في المسجد، فأما القرآن، فيحرم، وإن كان بعض آية على قصد القرآن... ولو قرأ شيئاً منه ولم يقصد القرآن، جاز، كقوله: بسم الله، والحمد لله... ويحرم على الحائض والنفساء ما يحرم على الجنب من القراءة على المذهب»^(٤). وهو رواية عن الإمام أحمد، وأخذ بها بعض أصحابه^(٥).

قال ابن قدامة: « ومن لَزِمَهُ الغسل حرم عليه قراءة آية فصاعداً، وفي بعض الآية روايتان »^(٦).

واستدلوا على ذلك بما يلي :

الدليل الأول: ما رواه عبدالله بن عمر- رضي الله عنهما- أن النبي ﷺ

قال : « لا يقرأ الحائض والجنب شيئاً من القرآن »^(٧).

(١) المسوط ٣/ ١٥٢، بدائع الصنائع ١/ ٢٨، شرح فتح القدير ١/ ١٦٧-١٦٨، الفتاوى الهندية ١/ ٢٨.

(٢) بدائع الصنائع ١/ ٢٨.

(٣) روضة الطالبين ١/ ٨٥، ٨٦، فتح الوهاب ١/ ١٨، نهاية المحتاج ١/ ٢٢٠، ٢٢١.

(٤) روضة الطالبين ١/ ٨٥، ٨٦.

(٥) المقنع ص ١٧، الفروع ١/ ٢٠١، المبدع ١/ ١٨٧، ١٨٨، الإنصاف ١/ ٢٤٣، كشاف القناع ١/ ١٤٧.

(٦) المقنع ص ١٧.

(٧) سبق تخريجه ص ٥٣.

وجه الاستدلال:

أن الحديث دل على عدم جواز قراءة القرآن للحائض والجنب، وهو عام، فلم يفرق بين القليل كالأية وما دونها، وبين الكثير بدليل قوله: (شيئاً) فهي نكرة في سياق النفي، فتعم القليل والكثير^(١).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأنه ضعيف السند لا يصلح للاحتجاج كما سبق^(٢).

الدليل الثاني: ما رواه علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: رأيتُ النبي صلى الله عليه وسلم

توضاً، ثم قرأ شيئاً من القرآن، ثم قال: « هكذا لمن ليس بجنب، فأما الجنب فلا ولا آية »^(٣).

وهذا واضح الدلالة .

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأنه ضعيف الإسناد كما سبق^(٤).

الدليل الثالث: ما جاء في حديث عبد الله بن رواحة السابق من قوله :

« وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقرأ أحدنا القرآن وهو جنب »^(٥).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن عبد الله بن رواحة أخبر أن

النبي صلى الله عليه وسلم نهى الجنب عن قراءة القرآن، وهذا عام يشمل القليل والكثير.

(١) شرح فتح القدير ١/ ١٦٧ .

(٢) ص ٥٣ . ٥٤ . ٥٥ .

(٣) سبق تخريجه ص ٥٧ .

(٤) ص ٥٧ . ٥٨ .

(٥) سبق تخريجه ص ٥٩ .

القول الثاني:

أنه يجوز للحائض والجنب قراءة مادون الآية إذا لم تكن طويلة كآية الدين، وبهذا قال أبو حنيفة في رواية عنه، وأخذ بها بعض أصحابه، كالطحاوي^(١).

قال الطحاوي: «ولا يقرأ الجنب ولا الحائض الآية التامة»^(٢) فيفهم من هذا أن مادون الآية يجوز، وهو ما صرح به عنه أصحاب المصادر الأخرى.

والإمام أحمد في رواية عنه، وهي المذهب عند أصحابه^(٣).

قال المرداوي عن قول ابن قدامة: «وفي بعض آية روايتان»^(٤) «إحداهما الجواز، وهو المذهب»^(٥).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: أن المتعلق بالقرآن حكمان هما: جواز الصلاة، ومنع الحائض من القراءة، ثم إن أحد الحكمين، وهو جواز القراءة في الصلاة لا يصح بما دون الآية، فكذاك الحكم في الآخر، وهو منع الحائض من القراءة، فلا تمنع من قراءة ما دون الآية^(٦).

الدليل الثاني: أن ما دون الآية ليس بمعجز، فلا يُسمى قرآنًا، ومن ثم لا يحرم على الحائض والجنب قراءته^(٧).

(١) مختصر الطحاوي ص ١٨، المبسوط ٣/ ١٥٢، بدائع الصنائع ١/ ٣٨، شرح فتح القدير ١/ ١٦٧.

اللباب في شرح الكتاب ١/ ٤٨.

(٢) مختصر الطحاوي ص ١٨.

(٣) المقنع ص ١٧، الفروع ١/ ٢٠١، المبدع ١/ ١٨٨، الإنصاف ١/ ٢٤٣، منتهى الإرادات ١/ ٢٩.

(٤) المقنع ص ١٧.

(٥) الإنصاف ١/ ٢٤٣.

(٦) المبسوط ٣/ ١٥٢، حاشية رد المحتار ١/ ١٧٢.

(٧) كشف القناع ١/ ١٤٧.

مناقشة هذين الدليلين:

نوقش هذان الدليلان من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول:

ناقشهما ابن عابدين^(١) بأن الأحاديث الواردة في تحريم قراءة القرآن بالنسبة للحائض والجنب قد جاءت عامة فلم تفرق بين القليل، والكثير، والذين فرقوا بينهما اعتمدوا على التعليل، والتعليل في مقابل النص مردود^(٢).

الإجابة عن هذه المناقشة :

يمكن الإجابة عليها بأن الحائض لم يثبت ما يدل على تحريم قراءة القرآن عليها؛ لأن حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - الوارد في ذلك ضعيف كما سبق^(٣).

الوجه الثاني:

وناقشهما ابن حزم بأن بعض الآية قرآن بلا شك ، ولا فرق بين أن يباح للحائض والجنب آية، أو أن يباح له أخرى، أو بين أن تمنع الحائض، والجنب من آية أو يمنعان من أخرى.

الوجه الثالث:

وناقشهما ابن حزم أيضاً بأن من الآيات ما هو كلمة واحدة فقط مثل

(١) هو محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي. الحنفي. ولد بدمشق. فقيه الديار الشامية، وإمام الحنفية في عصره. له مؤلفات منها: حاشية رد المحتار على الدر المختار المعروف بحاشية ابن عابدين، والعقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، والرحيق المختوم، توفي بدمشق سنة ١٢٥٢هـ. (الأعلام ٤٢/٦، معجم المؤلفين ٧٧/٩).

(٢) حاشية رد المحتار ١/١٧٢.

(٣) ص ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٧١.

قوله . تعالى . : ﴿ وَالضُّحَىٰ ﴾ ^(١) ، ﴿ مَدَّهَا مَتَانِ ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ وَالْعَصْرِ ﴾ ^(٣) ونحو ذلك، ومنها ما هو كلمات كثيرة كآية الدين، فكيف يبيحون قراءة بعض آية الدين، أو آية الكرسي ويمنعون من قراءة ﴿ وَالْعَصْرِ ﴾ ^(٤) ، و﴿ مَدَّهَا مَتَانِ ﴾ ^(٥) ونحوهما ^(٦) .

القول الثالث:

أنه يجوز للحائض قراءة القرآن مطلقاً، ولا يجوز للجنب إلا الآيات: لتعوذ، أو رقية أو استدلال لحكم من الأحكام.

وبهذا قال المالكية ^(٧) .

قال القرطبي ^(٨) : «ويمنع الجنب عند علمائنا من قراءة القرآن غالباً إلا الآيات اليسيرة للتعوذ» ^(٩) .

ويمكن الاستدلال لهذا القول بأن الإنسان يحتاج دائماً للتعوذ، والرقية للنفس أو للغير، والاستدلال، فتباح له قراءة بعض الآيات وهو جنب لأجل ذلك : دفعاً للحرص والمشقة عنه.

-
- (١) سورة الضحى. الآية (١).
 - (٢) سورة الرحمن. الآية (٦٤).
 - (٣) سورة العصر. الآية (١).
 - (٤) سورة العصر. الآية (١).
 - (٥) سورة الرحمن. الآية (٦٤).
 - (٦) المحلى ٧٨/١.
 - (٧) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥/ ٢٠٨. مختصر خليل ص ١٨. حاشية الدسوقي ١/ ١٢٨. بلفة السالك ١/ ٦٧، شرح منح الجليل ١/ ٧٨.
 - (٨) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري. الخزرجي، الأندلسي، القرطبي، المالكي، يكنى بأبي عبد الله المفسر، كان من العباد الصالحين . والعلماء العارفين الورعين الزاهدين ، له مصنفات كثيرة منها الجامع لأحكام القرآن . التذكار بأمور الآخرة. توفي سنة ٦٧١هـ .
 - (٩) (الديباج المذهب ص ٣١٧ . ٣١٨ . شذرات الذهب ٥/ ٢٣٥) . الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥/ ٢٠٨ .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بالإضافة إلى ماسبق من مناقشة القول الثاني أن الاغتسال عن الجنابة ليس بالأمر الصعب، أو الذي يحتاج إلى وقت طويل حتى يباح للإنسان الآيات اليسيرة للحاجة للتعوذ. أو نحوه ، بل إنه يمكن للإنسان الاغتسال في هذه الحالة ثم القراءة .

الترجيح :

بالنسبة للحائض فإنه قد تقدم^(١) في المسألة السابقة ظهور رجحان جواز قراءة القرآن لها مطلقاً، وبيان سبب ذلك.

وأما بالنسبة للجنب فالذي يظهر لي رجحانه- والله أعلم- هو القول الأول- القائل بعدم جواز قراءة القرآن له مطلقاً إذا كان قاصداً القراءة، أما إذا لم يكن قاصداً لها كاليسملة، والحمد ونحو ذلك فيجوز.

وذلك لعموم أدلة تحريم القراءة على الجنب، والأصل في العام البقاء على عمومته حتى يرد المخصص ولم يرد هنا ما يدل على التخصيص بل قد ورد ما يؤيد العموم كما في حديث علي: « فأما الجنب فلا، ولو آية واحدة »^(٢)، وفي الآخر « ولو حرفاً »^(٣) وهو وإن كان في بعضها مقال إلا أن بعضها يعضد بعضاً فترتفع إلى درجة الاستدلال.

(١) ص ٦٦.

(٢) سبق تخريجه ص ٥٧.

(٣) سبق تخريجه ص ٥٨.

المبحث الثاني

قراءة القرآن في الحمّام، ومكان قضاء الحاجة
والدخول به إليهما

وفيه أربعة مطالب :

- المطلب الأول : قراءة القرآن في الحمّام.
- المطلب الثاني: الدخول بالمصحف للحمّام.
- المطلب الثالث: قراءة القرآن في مكان قضاء الحاجة.
- المطلب الرابع: الدخول بالمصحف لمكان قضاء الحاجة.

المطلب الأول

قراءة القرآن الكريم في الحمام^(١)

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين، وهما كما يلي:

القول الأول :

أن قراءة القرآن في الحمام مكروهة .

وبهذا قال أبو حنيفة، وأبو يوسف^(٢)،^(٣).

قال الكاساني: «وتكره قراءة القرآن في المغتسل والمخرج؛ لأن ذلك موضع الأنجاس، فيجب تنزيه القرآن عن ذلك، وأما في الحمام فتكره عند أبي حنيفة وأبي يوسف^(٤)».

وبه قال الإمام أحمد، وبعض أصحابه^(٥).

قال ابن قدامة : « ولا بأس بذكر الله في الحمام... فأما قراءة القرآن فقال أحمد : لم يبين لهذا، وكره قراءة القرآن فيه »^(٦).

(١) قال الجوهرى: « والحميم: الماء الحار، والحميمة مثله. وقد استحمت، إذا اغتسلت به، وهذا هو الأصل ثم صار كل اغتسال استحمام بأي ماء كان، وأحمت فلائاً إذا غسلته بالحميم... والحمام مشدداً واحد الحمامات المبنية (الصحاح مادة « حمم » ٥ / ١٩٠٤).

وقال ابن الأثير: « المستحم: الموضع الذي يغتسل فيه بالحميم، وهو في الأصل: الماء الحار. ثم قيل للاغتسال بأي ماء كان استحمام (النهاية مادة « حمم » ١ / ٤٤٥).

يُستنتج من ذلك أن المراد بالحمام هو مكان الاغتسال بالماء مطلقاً، وليس المقصود به مكان قضاء الحاجة، كما يطلقه عليه أكثر الناس اليوم.

(٢) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خنيس الأنصاري، ولد سنة ١١٣ هـ. ولزم أبا حنيفة. وغلب عليه الرأي، وكان له فضل في نشر المذهب الحنفي، وهو فقيه من أجل الفقهاء المجتهدين، ولي قضاء بغداد في ولاية هارون الرشيد، وهو أول من ألف على مذهب الحنفية، له مصنفات منها : الخراج، والأمالى، توفي سنة ١٨٢ هـ. (تذكرة الحفاظ ١ / ٢٩٢، ميزان الاعتدال ٤ / ٤٤٧، شذرات الذهب ١ / ٢٩٨).

(٣) بدائع الصنائع ١ / ٣٨، شرح فتح القدير ١ / ١٦٩، الفتاوى الهندية ٥ / ٣١٦.

(٤) بدائع الصنائع ١ / ٣٨.

(٥) المغني ١ / ٢٣٢، الفروع ١ / ٢٠٧، الإنصاف ١ / ٢٦٢، كشف القناع ١ / ١٥٩.

(٦) المغني ١ / ٢٣٢.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: أن الماء المستعمل في الحمام نجس، والقرآن ينبغي صيانته عن أماكن النجاسة؛ فتكره قراءته فيه ^(١).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأن الأصل في الماء الطهارة، والنجاسة خلاف الأصل، فتحتاج إلى دليل.

الدليل الثاني: أن الحمام مكان لكشف العورة، وفعل مالا يستحسن فعله في غيره؛ فاستحب صيانة القرآن عنه، وذلك بعدم قراءته فيه ^(٢).

القول الثاني:

أن قراءة القرآن في الحمام جائزة بلا كراهة.

وبهذا قال محمد ^(٣) بن الحسن بن الحنفية ^(٤).

قال الكاساني: وتكره قراءة القرآن في المغتسل... وأما في الحمام فتكره عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وعند محمد لا تكره ^(٥).

(١) بدائع الصنائع ١/ ٣٨، شرح فتح القدير ١/ ١٦٩.

(٢) المغني ١/ ٢٣٢، كشاف القناع ١/ ١٥٩، ١٦٠.

(٣) هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني بالولاء، ولد بواسط سنة ١٢١هـ ونشأ بالكوفة، صحب أبا حنيفة وأخذ عنه الفقه، وقام بنشر مذهبه، عرف بسعة العلم، والفصاحة، ولاء الرشيد القضاء ببغداد بعد أبي يوسف، له مصنوعات منها: الجامع الصغير، والكبير، والمبسوط، توفي بالري سنة ١٨٩هـ.

(٤) الجرح والتعديل ٧/ ٢٢٧، سير أعلام النبلاء ٩/ ١٣٤، الفوائد البهية ص ١٦٣.

(٥) بدائع الصنائع ١/ ٣٨، شرح فتح القدير ١/ ١٦٩.

(٥) بدائع الصنائع ١/ ٣٨.

والمالكية^(١).

حيث قال ابن حجر في الفتح عن ذلك : « وحكى الكراهة عن أبي حنيفة، وخالفه صاحبه محمد بن الحسن، ومالك، فقالا: لا تكره، فأطلق^(٢) ».

والشافعية^(٣).

قال النووي : « لا يكره للمحدث قراءة القرآن في الحمام نقله صاحبها العدة والبيان، وغيرهما من أصحابنا^(٤) ».

وبعض الحنابلة حيث قال المرداوي: « وتكره فيه (يعني الحمام) القراءة، نص عليه ... وقيل : لا تكره^(٥) ».

واستدلوا على ذلك بالسنة، والمعقول :

فمن السنة :

ما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت : كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه^(٦).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن عائشة - رضي الله عنها - أخبرت فيه بأن النبي ﷺ كان مداوماً على ذكر الله في جميع الأوقات والأماكن، والقرآن هو أفضل الأذكار على الإطلاق، فيدخل في هذا العموم: فتجوز قراءته في الحمام.

(١) لم أطلع على هذا القول فيما بين يدي من كتب المالكية ، وإنما ذكره ابن قدامة في المغني ١ / ٢٢٢.

والنووي في المجموع ٢ / ١٦٣ ، وابن حجر في فتح الباري ١ / ٢٨٧.

(٢) فتح الباري ١ / ٢٨٧.

(٣) المجموع ٢ / ١٦٣ ، فتح الباري ١ / ٢٨٧ ، مغني المحتاج ١ / ٣٨.

(٤) المجموع ٢ / ١٦٣.

(٥) الإنصاف ١ / ٢٦٢.

(٦) سبق تخريجه ص ٤٤.

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشة هذا الدليل بأن المقصود الأزمنة وليس الأمكنة، ويدل على ذلك لفظ «أحيانه» .

ومن المعقول :

أنه لم يرد في الشرع دليل يدل على كراهة قراءة القرآن في الحمام، فلم يكره، كسائر المواضع ^(١) .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشة هذا الدليل بأنه وإن لم يرد دليل خاص صريح في الكراهة إلا أن عموم الأدلة الشرعية يدل على وجوب صيانة القرآن، واحترامه عما يهينه ويحط من منزلته العظيمة، والدخول به للحمام يخل بذلك: لما يحصل فيه من كشف العورة، وفعله مالا يليق بمنزلته الشريفة .

الترجيح:

الذي يظهر لي رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول القائل بكراهة قراءة القرآن في الحمام؛ لما في ذلك من صيانة القرآن، واحترامه، ووضعه في المنزلة اللائقة به؛ لأنه قد يدخلها الصغير، أو المجنون ويلقي فيها النجاسة من بول، ونحوه.

ولأن قراءة القرآن عبادة، والحمام مكان غير لائق بالعبادة .

(١) المغني ١/ ٢٣٢ ، المجموع ٢/ ١٦٤ ، فتح الباري ١/ ٢٨٧ .

المطلب الثاني

الدخول بالمصحف الحَمَام^(١)

الظاهر أنه يمكن بناء هذه المسألة على المسألة التي قبلها، وذلك بإجراء الخلاف الذي وقع هناك هنا، فالظاهر أن من قال هناك بکراهة قراءة القرآن في الحمام، وهم أبو حنيفة، وأبو يوسف، والإمام أحمد وبعض أصحابه يقولون هنا بکراهة الدخول بالمصحف للحمام؛ لأنهم عللوا الكراهة بنجاسة الماء المستعمل فيه فينبغي صيانة القرآن عن أماكن النجاسة بعدم قراءته فيها، فكذلك الدخول به له؛ لأن القرآن ينبغي صيانتة عن الدخول به إلى أماكن النجاسة.

وكذلك عللوا بأن الحمام مكان لكشف العورة وفعل مالا يستحسن؛ فاستحب صيانة القرآن عنه بعدم قراءته فيه، فكذلك الدخول به إليه؛ لأن في الجميع صيانة للقرآن .

وأما من قال هناك بعدم كراهة قراءة القرآن في الحمام، وهم محمد بن الحسن من الحنفية، والمالكية، والشافعية، وبعض الحنابلة، فكذلك الدخول بالمصحف إليه ؛ لأنهم استدلوا على ذلك بعدم وجود الدليل المانع، فكذلك الدخول بالمصحف للحمام لم يرد فيه دليل شرعي يدل على المنع.

الترجيح :

تقدم في المسألة السابقة بيان أن الظاهر هو رجحان القول بکراهة قراءة القرآن في الحمام صيانة للقرآن، واحتراماً له، فكذلك هنا الذي يظهر رجحانه

(١) لم أطلع على كلام صريح للفقهاء حول هذه المسألة ولذلك حاولت بناءها على المسألة السابقة وأرجو أن أكون قد وفقت.

- والله أعلم - القول بکراهة الدخول بالمصحف للحمام لأجل ذلك، ولأن الدخول به إليه قد يؤدي إلى سقوطه في مكان لا يليق به، ويتعرض للبلل بالماء، أو نحو ذلك.

ولكن مع ذلك، لا بأس بالدخول فيه في حالة ما إذا خيف عليه من عدو، أو صغير، أو مجنون ممن لا يعرفون قدره ومنزلته، عند عدم الدخول به، بل قد يجب الدخول به إذا غلب على الظن وقوعه في يد من يهينه ويمتهنه، كما إذا كان عند من يحمل المصحف، ويريد الدخول للحمام عدو يطلب منه المصحف ليهينه، وذلك صيانة للمصحف، واحتراماً له.

المطلب الثالث

قراءة القرآن الكريم في مكان قضاء الحاجة

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين، وهما كما يلي:

القول الأول:

أن قراءة القرآن في مكان قضاء الحاجة محرمة .

وبهذا قال المالكية ^(١)

قال الدردير ^(٢): « (وبكنيف) أي عند إرادة دخوله (نحي) أي بعد (ذكر الله) ندباً في غير القرآن... ووجوباً في القرآن فيحرم عليه قراءته فيه مطلقاً قبل خروج الحدث أو حينه أو بعده » ^(٣).

وبعض الحنابلة ^(٤).

قال محمد بن مفلح ^(٥): « وجزم صاحب النظم بتحريم القراءة في الحش وسطحه وهو متوجه على حاجته » ^(٦).

قال المرداوي : « والصواب تحريمه في نفس الخلاء » ^(٧).

-
- (١) الشرح الكبير ١ / ١٠٧ ، الشرح الصغير ١ / ٣٦ ، ٣٧ ، شرح منح الجليل ١ / ٦٠ .
 - (٢) هو أحمد بن أبي حامد العدوي المالكي، الأزهرى، الشهير بالدردير، أبو البركات، فقيه مالكي، ولد في بني عدي بمصر ، وتعلم بالأزهر ، تولى الإفتاء بمصر، له مؤلفات منها : الشرح الكبير ، والصغير وأقرب المسالك لمذهب مالك ، توفي بالقاهرة سنة ١٢٠١هـ . (الأعلام ١ / ٢٤٤ ، معجم المؤلفين ٢ / ٦٧) .
 - (٣) الشرح الكبير ١ / ١٠٧ .
 - (٤) الفروع ١ / ١١٤ ، المبدع ١ / ٨١ ، الإنصاف ١ / ٩٦ ، الإقناع ١ / ١٥ .
 - (٥) هو محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج الفاقوني، شمس الدين، الفقيه الحنبلي، سمع من ابن عيسى المطعم وجماعة، واشتغل بالفقه حتى برع فيه، وصاهر القاضي جمال الدين المرداوي، وناب عنه في الحكم، وأخذ عن المزي، والذهبي وغيرهما، له مصنفات منها : الفروع، وشرح المنع في نحو ثلاثين مجلداً، توفي سنة ٧٦٣هـ . (الدرر الكامنة ٥ / ٣٠ ، ٣١ ، النجوم الزاهرة ١١ / ١٦) .
 - (٦) الفروع ١ / ١١٤ .
 - (٧) الإنصاف ١ / ٩٦ .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « لا يخرج الرجلان يضربان الغائط كاشفين عن عورتيهما يتحدثان، فإن الله - تبارك وتعالى - يمقتُ على ذلك »^(١).

وجه الاستدلال :

أن الحديث دل على وجوب ستر العورة. والنهي عن التحدث حال قضاء الحاجة، والأصل فيه التحريم، وتعليقه بمقت الله، أي شدة بغضه لفاعل ذلك زيادة في بيان التحريم، فإذا كان ذلك في الكلام المطلق، فقراءة القرآن من باب أولى^(٢).

مناقشة هذا الدليل :

ناقشه السهارنفوري^(٣) من ثلاثة وجوه:

(١) رواه أبو داود في كتاب الطهارة - باب كراهية الكلام عند الحاجة حديث ١٥٠٤ / ١. وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها - باب النهي عن الاجتماع على الخلاء والحديث عنده رقم ٢٤ حديث ١٢٣ / ١. بلفظ قريب من هذا.

والحاكم في كتاب الطهارة ١ / ١٥٧، ١٥٨ وقال: « هذا حديث صحيح »، ووافقه الذهبي، وأحمد ٣٦ / ٣. سبل السلام ١ / ٧٧، نيل الأوطار ١ / ٧٥.

(٢) هو خليل بن أحمد بن مجيد علي بن أحمد بن أحمد علي بن قطلب علي بن غلام محمد الأنص الحنفي، الأنبيتهوي، من كبار الفقهاء والمحدثين، ولد في آخر صفر سنة ١٢٦٩هـ، في قرية « نانوته ». من أعمال سهارنفور، وتعلم على الشيخ يعقوب النانوتوي، ومحمد النانوتوي. وغيرهما بالمدرسة العربية بديوبند، وفي مظاهر العلوم بسهارنفور، فعين أستاذًا مساعدًا في مظاهر العلوم، ثم أستاذًا في دار العلوم، ثم رجع إلى مظاهر العلوم ثم إلى الحرمين الشريفين سنة ١٣٤٤هـ. له مصنفات منها: بذل المجهود في حل أبي داود، ومطرقة الكرامة على مرآة الإمامة، سنة ١٣٤٦هـ. (مقدمة بذل المجهود في حل أبي داود ١ / ٢١ وما بعدها).

الوجه الأول :

أنه ضعيف السند، حيث قال أبو داود بعد روايته له: « لم يسنده إلا عكرمة^(١) ابن عمار^(٢)، فهو يشير بذلك إلى أن هذا الحديث عن طريق عكرمة بن عمار ضعيف؛ وذلك لتفرد عكرمة في كونه مسنداً؛ ولأن بعض الحفاظ ضعف حديث عكرمة هذا عن يحيى^(٣) بن كثير^(٤) .

الإجابة عن هذه المناقشة :

يمكن الإجابة عن هذه المناقشة بما ذكر الشوكاني من أن عكرمة هذا قد أخرج مسلم حديثه عن يحيى بن كثير، واستشهد البخاري بحديثه عن يحيى أيضاً^(٥) .

وكذلك حسنه^(٦) النووي مع أنه من القائلين بالكراهة كما سيأتي^(٧) .

الوجه الثاني:

ما ذكره نقلاً عن مجمع البحار من أن مقت الله للشيء - أي بفضه له -

(١) هو عكرمة بن عمار المجلي اليمامي، البصري الأصل، يكنى بأبي عمار. قال أحمد: مضطرب الحديث، وقال البخاري: مضطرب في حديث يحيى بن كثير، ووثقه العجلي، وغيره، وقال ابن حجر: صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن كثير اضطراب، توفي سنة ١٥٩هـ. (تهذيب التهذيب ٧ / ٢٦١، تقريب التهذيب ٢ / ٣٠) .

(٢) سنن أبي داود ١ / ٥ .

(٣) هو يحيى بن أبي كثير الطائي اليمامي اختلف في اسم أبيه: فقيل صالح بن المتوكل، وقيل: نشيط، وقيل: دينار، يكنى بأبي نصر، قال أيوب: ما أعلم أحداً بعد الزهري أعلم بحديث أهل المدينة من يحيى . وقال أبو حاتم: إمام لا يحدث إلا عن ثقة، ووثقه العجلي، وقال ابن حجر: ثقة، ثبت، لكنه يلدس ويرسل، توفي سنة ١٣٢هـ وقيل: قبل ذلك. (تهذيب التهذيب ١١ / ٢٦٨، تقريب التهذيب ٢ / ٣٥٦) .

(٤) بذل المجهود ١ / ٤٠، ٤١ .

(٥) نيل الأوطار ١ / ٧٥ .

(٦) المجموع ٢ / ٨٨ .

(٧) ص ٩٠ .

لا يدل على تحريمه له بدليل ما رواه عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما -
أن النبي ﷺ قال : « أبغض الحلال إلى الله الطلاق » ^(١)، ^(٢).

الإجابة عن هذه المناقشة :

يمكن الإجابة عن هذه المناقشة بأننا لانسلم بأن المقت لا يدل على التحريم بل إنه ظاهر في التحريم، وأما حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - في الطلاق فهو حديث ضعيف، قال عنه ابن الجوزي ^(٣): « هذا حديث لا يصح » ^(٤).
وكذلك ضعفه الألباني ^(٥).

وأما تصحيح الحاكم له - كما تقدم في تخريجه - فإنه معروف بتساهله في التصحيح.

- (١) رواه أبو داود في كتاب الطلاق - باب في كراهية الطلاق حديث ٢١٧٨، ٢ / ٢٥٥، وابن ماجه في كتاب الطلاب - باب حدثنا سويد بن سعيد رقم ١ حديث ٢٠١٨، ١ / ٦٥٠، والبيهقي في كتاب الخلع والطلاق باب ما جاء في كراهية الطلاق ٢٢٢/٧، والحاكم في كتاب الطلاق ١٩٦/٢ بلفظ: « ما أحل الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق » وقال: « صحيح الإسناد ولم يخرجاه »، ووافقه الذهبي وقال: « على شرط مسلم ».
- (٢) بذل المجهود ١ / ٢٨٢.
- (٣) هو عبد الرحمن بن أبي الحسن علي بن محمد بن علي القرشي التيمي، البكري، البغدادي، الحنبلي، يكنى بأبي الفرج، من نسل أبي بكر الصديق ﷺ، واعظ، مفسر، قال أحد أسباطه: سمعتُ جدِّي يقول: كتبت بإصبعي ألفي مجلد، وتاب على يدي مائة ألف، وأسلم على يدي عشرون ألفاً، له مصنفات في مختلف الفنون منها: « المغني » في علوم القرآن، والتحقيق في مسائل الخلاف، توفي سنة ٥٩٧هـ.
- (٤) تذكرة الحفاظ ١٣٤٢/٤، طبقات الحفاظ ص ٤٨٠.
- (٥) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ١٤٩ / ٢.
- (٦) إرواء الغليل ١٠٦ / ٧.
- (٦) هو محمد بن عبد الله بن محمد الحاكم النيسابوري، يكنى بأبي عبد الله، ولد سنة ٣٢١هـ، إمام عصره في الحديث، برع في معرفة الحديث ورجاله، وفنونه، انتهت إليه رئاسة فن الحديث في خراسان، وكان فيه تشيع، صنف مصنفات كثيرة منها : المستدرک على الصحيحين، والعلل، توفي سنة ٤٠٥هـ.

(تذكرة الحفاظ ١٠٣٩ - ١٠٤٥٠ ، وفيات الأعيان ٢٨٠ / ٤) .

وأما موافقة الذهبي ^(١) للحاكم في التصحيح وقوله : إنه على شرط مسلم - كما تقدم في التخريج - فإن الذهبي أيضاً متساهل في التصحيح، بالإضافة إلى أن في سنده الذي رواه به الحاكم محمد ^(٢) بن عثمان بن أبي شيبة، وقد نقل تضعيفه في (الميزان).

قال الألباني: «وظني أن الذهبي لم يتنبه لهذه المخالفة، وإلا لما صححه» ^(٣).

الوجه الثالث :

أنه لا يَبْعُدُ حمل النهي في الحديث على الكراهة؛ لأن النبي ﷺ جعل الفعلين - كشف العورة والتحدث - علة للمقت، فلا يلزم منه كون كل واحد منهما علة مستقلة، بل يجوز أن يكون المجموع من حيث المجموع علة، أو أحد الفعلين، أو كل واحد منهما علة، وقد اتفقت الأمة على حرمة التعري، وكشف العورة، وأنه سبب لمقت الله، والنبي ﷺ ضم إليه التحدث حالته زيادة للشفاعة، فعلى هذا لا يدل ربطه بالعلة - وهي المقت - على حرمة التحدث ^(٤).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأن ظاهر الحديث يدل على أن كل واحد من الفعلين - كشف العورة والتحدث حالته - محرم، بل إن دلالاته على تحريم التحدث حال قضاء

(١) هو محمد بن أحمد بن عثمان قايماز بن عبد الله التركماني الأصل، الحافظ أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، ولد سنة ٦٧٣هـ، برع في فن الحديث ورجاله، فجمع في ذلك المجاميع المفيدة، حتى صار أكثر أهل عصره تصنيفاً ومن ذلك : سير أعلام النبلاء، وطبقات الحفاظ توفي سنة ٧٤٨هـ. (طبقات الشافعية للسبكي ٥ / ٢١٦ ، الدرر الكامنة ٣ / ٣٢٧).

(٢) هو محمد بن عثمان بن أبي عثمان بن أبي شيبة، أبو جعفر العبسي الكوفي الحافظ، كان بصيراً بالحديث والرجال، وثقه صالح جزرة، قال ابن عدي: لم أر له حديثاً منكراً، لكنه قال عبد الله بن أحمد ابن حنبل: كذاب، وقال ابن خراش: كان يضع الحديث، وقال مطين: هو عصا موسى تلقف ما يافكون، وقال الدارقطني: يُقال إنه أخذ كتاب غير محدث. توفي سنة ٢٩٧هـ. (ميزان الاعتدال ٣ / ٦٤٢، ٦٤٣).

(٣) إرواء الغليل ٧ / ١٠٧.

(٤) بذل المجهود ١ / ٣٨.

الحاجة أظهر: لأن الظاهر أنه المقصود من الحديث، لأن كشف العورة معروف تحريمه، لا يحتاج إلى التنبية عليه، ويؤيد ذلك ما جاء في رواية للحاكم ؟ « نهى رسول الله ﷺ المتغوطن أن يتحدثا، فإن الله يمقتُ على ذلك »^(١).

القول الثاني:

أن قراءة القرآن في مكان قضاء الحاجة مكروهة.

وهذا هو الظاهر من قول الحنفية^(٢)

حيث جاء في الفتاوى الخانية : « وتكره قراءة القرآن في موضع النجاسات، كالغتسل والمخرج والسلخ وما أشبه ذلك »^(٣).

وبه قال الشافعية^(٤).

قال النووي : « يكره استقبال بيت المقدس، واستدباره، ببول أو غائط... ويكره أن يذكر الله تعالى، أو يتكلم بشيء قبل خروجه، إلا لضرورة »^(٥).

والإمام أحمد، وبعض أصحابه^(٦).

قال المرداوي: « ظاهر قوله (يعني ابن قدامة) (ولا يتكلم) (يعني في الخلاء) الإطلاق، فشمل رد السلام، وحمد العاطس، وإجابة المؤذن والقراءة وغير ذلك، قال الإمام أحمد: لا ينبغي أن يتكلم وكرهه الأصحاب »^(٧).

(١) رواد الحاكم في كتاب الطهارة ١ / ١٥٧.

(٢) فتاوى قاضي خان ١ / ١٦٢، مجمع الأنهر ١ / ٦٧، الفتاوى الهندية ٥ / ٣١٦.

(٣) فتاوى قاضي خان ١ / ١٦٢.

(٤) روضة الطالبين ١ / ٦٦، المجموع ٢ / ٨٨، ٨٩، مغني المحتاج ١ / ٤٢، حاشية قليوبي ١ / ٤١.

(٥) روضة الطالبين ١ / ٦٦.

(٦) مسائل الإمام أحمد، رواية ابن هانئ ١ / ٦، الفروع ١ / ١١٤، الإنصاف ١ / ٩٥، كشاف القناع ١ / ٦٣.

(٧) الإنصاف ١ / ٩٥.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

ما رواه عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - «أن رجلاً مرَّ على النبي ﷺ وهو يبول، فسَلَّم عليه، فلم يرد عليه»^(١).

وفي رواية: أن النبي ﷺ أقبل على الجدار فمسح وجهه ويديه ثم رد عليه السلام^(٢).

وجه الاستدلال :

أن النبي ﷺ لم يرد على الرجل السلام حين سلم عليه وهو يقضي حاجته مع أن الرد واجب، وذلك يدل على كراهية ذكر الله حال قضاء الحاجة، ومن ذكر الله قراءة القرآن، فيكره من باب أولى^(٣).

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشة هذا الدليل بأن الظاهر من الحديث أن دلالة على التحريم أقرب، لأن النبي ﷺ ترك رد السلام مع أنه واجب، حتى أنه تيمم لرده كما في بعض الروايات، وترك الواجب هنا يدل على تحريم الذكر الذي يعتبر القرآن أفضله وأشرفه.

اعتراض وجوابه :

أورد السهاري نقوري اعتراضاً قد يُعترض به على القول بعدم إباحة قراءة القرآن في مكان قضاء الحاجة، وأجاب عنه حيث قال: « فإن قيل: يخالفه

(١) رواه مسلم في كتاب الحيض باب التيمم رقم ٢٨ حديث ١١٥ ، ٢٨١ / ١ .

(٢) رواها مسلم عن أبي الجهم بلفظ: « أقبل رسول الله ﷺ من نحو بئر جمل، فلم يرد رسول الله ﷺ عليه حتى أقبل على الجدار فمسح وجهه ويديه، ثم رد عليه السلام » في كتاب الحيض - باب التيمم رقم ٢٨ حديث ١١٤ ، ٢٨١ / ١ .

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ٦٤ / ٤ ، ٦٥ .

(أي القول بعدم إباحة قراءة القرآن في مكان قضاء الحاجة) ماورد من أنه ﷺ كان يذكر الله على كل أحيانه^(١)، قلنا: المراد من الأحيان حالة الطهارة والحديث، لا حالة كشف العورة والخلاء... ويمكن أن يكون المراد من ذكر الله - عز وجل - الذكر القلبي وهو المعبر عنه بالحضور، فحينئذ يكون عموم الأحيان شاملاً لجميع أحيانه لا يستثنى منه حين؛ لأنه ﷺ كان دائم الذكر، لا ينقطع ذكره القلبي في يقظة ولا نوم، ولا في وقت ما «^(٢).

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول القائل بتحريم قراءة القرآن في مكان قضاء الحاجة؛ لما استدلوا به؛ ولأن مكان قضاء الحاجة مكان متيقن النجاسة، فيجب إبعاد القرآن عنه بعدم قراءته فيه، وذلك تعظيماً لكلام الله - عز وجل - وتشريعاً له، وصيانة له عما لا يليق به.

(١) سبق تخريجه عن عائشة ص ٤٤.

(٢) بذل المجهود ١/ ٤٣ ، ٤٤.

المطلب الرابع

الدخول بالمصحف لمكان قضاء الحاجة

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

أنه يحرم الدخول بالمصحف، أو جزء منه، إلا لحاجة.

وبهذا قال بعض المالكية ^(١)، ^(٢).

قال الدردير: « وكذلك يحرم عليه دخوله (يعني لمكان قضاء الحاجة) بمصحف كامل أو بعضه ولو لم يكن له بال فيما يظهر كمسه للمحدث إلا لخوف ضياع أو ارتياع » ^(٣).

وبه قال الحنابلة ^(٤).

قال المرداوي: « أما دخول الخلاء بمصحف من غير حجة فلا شك في تحريمه قطعاً ، ولا يتوقف في تحريمه عاقل » ^(٥).

الاستدلال لهذا القول:

يمكن الاستدلال لهذا القول بأن كتاب الله - سبحانه وتعالى - له منزلة

(١) لكنهم اشترطوا للدخول به للحاجة أن يكون بساتر يستره.

(٢) الشرح الكبير ١/ ١٠٧ - ١٠٨ ، الشرح الصغير ١/ ٢٦ ، ٢٧ ، شرح منح الجليل ١/ ٦٠ .

(٣) الشرح الكبير ١/ ١٠٧ ، ١٠٨ .

(٤) الفروع ١/ ١١٣ ، المبدع ١/ ٨٠ ، الإنصاف ١/ ٩٤ ، الإقناع ١/ ١٥ .

(٥) الإنصاف ١/ ٩٤ .

عظيمة، يجب احترامه، وصيانتته، ووضعه في المنزلة اللائقة به، والدخول به
لمكان قضاء الحاجة يخل بذلك ، فيحرم.

القول الثاني؛

أنه يكره الدخول بالمصحف لمكان قضاء الحاجة.

وبهذا قال الحنفية حيث جاء في الفتاوى الهندية : « وعلى هذا إذا كان في
جيبه دراهم مكتوب فيها اسم الله تعالى أو شيء من القرآن فأدخلها مع نفسه
المخرج يكره، وإن اتخذ لنفسه مبالاً طاهراً لا يكره »^(١).

وبهذا قال بعض المالكية^(٢).

حيث جاء في شرح منح الجليل : « ورده (يعني القول بالتحريم) الخطاب^(٣)
مستظهِراً كراهة إدخال المصحف الكنيف ظاهرة ولو مصحفاً كاملاً »^(٤).

وبه قال الشافعية^(٥).

قال النووي : « أما حكم المسألة : فاتفق أصحابنا على استحباب تنحية
مافيه ذكر الله تعالى عند إرادة دخول الخلاء، ولا تجب التنحية »^(٦).

(١) الفتاوى الهندية ٢٢٣ / ٥.

(٢) حاشية الدسوقي ١٠٧ / ١ ، بلفة السالك ٣٧ / ١ ، شرح منح الجليل ٦٠ / ١.

(٣) هو محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن حسين الرعيني، المكنى بأبي عبد الله، المعروف بالخطاب،
فقيه مالكي، من علماء المتصوفين، أصله من المغرب، ولد بمكة في رمضان سنة ٩٠٢هـ، واشتهر بها.
وصنف مصنفات منها : مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، واستخراج أوقات الصلاة بالأعمال
الفلكية بلا آلة، توفي سنة ٩٥٤هـ. (الأعلام ٥٨ / ٧ ، معجم المؤلفين ٢٣٠ / ١١ ، ٢٣١).

(٤) شرح منح الجليل ٦٠ / ١.

(٥) روضة الطالبين ١ / ٦٦ ، المجموع ٧٣ / ٢ ، مغني المحتاج ٤٠ / ١ ، حاشية قليوبي ٣٨ / ١.

(٦) المجموع ٧٣ / ٢.

وقال الشرييني^(١): « (ولا يحمل) في الخلاء (ذكر الله تعالى) أي مكتوب ذكر من قرآن أو غيره »^(٢).

واستدلوا على ذلك بالسنة، والمعقول:

فمن السنة:

ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان إذا دخل الخلاء وضع خاتمه^(٣).

وقد كان منقوشاً عليه (محمد رسول الله) لما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه قال: لما أراد النبي ﷺ أن يكتب إلى الروم قيل له: إنهم لن يقرءوا كتابك إذا لم يكن مختوماً، فاتخذ خاتماً من فضة ونقشه (محمد رسول الله)، فكأنما أنظر إلى بياضه في يده^(٤).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ كان لا يدخل بخاتمه مكان قضاء الحاجة، لاشتماله على ذكر الله، وهذا يدل على كراهة الدخول

(١) هو محمد بن أحمد الشرييني؛ القاهري، الشافعي، المعروف بالخطيب الشرييني - شمس الدين، فقيه،

مفسر، نحوي، صنف مصنفات منها: مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للنووي، وشرح منهاج الدين للرجاني في شعب الإيمان، توفي سنة ٩٧٧ هـ. (شذرات الذهب ٢٨٤/٨، وإيضاح المكنون ١٦١/٢).

(٢) مغني المحتاج ١/ ٤٠.

(٣) رواه أبو داود في كتاب الطهارة - باب الخاتم تكون فيه ذكر الله يدخل به الخلاء، حديث ١٩، ٥/١،

والترمذي في أبواب اللباس - باب ما جاء في نقش الخاتم رقم ١٧ حديث ١٨٠١، ١٤٣/٣ وقال:

«حسن صحيح غريب»، والنسائي في كتاب الزينة - باب نزع الخاتم عند دخول الخلاء رقم ٥٢،

حديث ٥٢١٣، ٨/ ١٧٨، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها - باب ذكر الله عز وجل على الخلاء

والخاتم في الخلاء رقم ١١ حديث ٢٠٣، ١/ ١١٠، والبيهقي في كتاب الطهارة - باب وضع الخاتم عند

دخول الخلاء ١/ ٩٤، ٩٥.

(٤) رواه البخاري في كتاب اللباس - باب اتخاذ الخاتم ليختتم به الشيء، أو يكتب به إلى أهل الكتاب

وغيرهم ٧/ ٥٢، ومسلم في كتاب اللباس والزينة - باب في اتخاذ النبي ﷺ خاتماً لما أراد أن يكتب إلى

العجم رقم ١٣، حديث ٥٦، ٣/ ١٦٥٧ بلفظ قريب من هذا.

بما اشتمل على ذكر الله لمكان قضاء الحاجة، والقرآن أفضل الأذكار فيكون من باب أولى .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته من وجهين:

الوجه الأول :

أنه حديث ضعيف، حيث قال أبو داود^(١) بعد روايته له: « هذا حديث منكر، وإنما يُعرف عن ابن جريج^(٢)، عن زياد^(٣) بن سعد عن الزهري^(٤) أن النبي ﷺ اتخذ خاتماً من ورقٍ ثم ألقاه، والوهم فيه من همام^(٥)، ولم يروه إلا همام^(٦) ».

- (١) هو سليمان بن الأشعث بن عمرو الأزدي، السجستاني، الإمام العالم صاحب السنن. كان رأساً في الحديث، والفقه، ذا جلالة وحرمة وصلاح وورع حتى إنه كان يشبه شيخه الإمام أحمد بن حنبل، قال إبراهيم الحربي: ألين لأبي داود الحديث، كما ألين لداود الحديدي، له مؤلفات منها: السنن، المراسيل توفي سنة ٢٧٥هـ. (تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٩١، طبقات الحفاظ ص ٢٦٥).
- (٢) هو عبد الملك بن عبد العزيز جريج الأموي، المكي، أصله رومي، أبو الوليد، وأبو خالد، قال ابن معين: ليس بشيء في الزهري، وقال ابن أبي مريم عن ابن معين أيضاً: ثقة في كل ما روي عنه من الكتاب، وقال الدارقطني: تجنب تدليس ابن جريج فإنه لا يدلّس إلا عن مجروح، وثقه المعجلي، وابن سعد وغيرهما، وقال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل، وكان يدلّس ويرسل، توفي سنة ١٥٠هـ.
- (٣) (الكاشف ٢/ ٢١٠، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٠٢ - ٤٠٦، تقريب التهذيب ١/ ٥٢٠).
- (٤) هو زياد بن سعد بن عبد الرحمن الخرساني، يكنى بأبي عبد الرحمن سكن مكة، ثم تحول إلى اليمن، وثقه أحمد وابن معين، وأبو زرعة وأبو حاتم، والنسائي، ومالك، والمعجلي، وغيرهم.
- (٥) (الكاشف ١/ ٣٢١، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٦٩).
- (٦) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري، يكنى بأبي بكر، أحد الأئمة الأعلام، وعالم الحجاز والشام، كان من أبرز حفاظ التابعين، وفقهائهم، قال عنه عمر بن عبد العزيز: لم يسبق أعلم بسنة ماضية من الزهري، وقال ابن تيمية: حفظ الزهري الإسلام نحواً من سبعين سنة، توفي سنة ١٢٣هـ، وقيل ١٢٤هـ. وقيل غير ذلك.
- (٧) (الجرح والتعديل ٨/ ٧١، تذكرة الحفاظ ١/ ١٠٨ - ١١٣، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٤٥).
- (٨) هو همام بن يحيى بن دينار الأزدي العوذلي، المحملي، البصري، يكنى بأبي عبد الله، ويقال أبو بكر، وثقه ابن معين، والمعجلي، والحاكم وغيرهم، قال ابن سعد: كان ثقة ربما غلط في الحديث، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق في حفظه شيء. وقال ابن حجر: ثقة ربما وهم، مات سنة ١٦٤هـ، وقيل ١٦٥هـ.
- (٩) (الكاشف ٣/ ٢٢٥، تهذيب التهذيب ١١/ ٦٧، تقريب التهذيب ٢/ ٢٢١).
- (١٠) سنن أبي داود ٥/ ١.

قال ابن حجر: « وقال النسائي^(١): هذا حديث غير محفوظ، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه، وأشار إلى شذوذه^(٢) ».

الوجه الثاني:

أن عدم دخول النبي ﷺ بالخاتم لمكان قضاء الحاجة لوجود ذكر الله عليه يحتمل التحريم، ويحتمل الكراهة ودلالته على التحريم أقرب: لأنه الأصل.

ومن المعقول:

أن في كراهة الدخول بالمصحف أو جزء منه لمكان قضاء الحاجة، تعظيماً لكتاب الله وتشريعاً له^(٣).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأن القول بتحريم ذلك أكثر تعظيماً وتشريعاً لكتاب الله العزيز، فالقول به أولى.

الترجيح:

الذي يظهر لي رجحانه - والله أعلم بالصواب - هو القول الأول القائل بتحريم الدخول بالمصحف أو جزء منه لمكان قضاء الحاجة إلا لضرورة.

(١) هو أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني القاضي، يكنى بأبي عبد الرحمن، صاحب السنن، ولد سنة ٢١٥ هـ بنسا، ورحل إلى نيسابور، والعراق، والشام، ومصر، والحجاز، والجزيرة، وروى عن خلق كثير، قال عنه الدارقطني: وكان أفقه مشايخ مصر في عصره وأعلمهم بالحديث والرجال، توفي سنة ٣٠٣.

(٢) تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٩٨ - ٧٠١، طبقات الشافعية للسبكي ٢/ ٨٣، ٨٤، تهذيب التهذيب ١/ ٣٦).

(٣) تلخيص الحبير ١/ ١٠٧، ١٠٨.

(٤) مغني المحتاج ١/ ٤٠، حاشية قليوبي ١/ ٣٨، بذل المجهود ١/ ٤٩.

وذلك لما لكتاب الله العزيز من المنزلة العظيمة والشريفة التي توجب صيانتة عن
أماكن النجاسة والقذر.

وبهذا أفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء^(١).

(١) مجلة البحوث الإسلامية العدد (٤٣) ص ١٣٣.

المبحث الثالث

قراءة القرآن الكريم بالتييم^(١)

اتفق أصحاب المذاهب الأربعة، وابن حزم على جواز قراءة القرآن بالتييم عند فقد الماء، أو خوف الضرر باستعماله بالنسبة لمن أصابته جنابة، أو لمن ظهرت من حيض أو نفاس.

فقد قال بذلك الحنفية^(٢).

قال السمرقندي^(٣): «فإن تييم ونوى استباحة الصلاة، أو نوى مطلق الطهارة، أجزاء، ويصح به أداء الصلوات، ويباح له كل فعل لا صحة له بدون الطهارة، من دخول المسجد، ومس المصحف وقراءة القرآن»^(٤).
والمالكية^(٥).

قال في المدونة: «وقد كان (يعني الإمام مالك) لا يرى بأساً أن يتييم من لا يجد الماء في السفر فيمس المصحف ويقرأ حزبه»^(٦).

-
- (١) التيمم في اللغة: التوخي، والتعمد، والقصد مطلقاً.
معجم مقاييس اللغة مادة «أم» ٣٠ / ١، حلية الفقهاء ص ٥٩، طلبية الطلبة ص ٢٤، التعريفات للجرجاني ص ٧١، لسان العرب مادة «أم» ٢٣ / ١٢.
- (٢) وفي الشرع: قصد الصعيد الطاهر واستعماله بصفة مخصوصة لإزالة الحدث. (التعريفات ٧١ / ١).
- (٣) تحفة الفقهاء ٢ / ٣٩، فتاوى قاضي خان ١ / ٥٣، مجمع الأنهر ١ / ٣٩، حاشية رد المحتار ١ / ٢٤٥.
- (٤) هو محمد بن أحمد السمرقندي، علاء الدين، أصولي، وفقه من كبار فقهاء الحنفية، له مصنفات منها: تحفة الفقهاء في الفقه، وميزان الأصول في نتائج العقول في أصول الفقه، توفي سنة ٥٥٣ هـ. (الأعلام ٥ / ٣١٧، معجم المؤلفين ٨ / ٢٦٧).
- (٥) تحفة الفقهاء ٢ / ٣٩.
- (٦) المدونة الكبرى ١ / ٤٧، مختصر خليل ص ٢٠، الشرح الكبير ١ / ١٥١، بلغة السالك ١ / ٧٠.

والشافعية^(١).

قال الإمام الشافعي في الأم: « وإن تيمم ينوي بالتيمم المكتوبة فلا بأس أن يصلي قبلها نافلة وعلى جنازة وقراءة مصحف ... »^(٢).

والحنابلة^(٣).

قال ابن قدامة: « يجوز التيمم لكل ما يتطهر له من نافلة أو مس مصحف أو قراءة قرآن^(٤)، وهو الظاهر من كلام ابن حزم حيث قال: « والمتيمم يصلي بتيممه ما شاء من الصلوات الفرض، والنوافل ما لم ينتقض تيممه بحدث أو وجود ماء »^(٥) فابن حزم يرى أن التيمم رافع للحدث إلى وجود الماء، وعليه فتجوز قراءة القرآن بالمصحف.

واستدلوا على ذلك بعموم الأدلة الدالة على مشروعية التيمم، ومنها ما يلي:

من الكتاب :

قول الله تعالى: ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾^(٦).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذه الآية بأن الله - سبحانه وتعالى - أمر عند عدم الماء أو عدم القدرة على استعماله للتطهر من الحدث الأكبر أو الأصغر بالانتقال

(١) الأم ١ / ٦٤ ، المجموع ٢ / ٧١ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، حاشية قليوبي ١ / ٨٩ ، ٩٠ .

(٢) الأم ١ / ٦٤ .

(٣) المغني ١ / ٢٧٣ ، مجموع الفتاوى ٢١ / ٤٥٩ ، الإنصاف ١ / ٢٦٣ ، كشاف القناع ١ / ١٦١ .

(٤) المغني ١ / ٢٧٣ .

(٥) المحلى ٢ / ١٢٨ .

(٦) سورة المائدة، الآية (٦).

إلى بدله وهو التيمم بالتراب، والطهارة بالماء تجوز بها قراءة القرآن، فكذاك بدله وهو التراب، لأن البدل له حكم المبدل.

ومن السنة :

الدليل الأول: ما رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: أُعْطِيَْتُ خمساً لم يُعْطَها أحد قبلي: نُصِرْتُ بالرعب مسيرة شهر، وجُعِلَتْ لِي الأرض مسجداً وطهوراً، فأَيُّما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأُحِلَّتْ لِي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وأُعْطِيتُ الشفاعة، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة ويبعث إلى الناس عامة ^(١).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن الله - سبحانه وتعالى - أباح لنبيه صلى الله عليه وسلم وأُمَّته التطهر بالتيمم بالتراب وذلك عند عدم الماء أو تعذر استعماله - بقوله صلى الله عليه وسلم: «وجُعِلَتْ لِي الأرض مسجداً وطهوراً»، وهذا يدل على حصول الطهارة بالتيمم، كحصولها بالماء، فتجوز به قراءة القرآن.

الدليل الثاني: ما رواه أبو ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الصعيد الطيب طهور المسلم، وإن لم يجد الماء عشر سنين، فإذا وجد الماء فليمسه بشرته، فإن ذلك خير» ^(٢).

(١) رواه البخاري في كتاب التيمم - الباب الأول / ١ ، وفي كتاب الصلاة باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «جُعِلَتْ لِي الأرض مسجداً وطهوراً» / ١ ، ١١٣ ، ومسلم في كتاب المساجد، المقدمة / ١ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ .

(٢) رواه الترمذي في أبواب الطهارة - باب ما جاء في التيمم للجنب إذا لم يجد الماء رقم ٩٢ ، حديث ١٢٤ ، ٨١/١ ، وقال: « هذا حديث حسن صحيح » وأبو داود في كتاب الطهارة - باب الجنب يتيمم حديث ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٩١ / ١ ، ٩٢ ، والحاكم في كتاب الطهارة / ١ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، وقال: «هذا حديث صحيح ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي .

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ ذكر أن التيمم بالتراب عند عدم الماء تحصل به الطهارة كالماء ولو طال الزمن، ومعلوم أن الطهارة بالماء تبيح قراءة القرآن لمن لا تجوز له، فكذلك الطهارة بالتراب.

ومن المعقول:

الدليل الأول: أن قراءة القرآن تستباح بالطهارة بالماء، فكذلك تستباح بالطهارة بالتراب، كالصلاة المكتوبة^(١).

الدليل الثاني: أن الصلاة أعظم من القراءة ومع ذلك تصح بالتيمم، فتصح به القراءة من باب أولى^(٢).

نستخلص من هذا أن أصحاب المذاهب الأربعة، وابن حزم متفقون على جواز قراءة القرآن للحائض والجنب بالتيمم، إذا توفرت شروطه، وذلك لعموم أدلة مشروعية التيمم السالف بعضها، والتي تدل على أن التيمم يقوم مقام الماء عند فقدّه أو تعذر استعماله، ولم تفرق بين الصلاة وغيرها مما يحتاج إلى الطهارة - والله أعلم - .

(١) المغني ١ / ٢٧٤ .

(٢) مجموع الفتاوى ٢١ / ٤٥٩ .

الفصل الثاني

أحكام التطهر لمس المصحف

وفيه تسعة مباحث :

- المبحث الأول : مس المحدث^(١) للمصحف.
- المبحث الثاني : مس المحدث لما فيه قرآن من كتب العلم.
- المبحث الثالث : مس المحدث للنقود، والثياب، ونحوهما مما كُتِبَ عليه القرآن.
- المبحث الرابع : مس المحدث للقرآن إذا ترجم إلى غير اللغة العربية .
- المبحث الخامس : مس الصغير المحدث للمصحف، واللوح الذي كتب عليه القرآن ونحوهما للتعليم.
- المبحث السادس : مس المتيمم للمصحف.
- المبحث السابع : مس الكافر للمصحف.
- المبحث الثامن : حمل المحدث للمصحف.
- المبحث التاسع : السفر بالمصحف إلى دار الحرب.

(١) المقصود بالحدث في هذه المباحث الحدث الأصغر والأكبر.

المبحث الأول

مس المحدث للمصحف

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول :** حكم مس المحدث للمصحف.
- المطلب الثاني:** الحالات التي يباح فيها مس المحدث للمصحف.
- المطلب الثالث:** مس المحدث للمصحف من وراء حائل.

المطلب الأول

حكم مس المحدث للمصحف

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين، وهما كما يلي:

القول الأول:

أنه يحرم على المحدث مس المصحف أو جزء منه .

وبهذا قال أصحاب المذاهب الأربعة، حيث قال به الحنفية^(١).

قال الكاساني: «وأما الثاني وهو بيان حكم الحدث فللمحدث أحكام وهي أنه لا يجوز للمحدث أداء الصلاة... ولا مس المصحف^(٢) قال: « وأما الأحكام المتعلقة بالجنابة فما لا يباح للمحدث فعله من مس المصحف بدون غلاف^(٣) ثم قال: « وأما حكم الحيض والنفاس فمنع جواز الصلاة والصوم وقراءة القرآن ومس المصحف إلا بغلاف^(٤) .

وبه قال المالكية^(٥)،^(٦).

قال خليل في مختصره: « ومنع حدث: صلاة، وطوافاً، ومس مصحف... وتمنع الجنابة موانع الأصغر^(٧) ثم قال: « ومنع (يعني الحيض) صحة الصلاة، وصوم، ووجوبهما ... ومس مصحف لأقراء^(٨) .

(١) المبسوط ٣ / ١٥٢ ، بدائع الصنائع ١ / ٣٣ ، ٣٧ ، ٤٤ ، الهداية ١ / ٣١ ، الاختيار لتعليل المختار ١ / ١٣ .

مجمع الأنهر ١ / ٢٥ .

(٢) بدائع الصنائع ١ / ٣٣ .

(٣) المرجع السابق ١ / ٣٧ .

(٤) المرجع السابق ١ / ٤٤ .

(٥) إلا أنهم استثنوا المعلم والمتعلم في حالة الحدث الأصغر للحاجة .

(٦) الكافي في فقه أهل المدينة ١ / ١٧٢ ، المنتقى شرح موطأ مالك ١ / ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، بداية المجتهد ١ / ٤١ ، ٤٩ ،

مختصر خليل ص ١٧ ، ١٨ ، ٢٢ ، حاشية الدسوقي ١ / ١٢٥ ، ١٣٨ .

(٧) مختصر خليل ص ١٧ - ١٨ .

(٨) المرجع السابق ص ٢٢ .

والشافعية^(١).

قال النووي: « يحرم على المحدث مس المصحف وحمله »^(٢)، ثم قال: « وأما أحكام المسألة فيحرم على الجنب ستة أشياء: الصلاة، والطواف، ومس المصحف وحمله »^(٣)، ثم قال: « يحرم على الحائض والنفساء مس المصحف وحمله واللبث في المسجد وكل هذا متفق عليه عندنا »^(٤).

والحنابلة^(٥)،^(٦).

قال المرداوي عن قول ابن قدامة: «ومن أحدث: حرم عليه الصلاة، والطواف ومس المصحف »^(٧): « وأما مس المصحف: فالصحيح من المذهب: أنه يحرم مس كتابته وجلده وحواشيه... وعليه جماهير الأصحاب، وقطع به كثير منهم »^(٨).

واستدلوا على ذلك بأدلة من الكتاب، والسنة، وآثار الصحابة:

فمن الكتاب:

قول الله - تعالى -: ﴿ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾^(٩).

(١) المذهب ١/ ٣٢، الوجيز ١/ ١٧، ١٨، المجموع ٢/ ٦٧، ٧٢، ١٥٦، ٣٥٨، فتح الوهاب ١/ ٨، ١٨.

مفني المحتاج ١/ ٧٦، ٣٧، ٧١، ١٠٩.

(٢) المجموع ٢/ ٦٧.

(٣) المرجع السابق ٢/ ١٥٦.

(٤) المرجع السابق ٢/ ٣٥٨.

(٥) إلا أن بعضهم خصّ تحريم المس بالكتابة دون الجلد والحواشي.

(٦) الهداية لأبي الخطاب ١/ ١٧، المقنع ص ١٧، المغني ١/ ١٣٧، الفروع ١/ ١٨٨، المبدع ١/ ١٣٧، ٢٦٠.

الإنصاف ١/ ٢٢٣، الإقناع ١/ ٤٠.

(٧) المقنع ص ١٧.

(٨) الإنصاف ١/ ٢٢٣.

(٩) سورة الواقعة، الآيات (٧٧، ٧٨، ٧٩).

وجه الاستدلال:

أن هذه الآية الكريمة دلت على تحريم مس المصحف للمحدث، حيث إن الضمير في قوله: « يمسّه » يعود إلى القرآن الكريم، والمقصود بـ(المطهرون) بنو آدم، والطهارة هي الطهارة من الحدث عمومًا^(١).

مناقشة هذا الدليل :

نوقش من خمسة وجوه :

الوجه الأول:

ناقشه ابن العربي^(٢)، والقرطبي بأن الضمير في قوله «يمسه» يعود إلى اللوح المحفوظ، والمراد بـ(المطهرون) الملائكة، فلا يكون في الآية دليل على منع المحدث من قراءة القرآن^(٣).

الإجابة عن هذا الوجه:

وأجيب عن هذا الوجه بأربعة أجوبة :

- (١) أحكام القرآن للهراس ٤ / ٣٩٩ ، أحكام القرآن لابن العربي - القسم الرابع ص ١٧٣٧ ، ١٧٣٨ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٧ / ٢٢٥ ، ٢٢٦ .
- (٢) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد المعافري، الأندلسي الأشبيلي، المالكي، المعروف بابن العربي، أبو بكر، ولد بأشبيلية وولي القضاء بها، ودخل بغداد وسمع بها، ولقي جماعة من المحدثين في القاهرة ثم عاد إلى الأندلس ، له مصنفات منها : أحكام القرآن، المحصول في الأصول، توفي سنة ٥٤٣ هـ. (الديباج المذهب ص ٢٨١، وفيات الأعيان ١ / ٦١٩ ، شذرات الذهب ٤ / ١٤١) .
- (٣) أحكام القرآن لابن العربي - القسم الرابع ص ١٧٣٧ ، ١٧٣٨ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٧ / ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

الجواب الأول:

أجاب عنه ابن العربي، والقرطبي بأنه باطل : لأن الملائكة لا تنال اللوح المحفوظ في وقت، ولا تصل إليه بحال من الأحوال، فلو كان المراد به ذلك لما كان للاستثناء في قوله: « إلا المطهرون » محل^(١).

الجواب الثاني:

كما أجاب عنه ابن مفلح^(٢) والبهوتي^(٣) بأنه على فرض التسليم بأن الضمير يعود إلى اللوح المحفوظ، و (المطهرون) الملائكة، فإنه يقاس عليهم بنو آدم، بدليل الأحاديث الواردة في عدم جواز مس المحدث للمصحف^(٤) وستأتي قريباً - إن شاء الله - .

الجواب الثالث:

وأجاب عنه النووي، والشرقاوي^(٥) بأن الوصف بالتنزيل في قوله : ﴿ تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(٦) ظاهر في أن المراد المصحف^(٧).

(١) المصدران السابقان.

(٢) هو إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح المقدسي الراميني الأصل، ثم الدمشقي، الصالحي، الحنبلي، يعرف بابن مفلح، برع في الفقه والأصول، له مؤلفات منها : المبدع في شرح المقنع، المقصد الأرشد في تراجم أصحاب أحمد، توفي بدمشق سنة ٨٨٤هـ..
(مختصر طبقات الحنابلة ص ٦٧، والسحب الوابلة ١ / ٦٠) .

(٣) هو منصور بن يونس بن صلاح الدين حسين بن أحمد بن علي بن إدريس البهوتي، الفقيه الحنبلي، انتهت إليه إمامة الحنابلة في وقته، سمي البهوتي نسبة إلى (بهوت) بلده في غرب مصر، له مؤلفات منها: الروض المربع، كشف القناع، عمد الطالب، إرشاد أولي النهى لدقائق المنتهى، توفي سنة ١٠٥١هـ. (النتع الأكمل ص ٢١٠، والسحب الوابلة ٣ / ١١٣١) .

(٤) المبدع ١ / ١٣٧، كشف القناع ١ / ١٣٤.

(٥) هو عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشرقاوي الشافعي، الخلوتي، الأزهري، فقيه، أصولي، نحوي، صوفي، محدث، مؤرخ، ولد بمصر سنة ١١٥٠هـ، وتعلم بالأزهر، حتى ولي مشيخته، له مصنفات منها: الجواهر السنية على العقائد المشرقية، مختصر مغني اللبيب في النحو، توفي بالقاهرة سنة ١٢٢٧هـ.

(معجم المؤلفين ٤١/٦).

(٦) سورة الواقعة، الآية (٨٠).

(٧) المجموع ٢ / ٧٢، حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب بشرح تنقيح اللباب ١ / ٨٧.

الجواب الرابع :

وأجاب عنه الشرقاوي أيضاً بأن الملائكة مطهرون بالإجماع، فيلزم في الآية على القول بأن المراد بـ(المطهرون) الملائكة استثثناء الشيء من نفسه، إذ يكون المعنى حينئذ: لا يمسه أحد من الملائكة إلا الملائكة المطهرون، واستثناء الشيء من نفسه باطل، فإذا أُريد تصحيح الاستثناء لزم أن في الملائكة مطهرين، وغيرهم، حتى يصح نفي المس من غير المطهرين، وإثباته للمطهرين بمقتضى الاستثناء^(١).

الوجه الثاني:

ناقشه الإمام مالك بأن المراد بالمنهي عن مسه في قوله: « لا يمسه » هي الصحف التي بأيدي الملائكة، و(المطهرون) هم الملائكة، حيث قال في الموطأ: « أحسن ما سمعتُ في هذه الآية ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾^(٢) إنما هي بمنزلة هذه الآية التي في (عبس وتولى) قول الله - تبارك وتعالى - : ﴿كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ۝ ١٧١ فَمَنْ شَاءَ ذَكِّرْهُ ۝ ١٧٢ فِي صُحُفٍ مُّكْرَمَةٍ ۝ ١٧٣ مَرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ۝ ١٧٤ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ۝ ١٧٥ ذِكْرًا مَّحْمُودًا ۝ ١٧٦﴾^(٣) .

الإجابة عن هذا الوجه:

أجاب عنه الباجي بجوابين :

الجواب الأول :

أن مالكا أدخل في أول الباب ما يصح الاحتجاج به على الأمر بالوضوء لمس

(١) حاشية الشرقاوي ١ / ٨٧.

(٢) سورة الواقعة. الآية (٧٩).

(٣) سورة عبس. الآيات (١١ - ١٦).

(٤) الموطأ ١ / ١٩٩.

القرآن، وأدخل في آخره ما يحتج به الناس في ذلك، وليس عنده بحجة، فأتى به وبين وجه ضعف الاحتجاج به، وهذا ما يفعله أهل الدين، والإنصاف ومن عصمه الله من التعصب.

الجواب الثاني؛

أنه يحتمل أن مالكا - رحمه الله - أدخل هذا التأويل أيضاً على وجه الاحتجاج في وجوب الوضوء لمس المصحف، وذلك أن الله - سبحانه وتعالى - وصف القرآن بأنه كريم، وأنه في الكتاب المكنون الذي لا يمسه إلا المطهرون، فوصفه بهذا تعظيماً له، والقرآن المكنون في اللوح المحفوظ هو المكتوب في المصاحف التي بأيدينا، وقد أمرنا بتعظيمها، فيجب أن نتمثل ذلك بما وصف الله القرآن به من أن لا يمسه الكتاب الذي هو فيه إلا مطهر^(١).

كما يمكن مناقشته بما سبق مناقشة الدليل السابق من أن المراد الملائكة ويقاس عليهم بنو آدم بدليل الأحاديث الدالة على عدم جواز مس المحدث للمصحف^(٢)، وستأتي -- إن شاء الله - وبأن قوله : « تنزيل » ظاهر في إرادة المصحف فلا يحمل على غيره إلا بدليل صحيح صريح^(٣).

الوجه الثالث :

ناقشه ابن العربي، والقرطبي بأن معنى قوله : « لا يمسه » لا يجد طعمه، وأن المراد بـ«المطهرون» المطهرون من الذنوب التائبون العابدون، بدليل ما رواه العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « ذاق طعم الإيمان

(١) المنتقى شرح موطأ مالك ١ / ٣٤٤.

(٢) المبدع ١ / ١٧٣، كشف القناع ١ / ١٣٤.

(٣) المجموع ٢ / ٧٢.

من رضي بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ نبياً^(١)،^(٢).

الإجابة عن هذا الوجه :

أجاب عنه ابن العربي بأنه عدول عن ظاهر الآية لغير ضرورة عقل ولا دليل سمع^(٣).

الوجه الرابع:

ناقشه ابن حزم بأنه لا حجة في الآية على عدم جواز مس المحدث للمصحف: لأن مافي الآية ليس أمراً، وإنما هو خبر، والله تعالى لا يقول إلا حقاً، ولا يجوز صرف لفظ الخبر إلى معنى الأمر إلا بنص، أو إجماع متيقن^(٤).

الإجابة عن هذا الوجه :

أجيب عنه بجوابين:

الجواب الأول :

أجاب عنه الباجي، والزرقاني^(٥)، بأنه وإن كان خبراً إلا أنه بمعنى النهي: لأن خبر الله - سبحانه وتعالى - لا يكون خلافه، وقد وجد من يمس المصحف، وهو غير ظاهر فثبت أن المراد به النهي^(٦)

(١) رواه مسلم في كتاب الإيمان - باب الدليل على أن من رضي الله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ رسولاً فهو مؤمن وإن ارتكب المعاصي الكبائر رقم (١١)، حديث ٥٦ / ١ . ٦٢ .

(٢) أحكام القرآن لابن العربي - القسم الرابع ص ١٧٢٨ . الجامع لأحكام القرطبي ١٧ / ٢٢٦ .

(٣) أحكام القرآن لابن العربي - القسم الرابع ص ١٧٢٨ .

(٤) المحلى ٨٣ / ١ .

(٥) هو محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن علوان الزرقاني المالكي. يكتن بأبي عبد الله. محدث، فقيه، أصولي. ولد بالقاهرة سنة ١٠٥٥هـ. يُعدُّ خاتمة المحدثين بالديار المصرية. له مصنفات منها :

شرح موطأ مالك، شرح المواهب اللدنية. شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، توفي بالقاهرة سنة ١١٢٢هـ . (الأعلام ٦ / ١٨٤ . معجم المؤلفين ١٠ / ١٢٤) .

(٦) المنتقى في شرح موطأ مالك ١ / ٣٤٣ . ٣٤٤ . شرح الزرقاني على موطأ مالك ٨ / ٢ .

الجواب الثاني:

وأجاب عنه الجصاص^(١) بأنه إن حمل اللفظ على حقيقة الخبر، فإن الأولى أن يكون المراد القرآن الذي عند الله، و (المطهرون) الملائكة، وإن حمل على النهي - وإن كان في صورة الخبر - كان عامًّا فينا، وهذا أولى لما روي عن النبي ﷺ في أخبار متظاهرة أنه كتب في كتابه لعمر^(٢) بن حزم «ولا يمس القرآن إلا طاهر»^(٣) فوجب أن يكون نهيه ذلك بالآية، لأنها محتملة له^(٤).

الوجه الخامس:

وناقشة الشوكاني بأن المراد بالطهارة هي الإيمان، والمطهرون هم المؤمنون: لأن المطهر هو من ليس بنجس، والمؤمن ليس بنجس دائماً؛ لما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إن المؤمن لا ينجس»^(٥) وإنما النجس هو المشرك لقوله - تعالى -: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾^(٦) الآية، فالطهارة في الآية الطهارة من الشرك^(٧).

(١) هو أحمد بن علي الرازي، المعروف بالجصاص، أبو بكر، تتلمذ على الكرخي، عدة البعض من طبقة المجتهدين، ولد سنة ٣٠٥ هـ، وقدم بغداد في شبابه، ودرس وجمع وتخرج عليه جمع عظيم، وصنف مصنفات منها: شرح الجامع الكبير لمحمد بن الحسن. شرح مختصر الطحاوي، أحكام القرآن، توفي سنة ٣٧٠. (تذكرة الحفاظ ٢/ ٩٥٩، شذرات الذهب ٣/ ٧١).

(٢) هو عمرو بن حزم بن زيد بن لؤذان بن حارثة بن عدي بن زيد بن ثعلبة، الأنصاري، يكنى بأبي الضحاك، شهد الخندق وما بعدها، واستعمله النبي ﷺ على نجران، وروى عنه كتاباً كتبه له فيه الفرائض، والزكاة والديات وغيرها، توفي بالمدينة سنة ٥١ هـ. (الاستيعاب ٢/ ٥١٧، الإصابة ٢/ ٥٣٢).

(٣) سيأتي تخرجه بالتفصيل - إن شاء الله - حيث إنه الدليل الثاني لهذا القول.

(٤) أحكام القرآن للجصاص ٣/ ٤١٦.

(٥) رواه البخاري في كتاب الغسل - باب عرق الجنب وأن المؤمن لا ينجس - وباب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره موصولاً ١/ ٧٤، وفي الكسوف - باب غسل الميت ووضوئه بالماء، والسدر معلقاً

بصيغة الجزم ٢/ ٧٣، ومسلم في كتاب الحيض - باب الدليل على أن المسلم لا ينجس رقم ٢٩، ١/ ٢٨٢.

(٦) سورة التوبة، الآية (٢٨).

(٧) نيل الأوطار ١/ ٢٠٦.

الإجابة عن هذا الوجه :

يمكن الإجابة عن هذا الوجه بجوابين:

الجواب الأول:

عدم التسليم بأن المراد بالطهارة في الآية الطهارة من الشرك، بل إن المراد بها الطهارة من الحدث بدليل قوله - تعالى - : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَايَةِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾^(١) حيث وصف - سبحانه وتعالى - الاغتسال من الجنابة تطهراً، وكذلك وصف التيمم عند عدم الماء طهارة بقوله: (ولكن يريد ليطهركم) فهذا يدل على أن المؤمن يوصف بالطهارة إذا رفع حدثه .

الجواب الثاني:

أنه لم يرد في نصوص الشرع ما يدل على تسمية المؤمن بالطاهر، بل الذي ورد هو تسميته مؤمن فقط، كما في قوله - تعالى - : ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴾^(٢) وقوله: ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا إِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴾^(٣) وقوله: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴾^(٤).

وأما بالنسبة لحديث أبي هريرة فيمكن القول بأن المؤمن لا ينجس، ولكنه يحدث، فيحتاج إلى الطهارة .

(١) سورة المائدة، الآية (٦).

(٢) سورة البقرة، الآية (٢٧٨).

(٣) سورة آل عمران، الآية (١٧٥).

(٤) سورة المائدة ، الآية (٥٧).

ومن السنة :

الدليل الأول: ما رواه أبو بكر ^(١) بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ كتب إلى أهل اليمن كتاباً، وكان فيه: « لا يمس القرآن إلا طاهر ». ^(٢)

وهذا الحديث واضح الدلالة .

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه الشوكاني من وجهين:

الوجه الأول:

أن هذا الحديث جزء من صحيفة غير مسموعة، وفي رجال إسناده خلاف شديد، فلا يصلح للاحتجاج ^(٣).

الإجابة عن هذا الوجه:

يمكن الإجابة عن هذا الوجه بأنه وإن كان في إسناده ما فيه إلا أنه صحيح لشهرته وتلقي الناس له بالقبول، قال ابن حجر: « وقد صحح الحديث بالكتاب المذكور جماعة من الأئمة، لا من حيث الإسناد، بل من حيث الشهرة... »

(١) هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري الخزرجي، ثم النجاري المدني القاضي، يقال اسمه أبو بكر، كنيته أبو محمد، وقيل: اسمه كنيته، قال فيه مالك: لم يكن عندنا أحد بالمدينة عنده من علم القضاء ما كان عند أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، ولي المدينة والقضاء والموسم، وثقه ابن معين، وابن خراش، وابن حبان وغيرهم توفي ١١٠ هـ. (الكاشف ٣ / ٣١٦، تهذيب التهذيب ١٢ / ٣٨، ٣٩).

(٢) رواه الدارقطني في كتاب الطهارة - باب في نهى المحدث عن مس القرآن، حديث ١٠٥ / ١٢٢، والبيهقي في كتاب الطهارة - باب نهى المحدث عن مس الصحف ١ / ٨٧، ٨٨ ورواه مالك في الموطأ في كتاب القرآن - باب الأمر بالوضوء لمن مس القرآن رقم ١ حديث ١ / ١٩٩ مرسلاً.

(٣) نيل الأوطار ١ / ٢٠٧.

قال ابن عبد البر: هذا كتاب مشهور عند أهل السير، معروف ما فيه عند أهل العلم معرفة يستغنى بشهرتها عن الإسناد؛ لأنه أشبه المتواتر في مجيئه: لتلقي الناس له القبول والمعرفة..... وقال يعقوب بن سفيان: لا أعلم في جميع الكتب المنقولة كتاباً أصح من كتاب عمرو بن حزم هذا، فإن أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين يرجعون إليه ويدعون رأيهم «^(١)».

الوجه الثاني:

أن المراد بالطهارة الطهارة من الشرك، وأما المؤمن فلا يوصف بالنجاسة لما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إن المؤمن لا ينجس»^(٢) وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾^(٣) الآية، فلا يكون في الحديث دلالة على عدم جواز قراءة القرآن للمحدث^(٤).

الإجابة عن هذا الوجه:

يمكن مناقشة هذا الوجه بما سبق من مناقشة الدليل الأول.

الدليل الثاني: ما رواه عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ «نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو»^(٥). وفي رواية: «مخافة أن يناله العدو»^(٦).

(١) تلخيص الحبير ١٨/٤.

(٢) سبق تخريجه ص ١١٤.

(٣) سورة التوبة، الآية (٢٨).

(٤) نيل الأوطار ٢٠٧/١.

(٥) رواه البخاري في كتاب الجهاد- باب السفر بالمصحف إلى أرض العدو ١٥/٤، ومسلم في كتاب الإمارة- باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه بأيديهم أحاديث ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٢١٤٩٠، ٢١٤٩١، ٣.

(٦) رواها مسلم في كتاب الإمارة - باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه بأيديهم حديث ٩٣، ١٤٩١، ٣.

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ نهى عن المسافرة بالقرآن إلى أرض الكفار، وعلل ذلك بخوف نيلهم له، ومعلوم أنهم قد لا يتحرزون عن النجاسة، والنيل عام يشمل كل ما يترتب عليه إهانة القرآن والإخلال بحرمته، ومنه مس الكفار له مع عدم طهارتهم.

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه ابن حزم بأنه حق يجب اتباعه، ولكن ليس فيه أن لا يمس المصحف جنب ولا كافر، وإنما الذي فيه أن لا ينال أهل أرض الحرب القرآن فقط^(١).

الإجابة عن هذه المناقشة:

يمكن الإجابة عن هذه المناقشة بأن نيل الكفار للقرآن عام يشمل كل ما يتعلق بامتهان القرآن والإخلال بحرمته ومنزلته العظيمة، ومن ذلك مس الكفار له مع عدم طهارتهم.

ومن آثار الصحابة ما يلي:

الدليل الأول: ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه قال: خرج عمر متقلداً السيف، فقبل له: **إِنْ خَتَّكَ^(٢) وَأَخْتَكِ قَدْ صَبَأُوا، فَأَتَاهُمَا عَمْرٌ، وَعِنْدَهُمَا رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ يُقَالُ لَهُ خَبَاب^(٣)، وَكَانُوا يَقْرَأُونَ (طه)، قَالَ: أَعْطُونِي الْكِتَابَ الَّذِي**

(١) المحلى ٨٣ / ١.

(٢) هو زوج أخته ، قال ابن الأثير : « والأختان من قبل المرأة ، والأحماء من قبل الرجل ، وخاتن الرجل إذا تزوج إليه .. النهاية مادة « ختن » ١٠ / ٢ .

(٣) هو خباب بن الأرت بن جندلة بن سعد بن خزيمه بن كعب التميمي ويقال: الخزاعي، يكنى بأبي عبد الله، سبي في الجاهلية وبيع بمكة فكان مولى أم أنمار الخزاعية، وقيل غير ذلك، ثم حالف بني زهرة، فكان من السابقين إلى الإسلام، وهو أول من أظهر إسلامه فعذب لذلك، شهد المشاهد كلها، نزل الكوفة، وتوفي بها سنة ٣٧هـ.. (الاستيعاب ١ / ٤٢٣، ٤٢٤، الإصابة ١ / ٤١٦، أسد الغابة ١ / ٩٨، ٩٩).

عندكم أقرؤه، وكان عمر يقرأ الكتاب، فقالت له أخته: إنك رجس، ولا يمسه إلا المطهرون، فقم فاغتسل أو توضأ، فقام عمر فتوضأ، ثم أخذ الكتاب فقرأ (طه)^(١).

وهذا الأثر واضح الدلالة .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته من وجهين:

الوجه الأول:

أنه ضعيف الإسناد حيث قال الدارقطني بعد روايته له : « وتفرّد به القاسم ابن عثمان^(٢) وليس بقوي^(٣)، وقال الذهبي : « حدث عنه (يعني القاسم) إسحاق^(٤) الأزرق بمتن محفوظ وبقصة إسلام عمر، وهي منكرة جداً »^(٥).

الوجه الثاني:

أن المراد بالطهارة الطهارة من الشرك، خاصة، وأن عمر رضي الله عنه مشرك آنذاك.

الجواب على هذا الوجه:

يمكن الإجابة عنه بما سبق من الإجابة عن الدليل الأول.

-
- (١) رواه الدارقطني في كتاب الطهارة - باب نهي المحدث عن مس القرآن حديث ٧ / ١٢٣ .
 - (٢) هو القاسم بن عثمان أبو العلاء البصري، روى عن أنس ، وروى عنه إسحاق بن يوسف الأزرق. قال عنه البخاري: له أحاديث لا يتابع عليها . (الجرح والتعديل ٧ / ١١٤ ، ميزان الاعتدال ٣ / ٣٧٥) .
 - (٣) سنن الدارقطني ١ / ١٢٣ .
 - (٤) هو إسحاق بن يوسف بن مرداس المخزومي الواسطي المعروف بالأزرق ، ولد سنة ١١٧ هـ ، وثقه أحمد ، وابن معين ، والعجلي ، وابن سعد ، وابن حبان ، والبزار ، وقال أبو حاتم: صحيح الحديث صدوق لا بأس به ، توفي سنة ١٩٥ هـ . (الكاشف ١ / ١١٥ ، تهذيب التهذيب ١ / ٢٥٧) .
 - (٥) ميزان الاعتدال ٣ / ٣٧٥ .

الدليل الثاني: ما رواه علقمة^(١) قال : كنا مع سلمان الفارسي في سفر، ففقضى حاجته، فقلنا له : توضأ حتى نسأل عن آية من القرآن، فقال : سلوني، فإنني لستُ أمسه، فقرأ علينا ما أراد، ولم يكن بيننا وبينه ماء^(٢).
وهذا الأثر واضح الدلالة .

القول الثاني:

أنه يجوز للمحدث مس المصحف مطلقاً، وبهذا قال ابن حزم، حيث قال في المحلى : « وقراءة القرآن والسجود فيه ومس المصحف وذكر الله - تعالى - جائز كل ذلك بوضوء وبغير وضوء وللجنب والحائض »^(٣).
واستدل على ذلك بأدلة من السنة، والمعقول :

فمن السنة ما يلي :

الدليل الأول: ما جاء في حديث هرقل الطويل الذي رواه عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - عن أبي سفيان أن النبي ﷺ كتب له - أي هرقل - كتاباً جاء فيه : « بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد بن عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم، سلام على من اتبع الهدى، أما بعد فإنني أدعوك بدعاية الإسلام، أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين، فإن توليت، فإن عليك إثم الأريسيين،

(١) هو علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك بن علقمة بن سلامان النخعي ، الكوفي ، يكنى بأبي شبيل . ولد في حياة النبي ﷺ قال ابن المديني : أعلم الناس بعبد الله علقمة . والأسود ، وعبيدة ، والحارث . قال ابن مسعود : ما أقرأ شيئاً ولا أعلمه إلا علقمة يقرأه ويعلمه ، وثقة أحمد ، وابن معين وغيرهما، توفي سنة ٥٢ هـ . (مشاهير علماء الأمصار ص ١٠٠ . تهذيب التهذيب ٧ / ٢٧٦) .

(٢) رواه الدارقطني في كتاب الطهارة - باب في نهى المحدث عن مس القرآن حديث ٨ ، ١ / ١٢٣ وقال : « كلهم ثقات » ، وقال العظيم آبادي في التعليق المغني « هذا إسناد صحيح موقوف على سلمان » ١ / ١٢٣ ، ورواه البيهقي عن عبد الرحمن بن يزيد في كتاب الطهارة - باب قراءة القرآن بعد الحدث ١ / ٩٠ .

(٣) المحلى ٧٧ / ١ .

﴿قُلْ يَٰ أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾^(١) ^(٢).

وجه الاستدلال:

أن النبي ﷺ قد بعث هذا الكتاب إلى النصارى وفيه آية من القرآن وقد أيقن أنهم سيمسونه مع أنهم على غير طهارة، فهذا يدل على جواز مس المحدث للقرآن^(٣)

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشة هذا الحديث بما سبق^(٤) من مناقشته في مسألة قراءة الحائض والجنب للقرآن من أن هذه الواقعة واقعة عين لا عموم لها، ومن أن هذا الكتاب مشابه لكتب التفسير، والفقه ونحوها، لاشتماله على غير القرآن.

ومن المعقول ما يلي:

الدليل الأول: أن يجوز للصبيان حمل الألواح التي كتب عليها القرآن بلا إنكار، فكذلك يجوز لغيرهم ذلك^(٥).

مناقشة هذا الدليل :

ناقشه النووي بأن إباحة مس الألواح التي عليها القرآن وحملها للصبيان بدون طهارة إنما هو للضرورة، لمشقة تكليفهم بالطهارة^(٦).
كما يمكن مناقشته بأنه اجتهاد في مقابل نص، فهو مردود.

(١) سورة آل عمران، الآية ٦٤ وأولها ﴿قُلْ يَٰ أَهْلَ الْكِتَابِ ...﴾ الآية .

(٢) سبق تخريجه ص ٦١ .

(٣) المحلى ١ / ٨٣ .

(٤) ص ٦١ ، ٦٢ .

(٥) المجموع ٢ / ٧٢ .

(٦) المرجع السابق .

الدليل الثاني: أن قراءة القرآن تجوز للمحدث، فكذلك مسه بل المس
أولى بالجواز^(١).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته من وجهين:

الوجه الأول:

عدم التسليم بجواز قراءة القرآن للجانب، والحائض فهي محل خلاف
كما سبق^(٢) والمسائل الخلافية لا يحتج بها .

وأما بالنسبة للمحدث حدثاً أصغر فناقشناه النووي بأن قراءة القرآن
إنما أُبيحت له مع الحدث؛ للحاجة، وعسر الوضوء لها في كل وقت^(٣).

الوجه الثاني:

أنه اجتهاد في مقابل نص فهو مردود .

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول القائل بعدم جواز
مس المحدث للمصحف، لما استدلوا به، وخاصة الآية الكريمة، وحديث عمرو بن
حزم، ولما في ذلك من احترام كتاب الله - تعالى - وتعظيمه، والرفع من شأنه
العظيم ؛ ولأن ذلك أحوط، وأبرأ للذمة .

(١) المجموع ٢ / ٧٢ .

(٢) ص ٥١ وما بعدها .

(٣) المجموع ٢ / ٧٢ .

المطلب الثاني

الحالات التي يباح فيها مس المصحف عند القائلين بوجوب التطهر لمسّه

تقدّم في المسألة السابقة بيان أن الظاهر هو اتفاق أصحاب المذاهب الأربعة على عدم جواز مس المحدث للمصحف، إلا أنهم استثنوا بعض الحالات فأجازوا فيها مس المحدث للمصحف للضرورة ومنها :

الحالة الأولى : إذا خيفَ على المصحف من التلف لحريق أو نحوه .

الحالة الثانية : إذا خيفَ استيلاء الكفار عليه

الحالة الثالثة : إذا خيفَ وقوع النجاسة عليه ^(١) .

قال الدسوقي ^(٢) : « ومحل امتناع مس المحدث للقرآن المكتوب بالعربي ما لم يخف عليه الفرق أو الحرق أو استيلاء يد كافر عليه، وإلا جاز مسه ولو كان جنباً » ^(٣)

وقال النووي: « ... أما إذا خاف على المصحف من حرق أو غرق، أو وقوعه في نجاسه، أو حصوله في يد كافر، فإنه يأخذه ولو كان محدثاً للضرورة » ^(٤) .

(١) حاشية الدسوقي ١٢٥/١، بلفة السالك ٥٧/١، المجموع ٧٠/٢، روضة الطالبين ٨١/١، التبيان ص ١٥٤، فتح الجواد ٥٥ /١ .

(٢) هو محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي ، المالكي ، عالم مشارك في الفقه والكلام ، والنحو ، والبلاغة ، من أهل دسوق بمصر، تعلّم وأقام بالقاهرة وكان من المدرسين في الأزهر ، له مؤلفات منها : حاشية على الشرح الكبير للدردير، الحدود الفقهية، توفي سنة ١٢٣٠هـ . (الأعلام ١٧ /٦ ، معجم المؤلفين ٨ / ٢٩٢) .

(٣) حاشية الدسوقي ١٢٥ /١ .

(٤) التبيان ص ١٥٤ .

فهذه الأقوال ونحوها تدل على أنه يجوز للمحدث مس المصحف إذا خاف عليه الامتهان، ولا يتمكن من رفع حدثه بالطهارة بالماء، أو بالتيمم، للضرورة، والمقصود مما ذكره الفقهاء من الحالات التمثيل لا الحصر، فكل حالة يخاف فيها على المصحف الإهانة أو التلف أو غير ذلك يجوز للمحدث مسه لإزالة ذلك عنه - والله أعلم - .

المطلب الثالث

مس المحدث للمصحف من وراء حائل عند القائلين بوجوب التطهر لمسه

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول:

إذا كان الحائل متصلاً كالجلد فإنه لا يجوز للمحدث مسه، وإذا كان منفصلاً فإنه يجوز.

وهذا هو القول الصحيح عند الحنفية^(١).

قال المرغيناني^(٢): « (وليس لهم) يعني الحائض والجنب (مس المصحف إلا بغلافه)، ولا أخذ درهم في سورة من القرآن إلا بصُرتَه، وكذا المحدث لا يمس المصحف إلا بغلافه... وغلافه ما كان متجافياً عنه دون ما هو متصل به كالجلد المشرز هو الصحيح »^(٣).

وهو الظاهر من مذهب المالكية^{(٤) (٥)}.

قال الدسوقي: « ولجلد المصحف قبل انفصاله منه حكمه »^(٦).

(١) تحفة الفقهاء ٢ / ٣١، بدائع الصنائع ١ / ٣٣، الهداية ١ / ٣١، الاختيار ١ / ٣١، شرح فتح القدير ١ / ١٦٨.

١٦٩، مجمع الأنهر ١ / ٢٥.

(٢) هو علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرعاني، الحنفي، برهان الدين أبو الحسن، فقيه، حافظ، مفسر، محقق، أديب، ويعد من المجتهدين، ومن أكابر فقهاء الحنفية له مصنفات منها: بداية المبتدئ، الهداية في شرح البداية، مناسك الحج، توفي سنة ٥٩٣هـ. (الأعلام ٤ / ٢٦٦، معجم المؤلفين ٧ / ٤٥).

(٣) الهداية ١ / ٣١.

(٤) إلا أنهم استثنوا المعلم والمتعلم كما سبق ص ١٠٧.

(٥) حاشية الدسوقي ١ / ١٢٥، بلفة السالك ١ / ٥٧، شرح منح الجليل ١ / ٧٠، ٧١.

(٦) حاشية الدسوقي ١ / ١٢٥.

وهو الظاهر من الرواية المشهورة عن الإمام أحمد، وأخذ بها أكثر أصحابه^(١).
 حيث قال ابن مفلح: « ويحرم على المحدث الصلاة، فلو صلى معه لم يكفر،
 ومس المصحف وجلده وحواشيه... ويجوز حمله بعلاقته، أو في غلافه، أو كفه،
 وتصفحه به، ويعود، ومسه من وراء حائل»^(٢) فالظاهر من قوله بتحريم
 مس المحدث لجلد المصحف، ثم قوله بجواز مس المصحف من وراء حائل،
 أنه لا يجوز مسه مع الحائل المتصل بالجلد، ويجوز مع المنفصل.
 واستدلوا على ذلك بما يلي:

أن الحائل إذا كان متصلاً بالمصحف فإنه يعد منه بدليل أنه يدخل في
 بيعه وإن لم يذكر، بخلاف المنفصل فلا يعد منه، ولذلك لا يدخل في بيعه إلا إذا
 ذكر^(٣).

القول الثاني:

أنه لا يجوز للمحدث مس المصحف من وراء حائل مطلقاً .
 وبهذا قال الشافعية في الوجه الصحيح عندهم^(٤).

قال النووي: « يحرم على المحدث مس المصحف... قال أصحابنا: وسواء
 مس نفس الأسطر أو ما بينهما أو الحواشي أو الجلد فكل ذلك حرام وفي مس
 الجلد وجه ضعيف أنه يجوز... وفي مس العلاقة والخريطة والصندوق إذا كان
 المصحف فيها وجهان مشهوران أصحهما يحرم»^(٥).
 وهو رواية عن الإمام أحمد^(٦).

(١) الفروع ١/ ١٨٨، ١٨٩، الإنصاف ١/ ٢٢٣، ٢٢٤ .

(٢) الفروع ١/ ١٨٨، ١٨٩ .

(٣) الفروع ١/ ١٨٨، ١٨٩، فتح القدير ١/ ١٦٩، مجمع الأنهر ١/ ٢٥، حاشية رد المحتار ١/ ١٧٣، ١٧٤ .

(٤) المجموع ٢/ ٦٧، ٦٨، التبيان ص ١٥١، ١٥٢، فتح الوهاب ١/ ٨، مغني المحتاج ١/ ٣٧ .

(٥) المجموع ٢/ ٦٧، ٦٨ .

(٦) الفروع ١/ ١٨٨، ١٨٩، المبدع ١/ ١٧٤، الإنصاف ١/ ٢٢٤، كشف القناع ١/ ١٣٤ .

قال ابن مفلح : « ويجوز حمله (أي المصحف) بعلاقته (أي المحدث) أو في غلافه ، أو كفه وتصفحه به ، ويعود ، ومسه من وراء حائل ... وعنه (يعني الإمام أحمد) لا » ^(١) .

واستدلوا على ذلك بما يلي:

استدلوا على عدم جواز مس المحدث للمصحف من وراء الحائل المتصل بما استدل به أصحاب القول الأول.

واستدلوا على عدم جواز مس المحدث للمصحف من وراء الحائل المنفصل: أن الخريطة ^(٢)، والصندوق ونحوهما مما يعد للمصحف، هي متخذة للمصحف، ومنسوبة إليه، فلا يصح للمحدث مسها إذا كان فيها المصحف كالجلد ^(٣).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأنه قياس مع الفارق؛ لأن الجلد ملازم له، فهو جزء منه، بخلاف الخريطة والصندوق، ونحوهما، فليست ملازمة له، بل هي منفصلة عنه.

القول الثالث:

أنه يجوز للمحدث مس المصحف من وراء حائل سواء كان متصلاً أو منفصلاً وهذا وجه ضعيف عند الشافعية ^(٤).

قال النووي : « ويحرم على المحدث مس المصحف ... قال أصحابنا: وسواء مس نفس الأسطر أو ما بينها أو الحواشي أو الجلد فكل ذلك حرام وفي مس الجلد وجه ضعيف أنه يجوز » ^(٥).

(١) الفروع ١/ ١٨٨، ١٨٩.

(٢) هو وعاء شبه كيس يشرح من أديم وخرق، والجمع خرائط. (المصباح المنير ١/ ١٦٧).

(٣) المجموع ٢/ ٦٨، مغني المحتاج ١/ ٣٧، نهاية المحتاج ١/ ١٢٤.

(٤) المراجع السابقة .

(٥) المجموع ٢/ ٦٨.

وبه قال بعض الحنابلة^(١).

قال المرداوي: « وأما مس المصحف فالصحيح من المذهب أنه يحرم مس كتابته وجلده وحواشيه ... وقيل: «لا يحرم إلا مس كتابته فقط»^(٢)

واستدلوا على ذلك بما يلي:

أن النهي إنما ورد عن المصحف، ومع الحائل إنما يكون المس للحائل دون المصحف، فلا يرد النهي عليه^(٣).

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأنه وإن كان النهي قد ورد عن مس المصحف فقط، إلا أن الحائل إذا كان متصلاً به كجلده، فإنه يُعدُّ منه، بدليل دخوله معه في البيع دون ذكر، فيكون داخلياً في النهي.

الترجيح :

بعد إمعان النظر في هذه المسألة اتضح أنه ليس فيها أدلة نقلية يعتمد عليها في الترجيح، وإنما هي مجرد تعليقات واجتهادات من الفقهاء - رحمهم الله - ولكن مع ذلك فالذي يظهر رجحانه - والله أعلم بالصواب - هو القول الأول القائل بعدم جواز مس المحدث للمصحف أو جزء منه من وراء الحائل المتصل كجلده، وجواز مسه من وراء الحائل المنفصل كالصندوق ونحوه.

وذلك لأن النهي ورد عن مس المحدث للمصحف، واسم المصحف يشمل ما كان متصلاً به من جلد، ونحوه.

ولأنه أحوط لكتاب الله - تعالى -، وأبرأ للذمة .

(١) الفروع ١ / ١٨٨، الإنصاف ١ / ٢٢٣،

(٢) الإنصاف ١ / ٢٢٣،

(٣) كشف القناع ١ / ١٣٤.

المبحث الثاني

مس المحدث لما فيه قرآن من كتب العلم

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : مس المحدث لكتب التفسير.

المطلب الثاني: مس المحدث لكتب الحديث، والفقه ونحوها.

المطلب الأول

مس المحدث لكتب التفسير

اختلف أصحاب المذاهب الأربعة في هذه المسألة على خمسة أقوال،

وهي كما يلي :

القول الأول :

أنه يجوز للمحدث مس كتب التفسير.

وبهذا قال بعض الحنفية ^(١).

قال ابن نجيم ^(٢): « وقد جَوَّز أصحابنا . رحمهم الله . مس كتب التفسير

للمحدث ولم يفصلوا بين كون الأكثر تفسيراً أو قرآناً » ^(٣).

وقال به المالكية ^(٤).

قال خليل في مختصره: « ومنع حدث: الصلاة، وطوافاً، ومس مصحف، وإن

بقضيب، وحمله، وإن بعلاقة أو وسادة، إلا بأمتعة قصدت، وإن على كافر، لادرهم

وتفسير » ^(٥).

(١) الأشياء والنظائر لابن نجيم ص ١١٢ ، حاشية رد المحتار ١ / ١٧٧ .

(٢) هو زين الدين بن إبراهيم بن محمد المشهور بابن نجيم، من كبار فقهاء الحنفية المتأخرين، وهو مصري، ولد بالقاهرة، له مؤلفات منها : البحر الرائق في شرح كنز الدقائق، الأشياء والنظائر، الرسائل الزينية، الفتاوى الزينية، توفي سنة ٩٧٠ هـ .

(٣) التعليقات السنية على الفوائد البهية ص ٥٥ ، شذرات الذهب ٨ / ٣٥٨ .

(٤) الأشياء والنظائر لابن نجيم ص ١١٢ .

(٥) مختصر خليل ص ١٧ ، الشرح الكبير ١ / ١٢٥ ، شرح منح الجليل ١ / ٧١ ، سراج السالك للجملي ١ / ٩٥ .

(٥) مختصر خليل ص ١٧ .

وبه قال الإمام أحمد في الرواية المشهورة عنه، وأخذ بها أصحابه^(١).

قال المرداوي: «يجوز مس كتب التفسير ونحوه، على الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب»^(٢).

واستدلوا على ذلك بالسنة، والمعقول:

فمن السنة:

ما جاء في حديث هرقل الطويل الذي رواه عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - عن أبي سفيان أن النبي ﷺ كتب له - يعني لهرقل - كتاباً جاء فيه: «بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم، سلامٌ على من اتبع الهدى، أما بعد: فإني أدعوك بدعاية الإسلام، أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين، فإن توليت، فإن عليك إثم الأريسيين، ﴿قُلْ يٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَۢمُ ٱلْأَنۢبِيَآءُ ٱللَّهُ وَٱلَّذِينَ يَدۢبُرُونَ ٱلۡأُمۡرَ ٱللَّهُ وَٱلَّذِينَ يَشۢهَدُونَ بۢبَيۢنَتِنَا ۚ سَوَآءٌ مِّمَّنۢ بَدَعُوا۟ ٱلۡشُرۡكَ بِهٖءَ شَيۢئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّنۢ دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّو۟ا۟ فَقُولُوا۟ ٱشۢهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ﴾»^(٣).

وجه الاستدلال:

أن النبي ﷺ كتب إلى الكفار هذا الكتاب وفيه آية من القرآن وقد تيقن أنهم سيمسونه مع أنهم على غير طهارة، فدل ذلك على جواز مس ما فيه قرآن ومن ذلك كتب التفسير^(٤).

(١) المغني ١/١٣٨، الفروع ١/١٩١، المبدع ١/١٧٣، الإنصاف ١/٢٢٥، منتهى الإرادات ١/٢٧.

(٢) سبق تخريجه ص ٦١.

(٣) سورة آل عمران، الآية (٦٤) وأولها: ﴿قُلْ يٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ...﴾ الآية.

(٤) المغني ١/٣٨، المبدع ١/١٧٤، كشف القناع ١/١٣٥، سراج المسالك ١/٩٥.

ومن المعقول :

الدليل الأول: أن كتب التفسير لا يتناولها اسم المصحف، ولا يقع عليها، ولا تثبت لها حرمة، فيجوز مسها مع الحدث كسائر الكتب.

الدليل الثاني: أن المقصود من التفسير هو معاني القرآن الكريم دون تلاوته، فلا يجب على المحدث التطهر لمسّه^(١).

القول الثاني:

أنه يكره للمحدث مس كتب التفسير.

وبهذا قال بعض الحنفية^(٢)،^(٣).

حيث جاء في الفتاوى الهندية : « ... (ومنها) حرمة مس المصحف لا يجوز لهما (يعني الحائض والنفساء) وللجنب والمحدث مس المصحف إلا بغلاف ويكره لهم مس كتب التفسير »^(٤).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: أن كتب التفسير لا تخلو من آيات القرآن ، فيكره مس المحدث لها لذلك^(٥).

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأنها وإن كانت لا تخلو من آيات القرآن إلا أن هذه الآيات تابعة للتفسير، وليست مقصودة لذاتها، والتابع له حكم المتبوع.

(١) حاشية الدسوقي ١/ ١٢٥.

(٢) وقيدها بعضهم بما إذا كان القرآن أكثر من التفسير.

(٣) شرح فتح القدير ١/ ١٦٩، الفتاوى الهندية ١/ ٣٩، حاشية رد المحتار ١/ ١٢٦.

(٤) الفتاوى الهندية ١/ ١٦٩.

(٥) شرح فتح القدير ١/ ١٦٩.

الدليل الثاني: أن القرآن في كتب التفسير أكثر منه في غيرها، وذكره فيها مقصود استقلالاً لا تبعاً، فشبهها بالمصحف أقرب من شبهها ببقية الكتب، فيكره مسها إلا بطهارة^(١).

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشة هذا الدليل بأن قوله : إن القرآن في كتب التفسير أكثر منه في غيرها من الكتب) غير مسلم في جميع كتب التفسير فمنها ما تكون فيه الآيات قليلة والتفسير أكثر بل هو الغالب في كتب التفسير.

وأما قوله: (إن ذكره- أي القرآن- فيها مقصود استقلالاً لا تبعاً) فغير مسلم أيضاً؛ لأن الذي يذكر فيه القرآن على قصد الاستقلال هو المصحف، أما كتب التفسير، فإن الآيات فيها تذكر لأجل تفسيرها، وبيان معانيها، وليس ذكرها فيها مقصوداً لذاتها، ولذلك يسمى الكتاب منها كتاب تفسير، ولا يسمى مصحفاً.

القول الثالث :

أنه يحرم على المحدث مس كتب التفسير.

وبهذا قال بعض الحنفية^(٢).

قال الكاساني : « وأما الثاني وهو بيان حكم الحدث : فللحدث أحكام وهي أن لا يجوز للمحدث أداء الصلاة ولا مس المصحف من غير غلاف... ولا مس كتاب تفسير»^(٣).

(١) حاشية رد المحتار ١٧٧/١.

(٢) تحفة الفقهاء ٣١/٢، بدائع الصنائع ٣٣/١، مجمع الأنهر ٢٦/١، حاشية رد المحتار ١٧٦/١.

(٣) بدائع الصنائع ٣٣/١.

وهو وجه في مذهب الشافعية^(١).

قال النووي: « وأما كتب تفسير القرآن، فإن كان القرآن فيها أكثر من غيره حرم مسها وحملها، وإن كان غيره أكثر كما هو الغالب ففيها ثلاثة أوجه... الثاني يحرم^(٢) ».

وحكي رواية عن الإمام أحمد حيث قال المرداوي: « ومنها يجوز مس كتب التفسير ونحوه...، وحكى القاضي^(٣) رواية بالمنع^(٤) ».

واستدلوا على ذلك :

أن كتب التفسير مشتملة على آيات القرآن، فيحرم على المحدث مسها كما يحرم عليه مس المصحف؛ لأنه بمسه لها يصير ماساً للقرآن^(٥).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأنه قياس مع الفارق حيث أن آيات القرآن في كتب التفسير مختلطة بغيرها، ومتفرقة، أما المصحف فالآيات فيه مجتمعة .

كما أن المقصود من ذكر الآيات في كتب التفسير تفسيرها، بخلاف ذكرها في المصحف، فهي مقصودة لذاتها .

(١) الوجيز ١٧/١، المجموع ٦٩/٢، التبيان ص ١٥٣، مغني المحتاج ٣٧/١، نهاية المحتاج ١/١٢٥، ١٢٦.

(٢) التبيان ص ١٥٣.

(٣) هو محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء، ويكنى بأبي يعلى، قاضي القضاة، الفقيه الحنبلي، ولد سنة ٣٨٠هـ، وكان عالم عصره في الفقه والأصول وأنواع الفنون. مع ما يتعلل به من الزهد والورع والعفة، ولي قضاء بغداد، له مؤلفات كثيرة منها: الروايتين والوجهين، الأحكام السلطانية، توفي سنة ٤٥٨هـ. (طبقات الحنابلة ١٩٣/٢، وما بعدها، والمقصد الأرشد ٢ / ٣٩٥).

(٤) الإنصاف ١/٢٢٥.

(٥) بدائع الصنائع ١/ ٣٣، حاشية رد المحتار ١/ ١٧٦.

القول الرابع :

أنه إن كان ما في كتب التفسير من القرآن أكثر من التفسير حرم على المحدث مسه، وإن كان التفسير أكثر جاز له مسه .

وهذا هو الوجه الصحيح في مذهب الشافعية^(١).

قال النووي: « وأما كتب تفسير القرآن، فإن كان القرآن فيها أكثر من غيره حرم مسها وحملها، وإن كان غيره أكثر كما هو الغالب ففيها ثلاثة أوجه : أصحها لا يحرم »^(٢).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

استدلوا على التحريم إذا كان القرآن أكثر من التفسير: بأن كتاب التفسير في هذه الحالة في معنى المصحف، فيأخذ حكمه فيحرم مسه كالمصحف^(٣).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بما سبق من مناقشة دليل القول الثالث .

واستدلوا على الجواز إذا كان التفسير أكثر من القرآن بدليلين :

الدليل الأول: أن مس المحدث لكتاب التفسير إذا كان التفسير فيها أكثر من القرآن لا يخل بتعظيم القرآن، فيجوز^(٤).

الدليل الثاني: أن كتاب التفسير في هذه الحالة ليس بمصحف، وللمحدث مسه^(٥).

(١) الوجيز ١٧/١، المجموع ٦٩/٢، التبيان ص ١٥٣، فتح الوهاب ٣٧/١، نهاية المحتاج ١٢٥/١، ١٢٦.

(٢) التبيان ص ١٥٣.

(٣) مغني المحتاج ٣٧/١.

(٤) المرجع السابق .

(٥) المجموع ٦٩/٢، مغني المحتاج ٣٧/١.

القول الخامس:

أنه إن كان ما في كتب التفسير من القرآن أكثر من التفسير حرم على المحدث مسه، وإن كان التفسير أكثر فإن كان القرآن بخط متميز بغلط أو حمرة أو صفرة ونحوها حرم مسه، وإن لم يكن متميزاً لم يحرم.

وهذا وجه في مذهب الشافعية^(١).

قال النووي: « وأما كتب تفسير القرآن، فإن كان القرآن أكثر من غيره حرم مسها وحملها، وإن كان غيره أكثر كما هو الغالب، ففيها ثلاثة أوجه... الثالث، إن كان القرآن بخط متميز بغلط أو حمرة ونحوهما حرم، وإن لم يتميز لم يحرم »^(٢).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

استدلوا على عدم جواز مس كتب التفسير إذا كان القرآن فيها أكثر من التفسير بما استدلوا به في القول السابق، وقد سبقت مناقشة ذلك .

وأما قولهم بعدم جواز مس كتب التفسير إذا كان التفسير فيها أكثر، وكان القرآن متميزاً، وجواز المس إذا لم يكن متميزاً، فيمكن الاستدلال له بأنه إذا كان القرآن متميزاً أشبه المصحف فلا يجوز للمحدث مسه كالمصحف، وإذا لم يكن متميزاً فإنه لا يشبهه فيجوز مسه .

وقد سبقت مناقشة ذلك في دليل القول الرابع.

(١) المجموع ٢/ ٦٩، التبيان ص ١٥٣، مغني المحتاج ١/ ٢٧.

(٢) التبيان ص ١٥٣.

الترجيح:

الذي يظهر لي رجحانه - والله أعلم بالصواب- هو القول الأول القائل بجواز مس المحدث لكتب التفسير، وذلك لدلالة حديث هرقل على ذلك؛ ولأن في التطهر لمسها مشقة وحرَجاً على طلاب العلم الذين يحتاجون لمطالعة كتب التفسير في أوقات كثيرة، ومدد طويلة، فيصعب عليهم التطهر لذلك كل وقت يحتاجون فيه لمطالعتها، والاستمرار عليها مدة المطالعة، ومن القواعد المقررة في الشريعة الإسلامية رفع الحرج والمشقة عن المكلفين.

إلا أن الأولى التطهر لما كان القرآن فيه أكثر من التفسير لكثرة القرآن فيه.

المطلب الثاني

مس المحدث لكتب الحديث، والفقه ونحوها

اختلف أصحاب المذاهب الأربعة في هذه المسألة على ثلاثة أقوال، وهي كما يلي :

القول الأول:

أنه يجوز للمحدث مس الحديث، والفقه، ونحوها مما فيه قرآن . وبهذا قال المالكية، حيث جاء في سراج السالك : « ويجوز للمحدث أيضاً مس التفسير وحمله: لأنه لا يسمى مصحفاً في العرف وكذا كتب الفقه »^(١). ولأنهم قالوا - كما سبق^(٢) - بجواز مس المحدث لكتب التفسير فغيرها أولى: لأن القرآن فيها أقل.

وبه قال بعض الشافعية^(٣).

قال النووي: « وأما إذا حمل (يعني المحدث) كتاب فقه وفيه آيات من القرآن أو كتاب حديث فيه آيات... فوجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما، أصحهما بالاتفاق جوازه »^(٤). والحنابلة^(٥).

قال ابن قدامة : « ويجوز مس كتب التفسير والفقه وغيرهما والرسائل وإن كان فيها آيات من القرآن »^(٦).

(١) سراج السالك ١ / ٩٥ .

(٢) ص ١٣١ .

(٣) روضة الطالبين ١ / ٨٠ . المجموع ٢ / ٦٨ . ٦٩ . ٧٠ . التبيان ص ١٥٢ . ١٥٣ .

(٤) المجموع ٢ / ٦٨ .

(٥) المغني ١ / ١٣٨ . المبدع ١ / ١٧٤ . كشف القناع ١ / ١٣٥ .

(٦) المغني ١ / ١٣٨ .

واستدلوا على ذلك بالسنة، والمعقول :

فمن السنة :

ما جاء في حديث هرقل الطويل الذي رواه عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - عن أبي سفيان أن النبي ﷺ كتب له - يعني لهرقل - كتاباً جاء فيه : « بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم، سلام على من اتبع الهدى، أما بعد، فإني أدعوك بدعاية الإسلام، أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين، فإن توليت، فإن عليك إثم الأريسيين ﴿قُلْ يَٰأَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ ^(١) ^(٢) .

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بأن النبي ﷺ كتب إلى الكفار، وفيه آية من القرآن مع تيقنه أنهم سيمسونه مع أنهم على غير طهارة، فدل ذلك على جواز مس المحدث لما فيه آيات من القرآن ومن ذلك كتب الحديث، والفقه، ونحوها .

ومن المعقول :

أن كتب الحديث، والفقه، ونحوها، وإن كان فيها بعض الآيات القرآنية إلا أنه لا ينطبق عليها اسم المصحف، ولا تثبت لها حرمة، فيجوز للمحدث مسها ^(٣) .

(١) سورة آل عمران، الآية ٦٤ : وأولها : «قُلْ يَٰأَهْلَ الْكِتَابِ... الآية» .

(٢) سبق تخريجه ص ٦١ .

(٣) المغني ١ / ١٣٨ ، كشف القناع ١ / ١٣٥ ، سراج السالك للجعلي ١ / ٩٥ .

القول الثاني:

أنه يجوز للمحدث مس الحديث، والفقه، ونحوها مما فيه قرآن إلا أنه تستحب الطهارة لذلك .

وبهذا قال بعض الحنفية ^(١).

قال الكاساني: « وأما الثاني وهو بيان حكم المحدث فللحدث أحكام وهي أنه لا يجوز للمحدث أداء الصلاة .. ولا مس المصحف من غير غلاف... وأما مس كتاب الفقه فلا بأس به، والمستحب له أن لا يفعل » ^(٢). ولم أطلع على دليل لهذا القول.

القول الثالث :

أنه يكره للمحدث مس الحديث، والفقه، ونحوها مما فيه قرآن.

وبهذا قال بعض الحنفية ^(٣).

جاء في الفتاوى الهندية : « ولا يجوز لهم (يعني الحائض والجنب والمحدث حدثاً أصغر) مس المصحف بالثياب التي هم لابسوها، ويكره لهم مس كتب التفسير والفقه والسنن » ^(٤).

وبعض الشافعية ^(٥).

قال النووي: « وأما كتب حديث رسول الله ﷺ فإن لم يكن فيها آيات من القرآن لم يحرم مسها، والأولى أن لا يمسه إلا على طهارة وإن كان فيها آيات من القرآن لم يحرم على المذهب بل يكره » ^(٦).

(١) تحفة الفقهاء ٣١/٢ ، بدائع الصنائع ١/ ٣٢ ، ٣٤ ، حاشية رد المحتار ١/ ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٢) بدائع الصنائع ١/ ٣٣ ، ٣٤ .

(٣) فتح القدير ١/ ١٦٩ ، الفتاوى الهندية ١/ ٣٩ ، حاشية رد المحتار ١/ ١٧٦ .

(٤) الفتاوى الهندية ١/ ٣٩ .

(٥) المجموع ٢/ ٦٩ ، ٧٠ ، التبيين ص ١٥٣ .

(٦) التبيين ص ١٥٣ .

واستدلوا على ذلك بما يلي:

أن كتب الحديث، والفقه، ونحوها لا تخلو من الآيات القرآنية فيكره مس المحدث لها^(١).

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأنه وإن وجد في هذه الكتب الآيات القرآنية إلا أنها تكون في الغالب قليلة، وغيرها أكثر منها، فتكون تابعة لما ذكرت معه فيصح مسها - أي الكتب - بدون طهارة .

القول الثالث :

أنه يحرم على المحدث مس كتب الحديث، والفقه، ونحوها، مما فيه قرآن وهذا وجه في مذهب الشافعية^(٢).

قال النووي: « وأما كتب حديث رسول الله ﷺ فإن لم يكن فيه آيات من القرآن لم يحرم مسها، والأولى أن لا يمسه إلا على طهارة، وإن كان فيها آيات من القرآن الكريم لم يحرم على المذهب بل يكره، وفيه وجه أنه يحرم، وهو الذي في كتب الفقه »^(٣).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

أن مس كتب الحديث، والفقه، ونحوها من الكتب المشتملة على آيات من القرآن الكريم من غير طهارة يخل بتعظيم القرآن فيحرم^(٤).

(١) فتح القدير ١ / ١٦٩ .

(٢) المجموع ٢ / ٦٩ ، التبيان ص ١٥٣ ، نهاية المحتاج ١ / ١٢٦ .

(٣) التبيان ص ١٥٣ .

(٤) نهاية المحتاج ١ / ١٢٦ .

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بعدم التسليم بأن مَسَّ كتب الحديث، والفقه، ونحوها مما هو مشتمل على بعض الآيات القرآنية يخل بتعظيم القرآن؛ لأن الإخلال يحصل لو كان القرآن مستقلاً عن غيره، ولكن ما دام أنه قليل، ومختلط بغيره فإنه لا يخل، ولأنه ليس مقصوداً بالمس بل المقصود ما في هذه الكتب من فقه، أو حديث، أو نحو ذلك، وهذا يجوز مسه مع الحدث، فكذا ما فيها من آيات لأنها تبع له.

الترجيح:

الذي يظهر لي رجحانه - والله أعلم بالصواب - هو القول الأول القائل بجواز مس المحدث لكتب الحديث، والفقه، ونحوها، مما هو مشتمل على بعض الآيات القرآنية؛ لأن ما في هذه الكتب من آيات يسيرة تابعة لما ذكرت فيه، فيجوز مس هذه الكتب بدون طهارة؛ لأن التابع له حكم المتبوع؛ ولأن الطهارة لمس هذه الكتب يسبب حرجاً ومشقة خاصة لطلاب العلم الذين يحتاجون إلى هذه الكتب في كثير من الأحيان، وفي أوقات طويلة، ومن القواعد المقررة في الشريعة الإسلامية رفع الحرج والمشقة عن المكلفين.

المبحث الثالث

مس المحدث للنقود، والثياب، ونحوها

مما كُتِبَ عليه القرآن

اختلف أصحاب المذاهب الأربعة في هذه المسألة على قولين، وهما كما يلي:

القول الأول:

أنه يجوز للمحدث مس النقود، والثياب، ونحوها مما كُتِبَ عليه القرآن.

وبهذا قال المالكية^(١).

قال الدردير: « (لا) يمنع الحدث مس وحمل (درهم) أو دينار فيه قرآن

فيجوز مسه وحمله للمحدث ولو أكبر»^(٢).

وهو الوجه الصحيح عند الشافعية^(٣).

قال النووي: « وأما إذا حمل (يعني المحدث) كتاب فقه وفيه آيات من القرآن

أو كتاب حديث فيه آيات أو دراهم أو ثوب أو عمامة طرزا بآيات أو طعام نقش

عليه آيات فوجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما، أصحهما بالاتفاق جوازه»^(٤).

(١) مختصر خليل ص ١٧، الشرح الكبير ١/ ١٢٥، شرح منح الجليل ١/ ٧٠، ٧١.

(٢) الشرح الكبير ١/ ١٢٥.

(٣) الوجيز ١٧/ ١، المجموع ٢/ ٦٨، روضة الطالبين ١/ ٨٠، مغني المحتاج ١/ ٣٨، نهاية المحتاج ١/ ١٢٦.

(٤) المجموع ٢/ ٦٨.

وهو وجه^(١) في مذهب الحنابلة^(٢).

قال ابن قدامة: «يجوز مس كتب التفسير والفقه وغيرها... وفي الدراهم وجهان... الثاني الجواز»^(٣).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: أن الدراهم، والدنانير، والثياب، والألواح، ونحوها، مما كُتِبَ عليه القرآن ليست بمصحف، فلا يطلق عليها اسمه، وليست كذلك في معنى المصحف، فلا تأخذ حكمه، ومن ثم يجوز للمحدث مسها^(٤).

الدليل الثاني: أن التحرز من مس الدراهم، والدنانير، والثياب، ونحوها، مما كُتِبَ عليه القرآن إلا على طهارة فيه حرج ومشقة، ومن قواعد الشريعة، رفع الحرج والمشقة عن المكلفين^(٥).

الدليل الثالث: أن الحاجة ماسة إلى مس الدراهم، والدنانير، ونحوها مما كتب عليه القرآن بدون طهارة^(٦).

الدليل الرابع: أنه لا يقصد بإثبات القرآن في الدراهم، والدنانير، والثياب ونحوها قراءته، فلا تجري عليها أحكام القرآن التي منها حرمة مس المحدث له، ولهذا يجوز هدم الجدار، وأكل الطعام الذي نقش عليه شيء من القرآن^(٧).

(١) وقيل: رواية .

(٢) المغني ١/ ٣٨، ١٣٩، الفروع ١/ ١٨٩، المبدع ١/ ١٧٤، الإنصاف ١/ ٢٢٤، كشاف القناع ١/ ١٣٥.

(٣) المغني ١/ ١٣٨، ١٣٩.

(٤) المجموع ٢/ ٦٨، التبيان ص ١٥٢، المغني ١/ ١٣٩.

(٥) المغني ١/ ١٣٩.

(٦) المبدع ١/ ١٧٤.

(٧) نهاية المحتاج ١/ ١٢٦.

القول الثاني :

أنه يحرم على المحدث مس النقود، والثياب، ونحوها مما كتب عليه القرآن وبهذا قال الحنفية^(١) ^(٢).

قال الكاساني: « وأما الثاني وهو بيان حكم الحدث فللحدث أحكام وهي أن لا يجوز للمحدث أداء الصلاة... ولا مس المصحف من غير غلاف... ولا مس الدراهم التي كتب عليها القرآن »^(٣).

وهو وجه في مذهب الشافعية^(٤).

قال النووي: « إذا مس المحدث أو الجنب أو الحائض أو حمل كتاباً من كتب الفقه، أو غيره من العلوم، وفيه آيات من القرآن، أو ثوباً مطرزاً، أو دراهم أو دنانير منقوشة به... فالمذهب الصحيح جواز هذا كله : لأنه ليس بمصحف، وفيه وجه أنه حرام »^(٥).

وهو وجه^(٦) في مذهب الحنابلة^(٧).

قال ابن قدامة: « ويجوز مس كتب التفسير، والفقه، وغيرها... وفي مس الدراهم المكتوب عليها القرآن وجهان (أحدهما) المنع »^(٨).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

-
- (١) إلا أنهم يشترطون أن يكون المكتوب آية تامة فأكثر.
 - (٢) المبسوط ١٥٢/٣، بدائع الصنائع ٢٣/١، الهداية ٢١/١، مجمع الأنهر ٢٦/١، الفتاوى الهندية ٣٩/١.
 - (٣) بدائع الصنائع ١/٢٣.
 - (٤) المجموع ٦٨/٢، ٦٩، التبيان ص ١٥٢، مغني المحتاج ١/٣٨.
 - (٥) التبيان ص ١٥٢.
 - (٦) وقيل رواية .
 - (٧) المغني ٢٨/١، المبدع ١٧٤/١، الإنصاف ٢٢٤/١، كشف القناع ١٣٥/١.
 - (٨) المغني ١٣٨/١.

الدليل الأول: أن حرمة المصحف كحرمة ما كتب منه، فعلى هذا مستوى فيه الكتابة في المصحف، والكتابة على الدراهم، ونحوها^(١).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأن قياس هذه الأشياء على المصحف قياس مع الفارق؛ لأن القرآن المكتوب عليها قليل بخلاف المصحف فهو مشتمل على كل القرآن، كما أن التطهر لهذه الأشياء يحصل به مشقة للحاجة إلى مسحها بخلاف المصحف.

الدليل الثاني: أن مسح الدراهم، والدنانير، والثياب، والألواح، ونحوها مما كتب عليه القرآن مع الحدث يُخلّ بتعظيم القرآن^(٢).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأن ذلك شيء يسير، وفي التطهر لمسحه حرج ومشقة، فلا يخل مسحه مع الحدث بتعظيم القرآن.

الترجيح:

الذي يظهر لي رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول الأول القائل بجواز مسح المحدث للنقود، والثياب ونحوها مما قد يكتب عليه القرآن وذلك لقوة ما استدلووا به، خاصة قولهم بأن في التطهر لمس هذه الأشياء حرجاً ومشقة على الناس لكثرة استعمالها خاصة النقود التي يحتاج الناس إلى التعامل بها كل وقت، وحينئذ يكونون بين أمرين: إما أن يقعوا في الحرج والمشقة، وذلك بالتطهر في كل وقت يريدون فيه مسح هذه النقود، وهذا يخالف ما جاء

(١) بدائع الصنائع ١/٣٣.

(٢) مغني المحتاج ١/٣٨.

به الشريعة الإسلامية من التيسير على المكلفين، ورفع الحرج والمشقة عنهم، وإما أن تتعطل المعاملات بين الناس، وهذا أمر غير واقع لمخالفته لنظام الحياة البشرية.

هذا مع أن الأولى عدم كتابة آيات القرآن على هذه الأشياء، ونحوها رفعاً للحرج وتيسيراً على الناس، وتعظيماً لكلام الله، وصيانة له مما قد يتعرض له من إهانة بالدخول به في مكان قضاء الحاجة، أو وقوعه في نجاسة، أو نحو ذلك، وليس هناك حاجة تدعو إلى ذلك.

المبحث الرابع

مس المحدث للقرآن إذا ترجم إلى غير اللغة العربية

تمهيد :

خلاف الفقهاء في هذه المسألة ينبنى على الخلاف في حكم ترجمة القرآن إلى غير اللغة العربية، وحكم الصلاة بالترجم، وسيأتي بحث ذلك كله - إن شاء الله - ولذلك لابد هنا قبل الدخول في هذه المسألة من بيان أقوال الفقهاء في ذلك بإيجاز لكي تتضح للقارئ، وهي كما يلي:

ذهب الحنفية إلى جواز ترجمة القرآن إلى غير اللغة العربية إلا أنهم اختلفوا في جواز الصلاة بالترجم عند القدرة على العربية، فذهب أبوحنيفة إلى جواز الصلاة بالفارسية مع القدرة على ذلك بالعربية، وذهب أصحابه إلى أنه لا يجوز ذلك إلا عند العجز عن العربية، وقد روي رجوع أبي حنيفة إلى قول صاحبيه^(١).

وذهب الجمهور، وهم المالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤) إلى عدم جواز ترجمة القرآن إلى غير اللغة العربية، ولا تصح الصلاة بها ولو مع العجز عن ذلك بالعربية.

وبناءً على ذلك اختلفوا في هذه المسألة على قولين، وهما كما يلي:

(١) بدائع الصنائع ١١٢/١، الهداية ٤٧/١، فتح القدير ٢٨٤/١، ٢٨٥، ٢٨٦.

(٢) حاشية الدسوقي ١٢٥/١، بلغة السالك ٥٧/١، شرح منح الجليل ٧٠/١.

(٣) المجموع ٣٧٩/٣ وما بعدها، فتح الجواد ١١٦/١: مغني المحتاج ١٥٩/١.

(٤) الفروع ٤١٨/١، المبدع ٤٤١/١، كشف القناع ٣٤٠/١.

القول الأول:

أنه يجوز مس المحدث للقرآن إذا ترجم إلى غير اللغة العربية وبهذا قال المالكية^(١).

قال الدسوقي: « وأما لو كتب (يعني القرآن) بالعجمي لجاز للمحدث مسه لأنه ليس بقرآن بل هو تفسير للقرآن »^(٢).

وهو الظاهر من مذهب الشافعية حيث قال النووي: « ترجمة القرآن ليست قرآناً بإجماع المسلمين، ومحاولة الدليل لهذا تكلف »^(٣) فيظهر من كلامه هذا أنه يجوز للمحدث مس القرآن إذا ترجم إلى غير اللغة العربية؛ لأنه ذكر أن الترجمة ليست قرآناً، ومعلوم أن الطهارة لا تجب إلا لمس القرآن. وبه قال الحنابلة^(٤).

قال ابن مفلح: « قال أصحابنا: ترجمته (يعني القرآن) لا تُسمى قرآناً، فلا تحرم على الجنب، ولا يحنث بها من حلف لا يقرأ »^(٥).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

أن القرآن الكريم إذا ترجم إلى غير اللغة العربية، فإنه لا يُسمى قرآناً، ولا يطلق عليه ذلك؛ لأن القرآن معجز بلفظه، ومعناه، وإذا ترجم إلى غير اللغة العربية زال الإعجاز باللفظ، فلا يثبت له حكم القرآن، ومنه لا يثبت أيضاً حرمة مس المحدث له^(٦).

(١) حاشية الدسوقي ١٢٥/١، بلغة السالك ٧٥/١، شرح منح الجليل ٧٠/١.

(٢) حاشية الدسوقي ١٢٥/١.

(٣) المجموع ٣/٣٨٠.

(٤) الفروع ١/٤١٧، ٤١٨، المبدع ١/٤٤١، كشف القناع ١/٣٤٠.

(٥) الفروع ١/٤١٧، ٤١٨.

(٦) حاشية الدسوقي ١٢٥/١، بلغة السالك ٥٧/١، المجموع ٣/٣٨٠، ٣٨١، الفروع ١/٤١٧، ٤١٨.

المبدع ١/٤٤١، كشف القناع ١/٣٤٠.

قال ابن مفلح، والبهوتي: « قال الإمام أحمد، القرآن معجز بنفسه أي باللفظ والمعنى »^(١).

القول الثاني :

أنه يكره للمحدث مس القرآن إذا ترجم إلى غير العربية كراهة تحريم. وهذا هو الظاهر من قول الحنفية.

حيث قال قاضي خان^(٢) في فتاواه: « إذا كتب تفسير القرآن بالفارسية عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - يكره مسه للحائض والجنب... والصحيح أن قولهما كقوله: لأنهما يأخذان بالاحتياط »^(٣).

وجاء في الفتاوى الهندية: « ولو كان القرآن مكتوباً بالفارسية يكره لهم (يعني الحائض والجنب) مسه عند أبي حنيفة، وكذلك عندهما على الصحيح »^(٤).

فالظاهر أن مقصودهم من الكراهة كراهة التحريم، جمعاً بين ذلك وبين ما ذكره المراغي^(٥) عن المرغيناني حيث قال: « في التجنيس^(٦): ولو كتب

(١) الفروع ٤١٨/١، كشف القناع ٣٤٠/١.

(٢) هو حسن بن منصور بن أبي القاسم محمود بن عبد العزيز، فخر الدين، المعروف بقاضي خان الأوزجني الضرغاني، من كبار فقهاء الحنفية، يعد من الفقهاء المجتهدين في المسائل، له مصنفات كثيرة منها: الفتاوى، الأمالي، شرح الجامع الصغير. توفي سنة ٥٩٢هـ. (الأعلام ٢/٢٢٤، معجم المؤلفين ٣/٢٩٧).

(٣) فتاوى قاضي خان ٨٦/١.

(٤) الفتاوى الهندية ٣٩/١.

(٥) هو محمد مصطفى بن محمد بن عبد المنعم المراغي، مفسر، فقيه، مشارك في بعض العلوم، ولد بالمراغة في صعيد مصر عام ١٢٩٨هـ ونشأ بها ثم انتقل إلى القاهرة، وتعلّم بها، وتلمذ على محمد عبده، وولي القضاء الشرعي ثم قضاء القضاء في السودان، وعُيِّن شيخاً للأزهر مرتين، له بحوث ورسائل منها: بحوث في التشريع الإسلامي، بحث في ترجمة القرآن وأحكامها. توفي سنة ١٣٦٤هـ. (معجم المؤلفين ٣٤/١٢).

(٦) هو كتاب في الفتاوى للمرغيناني صاحب الهداية ولم أطلع عليه مطبوعاً وقد ذكره الزركلي مخطوطاً باسم « التجنيس والمزيد ». (الأعلام ٤/٢٦٦).

القرآن بالفارسية يحرم مسه على الجنب والحائض بالإجماع^(١) وهو الصحيح، أما عند أبي حنيفة فظاهر؛ لأن العبرة للمعنى، وكذلك عندهما ؛ لأنه قرآن عندهما حتى تعلق به جواز الصلاة في حق من لا يحسن العربية «^(٢) .

واستدلوا على ذلك بما يلي؛

يظهر من الأقوال المتقدمة، وخاصة قول المرغيناني أنهم يستدلون على ذلك بأن المترجم من القرآن يعد قرآناً، فيأخذ حكم القرآن قبل الترجمة، ومنه حرمة مسه للمحدث؛ لأن العبرة بالمعنى دون النظم.

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بعدم التسليم بأن العبرة بالمعنى دون النظم، فالقرآن معجز بنظمه، ومعناه، فإذا ترجم اختل نظمته بالترجمة، فأصبح غير معجز، فلا يسمى قرآناً، ومن ثم لا يأخذ حكمه في تحريم مس المحدث له.

الترجيح :

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول الأول القائل بجواز مس المحدث للقرآن إذا ترجم إلى غير اللغة العربية، وذلك لقوة ما استدلوا به من أن القرآن إذا ترجم زال إعجازه؛ لأنه معجز بلفظه ومعناه، فلا يُعتبر قرآناً، والطهارة لا تجب إلا لمس القرآن.

(١) الظاهر أنه يقصد إجماع الحنفية لشهرة الخلاف في ذلك .

(٢) بحث في ترجمة القرآن وأحكامها للمراغي ص ٣٨ .

المبحث الخامس

مس الصغير المحدث للمصحف، واللوح الذي كتب عليه القرآن ونحوهما للتعليم

اختلف أصحاب المذاهب الأربعة في هذه المسألة على قولين، وهما كما يلي:

القول الأول :

أنه يجوز تمكين الصغير من مس المصحف، واللوح، ونحوهما مما كتب عليه
القرآن مع الحدث للتعليم.

وبهذا قال الحنفية ^(١).

جاء في الفتاوى الهندية : « ولا بأس بدفع المصحف إلى الصبيان وإن كانوا
محدثين » ^(٢).

وبه قال المالكية ^(٣)، ^(٤).

قال الدردير: « أي يحرم على المكلف مس المصحف وحمله إلا إذا كان معلماً
أو متعلماً فيجوز لهما مس الجزء واللوح والمصحف الكامل إن كان كل منهما
حائضاً أو نفساء » ^(٥) وإذا كانوا يقولون بجوازه للمكلف فغيره باب أولى.

(١) الهداية ٣١ / ١ ، فتح القدير ١ / ١٦٩ ، ١٧٠ ، مجمع الأنهر ١ / ٢٦ ، الفتاوى الهندية ١ / ٢٩ ، حاشية
رد المحتار ١ / ١٧٤ .

(٢) الفتاوى الهندية ١ / ٢٩ .

(٣) حيث قالوا بجواز مس المعلم والمتعلم للمصحف ونحوه مع الحدث مالم يكن جنباً، فيشمل الصغير والكبير
ومعلوم أن الصغير لاتصبيه الجنابة : لأنها إذا أصابته أصبح بالغاً وليس صغيراً .

(٤) بداية المجتهد ١ / ٤٢ ، مختصر خليل ص ١٧ ، الشرح الصغير ١ / ٥٧ ، حاشية الدسوقي ١ / ١٢٦ .

(٥) الشرح الصغير ١ / ٥٧ .

وهو الوجه الصحيح عند الشافعية^(١)،^(٢).

قال النووي: «فصل: هل يجب على المعلم والولي تكليف الصبي المميز الطهارة لحمل المصحف واللوح اللذين يقرأ فيهما ؟ فيه وجهان مشهوران لأصحابنا: أصحابهما عند الأصحاب لا يجب؛ للمشقة»^(٣).

وهو الوجه الصحيح عند الحنابلة^(٤).

قال المرداوي: «ظاهر كلام المصنف (يعني ابن قدامة) أنه لا يجوز للصبي مسه، وهو تارة يمس المصحف فلا يجوز على المذهب وعليه الأصحاب... وتارة يمس المكتوب في الألواح فلا يجوز أيضاً على الصحيح من المذهب»^(٥).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

أنه إذا لم يقل بجواز مس الصبيان للمصحف، واللوح ونحوهما، فإما أن يمنعوا من مسه، وفي هذا تضييع لحفظ كتاب الله، وخاصة في هذه السن الذي يكون الإنسان فيه خالي الذهن، وسريع الحفظ، فيرسخ في ذهنه ما يحفظه بخلاف سن الكبير، فإنه بخلاف ذلك.

وإما أن يكلف الصبيان بالتطهر لمس، وفي هذا حرج، ومشقة عليهم فيرخص لهم في هذه الحالة مسه على غير طهارة دفعاً للضرر عنهم^(٦).

(١) إلا أنهم قالوا: لا يجوز تمكين الصغير الذي لم يميز: ثلثا ينتهك حرمة القرآن الكريم.

(٢) المذهب ١/ ٣٢، التبيان ص ١٥٤، فتح الوهاب ١/ ٩٨، فتح الجواد ١/ ٥٥، مغني المحتاج ١/ ٣٨، حاشية قليوبي ١/ ٣٧.

(٣) التبيان ص ١٥٤.

(٤) المغني ١/ ١٣٨، الكافي في فقه الإمام أحمد ١/ ٤٨، الإنصاف ١/ ٢٢٣، تصحيح الفروع ١/ ١٨٩، ١٩٠.

(٥) الإنصاف ١/ ٢٢٣.

(٦) الهداية ١/ ٣١، شرح العناية على الهداية للبابرتي ١/ ١٦٩، مجمع الأنهر ١/ ٢٦، الشرح الكبير للدردير ١/ ١٢٦، سراج السالك للجعلي ١/ ٩٥، المجموع ٢/ ٦٩، إعانة الطالبين ١/ ٦٥، مغني المحتاج ١/ ٣٨، المغني ١/ ١٣٨، الكافي في فقه الإمام أحمد ١/ ٤٨.

القول الثاني :

أنه لا يجوز تمكين الصبيان من مس المصحف، واللوح، ونحوهما مما كتب عليه القرآن مع الحدث.

وهو وجه في مذهب الشافعية ^(١).

قال الشيرازي ^(٢): « وهل يجوز للصبيان حمل الألواح وهم محدثون فيه وجهان أحدهما لا يجوز » ^(٣).

ووجه في مذهب الحنابلة ^(٤).

قال ابن قدامة: « وفي مس صبيان الكتابين ألواحهم التي فيها القرآن وجهان (أحدهما) الجواز... (والثاني) المنع » ^(٥).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: عموم الأدلة الدالة على عدم جواز مس المحدث

للمصحف - والتي سبق ^(٦) بيانها - ومن أهمها: قوله . تعالى . : ﴿ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾ ﴾ ، وقوله ﷺ في كتابه لعمر بن حزم: « لا يمس القرآن إلا طاهر » ^(٨).

-
- (١) المذهب ٣٢/١ . المجموع ٦٩/٢ . فتح الوهاب ٨/١ ، مغني المحتاج ٣٨/١ ، نهاية المحتاج ١٢٧/١ ، ١٢٨ .
- (٢) هو إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزي الشيرازي ، أبو إسحاق ، العلامة ، الفقيه ، المناظر ، ولد سنة ٣٩٣ هـ ، ورحل إلى البصرة ، ثم بغداد ، ونبغ في علوم الشريعة ، وكان جيد المناظرة حسن التصنيف ، له مصنفات كثيرة منها : المذهب ، والتنبيه ، توفي سنة ٤٧٦ هـ .
- () طبقات الشافعية للسبكي ٢١٥/٤ ، شذرات الذهب ٣٥٠/٢ .
- (٣) المذهب ١/٣٢ .
- (٤) المغني ١/١٣٨ ، الكافي في فقه الإمام أحمد ٤٨/١ ، الإنصاف ٢٢٣/١ ، تصحيح الفروع ١/١٨٩ ، ١٩٠ .
- (٥) المغني ١/١٣٨ .
- (٦) ص ١٠٨ وما بعدها .
- (٧) سورة الواقعة ، الآيات (٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩) .
- (٨) سبق تخريجه ص ١١٦ .

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بها بأنها دلت على عدم جواز مس المحدث للمصحف، وقد جاءت عامة لم تفرق بين الصغير والكبير، والأصل في العام البقاء على عمومته حتى يرد ما يخصه ولم يرد هنا ما يدل على تخصيص الصغير من هذه الأدلة فتبقى على عمومها .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأنه وإن كانت هذه الأدلة تشمل بعمومها الصغير إلا أن إباحة ذلك له هنا للحاجة - كما سبق^(١) -، لمشقة تكليفه بالتطهر لذلك .

الدليل الثاني: أنه يجب على الولي والمعلم منع الصغير من مس المصحف، وما كتب عليه القرآن من لوح، ونحوه وهو محدث قياساً على الصلاة^(٢) .

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه البكري^(٣) وغيره بأنه قياس مع الفارق ؛ لأن زمن الدراسة والتعليم يطول في الغالب، وفي تكليف الصبيان إدامة الطهارة مشقة تؤدي إلى ترك الحفظ، بخلاف الصلاة، فإن زمنها لا يطول في الغالب فلا يحصل للصبي مشقة^(٤) .

(١) ص ١٥٦ .

(٢) نهاية المحتاج / ١ / ١٢٨ .

(٣) هو عثمان بن محمد شطا الدمياطي، البكري الشافعي، يكتن بأبي بكر فقيه، صوفي العقيدة، له مصنفات منها : إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، الدرر البهية فيما يلزم المكلف من العلوم الشرعية، كفاية الأتقياء ومنهاج الأصفياء، كان حيا سنة ١٢٠٠ هـ . (معجم المؤلفين ٦ / ٢٧٠) .

(٤) إعانة الطالبين ١ / ٦٥ .

الترجيح :

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة- والله أعلم بالصواب- هو القول الأول .
القائل بجواز مس الصغير للمصحف، وما كتب عليه القرآن من لوح، ونحوه مع
الحدث للتعلم؛ لقوة ما استدلوا به من أن إلزامه بالتطهر يسبب له حرجاً
ومشقة ربما تنفره عن تعلم القرآن وحفظه، ومن القواعد المقررة في الشريعة
أن المشقة تجلب التيسير.

وما دام أن ذلك مباح للحاجة، فإنه يجب أن يقتصر في ذلك على قدر
الحاجة، فلا يمكن إلا من مس ما يحتاج إلى تعلمه، فإن كان يحتاج مثلاً إلى تعلم
الجزء الأخير لكونه المناسب للصغير عند بدء التعلم، فلا يُمكن من مس أكثر منه
حتى يتعلمه وهكذا .

ومع ذلك كله فالأولى حث الصغير على التطهر لمس القرآن وترغيبه في ذلك
حتى يرسخ في ذهنه منذ الصغر تعظيم كتاب الله، وعلو منزلته، وخروجاً من
الخلاف في المسألة.

المبحث السادس

مس المتيمم للمصحف

اتفق أصحاب المذاهب الأربعة على جواز مس المصحف بالتيمم إذا توفرت شروط صحته.

حيث قال بذلك الحنفية^(١).

قال السمرقندي: « فإن تيمم ونوى استباحة الصلاة، أو نوى مطلق الطهارة أجزأه، ويصح به أداء الصلوات كلها، ويباح له كل فعل لا صفة له بدون الطهارة، من دخول المسجد، ومس المصحف ... »^(٢).

والمالكية^(٣).

جاء في المدونة: « وقد كان (يعني الإمام مالك) لا يرى بأساً أن يتيمم من لا يجد الماء في السفر فيمس المصحف ويقرأ حزبه ... »^(٤).

والشافعية^(٥).

قال النووي: « من لم يجد ماء فتيمم حيث يجوز له التيمم يجوز له مس المصحف سواء كان تيممه للصلاة أو لغيرها مما يجوز التيمم له ... »^(٦).

(١) تحفة الفقهاء ٢/ ٣٩ ، الهداية ١/ ٢٦ ، فتاوى قاضي خان ١/ ٥٤ ، الفتاوى الهندية ١/ ٢٦ ، حاشية رد المحتار ١/ ٢٤٥ .

(٢) تحفة الفقهاء ٢/ ٣٩ .

(٣) المدونة الكبرى ١/ ٤٧ ، مختصر خليل ص ٢٠ ، حاشية الدسوقي ١/ ١٥١ ، بلغة السالك ١/ ٧٠ ، شرح منح الجليل ١/ ٨٧ .

(٤) المدونة الكبرى ١/ ٤٧ .

(٥) المجموع ٢/ ٧١ ، ٣٠١ ، التبيان ص ١٥٤ ، تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب ١/ ١٠٤ ، حاشية قليوبي ١/ ٩٠ .

(٦) التبيان ص ١٥٤ .

والحنابلة^(١).

قال ابن مفلح: « وهو (يعني التيمم) بدل مشروع لكل ما يفعل بالماء، كمس المصحف »^(٢).

والظاهر أنهم يستدلون على ذلك بعموم الأدلة الدالة على مشروعية التيمم، إذا توفرت شروط صحته . من الكتاب والسنة، ومنها مايلي:

فمن الكتاب:

قول الله - تعالى - : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾^(٣) الآية.

ومن السنة:

الدليل الأول: ما رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: « أُعْطِيْتُ خُمْسًا لَمْ يَعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرَّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتَهُ الصَّلَاةَ فليصل، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ، وَلَمْ تَحِلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيْتُ الشَّفَاعَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ يَبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَيَبْعَثُ إِلَى النَّاسِ عَامَةً »^(٤).

(١) المغني ١/ ٢٧٣، مجموع الفتاوى ٢١/ ٤٥٩، الفروع ١/ ٢٠٩، المبدع ١/ ٢٠٥، الإنصاف ١/ ٢٦٤، منتهى الإرادات ١/ ٣٨.

(٢) الفروع ١/ ٢٠٩.

(٣) سورة المائدة، الآية (٦).

(٤) سبق تخريجه ص ١٠١.

الدليل الثاني: ما رواه عمران بن حصين رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً معتزلاً لم يصل في القوم، فقال: «يا فلان ما منعك أن تصلي في القوم؟ فقال: يا رسول الله أصابتني جنابة ولا ماء، قال: «عليك بالصعيد فإنه يكفيك»^(١).

الدليل الثالث: ما رواه أبو ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الصعيد الطيب طهور المسلم، وإن لم يجد الماء عشر سنين، فإذا وجد الماء فليمسه بشرته فإن ذلك خير»^(٢).

وجه الاستدلال من هذه الأدلة، وغيرها من الأدلة الكثيرة الدالة على مشروعية التيمم :

يمكن توجيه الاستدلال بها بأنها دلت على مشروعية التيمم عند توفر شروط صحته، وأنه يستباح به ما يستباح بالطهارة بالماء، ومن ذلك مس المصحف.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « كل من جاز له الصلاة بالتيمم من جنب، أو محدث جاز له أن يقرأ القرآن خارج الصلاة، ويمس المصحف، ويصلي بالتيمم النافلة، والفريضة، ويرقي بالقرآن، وغير ذلك، فإن الصلاة أعظم من القراءة، فمن صلى بالتيمم كانت قراءته بالتيمم أولى، والقراءة خارج الصلاة أوسع منها في الصلاة، فإن المحدث يقرؤه خارج الصلاة، وكل ما يفعله بطهارة الماء في الوضوء والغسل، يفعله بطهارة التيمم إذا عدم الماء أو خاف الضرر باستعماله»^(٣).

وبهذا يتضح جلياً جواز مس المصحف بالتيمم إذا توفرت شروطه كما يجوز مسه بالطهارة بالماء ؛ لأنه بدل عنه - والله أعلم - .

(١) رواه البخاري في كتاب التيمم - الباب التاسع (ولم يذكر له عنواناً) ١ / ٩١ .

(٢) سبق تخريجه ص ١٠١ .

(٣) مجموع الفتاوى ٢١ / ٤٥٩ .

المبحث السابع

مس الكافر للمصحف

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين، وهما كما يلي:

القول الأول:

أنه يحرم على الكافر مس المصحف.

وبهذا قال أبو يوسف من الحنفية ^(١).

قال الكاساني: « وروي عن أبي يوسف أنه لا يترك الكافر أن يمس المصحف » ^(٢).

وبه قال المالكية حيث قال الباجي: « ولو أن أحداً من الكفار رغب أن يرسل إليه بمصحف لم يرسل إليه به ؛ لأنه نجس جنب ولا يجوز له مس المصحف » ^(٣).

وبه قال الشافعية ^(٤).

قال النووي: « قال أصحابنا: لا يمنع الكافر سماع القرآن، ويمنع مس المصحف » ^(٥).

(١) بدائع الصنائع ١/ ٣٧ ، حاشية رد المحتار ١/ ١٧٧.

(٢) بدائع الصنائع ١/ ٣٧.

(٣) المنتقى شرح موطأ مالك ٣/ ١٦٥.

(٤) المجموع ٢/ ٧١ ، فتح الجواد ١/ ٥٦ ، حاشية قليوبي ١/ ٢٥.

(٥) المجموع ٢/ ٧١.

وهو الظاهر من مذهب الحنابلة حيث قالوا بعدم جواز قراءته له ، قال الحجاوي^(١) : « وتجوز كتابته (يعني القرآن) لمحدث من غير مس ولو لذمي ويمنع من قراءته وتملكه »^(٢).

وإذا كانوا يقولون بعدم جواز قراءته فمسه أولى ؛ لأن المس أغلظ من القراءة بدليل جواز قراءة القرآن للمحدث حديثاً أصغر دون لمسه .

واستدلوا على ذلك بأدلة من الكتاب، والسنة، والمعقول :

فمن الكتاب:

قول الله - تعالى - : ﴿ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴿٧٦﴾ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾^(٣)

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذه الآيات بأن الله سبحانه وتعالى أخبر أن القرآن لا يمس إلا طاهر، والطهارة عامة تشمل الطهارة من الحدث، والطهارة من الكفر بالإسلام، بل الطهارة من الشرك أولى .

ومن السنة :

الدليل الأول: ما رواه أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ كتب إلى أهل اليمن كتاباً، وكان فيه : « لا يمس القرآن إلا طاهر »^(٤).

(١) هو موسى بن أحمد بن موسى بن سالم الحجاوي المقدسي ، ثم الصالحي ، الحنبلي ، شرف الدين ، أبو النجا ، من أهل دمشق ، فقيه ، محدث ، أصولي ، كان مفتي الحنابلة وشيخ الإسلام في دمشق .
سمى الحجاوي نسبة إلى (حجة) من قرى نابلس ، له مؤلفات منها : الإقناع ، وزاد المستقنع في اختصار المقنع توفي سنة ٩٦٨هـ . (التعت الأكمل ص ١٢٤ ، والسحب الوابلة ٣ / ١١٣٤) .

(٢) الإقناع ٤١ / ١ .

(٣) سورة الواقعة ، الآيات (٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩) .

(٤) سبق نخريجه ص ١١٦ .

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال به بأن النبي ﷺ نهى عن مس القرآن إلا على طهارة، والطهارة عامة تشمل الطهارة من الحدث، والطهارة من الكفر، بل الطهارة من الشرك أولى بالنهي.

الدليل الثاني: ما رواه عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال : نهى رسول الله ﷺ أن يسافر بالمصحف إلى أرض العدو^(١). وفي رواية: « مخافة أن يناله العدو »^(٢).

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ نهى عن السفر بالمصحف إلى ديار الكفار معللاً ذلك بخوف نيل العدو له، والنيل يشمل كل ما فيه امتهان وإهانة له، ومن ذلك مسهم له مع أنهم على غير طهارة، فيكون منهياً عنه والأصل في النهي التحريم، فيدل ذلك على تحريم مس الكافر للمصحف.

ومن المعقول :

أن الكافر نجس، فيجب تنزيه المصحف عن مسه^(٣).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأن الصحيح أن نجاسة الكافر معنوية وليست حسية.

(١) سبق تخريجه ص ١١٧ .

(٢) سبق تخريجها ص ١١٧ .

(٣) بدائع الصنائع ١ / ٣٧ .

القول الثاني :

أنه يجوز للكافر مس المصحف بعد الاغتسال .

وبهذا قال محمد بن الحسن من الحنفية ^(١) .

قال الكاساني: « وروي عن أبي يوسف أنه لا يترك الكافر أن يمس المصحف وقال محمد : لا بأس به إذا اغتسل » ^(٢) .

واستدل على ذلك بالسنة، والمعقول:

فمن السنة :

ما جاء في حديث هرقل الطويل الذي رواه عبدالله بن عباس- رضي الله عنهما- عن أبي سفيان، والذي جاء فيه: « بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم، سلام على من اتبع الهدى، أما بعد: فإنني أدعوك بدعاية الإسلام، أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين، فإن توليت، فإن عليك إثم الأريسيين و ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ ^(٣) ^(٤) .

وجه الاستدلال:

أن النبي ﷺ بعث إلى الكفار بهذا الكتاب، وهو متيقن أنهم سيمسونه،

(١) بدائع الصنائع ٣٧/١، الفتاوى الهندية ٢٢٣/٥، حاشية رد المحتار ١٧٧/١ .

(٢) بدائع الصنائع ٣٧/١ .

(٣) سورة آل عمران ، الآية ٦٤ ، وأولها : « قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ... الآية .

(٤) سبق تخريجه ص ٦١ .

وهو مشتمل على آية من القرآن مع كونهم جامعين بين نجاستي الشرك، والاجتتاب، فهذا يدل على جواز مس الكافر للقرآن^(١).

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه الشوكاني من وجهين:

الوجه الأول :

أن ذلك يعد خاصاً بمثل الآية، والآيتين، فإنه يجوز تمكين المشرك من مس هذا المقدار إذا كان لمصلحة كدعائه للإسلام.

الوجه الثاني:

أن القرآن في هذه الحالة قد صار باختلاطه بغيره لا يحرم مسه ككتب التفسير ونحوها.^(٢)

ومن المعقول:

أن المانع من مس المصحف هو الحدث وقد زال بالاغتسال، وإنما بقي نجاسة اعتقاده، وذلك في قلبه، وليس في يده.^(٣)

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأنه اجتهاد في مقابل نص، فهو مردود.

(١) نيل الأوطار ٢٠٧/١.

(٢) نيل الأوطار ٢٠٧/١.

(٣) بدائع الصنائع ٣٧ / ١.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة- والله أعلم بالصواب- هو القول الأول القائل بعدم جواز مس الكافر للمصحف، لقوة ما استدلوا به، ولأنه قد اتفق الأئمة الأربعة- كما تقدم^(١)- على عدم جواز مس المحدث المسلم للمصحف، فكيف بالكافر الذي لا يؤمن عليه القرآن، لا شك أنه يحرم عليه من باب أولى.

ولأن الكافر لا يعرف منزلة كتاب الله الرفيعة العظيمة مما يؤدي إلى امتهانه له، أو أنه يعرفها ولكنه يهينه ويمتهنه عن قصد حقداً، وعداوة للإسلام، فلا يجوز تمكينه من مسه لذلك.

(١) ص ١٠٧، ١٠٨.

المبحث الثامن

حمل المحدث للمصحف

اختلف أصحاب المذاهب الأربعة في هذه المسألة على قولين، وهما كما يلي:

القول الأول:

أنه يجوز للمحدث حمل المصحف بالعلاقة، والخريطة، والصندوق، ونحوها .
وهذا هو الظاهر من قول الحنفية حيث قالوا - كما سبق^(١) - بجواز مس
المحدث للمصحف من وراء الحائل المنفصل، وحمل المصحف بهذه الأشياء يعد
حملاً له من وراء حائل منفصل .

وهو وجه ضعيف عند الشافعية^(٢) .

قال النووي: « يحرم على المحدث مس المصحف وحمله، سواء حمله بعلاقته
أو بغيرها... وقيل: لا تحرم هذه الثلاثة، وهو ضعيف »^(٣) .

وهو رواية عن الإمام أحمد، وهو القول الصحيح في مذهبه، وعليه أكثر
أصحابه^(٤) .

قال المرداوي : « فوائد: منها لا يحرم حمله (يعني المصحف) بعلاقته

(١) ص ١٢٥ .

(٢) المجموع ٦٧/٢، ٦٨، التبيان ص ١٥١، مغني المحتاج ٣٧/١ .

(٣) التبيان ص ١٥١ .

(٤) المغني ١/ ١٣٨، الكافي في فقه الإمام أحمد ٤٨/١، مجموع الفتاوى ٢٦٧/٢١، الفروع ١/ ١٨٨، ١٨٩، المبدع ١/ ١٧٤، الإنصاف ١/ ٢٢٤، ٢٢٥ .

ولا في غلافه، أو كمه، أو بعود، أو مسه من وراء حائل على الصحيح من المذهب، وعليه الجمهور»^(١).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: أن النهي إنما ورد على مس المحدث للمصحف فقط دون حمله، والحمل ليس بمس، فلم يتناول النهي، فيبقى على الإباحة^(٢).

الدليل الثاني: أن المحدث الحامل للمصحف بالعلاقة ونحوها ليس بماس له، فلم يمنع منه كما لو حمله في رحله^(٣).

القول الثاني:

أنه يحرم حمل المحدث للمصحف بالعلاقة والصندوق والخريطة ونحوهما، وكذلك حمله مع المتاع إن قصد المصحف أو هما جميعاً.

وبهذا قال المالكية^{(٤)، (٥)}.

جاء في الموطأ: « قال مالك: ولا يحمل أحد المصحف بعلاقته، ولا على وسادة إلا وهو طاهر »^(٦).

(١) الإنصاف ٢٢٤/١.

(٢) المغني ١٣٨/١، الكافي في فقه الإمام أحمد ٤٨/١، كشف القناع ١٣٥/١.

(٣) المغني ١٣٨/١.

(٤) إلا أنهم استثنوا المعلم والمتعلم ولو حائضاً دون الجنب دفعاً للحرج والمشقة عنهم.

(٥) الموطأ ١/ ١٩٩، مختصر خليل ص ١٧، الشرح الكبير ١/ ١٢٥، الشرح الصغير ١/ ٥٧،

شرح منح الجليل ١/ ٧٠.

(٦) الموطأ ١/ ١٩٩.

وهو الوجه الصحيح عند الشافعية^(١)،^(٢).

قال النووي: « يحرم على المحدث مس المصحف وحمله سواء إن حمله بعلاقته أو في كفه أو على رأسه »^(٣).

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٤).

قال المرداوي: « فوائد: منها: لا يحرم حمله (يعني المصحف) بعلاقته ... قال القاضي: وعنه يحرم »^(٥).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول : أن حامل المصحف مع الحدث في هذه الحالة مكلف محدث قاصد لحمل المصحف، فلم يجز حمله، كما لو حمله مع مسه^(٦).

مناقشة هذا الدليل :

ناقشه ابن قدامة بأنه قياس فاسد: لأن العلة في الأصل هي المس، وهي غير متوفرة في الفرع، والحمل لا أثر له، فلا يصح التعليل به^(٧).

الدليل الثاني : أن المحدث في حالة حمل المصحف مع الأمتعة حامل له حقيقة، وليس هناك أثر لكون غيره معه، كما لو حمل المصلي متاعاً فيه نجاسة، فإن صلاته تبطل^(٨).

(١) إلا الصندوق فإنهم اتفقوا على تحريم حمل المصحف فيه.

(٢) المجموع ٢/ ٦٧، ٦٨، روضة الطالبين ١/ ٧٩، ٨٠، فتح الوهاب ١/ ٨، فتح الجواد ١/ ٥٥.

مغني المحتاج ١/ ٢٦، ٢٧.

(٣) المجموع ٢/ ٦٧.

(٤) الفروع ١/ ١٨٨، ١٨٩، المبدع ١/ ١٧٤، الإنصاف ١/ ٢٢٤، ٢٢٥، الإفصاح عن معاني الصحاح ١/ ٧٦.

(٥) الإنصاف ١/ ٢٢٤.

(٦) المغني ١/ ١٣٨.

(٧) المرجع السابق.

(٨) المجموع ٢/ ٦٨.

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأنه قياس مع الفارق، وذلك لأن الصلاة قد اختلَّ شرط من شروطها، وهو الطهارة، وأما المصحف هنا فلم يختل ذلك؛ لأن الطهارة شرط لمسه، وليست شرطاً لحمله كما دلت عليه الأدلة السابقة^(١).

الترجيح :

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول الأول القائل بجواز حمل المحدث للمصحف بالعلاقة، والخريطة، ونحوهما، وذلك لعدم قيام الدليل على التحريم ؛ لأن الأدلة إنما وردت في تحريم المس دون الحمل، فيبقى الأمر على الأصل، وهو الإباحة ؛ ولأن في التطهر لحمله حرجاً ومشقة خاصة لمن يحتاج إلى ذلك في أكثر الأوقات، ومن القواعد المقررة في الشريعة الإسلامية رفع الحرج والمشقة عن المكلفين.

(١) ص ١٧٢.

المبحث التاسع

السفر بالمصحف إلى دار الحرب

تحرير محل النزاع :

اتفق أصحاب المذاهب الأربعة - كما نقل النووي - على أنه يجوز أن يكتب إلى الكفار كتاباً فيه آية، ونحوها، بدليل كتاب النبي ﷺ وقد سبق مراراً حيث كان فيه آية من القرآن.

قال النووي: « واتفق العلماء على أنه يجوز أن يكتب إليهم (يعني الكفار) كتاب فيه آية أو آيات ، والحجة فيه كتاب النبي ﷺ إلى هرقل ^(١) .
واختلفوا فيما عدا ذلك على أربعة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول :

أنه إذا خيف وقوع المصحف في أيدي الكفار كالسفر به في السرايا، والجيش الصغير المخوف عليه، أو نحو ذلك فإنه يحرم السفر به. وإن لم يخف ذلك، كأن يكون مع الجيش الكبير، أو نحو ذلك فإنه يجوز.
وبهذا قال الشافعية ^(٢) .

قال النووي: « تحرم المسافرة بالمصحف إلى أرض العدو إذا خيف وقوعه في أيديهم » ^(٣) .

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ١٣، ١٤.

(٢) المجموع ٢ / ٧١، التبيان ص ١٥١، فتح الوهاب ١ / ٩، فتح الجواد ١ / ٥٦، مغني المحتاج ١ / ٣٨، حاشية قليوبي ١ / ٣٦.

(٣) التبيان ص ١٥١.

وبعض الحنابلة^(١).

قال المرداوي: « يحرم السفر به (يعني المصحف) إلى دار الحرب، نص عليه، وقيل: يحرم إلا مع غلبة السلامة »^(٢).

واستدلوا على ذلك بما يلي :

ما رواه عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - « أن رسول الله ﷺ نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو »^(٣).
وفي رواية: « مخافة أن يناله العدو »^(٤).

وجه الاستدلال:

أن الحديث دل على النهي عن المسافرة بالمصحف إلى أرض الكفار للعلة التي ذكرها النبي ﷺ فيه، وهي الخوف عليه من أن يناله العدو فينتهك حرمة، والأصل في النهي التحريم، فيدل على حرمة في هذه الحالة، فإن أمنت هذه العلة بأن يدخل في جيش المسلمين الظاهرين عليهم، فلا مانع حينئذٍ ؛ لعدم العلة^(٥).

القول الثاني :

أنه إذا خِيفَ وقوع المصحف في أيدي الكفار، كالسفر به مع السرايا، والجيش الصغير المخوف عليه، أو نحو ذلك، فإنه يكره السفر به، وإن لم يخف ذلك كأن يكون مع جيش كبير، أو نحو ذلك فإنه يجوز.

(١) الفروع ١/١٩٦، المبدع ١/١٧٦، الإنصاف ١/٢٢٧، كشف القناع ١/١٣٦.

(٢) الإنصاف ١/٢٢٧.

(٣) سبق تخريجه ص ١١٧.

(٤) سبق تخريجها ص ١١٧.

(٥) شرح النووي على صحيح مسلم ١٣/١٣.

وهذا هو القول الصحيح عند أبي حنيفة، وبه قال أصحابه^(١).

قال الموصلي^(٢): «ولا بأس بإدخال المصحف أرض الحرب لقراءة القرآن مع جيش عظيم أو تاجر دخل بأمان؛ لأن الغالب السلامة، ويكره ذلك مع سرية، أو جريدة خيل يخاف عليهم الانهزام»^(٣).

واستدلوا على ذلك بما يلي :

ما استدل به أصحاب القول الأول من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو^(٤). وفي رواية: «مخافة أن يناله العدو»^(٥).

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال به بأن النبي ﷺ نهى عن المسافرة بالقرآن إلى دار الحرب معللاً ذلك بخوف نيل العدو له، فيدل ذلك على كراهة السفر به عند وجود هذا الخوف، كما إذا كان مع جيش صغير، وجوازه دون كراهة إذا لم يخف ذلك كما إذا كان مع جيش كبير.

(١) المبسوط ٢٩/١٠، الهداية ١٣٧/٢، الاختيار ١١٢/٤، فتاوى قاضي خان ٥٦٠/٣.

(٢) هو عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي، البلدي، مجد الدين أبو الفضل، ولد بالموصل سنة ٥٩٩هـ، يُعدُّ من كبار فقهاء الحنفية، رحل إلى دمشق، وولي قضاء الكوفة مدة، ثم استقر مدرساً ببغداد، له مصنفات منها: المختار، وشرحه الاختيار، وشرح الجامع الكبير للشيباني. توفي سنة ٦٨٣هـ. (الفوائد البهية ص ١٠٦، الجواهر المضية ٢٩١/١).

(٣) الاختيار ١٢٢/٤.

(٤) سبق تخريجه ص ١١٧.

(٥) سبق تخريجها ص ١١٧.

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأن الأصل في النهي التحريم حتى يرد ما يصرفه إلى الكراهة، ولم يرد هنا ما يصرفه إليها، فيبقى على التحريم.

القول الثالث :

أنه يحرم السفر بالمصحف إلى دار الحرب مطلقاً.

وبهذا قال المالكية.^(١)

قال خليل: « وحرّم نبل سم واستعانة بمشرك إلا لخدمة، وإرسال مصحف لهم، وسفر به لأرضهم »^(٢).

والإمام أحمد، وأكثر أصحابه^(٣).

قال ابن قدامة: « ولا يجوز المسافرة بالمصحف إلى دار الحرب »^(٤).

واستدلوا على ذلك بالسنة، والمعقول:

فمن السنة :

ما استدل به أصحاب القول الأول، والثاني من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو^(٥).

(١) المنتقى شرح موطأ مالك ١٦٥/٣، مختصر خليل ص ١٠٤، الشرح الكبير ١٧٨/٢، الشرح الصغير ٣٥٧/١.

(٢) مختصر خليل ص ١٠٤.

(٣) المغني ١٣٩/١، الفروع ١٩٦/١، المبدع ١٧٦/١، الإنصاف ٢٢٧/١، منتهى الإرادات ٢٧/١، الإقناع ٤١/١.

(٤) المغني ١٣٩/١.

(٥) سبق تخريجه ص ١١٧.

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه هذا الحديث بأن النبي ﷺ نهى عن السفر بالمصحف إلى دار الحرب، والأصل في النهي التحريم، وعلل النهي بخوف نيل العدو له، ونيل العدو له لا يؤمن سواء كان مع جيش كبير يغلب عليه النصر، أو جيش قليل أو سرية لا يغلب عليهما ذلك.

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأن النبي ﷺ لما نهى عن المسافرة بالمصحف إلى دار الحرب علل ذلك بخوف نيل العدو له بامتهانه، وكما هو معلوم في علم الأصول أن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً، فإذا وجدت العلة هنا وهي خوف نيل العدو للمصحف حرم السفر به، وإذا عدت جاز.

ومن المعقول:

أن المصحف وإن كان مع جيش كبير إلا أنه يمكن أن يسقط مع الجيش، دون أن يشعروا به، فيأخذوه الكفار، فيهيئونه^(١).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشة هذا الدليل بأن احتمال سقوط المصحف مع جيش المسلمين في أرض العدو، احتمال ضعيف، وبعيد الوقوع، لا سيما وأن منزلة كتاب الله - سبحانه وتعالى - عند المسلمين عظيمة، وكبيرة في نفوسهم، فيبعد إهمالهم له بحيث يمكن سقوطه منهم.

(١) الشرح الصغير ٢٥٧/١، حاشية الدسوقي ١٧٨/٢، شرح منح الجليل ٧١٨/١.

القول الرابع :

أنه يجوز السفر بالمصحف إلى دار الحرب مطلقاً .

وهذا القول حكى عن الإمام أبي حنيفة .

حيث قال النووي: « فيه (يعني حديث ابن عمر) النهي عن المسافرة بالمصحف إلى أرض الكفار.... وحكى ابن المنذر^(١) عن أبي حنيفة الجواز مطلقاً، والصحيح عنه ما سبق (يعني القول بعدم جواز السفر به عند الخوف، وجوازه عند الأمن) » .

ولم أطلع على هذا القول فيما بين يدي من كتب أصحابه ولا أدلة له .

رد هذا القول :

هذا القول على تقدير صحته عن الإمام أبي حنيفة، فإنه مردود بحديث ابن عمر المتقدم فإنه صحيح صريح في عدم الجواز إذا خيف نيل الكفار له .

الترجيح :

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول الأول القائل بحرمة السفر بالمصحف إلى دار الحرب إذا خيف نيل الكفار له كأن يكون مع جيش قليل، أو سرية، أو مع فرد دخل بدون أمان، وجوازه إذا لم يخف ذلك كأن كان مع جيش كبير، أو مع فرد دخل بأمان، وذلك لأن محور الاستدلال في المسألة هو حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - وقد علل النبي ﷺ النهي فيه بخوف نيل الكفار للمصحف، وكما ذكرنا أن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا فمتى وجد الخوف ورد النهي، وإذا لم يوجد لم يرد .

(١) هو محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، يكنى بأبي بكر، نزيل مكة كان مجتهداً، حافظاً، ورعاً، من كبار علماء الشافعية، سمع الحديث من محمد بن ميمون، ومحمد بن إسماعيل الصائغ وغيرهما، قال عنه الذهبي: كان على نهاية من معرفة الحديث، والاختلاف، وكان مجتهداً لا يقلد أحداً، له مصنفات منها: الميسوط في الفقه، والإشراف على مذاهب أهل العلم، توفي سنة ٣١٩هـ. (سير أعلام النبلاء ١٤/٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، تذكرة الحفاظ ٣/٧٨٢، ٧٨٣، طبقات الشافعية للسبكي ٢/١٢٦).

الباب الثاني

الأحكام الخاصة بقراءة القرآن الكريم في الصلاة

ويشتمل على مدخل وثلاثة فصول:

الفصل الأول : الأحكام العامة لقراءة الفاتحة وما بعدها في الصلاة.

الفصل الثاني: الأحكام الخاصة بقراءة الفاتحة في الصلاة.

الفصل الثالث: الأحكام الخاصة بالقراءة بعد الفاتحة في الصلاة.

المدخل :

ويشتمل على مسألتين :

المسألة الأولى: حكم قراءة القرآن في الصلاة جملة.

المسألة الثانية: حكم القراءة في كل ركعة عند القائلين بركنيتها.

المسألة الأولى

حكم قراءة القرآن في الصلاة جملة

اختلف أهل العلم في هذه المسألة على ثلاثة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول:

أن قراءة القرآن ركن في جميع الصلوات.

وبهذا قال جمهور الأمة من السلف والخلف.

فقد قال بذلك الحنفية^(١).

قال الطحاوي: « لا فريضة في الصلاة إلا ست : التكبيرة الأولى، والقيام والقراءة في الركعتين ... »^(٢).

والإمام مالك في الرواية الصحيحة والمشهورة عنه، وأخذ بها أكثر الصحابة^(٣).

قال ابن عبد البر: « لا بد من قراءة فاتحة الكتاب للإمام والمنفرد في كل ركعة من الفريضة والنافلة ... »^(٤).

وهو القول الجديد للإمام الشافعي، وهو المشهور عنه، وأخذ به أصحابه^(٥).

(١) مختصر الطحاوي ص ٢٩ ، ٣٠ . تحفة الفقهاء ٩٦ / ٢ ، بدائع الصنائع ١١٠ / ١ ، الهداية ٤٦ / ١ .

الاختيار ٥٦ / ١ ، مجمع الأنهر ٨٧ / ١ .

(٢) مختصر الطحاوي ص ٢٩ ، ٣٠ .

(٣) المدونة الكبرى ٦٥ / ١ ، الكافي في فقه أهل المدينة ٢٠١ / ١ ، مقدمات ابن رشد ١١٤ / ١ .

مختصر خليل ص ٢٨ .

(٤) الكافي في فقه أهل المدينة ٢٠١ / ١ .

(٥) الأم ٢٩ / ١ ، المذهب ٧٩ / ١ ، روضة الطالبين ٢٤٢ / ١ ، فتح الجواد ١٢١ / ١ ، مغني المحتاج ١٥٥ / ١ ، ١٥٦ .

قال الإمام الشافعي: « فواجب على من صلى منفرداً أو إماماً أن يقرأ بأُم القرآن في كل ركعة... وإن ترك من القرآن حرفاً واحداً ناسياً أو ساهياً لم يعتد بتلك الركعة »^(١).

وبه قال الحنابلة^(٢).

قال ابن قدامة: « وجملة ذلك أن قراءة الفاتحة واجبة في الصلاة وركن من أركانها لا تصح إلا بها.... »^(٣)

وابن حزم حيث قال: « وقراءة أم القرآن فرض في كل ركعة من كل صلاة... »^(٤).

وقال الكاساني: « وكذا القراءة فرض في الصلوات كلها عند عامة العلماء وعامة الصحابة رضي الله عنهم »^(٥).

وقال ابن هبيرة^(٦): « واتفقوا (يعني أصحاب المذاهب الأربعة) على أن فرض القراءة على كل مصل إذا كان إماماً أو منفرداً في ركعتي الفجر وفي كل ركعتين من الرباعيات والثلاثية كما قدمنا »^(٧).

(١) الأم ٢٩/١.

(٢) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود ص ٣٢ ، الكافي في فقه الإمام أحمد ١ / ١٣١ ، المحرر ١ / ٥٤ ، الفروع ١ / ٤١٤ ، المبدع ١ / ٤٣٦ ، منتهى الإرادات ١ / ٧٧.

(٣) المغني ١ / ٥٢٠.

(٤) المحلى ٣ / ٢٣٦.

(٥) بدائع الصنائع ١ / ١١٠.

(٦) هو يحيى بن محمد بن هبيرة بن سعد بن الحسن بن أحمد بن الحسن الشيباني، الدوري، البغدادي، الحنبلي، ولد سنة ٤٩٩ هـ وسمع الحديث على جماعة منهم القاضي أبو الحسين بن الفراء ، وولي مشاركة الخزانة ، ثم ديوان الخواص، ثم استوزره المقتفي العباسي، وكان بالإضافة إلى فقهه أدبياً ، مؤرخاً ، مقررثاً، نحوياً، لغوياً ، صنف مصنفات كثيرة منها : الإفصاح عن معاني الصعاح ، العبادات الخمس ، توفي مسموماً في سنة ٥٦٠ هـ. (الذيل على طبقات الحنابلة ١ / ٢٥١-٢٨٩) .

(٧) الإفصاح عن معاني الصعاح ١ / ١٢٦.

وقد نقل ابن رشد^(١) اتفاق العلماء على ذلك حيث قال: « واتفق العلماء على أنه لا تجوز صلاة بغير قراءة لا عمداً ولا سهواً ... »^(٢).

واستدلوا على ذلك بأدلة كثيرة من الكتاب، والسنة، وآثار الصحابة منها ما يلي:

أولاً - من الكتاب :

الدليل الأول : قول الله - تعالى - : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾^(٣).
وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذه الآية بأن الله - سبحانه وتعالى - عبر عن صلاة الفجر بقُرْآنَ الفجر، فعبر عن الكل وهو الصلاة بالجزء وهو القراءة والتعبير بالجزء عن الكل يدل على أهمية هذا الجزء في ذلك الكل حتى كأنه هو الكل، فالتعبير بالقراءة عن الصلاة هنا يدل على أهميتها فيها حتى كأنها هي، فلا تصح بدونها.

الدليل الثاني : قوله - تعالى - : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ، وَثُلُثَهُ، وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَلْتَمِعُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ﴾^(٤) الآية.

(١) هو محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد، والشهير بالحفيد، من أهل قرطبة، يكنى بأبي الوليد، ولد سنة ٥٢٠هـ وأخذ الفقه عن أبي القاسم بن بشكوال، وأبي مروان بن مسرة وغيرهما، وأخذ الطب عن أبي مروان بن جزيول، وبرع بالإضافة إلى الفقه والطب في الأصول وعلم الكلام له مصنفات منها: بداية المجتهد ونهاية المقتصد في الفقه، ومختصر المستصفي في الأصول، توفي سنة ٥٩٥هـ. (الديباج المذهب ص ٨٤، ٨٥، شذرات الذهب ٤/ ٣٢٠).

(٢) بداية المجتهد ١/ ١٢٥.

(٣) سورة الإسراء، الآية (٧٨).

(٤) سورة المزمل، الآية (٢٠).

الشاهد من الآية قوله : ﴿ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ وقوله : ﴿ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ﴾ .

وجه الاستدلال :

أن الله - سبحانه وتعالى - أمر بقراءة القرآن في الصلاة، والأمر المجرد عن القرائن الصارفة له يدل على الوجوب، فهذا يدل على فرضية قراءة القرآن في الصلاة^(١).

ثانياً - من السنة :

الدليل الأول: ما رواه عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب »^(٢).

الدليل الثاني: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « لا صلاة إلا بقراءة »، قال أبو هريرة: « فما أعلن رسول الله ﷺ أعلنه لكم، وما أخفاه أخفيناه عليكم »^(٣).

وهذان الحديثان صريحان في الدلالة على فريضة قراءة القرآن في الصلاة.

(١) أحكام القرآن للجصاص ٤٦٩/٣، أحكام القرآن للهراس ٤٢٧/٤.

(٢) رواه البخاري في كتاب الأذان - باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر وما يجهر فيه وما يخافت ١٨٤/١. ومسلم في كتاب الصلاة - باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، وأنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها رقم ١١ أحاديث ٣٤، ٣٥، ٣٦، ١/٢٩٥ بالفاظ متقاربة.

(٣) رواه مسلم في كتاب الصلاة - باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، وأنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها رقم ١١ الحديثان ٤٢، ٤٤، ١/٢٩٧.

الدليل الثالث: ما جاء في حديث المسيء في صلاته الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له - أي للمسيء - : « إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن »^(١) الحديث.

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ أمر الرجل بالقراءة في الصلاة بقوله: « ثم اقرأ » والأصل في الأمر الوجوب، فيبقى عليه حتى يرد صارف يصرفه إلى غيره ، ولم يرد ذلك هنا ما يصرفه، فيدل على وجوب قراءة القرآن في الصلاة، وأنها لا تصح بدونها .

الدليل الرابع: ما رواه عبد الله^(٢) بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر في الأولين بأَم الكتاب وسورتين، وفي الركعتين الأخيرين بأَم الكتاب وَيُسْمِعُنَا الآية، ويطوّل في الركعة الأولى ما لا يطوّل في الركعة الثانية، وهكذا في العصر، وهكذا في الصبح^(٣).

(١) رواه البخاري في كتاب الأذان - باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر

وما يجهر فيه وما يخافت ١٨٤/١ . ومسلم في كتاب الصلاة - باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، وأنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها رقم ١١ الحديثان ٤٥، ٤٦، ٢٩٨/١ .

(٢) هو عبد الله بن أبي قتادة الأنصاري السلمى المدني، يكنى بأبي إبراهيم ويقال: أبو يحيى، وثقه ابن سعد، والنسائي، وابن حبان، وابن حجر، توفي سنة ٩٥هـ .

(مشاهير علماء الأمصار ص ٦٨، الكاشف ١١٩/٢، تهذيب التهذيب ٣٦٠/٥، تقريب التهذيب ٤٤١/١).

(٣) رواه البخاري في كتاب الأذان - باب يقرأ في الأخيرين بفاتحة الكتاب ١٩٨/١، ومسلم في كتاب الصلاة - باب القراءة في الظهر والعصر الحديثان ١٥٤، ١٥٥، ٣٣٢/١ بلفظ قريب من هذا .

الدليل الخامس: ما رواه أبو معمر^(١) قال: قلت لخباب بن الأرت: أكان النبي ﷺ يقرأ في الظهر والعصر؟ قال: نعم، قال: قلت: بأي شيء كنتم تعلمون قراءته؟ قال: باضطراب لحيته^(٢).

وجه الاستدلال من هذين الدليلين:

يمكن توجيه الاستدلال بهذين الحديثين بأنهما دلا على أن النبي ﷺ كان مواظباً على قراءة القرآن في صلاتي الظهر والعصر: لأن لفظ « كان » يدل على المواظبة غالباً، فإذا أضفناها إلى أقواله السابقة الدالة على وجوب القراءة اعتضد قوله بفعله على وجوب قراءة القرآن في الصلاة، وأنها لا تصح بدونها.

ثالثاً - من آثار الصحابة:

الدليل الأول: ما رواه يزيد^(٣) بن شريك أنه سأل عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن القراءة خلف الإمام فقال: اقرأ بفاتحة الكتاب، قلت: وإن كنت أنت؟ قال: وإن كنت أنا، قلت: وإن جهرت؟ قال: وإن جهرت^(٤).

(١) هو عبدالله بن سخبرة الأزدي الكوفي، من أزد شنوءة، يكنى بأبي معمر، وثقه يحيى بن معين، وابن سعد،

العجلي، وابن حبان، وابن حجر، وقال الذهبي: حجة، توفي في إمارة عبيد الله بن زياد.

(ميزان الاعتدال ٢/ ٤٢٧، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٣٠، ٢٣١).

(٢) رواه البخاري في كتاب الأذان - باب القراءة في العصر ١/ ١٨٥، وباب من خافت القراءة في

الظهر والعصر ١/ ١٨٩.

(٣) هو يزيد بن شريك بن طارق التيمي الكوفي، قيل: إنه أدرك الجاهلية، وكان عريف قومه، وثقه ابن معين،

وابن سعد، وابن حبان، والذهبي، وابن حجر، توفي في خلافة عبدالملك بن مروان.

(الكاشف ٣/ ٢٨٠، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٣٧، تقريب التهذيب ٢/ ٢٦٦).

(٤) رواه البيهقي في كتاب الصلاة - باب من قال: يقرأ خلف الإمام فيما يجهر فيه بالقراءة بفاتحة الكتاب

وفيما يسر فيه بفاتحة الكتاب فصاعداً ٢/ ١٦٧ والدارقطني في كتاب الصلاة - باب وجوب قراءة

أم الكتاب في الصلاة وخلف الإمام حديث وقال: «رواه كلهم ثقات»، ومن طريق آخر عن يزيد أيضاً

وقال: «هذا إسناد صحيح» حديث ٣، ١، ٢١٧، والحاكم في كتاب الصلاة ١/ ٢٣٩، وصححه الذهبي

في التلخيص.

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال به بأن عمر رضي الله عنه أمر شريكاً بالقراءة في الصلاة حتى خلف الإمام في الجهرية، وهذا يدل على أنه يرى فرضية القراءة في كل صلاة، وعلى كل مصل.

الدليل الثاني: ما رواه عبيد الله^(١) بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه

أنه كان يقرأ في الركعتين الأوليين من الظهر بأم القرآن، وقرآن، وفي العصر مثل ذلك، وفي الآخرين منهما بأم القرآن، وفي المغرب في الأوليين بأم القرآن، وقرآن، وفي الثالثة بأم القرآن، قال عبيد الله: وأراه قد رفعه إلى النبي ﷺ^(٢).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال به بأن عبيد الله بن أبي رافع ذكر أن علياً كان ملازماً للقراءة في صلاته، فهذا يدل على أنه يرى فرضية القراءة في الصلاة.

الدليل الثالث: ما رواه العيزار^(٣) بن حريث قال : شهدت ابن عباس

- رضي الله عنهما - فسمعتُهُ يقول: « لا تصل صلاة إلا قرأتَ فيها ولو بفاتحة الكتاب »^(٤).

(١) هو عبيد الله بن أبي رافع المدني مولى النبي ﷺ وثقه أبو حاتم ، والخطيب ، وابن حبان ، وابن سعد ، وقال ابن حجر: كان كاتب علي ، وكان ثقة .

(الكاشف / ٢ / ٢٢٥ ، تهذيب التهذيب / ٧ / ١٠ ، ١١ ، تقريب التهذيب / ١ / ٥٢٢) .

(٢) رواه الطحاوي في كتاب الصلاة - باب القراءة في الظهر والعصر ٢٠٦/١ ، والبيهقي في كتاب الصلاة - باب من قال يقرأ خلف الإمام فيما يجهر فيه يجهر فيه بالقراءة بفاتحة الكتاب وفيما يسر فيه بفاتحة الكتاب فصاعداً ١٦٨/٢ ، وبهذا المعنى، وابن أبي شيبه في كتاب الصلوات - باب من كان يقرأ في الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة ... ٣٧١/١ من قول علي .

(٣) هو العيزار بن حريث العبدي الكوفي ، وثقه النسائي ، وابن معين ، والعجلي ، وابن حبان وابن حجر ، توفي بالعراق بعد سنة ١١٠هـ .

(طبقات ابن سعد ٢٠٧/٦ ، تهذيب التهذيب ٢٠٣/٨ ، ٢٠٤ ، تقريب التهذيب ٩٦/٢) .

(٤) رواه الطحاوي في كتاب الصلاة - باب القراءة في الظهر والعصر ٢٠٦/١ .

وهذا واضح الدلالة.

الدليل الرابع: ما روي عن عمران بن حصين أنه قال: « لا تجوز صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب وآيتين فصاعداً »^(١).

وهذا الأثر واضح الدلالة أيضاً.

إلى غير ذلك من الآثار الكثيرة عن الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين - الدالة على فرضية قراءة القرآن في الصلاة، وهذا فيه الكفاية : لوضوح المسألة بحمد الله - تعالى - .

القول الثاني :

أن قراءة القرآن ليست بفرض في الصلاة، بل تصح الصلاة بدون قراءة ونسب القول بذلك لعمر بن الخطاب^(٢) وعلي بن أبي طالب^(٣) - رضي الله عنهما - وهو رواية شاذة عن الإمام مالك^(٤)، قال ابن عبد البر: « وقد روي عن مالك قول شاذ لا يعرفه أصحابه، وينكره أهل العلم به، أن الصلاة تجزئ بغير قراءة »^(٥). وهو مروي عن الإمام الشافعي في قوله القديم حيث قال البيهقي بعد روايته حديث عمر حينما صلى المغرب دون قراءة - وسيأتي في الأدلة - : « وإلى هذا كان يذهب الشافعي في القديم »^(٦).

واستدلوا على ذلك بالكتاب، وآثار الصحابة:

- (١) رواه ابن أبي شيبة في كتاب الصلوات - باب من قال: لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وشيء معها ٣٦٠/١.
- (٢) سنن البيهقي ٢/٢٨١، ٢٨٢، بداية المجتهد ١/١٢٥.
- (٣) شرح النووي على صحيح مسلم ٤/١٠٣.
- (٤) الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار ٢/١٧١، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/١٢٣.
- (٥) الاستذكار ٢/١٧١.
- (٦) سنن البيهقي ٢/٢٨١.

فمن الكتاب :

قول الله - تعالى - : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ .. ﴾ ^(١) الآية.

وجه الاستدلال :

أن إقامة الصلاة في هذه الآية مجمل، والمجمل لا بد له من بيان، وقد بينه الرسول ﷺ بفعله، ثم قال: « صلوا كما رأيتموني أصلي » ^(٢) والمرئي منه هو الأفعال دون الأقوال، فكانت الصلاة اسماً للأفعال ؛ ولهذا تسقط الصلاة عند المعجز عن الأفعال، وإن كان الإنسان قادراً على الأذكار ^(٣).

مناقشة هذا الدليل:

نوقش من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول :

ناقشه الكاساني بأنه الرؤية في قوله ﷺ: « صلوا كما رأيتموني أصلي » أضيفت إلى ذاته لا إلى الصلاة، فلا يقتضي كون الصلاة مرئية، وفي كون الأعراض مرئية اختلاف عند أهل الكلام ^(٤).

الوجه الثاني :

كما يمكن مناقشته بأن الإجمال في الآية الكريمة، كما بينه الرسول ﷺ

(١) سورة البقرة الآيتان (٤٣ ، ١١٠) ، والنساء الآية (٧٧) ، والنور الآية (٥٦) ، والروم الآية (٣١) .
والمزمل الآية (٢٠).

(٢) رواه البخاري من حديث مالك بن الحويرث في كتاب الأذان . باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة . والإقامة، وكذلك يعرفه وجمع، وقول المسافر الصلاة في الرحال في الليلة الباردة أو المطيرة ١٥٥/١ .

(٣) بدائع الصنائع ١١٠/١ .

(٤) بدائع الصنائع ١١٠/١ .

بفعله، قد بينه الله - سبحانه وتعالى - بقوله: ﴿ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾^(١) وقوله: ﴿ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ﴾^(٢) وبيَّنه رسوله ﷺ بأقوله الكثيرة الدالة على فرضية قراءة القرآن في الصلاة والتي سبق بعضها ومنها: ما رواه عبادة بن الصامت رضي الله عنه: « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب »^(٣) وقوله للمسيء في صلاته الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه: « ثم اقرأ ما تيسر معك في القرآن »^(٤).

الوجه الثالث :

أما قولهم: " إن الصلاة تسقط عن العاجز عن الأفعال وإن كان قادراً على الأذكار " .

فيمكن مناقشته بأمرين :

الأمر الأول :

عدم التسليم بذلك؛ لأن من المعلوم أن القيام في الصلاة ركن من أركانها وهو فعل وقد أمر النبي ﷺ عمران بن حصين بالصلاة مع العجز عنه، فعن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: كانت بي بواسير فسألت النبي ﷺ عن الصلاة، فقال: صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب^(٥).

فلم يسقط عنه الصلاة بالعجز عن الأفعال بل أمره بالصلاة حتى على جنبه إذا لم يستطع الصلاة إلا عليه .

فالصلاة لا تسقط بأي حال من الأحوال مادام العقل ثابتاً سواء استطاع الإنسان الإتيان بأفعالها، أو لم يستطع، فإنه يصلي على حسب حاله

(١) سورة المزمل، الآية (٢٠).

(٢) سورة المزمل، الآية (٢٠).

(٣) سبق تخريجه ص ١٨٨ .

(٤) سبق تخريجه ص ١٨٩ .

(٥) رواه البخاري في كتاب الكسوف - أبواب التقصير - باب إذا لم يطق قاعدا صلى على جنب ٢ / ٤١ .

لقوله . تعالى . : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ ^(١) ، ولقوله ﷺ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه : « ... وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » ^(٢) .

الأمر الثاني :

على فرض التسليم جداً بأن الصلاة تسقط بالعجز عن الأفعال ، فقد ناقشه الكاساني بأن سقوطها في هذه الحالة لكون الأفعال أكثر من الأقوال ، فمن عجز عنها عجز عن الأكثر ، وللاكثر حكم الكل ^(٣) .

ومن آثار الصحابة :

الدليل الأول : ما رواه أبو سلمة ^(٤) بن عبد الرحمن أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يصلي بالناس المغرب ، فلم يقرأ فيها ، فلما انصرف قيل له : ما قرأت ؟ قال : فكيف كان الركوع والسجود ؟ قالوا : حسناً ، قال : فلا بأس إذًا ^(٥) .

مناقشة هذا الدليل :

نوقش من وجهين :

الوجه الأول :

أنه أثر منقطع ؛ لأن أبا سلمة لم يدرك عمر - كما في تخريجه - فلا يصح الاحتجاج به .

(١) سورة التغابن ، الآية (١٦) .

(٢) رواه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ ١٤٢ / ٧ . ومسلم في كتاب الحج - باب فرض الحج مرة في العمر رقم ٧٣ حديث ٤١٢ ، ٢ / ٩٧٥ .

(٣) بدائع الصنائع ١١٠ / ١ .

(٤) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، المدني ، اختلف في اسمه : فقيل : عبد الله ، وقيل : إسماعيل ، وقيل : اسمه كنيته ، ولد سنة بضع وعشرين ، قال فيه ابن سعد : كان ثقة فقيهاً كثير الحديث ، وقال أبو زرعة : ثقة إمام ، توفي سنة ٩٤ هـ . (طبقات ابن سعد ١٥٥ / ٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، تهذيب التهذيب ١١٥ / ١٢) .

(٥) رواه البيهقي في كتاب الصلاة - باب من قال تسقط القراءة عمن نسي ومن قال لا تسقط ٤٨١ / ٢ ، قال القرطبي : " حديث منكر اللفظ منقطع الإسناد " (الجامع لاحكام القرآن ١ / ١٢٤) ، وقال ابن الملقن : " رواه الشافعي من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن وهو منقطع ، وأبو سلمة لم يدرك عمر " (خلاصة البدر المنير ١٤٦ / ١) ، وقال ابن حجر : أخرجه البيهقي من طريق أبي سلمة ، ومحمد بن علي عن عمر منقطعاً لكن أخرج عنه من وجه آخر أنه أعاد (الدراية ١٣٨ / ١) .

الوجه الثاني :

كما ناقشه البيهقي بأن عمر رضي الله عنه قد أعاد بهم هذه الصلاة. فقد روى إبراهيم النخعي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى بالناس صلاة المغرب، فلم يقرأ شيئاً حتى سلم، فلما فرغ قيل له: إنك لم تقرأ شيئاً، فقال: إني جهزتُ عيراً إلى الشام، فجعلت أنزلها منقلة منقلة حتى قدمتُ الشام، فبعتها وأقتابها، وأحلاسها، وأحملها، قال: فأعاد عمر وأعادوه^(١).

وروى الشعبي أن أبا موسى الأشعري قال لعمر رضي الله عنه: "يا أمير المؤمنين أقرأت في نفسك؟ قال: لا، فأمر المؤذن، فأذنوا، وأقاموا وأعاد الصلاة بهم"^(٢).

ثم قال: "وهذه الروايات عن إبراهيم والشعبي مرسله كما قال الشافعي، ورواية أبي سلمة، وإن كانت مرسله فهي أصح مراسيل، وحديثه بالمدينة في موضع الواقعة كما قال الشافعي لا ينكره أحد إلا أن حديث الشعبي قد أسند من وجه آخر، والإعادة أشبه بالسنة في وجوب القراءة وأنها لا تسقط بالنسيان كسائر الأركان"^(٣).

الدليل الثاني: ما رواه الحارث^(٤) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رجلاً قال له: "إني صليت ولم أقرأ، قال: أتممت الركوع والسجود؟ قال: نعم، قال: تمت صلاتك".

وهذا الأثر واضح الدلالة.

(١) رواه البيهقي في كتاب الصلاة - باب من قال: تسقط القراءة عمّن نسي، ومن قال: لا تسقط ٣٨٢/٢.

(٢) السنن الكبرى ٣٨٢/٢.

(٣) سنن البيهقي ٣٨٢/٢.

(٤) هو الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني، الخارفي، ويقال: الحوتي، الكوفي، يكنى بأبي زهير، ويقال: الحارث بن عبيد، قال فيه الشعبي، وابن المديني: كذاب، وقال أبو حاتم والنسائي، ليس بقوي، وقال أبو زرعة لا يحتج بحديثه، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال ابن حبان: كان الحارث غالباً في التشيع واهياً في الحديث، توفي في خلافة ابن الزبير.

(طبقات ابن سعد ١٦٨/٦، ١٦٩، تهذيب التهذيب ١٤٥/٢، ١٤٧، تقريب التهذيب ١٤١/١).

مناقشة هذا الدليل:

نوقش من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول:

يمكن مناقشته بأنه ضعيف السند؛ لأن في سنده الحارث بن عبدالله الأعور، وهو ضعيف لا يحتج بحديثه - كما تقدم في ترجمته قبل قليل - ، وقال البيهقي بعد روايته له: " والحارث بن الأعور لا يحتج به " ^(١).

الوجه الثاني:

ناقشه البيهقي بأنه على تقدير صحته، فإنه محمول على ترك الجهر أو قراءة السورة بدليل ماسبق من الأدلة الدالة على فرضية القراءة ^(٢).

الوجه الثالث:

كما يمكن مناقشته بأنه على تقدير صحته عنه أيضاً، فلعله رجع عنه بدليل ما رواه عبيدالله بن أبي رافع عنه أنه كان يقرأ في الركعتين الأوليين من الظهر بأَم القرآن وقرآن، وفي العصر مثل ذلك، وفي الآخرين منهما بأَم القرآن، وفي المغرب في الأوليين بأَم القرآن، وقرآن، وفي الثالثة بأَم القرآن ^(٣).

وأما ما روي عن الإمام مالك فقد قال عنه ابن عبد البر: " وهي عن مالك رواية منكرة، والصحيح عنه خلافها " ^(٤).

وما روي عن الشافعي فقد رجع عنه إلى قوله الجديد بفرضية قراءة القرآن في الصلاة، ولذلك لم أطلع على قوله القديم فيما بين يدي من كتب أصحابه سوى ما تقدم عن البيهقي.

(١) سنن البيهقي ٢/ ٢٨٣.

(٢) المرجع السابق.

(٣) سبق تخريجه ص ١٩١.

(٤) الاستذكار ٢/ ١٧١.

القول الثالث :

أن قراءة القرآن ليست بفرض في صلاتي الظهر والعصر، فيصحان بدون قراءة، وفرض في باقي الصلوات.

وهذا القول مروى عن عبدالله بن عباس^(١) - رضي الله عنهما - .

ومما يدل على قول ابن عباس بذلك ما يلي:

ما رواه عكرمة^(٢) عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قيل له: " إن ناساً يقرأون في الظهر والعصر، فقال: لو كان لي عليهم سبيل لقلعت ألسنتهم، إن رسول الله ﷺ قرأ، فكانت قراءته لنا قراءة، وسكوته لنا سكوتاً^(٣) .

وما رواه عبدالله^(٤) بن عبيدالله بن عباس قال: دخلت على ابن عباس في شباب من بني هاشم فقلنا لشاب منا: سل ابن عباس أكان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والعصر؟ قال: لا، فقيل له: فلعله كان يقرأ في نفسه، فقال: خمشاً^(٥)، هذه شر من الأولى... " ^(٦) الحديث.

(١) بدائع الصنائع ١١٠/١، بداية المجتهد ١٢٦/١.

(٢) هو عكرمة بن عبدالله مولى عبدالله بن عباس، يكنى بأبي عبدالله، أحد فقهاء التابعين، وفقهاء مكة، وهو بربري الأصل، ويقال: إنه كان يميل إلى الخوارج وآرائهم، روى كثيراً من الأحاديث عن ابن عباس، وابن عمر، وأبي هريرة، وغيرهم، توفي بالمدينة سنة ١٠٧هـ.
(طبقات ابن سعد ٢٨٧/٥، سير أعلام النبلاء ١٢/٥) .

(٣) رواه الطحاوي في كتاب الصلاة - باب القراءة في الظهر والعصر ٢٠٥/١.

(٤) هو عبدالله بن عبيدالله بن عباس بن عبدالمطلب بن هاشم المدني، وثقه النسائي، وأبو زرعة، وابن سعد، وابن حبان، وابن حجر . (تهذيب التهذيب ٣٠٦/٥، تقريب التهذيب ٤٣١/١) .

(٥) دعاء عليه بأن يخمش وجهه أو جلده، كما يقال: جدعاً، وقطعاً، ولا يقصد معناها.
(النهاية مادة "خمش" ٨٠/٢) .

(٦) رواه أبو داود في كتاب الصلاة - باب قدر القراءة في صلاة الظهر والعصر حديث ٨٠٨، ٢١٤ / ١، وسكت عنه ، والطحاوي في كتاب الصلاة - باب القراءة في الظهر والعصر ٢٠٥/١ ، وأحمد ٢٤٩/١، وقال الساعاتي: "وسنده جيد" . (بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني ٢٢٠/٣) .

واستدل على ذلك بما يلي:

ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: « صلاة النهار عجماء »^(١).

وجه الاستدلال:

أن النبي ﷺ أخبر أن صلاة النهار عجماء، فيظهر منه عدم مشروعية قراءة القرآن في صلاة النهار؛ لأن معنى عجماء لا قراءة فيها.^(٢)

مناقشة هذا القول، ودليله :

أولاً - مناقشة القول :

نوقش من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول:

يمكن مناقشته بأن فرضية قراءة القرآن في الصلاة عموماً قد ثبت بأدلة صريحة من الكتاب، والسنة، وآثار الصحابة - كما سبق^(٣) - فهي تدل بعمومها على فرضية قراءة القرآن في صلاتي الظهر والعصر.

الوجه الثاني:

كما يمكن مناقشته بأنه قد ورد أدلة خاصة صحيحة، وصريحة الدلالة على فرضية قراءة القرآن في صلاتي الظهر والعصر - سبق بيانها - ومنها:

(١) رواه ابن أبي شيبة عن أبي عبيدة والحسن موقوفاً في كتاب الصلوات في قراءة النهار كيف هي في الصلاة ٣٦٤/١ ، وعبد الرزاق من قول الحسن ، ومجاهد وعبيدة بن عبد الله بن مسعود موقوفاً في كتاب الصلاة - باب ترديد الآية في الصلاة - وباب قراءة النهار آثار ٤١٩٩ ، ٤٢٠٠ ، ٤٢٠١ ، ٤٩٣ / ٢ . وقال التهاني: " رجاله كلهم ثقات " . (إعلاء السنن ٦/٤) .

(٢) بدائع الصنائع ١ / ١١٠ .

(٣) ص ١٨٧ وما بعدها .

الدليل الأول: ما رواه عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر في الأوليين بأَم الكتاب وسورتين، ومن الركعتين الآخرين بأَم الكتاب ويسمعنا الآية ويطوّل في الركعة الأولى ما لا يطوّل في الركعة الثانية وهكذا في العصر، وهكذا في الصبح^(١).

الدليل الثاني: ما رواه أبو معمر قال: "قلت لخباب بن الأرت أكان النبي ﷺ يقرأ في الظهر والعصر؟ قال: نعم، قال: قلت: بأي شيء كنتم تعلمون قراءته؟ قال: باضطراب لحيته^(٢)".

الوجه الثالث:

ناقشه الكاساني بأنه قد روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - الرجوع عن ذلك،^(٣) فقد روى عكرمة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال: " لا أدري أكان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والعصر أم لا^(٤)؟".

فهذا ابن عباس - رضي الله عنهما - نفسه يخبر أنه لم يتحقق عنده، أن النبي ﷺ لم يكن يقرأ في الظهر والعصر^(٥).

وروى العيزار بن حريث قال: شهدت ابن عباس - رضي الله عنهما - فسمعتة يقول: " لا تصل صلاة إلا قرأت فيها ولو بفاتحة الكتاب "^(٦).

(١) سبق تخريجه ص ١٨٩.

(٢) سبق تخريجه ص ١٩٠.

(٣) بدائع الصنائع ١/ ١١٠.

(٤) رواه أبو داود في كتاب الصلاة - باب قدر القراءة في صلاة الظهر والعصر حديث ٨٠٩، ١/ ٢١٤، وسكت عنه، والطحاوي في كتاب الصلاة - باب القراءة في الظهر والعصر ١/ ٢٠٥، وقال النووي: "بإسناد صحيح". (المجموع ٣/ ٣٦٢).

(٥) شرح معاني الآثار ١/ ٢٠٥.

(٦) سبق تخريجه ص ١٩١.

وروى عطاء^(١) عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال: " لا تدع أن تقرأ خلف الإمام بفاتحة الكتاب جهر أو لم يجهر"^(٢). فهذه الآثار ونحوها عن ابن عباس - رضي الله عنهما - تدل على أنه قد رجع عن قوله إلى القول بفرضية قراءة القرآن في صلاتي الظهر والعصر كما يقول جمهور الأمة.

ثانيا - مناقشة الدليل :

يمكن مناقشته من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول :

أنه ضعيف لا أصل له، حيث قال عنه النووي: " باطلٌ غريبٌ لا أصل له " ^(٣).

الوجه الثاني :

أنه موقوف على مجاهد، وأبي عبيدة^(٤) بن عبدالله بن مسعود، ولم يثبت له حكم الرفع كما سبق في تخريجه.

-
- (١) هو عطاء بن يسار الهلالي المدني، القاص. مولى ميمونة زوج النبي ﷺ ولد سنة ١٩هـ ويكنى بأبي محمد، وثقه ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، وابن سعد، وابن حبان، توفي بالإسكندرية سنة ٩٤هـ، وقيل ١٠٤هـ وهو ما مال إليه ابن سعد. (طبقات ابن سعد ٥/١٧٣، ١٧٤، تهذيب التهذيب ٧/ ٢١٧).
- (٢) رواه ابن أبي شيبة في كتاب الصلوات - باب من رخص في القراءة خلف الإمام ١/ ٢٧٣.
- (٣) المجموع ٣/ ٣٨٩.
- (٤) هو عامر بن عبدالله بن مسعود الهذلي، أبو عبيدة الكوفي، ويقال: اسمه كنيته، قال شعبة عن عمرو بن مرة سألت أبا عبيدة: هل تذكر من عبدالله شيئا؟ قال: لا، وقال الترمذي: لا يعرف اسمه. ولم يسمع من أبيه شيئا، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: لم يسمع من أبيه شيئا، قال ابن حجر: ثقة. والراجح أنه لا يصح سماعه من أبيه، توفي سنة ٨١هـ. (تهذيب التهذيب ٥/ ٧٥، ٧٦، تقريب التهذيب ٢/ ٤٤٨).

قال الزيلعي^(١) «غريب، رواه عبدالرزاق^(٢) في مصنفه من قول مجاهد وأبي عبيدة»^(٣).

وقال ابن حجر: «لم أجده، وهو عند عبدالرزاق من قول مجاهد، ومن قول أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود موقوفاً عليهما»^(٤).

الوجه الثالث :

على تقدير صحته ورفعته إلى النبي ﷺ فقد ناقشه الكاساني بأن المقصود من قوله: «عجماء» أي لا تسمع فيها القراءة: لأنها سرية لا أن المقصود لا قراءة فيها أصلاً»^(٥).

الترجيح :

الراجع في هذه المسألة - بلا ريب - هو القول الأول القائل بفرضية قراءة القرآن في كل الصلوات، وأنها ركن من أركانها لا تصح بدونها، وهو واضح الرجحان كالشمس في رابعة النهار، لثبوت الأدلة المتواترة عليه من الكتاب، والسنة، وآثار الصحابة - رضي الله عنهم - ونقله الخلف عن السلف من عهد النبي ﷺ إلى يومنا هذا - والله أعلم -.

(١) هو عبدالله بن يوسف بن محمد الزيلعي، الحنفي. جمال الدين، يكنى بأبي محمد، أخذ عن علاء الدين ابن التركماني، والفخر الزيلعي صاحب تبين الحقائق، وغيرهما، وهو محدث، أصولي، له مصنفات منها: نصب الراية لأحاديث الهداية، وتخريج أحاديث الكشاف، توفي سنة ٧٦٢هـ.

(الدرر الكامنة ٢/ ٤١٧، طبقات الحفاظ ص ٥٣٥).

(٢) هو عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميري الصنعاني، يكنى بأبي بكر، أحد الأعلام الثقات، روى عن معمر وابن جريج وطبقتهما، ورحل الأئمة إليه في اليمن، له مصنفات منها: كتاب المشهور المصنف في الحديث والآثار، وتفسير القرآن، توفي سنة ٢١١هـ.

(الجرح والتعديل ٣٨/٦، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٦٤، تهذيب التهذيب ٦/ ٣١٠).

(٣) نصب الراية ١/٢.

(٤) الدراية في تخريج أحاديث الهداية ١/ ١٦٠.

(٥) بدائع الصنائع ١/ ١١٠.

المسألة الثانية

حكم القراءة في كل ركعة عند القائلين بركنيتها

اختلف القائلون بأن قراءة القرآن في الصلاة ركن من أركانها - وهم الحنفية والإمام مالك في الرواية المشهورة عنه، والتي أخذ بها أكثر أصحابه، والإمام الشافعي في الجديد والذي أخذ به أصحابه، والحنابلة، وابن حزم - في حكمها في كل ركعة وذلك على أربعة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول :

أن قراءة القرآن ركن في كل ركعة.

وبهذا قال الإمام مالك في الرواية المشهورة والصحيحة عنه، وأخذ بها أكثر أصحابه^(١).

قال ابن عبد البر: "... وروي عنه (يعني الإمام مالك) وعن جماعة من أهل المدينة أن من لم يقرأها (يعني الفاتحة) في كل ركعة فسدت صلاته إلا أن يكون مأموماً، وهو الصحيح من القول في ذلك عندنا " ^(٢).

وبه قال الإمام الشافعي وأصحابه^(٣).

قال الإمام الشافعي: " فواجب على كل من صلى منفرداً أو إماماً أن يقرأ بأم القرآن في كل ركعة " ^(٤).

(١) المدونة ٦٥/١ ، المنتقى شرح موطأ مالك ١٥٦/١ ، الكافي ٢٠١/١ مقدمات ابن رشد ١٣٠ / ١ .
الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٠ / ٢٠٦ القوانين الفقهية ص ٦٤ .

(٢) الكافي ٢٠١/١ .

(٣) الأم ١ / ١٢٩ ، المذهب ٧٩/١ ، الوجيز ٤٢/١ ، المجموع ٣٦١/٢ التبيان ص ١٠٠ ، فتح الجواد ١ / ١٢١ .
نهاية المحتاج ٤٧٦/١ .

(٤) الأم ١ / ١٢٩ .

وبه قال الإمام أحمد، وهو القول الصحيح عند أصحابه^(١).

قال ابن قدامة: " يجب قراءة الفاتحة في كل ركعة في الصحيح من المذهب " ^(٢).

وبه قال ابن حزم حيث قال في المحلى: " قراءة أم القرآن فرض في كل ركعة من كل صلاة... " ^(٣).

واستدلوا على ذلك بأدلة من السنة، والمعقول:

أولا - من السنة :

الدليل الأول: ما رواه عبدالله بن أبي قتادة عن أبيه قال: "كان النبي ﷺ يقرأ في الظهر في الأوليين بأَم الكتاب وسورتين، وفي الركعتين بأَم الكتاب وَيُسْمِعُنَا الآية، ويطول في الركعة الأولى ما لا يطول في الركعة الثانية، وهكذا في العصر، وهكذا في الصبح " ^(٤).

الدليل الثاني: ما رواه أبو سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ قَدْرَ ثَلَاثِينَ، وَفِي الْآخِرَيْنِ قَدْرَ خَمْسِ عَشْرَةِ آيَةٍ، أَوْ قَالَ: نِصْفَ ذَلِكَ.

وفي العصر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر قراءة خمس عشرة آية وفي الآخرين قدر نصف ذلك ^(٥).

(١) مسائل الإمام أحمد لابن هانئ، ٥٢/١، الكافي ١٣١/١، المغني ٥٢٥/١، الفروع ٤١٤/١، المبدع ٤٣٦/١، الإنصاف ١١٢/٢.

(٢) المغني ٥٢٥/١.

(٣) المحلى ٢٣٦/٣.

(٤) سبق تخريجه ص ١٨٩.

(٥) رواه مسلم في كتاب الصلاة - باب القراءة في الظهر والعصر رقم ٣٤، حديث ١٥٧، ٢٣٤/١.

وجه الاستدلال بهذين الحديثين:

يمكن الاستدلال بهما بأنهما دلا على أن النبي ﷺ كان يقرأ في جميع ركعات الصلاة، وقد قال في الحديث الآخر: " صلوا كما رأيتموني أصلي " ^(١) فهذا يدل على أن قراءة القرآن ركن في جميع ركعات الصلاة.

الدليل الثالث: ما جاء في حديث المسيء في صلاته الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له - أي المسيء - : " ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن "، ثم قال في آخر الحديث: " ثم افعل ذلك في صلاتك كلها " ^(٢). وفي رواية: " ثم اصنع ذلك في كل ركعة وسجدة " ^(٣).

وهذا الحديث واضح الدلالة.

ثانيا - من المعقول:

أن قراءة القرآن إذا كانت شرطاً في صحة بعض الصلاة وجب أن تكون شرطاً في صحة سائرهما كالركوع والسجود والقيام ^(٤).

القول الثاني:

أن قراءة القرآن ركن في أكثر ركعات الصلاة.

وبهذا قال الإمام مالك في رواية عنه ^(٥).

قال القرطبي: " وقد اختلف العلماء في القراءة في الصلاة فذهب جمهورهم

(١) سبق تخريجه ص ١٩٣ .

(٢) سبق تخريجه ص ١٨٩ .

(٣) رواه أحمد ٢٤٠/٤، عن رفاعه بن رافع، ورواه البيهقي في كتاب الصلاة - باب وجوب القراءة في الركعتين الآخرين ٦٢/٢ عن أبي هريرة وقال النووي: " بإسناد صحيح " . (المجموع ٣/٣٦٢) .

(٤) المنتقى شرح موطأ مالك ١٥٦/١ .

(٥) الجامع لأحكام القرآن ١٠/ ٣٠٦ ، شرح أبي الحسن لرسالة ابن أبي زيد القيرواني ١/ ٢٢٨ ،

حاشية الدسوقي ١/ ٢٢٨ .

إلى وجوب قراءة أم القرآن للإمام والنفذ في كل ركعة، وهو مشهور قول مالك،
وعنه أيضاً أنها واجبة في جل الصلاة»^(١).

واستدل السرخسي والكاساني له بما استدل به أصحاب القول الأول إلا أنه
قال : إن القراءة في الأكثر أقيمت مقام القراءة في الكل تيسراً^(٢).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته من وجهين:

الوجه الأول:

أن التيسر لا يلجأ إليه إلا عند حصول المشقة، ولا مشقة هنا بالقراءة في
جميع ركعات الصلاة، فمن استطاع القراءة في ثلاث ركعات من الصلاة الرباعية
مثلاً - فلا تشق عليه القراءة في الرابعة.

الوجه الثاني:

أنه اجتهاد في مقابل النص فهو مردود.

القول الثالث:

أن قراءة القرآن ركن في ركعتين من ركعات الصلاة.

وبهذا قال الحنفية^(٣).

قال السمرقندي: " ثم عندنا القراءة فرض في الركعتين الأوليين.."^(٤).

(١) الجامع لأحكام القرآن ١٠ / ٣٠٦.

(٢) المبسوط ١٨/١ ، بدائع الصنائع ١ / ١١١.

(٣) مختصر الطحاوي ص ٢٨، فتاوى النوازل ص ٤٣، ٤٤، المبسوط ١٨/١، تحفة الفقهاء ١٢٨/٢، ١٢٩.

بدائع الصنائع ١١١/١، الهداية ٦٧/١.

(٤) تحفة الفقهاء ١٢٨/٢، ١٢٩.

وهو رواية عن الإمام مالك^(١).

قال ابن عبد البر: "وروي عن مالك أنه قال: من لم يقرأ بفاتحة الكتاب في ركعتين من صلاته فسدت صلاته"^(٢).

واستدلوا على ذلك بالكتاب، والإجماع، والمعقول:

أولاً - من الكتاب:

قول الله - تعالى - : ﴿ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾^(٣).

وجه الاستدلال :

أن الله - سبحانه وتعالى - أمر بالقراءة في الصلاة، والأمر لا يقتضي التكرار، فكان مؤداه افتراضها في ركعة إلا أن الثانية اعتبرت كأولى؛ لأنها يشتركان من كل وجه^(٤).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بعدم التسليم بأن الأمر لا يقتضي التكرار مطلقاً، بل إنه يقتضي التكرار إذا وجدت قرينة تدل عليه، وقد وجدت هنا، وهي فعل الرسول ﷺ كما سبق في أدلة القول الأول.

ثانياً - الإجماع :

أجمع الصحابة - رضي الله عنهم - على ذلك، فقد روي ذلك عن عمر، وعثمان، وعلي، وابن مسعود، وعائشة ولم يرو عن غيرهم خلاف ذلك، فيكون إجماعاً^(٥).

(١) الكافي ٢٠١/١، حاشية الدسوقي ٢٣٨/١.

(٢) الكافي ٢٠١/١.

(٣) سورة المزمل، الآية (٢٠).

(٤) الهداية ٦٧/١، شرح فتح القدير ٤٥١/١.

(٥) الميسوط ١٨/١، بدائع الصنائع ١١١/١.

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته من وجهين:

الوجه الأول:

عدم التسليم بإجماع الصحابة عليه فقد روي عن عدد من الصحابة - رضي الله عنهم - وجوب القراءة في كل ركعة.

قال القرطبي: "وروي عن عمر بن الخطاب، وعبدالله بن عباس، وأبي هريرة، وأبي بن كعب، وأبي أيوب الأنصاري، وعبدالله بن عمرو بن العاص، وعبداد بن الصامت، وأبي سعيد الخدري... هؤلاء الصحابة بهم القدوة وفيهم الأسوة، كلهم يوجبون الفاتحة في كل ركعة"^(١).

الوجه الثاني:

أنه قد روي عن أكثر هؤلاء الصحابة الذين نقل عنهم القول بأن الغرض هو القراءة في ركعتين خلاف ذلك، فقد روى الشعبي أن عمر كتب إلى شريح^(٢): "اقرأ في الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة، وفي الأخيرين بفاتحة الكتاب"^(٣).

وروى عبيدالله بن أبي رافع عن علي رضي الله عنه أنه كان يقرأ في الركعتين الأوليين

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/١١٩.

(٢) هو شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم بن معاوية الكندي، القاضي، ويقال: شريح بن شراحيل، ويقال: شرحبيل، يكنى بأبي أمية، كان في زمن النبي ﷺ ولم يسمع منه، ولاء عمر قضاء البصرة وأقره علي وأقام على القضاء ستين سنة، إلى أن استعفى من الحجاج فأعفاه، وكان ثقة مأموناً، اشتهر بالذكاء، توفي سنة ٨٢هـ. (الاستيعاب ٢/١٤٨، أسد الغابة ٢/٣٩٤، الإصابة ٢/١٤٦).

(٣) رواه ابن أبي شيبة في كتاب الصلوات باب من كان يقرأ في الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة وفي الأخيرين بفاتحة الكتاب ١/٣٧٠.

من الظهر بأَم القرآن وقرآن، وفي العصر مثل ذلك، وفي الآخرين منهما بأَم القرآن، وفي المغرب في الأوليين بأَم القرآن وقرآن وفي الثالثة بأَم القرآن^(١).

وروي عن ابن مسعود أنه كان يقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وماتيسر وفي الآخرين بفاتحة الكتاب^(٢).

ثالثا - من المعقول:

أن القراءة في الركعتين الآخرين ذكر يسر بها على كل حال، فلا تكون فرضاً كدعاء الاستفتاح؛ لأن مبنى الأركان على الشهرة والظهور، ولو كانت القراءة في الآخرين فرضاً لما خالفت الأوليين في الصفة، كسائر الأركان^(٣).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بعدم التسليم بأن مبنى الأركان على الشهرة مطلقاً، وأن الإسرار دليل على عدم الفرضية بدليل الإسرار في الأوليين من الظهر والعصر. مثلاً - مع أنها فرض من فروض هاتين الصلاتين عند الجميع.

القول الرابع:

أن قراءة القرآن ركن في ركعة واحدة من الصلاة.

وبهذا قال الإمام مالك في رواية، وأخذ بها بعض أصحابه^(٤).

واستدلوا على ذلك بالكتاب، والسنة:

-
- (١) سبق تخريجه ص ١٩١.
 - (٢) رواه ابن أبي شيبه في كتاب الصلوات - باب من كان يقرأ في الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة وفي الآخرين بفاتحة الكتاب ٣٧٠/١.
 - (٣) المسوط ١٨/١، بدائع الصنائع ١١١/١.
 - (٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٠٦/١٠، حاشية الدسوقي ٢٣٨/١.

أولاً - من الكتاب:

قول الله - تعالى - : ﴿ فَاقْرَءُوا مَا تَسْرِمْنَ الْقُرْآنَ ﴾^(١).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذه الآية بأن الله - سبحانه وتعالى - أمر بقراءة القرآن في الصلاة، والأمر لا يقتضي التكرار، فإذا قرأ في ركعة فقد امتثل الأمر.

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بما سبق من مناقشته عند استدلال أصحاب القول الثالث بها.

ثانياً - من السنة:

الدليل الأول: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: « لا صلاة إلا بقراءة »^(٢).

الدليل الثاني: ما رواه عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب »^(٣).

ويمكن توجيه الاستدلال بهما بما سبق من توجيه الاستدلال بالآية الكريمة ومناقشتها بما نوقشت به.

كما ناقشهما السرخسي بأن الاستدلال بهما ضعيف ؛ لأنه لم ينقل عن النبي ﷺ الاكتفاء بالقراءة في ركعة واحدة في شيء من الصلوات، ولو كان جائزاً لفعله ولو مرة؛ تعليماً للجواز^(٤).

(١) سورة المزمل، الآية (٢٠).

(٢) سبق تخريجه ص ١٨٨.

(٣) سبق تخريجه ص ١٨٨.

(٤) المبسوط ١٨/١.

الترجيح :

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة- والله أعلم بالصواب- هو القول الأول
القائل بركنية قراءة القرآن في كل ركعة من ركعات الصلاة، وذلك لقوة
ما استدلوا به، وصراحته.

ولأن في الأخذ به خروجاً من الخلاف، واحتياطاً، وإبراءً للذمة خاصة
وأنه مما يتعلق بركن من أركان الصلاة التي لا تصح الصلاة إلا به.

الفصل الأول

أحكام قراءة الفاتحة وما بعدها في الصلاة

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول :** الأحكام المشتركة بين الإمام والمأموم والمنفرد لقراءة الفاتحة وما بعدها .
- المبحث الثاني:** الأحكام الخاصة بالإمام لقراءة الفاتحة وما بعدها .
- المبحث الثالث:** الأحكام الخاصة بالمأموم لقراءة الفاتحة وما بعدها .
- المبحث الرابع:** الأحكام الخاصة بالمنفرد لقراءة الفاتحة وما بعدها .

المبحث الأول

الأحكام المشتركة بين الإمام والمأموم والمنفرد لقراءة الفاتحة وما بعدها

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول : القراءة بالقراءة غير المتواترة في الصلاة.

المطلب الثاني: قراءة القرآن بغير العربية في الصلاة.

المطلب الثالث: تنكيس القراءة في الصلاة.

المطلب الرابع: قراءة القرآن في الركوع والسجود والجلوس في الصلاة.

المطلب الأول

القراءة بالقراءة غير المتواترة في الصلاة

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول:

أن الصلاة تصح بالقراءة غير المتواترة إذا صح سندها، وإلا فلا تصح. وبهذا قال الإمام أحمد في رواية عنه، وأخذ بها بعض أصحابه^(١).

قال ابن قدامة: «فإن قرأ بشيء منها مما صحت به الرواية واتصل إسنادها ففيه روايتان (أحدهما) لا تصح صلاته.. (والثانية) تصح»^(٢).

وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية حيث جاء في الاختيارات: «وما خالف المصحف، وصحَّ سنده صحت الصلاة به»^(٣).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما -

قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خذوا القرآن من أربعة: من عبد الله بن مسعود، وسالم، ومعاذ، وأبي بن كعب»^(٤).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ قد أمر بأخذ القرآن عن هؤلاء الصحابة - رضي الله عنهم - وهذا يدل على جواز القراءة بها في الصلاة سواء ثبتت عنهم بالتواتر أو بالشهرة أو صح سندها إليهم بطريق الأحاد.

(١) المغني ١/ ٥٣٥، الفروع ١/ ٤٢٣، الإنصاف ٢/ ٥٨، الإقناع ١/ ١١٩.

(٢) المغني ١/ ٥٣٥.

(٣) الاختيارات الفقهية ص ٥٣.

(٤) رواه البخاري في كتاب فضائل القرآن - باب القراء من أصحاب النبي ﷺ ٦/ ١٠٢.

الدليل الثاني: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد ^(١) » ^(٢).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الأثر بأن النبي صلى الله عليه وسلم حث على القراءة بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه وهذا يدل جواز القراءة بها في الصلاة سواء ثبتت عنه بالتواتر أو لم تثبت.

الدليل الثالث: أن الصحابة -رضي الله عنهم- كانوا يصلون بقراءاتهم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وبعده، وكانت صلاتهم صحيحة بدون شك ^(٣).

القول الثاني:

أن الصلاة تصح بالقراءة غير المتواترة إذا وافقت مصحف عثمان من حيث المعنى وإلا فلا تصح.

وبهذا قال أبو حنيفة، ومحمد بن الحسن ^(٤).

قال قاضي خان: "ولو قرأ في صلاته ما ليس في مصحف الإمام نحو مصحف عبدالله بن مسعود وأبي بن كعب إن لم يكن معناه في مصحف الإمام ولم يكن ذكراً ولا تهليلاً تفسد صلاته..... وإن كان معناه ما كان في مصحف الإمام تجوز صلاته في قياس قول أبي حنيفة ومحمد - رحمهما الله تعالى -" ^(٥).

(١) هو عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) رواه أحمد ٤٤٦/٢، وقال الشوكاني: وفيه جرير بن أيوب البجلي وهو متروك. لكنه أخرجه بهذا اللفظ البزار والطبراني في الكبير والأوسط من حديث عمار بن ياسر قال في مجمع الزوائد ورجال البزار ثقات. (نيل الأوطار ٢/٢٣٧).

(٣) المغني ١/ ٥٣٥، كشف القناع ١/ ٣٤٥.

(٤) فتاوى قاضي خان ١/ ١٥٦، ١٥٥، حاشية رد المحتار ١/ ٤٨٥، ٤٨٦.

(٥) فتاوى قاضي خان ١/ ١٥٦، ١٥٥.

وهو الظاهر من مذهب المالكية^(١).

قال خليل: "وبطلت (يعني الصلاة) باقتداء بمن بان كافرا أو امرأة أو خنثى مشكلا... أو قارئ بقرأة ابن مسعود..."^(٢).

وهو الظاهر من مذهب الشافعية^(٣).

قال النووي: "وصح (يعني الصلاة) بالقرأة الشاذة إن لم يكن فيها تغيير معنى ولا زيادة حرف ولا نقصانه"^(٤).

وهو رواية عن الإمام أحمد، وبها أخذ بعض أصحابه^(٥).

قال الحجاوي: "وإن قرأ بقرأة تخرج عن مصحف عثمان لم تصح صلاته. وتصح بما وافق المصحف وإن لم يكن من العشرة أيضا"^(٦).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

أن القرآن الكريم قد ثبت بطريق التواتر، وهذه القراءات لم تثبت بالتواتر فلا يثبت كونها قرآناً، ولا تسمى قرآناً، والصلاة لا تصح إلا بما ثبت بأنه قرآن، وهي وإن ثبتت عن النبي ﷺ فإنها منسوخة بالعرضة الأخيرة، حيث كان جبريل يعارض النبي ﷺ بالقرآن مرة كل عام، وعارضه به في العام الذي

(١) التمهيد ٤/ ٢٧٨، مختصر خليل ص ٤٠، الفواكه الدواني ١/ ٢٣٩، الشرح الصغير ١/ ١٥٧، حاشية الدوسوقي ١/ ٣٢٨.

(٢) مختصر خليل ص ٤٠.

(٣) المجموع ٣/ ٣٩٢، روضة الطالبين ١/ ٢٤٢، فتح الجواد ١/ ١٢٣، حاشية قليوبي ١/ ١٤٩.

(٤) روضة الطالبين ١/ ٢٤٢.

(٥) المغني ١/ ٥٣٤، الفروع ١/ ٤٢٢، ٤٢٣، الإنصاف ٢/ ٥٨، الإقناع ١/ ١١٩، منتهى الإرادات ١/ ٧٩.

(٦) الإقناع ١/ ١١٩.

توفي فيه مرتين كما روى ذلك أبو هريرة رضي الله عنه قال: "كان يعرض على النبي ﷺ القرآن كل عام مرة فعرض عليه مرتين في العام الذي قبض، وكان يعتكف كل عام عشراً"^(١) الحديث، والعرضة الأخيرة هي قراءة زيد، وهي التي كتب بها مصحف عثمان رضي الله عنه^(٢).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأن القراءة إذا صحت فإنها تعد قرآناً، ولهذا تؤخذ منها الأحكام الشرعية، فتصح القراءة بها في الصلاة، وأما النسخ فلا دليل عليه والأصل عدمه -والله أعلم-.

القول الثالث:

أن الصلاة لا تصح بالقراءة غير المتواترة إذا كان ذلك في القراءة الواجبة وهي الفاتحة، وتصح إذا كان في غيرها.

وبهذا قال مجد الدين^(٣)، جد شيخ الإسلام ابن تيمية^(٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "ولهذا كان في المسألة قول ثالث، وهو اختيار

(١) رواه البخاري في كتاب فضائل القرآن - باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺ ١٠١/٦.

(٢) المغني ١/٥٢٠، المجموع ٣/٣٩٢، مجموع الفتاوى ١٣/٣٩٥، كشاف القناع ١/٢٤٥.

(٣) هو عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن عبد الله الخضر بن تيمية الحراني، مجد الدين، أبي البركات، ولد بخران سنة ٥٩٠هـ تقريباً، وارتحل إلى بغداد، وتفقّه على أبي بكر بن غنيمه الحلوي، والفخر إسماعيل، وغيرهما، قال فيه جمال الدين بن مالك: أَلَيْنَ لِلشَّيْخِ المجد الفقه كما أَلَيْنَ لداود الحديّد. له مؤلفات منها: المحرر، منتهى الغاية في شرح الهداية، توفي يوم عيد الفطر سنة ٦٥٣هـ. (الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٢٤٩، والمقصد الأرشد ٢/١٦٢).

(٤) مجموع الفتاوى ١٣/٣٩٨، الفروع ١/٤٢٤، الإنصاف ٢/٥٨.

جدي أبي البركات أنه إن قرأ بهذه القراءات في القراءة الواجبة في الصلاة -وهي الفاتحة عند القدرة عليها - لم تصح صلاته... وإن قرأ بها فيما لا يجب لم تبطل صلاته" (١).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

أن المصلي إذا قرأ بالقراءة غير المتواترة في القراءة الواجبة في الصلاة لم يتيقن أداء الواجب من القراءة؛ لعدم ثبوت القراءة بذلك، فلا تصح صلاته، أما إذا قرأ بها فيما لا يجب فإنه لم يتيقن أنه أتى في الصلاة بمبطل؛ لجواز أن يكون ذلك من الحروف السبعة التي أنزل عليها القرآن، فلا تبطل الصلاة (٢).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بما سبق من مناقشة دليل القول الثاني من أنها تُعد قرآنًا فتصح بها الصلاة.

القول الرابع:

أن الصلاة لا تصح بالقراءة غير المتواترة مطلقا.

وبهذا قال أبو يوسف من الحنفية (٣).

قال قاضي خان: "وإن كان معناه ما كان في مصحف الإمام تجوز صلاته في قياس قول أبي حنيفة ومحمد - رحمهما الله تعالى - ولا تجوز في قياس قول أبي يوسف - رحمه الله تعالى -" (٤).

(١) مجموع الفتاوى ٣٩٨/١٣.

(٢) المرجع السابق.

(٣) فتاوى قاضي خان ١/ ١٥٥ ، ١٥٦ ، حاشية رد المحتار ١/ ٤٨٥ ، ٤٨٦.

(٤) فتاوى قاضي خان ١/ ١٥٥ ، ١٥٦.

ويمكن الاستدلال له بأن القراءة غير المتواترة لم يثبت كونها قرآناً،
والصلاة لا تصح إلا بقراءة ما ثبت قرآنيته.

ولكن يمكن مناقشته بما سبق من مناقشة دليل أصحاب القول الثاني.

الترجيح :

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة- والله أعلم بالصواب- هو القول الأول
القائل بصحة الصلاة بالقراءة غير المتواترة في الصلاة إذا صح سندها؛ لقوة
ما استدلوا به، ووضوح دلالتها على المسألة.

المطلب الثاني

قراءة القرآن بغير العربية في الصلاة

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول:

أن قراءة القرآن بغير العربية في الصلاة لا تصح مطلقاً.

وبهذا قال المالكية^(١).

قال ابن جزى: "... ومن لم يحسنها (يعني الفاتحة) إن كان أبكم لم يجب عليه شيء وإن كان لم يتعلمها وجب عليه تعلمها والصلاة وراء من يحسنها فإن لم يجد فقليل يذكر الله وقيل يسكت ولا تجوز ترجمتها " ^(٢).

وبه قال الشافعية^(٣).

قال النووي: "مذهبنا أنه لا يجوز قراءة القرآن بغير لسان العرب سواء أمكنه العربية أو عجز عنها، وسواء كان في الصلاة أو غيرها" ^(٤).

وبه قال الحنابلة^(٥).

(١) القوانين الفقهية ص ٦٥، حاشية الدسوقي ١/ ١٢٥، بلغة السالك ١/ ٥٧.

(٢) القوانين الفقهية ص ٦٥، ٦٤.

(٣) المذهب ١/ ٨٠، الوجيز ص ٤٢، المجموع ٣/ ٣٧٩، روضة الطالبين ١/ ٢٤٤، مغني المحتاج ١/ ١٥٩، حاشية الشرقاوي ١/ ١٨٩.

(٤) المجموع ٣/ ٣٧٩.

(٥) المغني ١/ ٥٣٦، المحرر ١/ ٥٣، الفروع ١/ ٤١٧، المبدع ١/ ٤٤١، الإنصاف ٢/ ٥٣، الإقناع ١/ ١١٧.

قال ابن قدامة: "... فإن لم يحسن شيئاً من القرآن لم يجز أن يترجم عنه بلغة أخرى " (١).

وبه قال ابن حزم حيث قال في المحلى: " ومن قرأ أم القرآن أو شيئاً منها أو شيئاً من القرآن في صلاته مترجماً بغير العربية ... بطلت صلاته، وهو فاسق " (٢).

واستدلوا على ذلك بالسنة، والمعقول :

أولاً - من السنة :

الدليل الأول: ما رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت هشام^(٣) بن حكيم يقرأ سورة من القرآن في حياة رسول الله ﷺ فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ فكدت أساوره في الصلاة، فتبصرت حتى سلم، فَلَبَّيْتُه^(٤) بردائه، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقلت: كذبت فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ، فقلت: إني سمعتُ هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئها،

(١) المقنع ص ٢٨.

(٢) المحلى ٢/٢٥٤.

(٣) هو هشام بن حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى القرشي، الأسدي، وأم المؤمنين خديجة -رضي الله عنهما- عمة أبيه، أسلم يوم الفتح، وكان رجلاً مهيباً، قال الزهري عنه: كان يأمر بالمعروف في رجال معه، وقال مالك: كان هشام كالسائح ما يتخذ أهلاً ولا ولداً، مات قبل أبيه، وقيل: استشهد يوم أجنادين وغلطه ابن الأثير، وابن حجر، وقالوا: إنه توفي بعده.

(أسد الغابة ٥/٦٢، ٦١، تهذيب التهذيب ١١/٣٧).

(٤) قال ابن الأثير: لببت الرجل ولببته إذا جعلت في عنقه ثوباً أو غيره وجررته به.

(النهاية، مادة «لبب» ٤/٢٢٣).

فقال: رسول الله ﷺ: «اقرأ يا هشام»، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله ﷺ: «كذلك أنزلت»، ثم قال: اقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التي أقراني، فقال رسول الله ﷺ: «كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه»^(١).

وجه الاستدلال:

أن النبي ﷺ لم ينكر على عمر اعتراضه على هشام بن حكيم، ولو كانت ترجمة القرآن جائزة لأنكر عليه النبي ﷺ اعتراضه في شيء جائز^(٢).

الدليل الثاني: ما رواه رفاع^(٣) بن رافع رضى الله عنه من حديث المسيء في صلاته، والذي جاء فيه أن النبي ﷺ قال له - أي للمسيء - : «فإن كان معك قرآن فاقرا، وإلا فاحمد الله وكبره وهلل»^(٤).

(١) رواه البخاري في كتاب فضائل القرآن - باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ١٠٠/٦، وفي كتاب التوحيد - باب قوله تعالى: «فاقرأوا ما تيسر من القرآن» ٢١٥/٨، وفي كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم وإثم من أشرك بالله وعقوبته في الدنيا والآخرة - باب ما جاء في المتأولين ٥٣/٨، ٥٤. ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف، وبيان معناه رقم ٤٨ حديث ٢٧٠، ١/٥٦٠. المجموع ٣/٣٨٠.

(٢) هو رفاع بن رافع بن مالك بن المعجلان الأنصاري، الخزرجي، الزرقى. قيل: إنه شهد بدرًا، وأحدًا، والخندق، وبيعة الرضوان، والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ وشهد مع علي الجمل وصفين، وتوفي في أول خلافة معاوية. (أسد الغابة ١٧٨/٢، ١٧٩، تهذيب التهذيب ٣/٢٨١).

(٤) رواه الترمذي في أبواب الصلاة - باب ما جاء في وصف الصلاة رقم ٢٢٤، حديث ٣٠١، ١/١٨٥، ١٨٦. وقال: حديث حسن، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود حديث ٨٦١، ١/٢٢٨. وسكت عنه، والبيهقي في كتاب الصلاة - باب الذكر يقوم مقام القراءة إذا لم يحسن شيئًا من القرآن ٢/٣٨٠.

الدليل الثالث: ما رواه عبدالله^(١) بن أبي أوفى رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني لا أستطيع أن آخذ من القرآن شيئاً فعلمني ما يجزئني منه، قال: « قل: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله » قال: يارسول، هذا لله - عز وجل - فمالي ؟ قال: « اللهم ارحمني وارزقني وعافني واهدني »، فلما قام، قال: هكذا بيده، فقال رسول الله ﷺ: « أما هذا فقد ملأ يده من الخير »^(٢).

وجه الاستدلال بهذين الحديثين:

يمكن توجيه الاستدلال بهما بأن النبي ﷺ أرشد إلى التسبيح والتحميد والتكبير والتهليل ونحو ذلك في الصلاة عند عدم معرفة القرآن ولم يرشد إلى معناه، وهذا يدل على عدم جواز الصلاة بمعنى القرآن ومن ذلك ترجمته: لأنها لا تؤدي إلا المعنى بل هي أبعد؛ لأن تأديتها للمعنى أقل.

(١) هو عبدالله بن أبي أوفى، واسم أبي أوفى علقمة بن خالد بن الحارث الأسلمي، صحابي جليل، شهد الحديبية بايع ببيعة الرضوان، وشهد خيبر وما بعدها وانتقل بعد وفاة النبي ﷺ من المدينة إلى الكوفة، وتوفي بها سنة ٨٦هـ، وقيل ٨٧هـ، وهو آخر من مات بها من الصحابة.
(طبقات ابن سعد ٦/ ٢١، أسد الغابة ٣/ ١٣١، ١٣٢، الإصابة ٢/ ٢٧٩، ٢٨٠).

(٢) رواه أبو داود في كتاب الصلاة - باب ما يجزئ الأمي والأعمى من القراءة حديث ٨٣٢، ٢٢٠/١، وسكت عنه، والنسائي في كتاب الافتتاح - باب ما يجزئ من القراءة لمن لا يحسن القراءة رقم ٣٢ حديث ٩٢٤، ١٤٢/٢، والدارقطني في كتاب الصلاة باب ما يجزئ من الدعاء عند العجز عن قراءة فاتحة الكتاب ٣١٣، ٣١٤، بالفاظ متقاربة. وقال العظيم آبادي: «فالحاصل أن حديث ابن أبي أوفى الذي أخرجه المؤلف سنده صحيح» (التعليق المغني ١/ ٣١٤)، والحاكم في كتاب الصلاة ١/ ٢٤٠، وقال صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه «ووافقه الذهبي، وابن الملقن». (خلاصة البدر المنير ص ١٢١). والبيهقي في الصلاة باب الذكر يقوم مقام القراءة إذا لم يحسن من القرآن شيئاً ٢/ ٣٨١. وأحمد ٤/ ٣٥٣، ٣٥٦، ٣٨٢. وحسنه الألباني. (إرواء الغليل ٢/ ١٢).

ثانياً - من العقول :

الدليل الأول: أن الترجمة إلى غير اللغة العربية تعد تفسيراً لا قرآناً؛ لأن القرآن هو اللفظ العربي المنزل على نبينا محمد ﷺ كما قال - تعالى -: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ ^(١) ، وقال: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ ^(٢) وقال: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ ^(٣) وترجمته إلى غيرها لا تُسمى قرآناً، فلا يحرم على الجنب، ولا يحث من حلف لا يقرأ بها ^(٤).

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه الكاساني من وجهين:

الوجه الأول:

أن كون العربية قرآنًا لا ينفي أن يكون غيرها قرآنًا أيضًا، وليس في الآيات نفيه، وذلك لأن العربية سميت قرآنًا لكونها دليلًا على ما هو قرآن، ومعنى الدلالة موجود في غير اللغة العربية فجاز تسميتها قرآنًا بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا﴾^(١) حيث أخبر أنه لو عبر عنه بلسان العجم لكان قرآنًا^(٢).

الإجابة عن هذا الوجه:

يمكن الإجابة عنها بعدم التسليم بأن كون العربية قرآناً لا ينفي كون غيرها قرآناً؛ لأن القرآن معجز بلفظه ومعناه، فإذا ترجم زال الإعجاز باللفظ

(١) سورة يوسف، الآية (٢).

(٢) سورة الشعراء، الآية (١٩٥).

(٣) سورة الزخرف، الآية (٣).

(٤) كشف القناع ١ / ٣٤٠.

(٥) سورة فصلت، الآية، (٤٤).

(٦) بدائع الصنائع ١/ ١١٢، ١١٣.

فلا يكون قرآناً، بدليل ما سبق من الآيات الكريمة، وأما ما ذكره من الآية الكريمة فهي دليل على ذلك -أيضاً- لا على ما ذكره، قال عنها القرطبي: "... الثانية: إذا ثبت هذا ففيه دليل على أن القرآن عربي، وأنه نزل بلغة العرب، وأنه ليس أعجمياً، وأنه إذا نقل عنها إلى غيرها لم يكن قرآناً " (١).

الوجه الثاني:

أنه وإن كان لا يسمى غير القرآن قرآناً لكن قراءة العربية لم تجب لكونها تسمى قرآناً بل لكونها دليلاً على ما هو القرآن الذي هو صفة قائمة بالله بدليل أنه لو قرأ بالعربية مالا يتأدى به كلام الله فإنها تفسد صلاته فضلاً عن كونها قرآناً واجباً، ومعنى الدلالة لا يختلف فلا يختلف الحكم المتعلق به (٢).

الإجابة عن هذا الوجه:

يمكن الإجابة عنها بعدم التسليم بأن قراءة العربية لم تجب لكونها تسمى قرآناً، بل إنها وجبت لذلك بدليل أن الله - سبحانه وتعالى - فرض قراءة القرآن في الصلاة بقوله: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ (٣) وغيرها من الأدلة الدالة على فرضية قراءة القرآن في الصلاة - وقد سبق (٤) ذكرها - والقرآن يشمل اللفظ والمعنى فإذا اختلف أحدهما لا يسمى قرآناً، فلا تسقط به الفرضية.

وأما قولهم: إن القراءة بالعربية دليل على ما هو القرآن الذي هو صفة قائمة بالله، ففيه نظر: لأن القرآن هو كلام الله، والكلام صفة من صفاته - سبحانه وتعالى -.

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٦٨ / ١٥.

(٢) بدائع الصنائع ١ / ١١٣.

(٣) سورة المزمل، الآية، (٢٠).

(٤) ص ١٨٧ وما بعدها.

أما قولهم: إنه لو قرأ بالعربية مالا يتأدى بها كلام الله فإنها تفسد صلاته، فيسلم به؛ لأن القرآن اسم للفظ، والمعنى، فإذا اختلف أحدهما لم يسم قرآناً فلا تصح به الصلاة، بل تفسد؛ لأنه كلام أجنبي.

الدليل الثاني: أن الصلاة عند أبي حنيفة تصح بجميع الآيات، وقد حصل في التوراة آيات كثيرة مطابقة لما في القرآن من الثناء على الله وتعظيم الآخرة ونحو ذلك، فعلى قوله تكون الصلاة صحيحة بقراءة التوراة والإنجيل وقراءة زيد وإنسان، ومعلوم أن هذا لا يليق ولا يصح^(١).

الدليل الثالث: أنه لو جاز ذلك لأذن النبي ﷺ لسلمان الفارسي أن يقرأ القرآن بالفارسية ويصلي بها، ولصهيب أن يقرأ بالرومية، ولبلال أن يقرأ بالحبشية، ولو كان مشروعاً لاشتهر جوازه عند الناس؛ لما يحصل به من إزالة تعب تعلم اللغة العربية عن الداخلين في الإسلام من غير العرب، ولما يحصل لكل قوم من فخر في أن يحصل لهم قرآن بلغتهم، وهذا يُفضي إلى اندراس القرآن، فلا يصح القول به^(٢).

القول الثاني :

أن قراءة القرآن بغير العربية في الصلاة جائزة وتصح بها مطلقاً. وبهذا قال أبو حنيفة في قوله الذي رجع عنه^(٣).

قال الكاساني: "ثم الجواز كما يثبت بالقراءة بالعربية يثبت بالفارسية عند أبي حنيفة سواء كان يحسن العربية أولاً يحسن"^(٤).

(١) التفسير الكبير للفخر الرازي ١/ ٢١٢.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المبسوط ١/ ٣٧، تحفة الفقهاء ٢/ ١٣٠، بدائع الصنائع ١/ ١١٢، فتاوى قاضي خان ١/ ٨٦ الهداية ١/ ٤٧.

تبيين الحقائق ١/ ١١٠.

(٤) بدائع الصنائع ١/ ١١٢.

واستدل على ذلك بالكتاب والسنة، وآثار الصحابة، والمعقول:

أولاً - من الكتاب :

قول الله - تعالى - : ﴿ قُلِ اللَّهُ شَهِيدُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ ۖ ﴾ (١) الآية.

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذه الآية بأن النبي ﷺ أخبر بأنه مأمور بإنذار من عنده بالقرآن، وإنذار من يبلغه من غيرهم من العجم وغيرهم، والعجم لا يفهمونه إلا إذا كان بلسانهم، وهذا يدل على جواز ترجمته إلى غير العربية فتجوز الصلاة به.

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه ابن قدامة، والنووي بأن الإنذار يحصل وإن نقل إليهم معناه، فلا يلزم من ذلك ترجمته لهم حرفياً، والصلاة بالمعنى لا تصح (٢).

ثانياً - من السنة :

حديث عمر مع هشام بن حكيم - رضي الله عنهما - السابق - والذي جاء فيه : « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فافقهوا ما تيسر منه » (٣).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأنه يدل على جواز قراءة القرآن بغير لغة قريش، فكذاك تجوز قراءته بغير العربية.

(١) سورة الأنعام الآية، (١٩).

(٢) المغني ٥٢٦/١، المجموع ٣/٣٨٠.

(٣) سبق تخريجه ص ٢٢٥.

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه النووي: " بأن المراد بالسبع هي سبع لغات للعرب فهو يدل على أنه لا تجاوز هذه اللغات من لغات العرب، وبهذا يكون الحديث دليلاً على عدم جواز ترجمة القرآن إلى غير لسان العرب، وهو يقول بجوازها بكل لسان، ومعلوم أنها تزيد عن سبعة" ^(١).

ثالثاً - من آثار الصحابة:

ما روي أن الفرس كتبوا إلى سلمان أن يكتب لهم الفاتحة بالفارسية فكتبها لهم، فكانوا يقرأون ذلك في الصلاة حتى لانت ألسنتهم للعربية ^(٢) وهذا واضح الدلالة.

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه النووي بأن سلمان كتب لهم تفسير الفاتحة ولم يكتبها حرفياً ^(٣).

رابعاً - من المعقول:

الدليل الأول: أن الواجب في الصلاة هو قراءة القرآن من حيث هو لفظ دال على كلام الله - تعالى - الذي هو صفة قائمة به ^(٤) وذلك لما يتضمنه من العبر والمواعظ والترغيب والترهيب والثناء والتعظيم لا من حيث هو لفظ عربي، ومعنى الدلالة عليه لا يختلف بين لفظ ولفظ، كما قال - تعالى - :

(١) المجموع ٣ / ٣٨٠.

(٢) هكذا ذكره السرخسي في (المبسوط ١ / ٢٧) ولم يعزه لأحد، وكذا النووي في المجموع ٣ / ٣٨٠. ولم أطلع عليه رغم البحث الطويل عنه.

(٣) المجموع ٣ / ٣٨٠.

(٤) هذه العبارة مشعرة بمذهب الأشاعرة في كلام الله - تعالى - وإنما ذكرتها ليستقيم الدليل، ومذهب أهل السنة والجماعة في ذلك أن القرآن كلام الله - تعالى - حقيقة، وكلامه صفة من صفاته.

﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾^(١)، وقال: ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾^(٢) صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى^(٣)، ومعلوم أن القرآن لم يكن في كتبهم بهذا اللفظ بل بالمعنى^(٤).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بعدم التسليم بأن الواجب في الصلاة قراءة القرآن من حيث هو لفظ دال على كلام الله لا من حيث هو لفظ عربي - على حد قوله - وذلك لأن الله - سبحانه وتعالى - أمر بقراءة القرآن في الصلاة بقوله: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾^(٥)، وغيرها من الأدلة، والقرآن يطلق على اللفظ والمعنى معاً لقوله - تعالى -: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾^(٦) وقوله: ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾^(٧) عَلَى قَلْبِكَ لِيَتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ^(٨) بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ^(٩)، فإذا اختل نظمه العربي فإنه لا يسمى قرآناً ومن ثم لا تصح به الصلاة.

وأما القول بأن معنى القرآن كان في الكتب السابقة والاستدلال عليه بقوله - تعالى -: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾^(١٠)، وقوله: ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾^(١١) صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى^(١٢)، فنناقشه كل من ابن حزم، والقرطبي بأنه لم يرد معناه، وإنما الذي ورد هو ذكره والإقرار به، ولو أنزل على غيره ﷺ لما كان معجزة له^(١٣).

(١) سورة الشعراء، الآية، (١٩٦).

(٢) سورة الأعلى، الآيتان (١٨، ١٩).

(٣) بدائع الصنائع ١/١١٢، فتح القدير ١/٢٨٥.

(٤) سورة المزمل، الآية، (٢٠).

(٥) سورة الزخرف، الآية، (٣).

(٦) سورة الشعراء، الآيات (١٩٣، ١٩٤، ١٩٥).

(٧) سورة الشعراء، الآية (١٩٦).

(٨) سورة الأعلى، الآيتان (١٨، ١٩).

(٩) المحلى ٣/٢٥٤، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٣/١٣٨.

الدليل الثاني: أن الواجب في الصلاة هو قراءة المعجز، والإعجاز حاصل في المعنى؛ لأن القرآن حجة على الناس كافة، وعجز غير العرب عن الإتيان بمثله إنما يظهر بلسانهم، فعرف أنه لا يجوز القول بأنه قرآن بلسان مخصوص^(١).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بعدم التسليم بأن الإعجاز في المعنى، بل إن القرآن معجز بلفظه ومعناه، فإذا اختلف أحدهما زال الإعجاز، والله - سبحانه وتعالى - لما تحدى العرب به مع علو شأنهم في الفصاحة والبلاغة في ذلك الوقت تحداهم بلفظه ومعناه.

وأما القول بأنه لا يجوز أن يقال: إنه قرآن بلسان مخصوص، فيمكن مناقشته بأن الله - سبحانه وتعالى - قد قال في آيات كثيرة إنه قرآن عربي منها قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾^(٢)، وقوله: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾^(٣).

قال الإمام الشافعي - رحمه الله - في الرسالة بعد ذكره الآيات الدالة على نزول القرآن بلسان العرب: "فأقام حجته بأن كتابه عربي في كل آية ذكرناها ثم أكد ذلك بأن نفى - جل ثناؤه - كل لسان غير لسان العرب في آيتين من كتابه فقال - تبارك وتعالى -: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾^(٤)، وقال: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَفْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾^(٥) (٦).

(١) المبسوط ١/٣٧، أصول السرخسي ١/٢٨٢.

(٢) سورة الزخرف، الآية (٣).

(٣) سورة الشعراء، الآية (١٩٥).

(٤) سورة النحل، الآية (١٠٣).

(٥) سورة فصلت، الآية (٤٤).

(٦) الرسالة ص ٤٧.

واستدل له النووي بما يلي:

الدليل الأول: أن القرآن ذكر فتقوم ترجمته مقامه كالشهادتين عند الإسلام.

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأنه قياس مع الفارق؛ لأنه ليس في لفظهما إعجاز بخلاف القرآن فهو معجز بلفظه ومعناه.

الدليل الثاني: أن ترجمة القرآن جائزة قياساً على جواز ترجمة حديث الرسول ﷺ وجواز التسبيح بغير العربية.

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه النووي بأنه قياس مع الفارق؛ لأن في القرآن الأحكام واللفظ المعجز بخلاف الحديث والتسبيح، فإنها ليست معجزة في نظمها^(١).

القول الثالث:

أن قراءة القرآن بغير العربية في الصلاة لا تصح مع القدرة على العربية، وتصح مع العجز عنها.

وإلى هذا رجع الإمام أبو حنيفة، وبه قال أصحابه أبو يوسف ومحمد بن الحسن^(٢).

قال المرغيناني: "ويروى رجوعه (يعني أبا حنيفة) في أصل المسألة إلى قولهما، وعليه الاعتماد"^(٣).

(١) المجموع ٣/٣٨٠.

(٢) المبسوط ١/ ٢٧، تحفة الفقهاء ٢/ ١٣٠، بدائع الصنائع ١/ ١١٢، فتاوى قاضي خان ١/ ٨٦، تبين الحقائق ١/ ١١٠، فتح القدير ١/ ٢٨٤، ٢٨٥.

(٣) الهداية ١/ ٤٧.

قال السرخسي: " وأصل هذه المسألة إذا قرأ في صلاته بالفارسية جاز عند أبي حنيفة... وعندهما لا يجوز إذا كان يحسن العربية وإذا كان لا يحسنها يجوز" ^(١).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

أن القرآن معجز بلفظه ومعناه، فإذا قدر المصلي عليهما فإنه لا يتأدى الواجب إلا بهما، وإذا عجز عن اللفظ فإنه يتأدى بما يقدر عليه، كمن عجز عن الركوع والسجود يصلي بالإيماء ^(٢).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأن النبي ﷺ قد بين حكم من عجز عن قراءة القرآن في الصلاة، وأنه يقوم بالتسبيح والتحميد والتهليل والتكبير والحوقلة بدلا عنه كما سبق في أدلة القول الأول في حديث رفاعة بن رافع، وعبدالله بن أبي أوفى، فيصار إليهما، فلم يرشد النبي ﷺ فيهما إلى الترجمة، ولو كانت جائزة لأرشد إليها؛ لعلمه أنه سيدخل في الإسلام من لا يعرف العربية.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة . والله أعلم بالصواب . هو القول الأول القائل بعدم صحة الصلاة بالقراءة بغير العربية؛ لقوة ما استدلوا به، ولم يرد عن النبي ﷺ الإذن بذلك . فيما اطلعت عليه . ، وكذلك لم يؤثر ذلك عن أحد من الصحابة- رضي الله عنهم- مع أنه قد اتسعت الفتوحات الإسلامية بعد وفاة النبي ﷺ ودخل في الإسلام من لا يعرف العربية، ولو كانت الصلاة بذلك صحيحة لأثر عنهم ذلك مع شدة حاجة هؤلاء إليه.

(١) المبسوط ٣٧/١.

(٢) المبسوط ٣٧/١، بدائع الصنائع ١١٢/١، الهداية ٤٧/١، شرح العناية على الهداية للبابرتي ٢٨٥/١.

المطلب الثالث

تنكيس القراءة في الصلاة^(١)

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى : تنكيس السور.

المسألة الثانية : تنكيس الآيات.

(١) أما بالنسبة لتنكيس الكلمات فالأمر بتحريمه واضح لا يحتاج إلى بيان.

المسألة الأولى

تنكير السور^(١)

تمهيد :

لعل من المناسب قبل التعرض لحكم هذه المسألة التمهيد لذلك أن نذكر -بإيجاز - خلاف العلماء في ترتيب السور هل هو توقيفي، أو اجتهادي ؟ حتى تتضح المسألة للقارئ، وذلك كما يلي:

اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :

القول الأول:

أن ترتيب السور كان باجتهاد من الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين - حيث لم يرتبها النبي ﷺ بل فوّض ذلك إلى أمته من بعده.

وبهذا قال جمهور العلماء .

القول الثاني:

أن ترتيب السور كان بتوقيف من النبي ﷺ .

وبهذا قال بعض العلماء .

القول الثالث:

أن ترتيب بعض القرآن توقيفي وهو السبع الطوال، والحواميم، والمفصل، وبعضه اجتهادي وهو ماسوى ذلك .

(١) السور جمع سورة وهي المنزلة من البناء، ومنه سورة القرآن : لأنها منزلة بعد منزلة مقطوعة عن الأخرى، وقال ابن الأعرابي وغيره: السورة الرفعة، ومنه سورة القرآن إجلالا له . (المصباح مادة "سور" ٢/٦٩٠، معجم مقاييس اللغة مادة "سور" ٣/١١٥، لسان العرب مادة "سور" ٤/٣٨٦، ٣٨٧).

وبهذا قال بعض العلماء.^(١)

والذي يظهر رجحانه منها - والله أعلم بالصواب - هو القول الأول
القائل بأن ترتيب السور كان باجتهاد من الصحابة - رضي الله عنهم - بدليل
اختلاف مصاحفهم في الترتيب قبل جمع عثمان رضي الله عنه للقرآن، فقد كان
مصحف أبي بن كعب رضي الله عنه مخالفا لمصحف عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، ومصحف
علي بن أبي طالب رضي الله عنه مخالفا لهما حيث كان مرتبا حسب نزول السور^(٢).
وأما حكم المسألة فاختلف الفقهاء فيها على أربعة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول:

أنه يجوز تنكيس السور في القراءة في الصلاة بدون كراهة.
وهذا هو الظاهر من قول بعض الشافعية حيث قال النووي: "ولو خالف
الموالاة فقرأ سورة لا تلي الأولى، أو خالف الترتيب فقرأ سورة، ثم قرأ سورة
قبلها جاز"^(٣).

وهو رواية عن الإمام أحمد، وأخذ بها بعض أصحابه.^(٤)
قال ابن مفلح: "ويكره تنكيس السور في ركعة أو ركعتين كالأيات، وعنه: لا"^(٥).
واستدلوا على ذلك بأدلة من السنة، وآثار الصحابة، والمعقول:

(١) انظر هذه الخلاف في: البرهان في علوم القرآن ١ / ٢٥٧، الإتيان في علوم القرآن ١ / ٦٢، ٦٣،
مناهل العرفان ١ / ٢٤٦ - ٢٥١.

(٢) مناهل العرفان ١ / ٣٤٦.

(٣) التبيان ص ٧٧.

(٤) مجموع الفتاوى ١٣ / ٤١٠، الفروع ١ / ٤٢١، المبدع ١ / ٤٨٦، كشف القناع ١ / ٣٤٤.

(٥) الفروع ١ / ٤٢١.

فمن السنة:

الدليل الأول: ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه أنه كان رجل^(١) من الأنصار يؤمهم في مسجد قباء، وكان كلما افتتح سورة يقرأ بها لهم في الصلاة مما يقرأ به افتتح بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٢) حتى يفرغ منها، ثم يقرأ سورة أخرى معها، وكان يصنع ذلك في كل ركعة، فكلّمه أصحابه فقالوا: إنك تفتتح بهذه السورة، ثم لا ترى أنها تجزئك حتى تقرأ بأخرى، فإما أن تقرأ بها، وإما أن تدعها وتقرأ بأخرى، فقال: ما أنا بتاركها، إن أحببتم أن أؤمكم بذلك فعلت، وإن كرهتم تركتكم، وكانوا يرون أنه من أفضلهم، وكرهوا أن يؤمهم غيره، فلما أتاهم النبي ﷺ أخبروه الخبر، فقال: "يا فلان، ما يمنعك أن تفعل ما يأمرك به أصحابك، وما يحملك على لزوم هذه السورة في كل ركعة؟" فقال: إني أحبها، فقال: «حبك إياها أدخلك الجنة»^(٣).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ أقر الرجل على قراءته بسورة الإخلاص، وسورة بعدها في كل ركعة من كل صلاة.

(١) قال ابن حجر: هو كلثوم بن الهدم. (فتح الباري ٢/٢٥٨).

وهو كلثوم بن الهدم بن امرئ القيس بن الحارث بن زيد الأنصاري من بني عمرو بن عوف، صاحب رحل رسول الله ﷺ كان شيخاً كبيراً، أسلم قبل الهجرة، نزل عليه الرسول ﷺ حين هاجر. توفي قبل بدر بيسير، وقيل: إنه أول من مات من الصحابة بعد الهجرة. (الاستيعاب ١/٣١٤، ٣١٥).

(٢) سورة الإخلاص، الآية (١).

(٣) رواه البخاري في كتاب الأذان - باب الجمع بين السورتين في الركعة، والقراءة بالخواتيم، وبسورة قبل سورة، وبأول سورة ١٨٨/١ معلقاً بصيغة الجزم. ووصله الترمذي في أبواب فضائل القرآن - باب ما جاء في سورة الإخلاص حديث ٣٠٦٥، ٢٤٣/٤، وقال: "حسن صحيح غريب"، والبيهقي في كتاب الصلاة - باب إعادة سورة في كل ركعة ٦٠/٢، ٦١، والحاكم في كتاب الصلاة ١/٢٤٠، وقال: "صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي.

ومعلوم أنه ليس بعد سورة الإخلاص إلا سورتا الفلق، والناس، وهذا يدل على أنه كان يقرأ سورة الإخلاص وسورة مما قبلها في الترتيب؛ لأنه يبعد أن يقتصر على قراءة الفلق أو الناس بعدها في كل ركعة من كل صلاة، فهذا يدل على جواز تنكيس السور في القراءة في الصلاة.

الدليل الثاني: ما رواه حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: صليتُ مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة، فافتتح البقرة، فقلتُ: يركع عند المائة، ثم مضى، فقلتُ: يصلي بها في ^(١) ركعة، فمضى، فقلتُ: يركع بها، ثم افتتح النساء فقرأها، ثم افتتح آل عمران فقرأها، يقرأ مترسلاً، إذا مرَّ بآية فيها تسبيح سبح، وإذا مرَّ بسؤال سأل، وإذا مرَّ بتعوذ تعوذ ^(٢) الحديث.

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاته بالبقرة، ثم النساء، ثم عاد فقرأ بآل عمران، وذلك في ركعة واحدة، وهذا يدل على جواز تنكيس السور في القراءة في الصلاة.

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه الرملي ^(٣) بأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك لبيان الجواز ^(٤).

-
- (١) أراد بالركعة الصلاة بكاملها، ولا بد من هذا التأويل حتى ينتظم الكلام بعده.
 - (٢) (شرح النووي على صحيح مسلم ٦/٦١).
 - (٣) رواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل رقم ٢٧، حديث ٢٠٣، ٥٣٦، ٥٣٧.
 - (٤) هو محمد بن أحمد بن حمزه الرملي، المنوفي، المصري، الأنصاري، الشافعي، ولد سنة ٩١٩هـ، يحد من كبار فقهاء الشافعية، ويُقال له: الشافعي الصغير، صنف مصنفات منها: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، غاية البيان في شرح زيد ابن رسلان توفي سنة ١٠٠٤هـ. (الأعلام ٧/٦، معجم المؤلفين ٢٥٥/٨).
 - (٤) نهاية المحتاج ١/٤٩٥.

الإجابة عن هذه المناقشة:

يمكن الإجابة عن ذلك بأنه لم يرد دليل صريح على كراهة التنكيس حتى يحمل ذلك على الجواز، والأصل الجواز إلا بدليل يدل على غيره.

ومن آثار الصحابة:

ما روي أن الأحنف^(١) قرأ بالكهف في الأولى وفي الثانية بيوسف أو يونس، وذكر أنه صلى مع عمر رضي الله عنه الصبح بهما^(٢).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الأثر بأن الأحنف قرأ بالكهف في الركعة الأولى، ويوسف أو يونس في الثانية، ومعلوم أن الكهف بعد يونس ويوسف في الترتيب ثم ذكر أن عمر فعل ذلك في صلاة الصبح، فهذا يدل على جواز تنكيس السور في الصلاة.

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته من وجهين:

الوجه الأول:

أن هذا فعل صحابي، وهو مختلف في الاحتجاج به.

(١) هو الأحنف بن قيس بن معاوية بن حصين التميمي السعدي البصري، يكنى بأبي بحر، ويلقب بالأحنف، واختُلِفَ في اسمه فقيل: الضحاك، وقيل: صخر، أدرك النبي ﷺ ولم يسلم، قال فيه الحسن: ما رأيت شريف قوم أفضل من الأحنف، ومناقبه كثيرة، وحلمه يضرب به المثل، وثَّقَه بن سعد، وابن حبان، توفي سنة ٦٧هـ، وقيل ٧٢هـ. (طبقات ابن سعد ٧/ ٩٣ - ٩٧، تهذيب التهذيب ١/ ١٩١).

(٢) رواه البخاري في كتاب الصلاة - باب الجمع بين السورتين في الركعة، والقراءة بالخواتيم، وبسورة قبل سورة، وبأول السورة ١٨٨/١ معلقاً بصيغة الجزم، وقال ابن حجر: " وصله جعفر الغريابي في كتاب الصلاة له من طريق عبدالله بن شقيق قال: صلى بنا الأحنف فذكره ". (فتح الباري ٥٧/٢).

الوجه الثاني:

أن فعل عمر - رضي الله عنه - هذا كان قبل جمع عثمان للمصحف، وإجماع الصحابة - رضي الله عنهم - عليه، ومعلوم أن المصاحف كانت مختلفة الترتيب .

ومن المعقول:

أن النبي ﷺ تعلّم القرآن بدون ترتيب، فدلّ ذلك على التسوية بين الترتيب، وعدمه.^(١)

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه البهوتي بأن ذلك كان للحاجة: لأن القرآن كان ينزل على الرسول ﷺ بحسب الوقائع والأحداث.^(٢)

القول الثاني:

أن تتكيس السور في القراءة في الصلاة مكروه مطلقاً .

وبهذا قال المالكية^(٣) .

قال الدسوقي: "ويندب أن يكون ترتيب السور في الركعتين على نظم المصحف فتكيس السور مكروه"^(٤) .

وهو رواية عن الإمام أحمد، وبها أخذ أكثر أصحابه^(٥) .

(١) الفروع ١ / ٤٢١ ، المبدع ١ / ٤٨٦ ، كشف القناع ١ / ٣٤٤ .

(٢) كشف القناع ١ / ٣٤٤ .

(٣) القوانين الفقهية ص ٦٥ ، مواهب الجليل ١ / ٥٣٧ ، الفواكه الدواني ١ / ٢١٣ ، حاشية العدوي ١ / ٢٣٩ .

حاشية الدسوقي ١ / ٢٤٢ .

(٤) حاشية الدسوقي ١ / ٢٤٢ .

(٥) مجموع الفتاوى ١٣ / ٤١٠ ، الفروع ١ / ٤٢١ ، المبدع ١ / ٤٨٦ ، منتهى الإرادات ١ / ٧٨ ، كشف القناع ١ / ٣٤٤ .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "... ولهذا في كراهة تنكيس السور روايتان عن الإمام أحمد (أحدهما) يكره" ^(١).

واستدلوا على ذلك بأدلة من السنة، وآثار الصحابة، والمعقول:

فمن السنة:

الدليل الأول: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ يقرأ في الجمعة في صلاة الفجر (آلم تنزيل) السجدة و (وهل أتى على الإنسان) ^(٢).

الدليل الثاني: ما رواه النعمان بن بشير رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ في العيدين ، وفي الجمعة بـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ^(٣) و ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ ^(٤) قال: وإذا اجتمع العيد والجمعة في يوم واحد يقرأ بهما أيضاً في الصلاتين" ^(٥).

الدليل الثالث: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قرأ في ركعتي

(١) مجموع الفتاوى ٤١٠/١٣.

(٢) رواه البخاري في كتاب الجمعة - باب ما يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة ٢١٤، ٢١٥. وفي كتاب الكسوف - أبواب سجود القرآن وسنتها - باب سجدة تنزيل السجدة ٢٢/٢. ومسلم في كتاب الجمعة - باب ما يقرأ في يوم الجمعة رقم ١٧ حديث ٦٥، ٦٦، ٢ / ٥٩٩.

(٣) هو النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة بن خلاص بن زيد الأنصاري، الخزرجي، يكنى بأبي عبد الله، صحابي جليل، قيل: إنه أول مولود في الإسلام من الأنصار، ولد بعد الهجرة بأربعة عشر شهراً، لم يصحح أكثر أهل العلم بالحديث سماعه من النبي ﷺ. وصححه ابن عبد البر، كان أميراً لمعاوية على الكوفة، ثم حمص فقتله أهلها لدعوته لابن الزبير سنة ٦٤هـ. (الاستيعاب ٥٥٠/٣ - ٥٥٥، الإصابة ٥٥٩/٣).

(٤) سورة الأعلى، الآية (١).

(٥) سورة الغاشية، الآية (١).

(٦) رواه مسلم في كتاب الجمعة - باب القراءة في صلاة الجمعة رقم ١٦ حديث ٦٢، ٢ / ٥٩٨.

الفجر ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾^(١) و ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٢)،^(٣).

الدليل الرابع : ما رواه أبي بن كعب قال : " كان رسول الله ﷺ يوتر بـ ﴿سَبِّحْ أَسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾^(٤) و (قل للذين كفروا)^(٥) واللله الواحد الصمد"^(٦)،^(٧).

وجه الاستدلال من هذه الأدلة:

يمكن توجيه الاستدلال من هذه الأدلة ونحوها بأن النبي ﷺ كان يقرأ في فجر يوم الجمعة بسورتي السجدة والإنسان، وفي صلاتي الجمعة والعيدين بسورتي الأعلى والفاشية، وفي ركعتي الفجر بسورتي (الكافرون) والإخلاص، وفي الوتر بالأعلى و (الكافرون) والإخلاص، وقد ورد ذلك بلفظ (كان) وهي تفيد المواظبة غالباً، وقراءته لها مرتباً حسب ترتيب المصحف، فهذا يدل على أنه تستحب القراءة في الصلاة على ترتيب المصحف، ويكره تنكيسها.

ومن آثار الصحابة:

ما رواه شقيق^(٨) قال: قيل لعبد الله^(٩) إن فلاناً يقرأ القرآن منكوساً،

(١) سورة الكافرون، الآية (١).

(٢) سورة الإخلاص، الآية (١).

(٣) رواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب استحباب ركعتي سنة الفجر، والحث عليهما وتخفيفهما والمحافظة عليها، وبيان ما يستحب أن يقرأ فيهما رقم ١٤ حديث ٩٨، ١ / ٥٠٢.

(٤) سورة الأعلى، الآية (١).

(٥) أي: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ (سورة الكافرون) الآية (١).

(٦) أي: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (سورة الإخلاص) الآية (١).

(٧) رواه أبو داود في كتاب الصلاة - باب ما يقرأ في الوتر حديث ١٤٢٣، ٦٣ / ٢، وسكت عنه، والنسائي في كتاب الصلاة - باب نوع آخر من القراءة في الوتر رقم ٤٧ حديث ١٧٢٩، ١٧٣٠، ٢٤٤ / ٣، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب ما جاء فيما يقرأ في الوتر رقم ١١٥، حديث ١١٧١، ١ / ٣٧٠.

(٨) هو شقيق بن سلمة الأزدي الكوفي، يكنى بأبي وائل، أدرك النبي ﷺ ولم يره، وثقه يحيى ابن معين، ووكيع، وابن سعد، وابن حبان، وابن حجر، وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ثقة، توفي في خلافة عمر بن عبدالعزيز وله مائة سنة. (الكاشف ١٥ / ٢، تهذيب التهذيب ٢٦٢ / ٤، ٣٦٣، تقريب التهذيب ١ / ٣٥٤).

(٩) يعني عبد الله بن مسعود رضى الله عنه.

فقال عبدالله: " ذاك منكوس القلب"^(١).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الأثر بأن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قد وصف منكس قراءة القرآن بأنه منكوس القلب، وهذه صفة ذم، ولا يذم إلا من فعل شيئاً غير جائز، فهذا يدل على كراهة تنكيس السور في القراءة في الصلاة.

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشة هذا الدليل من وجهين:

الوجه الأول:

أنه قول صحابي، وقول الصحابي مختلف في الاحتجاج به.

الوجه الثاني:

أنه ليس صريحاً في الدلالة على كراهة تنكيس السور، فيحتمل أن يكون المقصود به التنكيس في الآيات أو الكلمات.

القول الثالث:

أنه يكره تنكيس السور في صلاة الفرض، ولا يكره في صلاة النفل.

وبهذا قال الحنفية^(٢).

قال ابن نجيم: " يكره ألا يرتب بين السور إلا في النافلة"^(٣).

(١) رواه ابن شعبة في كتاب فضائل القرآن - باب من كره أن يقرأ القرآن منكوساً ٥٦٤/١٠، وعبدالرزاق في كتاب الصيام - باب ما يكره أن يصنع في المصاحف أثر رقم ٧٩٤٧، ٣٢٣/٤، وأبو عبيد في فضائل القرآن - باب ما يستحب لحامل القرآن (ل ٩ . ب) . وأورده النووي في التبيان وعزاه لابن أبي داود، وقال: " بإسناده الصحيح " . (التبيان ص ٧٧) .

(٢) فتاوى قاضي خان ١ / ١٦٤ ، الفتاوى البزازية ٤ / ٤٠ . الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٦٩ ، الفتاوى الهندية ١ / ٧٨ .

(٣) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٦٩ .

واستدلوا على الكراهة في صلاة الفرض بما استدل به أصحاب القول الثاني، ولم أطلع على دليل لهم في التفريق في الفرض والنفل.

القول الرابع:

أنه يسن الترتيب في قراءة السور في الصلاة، والتنكيس خلاف الأولى. وبه قال الإمام الشافعي، وبعض أصحابه^(١).

قال البكري: " (قول وأن يقرأ الخ) أي ويسن أن يقرأ (قوله على ترتيب المصحف) أي بأن يقرأ الفلق ثم ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴾^(٢) فلو عكس كان خلاف الأولى"^(٣).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

أنه إن كانت ترتيب السور توقيفياً - وهو ما عليه جماعة - فواضح، وإن كان اجتهادياً وهو ما عليه الجمهور فقد وقع إجماع الصحابة - رضي الله عنهم - ومن بعدهم عليه، فُتسن قراءتها في الصلاة على الترتيب^(٤).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأنه اجتهاد في مقابل نص - وهو ما سبق^(٥) - من حديث أنس، وحديث حذيفة - فلا ينظر إليه -.

(١) فتح الباري ٢/ ٢٥٧. نهاية المحتاج ١/ ٤٥٩. حاشية قليوبي ١/ ١٥٤. حاشية الشرقاوي ١/ ٢٠٤.

إعانة الطالبين ١/ ١٤٤، ١٤٥.

(٢) سورة الناس، الآية (١).

(٣) إعانة الطالبين ١/ ١٤٤، ١٤٥.

(٤) نهاية المحتاج ١/ ٤٩٥.

(٥) ص ٢٤١، ٢٤٢.

الترجيح :

الذي يظهر لي في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - أن الراجح هو أن ما ورد عن النبي ﷺ ترتيبه في الصلاة كالسجدة والإنسان، والجمعة والمنافقون، والأعلى والغاشية و (الكافرون) والإخلاص، ونحوها يسن قراءته في الصلاة مرتباً، ويكره تنكيسه؛ لمخالفته لفعل النبي ﷺ .

وما لم يرد ترتيبه عن النبي ﷺ في الصلاة فإنه يبقى على الأصل وهو جواز التنكيس بدليل حديث أنس، وحديث حذيفة - رضي الله عنهما - وبهذا يحصل الجمع بين الأدلة والأقوال في المسألة، وهو أولى من غيره .

المسألة الثانية

تنكيس الآيات^(١)

تمهيد :

لعل من المناسب قبل الكلام على حكم هذه المسألة التمهيد لذلك ببيان ترتيب آيات القرآن هل هو توقيفي أو اجتهادي؟ حتى تتضح المسألة، وذلك كما يلي:

اتفق العلماء على أن ترتيب آيات القرآن توقيفي لا مجال للاجتهاد فيه.

وقد نقل الإجماع على ذلك الزركشي^(٢) فقال: "وأما ما يتعلق بترتيبه فأما الآيات في كل سورة ووضع البسملة أوائلها فترتيبها توقيفي بلا شك، ولا خلاف فيه"^(٣).

وكذلك السيوطي^(٤) فقال: " والإجماع والنصوص المترادفة على أن ترتيب الآيات توقيفي لا شبهة في ذلك "...^(٥).

(١) الآيات جمع آية، وهي في الأصل العلامة والشخص، ومن القرآن: كلام متصل إلى انقطاعه، سَمَّيَتْ بذلك لأنها علامة على انقطاع كلام من كلام، وقيل: لأنها جماعة من حروف القرآن. (القاموس المحيط ٢٠٣/٤، لسان العرب مادة "آي" ١٤/٦٢.٦١).

(٢) هو محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، المصري، التركي الأصل، بدر الدين، ولد سنة ٧٤٥هـ وأخذ عن الشيخ جمال الدين الأسنوي، وسراج الدين البلقيني، وعني بدراسة الفقه والأصول والحديث، ورحل إلى دمشق فأخذ عن ابن كثير، له مؤلفات منها: البرهان في علوم القرآن، والبحر في أصول الفقه، توفي سنة ٧٩٤هـ. (الدرر الكامنة ١٧/٤، معجم المؤلفين ٩/١٢١).

(٣) البرهان في علوم القرآن ١/٢٥٦.

(٤) هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر الخضري الأصل، الطولوني، المصري، الشافعي، جلال الدين، ولد في رجب سنة ٨٤٩هـ، ونشأ بالقاهرة يتيماً وسافر إلى الفيوم ودمياط والمحلة، وأجاز له أكابر علماء عصره من سائر الأمصار، ألف مؤلفات كثيرة في مختلف الفنون منها: الدر المنثور في التفسير بالمأثور، والإتقان في علوم القرآن توفي سنة ٩١١هـ.

(٥) البدر الطالع ١/٢٢٨ - ٢٣٥، معجم المؤلفين ٥/١٢٨).

(٥) الإتقان في علوم القرآن ١/٦٠.

وكذلك الزرقاني^(١) فقال: " انعقد إجماع الأمة على أن ترتيب آيات القرآن الكريم على النمط الذي نراه اليوم بالمصاحف، كان بتوقيف من النبي ﷺ عن الله تعالى، وأنه لا مجال للرأي والاجتهاد فيه ... " ^(٢).

وأما حكم المسألة فلها حالتان:

الحالة الأولى:

تنكيس الآيات في الركعة الواحدة.

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاث، أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول:

أنه يحرم تنكيس الآيات في قراءة القرآن في الركعة الواحدة في الصلاة.

وبهذا قال المالكية^(٣).

قال الدسوقي: " وحرّم تنكيس الآيات المتلاصقة في ركعة واحدة،

وأبطل الصلاة^(٤) .

وبه قال الشافعية^(٥)،^(٦).

(١) هو محمد بن عبدالعزيز الزرقاني، من علماء الأزهر بمصر، درس بكلية أصول الدين، وتخرج منها،

وعمل مدرسا لعلوم القرآن والحديث بها، له مؤلفات منها: مناهل العرفان في علوم القرآن، وبحث في الدعوة والإرشاد، توفي سنة ١٣٦٧هـ. (الأعلام ٦ / ٢١٠).

(٢) مناهل العرفان في علوم القرآن ١/ ٢٣٩.

(٣) حاشية العدوي ١/ ٢٣٩، حاشية الدسوقي ١/ ٢٤٢.

(٤) حاشية الدسوقي ١/ ٢٤٢.

(٥) وقالوا : إن تعمد ذلك المصلي وتغير المعنى بطلت الصلاة ، وإلا بطلت القراءة وعليه استثنافها،

وإن لم يتعمد فإنه لا يعتد بما اختل ترتيبه.

(٦) المجموع ٣ / ٢٥٧ ، التبيان ص ٧٧ ، نهاية المحتاج ١ / ٤٨١ ، غاية البيان شرح زيد ابن رسلان ص ٨٥.

إعانة الطالبين ١ / ١٤٤.

قال النووي: "وأما قراءة السورة من آخرها إلى أولها فممنوع منعاً مؤكداً" (١).
واستدلوا على ذلك بالسنة، والمعقول:

فمن السنة:

ما رواه مالك (٢) بن الحويرث رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: « صلوا كما رأيتموني أصلي » (٣).

وجه الاستدلال:

أن النبي ﷺ أمر في هذا الحديث بالصلاة كما كان يصلي، وقد كان ﷺ يقرأ في صلاته مرتباً، فيجب الاقتداء به في ذلك، ويحرم مخالفته بالتكيس (٤).

ومن المعقول :

أن تنكيس آيات القرآن يذهب بعض ضروب الإعجاز، ويزيل حكمة الآيات؛ لأن النظم هو مناط البلاغة والإعجاز، فيحرم لذلك (٥).

القول الثاني:

أنه يحرم تنكيس الآيات في الركعة الواحدة في الفاتحة، ويكره في غيرها مطلقاً.

(١) التبيان ص ٧٧.

(٢) هو مالك بن الحويرث بن أشيم بن زياد بن خشيئش الليثي. يكنى بأبي سليمان. سكن البصرة. قدم على النبي ﷺ في شبابة من قومه فعلمهم الصلاة، وأمرهم بتعليم قومهم إذا رجعوا إليهم. توفي بالبصرة سنة ٧٤هـ، وقيل ٩٤هـ، وصحَّح ابن حجر الأول.
(الاستيعاب ٣/٣٧٤، أسد الغابة ٤/٢٧٧، الإصابة ٣/٢٤٢).

(٣) سبق تخريجه ص ١٩٣.

(٤) المجموع ٣/٣٥٧.

(٥) مغني المحتاج ١/١٥٨، نهاية المحتاج ١/٤٨١، غاية البيان ص ٥٨.

وهو الظاهر من قول الإمام أحمد، وأصحابه^(١).

قال ابن قدامة: " ويجب أن يقرأ الفاتحة مرتبة متوالية"^(٢).

وقال ابن مفلح: " ويكره تنكيس السور كآيات " ^(٣)، وقال البهوتي:
" ويكره تنكيس السور والآيات " ^(٤).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

يمكن الاستدلال لهم على تحريم التنكيس في الفاتحة بما يلي:

الدليل الأول: ما رواه عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال:
« لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب »^(٥).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ أخبر أن الصلاة لا تصح إلا بقراءة الفاتحة، والمقصود بالفاتحة فيه السورة المرتبة المعروفة في المصحف، فيجب قراءتها مرتبة كما وردت، ويحرم تنكيسها.

الدليل الثاني: ما استدل به أصحاب القول الثاني من حديث مالك بن الحويرث، وقد سبق توجيه الاستدلال به، فهو يشمل الفاتحة وغيرها.

(١) المغني ١/ ٥٢٤ ، الكافي ١/ ١٣١ ، الفروع ١/ ٤٢١ ، المبدع ١/ ٤٨٦ ، منتهى الإرادات ١/ ٧٨ ، كشف

القناع ١/ ٣٣٧ ، ٣٤٤ .

(٢) الكافي ١/ ١٣١ .

(٣) الفروع ١/ ٤٢١ .

(٤) الروض المربع ١/ ١٧٣ .

(٥) سبق تخريجه ص ١٨٨ .

واستدلوا على الكراهة فيما سوى الفاتحة بما يلي:

أن تنكيس الآيات مظنة تغيير المعنى ؛ فيكره^(١).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأن تنكيس الآيات إذا كان مظنة لتغيير المعنى فالأولى تحريمه؛ لأن القرآن معجز بلفظه ومعناه، فإذا اختلف إعجازه فإنه لا يسمى قرآناً، فلا تصح قراءته في الصلاة، ولا تصح به.

القول الثالث:

أنه يكره تنكيس الآيات في الركعة الواحدة في صلاة الفرض دون النفل.

وبهذا قال الحنفية^(٢).

جاء في الفتاوى الهندية: " وإذا قرأ في ركعة سورة وفي الركعة الأخرى أو في تلك الركعة سورة فوق تلك السورة يكره، وكذا إذا قرأ في ركعة آية ثم قرأ في الركعة الأخرى أو في تلك الركعة آية أخرى فوق تلك الآية... هذا كله في الفرائض، أما في السنن فلا يكره... " ^(٣).

ولم أطلع على دليل لهم على ذلك، ولكن يمكن الاستدلال لهم على الكراهة في الفرض بما استدل به أصحاب القول الثاني على الكراهة.

وقد سبقت مناقشته.

(١) الفروع ٤٢١/١.

(٢) الفتاوى البزازية ٤٧/٤، الفتاوى الهندية ٧٨/١.

(٣) الفتاوى الهندية ٧٨/١.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة- والله أعلم بالصواب- هو القول الأول القائل بتحريم تنكيس الآيات في الركعة الواحدة في القراءة في الصلاة مطلقاً وأن الصلاة تبطل بذلك إذا كان عمداً؛ لقوة ما استدلووا به، ولأن ترتيب الآيات كان بتوقيف من النبي ﷺ تنفيذاً لأمر الله - تعالى - له بذلك - كما سبق في التمهيد -، وهذا يدل على أن هذا الترتيب لحكمة، وأنه من إعجاز القرآن؛ لأنه لو لم يكن ذلك لترك الاجتهاد فيه للأمة كما في ترتيب السور على الصحيح من أقوال العلماء، فلا يجوز تنكيسه؛ لإخلاله بذلك، ولأن في ذلك استخفافاً بكلام الله - تعالى -، والاستخفاف بكلام الله - تعالى - محرم.

الحالة الثانية:

تنكيس الآيات في ركعتين^(١) ^(٢).

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين، وهما كما يلي:

القول الأول:

أنه يكره تنكيس الآيات في ركعتين مطلقاً.

وبهذا قال الحنابلة^(٣).

قال ابن مفلح: " ويكره تنكيس السور كالأيات " ^(٤).

(١) وصورة ذلك هي أن تقرأ في الركعة الأولى بعد الفاتحة آيات مرتبة، ثم يقرأ في الثانية آيات قبلها من نفس السورة مرتبة، فمثلاً يقرأ آية الدين فما بعدها في الأولى. ثم آية الكرسي فما بعدها في الثانية.

(٢) ولم أطلع في هذه المسألة على رأي للمالكية والشافعية فيما بين يدي من كتبهم.

(٣) الفروع ٤٢١/١، المبدع ٤٨٦/١، منتهى الإرادات ٧٨/١، كشف القناع ٣٤٤/١.

(٤) الفروع ٤٢١/١.

وقال البهوتي: " ويكره تنكيس السور والآيات " (١).

واستدلوا على ذلك بما سبق استدلال أصحاب القول الثاني به على كراهة التنكيس فيما سوى الفاتحة من أن تنكيس الآيات مظنة تغيير المعنى، فيكره (٢).

القول الثاني:

أنه يكره تنكيس الآيات في ركعتين في صلاة الفرض دون النفل.

وبهذا قال الحنفية حيث جاء في الفتاوى الهندية: " وإذا قرأ في ركعة سورة وفي الركعة الأخرى أو في تلك الركعة سورة فوق تلك السورة يكره، وكذا إذا قرأ في ركعة آية ثم قرأ في الركعة الأخرى أو في تلك الركعة آية أخرى فوق تلك الآية... هذا كله في الفرائض أما السنن فلا يكره " (٣).

ويمكن الاستدلال لهم على الكراهة في الفرض بما استدل به أصحاب القول الأول.

ولم أطلع على دليل لهم على التفريق بين الفرض والنفل.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو أنه إن كان يترتب على التنكيس تغيير في المعنى فإنه لا يجوز: لإزالته للإعجاز، وأما إذا لم يترتب عليه ذلك كأن يقرأ المصلي آخر البقرة في الركعة الأولى، وآية الكرسي في الثانية، فيكره: لحصول الفصل بالركوع والسجود والجلوس بين هذه الآيات.

(١) الروض المربع ١/١٧٣.

(٢) الفروع ١/٤٣١.

(٣) الفتاوى الهندية ١/٧٨.

المطلب الرابع

قراءة القرآن في الركوع والسجود والجلوس في الصلاة

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول:

أنه يحرم قراءة القرآن في الركوع والسجود، ويجوز في الجلوس بعد التشهد. وبهذا قال ابن حزم، حيث قال في المحلى: "ولا يعمل لأحد أن يقرأ القرآن في ركوعه ولا في سجوده... فلو قرأ المصلي القرآن في جلوسه بعد أن يتشهد وهو إمام أو فذ... جازت صلاته، عمداً فعل ذلك أو نسياناً" (١). واستدل على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: ما رواه عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - قال: كشف رسول الله ﷺ الستارة والناس صفوف خلف أبي بكر، فقال: "أيها الناس إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم، أو ترى له، ألا إني نُهيئتُ أن أقرأ القرآن راکعاً، أو ساجداً، فأما الركوع فعظموا فيه الرب - عز وجل - وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن" (٢) أن يستجاب لكم" (٣).

الدليل الثاني: ما رواه علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: "نهاني رسول الله ﷺ عن قراءة القرآن وأنا راکع أو ساجد" (٤).

(١) المحلى ٤٢/٤، ٤٣.

(٢) قَمْنٌ، وَقَمْنٍ وَقَمَيْنٌ: أي خليق وجدير.

(٣) الفائق في غريب الحديث مادة "قمن" ٢٢٥/٣، النهاية مادة "قمن" ١١١/٤.

(٤) رواه مسلم في كتاب الصلاة - باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود رقم ٤١ الحديثان ٢٠٧/٢٠٨، ١/٣٤٨.

(٤) رواه مسلم في الكتاب والباب السابقين أحاديث ٢٠٩ - ٢١٣، ١/٣٤٨، ٣٤٩ بالفاظ متقاربة.

وفي رواية: أن رسول الله ﷺ نهى عن لبس القسي، والمعصفر، وعن تختم الذهب، وعن قراءة القرآن في الركوع^(١).

وجه الاستدلال بهذين الدليلين:

يمكن توجيه الاستدلال بهذين الدليلين بأن النبي ﷺ نهى عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، والأصل في النهي التحريم، ولا يدل على غيره إلا بصارف، ولم يرد هنا ما يصرفه فيبقى على الأصل وهو التحريم، فيدل على تحريم قراءة القرآن في الركوع والسجود.

واستدل على جواز القراءة في الجلوس بعد التشهد بما يلي:
أن قراءة القرآن فعل حسن، فيجوز ما لم ينه عنه الإنسان، ولم ينه عن القراءة في الجلوس بعد التشهد، فيبقى على الجواز^(٢).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأنه وإن لم يرد نهى عن قراءة القرآن في التشهد إلا أنه لم يرد فعل النبي ﷺ لذلك، وقراءة القرآن في الصلاة عبادة، والعبادات توقيفية لا تشرع إلا بدليل يدل على مشروعيتها.

القول الثاني:

أنه يكره قراءة القرآن في الركوع، والسجود، والجلوس مطلقاً.
وبهذا قال الحنفية^(٣).

قال الكاساني: "ويكره أن يقرأ في غير حال القيام"^(٤).

(١) رواه مسلم في كتاب اللباس والزينة . باب النهي عن لبس الرجل الثوب المزعفر رقم ٤ حديث ٢٩ . ١٦٤٨/٣ .

(٢) المحلى ٤/ ٤٣ .

(٣) تحفة الفقهاء ٢/ ١٤٤ ، بدائع الصنائع ١/ ٢١٨ ، مجمع الأنهر ١/ ١٤٨ ، كشف الحقائق ١/ ٥١ .

(٤) بدائع الصنائع ١/ ٢١٨ .

وجمهور المالكية^(١).

قال خليل: " وكره سجود على ثوب لا حصير... وقراءة بركوع أو سجود " ^(٢).

والإمام الشافعي، وجمهور أصحابه^(٣).

قال الإمام الشافعي: " ولا أحب لأحد أن يقرأ راکعاً ولا ساجداً؛
لنهي رسول الله ﷺ... وكذلك لا أحب لأحد أن يقرأ في موضع التشهد
قياساً عليهما " ^(٤).

وجمهور الحنابلة^(٥).

قال الحجاوي: " وتكره القراءة في الركوع والسجود " ^(٦).

واستدلوا على ذلك بالسنة، والمعقول:

فمن السنة:

ما استدل به أصحاب القول الأول من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما -
وحديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه من نهيه ﷺ عن قراءة القرآن في الركوع
والسجود.

وجه الاستدلال بهما:

يمكن توجيه الاستدلال بهما بأن النبي ﷺ نهى عن قراءة القرآن في الركوع
والسجود، وبيّن أن الركوع محل للتسبيح، والسجود محل للتسبيح والدعاء،
وليس كل منهما محلاً للقراءة، فتكره القراءة فيهما.

(١) القوانين الفقهية ص ٦٧ ، مختصر خليل ص ٢١ ، مواهب الجليل ١ / ٥٤٨ ، الشرح الكبير ١ / ٢٥٣ ،
بلغة السالك ١ / ١٢٣ .

(٢) مختصر خليل ص ٢١ .

(٣) الأم ١ / ١٣٣ ، المجموع ٣ / ٤١٤ ، روضة الطالبين ١ / ٢٥١ ، التبيان ص ٩٣ .

(٤) الأم ١ / ١٣٣ .

(٥) الإنصاف ٢ / ١٣١ ، الإقناع ١ / ١٢٠ ، كشاف القناع ١ / ٣٤٨ ، الروض المربع ١ / ٢٠٥ .

(٦) الإقناع ١ / ١٢٠ .

مناقشة هذين الحديثين:

يمكن مناقشة الاستدلال بهذين الحديثين بأن الأصل في النهي التحريم. ولا يصرف عنه إلا بدليل، ولم يرد هنا ما يدل على صرفه، فيبقى على الأصل. فيحرم.

ومن المعقول:

أن القرآن الكريم له مرتبة عظيمة، وشريفة: لأنه كلام الله . سبحانه وتعالى . والركوع والسجود وكذلك يقاس عليهما الجلوس . غاية الخضوع والتذلل، فلا يناسب هذه^(١) الحالة قراءة كلام الله . سبحانه وتعالى . بل يناسبها التسبيح. فتكره القراءة فيها .

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته من وجهين:

الوجه الأول:

أنه اجتهاد في مقابل نص، فهو مردود .

الوجه الثاني:

عدم التسليم بالكراهة في هذه الحالة، بل إن التحريم أولى: لأنه أكد في تعظيم كلام الله - سبحانه وتعالى - .

(١) كشف القناع ٣٤٨/١، بذل المجهود ١٤٩/٥ .

القول الثالث:

أنه يحرم قراءة الفاتحة في الركوع والسجود، ويكره قراءة غير الفاتحة، وبه قال بعض المالكية،^(١) حيث جاء في إكمال إكمال المعلم: " إن قرأ فيهما (يعني الركوع والسجود) غير الفاتحة كره ولم تبطل، وإن قرأ الفاتحة فالأصح أنها كغيرها، وقال بعض أصحابنا تحرم وتبطل الصلاة"^(٢).

وهو وجه في مذهب الشافعية^(٣).

قال النووي: " فلو قرأ في ركوع أو سجود غير الفاتحة كره ولم تبطل صلاته وإن قرأ الفاتحة ففيه وجهان لأصحابنا .. والثاني يحرم وتبطل صلاته... "^(٤).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

استدلوا على الكراهة في غير الفاتحة بما استدل به أصحاب القول الثاني، وقد سبقتنا مناقشته.

واستدلوا على التحريم في الفاتحة بما يلي:

أن قراءة الفاتحة ركن من أركان الصلاة، وقراءتها في الركوع، أو السجود نقل لركن من أركان الصلاة إلى غير موضعه، فيحرم، وتبطل الصلاة به^(٥).

(١) إكمال إكمال المعلم ٢٠٦/٢، مكمل إكمال الإكمال ٢٠٦/٢.

(٢) إكمال إكمال المعلم ٢٠٦ / ٢.

(٣) المجموع ٤١٤/٣، شرح النووي على صحيح مسلم ١٩٧/٤.

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم ١٩٧/٤.

(٥) المجموع ٤١٤ / ٣.

الترجيح :

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول بتحريم قراءة القرآن في الركوع والسجود، وكراهتها في الجلوس.

وذلك لنهي النبي ﷺ عنها في الركوع والسجود في حديثي ابن عباس وعلي - رضي الله عنهم - والأصل في النهي التحريم - كما سبق^(١) - ما لم يرد ما يصرفه، ولم يرد هنا فيبقى على الأصل وهو تحريم القراءة في الركوع والسجود لا سيما وقد أكد النبي ﷺ ذلك بـ « ألا » و « إن ».

أما في الجلوس فلم يرد النهي فيه عن القراءة، ولكنها تكره؛ لعدم فعل النبي ﷺ له في صلاته، وهي عبادة، والعبادات توقيفية لا تشرع إلا بدليل.

(١) ص ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

المبحث الثاني

الأحكام الخاصة بالإمام لقراءة الفاتحة وما بعدها

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول : الجهر والإسرار بالقراءة للإمام.

المطلب الثاني: إمامة من يلحن في القراءة.

المطلب الثالث: إمامة الأمي.

المطلب الرابع: إمامة الفأفاء والتمتام ونحوهما.

المطلب الأول

الجهر والإسرار بالقراءة للإمام

وفيه خمس مسائل:

- المسألة الأولى : حكم الجهر والإسرار بالقراءة للإمام.
- المسألة الثانية : مقدار الجهر والإسرار.
- المسألة الثالثة : ما يشرع فيه الجهر والإسرار من الصلوات.
- المسألة الرابعة : الجهر ببعض الآيات في السرية.
- المسألة الخامسة : الجهر والإسرار بالقراءة في الصلاة الفائتة.

المسألة الأولى

حكم الجهر والإسرار بالقراءة للإمام^(١)

أجمع الفقهاء على مشروعية الجهر في صلاة الفجر، والأولين من صلاتي المغرب والعشاء، ومشروعية الإسرار في صلاتي الظهر والعصر، والثالثة من صلاة المغرب، والأخيرين من صلاة العشاء.

وقد نقل هذا ابن حزم حيث قال: " واتفقوا أن القراءة في ركعتي الصبح والأولين من المغرب والعشاء من جهر فيها فقد أصاب، ومن أسرَّ في الآخرين من العتمة، وفي الثالثة من المغرب، وفي جميع الظهر والعصر فقد أصاب^(٢) .

وهو ما عليه عمل المسلمين من عهد النبي ﷺ إلى يومنا هذا.

ومع اتفاقهم هذا فقد اختلفوا هل هو واجب أو مستحب؟ وذلك على قولين.

وهما كما يلي:

القول الأول :

أن الجهر مستحب فيما يجهر فيه، والإسرار مستحب فيما يسر فيه.

وبهذا قال جمهور الفقهاء.

فقد قال به الإمام مالك، وأكثر أصحابه^(٣).

(١) سيقصر الكلام في هذه المسألة على حكم الجهر والإسرار بالقراءة في الصلوات الخمس. وأما الجمعة

والعیدین والكسوف فسياتي الكلام عليها في مواضعها - إن شاء الله - .

(٢) مراتب الإجماع ص ٣٣.

(٣) المنتقى شرح موطأ مالك ١/١٦١. مقدمات ابن رشد ١/١١٧. مختصر خليل ص ٢٩. الشرح الكبير

١/٢٤٢. ٢٤٣. الشرح الصغير ١/١١٦.

قال خليل: " وسننها (يعني الصلاة) : سورة الفاتحة في الأولى والثانية،
وقيام لها، وجهر أقله أن يسمع نفسه ومن يليه، وسر بمحلها " (١).

وبه قال الشافعية (٢).

قال الشيرازي: " يستحب للإمام أن يجهر بالقراءة في الصباح ...
ويستحب الإسرار في الظهر والعصر ... " (٣).

وبه قال الحنابلة (٤).

قال ابن قدامة : " يسن للإمام الجهر بالقراءة في الصباح، والأوليين من
المغرب والعشاء، والإسرار فيما وراء ذلك " (٥).

وابن حزم حيث قال: " يستحب الجهر في ركعتي صلاة الصباح ...
والإسرار في الظهر كلها ... " (٦).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: ما رواه عبد الله بن أبي قتاده عن أبيه أن النبي ﷺ
كان يقرأ في الظهر في الأوليين بأمر الكتاب وسورتين وفي الركعتين الآخرين
بأمر الكتاب ويسمعنا الآية، ويطول في الركعة الأولى ما لا يطول في الركعة الثانية
وهكذا في العصر ... (٧) الحديث.

(١) مختصر خليل ص ٢٩.

(٢) المذهب ٨١/١، المجموع ٣/٣٨٩، فتح الوهاب ٤١/١، مغني المحتاج ١/١٦٢، حاشية قليوبي ١/١٥٤،
حاشية الشرقاوي ١/٢٠٢، ٢٠٣.

(٣) المذهب ٨١/١.

(٤) العدة ص ٧٥، المغني ١/٦٠٦، الكافي ١/١٣٤، الشرح الكبير ١/٥٣٣، ٥٣٤، الإنصاف ٢/٤٤، منتهى
الإرادات ١/٩٠، كشف القناع ١/٣٢٢، ٣٤٤.

(٥) الكافي ١/١٣٤.

(٦) المحلى ٤/١٠٨.

(٧) سبق تخريجه ص ١٨٩.

وجه الاستدلال:

أن النبي ﷺ كان يجهر ببعض القراءة في صلاتي الظهر والعصر، وهذا يدل على أن الإسرار فيهما سنة: لأنه لو كان واجبا لما خالفه بالجهر ببعض الآيات^(١).

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه البابرّي^(٢) بأن النبي ﷺ فعله لبيان أن القراءة مشروعة فيهما^(٣).

الإجابة عن هذه المناقشة:

أجاب سعد الله^(٤) بن عيسى عن هذه المناقشة بأنه يلزم على ذلك تعمد ترك الواجب - على قول الحنفية بوجوب الإسرار - وحاشاء ﷺ من ذلك، وبيان مشروعية القراءة فيهما يكون بالقول خارج الصلاة^(٥).

الدليل الثاني: ما رواه البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كنا نصلي خلف النبي ﷺ الظهر فسمعنا الآية بعد الآيات من لقمان والذاريات^(٦).

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بما سبق من توجيه الاستدلال بالدليل الأول.

(١) المحلى ٤/ ١٠٩، شرح النووي على صحيح مسلم، ٤/ ١٧٥.

(٢) هو محمد بن أحمد بن محمود بن أحمد البابرّي، الرومي، الحنفي، جمع بين علوم كثيرة من الفقه، الأصول، والتفسير، والحديث، والنحو، ولد سنة ٧١٠هـ، رحل إلى حلب فأقام بها مدة، ثم قَدِمَ القاهرة من مصنفاته: العناية على الهداية، شرح الفقه الأكبر المنسوب إلى أبي حنيفة، توفي سنة ٧٨٦هـ. (الفوائد البهية ص ١٩٥، شذرات الذهب ٦/ ٢٩٣).

(٣) شرح العناية على الهداية للبابرّي ١/ ٥٠٥.

(٤) هو سعد الله بن عيسى الشهير بسعدي حلي، فقيه، مفسر، ولد في ولاية قسطنطيني، تولى الإفتاء في الديار الرومية، له مصنفات منها: حاشية على العناية شرح الهداية للبابرّي، حاشية على تفسير البيضاوي، توفي سنة ٩٤٥هـ. (معجم المؤلفين ٤/ ٢١٦).

(٥) حاشية سعد الله بن عيسى المفتي على العناية ١/ ٥٠٥.

(٦) رواه النسائي في كتاب الافتتاح، باب القراءة في الظهر رقم ٥٥، حديث ٩٧١، ٢/ ١٦٣، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب الجهر بالآية أحياناً في صلاة الظهر والعصر رقم ٨، حديث ٨٣٠، ٢٧١/١.

ومن آثار الصحابة:

الدليل الأول: ما رواه عبدالله^(١) بن زياد قال: سمعتُ قراءة ابن مسعود يجهر في إحدى صلاتي النهار^(٢).

الدليل الثاني: ما رواه حميد^(٣) وعثمان^(٤) البتي قالاً: صلينا خلف أنس بن مالك الظهر والعصر فسمعناه يقرأ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾^(٥).

الدليل الثالث: ما رواه يحيى^(٦) بن عباد قال: "كان خباب بن الارت يجهر بالقراءة في الظهر والعصر"^(٧).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال من هذه الآثار بأن هؤلاء الصحابة - ابن مسعود، وأنس، وخباب - جهروا بالقراءة في صلاتي الظهر والعصر مع أنهما سرّيتان، وهذا يدل على أن الإسرار فيهما مستحب: لأنه لو كان واجباً لما تركوه.

- (١) هو عبدالله بن زياد الأسدي، الكوفي، يكنى بأبي مريم، وثقه الدارقطني والعجلي. وابن حبان، وابن حجر. (الكشاف ٨٧/٢، ٨٨، تهذيب التهذيب ٢٢١/٥، تقريب التهذيب ٤١٦/١).
- (٢) رواه الطبراني في الكبير رقم ٩٣٨٩، ٣٢٠/٩، وقال الهيثمي: "رواه ثقات". (مجمع الزوائد ١٧٧/٢).
- (٣) هو حميد بن أبي حميد الطويل الخزاعي، البصري، واسم أبي حميد تير، وقيل: تيرويه، وقيل: زاذويه، وقيل غير ذلك، يكنى بأبي عبيدة، وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والعجلي، وابن خراش، وقال ابن حجر: ثقة مدلس، توفي سنة ١٤٢هـ. (تهذيب التهذيب ٣٨/٣ - ٤٠، تقريب التهذيب ٢٠٢/١).
- (٤) هو عثمان بن سليمان بن حرموز، قيل اسم أبيه مسلم، وقيل أسلم، يكنى بأبي عمرو، مولى النبي زهرة، سُمّي البتي لأنه كان يبيع البتوت، كان من أهل الكوفة فانتقل إلى البصرة. قال فيه ابن سعد: كان ثقة وله أحاديث، وكان صاحب رأي وفقه، وكذلك وثقه أبو حاتم، والنسائي، والعجلي، وأبو زرعة وغيرهم. (طبقات ابن سعد ٢٥٧/٧، سير أعلام النبلاء ١٤٨/١، تهذيب التهذيب ١٥٥/٧).
- (٥) سورة الأعلى، الآية (١).
- (٦) رواه الطبراني في الكبير رقم ٦٧٨، ٢١٤/١، وقال الهيثمي: "رجاله موثقون". (مجمع الزوائد ١١٧/٢).
- (٧) هو يحيى بن عباد بن شيبان بن مالك الأنصاري السلمي الكوفي، يكنى بأبي هبيرة، وثقه النسائي وابن حبان، ويوسف بن سفيان، وابن حجر، توفي بعد سنة ١٢٠هـ. (تهذيب التهذيب ٢٣٤/١١، تقريب التهذيب ٣٥٠/٢).
- (٨) رواه ابن أبي شيبه في كتاب الصلوات. باب من كان يجهر في الظهر والعصر ببعض القراءة ٣٦٢/١، وفيه جرير بن عبد الحميد بن قرط، قال فيه ابن حجر: صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهمل من حفظه. (تقريب التهذيب ١٢٧/١).

الدليل الرابع: ما رواه الشعبي أن سعيد بن العاص رضي الله عنه صلى بالناس الظهر والعصر فجهر بالقراءة، فسَبَّحَ القوم، فمضى في قراءته، فلما فرغ صعد المنبر فخطب الناس، فقال: في كل صلاة قراءة، فإن صلاة النهار الخرس، وإني كرهت أن أسكت، فلا ترون أني فعلت ذلك بدعة" ^(١).

وجه الاستدلال:

أن سعيد بن العاص رضي الله عنه قد جهر في صلاتي الظهر والعصر ولما سَبَّحَ الناس استنكارا لذلك استمر في جهره، ولو كان الإسرار واجباً لما استمر في ترك الواجب؛ لأن ذلك يبطل الصلاة، وكذلك أخبرهم بعد الصلاة أن فعله هذا ليس ببدعة إلا أنه خلاف المشروع في صلاة النهار وهو الإسرار، وكان فعله هذا بمحض من الصحابة - رضي الله عنهم - ولم ينكروا عليه ^(٢).

القول الثاني :

أن الجهر واجب فيما يجهر فيه، والإسرار واجب فيما يسر فيه.

وبهذا قال الحنفية ^(٣).

قال السمرقندي: "وأما واجبات الصلاة فثمانية .. منها الجهر والقراءة فيما يجهر فيه، والمخافتة فيما يخافت فيه في الصلاة التي تقام بالجماعة" ^(٤).

(١) رواه ابن أبي شيبة في كتاب الصلاة . باب من كان يجهر في الظهر والعصر ببعض القراءة ٣٦٢/١ ورواته ثقات إلا داود بن أبي هند قال فيه ابن حجر : ثقة متقن كان يهم بآخره . (تقريب التهذيب ١/٢٣٥).

(٢) المحلى ١٠٩/٤ .

(٣) المبسوط ١٦١/١ . تحفة الفقهاء ٩٦/٢ . بدائع الصنائع ١٦٠/١ . الهداية ٤٦/١ . شرح العناية على

الهداية للبايزي ٣٢٥/١ . مجمع الأنهر ١٠٢/١ . اللباب ٧٧/١ .

(٤) تحفة الفقهاء ٩٦/٢ .

وابن القاسم^(١) من المالكية قال الباجي: " وقد اختلف أصحابنا في الجهر والإسرار هل هما من واجبات الصلاة، أو من هيأتها.. ومذهب ابن القاسم يقتضي أنها من الواجبات"^(٢).

واستدلوا على ذلك بالسنة، والمعقول:

أولاً - من السنة :

أن النبي ﷺ قد واظب على الجهر بالقراءة فيما يجهر فيه من الصلوات، والإسرار بها فيما يسر فيه، والمواظبة تدل على الوجوب.

مناقشة هذا الدليل:

نوقش من وجهين:

الوجه الأول:

يمكن مناقشته بأنه يضعف القول بالمواظبة ما رواه عبدالله بن أبي قتادة عن أبيه قال: " كان النبي ﷺ يقرأ في الركعتين الأوليين من صلاة الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين يطول في الأولى ويقصر في الثانية ويسمع الآية أحياناً... "^(٣) الحديث.

(١) هو عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة المصري، مولى زبيد بن الحارث العتقي، يكنى بأبي عبدالله، ولد سنة ١٢٨هـ، وقيل ١٣٢هـ، يُعدُّ من كبار الحفاظ، وفقهاء المالكية، تفقَّه على الإمام مالك، وروى عنه المدونة، وروى أيضاً عن الليث، وابن الماجشون، وغيرهم، وروى عنه أصبغ وسعنون، وغيرهما، توفي سنة ١٩١هـ.

(ترتيب المدارك / ١ / ٤٣٣ - ٤٤٧، تذكرة الحفاظ / ١ / ٣٥٦، ٣٥٧، الديباج المذهب ص ١٤٦، ١٤٧).

(٢) المنتقى شرح موطأ مالك / ١ / ١٦١.

(٣) سبق تخريجه ص ١٨٩.

قال ابن حجر: " استدل به على جواز الجهر في السرية، وأنه لا سجود سهو على من فعل ذلك خلافاً لمن قال ذلك من الحنفية وغيرهم، سواء قلنا كان بفعل ذلك عمداً لبيان الجواز، أو بغير قصد للاستغراق في التدبر" ^(١).

الوجه الثاني:

عدم التسليم بأن المواظبة تدل على الوجوب مطلقاً، بل تدل على الاستحباب، قال ابن حجر: " والحق عندنا أن ما صح عن النبي ﷺ في ذلك، وثبتت مواظبته عليه فهو مستحب، وما لم تثبت عليه فلا كراهة فيه" ^(٢).

ثانياً - من المعقول :

الدليل الأول: أن القراءة في الصلاة ركن يتحملة الإمام، فلا بد فيه من الجهر ، ليتأمل المأمومون القراءة ويتفكروا فيها، فتحصل لهم فائدة القراءة فتصير قراءة الإمام قراءة لهم تقديراً فكأنهم قرأوا، وثمره الجهر هذه تفوت في صلاة النهار؛ لأن الناس - في الغالب - يحضرون الجماعات خلال الكسب وطلب الرزق، فتكون قلوبهم متعلقة بذلك، فيشغلهم ذلك عن حقيقة التأمل والتدبر، فلا يكون للجهر فائدة بل يؤدي إلى الوقوع في الإثم بترك التأمل، وهذا غير جائز، بخلاف صلاة الليل؛ لأن الحضور إليها لا يكون خلال الكسب وطلب الرزق، وبخلاف الجمعة، والعيدين؛ لأنها تؤدي في الوقت الطويل مرة واحدة، وعلى هيئة مخصوصة من الجمع العظيم، وحضور السلطان ونحو ذلك، فيكون باعثاً على إحضار القلب والتأمل ^(٣).

(١) فتح الباري ٢ / ٢٤٥ .

(٢) المرجع السابق ٢ / ٢٤٨ .

(٣) بدائع الصنائع ١ / ١٦٠ .

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بعدم التسليم بأن ركنية القراءة يتحملها الإمام بل الراجح - كما سيأتي -^(١) وجوب قراءة الفاتحة على المأموم مطلقاً.

الدليل الثاني: أن القراءة ركن من أركان الصلاة، والأركان في الفرائض تؤدي على سبيل الشهرة، ولهذا كان النبي ﷺ يجهر في الصلوات كلها عندما فرضت الصلاة إلى أن أعرض الكفار عن سماع القرآن وكادوا يلغون فيه، فخافت النبي ﷺ في الظهر والعصر: لأنهم كانوا مستعدين في هذين الوقتين للأذى، ولهذا كان يجهر في الجمعة والعيدين؛ لأنه أقامهما بالمدينة، ولم يكن للكفار في المدينة قدرة على الأذى، ثم إنه وإن زال هذا العذر بقيت السنة، كالرمل في الطواف ونحوه^(٢).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأن التفريق في الجهر والإسرار بين الظهرين والعشائين والفجر توقيفي، وما ذكر مجرد دعوى لا دليل عليها.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول الأول القائل باستحباب الجهر بقراءة القرآن في الصلاة فيما يجهر فيه والإسرار فيما يسر فيه: لقوة ما استدلووا به من الأدلة، وضعف أدلة من قال بالوجوب.

(١) ص ٣٥٨، ٣٦٤.

(٢) المبسوط ١/ ١٧، بدائع الصنائع ١/ ١٦٠، ١٦١، شرح العناية على الهداية للبابرتي ١/ ٣٢٥.

المسألة الثانية

مقدار الجهر والإسرار

وفيه أمران:

الأمر الأول : مقدار الإسرار.

الأمر الثاني: مقدار الجهر.

الأمر الأول : مقدار الإسرار:

اختلف الفقهاء في أقل^(١) مقدار للقراءة في الصلاة للإمام على قولين،

وهما كما يلي:

القول الأول:

أن أقل مقدار الإسرار بالقراءة في الصلاة أن يسمع المصلي نفسه.

وبهذا قال بعض الحنفية^(٢).

جاء في ملتقى الأبحر: " وأدنى المخافتة إسماع نفسه " ^(٣).

وهو الظاهر من قول بعض المالكية حيث قال ابن جزي^(٤): " والسر أن يسمع

نفسه ومن يليه " ^(٥).

(١) أما أعلاه فالى مادون أقل الجهر، وهو ما سيأتي - إن شاء الله - .

(٢) بدائع الصنائع ١/١٦١، ١٦٢، الهداية ١/٥٤، شرح العناية على الهداية للبايرتي ١/٣٢٠، الباب ١/٧٧.

(٣) ملتقى الأبحر وعليه مجمع الأنهر ١/١٠٤.

(٤) هو محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن جزي الكلبي الغرناطي، يكنى بأبي القاسم، ولد سنة ٦٩٣ هـ من ذوي الوجاهة والنباهة والعدالة، إمام حافظ، لازم ابن رشد، وأبا المجددين الأحوط، له مؤلفات منها: وسيلة المسلم في تهذيب صحيح مسلم، القوانين الفقهية توفي سنة ٧٤١ هـ .

(٥) الديباج المذهب ص ٢٩٥، ٢٥٦، الدرر الكامنة ٣/٤٤٦.

(٥) القوانين الفقهية ص ٦٦.

وبه قال الإمام الشافعي، وأصحابه^(١).

قال الإمام الشافعي: " فإذا أيقن المصلي أن لم يبق من القراءة شيء إلا نطق به أجزأته قراءته، ولا يجزئه أن يقرأ في صدره القرآن ولم ينطق به لسانه..."^(٢).

وهو المذهب عند الحنابلة، وعليه أكثرهم^(٣).

قال المرداوي: "... يعني أنه يجب على المصلي أن يجهر بالقراءة في صلاة السر، وفي التكبير وما في معناه بقدر ما يسمع نفسه، وهذا المذهب، وعليه الأصحاب، وقطع به أكثرهم"^(٤).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: أن مجرد حركة اللسان لا يسمى قراءة بدون صوت، والصلاة لا تصح إلا بقراءة^(٥).

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه البابرتي بأن فيه نظراً: لأن من رأى المصلي الأطرش من بعيد يحرك شفتيه يخبر عنه بأنه يقرأ وإن كان لا يسمع منه شيء^(٦).

(١) الأم ١٣٢/١، المجموع ٣٩٤/٣٤، حاشية قلوب ١٥٤/١، حاشية الشرقاوي ٢٠٢/١، حاشية الباجوري على شرح ابن قاسم الغزي ٢٨٢/١.

(٢) الأم ١٣٢/١.

(٣) الفروع ٤٠٠/١، الإنصاف ٤٤/٢، كشف القناع ٣٣٢/١، الروض المربع ١٦٩/١، ١٧٠.

(٤) الإنصاف ٤٤/٢.

(٥) الهداية ٥٤/١، شرح العناية على الهداية للبابرتي ٣٣٠/١، الروض المربع ١٧٠/١.

(٦) شرح العناية على الهداية ٣٣٠/١.

الإجابة عن هذه المناقشة:

أجاب سعد الله بن عيسى عن ذلك بأن إخبار من رأى المصلي الأطرش من بعيد يحرك شفتيه بأنه يقرأ مع عدم سماع شيء منه كان بطريق الاستدلال وقرائن الأحوال؛ ولأن المراد بإسماع المصلي نفسه بالقراءة في السرية إذا كان هناك صوت بحيث لو لم يكن في أذنه آفة سماوية لسمعه^(١).

الدليل الثاني: أن ما دون إسماع النفس يعتبر مجمجة، ودندنة، وتفكيراً وليس بقراءة، والصلاة لا تصح إلا بقراءة^(٢).

القول الثاني:

أن أقل مقدار الإسرار بالقراءة في الصلاة أن يحرك المصلي لسانه بها، ويخرج الحروف من مخارجها ويصححها ولو لم يسمع نفسه. وبهذا قال بعض الحنفية^(٣).

قال المرغيناني: "وقال الكرخي^(٤): أدنى الجهر أن يسمع نفسه، وأدنى المخافتة تصحيح الحروف"^(٥).

وبه قال أكثر المالكية^(٦).

قال خليل: "وفاتحة بحركة لسان على إمام وفذ وإن لم يسمع نفسه"^(٧).

(١) حاشية سعد الله بن عيسى على شرح العناية للبابرتي ٣٢٠/١.

(٢) المبسوط ١٧/١، شرح العناية على الهداية للبابرتي ٣٣٠/١.

(٣) بدائع الصنائع ١٦١/١، الهداية ٥٤/١، شرح العناية على الهداية للبابرتي ٣٣٠/١، مجمع الأنهر ١٠٤/١، الباب ٧٧/١.

(٤) هو عبد الله بن حسين بن دلال الكرخي، يكنى بأبي الحسين، ولد في الكرخ سنة ٣٦٠هـ، انتهت إليه رئاسة الحنفية بالعراق، وكان رأساً في الاعتزال. من كبار تلاميذه أبو بكر الرازي، له مصنفات منها: شرح الجامع الكبير، وشرح الجامع الصغير، ورسالة في فروع الفقه الحنفي، توفي سنة ٣٤٠هـ. (سير أعلام النبلاء ٤٢٦/١٥، ٤٢٧، النجوم الزاهرة ٣٠٦/٣).

(٥) الهداية ٥٤/١.

(٦) مختصر خليل ص ٢٨، الشرح الكبير ٢٤٢/١، ٢٤٣، الشرح الصغير ١١٦/١، الفواكه الدواني ٢٣١/١، ٢٣٢.

(٧) مختصر خليل ص ٢٨.

وهو وجه في مذهب الحنابلة^(١).

وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، حيث جاء في الاختيارات:
"ولا يشترط أن يسمع المصلي نفسه القراءة الواجبة، بل يكفيهِ الإتيان بالحروف،
وإن لم يسمعها، وهو وجه في مذهب أحمد"^(٢).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

أن القراءة فعل اللسان، وذلك يكون بتحصيل الحروف ونظمها على
وجه مخصوص، وقد وجد ذلك، أما إسماع القارئ نفسه فإنه لا عبرة به:
لأن السماع فعل الأذنين دون اللسان، ولذلك تتحقق القراءة من الأصم وإن كان
لا يسمع نفسه^(٣).

مناقشة هذا الدليل:

نوقش من وجهين:

الوجه الأول:

ناقشه البابرتي بأن الكتابة يوجد بها تصحيح الحروف، ومع ذلك لا تسمى
قراءة: لعدم الصوت^(٤).

الإجابة عن هذه المناقشة:

وأجاب هو عن ذلك بأن هذا فاسد؛ لأنهم لم يجعلوا تصحيح الحروف مطلقاً
قراءة بل جعلوا تصحيح الحروف باللسان قراءة^(٥).

(١) الاختيارات الفقهية ص ٥٠، الفروع ٤١٠/١، ٤١١، الإنصاف ٤٤/٢.

(٢) الاختيارات الفقهية ص ٥٥.

(٣) بدائع الصنائع ١٦٢/١، الهداية ٥٤/١، شرح العناية على الهداية للبابرتي ٣٢٠/١.

(٤) شرح العناية على الهداية للبابرتي ٣٢٠/١.

(٥) المرجع السابق.

الوجه الثاني:

ناقشه سعد الله بن عيسى بأن قولهم : إن القراءة فعل اللسان، صحيح إلا أنه الكيفية العارضة للصوت، ولذلك لا بُدَّ أن يسمع^(١).

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحانه في هذه المسألة- والله أعلم بالصواب- هو القول الأول القائل بأن أقل السر في القراءة في الصلاة السرية أن يسمع المصلي نفسه؛ لأنه أحوط، وأبرأ للذمة خاصة وأنه يتعلق بركن من أركان الصلاة وهو قراءة الفاتحة؛ ولأن في الأخذ به خروجاً من الخلاف في المسألة.

الأمر الثاني - مقدار الجهر:

اختلف الفقهاء في أقل^(٢) مقدار الجهر بالقراءة للإمام في الصلاة على قولين، وهما كما يلي:

القول الأول:

أن أقل مقدار الجهر بالقراءة للإمام إسماع غيره.

وبهذا قال بعض الحنفية^(٣).

قال المرغيناني: " ثم المخافة أن يسمع نفسه؛ والجهر أن يسمع غيره..."^(٤).

وبه قال المالكية^(٥).

قال خليل: " وجهر أقله أن يسمع نفسه ومن يليه"^(٦).

(١) حاشية سعد الله بن عيسى على شرح العناية للبايرتي ١/٢٣٠.

(٢) أما أعلاه فقال النفاوي بأنه لاحد له. (الفواكه الدواني ١/٢٣٢). ولم أطلع على كلام لباقي الفقهاء فيه.

(٣) الهداية ١/٥٤، شرح العناية على الهداية للبايرتي ١/٣٢٠، مجمع الأنهر ١/١٠٢، ١٠٤.

(٤) الهداية ١/٥٤.

(٥) رسالة ابن أبي زيد القيرواني ص ٣٩، القوانين الفقهية ص ٦٦، مختصر خليل ص ٢٩، مواهب الجليل

١/٥٢٥، الفواكه الدواني ١/٢٣٢.

(٦) مختصر خليل ص ٢٩.

وبه قال الشافعية^(١).

قال الباجوري^(٢): "وحد الجهر أن يزيد على إسماع نفسه بحيث يسمع من بقربه"^(٣).

وبه قال الحنابلة^(٤).

قال البهوتي: "فيجهر في أولي المغرب والعشاء، والصبح، والجمعة، والعيدين والكسوف، والاستسقاء، والتراويح، والوتر، ويقدر ما يسمع المأمومين"^(٥).

ويمكن الاستدلال لهذا القول بأن لفظة "الجهر" توحى بإسماع الإنسان غيره بما ينطق به، فما لم يسمعه منه غيره لا يسمى جهراً.

القول الثاني:

أن أقل مقدار الجهر بالقراءة للإمام أن يسمع نفسه فقط.

وبهذا قال بعض الحنفية^(٦).

قال المرغيناني: "وقال الكرخي: أدنى الجهر أن يُسمع نفسه".

ولم أطلع على دليل لهذا القول.

(١) حاشية القليوبي ١٥٤/١، حاشية الشرقاوي ٢٠٢/١، حاشية الباجوري ٢٨٢/١، إعانة الطالبين ١٥٣/١.

(٢) هو إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري، الشافعي، ولد في "الباجور" إحدى قرى مديرية المنوفية بمصر، وقدم الأزهر فتعلّم فيه، ثم صار شيخاً له، له مؤلفات منها: تحفة البشر على مولد ابن حجر. التحفة الخيرية على القوائد الشنشورية في الفرائض، توفي سنة ١٢٧٧هـ.

(٣) (الأعلام ٧١/١، معجم المؤلفين ٨٤/١).

(٤) حاشية الباجوري ٢٨٢/١.

(٥) الفروع ٤١٠/١، الروض المربع ١٧٠/١.

(٦) الروض المربع ١٧٠/١.

(٦) الهداية ٥٤/١، شرح العناية على الهداية للبابرتي ٢٣٠/١، قوانين التشريع ٣٨/٢.

مناقشة هذا القول:

يمكن مناقشته بأن المقصود من الجهر إسماع المأمومين، وهذا لا يتحقق بإسماع القارئ نفسه فقط.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة- والله أعلم بالصواب- هو القول الأول القائل بأن أقل مقدار الجهر بالقراءة للإمام أن يسمع غيره : لما سبق الاستدلال به لهم، ولأنه الوارد عن النبي ﷺ والصحابة - رضي الله عنهم جميعاً - فقد كانوا يجهرون بالقراءة في الصلاة الجهرية حتى يسمع قراءتهم من خلفهم، وسيأتي طرف من الأحاديث والآثار في ذلك في المسائل القادمة . إن شاء الله ..

المسألة الثالثة

ما يشرع فيه الجهر والإسرار من الصلوات

وفيها أمران:

الأمر الأول : الصلوات التي يشرع فيها الإسرار.

الأمر الثاني: الصلوات التي يشرع فيها الجهر.

الأمر الأول : الصلوات التي يشرع فيها الإسرار:

اتفق الفقهاء على مشروعية الإسرار بالقراءة في صلاتي الظهر والعصر،
والركعة الثالثة من المغرب، والركعتين الأخريين من العشاء.

فقد قال بذلك الحنفية^(١).

قال الطحاوي: " ويسر القراءة في الظهر والعصر ... " ^(٢).

وبه قال المالكية^(٣).

قال الدردير: " ومحل الجهر الصبح والجمعة وأولتا المغرب والعشاء،
ومحل الجهر ماعدا ذلك " ^(٤).

(١) مختصر الطحاوي ص ٢٧، ٢٨، فتاوى النوازل ص ٤٥، ٤٦، الكتاب للقدوري ١/ ٧٧، تحفة الفقهاء ٢/ ١٢٩، الهداية ١/ ٥٣.

(٢) مختصر الطحاوي ص ٢٧، ٢٨.

(٣) الشرح الكبير ١/ ٢٤٣، الشرح الصغير ١/ ١١٦، شرح منع الجليل ١/ ١٥٢، سراج السالك للجعللي ١/ ١١١، المقدمات الزكية في العقائد وفقه المالكية ص ٦١.

(٤) الشرح الكبير ١/ ٢٤٣.

وبه قال الشافعية^(١).

قال الشيرازي: " ويستحب الإسرار في الظهر والعصر والثالثة من المغرب
والآخرين من العشاء الأخيرة " ^(٢).

وبه قال الحنابلة^(٣).

قال ابن قدامة: " ويجهر الإمام بالقراءة في الصبح، والأولين في المغرب
والعشاء، ويسر فيما عدا ذلك " ^(٤).

وابن حزم حيث قال: " ويستحب الجهر في ركعتي صلاة الصبح .. والإسرار
في الظهر كلها، وفي العصر كلها، وفي الثالثة من المغرب، وفي الأخيرتين من
العتمة " ^(٥).

وقد سبق^(٦) نقله الاتفاق على ذلك.

وقد دلت على ذلك أدلة كثيرة منها مايلي:

الدليل الأول: ما رواه عبدالله بن أبي قتادة قال: كان النبي ﷺ يقرأ في
الظهر في الركعتين الأوليين بأمر الكتاب وسورتين، وفي الركعتين الأخيرتين بأمر
الكتاب وَيُسْمِعُنَا الآية ويطوّل في الركعة الأولى ما لا يطوّل في الركعة الثانية
وهكذا في العصر ... " ^(٧).

(١) المهذب ٨١/١، المجموع ٢/٢٨٩، فتح الوهاب ١/٤١، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ٢/٥٦، مغني
المحتاج ١/١٦٢.

(٢) المهذب ٨١/١.

(٣) العمدة ص ٧٥، الكافي في فقه الإمام أحمد ١/١٢٤، منتهى الإرادات ١/٧٩، الروض المربع ١/١٧٠.

(٤) العمدة ص ٧٥.

(٥) المحلى ٤/١٠٨.

(٦) ص ٢٦٩.

(٧) سبق تخريجه ص ٢٨٩.

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن أبا قتاده أخبر بأن النبي ﷺ كان يسمعهم بعض الآيات في صلاتي الظهر والعصر، وهذا يدل على أنه كان يسر بالقراءة فيهما؛ لأنه لو كان يجهر لسمعوا جميع قراءته.

الدليل الثاني: ما رواه أبو معمر قال: قلت لخباب بن الأرت: أكان النبي ﷺ يقرأ في الظهر والعصر؟ قال: نعم، قال: قلت: بأي شيء كنتم تعلمون قراءته؟ قال: باضطراب لحيته^(١).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن خباباً ذكر أنهم كانوا يستدلون على قراءة النبي ﷺ في صلاتي الظهر والعصر باضطراب لحيته، وهذا يدل على أنه كان يسر بالقراءة فيهما؛ لأنه لو كان يجهر لسمعوها سماعاً.

الدليل الثالث: ما رواه أبو سعيد الخدري رضى الله عنه قال: كنا نحزر^(٢) قيام النبي ﷺ في الظهر والعصر، فحزرنّا قيامه في الركعتين الأوليين من الظهر قدر قراءة آلم تنزيل- السجدة، وحزرنّا قيامه في الآخرين قدر النصف من ذلك، وحزرنّا قيامه في الركعتين الأوليين من العصر على قدر قيامه في الآخرين من الظهر، وفي الآخرين من العصر على النصف من ذلك^(٣).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن الصحابة - رضي الله عنهم - كانوا يقدرّون ويخمنون قراءة النبي ﷺ في صلاتي الظهر والعصر، وهذا يدل

(١) سبق تخريجه ص ١٩٠.

(٢) قال في مختار الصحاح: الحزر: التقدير والخرص. (مختار الصحاح، مادة "حزر" ص ٥٦).

(٣) رواه مسلم في كتاب الصلاة - باب القراءة في الظهر والعصر رقم ٣٤، حديث ١٥٦، ٣٣٤/١.

على أنه كان يسر فيها؛ لأنه لو كان يجهر فيهما لعلموا ذلك بسماعه دون حاجة إلى التقدير والتخمين.

هذا طرف من الأحاديث المستفيضة التي تدل على مشروعية الجهر بالقراءة في صلاة الصبح، والأولين من المغرب والعشاء، والإسرار بها في صلاتي الظهر والعصر، والثالثة من المغرب، والأخريين من العشاء، وهذا واضح بحمد الله لا يحتاج إلى مزيد استدلال عليه؛ لشهرته، وتلقي الأمة له بالقبول - والله أعلم - .

الأمر الثاني : الصلوات التي يشرع فيها الجهر:

اتفق العلماء على مشروعية الجهر بالقراءة في صلاة الفجر، والأولين من صلاتي المغرب والعشاء^(١).

فقد قال بذلك الحنفية^(٢).

قال الطحاوي: " ويجهر (يعني الإمام) في الأولين من المغرب والعشاء وفي الصبح كلها " ^(٣).

وبه قال المالكية^(٤).

قال الدردير: " ومحل الجهر الصبح والجمعة وأولتا المغرب والعشاء ... " ^(٥).

وبه قال الشافعية^(٦).

(١) سيقصر الكلام في ذلك على الصلوات الخمس، أما الجمعة والعيدين والاستسقاء والكسوف فسيأتي الكلام عليها في موضعه - إن شاء الله - .

(٢) مختصر الطحاوي ص ٢٧، ٢٨. فتاوى النوازل ص ٤٥، ٤٦. الكتاب للقدوري ١/ ٧٧. تحفة الفقهاء ٢/ ١٢٩.

(٣) مختصر الطحاوي ص ٢٧، ٢٨.

(٤) الشرح الكبير ١/ ١٤٣. الشرح الصغير ١/ ١١٦. شرح منح الجليل ١/ ١٥٢. سراج السالك للجملي ١/ ١١١.

(٥) الشرح الكبير ١/ ١٤٣.

(٦) المهذب ١/ ٨١. التبيان ص ١٠٢، ١٠٣. فتح الوهاب ١/ ٤١. مغني المحتاج ١/ ١٦٢. حاشية قليوبي ١/ ١٥٤.

قال الشيرازي: " ويستحب للإمام أن يجهر بالقراءة في الصباح والأولين من المغرب والعشاء"^(١).

وبه قال الحنابلة^(٢).

قال ابن قدامة: " ويسن للإمام الجهر بالقراءة في الصباح والأولين من المغرب والعشاء "^(٣).

وابن حزم حيث قال: " ويستحب الجهر في ركعتي صلاة الصباح، والأولين من المغرب، والأولين من العتمة "^(٤).

وقد سبق^(٥) نقله الإجماع على ذلك.

وكذلك نقل الإجماع على ذلك النووي حيث قال: " أجمع المسلمون على استحباب الجهر بالقراءة في صلاة الصبح والجمعة والعيدين والأولين من المغرب والعشاء ... "^(٦).

وقد دلت على ذلك أدلة كثيرة منها مايلي:

الدليل الأول: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ يقرأ في الجمعة في صلاة الفجر **﴿الْم تَنْزِيلُ﴾**^(٧) السجدة، و**﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾**^(٨).

وجه الاستدلال:

توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن أبا هريرة رضي الله عنه أخبر عن قراءة

(١) المهذب ٨١/١.

(٢) العمدة ص ٧٥، الكافي في فقه الإمام أحمد ١٣٤/١، منتهى الإرادات ٧٩/١، الروض المربع ١٧٠/١.

(٣) الكافي في فقه الإمام أحمد ١٣٤/١.

(٤) المحلى ١٠٨/٤.

(٥) ص ٢٦٩.

(٦) التبيان ص ١٠٢، ١٠٣.

(٧) سورة السجدة، الآية (١)، (٢).

(٨) سورة الإنسان، الآية (١).

(٩) سبق تخريجه، ص ٢٤٥.

النبي ﷺ بلفظ "كان" وهي تدل على الاستمرار غالباً، فهذا يدل على أنه كان يجهر بالقراءة في صلاة الفجر؛ لأنه لو كان يسر لم يسمعه أبو هريرة، ومن ثم لم يخبر عما قرأ به بهذا اللفظ.

الدليل الثاني: ما رواه ابن عباس - رضي الله عنهما - أن أم الفضل^(١) سمعته وهو يقرأ ﴿وَأَلْمَسَتْ عُرْفًا﴾^(٢) فقال: يا بني، والله لقد ذكرتني بقراءتك هذه السورة، إنها لآخر ما سمعت من رسول الله ﷺ يقرأ بها في المغرب^(٣).
وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بان أم الفضل - رضي الله عنها - أخبرت أنها سمعت النبي ﷺ يقرأ في صلاة المغرب بسورة المرسلات، وهذا يدل على أنه كان يجهر بالقراءة فيها؛ لأنها سمعت قراءته مع أنها امرأة، والمرأة تكون بعيدة عن الإمام، وكذلك فعله ابن عباس - رضي الله عنهما -.

الدليل الثالث: ما رواه البراء بن عازب رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقرأ ﴿وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ﴾^(٤) في العشاء ما سمعت أحداً أحسن صوتاً منه أو قراءة^(٥).

وهذا الحديث واضح الدلالة.

-
- (١) هي لبابة بنت الحارث بن حزن الهلالية، أسلمت بمكة بعد أم المؤمنين خديجة بنت خويلد - رضي الله عنها -، وهاجرت إلى المدينة بعد إسلام زوجها العباس بن عبدالمطلب، وكانت من فواضل نساء عصرها، روت عن النبي ﷺ، توفيت قبل زوجها العباس في خلافة عثمان بن عفان - رضي الله عنه -.
- (٢) الاستيعاب ٣٩٨/٤ - ٤٠١، الإصابة ٤٨٣/٤، ٤٨٤، أعلام النساء ٢٧٢/٤.
- (٣) سورة المرسلات، الآية (١).
- (٤) رواه البخاري في كتاب الأذان - باب القراءة في المغرب ١/١٨٥، ١٨٦، ومسلم في كتاب الصلاة - باب القراءة في الصبح رقم ٣٥، حديث ١٧٣، ٣٣٨/١.
- (٥) سورة التين، الآية (١).
- (٥) رواه البخاري في كتاب الأذان - باب القراءة في العشاء ١/١٨٦، ومسلم في كتاب الصلاة - باب القراءة في العشاء رقم ٣٦، حديث ١٧٧، ٣٣٩/١ بلفظ قريب من هذا.

المسألة الرابعة

الجهر ببعض الآيات للإمام في الصلاة السرية

هذه المسألة وإن كانت واضحة؛ لصراحة الأحاديث الواردة فيها وصحتها إلا أن أكثر الفقهاء لم يصرحوا بها، لكن يمكن التماس ذلك من ظاهر كلامهم حسب الاستطاعة وذلك فيما يلي:

الظاهر من كلام الحنفية أنهم يقولون بجواز اليسير^(١) من ذلك - على اختلاف فيما بينهم في تقديره - بالرغم من قولهم بوجوب الجهر والإسرار - كما سبق^(٢).

قال المرغيناني: "ولو جهر الإمام فيما يخافت فيه أو خافت فيما يجهر تلزمه سجدتا السهو) لأن الجهر في موضعه والمخافتة في موضعها من الواجبات واختلفت الرواية في المقدار والأصح قدر ما تجوز به الصلاة في الفصلين؛ لأن اليسير من الجهر والإخفاء لا يمكن التحرز منه وعن الكثير ممكن..."^(٣).

وقال السهارنفوري: "... وقوله لبيان الجواز عندنا إذ الجهر والإخفاء واجبان على الإمام إلا أن يراد ببيان الجواز إذ إن سماع الآية أو الآيتين لا يخرج عن السر..."^(٤).

وهو كذلك الظاهر من كلام المالكية، حيث قالوا بأنه لا يسن سجود السهو للجهر في الصلاة السرية إذا كان قليلاً بحيث لا يُسمع إلا من قريب^(٥).

(١) تحفة الفقهاء ٢١٢/٢، الهداية ٧٤/١، ٧٥، شرح العناية على الهداية للبابرتي ١/٥٠٤، ٥٠٥.

(٢) ص ٢٧٣.

(٣) الهداية ٧٤/١، ٧٥.

(٤) بذل المجهود ١٤/٥.

(٥) مختصر خليل ص ٣٣، الشرح الكبير ٢٧٦/١، الشرح الصغير ١٢٧/١، شرح منح الجليل ١/١٧٨.

جاء في إكمال إكمال المعلم عند قول: " وَيُسْمِعُنَا الْآيَةَ أحياناً " في حديث عبدالله بن أبي قتادة: " فيه أن يسير الجهر لقراءة السر لا يضر " (١).

وهو الظاهر من كلام الشافعية حيث قال النووي عن فعل النبي ﷺ وما جاء في حديث عبد الله بن أبي قتادة: " وَيُسْمِعُنَا الْآيَةَ أحياناً، أي في نادر الأوقات، وهذا محمول على أنه لغلبة الاستغراق في التدبر ويحصل الجهر بالآية من غير قصد، وأنه فعله لبيان الجواز ، وأنه لا يبطل الصلاة ولا يقتضي سجود سهو أو ليعلمهم أنه يقرأ أو أنه في السورة الفلانية " (٢).

وهو الظاهر من كلام الحنابلة حيث قالوا بأن الجهر في موضع الإسرار لا يبطل الصلاة، ولكن المصلي ترك السنة (٣).

وهو الظاهر من كلام ابن حزم حيث قال بعد الكلام على استحباب الجهر والإسرار: " فإن فعل خلاف ذلك كرهنا وأجزأه " (٤) ثم استدل بجهر النبي ﷺ في بعض الآيات - كما سيأتي - ثم قال: " ولا سجود سهو في ذلك ... " (٥).

فالذي يظهر من هذه الأقوال - مع عدم وضوحها - اتفاق أصحاب المذاهب الأربعة وابن حزم على أنه يجوز للإمام الجهر ببعض الآيات في الصلاة السرية. وقد دل على ذلك أدلة اذكر طرفاً منها:

(١) إكمال إكمال المعلم ١٩٤/٢.

(٢) المجموع ٣٨٦/٣.

(٣) المغني ٦٠٦/١، منتهى الإرادات ٩٠/١، الروض المربع ١٩٩/١ ... ٢٠٠.

(٤) المحلى ١٠٨/٤.

(٥) المحلى ١١٠/٤.

الدليل الأول: ما رواه عبدالله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر في الأوليين بأم الكتاب وسورتين، وفي الركعتين الأخريين بأم الكتاب، وَيُسَمِّعُنَا الْآيَةَ، يُطَوِّلُ في الركعة الأولى ما لا يطوِّلُ في الركعة الثانية وهكذا في العصر، وهكذا في الصبح، وفي رواية: " وَيُسَمِّعُنَا الْآيَةَ أحياناً " (١).

الدليل الثاني: ما رواه البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: " كنا نصلي خلف النبي ﷺ الظهر فنسمع منه الآية بعد الآيات من سورة لقمان والذاريات " (٢).

هذا طرفٌ من الأحاديث الواردة في جواز جهر الإمام ببعض الآيات للإمام في السرية، ولو لم يرد فيها إلا حديث عبدالله بن أبي قتادة لكفى؛ لصحته وصراحته.

وبناء عليها فالذي يظهر أن الجهر للإمام ببعض الآيات في السرية جائز بل يستحب في بعض الأحيان اقتداء بالنبي ﷺ - والله أعلم -.

(١) سبق تخريجه ص ١٨٩.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٧١.

المسألة الخامسة

الجهر والإسرار بالقراءة في الصلاة الفائتة

لقضاء الصلاة الفائتة أربع حالات، وهي:

الحالة الأولى:

أن تكون صلاة نهار قُضِيَتْ نهاراً.

الحالة الثانية:

أن تكون صلاة ليل قُضِيَتْ ليلاً.

الحالة الثالثة:

أن تكون صلاة نهار قُضِيَتْ ليلاً.

الحالة الرابعة:

أن تكون صلاة ليل قُضِيَتْ نهاراً.

الظاهر من كلام الفقهاء اتفاقهم على مشروعية الإسرار بالقراءة في

الحالة الأولى، والجهر بها في الحالة الثانية.

وقد نقل الاتفاق على ذلك النووي حيث قال: "وأما الفائتة فإن قضى

فائتة الليل بالليل جهر بلا خلاف، وإن قضى فائتة النهار بالنهار أسر

بلا خلاف ... " (١).

(١) المجموع ٣ / ٣٩٠.

أما الحالتان الثالثة والرابعة فاختلف الفقهاء في الجهر والإسرار فيهما هل هو باعتبار وقت الأداء أو وقت القضاء؟ وذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

أن الاعتبار بوقت الأداء .

وبهذا قال الحنفية^(١)،^(٢).

قال قاضي خان: "... وإذا قضى الفاتئة إن قضاها بجماعة فإن كانت صلاة يجهر فيها بالقراءة يجهر فيها الإمام بالقراءة، وإن قضاها وحده يُخبر بين الجهر والمخافتة، والجهر أفضل كما في الوقت، ويخافت فيما يخافت فيه حتما وكذا الإمام"^(٣).

وبه قال المالكية^(٤).

قال ابن جزى: "... وصفته (يعني القضاء) على حسب ما كانت الصلاة وقت أدائها من جهر وإسرار"^(٥).

وهو وجه عند الشافعية^(٦).

قال النووي: "... وإن قضى فائتة النهار ليلاً أو الليل نهاراً فوجهان ... (والثاني) الاعتبار بوقت الفوات "^(٧).

(١) إلا أنهم اختلفوا في قضاء المنفرد فقال بعضهم : بخير، وقال البعض الآخر: يجب الإسرار.

(٢) فتاوى قاضي خان ١/١١٠، الهداية ١/٥٢، شرح فتح القدير ١/٣٢٧، ٣٢٨، قوانين التشريع ٣/٣٩.

(٣) فتاوى قاضي خان ١/١١٠.

(٤) القوانين الفقهية ص ٧٦، الشرح الكبير ١/٣٦٢، حاشية الدسوقي ١/٣٦٣، المقدمات الزكية ص ٦٩.

(٥) القوانين الفقهية ص ٧٦.

(٦) المجموع ٣/٣٩٠، التبيان ص ١٠٣، شرح النووي على صحيح مسلم ٥/١٨٦.

(٧) المجموع ٣/٣٩٠.

وبه قال بعض الحنابلة^(١).

قال ابن مفلح: "وإن قضى صلاة جهرية نهاراً فقليل: يسر كصلاة سر، وقيل: يجهر كالليل..."^(٢).

واستدلوا على ذلك بالسنة، والمعقول:

أولاً - من السنة:

الدليل الأول: ما رواه أبو قتادة رضي الله عنه من حديث ليلة التعريس الطويل، الذي جاء فيه: "ثم أذن بلال للصلاة، فصلى رسول الله ﷺ ركعتين، ثم صلى الغداة، فصنع كما يصنع كل يوم"^(٣).

وجه الاستدلال:

أن أبا قتادة أخبر أن الرسول ﷺ صلى الفجر لما فاتته ليلة التعريس بعد ارتفاع الشمس، وأنه صنع فيها كما يصنع كل يوم، ومن ذلك الجهر بالقراءة؛ لأنه مما يفعله ﷺ كل يوم في صلاة الفجر، فدل ذلك على أن الاعتبار في الجهر والإسرار بوقت الأداء^(٤).

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه النووي بأنه محمول على الأفعال أي أن النبي ﷺ فعل في صلاة الفجر كما كان يفعل فيها كل يوم، ولا يشمل الأقوال التي منها الجهر بالقراءة^(٥).

(١) إلا الجهرية إذا قضاها منفرداً فاختلفوا: قال بعضهم بخير، وقال بعضهم: يكره. وعن أحمد: يسن.

(٢) المغني ٦٠٧/١، الشرح الكبير ٥٣٤/١، الفروع ٤٢٥/١، تصحيح الفروع ٤٢٥/١.

(٣) رواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها رقم ٥٥، حديث ٣١١، ٤٧٢/١ - ٤٧٤.

(٤) نيل الأوطار ٢٧/٢.

(٥) شرح النووي على صحيح مسلم ١٨٦/٥.

الإجابة عن هذه المناقشة:

أجاب ابن الهمام^(١) من ذلك بأن الظاهر من قول أبي قتادة: "فصنع كما يصنع كل يوم" أنه يعم الأقوال والأفعال، وقصره على الأفعال خلاف الظاهر بلا موجب^(٢).

الدليل الثاني: ما رواه إبراهيم النخعي قال: "عَرَسَ^(٣) رسول الله ﷺ ليلة، فقال: من يحرسنا الليلة؟ فقال رجل من الأنصار شاب: أنا يا رسول الله أحرسكم، فحرسهم حتى إذا كان مع الصبح غلبته عينه، فما استيقظوا إلا بحر الشمس، فقام رسول الله ﷺ فتوضأ وتوضأ أصحابه، وأمر المؤذن فأذن فصلى ركعتين، ثم أقيمت الصلاة فصلى الفجر بأصحابه، وجهر فيها بالقراءة كما كان يصلى بها في وقتها"^(٤).

وهذا صريح الدلالة.

وهو وإن كان مرسلًا إلا أنه يعتضد بحديث أبي قتادة المتقدم.

ثانياً - من المعقول:

أن القضاء لأبد فيه من مماثلة الأداء وموافقته في صفته، ومن ذلك الجهر والإسرار^(٥).

(١) هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السكندري، السيواسي، كمال الدين، كان والده قاضياً بسيواس من بلاد الروم، قَدِمَ القاهرة وولي القضاء بالإسكندرية، عدّه ابن نجيم من أهل الترجيع، وعدّه غيره من أهل الاجتهاد، له مصنفات منها: شرح فتح القدير، والتحرير في أصول الفقه، توفي سنة ٨٦١هـ.
(الفوائد الهية والتعليقات السننية ص ١٨٠، ١٨١، البدر الطالع ٢/٢٠١).

(٢) فتح القدير ١/٣٢٧.

(٣) التعريس هو نزول المسافر آخر الليل للنوم والاستراحة. (النهاية مادة "عرس" ٣/٢٠٦).

(٤) رواه محمد بن الحسن الشيباني في كتاب الآثار ١/٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، وقال التهاني: "مرسل رجاله ثقات".

(إعلاء السنن ٤/٨).

(٥) قوانين التشريع ٢/٣٩، حاشية الدسوقي ١/٢٦٣، المغني ١/٦٠٧، الشرح الكبير لابن قدامة ١/٥٣٤.

القول الثاني:

أن الاعتبار بوقت القضاء..

وهذا هو الوجه الصحيح عند الشافعية^(١).

قال النووي: " وإن قضى فائتة النهار ليلاً أو الليل نهاراً فوجهان ... (أصحهما) أن الاعتبار بوقت القضاء في الإسرار والجهر ..."^(٢).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: ما رواه يحيى بن أبي كثير قال: قالوا: يا رسول الله ﷺ، إن هاهنا قوماً يجهرون بالقراءة بالنهار، فقال: " ارموهم بالبعر"^(٣).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ أمر برمي من يجهر بالقراءة في صلاة النهار ببعر الحيوان، وهذه إهانة، والإهانة لا تكون إلا على فعل غير مشروع، فدل ذلك على عدم مشروعية الجهر بالقراءة في صلاة النهار مطلقاً سواء كانت أداء أو قضاء إلا ما دل الدليل عليه كالجمعة والعيدين ونحوهما.

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشة هذا الدليل من وجهين:

-
- (١) المجموع ٣/٣٩٠، التبيان ص ١٠٣، شرح النووي على صحيح مسلم ٥/١٨٦، مغني المحتاج ١/١٦٢.
حاشية قليوبي ١/١٥٤.
- (٢) المجموع ٣/٣٩٠.
- (٣) رواه ابن أبي شيبة في كتاب الصلوات - باب في قراءة النهار كيف هي في الصلاة ١/٣٦٥، والطبراني في الكبير عن أبي أيوب الأنصاري مرفوعاً بلفظ: " أفلا ترمونهم بالبعر" رقم ٣٨٩٦، ٤/١٥٦.

الوجه الأول:

أنه مرسل، والمرسل مختلف في الاحتجاج به، وهو وإن كان له شاهد في المرفوع- كما سبق في تخريجه- إلا أنه ضعيف؛ لأن في سنده الوازع^(١) بن نافع. قال عنه الهيثمي^(٢): "متروك"^(٣).

الوجه الثاني:

أنه يحمل على الجهر بالقراءة في الأداء، وقضاء صلاة النهار نهاراً، فهو غير مشروع بالاتفاق.

الدليل الثاني: ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: "صلاة النهار عجماء"^(٤).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث - على فرض ثبوته - بأن النبي ﷺ أخبر أن صلاة النهار عجماء - أي لاجهر فيها- وهذا عام يشمل الأداء والقضاء إلا ما دلّ الدليل عليه، كالجمعة والعيدين ونحوهما.

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته من وجهين:

- (١) هو الوازع بن نافع العقيلي، الحرزي، قال أحمد وابن معين: ليس بثقة، وقال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ. (ميزان الاعتدال ٢٢٧/٤).
- (٢) هو علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي المصري، القاهري، يكنى بأبي الحسن، نور الدين. محدث حافظ. رافق العراقي في السماع ولازمه، له مصنفات منها : مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ترتيب الثقات لابن حبان، المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي، توفي سنة ٨٠٧هـ. (شذرات الذهب ٧٠/٧ ، وحسن المحاضرة ٢٠٥/١).
- (٣) مجمع الزوائد ١١٧/٢.
- (٤) سبق تخريجه ص ١٩٩.

الوجه الأول:

أنه موقوف، ولم يثبت له حكم الرفع، بل هو موقوف على مجاهد، وأبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود - كما سبق -^(١)، ومن ثمَّ يكون موقوفاً خالف المرفوع - وهو ما سبق من حديث أبي قتادة - فلا ينظر إليه.

الوجه الثاني:

على تقدير صحة رفعه فالمقصود به الأداء، وقضاء صلاة النهار نهاراً، وهي سرية بالاتفاق.

القول الثالث:

أن الاعتبار بوقت الأداء في صلاة النهار إذا قضيت ليلاً، وبوقت القضاء في صلاة الليل إذا قضيت نهاراً.

وبهذا قال الشافعية حيث قال الشيرازي: " وإن فاتته صلاة بالنهار فقضاها في الليل أسر؛ لأنها صلاة نهار، وإن فاتته بالليل فقضاها في النهار أسر"^(٢).

وبه قال بعض الحنابلة^(٣).

قال ابن قدامة: " وإن فاتته صلاة ليل فقضاها نهاراً لم يجهر ... وإن فاتته صلاة نهار فقضاها ليلاً لم يجهر"^(٤).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

-
- (١) ص ٢٠١، ٢٠٢.
 - (٢) المذهب ٨١/١.
 - (٣) المغني ٦٠٧/١، الكافي ١٢٤/١، الفروع ٤٣٥/١، تصحيح الفروع ٤٢٥/١، منتهى الإرادات ٧٩/١، كشف القناع ٣٤٣/١.
 - (٤) الكافي ١٣٤/١.

استدلوا على الإسرار في صلاة النهار إذا قضيت ليلاً بما يلي:

أنها صلاة نهار، فسُنَّ فيها الإسرار، كما لو قضاها بنهار.^(١)

واستدلوا على الإسرار في صلاة الليل إذا قضيت نهاراً بما استدلَّ به أصحاب القول الثاني وقد سبقت مناقشته.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة- والله أعلم بالصواب- هو القول الأول القائل بأن الاعتبار بوقت الأداء، فيسر في صلاة النهار إذا قُضِيَ ليلاً، ويجهر في صلاة الليل إذا قُضِيَ نهاراً؛ لقوة ما استدلوا به خاصة حديث أبي قتادة الصحيح الواضح الدلالة.

(١) المغني ٦٠٧/١.

المطلب الثاني

إمامة من يلحن في القراءة

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى : حكم إمامة من يلحن لحناً يحيل المعنى.

المسألة الثانية: حكم إمامة من يلحن لحناً لا يحيل المعنى.

المسألة الأولى

حكم إمامة من يلحن لحناً يحيل المعنى

التمثيل للمسألة:

مثال اللحن الذي يحيل المعنى ضم أو كسر تاء " أنعمت " من قول الله تعالى . : ﴿ صِرْطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾^(١) .

وفتح واو : " المصور " من قوله . تعالى . : ﴿ هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾^(٢) .
وفتح ميم " آدم " ورفع باء " ربه " من قوله . تعالى . : ﴿ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى ﴾^(٣)

خلاف الفقهاء في المسألة:

تحرير محل النزاع :

اتفق أصحاب المذاهب الأربعة على عدم صحة صلاة وإمامة من يتعمد اللحن المحيل للمعنى.^(٤) واختلفوا فيما عدا ذلك على أربعة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول:

أنه إن كان في الفاتحة لم تصح إمامته، وإن كان في غيرها صحت مع الكرهة. وبه قال الإمام الشافعي، وأصحابه^(٥).

(١) سورة الفاتحة، الآية (٧).

(٢) سورة الحشر، الآية (٢٤).

(٣) سورة طه، الآية (١٢١).

(٤) الفتاوى الهندية ١ / ٨١ ، حاشية الدسوقي ١ / ٣٢٩ ، بلفظة السالك ١ / ١٥٧ . فتح الجواد ١ / ١٧٢ .
مغني المحتاج ١ / ٢٤٠ ، الإنصاف ٢ / ٢٧٠ ، الإقناع للعجاوي ١ / ١٦٨ .

(٥) الأم ١ / ١٣٢ ، المجموع ٤ / ٣٦٨ ، روضة الطالبين ١ / ٣٥٠ ، فتح الجواد ١ / ١٧٢ . مغني المحتاج ١ / ٢٣٩ .

قال الإمام الشافعي: " ... وإن لحن في أم القرآن لحنا يحيل معنى شيء منها لم أر صلواته مجزئة عنه، ولا عمن خلفه، وإن لحن في غيرها كرهته ولم أر عليه الإعادة"^(١).

وبه قال الحنابلة^(٢).

قال ابن قدامة: " ولا تصح إمامة الأمي وهو من لا يحسن الفاتحة أو يدغم أو يبدل حرفاً أو يلحن فيها لحنا يحيل المعنى إلا بمثله"^(٣).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

استدلوا على عدم صحة من يلحن في الفاتحة بما يلي:

ما رواه عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: " لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب"^(٤).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ أخبر أن الصلاة لا تصح إلا بقراءة الفاتحة، وقصد بذلك قراءتها قراءة عربية فصيحة خالية عن اللحن، فمن لحن فيها لحنا يحيل المعنى لم يقرأها صحيحة على الصفة التي أمر بها النبي ﷺ، فلا تصح صلاته، ومن ثم لا تصح إمامته.

واستدلوا على صحة إمامة من يلحن فيما سوى الفاتحة مع الكراهة بما يلي:

أن الإمام لو ترك قراءة غير الفاتحة واقتصر على قراءة الفاتحة صحت صلاته، وإذا صحت صلاته صحت صلاة من خلفه^(٥).

(١) الأم ١/١٣٢.

(٢) المغني ٢/٣٢، مجموع الفتاوى ٢٢/٤٣٣، الفروع ١/٤٩١، الإنصاف ٢/٢٦٨، ٢٧٠، كشف القناع ١/٤٨١.

(٣) المقنع ص ٣٧.

(٤) سبق تخريجه ص ١٨٨.

(٥) الأم ١/١٣٢.

القول الثاني:

أنه لا تصح إمامة اللحن سواء كان لحنه في الفاتحة أو غيرها .

وبهذا قال المتقدمون من الحنفية^(١).

قال قاضي خان: " وأما الخطأ في الإعراب إذا لم يغير المعنى لا تفسد

الصلاة .. وإن غير المعنى تغييرا فاحشا بأن قرأ ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾^(٢)،

بنصب ميم آدم ورفع باء ربه ... فسدت صلاته في قول المتقدمين^(٣).

وبه قال بعض المالكية^(٤).

قال ابن رشد^(٥): " وقد اختلف في الذي يحسن القرآن، أي يحفظه ولا يحسن

قراءته ويلحنه على أربعة أقوال: أحدها أن الصلاة خلفه لا تجوز وإن لم يلحن

في أم القرآن إذا كان يلحن في سواها ... والثالث أن الصلاة لا تجوز خلفه إن

كان لحنه لحنًا يحيل المعنى^(٦).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

أن الإمام لو تعمد اللحن المحيل للمعنى فإنه يكفر، وما يمكن أن يكون كفرا

لا يكون من القرآن، والصلاة لا تصح إلا بقرآن^(٧).

(١) فتاوى قاضي خان ١/١٣٩، الفتاوى الهندية ١/٨١.

(٢) سورة طه، الآية (١٢١).

(٣) فتاوى قاضي خان ١/١٣٩.

(٤) البيان والتحصيل ١/٤٤٩، حاشية الدسوقي ١/٣٥٩، بلغة السالك ١/١٥٧، شرح منح الجليل ١/٢١٧.

(٥) هو محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، المالكي، يكنى بأبي الوليد ولد سنة ٤٥٠هـ، وتفقّه على أبي جعفر

بن رزق، وأبي عبدالله بن فرج وغيرهما حتى صار كبير فقهاء وقته في الأندلس والمغرب، ولي قضاء

قرطبة ثم طلب الإعفاء فأعفي، كما ولي إمامة الجامع الكبير في قرطبة، له مؤلفات منها: البيان

والتحصيل لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل، والمقدمات لأوائل كتب المدونة، توفي سنة ٥٢٠هـ.

(٦) الديباج المذهب ص ٢٧٨، ٢٧٩، معجم المؤلفين ٨/٢٢٨.

(٧) البيان والتحصيل ١/٤٤٩.

(٧) فتاوى قاضي خان ١/١٣٩، ١٤٠، الفتاوى الهندية ١/٨١.

القول الثالث:

أنه تصح إمامة اللحن سواء كان لحنه في الفاتحة أو غيرها .

وهذا هو الظاهر من قول المتأخرين من الحنفية^(١).

قال قاضي خان: " المصلي إذا قرأ (إيَّاكَ) بكسر الكاف، أو قرأ (أنعمت) بكسر التاء فسدت صلاته في قول المتقدمين، ولا تفسد عند المتأخرين " ^(٢).

وبه قال بعض^(٣) المالكية^(٤).

قال الدردير: " (وهل) تبطل باقتداء (بلاحن مطلقاً) بفاتحة أو غيرها غير المعنى أولاً (أو في الفاتحة) فقط أو إن غير المعنى كضم تاء أنعمت أو تصح مطلقاً وهو المعتمد " ^(٥).

واستدلوا على ذلك بالسنة والمعقول:

أولاً - من السنة:

ما روى أن النبي ﷺ دخل المسجد يوماً فمرَّ بالموالي وهم يقرؤون ويلحنون، فقال: "نعم ما قرأتم"، ومرَّ بالعرب وهم يقرؤون ولا يلحنون، فقال: "هكذا أنزل"^(٦).

(١) المرجعان السابقان.

(٢) فتاوى قاضي خان ١/١٤٠.

(٣) إلا أنهم اختلفوا في حكم ذلك ابتداء على ثلاثة أقوال: الأول: أنه يحرم. الثاني: يكره. واختاره ابن رشد، الثالث: يصح. واختاره الصاوي.

(٤) البيان والتحصيل ١/٤٤٩، الشرح الكبير ١/٣٢٩، بلفة السالك ١/١٥٧، شرح منح الجليل ١/٢١٧.

(٥) الشرح الكبير ١/٣٢٩.

(٦) أورده ابن رشد في البيان والتحصيل ١/٤٤٩، ولم يعزه لأحد ولم أطلع عليه فيما بين يدي من كتب الحديث.

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث - على تقدير ثبوته - بأن النبي ﷺ لم ينكر على الموالي لحنهم في قراءتهم القرآن بل قال لهم: "نعم ماقرأتم" وهذا يدل على أن اللحن لا يؤثر في صحة القراءة، ومن ثم في صحة الصلاة معه.

مناقشة هذا الدليل:

نوقش من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول:

أن هذا الحديث لم يثبت، فلم تثبت صحته - حسب اطلاعي - .

الوجه الثاني:

أنه يحتمل أن اللحن المذكور لم يصل إلى حد إحالة المعنى.

الوجه الثالث:

أنه لا دلالة فيه؛ لأنهم ليسوا في صلاة، والنزاع هنا في اللحن داخل الصلاة للإمام.

ثانياً - من المعقول:

أن القارئ إذا لحن فإنه لا يقصد ما يقتضيه اللحن وما يترتب عليه بل يعتقد بقراءته ما يعتقده بها من لا يلحن فيها، فتصح قراءته وإمامته^(١).

(١) البيان والتحصيل ٤٤٩/١.

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشة هذا الدليل بأنه لا تصح إمامته وإن لم يقصد ما يقتضيه اللحن؛ لأنه إن قصد ما يقتضيه فالأمر أعظم من ذلك؛ لأنه قد يصل حد الكفر - والعياذ بالله - لأنه تحريف لكلام الله.

ولأنه وإن لم يقصد ذلك فالسامع يفهم ما يقتضيه اللحن.

القول الرابع:

أنه لا تصح إمامة من يلحن في الفاتحة، وتصح إمامة من يلحن في غيرها بلا كراهة.

وبهذا قال بعض المالكية^(١).

قال ابن رشد: "وقد اختلف في الذي يحسن القرآن، أي يحفظه ولا يحسن قراءته ويلحنه على أربعة أقوال ... الثاني أن الصلاة خلفه جائزة إن كان لا يلحن في أم القرآن، ولا تجوز إن كان يلحن في أم القرآن" ^(٢).

ولم أطلع على دليل لهذا القول.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول الأول القائل بعدم صحة إمامة من يلحن في الفاتحة لحنا يحيل المعنى، وصحتها إذا كان في غيرها مع الكراهة؛ لقوة ما استدلوا به.

(١) البيان والتحصيل ٤٤٩/١، حاشية الدسوقي ٢٢٩/١، بلغة السالك ١٥٧/١، شرح منح الجليل ٢١٧/١.

(٢) البيان والتحصيل ٤٤٩/١.

ولأن القرآن معجز بلفظه ومعناه، والفاتحة إذا لحن فيها لحناً يحيل المعنى زال إعجازها، فلا تسمى قرآناً، والصلاة لا تصح إلا بقراءتها، أما سواها فالأمر فيه أسهل؛ لأن قراءته مستحبة - على القول الصحيح - فتصح الصلاة ولو لم يقرأ.

على أنه يجب على من يفعل ذلك أن يتعلم القراءة الصحيحة إذا كان يستطيع ذلك حتى يؤدي الصلاة على الوجه المأمور به شرعاً.

المسألة الثانية

حكم إمامة من يلحن لحناً لا يحيل المعنى

التمثيل للمسألة:

مثال اللحن الذي لا يحيل المعنى ضم الهاء من لفظ الجلالة في قول الله تعالى . : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(١).

وفتح النون والميم من قوله . تعالى . : ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾^(٢).

وضم تا (أصواتكم) من قوله . تعالى . : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ﴾^(٣) الآية .

خلاف الفقهاء في المسألة:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على أربعة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول:

أنه تكره إمامته.

وبهذا قال الإمام الشافعي، وأصحابه^(٤).

قال الإمام الشافعي: "... وإن كان لحنه في أم القرآن وغيرها لا يحيل المعنى أجزأته صلاته، وأكره أن يكون إماماً بحال"^(٥).

(١) سورة الفاتحة، الآية (١).

(٢) سورة الفاتحة، الآية (٢).

(٣) سورة الحجرات، الآية (٢).

(٤) الأم ١٣٢/١، المجموع ٢١٨/٤، روضة الطالبين ٣٥٠/١، فتح الجواد ١٧٢/١، مغني المحتاج ٢٣٩/١.

حاشية الباجوري ٣٣٣/١.

(٥) الأم ١٣٢/١.

وبه قال الحنابلة^(١).

قال المرداوي عن قول ابن قدامة: " وتُكره إمامة اللحن " ^(٢): " يعني الذي لا يحيل المعنى، وهذا المذهب، وعليه الأصحاب " ^(٣).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: أن الذي يلحن في قراءته لحناً لا يحيل المعنى قد أتى بفرض القراءة، فتصح صلاته وإمامته^(٤).

الدليل الثاني: أن مدلول اللفظ مع اللحن الذي لا يحيل المعنى باق، فتصح الصلاة والإمامة معه^(٥).

القول الثاني:

أنه تصح إمامته بلا كراهة.

وهذا هو الظاهر من قول الحنفية^(٦).

قال قاضي خان: " أما الخطأ في الإعراب إذا لم يغير المعنى لا تفسد صلاته عند الكل " ^(٧).

(١) المغني ٣٢/٢، المقنع ص ٣٧، الإنصاف ٢٧٢/٢، الإقناع ١٦٩/١.

(٢) المقنع ص ٣٧.

(٣) الإنصاف ٢٧٢/٢.

(٤) المغني ٣٢/٢.

(٥) مغني المحتاج ٢٣٩/١.

(٦) فتاوى قاضي خان ١٣٩/١، الفتاوى الهندية ٨١/١.

(٧) فتاوى قاضي خان ١٣٩/١.

وهو المعتمد عند المالكية^(١)،^(٢).

قال الدردير: " (وهل) تبطل باقتداء (بلاحن مطلقا) بفاتحة أو غيرها غير المعنى أولا (أو في الفاتحة فقط) أو إن غير المعنى كضم تاء (أنعمت) أو تصح مطلقا وهو المعتمد"^(٣).

واستدلوا على ذلك بما استدل به من قال بصحة إمامة من يلحن لحناً يحيل المعنى في المسألة السابقة، وقد سبقت مناقشتها^(٤).

وكذلك استدلوا بأن الخطأ في الإعراب مما لا يمكن التحرز عنه فيعذر الإنسان فيه^(٥).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بعدم التسليم بأن الخطأ في الإعراب لا يمكن التحرز عنه، بل إنه ممكن بتعلم اللغة العربية الفصحى وإتقانها.

القول الثالث:

أنه لا تصح إمامته إن كان يلحن في الفاتحة، وتصح إن كان يلحن في غيرها. وهذا هو الظاهر من قول بعض المالكية^(٦).

قال ابن رشد: " وقد اختلف في الذي يحسن القرآن، أي يحفظه ولا يحسن

(١) إلا أنهم اختلفوا في حكم ذلك ابتداءً كما سبق في حاشية ص ٢٩٢.

(٢) البيان والتحصيل ٤٤٩/١، الشرح الكبير ٣٢٩/١، بلغة السالك ١٥٧/١، شرح منح الجليل ٢١٧/١.

(٣) الشرح الكبير ٣٢٩/١.

(٤) ص ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠.

(٥) فتاوى قاضي خان ١٣٩/١.

(٦) البيان والتحصيل ٤٤٩/١، القوانين الفقهية ص ٧٢، حاشية الدسوقي ٣٢٩/١، بلغة السالك ١٥٧/١.

قراءته ويلحنه على أربعة أقوال: ... الثاني أن الصلاة خلفه جائزة إن كان لا يلحن في أم القرآن، ولا تجوز إن كان يلحن في أم القرآن^(١).

والظاهر من كلامه هذا أنه عام فيما يغير المعنى ومالا يغيره.

ولم أطلع على دليل لهذا القول.

القول الرابع:

أنه لا تصح إمامته مطلقاً.

وهو الظاهر أيضاً من قول بعض المالكية^(٢).

قال ابن رشد: "وقد اختلف في الذي يحسن القرآن، أي يحفظه ولا يحسن قراءته ويلحنه على أربعة أقوال: أحدها أن الصلاة خلفه لا تجوز وإن لم يلحن في أم القرآن إذا كان يلحن في سواها"^(٣).

ولم أطلع على دليل لهذا القول أيضاً، وقد ضعفه ابن رشد حيث قال عنه: "وهو بعيد في التأويل غير صحيح في النظر"^(٤).

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول الأول القائل بكراهة إمامة من يلحن لحناً لا يحيل المعنى؛ لوجاهة ما استدلوا به، إلا إذا كان بمثله فلا كراهة؛ لعدم وجود من هو أولى منه.

(١) البيان والتحصيل ٤٤٩/١.

(٢) البيان والتحصيل ٤٤٩/١، حاشية الدسوقي ٣٢٩/١، بلفة السالك ١٥٧/١، شرح منح الجليل ٢١٧/١.

(٣) البيان والتحصيل ٤٤٩/١.

(٤) المرجع السابق.

المطلب الثالث

إمامة الأُمِّي.

تعريف الأُمِّي:

من المناسب قبل الكلام على هذه المسألة أن أُمَهِّدَ بتعريف الفقهاء للأُمِّي وهو كما يلي:

عرفه ابن قدامة بأنه: من لا يحسن الفاتحة أو يدغم حرفاً لا يدغم أو يبدل حرفاً أو يلحن فيها لحناً يحيل المعنى^(١).

وعرفه النووي بأنه: من لا يحسن الفاتحة أو بعضها لخرس أو غيره^(٢).

ولا يتوهم دخول النبي ﷺ في هذا لكونه أمياً كما وصفه الله - سبحانه وتعالى - في قوله: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾^(٣) الآية، وقوله: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ﴾^(٤) الآية: لأن مقصود الفقهاء بالأُمِّي - كما هو واضح من تعريفهم السابق له - من لا يجيد قراءة الفاتحة في الصلاة، ولا شك أن النبي ﷺ كان يحسن قراءة القرآن الكريم، كيف !! وهو الذي أنزل عليه وبلغه لأُمته.

ولعل من المناسب هنا التنبيه على أن الأُمِّيَّة ليست عيباً، إنما العيب هو الجهل؛ لأن الله - سبحانه وتعالى - وصف بها نبيه ﷺ. ولا يمكن أن يصفه الله بوصف يقتضي العيب والنقص.

(١) المقنع ص ٢٧.

(٢) روضة الطالبين ٢٤٩/١.

(٣) سورة الأعراف، الآية (١٥٧).

(٤) سورة الجمعة، الآية (٢).

خلاف الفقهاء في المسألة:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على أربعة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول:

أنه لا تصح إمامة الأمي إلا لمثله.

وبهذا قال الحنفية^(١).

قال الطحاوي: "ومن ائتم وهو يقرأ بأمي لم يجز المأموم"^(٢).

وبه قال المالكية^(٣).

قال ابن عبد البر: "ولا يجوز الائتتمام بامرأة ولا خنثى مشكل... ولا أمي ولا يكون واحد من هؤلاء إماما بحال من الأحوال إلا الأمي بمثله ولا يؤم أمي ذا قراءة"^(٤).

وهو القول الجديد للإمام الشافعي، والصحيح عند أصحابه^(٥).

قال الإمام الشافعي: "وإذا أم الأمي أو من لا يحسن أم القرآن وإن أحسن غيرها من القرآن ولم يحسن أم القرآن لم يجز الذي يحسن أم القرآن صلاته معه، وإن أم من لا يحسن أن يقرأ أجزأت من لا يحسن يقرأ صلاته معه"^(٦).

(١) مختصر الطحاوي ص ٣٢، فتاوى النوازل ص ٤٧، فتاوى قاضي خان ٨٩/١، الهداية ٥٧/١، الاختيار ٥٨، ٥٧/١، الفتاوى الهندية ٨٥/١.

(٢) مختصر الطحاوي ص ٣٢.

(٣) المدونة ٨٣/١، ٨٤، الكافي ٢١٠/١، مختصر خليل ص ٤٠، الفواكه الدواني ٢٣٩/١، حاشية المدوي ٣٦٤/١، حاشية الدسوقي ٣٢٨/١.

(٤) الكافي ٢١٠/١.

(٥) الأم ١٩٤/١، المهذب ١٠٥/١، المجموع ٢٦٧/٤، روضة الطالبين ٣٤٩/١، فتح الوهاب ٦٢/١، فتح الجواد ١٧٢/١.

(٦) الأم ١٩٤/١.

وهو الرواية المشهورة والصحيحة عن الإمام أحمد، والمذهب عند أصحابه^(١).
قال المرداوي عن قول ابن قدامة : " ولا تصح إمامة الأمي .. " ^(٢) :
« هذا المذهب، وعليه الأصحاب ^(٣) ».

واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: أن الإمام يتحمل القراءة عن المأموم، والأمي عاجز عن ذلك، فلا يجوز له أن ينصب نفسه للتحمل، كالإمام الأعظم إذا عجز عن تحمل أعباء الأمة^(٤).

الدليل الثاني: أن القارئ إذا ائتم بأمي فقد ائتم بعاجز عن ركن سوى القيام يقدر عليه المأموم فلم تصح صلاته، كالمؤتم بالعاجز عن الركوع والسجود^(٥).

الدليل الثالث: أن القراءة شرط مقصود في الصلاة، فلم يصح اقتداء القادر عليه بالعاجز عنه، كالطهارة، والسترة^(٦).

القول الثاني:

أنه لا تصح إمامة الأمي في الصلاة الجهرية، وتصح في السرية.

وهو القول القديم للإمام الشافعي^(٧).

(١) المقنع ص ٣٧، المغني ٣/٣١، الإنصاف ٢/٢٦٨، ٢٦٩، منتهى الإرادات ١/١١٤، الإقناع ١/١٦٨.

(٢) المقنع ص ٣٧.

(٣) الإنصاف ٢/٢٦٨.

(٤) المذهب ١/١٠٥، المغني ٣/٣١.

(٥) المغني ٢/٣١.

(٦) المبدع ٢/٧٦، كشف القناع ١/٤٨٠.

(٧) المجموع ٤/٢٦٧، روضة الطالبين ١/٣٤٩، مغني المحتاج ١/٢٣٩ نهاية المحتاج ٢/١٦٩.

قال النووي عنه : "... (والقديم) إن كانت صلاة جهرية لم تصح، وإن كانت سرية صحت" ^(١).

واستدل على ذلك بما يلي:

أن الإمام يتحمل القراءة عن المأموم في الصلاة الجهرية دون السرية فتصح إمامة الأمي للقارئ فيما لا يتحمل عنه وهو السرية، ولا تصح فيما يتحمل وهو الجهرية؛ لأنه - أي الأمي - عاجز عن ذلك ^(٢).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشة هذا الدليل بأن مسألة تحمل الإمام القراءة عن المأموم محل خلاف بين الفقهاء . كما سيأتي ^(٣) . فلا يصح الاحتجاج بها .

القول الثالث:

أنه تصح إمامة الأمي مطلقاً .

وهو قول للشافعية ^(٤) .

قال الشيرازي: "وفي صلاة القارئ خلف الأمي وهو من لا يحسن الفاتحة أو خلف الأرت والألثغ قولان : أحدهما يجوز" ^(٥) .

وهو رواية عن الإمام أحمد ^(٦) .

(١) المجموع ٢٦٧/٤ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) ص ٣٣١ وما بعدها .

(٤) المذهب ١٥٠/١ ، المجموع ٢٦٧/٤ ، روضة الطالبين ٣٤٩/١ ، مغني المحتاج ٢٣٩/١ .

(٥) المذهب ١٠٥/١ .

(٦) المبدع ٧٦/٢ ، الإنصاف ٢٦٨/٢ .

قال المرداوي عن قول ابن قدامة: " ولا تصح إمامة الأمي"^(١) " هذا المذهب وعليه الأصحاب، وعنه تصح"^(٢).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

أن قراءة الفاتحة ركن من أركان الصلاة، فجاز للقادر عليه أن يأتى بالعاجز عنه، كالقيام^(٣).

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه ابن قدامة والنووي من وجهين :

الوجه الأول:

أنه قياس باطل بالأخرس، والعاجز عن الركوع والسجود.

الوجه الثاني:

أنه قياس مع الفارق؛ لأن العجز عن القيام ليس بنقص، وجهل القراءة نقص فهو كالكفر والأنوثة، ولأن القيام تعم البلوى بالعجز عنه بخلاف القراءة؛ ولأن القيام ركن أخف عن غيره، بدليل سقوطه في النافلة مع القدرة عليه بخلاف القراءة^(٤).

(١) المقنع ص ٣٧.

(٢) الإنصاف ٢/٢٦٨.

(٣) المذهب ١/١٠٥، المغني ٢/٣١.

(٤) المغني ٢/٣١، المجموع ٤/٢٦٧.

القول الرابع:

أنه تصح إمامة الأمي في النافلة، ولا تصح في الفريضة.

وبه قال بعض الحنابلة حيث قال المرداوي عن قول ابن قدامة: " ولا تصح إمامة الأمي"^(١): "... وقيل: تصح صلاة القارئ خلفه في النافلة"^(٢).

ولم أطلع على دليل لهذا القول.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة- والله أعلم بالصواب- هو القول الأول القائل بعدم صحة إمامة الأمي مطلقاً إلا لمثله: لأن ذلك أمر يتعلق بالفاتحة التي هي ركن من أركان الصلاة، فالأخذ به أحوط وأبرأ للزمة.

(١) المقنع ص ٢٧.

(٢) الإنصاف ٢/٢٦٨.

المطلب الرابع

إمامة الفأفاء^(١) والتمتتام^(٢) ونحوهما

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين، وهما كما يلي:

القول الأول:

أنه تكره إمامة الفأفاء والتمتتام ونحوهما إلا لمثلهما.

وهذا هو الظاهر من قول الحنفية^(٣).

جاء في الفتاوى الهندية: "ومن يقف في غير مواضعه ولا يقف في مواضعه لا ينبغي أن يؤم، وكذا من يتحنج عند القراءة كثيراً ومن كان به تمتمة وهو أن يتكلم بالتاء مراراً أو فأفأة وهو أن يتكلم بالفاء مراراً"^(٤).

وهو الظاهر من قول المالكية.

حيث قال ابن عبد البر: "وينبغي أن يختار الإمام الراتب فيكون فقيهاً عالماً بأحكام الصلاة محسناً بالقرآن..^(٥)".

(١) الفأفاء هو الذي يتردد في الفاء ويكررها.

() الصحاح مادة "فأفا" ٦٢/١، حلية الفقهاء ص ٧٨، القاموس المحيط مادة "فأفا" ٢٣/١.

(٢) التَّمتَّام هو الذي يتردد في التاء ويكررها، وقال أبو زيد: هو الذي يعجل في الكلام ولا يفهمك، وقال بعضهم: رد الكلام إلى التاء والميم أن تسبق كلمته إلى حنكه الأعلى.

() الصحاح مادة "تم" ٥/١٨٧٨، حلية الفقهاء ص ٧٨، المغرب مادة "تم" ١٠٨/١، القاموس المحيط

مادة "تم" ٤/٨٥، المصباح المنير مادة "تم" ٧٧/١.

(٣) شرح فتح القدير ١/٢٢٢، الفتاوى الهندية ١/٨٦، حاشية رد المحتار ١/٥٨٢.

(٤) الفتاوى الهندية ١/٨٦.

(٥) الكافي ١/٢١٠.

وقال ابن رشد: " وأما الألكن الذي لا تتبين قراءته والألثغ ... فلا اختلاف في أنه لا إعادة على من ائتم بهم، وإن كان الائتمام بهم مكروها ...^(١) .

وبه قال الإمام الشافعي، وأصحابه^(٢) .

قال الإمام الشافعي: " ولو كانت بالرجل متممة لا تبين معها القراءة أجزأته قراءته إذا بلغ منها مالا يطبق أكثر منها، وأكره أن يكون إماما، وإن أم أجزأ إذا أيقن أنه قرأ ما تجزئ به صلاته، وكذا الفأفاء أكره أن يؤم فإن أم أجزأه"^(٣) .

وبه قال الحنابلة^(٤) .

قال المرداوي: " قوله (والفأفاء) الذي يكرر الفاء (والتمتام) الذي يكرر التاء، ولا يفصح ببعض الحروف، تكره إمامتهم، وهو المذهب، وعليه الأصحاب"^(٥) .

واستدلوا على ذلك بما يلي:

أن الفأفاء والتمتام يأتيان بالحروف على الكمال ويزيدان فيها زيادة هما مغلوبان عليهما، فُعُفِيَ عنهما، وإنما كُرِهَ تقديمهما لهذه الزيادة^(٦) .

(١) البيان والتحصيل ٤٤٩/١ .

(٢) الأم ١٣٢/١، المذهب ١٠٥/١، المجموع ٢٧٩/٤، منهاج الطالبين ٢٩٣/١، فتح الوهاب ٦٢/١، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ١٥٤/١ .

(٣) الأم ١٣٢/١ .

(٤) المقنع ص ٣٧، المغني ٣٢/٢، الإنصاف ٢٧٢/٢، منتهى الإرادات ١١٢/١، كشف القناع ٤٨٣/١ .

(٥) الإنصاف ٢٧٢/٢ .

(٦) المذهب ١٠٥/١، المغني ٣٢/٢، كشف القناع ٤٨٣/١ .

القول الثاني:

أنه لا تصح إمامة الفأفاء والتمتام ونحوهما.

وبهذا قال بعض الحنفية حيث قال الشرنبلالي^(١): " وشروط صحة الإمامة للرجال الأصحاء ستة أشياء: الإسلام ... والسلامة من الأعذار كالرعااف والفأفاء والتمتمة والثلث ..."^(٢).

وبعض الحنابلة حيث قال المرداوي: " قوله (والفأفاء) الذي يكرر الفاء (والتمتام) الذي يكرر التاء، ولا يفصح ببعض الحروف، تكره إمامتهم وحكي قول: لا تصح إمامتهم"^(٣).

ويمكن الاستدلال لهذا القول بأن الفأفاء والتمتام ونحوهما يزيدون بعض الحروف في القراءة، فلا تصح إمامتهم كما لو نقصوا منها، وخاصة في الفاتحة.

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشة ذلك بأن هذه الزيادة ليست متممة، بل إنهم مغلوبون عليها، كما أن هناك فرقاً بين الزيادة والنقص ، فالزيادة يحصل معها الإتيان بالمطلوب، والنقص لا يحصل معه ذلك.

(١) حسن بن عمار بن علي الشرنبلالي، الوفاي، الحنفي، أبو الإخلاص، ولد سنة ٩٩٤هـ. يحدّ من كبار فقهاء الحنفية في وقته، تفقّه على عبدالله النحريري، ومحمد المحبي، وعلي بن غانم المقدسي، ودرّس بالأزهر، وأخذ عنه خلق كثير من مصر والشام، له مؤلفات منها: نور الإيضاح. السعادات في علمي التوحيد والعبادات توفي سنة ١٠٦٩هـ. (الأعلام ٢/٢٠٨، معجم المؤلفين ٣/٢٦٥).

(٢) نور الإيضاح ص ٥٥.

(٣) الإنصاف ٢/٢٧٧.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة- والله أعلم بالصواب- هو القول الأول
القائل بكراهة إمامة الفأفاء والتمتاع ونحوهما؛ لقوة ما استدلوا به.

والظاهر أن الحكم ليس مقصوراً على من يردد الفاء والتاء بل هو عام لكل
من يردد حرفاً من الحروف، ولعل اقتصار الفقهاء عليهما لكثرة حصولهما.

المبحث الثالث

الأحكام الخاصة بالمأموم لقراءة الفاتحة وما بعدها

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : القراءة خلف الإمام.

المطلب الثاني: فتح المأموم على إمامه في القراءة.

المطلب الثالث: الجهر بالقراءة للمأموم.

المطلب الأول

القراءة خلف الإمام

وفيه أربع مسائل؛

المسألة الأولى: القراءة خلف الإمام في الصلاة الجهرية.

المسألة الثانية: القراءة خلف الإمام في الصلاة السرية.

المسألة الثالثة: في الحالات التي تسقط فيها القراءة عن المأموم عند الموجبين لها.

المسألة الرابعة: حكم القراءة خلف الإمام عند غير الموجبين لها.

المسألة الأولى

القراءة خلف الإمام في الصلاة الجهرية

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين، وهما كما يلي:

القول الأول:

أن القراءة خلف الإمام في الجهرية واجبة.

وبهذا قال الإمام الشافعي في الجديد، وهو الوجه المشهور عند أصحابه.^(١)

قال النووي: " ويستوي في تعيين الفاتحة الإمام، والمأموم، والمنفرد، في السرية والجهرية " ^(٢).

وهو رواية عن الإمام أحمد ^(٣).

قال المرداوي عن قول ابن قدامة: " ولا تجب القراءة على المأموم " ^(٤):
" هذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب ... وعنه: تجب القراءة عليه " ^(٥).

وبه قال ابن حزم حيث قال في المحلى: " وقراءة أم القرآن فرض في كل ركعة من كل صلاة إماماً كان أو مأموماً أو منفرداً ... " ^(٦).

واستدلوا على ذلك بأدلة من السنة، والمعقول:

(١) مختصر المزني مع الأم ١٠٨/٨، المذهب ٧٩/١، الوجيز ص ٤٢، المجموع ٣/٣٦٤، روضة الطالبين ١/١٤١، التبيان ص ١٠١.

(٢) روضة الطالبين ١/١٤١.

(٣) المبدع ٥١/٢، الإنصاف ٢/٢٢٨.

(٤) المقنع ص ٣٦.

(٥) الإنصاف ٢/٢٢٨.

(٦) المحلى ٣/٢٣٦.

أولاً - من السنة:

الدليل الأول: ما رواه عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب »^(١).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ نفى صحة الصلاة بدون قراءة الفاتحة، وهذا عام فيشمل كل صلاة وكل مصل، ومن ذلك المأموم في صلاة الجهر، فتجب عليه القراءة خلف إمامه فيها.

مناقشة هذا الدليل:

نوقش من أربعة وجوه:

الوجه الأول:

ناقشه ابن قدامة بأنه محمول على غير المأموم^(٢).

الإجابة عن هذا الوجه:

يمكن الإجابة عنه بأن الحديث قد جاء عاماً لكل مصل، وتخصيصه بغير المأموم يحتاج إلى دليل واضح؛ لأنها ركن من أركان الصلاة، ولا دليل على ذلك - فيما اطلعت عليه -.

الوجه الثاني:

كما ناقشه الجصاص، والسرخسي بأنه ليس في الحديث إيجاب قراءة الفاتحة خلف الإمام؛ لأن صلاة المأموم خلف الإمام - إذا كانت قراءته قراءة له - صلاة بأم القرآن^(٣).

(١) سبق تخريجه ص ١٨٨.

(٢) المغني ٦٠٢/١.

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٤٢/٣، المبسوط ٢٠٠/١.

الإجابة عن هذا الوجه:

يمكن الإجابة عنه بما رواه عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: كنا خلف النبي ﷺ في صلاة الفجر ، فتقلت عليه القراءة، فلما فرغ قال: "لعلكم تقرؤون خلف إمامكم" قلنا، نعم، هذا يارسول الله، قال: "لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها" ^(١) حيث أمرهم النبي ﷺ بالقراءة بالفاتحة، ولو كانت قراءته قراءة لهم لما أمرهم بذلك.

الوجه الثالث:

كما ناقشه السرخسي بأنه يحمل على أن القراءة كانت ركنا في الابتداء ثم منعهم الرسول ﷺ من القراءة خلفه بعد ذلك، بدليل قوله ﷺ لما سمع رجلا يقرأ خلفه: « مالي أنأزع القرآن » ^(٢)، ^(٣).

الإجابة عن هذا الوجه:

يمكن الإجابة عنه بأنه لا دليل على منع النبي ﷺ عن القراءة خلفه، وأما ما ذكره فليس فيه النهي عن القراءة، وإنما فيه النهي عن الجهر بالقراءة خلفه، وهذا مما لا خلاف فيه، ويؤيد ذلك ما سبق من حديث عبادة رضي الله عنه لما ثقلت على النبي ﷺ قراءة صلاة الفجر حيث قال: " لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها" ^(٤) فلم ينه عن القراءة، بل أمر بقراءة الفاتحة.

الوجه الرابع:

كما ناقشه العيني بأن النفي فيه للكمال، أي لا صلاة كاملة إلا بقراءة فاتحة الكتاب. ^(٥)

(١) سيأتي تخريجه ص ٢٧٢ - إن شاء الله - .

(٢) سيأتي تخريجه ص ٢٥٢ .

(٣) المبسوط ٢٠٠/١ .

(٤) سيأتي تخريجه ص ٣٣٧ .

(٥) عمدة القاري ١٤/٦ .

الإجابة عن هذا الوجه:

أجاب عنه ابن حجر بأن حمل النفي هنا على نفي الذات متعذر، فيرجع إلى حمله على المجاز، والحمل على أقرب المجازين أولى من أبعدهما، ونفي الإجزاء أقرب إلى نفي الحقيقة وهو السابق إلى الفهم، ولأنه يستلزم نفي الكمال ولا يحصل العكس، أي أن نفي الكمال لا يستلزم نفي الإجزاء، فيكون حمله على الإجزاء أولى^(١).

وسياأتي^(٢) مزيد من الإجابة عن ذلك في مسألة حكم قراءة الفاتحة في الصلاة - إن شاء الله - .

الدليل الثاني: ما رواه أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: " من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم الكتاب فهي خِذَاجٌ " ^(٣) ثلاثاً، غير تمام، فقليل لأبي هريرة: إنا نكون وراء الإمام، فقال: اقرأ بها في نفسك... " ^(٤) الحديث.

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ وصف الصلاة الخالية من قراءة الفاتحة بأنها خِذَاجٌ، يعني فاسدة، وهذا عام لكل صلاة، ومن ذلك صلاة المأموم خلف الإمام في الجهرية، فدلَّ ذلك على وجوب القراءة عليه فيها.

(١) فتح الباري ٢/٢٤١.

(٢) ص ٥١٤ وما بعدها.

(٣) الخِذَاجُ: النقصان، يُقال: خدجت الناقة، إذا أُلْقَتْ ولدها قبل أوانه، وإن كان غير تام، وأُخِذَتْ إذا ولدته ناقص الخلق وإن كان تمام الحمل. (النهاية مادة " خدج " ١٢/٢، الفائق مادة " بأس " ٧٠/١).

(٤) سياأتي تخريج آخر هذا الحديث من قول أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اقرأ بها في نفسك فإني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: قال الله - تعالى - : قسمتُ الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبيدي ماسأل الحديث ص ٤٤٩.

مناقشة هذا الدليل:

نوقش من خمسة وجوه:

الوجه الأول:

ناقشه الجصاص بأن كل ما في الحديث أن الصلاة التي لا تقرأ فيها الفاتحة خِدَاجٌ، والخِدَاج هو النقصان، وهو يدل على الجواز لوقوع اسم الصلاة عليها^(١).

الجواب عن هذا الوجه:

يمكن الجواب عنه بعدم التسليم بأن الخِدَاج النقصان، بل المراد به الفساد كما ذكر الخطابي وابن عبد البر^(٢).
وسيأتي^(٣) مزيد من الإجابة عن ذلك في مسألة حكم قراءة الفاتحة في الصلاة . إن شاء الله . .

الوجه الثاني:

ناقشه الجصاص - أيضاً - بأن الحديث في المنفرد، ولا يشمل المأموم، جمعا بينه وبين الأدلة الدالة على عدم وجوب القراءة خلف الإمام^(٤).

الإجابة عن هذا الوجه:

يمكن الإجابة عنه بأن الحديث عام لكل مصل وكل صلاة، وتخصيصه بغير المأموم تخصيص بدون مخصص، فلا يقبل، أما الأدلة الدالة على عدم وجوب القراءة خلف الإمام فستأتي مناقشتها . إن شاء الله . .

(١) أحكام القرآن للجصاص ٤٣/٣ .

(٢) معالم السنن ٢٠٣/١ . الاستذكار ١٦٧/٢ .

(٣) ص ٤٤٩ وما بعدها .

(٤) أحكام القرآن للجصاص ٤٣/٣ .

الوجه الثالث:

ناقشه ابن قدامة بما ناقش به الدليل الأول من أنه محمول على غير الإمام^(١)، وقد سبقت الإجابة عنه.

الوجه الرابع:

وناقشه ابن قدامة - أيضاً - بأن قول أبي هريرة رضي الله عنه: "اقرأ بها في نفسك" من كلامه، وقد خالفه جابر بن عبدالله وعبدالله بن الزبير - رضي الله عنهما - وغيرهما^(٢).

الإجابة عن هذا الوجه:

يمكن الإجابة عنه بأن الاعتماد هنا في الاستدلال ليس على قول أبي هريرة رضي الله عنه بل على قول الرسول صلى الله عليه وسلم وإنما قول أبي هريرة رضي الله عنه زيادة في بيان الحديث وتوضيحه.

الوجه الخامس:

ناقشه ابن قدامة - أيضاً - بأنه يحتمل أن أبا هريرة رضي الله عنه أراد اقرباها في سكتات الإمام، أو في حالة إسراره^(٣).

الإجابة عن هذا الوجه:

يمكن الإجابة عنه من طريقين:

الأول : ما سبق من الإجابة عن الوجه السابق.

الثاني : أن هذا الاحتمال ضعيف؛ لعموم الدليل.

(١) المغني ٦٠٢/١.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

الدليل الثالث: ما جاء في حديث المسيء صلاته الذي رواه أبوهريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال - أي للمسيء -: " إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعاً، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً، وافعل ذلك في صلاتك كلها" ^(١).

وجه الاستدلال:

أن النبي ﷺ أمر المسيء بقراءة القرآن في الصلاة بقوله: " ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن" ثم قال له بعد ذلك: "وافعل ذلك في صلاتك كلها" ولم يفصل للمسيء متى يقرأ، ومتى لا يقرأ، بل أمره أمراً عاماً لجميع الحالات، وتخصيصه بالإمام والمنفرد دون المأموم يحتاج إلى دليل، ولا دليل عليه ^(٢).

الدليل الرابع: ما رواه عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: كنا خلف النبي ﷺ في صلاة الفجر فتقلت عليه القراءة، فلما فرغ قال: "لعلكم تقرأون خلف إمامكم" قلنا: نعم، هذا يارسول الله ، قال: لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها" ^(٣).

وهذا الحديث واضح الدلالة.

مناقشة هذا الدليل:

نوقش من وجهين:

-
- (١) سبق تخريجه ص ١٨٩ .
 (٢) فتح الباري ٢/٢٤٢ .
 (٣) رواه أبو داود في كتاب الصلاة - باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب حديث ٨٢٣، ٢١٧/١ وسكت عنه، والترمذي في أبواب الصلاة باب ما جاء في القراءة خلف الإمام رقم ٢٢٩، حديث ٣١٠، ١٩٣/١، وقال " حديث حسن" وأحمد ٦٠/٥، والبيهقي في كتابه القراءة خلف الإمام - باب ذكر أخبار خاصة دالة على وجوب قراءة فاتحة الكتاب على المأموم ... حديث ١٠٩، ص ٥٦، والبخاري في كتابه " خير الكلام في القراءة خلف الإمام" باب لا يجهر خلف الإمام بالقراءة حديث ٢٥٨، ص ٥٧ . وقال الخطابي: " وإسناده جيد لا طعن فيه" . (معالم السنن ١/٢٠٥).

الوجه الأول:

ناقشه ابن قدامة بأنه لم يروه غير ابن إسحاق^(١)، وقد رواه أبو داود عن نافع^(٢) بن محمود الأنصاري، وهو أدنى حالاً من ابن إسحاق، فإنه غير معروف عند أهل الحديث^(٣).

الإجابة عن هذا الوجه:

أُجيب عنه من طريقين:

الأول: يمكن الإجابة عنه بما ذكره ابن حزم من أن هذا ليس بشيء؛ لأن محمد بن إسحاق أحد أئمة الحديث، وقد وثقه الزهري، وغيره، قال فيه شعبة: محمد بن إسحاق أمير المحدثين، وهو أمير المؤمنين في الحديث^(٤). وقال أحمد شاكر^(٥): "والحق أن ابن إسحاق إمام ثقة جليل، وطعن مالك فيه غير مقبول"^(٦).

(١) هو محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار، ويقال: كومان، المدني، المطلبي، يكنى بأبي بكر، ويقال: أبو عبدالله، نزل بغداد، قال فيه ابن سعد: ثقة ومن الناس من تكلم فيه، وقال الدارقطني: اختلف الأئمة فيه وليس بحجة وإنما يعتبر به، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال ابن حجر: صدوق يدلّس، ورمي بالتشيع والقدر، توفي سنة ١٥٥هـ.

() تذكرة الحفاظ ١/١٧٢، تهذيب التهذيب ٥/٣٨، وما بعدها، تقريب التهذيب ٢/١٤٤.

(٢) هو نافع بن محمود بن الربيع، ويقال: ابن ربيعة الأنصاري، المدني، سكن بيت المقدس. وثقة الدارقطني، وقال ابن عبد البر: مجهول، وقال ابن حجر: مستور.

() مشاهير علماء الأنصار ص ١١٦، تهذيب التهذيب ١٠/٤١٠، تقريب التهذيب ٢/٢٩٦.

(٣) المغني ١/٦٠٢، ٦٠٣.

(٤) المحلى ٣/٢٤١.

(٥) هو أحمد بن محمد شاكر بن أحمد بن عبد القادر، من آل أبي علياء، ينتهي نسبه إلى الحسين بن علي، مصري، عالم بالحديث، والتفسير التحق بالأزهر ففاز بشهادة "العالية" سنة ١٩١٧م، وتدرّج في الوظائف القضائية حتى انتهت إليه رئاسة المحكمة الشرعية العليا، ثم أُحيلَ إلى "المعاش" فانقطع للتأليف، ومن مؤلفاته: نظام الطلاق في الإسلام، الشرع واللغة.

() الأعلام ١/٢٥٣، معجم المؤلفين ١٤/٣٦٨.

(٦) تعليق أحمد شاكر على المحلى ٣/٢٤١.

الوجه الثاني:

ناقشه النووي بأن الدارقطني، والبيهقي قد رواه عن ابن إسحاق، قال: حدثني مكحول^(١) بهذا، فذكره، والقاعدة عند المحدثين أن المدلس إذا روى من طريقين، فقال في أحدهما: "عن"، وقال في الآخر: "حدثني، أو أخبرني" كان الطريقتان في هذه الحالة صحيحين، وحكم باتصال الحديث، وقد حصل هذا هنا، فيكون الحديث صحيحاً متصلاً^(٢).

ثانياً - من المعقول:

الدليل الأول: أن قراءة الفاتحة في الصلاة ركن من أركانها، فلم يسقط عن المأموم، كالركوع^(٣).

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه ابن قدامة بأن هذا القياس يبطل بالمسبوق، حيث يسقط عنه ركن القراءة إذا أدرك الإمام راکعاً^(٤).

الإجابة عن هذه المناقشة:

يمكن الإجابة عنها بأن سقوط القراءة عن المسبوق إذا أدرك الإمام راکعاً لورود الدليل بذلك، فيكون مخصصاً من هذه المسألة، وأيضاً هذا محل خلاف

(١) هو مكحول الشامي. الفقيه الدمشقي، مولى بني هذيل، طاف الأرض في طلب العلم، وكان فقيه دمشق وأحد أوعية العلم والآثار، قال أبو حاتم: ما أعلم أفقه من مكحول، ولم يكن في زمانه أبصر بالفتيا منه، وكان لا يفتي حتى يقول: لا حول ولا قوة إلا بالله. توفي سنة ١١٣ هـ.
(تهذيب التهذيب ١٠/٢٨٩ - ٢٩٣، شذرات الذهب ١/١٤٦).

(٢) المجموع ٣/٢٦٦.

(٣) المغني ١/٦٠.

(٤) المرجع السابق ١/٦٠٣.

بين الفقهاء، فمنهم من يقول: لا تسقط، فلا تصح ركعته، وإن كان الصحيح خلافاً. كما سيأتي^(١).

الدليل الثاني: أن من لزمه القيام لزمته القراءة مع القدرة عليها، كالإمام، والمنفرد^(٢).

القول الثاني:

أن القراءة خلف الإمام في الجهرية غير واجبة.

وبهذا قال الإمام أبو حنيفة، وأصحابه^(٣).

قال محمد بن الحسن: "قال أبو حنيفة: لا قراءة خلف الإمام في شيء من الصلاة ما يجهر فيه بالقراءة وما لا يجهر فيه بالقراءة"^(٤).

وبه قال الإمام مالك، وأصحابه^(٥).

قال ابن عبد البر: "ولا ينبغي لأحد أن يدع القراءة خلف إمامه في صلاة السر... وأما إذا جهر الإمام فلا قراءة بفاتحة الكتاب ولا بغيرها"^(٦).

وهو القول القديم للإمام الشافعي، ووجه ضعيف عند أصحابه^(٧).

(١) ص ٣٦٨ . ٣٧٠ وما بعدها.

(٢) المغني ١/٦٠١.

(٣) الحجة على أهل المدينة ١/٣٢٠، مختصر الطحاوي ص ٢٧، الكتاب للقدوري ١/٨٠، المبسوط ١/١٩٩، بدائع الصنائع ١/١١٠، ١١١، الهداية ١/٥٥.

(٤) الحجة على أهل المدينة ١/٣٢٠.

(٥) الموطأ ١/٨٦، الكافي ١/٢٠١، القوانين الفقهية ص ٦٦، مختصر خليل ص ٢٩، الفواكه الدواني ١/٢٤٠، حاشية الدسوقي ١/٢٤٧.

(٦) الكافي ١/٢٠١.

(٧) المهذب ١/٧٩، الوجيز ١/٤٢، روضة الطالبين ١/٢٤١، التبيان ص ١٠١.

قال الشيرازي: "..... وهل تجب (يعني القراءة) على المأموم؟ ينظر فيه فإن كان في صلاة يسر فيها بالقراءة وجبت عليه وإن كان في صلاة يجهر فيها بالقراءة ففيه قولان ... قال في القديم: لا يقرأ" (١).

وهو الرواية المشهورة عن الإمام أحمد، وأخذ بها أكثر أصحابه (٢).

قال المرداوي عن قول ابن قدامة: "ولا تجب القراءة على المأموم" (٣): "هذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، نص عليه، وقطع به كثير منهم" (٤).

وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال: "والذي عليه جمهور العلماء الفرق بين حال الجهر، وحال المخافتة، فيقرأ في حال السر، ولا يقرأ في حال الجهر، وهذا أعدل الأقوال" (٥).

واستدلوا على ذلك بأدلة من الكتاب، والسنة، والإجماع، والمعقول:

أولاً - من الكتاب:

قول الله - تعالى -: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (٦)

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذه الآية بأن الله - سبحانه وتعالى - أمر بالإنصات عند قراءة القرآن للاستماع، فلا تجب القراءة على المأموم، بل ينصت لقراءة

-
- (١) المذهب ٧٩/١.
(٢) مسائل الإمام أحمد لأبي داود ص ٣١، العدة ص ٧٥، ٧٤، المغني ٦٠٠/١، المحرر ٥٥/١، مجموع الفتاوى ٢٦٥/٢٣، المبدع ٥١/٢، الإنصاف ٢٢٨/٢.
(٣) المقنع ص ٣٦.
(٤) الإنصاف ٢٢٨/٢.
(٥) مجموع الفتاوى ٢٣٠/٢٣.
(٦) سورة الأعراف، الآية (٢٠٤).

إمامه: لأن هذه الآية نزلت في شأن الصلاة، على القول الراجح حتى نقل الإمام أحمد الإجماع عليه حيث قال عنها: " أجمع الناس أن هذه الآية في الصلاة"^(١)، ولكن يشكل على هذا الإجماع ما نقله القرطبي حيث قال: " وقيل: إنها نزلت في الخطبة"^(٢).

مناقشة هذا الدليل:

نوقش من ستة وجوه:

الوجه الأول:

ناقشه ابن حزم بأن في تمام الآية حجة عليهم: لأن الله- سبحانه وتعالى- قال: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ ^(٣) وَأَذْكُرَنَّكَ فِي نَفْسِكَ نَضْرَعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ ^(٤) فإن كان أول الآية في الصلاة فكذلك آخرها، وإن كان آخرها ليس في الصلاة فأولها ليس فيها، وليس فيها إلا الأمر بالذكر سراً وترك الجهر فقط وهو ما نقول به^(٥).

الوجه الثاني:

ناقشه النووي بأنه يستحب للإمام أن يسكت بعد الفاتحة قدر ما يقرأ المأموم الفاتحة بدليل ما رواه الحسن البصري عن سمرة بن جندب - رضي الله عنه - أنه قال: "سكتان حفظتهما عن رسول الله ﷺ فأنكر ذلك عمران ابن حصين قال: حفظنا سكتة، فكتبنا إلى أبي بن كعب بالمدينة، فكتب أبي أن حفظ سمرة، قال سعيد: فقلنا لقتادة: ما هاتان السكتتان؟ قال: إذا دخل

(١) مسائل الإمام أحمد لأبي داود ص ٣١.

(٢) الجامع لأحكام القرطبي ٣٥٣/٧.

(٣) سورة الأعراف، الآية (٢٠٤). (٢٠٥).

(٤) المحلى ٢٣٩/٣.

في صلاته، وإذا فرغ من القراءة...^(١) الحديث، وعلى هذا لا يمنعه من قراءة الفاتحة^(٢).

الإجابة عن هذا الوجه:

يمكن الإجابة عنه بما ذكره الجصاص من أن ما ذكره من حديث سمرة لا يدل على أن الكتاب لقراءة الفاتحة؛ لأن الأولى للاستفتاح، والثانية إن ثبتت فلا دلالة فيها على أنها بمقدار قراءة الفاتحة وإنما هي للفصل، ولو كان كل منهما بمقدار الفاتحة لاستفاض نقله، فلما لم يستفرض مع الحاجة إليه تبين أنهما غير ثابتتين، وأيضاً فإن سبيل المأموم أن يتبع الإمام ولا يجوز العكس، وعلى قول القائل بسكوت الإمام لقراءة المأموم يحصل مخالفة، للأحاديث الدالة على جعل الإمام للاتِّمام^(٣) به . وستأتي . إن شاء الله . .

الوجه الثالث:

وناقشه النووي . أيضاً . بأن القراءة التي يؤمر بالإنصات لها في السورة وكذلك في الفاتحة إذا سكت الإمام بعدها، وهذا مع التسليم بأن المراد بالآية الإنصات عند قراءة القرآن وهو الراجع، وإلا فقد روي أنها نزلت في الخطبة^(٤) .

(١) رواه أبو داود في كتاب الصلاة - باب السكوت عند الافتتاح حديث ٧٧٩، ٢٠٧/١، وسكت عنه، والترمذي في أبواب الصلاة - باب ما جاء في السكتين رقم ١٨٦، حديث ٢٥١، ١٥٨/١، ١٥٩، وقال: "حديث سمرة حديث حسن"، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب في سكتي الإمام رقم ١٢ حديث ٨٤٤، ٢٧٥/١، والبيهقي في كتاب الصلاة - باب في سكتي الإمام ١٩٥/٢، ١٩٦، والدارمي في كتاب الصلاة - باب في السكتين رقم ٣٧، حديث ١٢٤٦، ٢٢٧/١، وأحمد ٥/ ١٥، ٢١.

(٢) المجموع ٣/ ٣٦٧.

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٣/ ٤٠.

(٤) المجموع ٣/ ٣٦٧.

الوجه الرابع:

ناقشه السبكي^(١) بأن هذه الآية عامة، وقد خصصتها الأحاديث الدالة على وجوب القراءة خلف الإمام كحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه وقد سبقت^(٢).

الإجابة عن هذا الوجه:

أجاب عنه شيخ الإسلام ابن تيمية من طريقين:

الأول: أن هذه الآية نزلت في الصلاة والخطبة . كما سبق نقل الإمام أحمد الإجماع عليه . .

الثاني: أن المستمع للفتحة كالقارئ ، ولهذا يُؤمَّن على دعائها^(٣).

الوجه الخامس:

وناقشه السبكي- أيضاً- بأننا قد اتفقنا على أن الأمر بالفتحة في الصلوات للوجوب، والأمر بالاستماع والإنصات ليس في رتبته، فلو تحقق التعارض بينهما لكان تقديم ما اتفق على وجوبه أولى.

الوجه السادس:

وناقشه السبكي- أيضاً- بأن العلماء قد اختلفوا في تفسير هذه الآية، فمنهم من قال: إنهم كانوا يتكلمون في الصلاة فنزلت، فيكون المراد بها المنع من كلام الآدميين لا من قراءة القرآن^(٤).

(١) هو علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف الأنصاري، الخزرجي، السبكي، ولد بمصر سنة ٦٨٢هـ، وتفقّه على والده، ودرس على السيف البغدادي، وأبي حيان، وعبدالله الغماري، وغيرهم. ورحل إلى الشام، والاسكندرية، والحجاز حتى صار عالماً في الفقه، والتفسير، والحديث، والقراءات، والخلاف وغيرها، وصنّف مصنفات منها: الابتهاج في شرح المنهاج، الدر النظيم في تفسير القرآن العظيم، توفي سنة ٧٥٦هـ.

(٢) طبقات الشافعية للسبكي ١٤٦/٦ . ٢٢٧، الدرر الكامنة ١٣٤/٣ . ١٤٣، النجوم الزاهرة ٣١٨/١٠ . ٣١٩.

(٣) ص ٣٣٢ وما بعدها .

(٤) مجموع الفتاوى ٣١٢/٢٣ .

(٤) فتاوى السبكي ١٣٩/١ .

الإجابة عن هذا الوجه:

يمكن الإجابة عنه بأن الآية عامة لم تفرق بين كلام الآدميين وغيره فتشمل قراءة القرآن.

ثانياً - من السنة:

الدليل الأول: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، وإذا قرأ فأنصتوا..." ^(١) الحديث.

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ أمر المأمومين بالإنصات لقراءة الإمام، وهذا يدل على أن القراءة غير واجبة عليهم: لأنها لو كانت واجبة لأمرهم بالقراءة معه.

مناقشة هذا الدليل:

نوقش من خمسة وجوه:

الوجه الأول:

ناقشه ابن حزم بأن الحنفية والمالكية، وهم ممن استدل به هنا مخالفين لأكثر ما فيه، حيث إنهم يرون التكبير إثر تكبير الإمام لا معه للإحرام خاصة، ثم يرون سائر التكبيرات والخفض والرفع مع الإمام، وهذا خلاف

(١) رواه أبو داود في كتاب الصلاة - باب الإمام يصلي من قعود حديث ٦٠٤، ١٦٥/١. وقال: "هذه الزيادة (وإذا قرأ فأنصتوا) ليست بمحفوظة الوهم عندنا من أبي خالد، والنسائي في كتاب الافتتاح - باب تأويل (وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون) رقم ٣٠، حديث ٩٢١، ١٤١/٢، ١٤٢، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا رقم ١٢، حديث ٨٤٦، ٢٧٦/١. وأحمد ٣٧٦/٢، ٤٢٠، ٤١٥/٤.

أمر الرسول ﷺ في هذا الحديث، وفيه " وإذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً " فخالفوه إلى خبر غير صحيح وظن غير موجود، فكيف يحتجوا بقضية من قضاياء لا حجة لهم فيها ويتركون الباقي؟^(١).

الوجهان الثاني والثالث:

ناقشهما النووي بما سبق من الوجهين اللذين ناقش بهما الاستدلال بالآية الكريمة.

الوجه الرابع:

أن لفظة " وإذا قرأ فأنصتوا " ليست ثابتة عن النبي ﷺ حيث قال عنها أبو داود " وهذه الزيادة (وإذا قرأ فأنصتوا) ليست بمحفوظة الوهم عندنا من أبي خالد " (٢)، (٣).

وذكر البيهقي عن ابن أبي حاتم وقال: سمعت أبي... وذكر هذا الحديث، فقال أبي: ليست هذه الكلمة محفوظة، هي من تخاليط ابن عجلان^(٤). وضعفه البيهقي من جميع طرقه^(٥)، (٦).

(١) المحلى ٣/٣٦٧.

(٢) هو سليمان بن حيان الأزدي الأحمر، الكوفي، الجعفري، يكنى بأبي خالد، ولد بجرجان سنة ١١٤هـ، وثقه ابن سعد، والعجلي، وابن المديني، وغيرهم، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: والذهبي: صدوق، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ، توفي سنة ١٨٩هـ. (طبقات ابن سعد ٦/٣٩١، الكاشف ١/٣٩٢، تهذيب التهذيب ٤/١٨١، ١٨٢، تقريب التهذيب ١/٣٢٣).

(٣) سنن أبي داود ١/١٦٥.

(٤) هو محمد بن عجلان المدني، القرشي، مولى فاطمة بنت الوليد بن عتبة، يكنى بأبي عبدالله، وثقه أحمد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وغيرهم، وقال القطان عنه: كان سعيد المقبري يحدث عن أبي هريرة فاختلف عليه فجعلها كلها عن أبي هريرة، وقال ابن حجر: صدوق إلا أنه اختلط عليه أحاديث أبي هريرة، توفي سنة ١٤٨هـ.

(٥) تهذيب التهذيب ٩/٣٤١، ٣٤٢، تقريب التهذيب ٢/١٩٠، طبقات الحفاظ ص (٧٩).

(٥) السنن الكبرى للبيهقي ٢/١٥٧.

(٦) المجموع ٣/٣٦٧.

الإجابة عن هذه المناقشة:

أجيب عنها من ثلاثة طرق:

الطريق الأول:

أجاب عنها شيخ الإسلام ابن تيمية بأن لفظة: "وإذا قرأ فأنصتوا" زيادة من الثقة لا تخالف المزيد بل توافق معناه، ولذلك صححها الإمام مسلم لما سُئِلَ عنها حيث قال: هو صحيح عندي، يعني: إذا قرأ فأنصتوا، فقليل له: لَمْ يَمْ تَصْنَعْ هُنَا؟ قال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا، إنما وضعتُ هاهنا ما أجمعوا عليه^(١)،^(٢).

الطريق الثاني:

أجاب عنه العيني بأن ابن عجلان ثقة، فقد وثَّقَه العجلي^(٣)، وقال الدارقطني: إن مسلماً خرَّج له في صحيحه.

الطريق الثالث:

أجاب عنه العيني - أيضاً - بأن ابن عجلان لم ينفرد بهذه الزيادة، فقد روى النسائي هذا الحديث بهذه الزيادة عن طريق محمد^(٤) بن سعد الأنصاري،

(١) صحيح مسلم ٣٠٤/١.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٣/٢٧٢.

(٣) هو أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي، الكوفي، يكنى بأبي الحسن، ولد سنة ١٨٦هـ، إمام حافظ قدوة، نزل طرابلس المغرب، وقيل: إنه فر إليها أيام محنة خلق القرآن وسكنها للتفرد، والتعب، صنف مصنفات منها: الجرح والتعديل، والتاريخ، توفي سنة ٢٦١هـ.

(٤) تذكرة الحفاظ ٢/٥٦٠، ٥٦١، طبقات الحفاظ ص ٢٤٦.

(٤) هو محمد بن سعد الأنصاري، الأشعري، المدني، يكنى بأبي سعد، سكن بغداد، وثَّقَه ابن معين، والنسائي، وابن حبان، والذهبي، قال أبو حاتم: ليس بمشهور، وقال ابن حجر: صدوق، توفي على رأس المائتين.
(الكاشف ٤٧/٢، تهذيب التهذيب ١٨٤/٩، تقريب التهذيب ١٦٤/٢).

وهو ثقة، وثقه يحيى بن معين، وقد تابع ابن سعد هذا أبا خالد، وتابعه إسماعيل^(١) بن أبان^(٢).

الوجه الخامس:

وناقشه ابن حجر بأنه لا دلالة فيه؛ لإمكان الجمع بين الأمرين فينصت فيما سوى الفاتحة، أو ينصت إذا قرأ الإمام ويقرأ إذا سكت، وبناء على هذا يتعين على الإمام السكوت ليقرأ المأموم حتى لا يوقعه في ارتكاب النهي بعدم الإنصات لقراءة الإمام^(٣).

الدليل الثاني: ما رواه جابر بن عبدالله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "من صلى خلف الإمام فقرأ الإمام له قراءة"^(٤).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ أخبر أن المأموم لا قراءة عليه، وهذا يدل دلالة واضحة على عدم وجوب القراءة على المأموم، وهو عام فيشمل الجهرية والسرية.

(١) هو إسماعيل بن أبان الوراق، الأزدي، الكوفي، يكنى بأبي إسحاق، ويقال: أبو إبراهيم وثقه ابن معين، والدارقطني، وعثمان بن أبي شيبة، وابن حبان، وغيرهم، وقال الجوزجاني: كان مائلاً عن الحق ولم يكن يكذب، وقال ابن حجر: كوفي ثقة، تكلم فيه للتشيع، توفي سنة ٢١٦هـ.
(ميزان الاعتدال ٢١٢/١، تهذيب التهذيب ٢٦٩/١، ٢٧٠، تقريب التهذيب ٦٥/١).

(٢) عمدة القاري ١٥/٦.

(٣) فتح الباري ٢٤٢/٢.

(٤) رواه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا رقم ١٢، حديث ٨٥٠، ٢٧٧/١، وقال في الزوائد: "في إسناده جابر الجعفي، كذاب، والحديث مخالف لما رواه الستة من حديث عبادة"، والدارقطني في كتاب الصلاة - باب ذكر نيابة الإمام عن قراءة المأموم حديث ٤٠٢/١، والبيهقي في السنن الكبرى في كتاب الصلاة - باب من قال: لا يقرأ خلف الإمام على الإطلاق ١٦٠/٢، وفي كتابه القراءة خلف الإمام - باب ذكر أخبار يحتج بها من زعم أنه لا قراءة خلف الإمام بحال حديث ٢٣٤، ص ١٤٧.

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه البيهقي بأنه ضعيف؛ لأن في سنده جابراً^(١) الجعفي، وليث^(٢) بن أبي سليم ولا يحتج بهما، وكل من تابعهما على ذلك أضعف منهما أو من أحدهما، وإنما المحفوظ عن جابر في هذا: "من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل إلا وراء الإمام"^(٣) هذا هو الصحيح عن جابر غير مرفوع، وقد رفعه يحيى^(٤) بن سلام وغيره من الضعفاء عن مالك، وذلك مما لا يصح الاحتجاج به، وقد يكون هذا مذهب جابر في ذلك وهو ترك القراءة خلف الإمام^(٥).

وقال الدارقطني بعد روايته له: "هذا حديث منكر، وسهل^(٦) بن العباس متروك"^(٧).

(١) هو جابر بن يزيد بن الحارث عبد بنوثة الجعفي، الكوفي، يكنى بأبي عبد الله، وقيل: أبو زيد، قال فيه النسائي: متروك الحديث، وقال في موضع آخر: ليس بثقة ولا يكتب حديثه، وقال أبو داود: ليس عندي بالقوي في حديثه، وقال يحيى بن يعلى: سمعت زائدة يقول: جابر الجعفي رافضي يشتم أصحاب النبي ﷺ، وقال ابن سعد: كان يدلّس وكان ضعيفاً جداً في رأيه وروايته، وقال ابن حجر: ضعيف رافضي، مات سنة ١٢٧هـ.

(ميزان الاعتدال ٣٧٩/١، تهذيب التهذيب ٤٦/٢ - ٥١، تقريب التهذيب ١/١٢٣).

(٢) هو ليث بن أبي سليم بن زعيم القرشي، الكوفي، يكنى بأبي بكر، واختلف في اسم أبي سليم، فقيل: أيمن وقيل: أنس، وقيل غير ذلك، ضعفه أبو حاتم، وابن معين، وابن سعد، والجوزجاني، وغيرهم، وقال ابن حجر: صدوق، اختلف أخيراً، ولم يميز حديثه فترك، توفي سنة ١٤٨هـ.

(ميزان الاعتدال ٢/٤٢٠، تهذيب التهذيب ٨/٤٦٥ - ٤٦٨، تقريب التهذيب ٢/١٢٨).

(٣) رواه البيهقي في كتاب الصلاة، باب من قال: لا يقرأ خلف الإمام على الإطلاق ٢/١٦٠.

(٤) هو يحيى بن سلام البصري، يكنى بأبي زكريا، نزيل المغرب بأفريقية، ولد سنة ١٢٤هـ، قال أبو حاتم: صدوق، وضعفه الدارقطني، وقال ابن عدي: يكتب حديثه مع ضعفه، له كتاب الجامع، وكتاب في التفسير توفي بمصر في صفر سنة ٢٠٠هـ.

(الجرح والتعديل ٩/١٥٥، سير أعلام النبلاء ٩/٣٩٦، ٣٩٧، ميزان الاعتدال ٤/٣٨٠، ٣٨١).

(٥) سنن البيهقي ٢/١٦٠.

(٦) هو سهل بن العباس الترمذي، روى عن إسماعيل ابن عليه، تركه الدارقطني، وقال: ليس بثقة.

(ميزان الاعتدال ٢/٢٣٩).

(٧) سنن الدارقطني ١/٤٠٢.

الإجابة عن هذه المناقشة:

أجاب عنها العيني من طريقين:

الطريق الأول:

أنه وإن كان ضعيفاً إلا أن له طرقاً أخرى يشد بعضها بعضاً، منها طريق صحيح وهو ما رواه محمد بن الحسن عن أبي حنيفة عن عبدالله بن شداد عن جابر.

الطريق الثاني:

إذا سَلَّمْنَا بأنه مرسل فالمرسل عندنا حجة^(١).

الدليل الثالث: ما رواه عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: "من صلى خلف الإمام فإن قراءة الإمام له قراءة"^(٢).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته من وجهين:

الوجه الأول:

أنه موقوف على عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - ولم يثبت رفعه، حيث قال الدارقطني: "رفعه وهم"^(٣)، وقد ذكر البيهقي أن الصحيح عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان يقول: "من صلى وراء الإمام كفاه قراءة الإمام"^(٤).

(١) عمدة القاري ٦/١٢٠١٣.

(٢) رواه الدارقطني في كتاب الصلاة - باب ذكر نيابة الإمام عن قراءة المأموم حديث ٤٠٢/١، والبيهقي في كتابه القراءة خلف الإمام - باب ذكر أخبار يحتج بها من زعم أن لا قراءة خلف الإمام بحال حديث ٣٩. ص ١٧٩.

(٣) سنن الدارقطني ١/٤٠٢.

(٤) رواه البيهقي في كتاب الصلاة - باب من قال: لا يقرأ خلف الإمام على الإطلاق ٢/١٦١.

ثم ذكر أنه قد رواه سويد^(١) بن سعيد عن علي^(٢) بن مسهر عن عبيد الله^(٣) بن عمر مرفوعاً، وهو خطأ؛ لأن سويداً تغير حفظه فكثرت الخطأ في رواياته^(٤).

الوجه الثاني:

أنه قد روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - خلافه، فقد روي أنه سئل عن القراءة خلف الإمام، فقال: إني لأستحي من رب هذه البنية أن أصلي صلاة لا أقرأ فيها بأمر القرآن^(٥).

مناقشة عامة لهذين الحديثين، وما في معناهما:

نوقشا من وجهين:

الوجه الأول:

ناقشهما ابن حزم، والقرطبي، والنووي، وابن حجر بأنها ضعيفة جميعها.

(١) هو سويد بن سعيد بن حنبل بن شهرياد الهروي، الحدثاني، الأنباري، يكنى بأبي محمد، قال عنه أبو حاتم: كان صدوقاً وكان يدلّس ويكثر، وقال البخاري: كان قد عمي فيلقن ما ليس من حديثه، وقال النسائي: ليس بثقة ولا مأمون، وقال ابن حجر: صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يلقن ما ليس من حديثه، توفي سنة ٢٤٠هـ.

(٢) ميزان الاعتدال ٢/٢٤٨، ٢٥١، تهذيب التهذيب ٤/٢٧٢، ٢٧٥، تقريب التهذيب ١/٣٤٠.

(٣) هو علي بن مسهر القرشي، الكوفي الحافظ، قاضي الموصل، يكنى بأبي الحسن، وثقه العجلي، وابن معين، والنسائي، وابن سعد وغيرهم. وقال ابن حجر: ثقة له غرائب بعد ما أضر (عمي) توفي سنة ٩٨١هـ.

(٤) مشاهير علماء الأمصار ص ١٧١، تذكرة الحفاظ ١/٢٩٠، تهذيب التهذيب ٧/٣٨٣، تقريب التهذيب ٢/٤٤.

(٥) هو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، المدني أحد الفقهاء السبعة، قال فيه ابن منجويه: كان من سادات أهل المدينة وأشرف قريش فضلاً وعلماً وعبادة وشرافاً وحفظاً وإتقاناً. وثقه ابن معين، والنسائي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وغيرهم، توفي سنة ١١٤هـ، وقيل ١٤٥هـ، وقيل غير ذلك. (تهذيب التهذيب ٧/٣٨، ٣٩، ٤٠، تقريب التهذيب ١/٥٣٧)

(٤) السنن الكبرى للبيهقي ٢/١٦١.

(٥) رواه البيهقي في كتاب الصلاة - باب من قال: لا يقرأ خلف الإمام على الإطلاق ٢/١٦١.

وليس فيها شيء صحيح عن النبي ﷺ بعضها موقوف، وبعضها مرسل، وبعضها في سنده ضعيف أو ضعفاء^(١).

الإجابة عن هذا الوجه:

أجيب عنه من طريقين:

الطريق الأول:

أجاب عنه العيني بأنها وإن كان فيها ضعف إلا أن الضعيف منها يتقوى بالصحيح ويقوي بعضها بعضاً، وأما القول بأن بعضها موقوف، فالموقوف عندنا حجة: لأن الصحابة - رضي الله عنهم - كلهم عدول^(٢).

الطريق الثاني:

وأجاب عنه شيخ الإسلام ابن تيمية بأن هذا الحديث روي مرسلأً، ومسنداً، وأكثر الأئمة الثقات رواه مرسلأً عن عبدالله بن شداد عن النبي ﷺ وقد عضد هذا المرسل ظاهر القرآن والسنة، وبه قال جمهور العلماء من الصحابة - رضي الله عنهم - والتابعين، ومرسله من كبار التابعين، ومثل هذا يحتج به باتفاق الأئمة الأربعة، وغيرهم، وقد نص الشافعي على جواز الاحتجاج به^(٣).

الوجه الثاني:

ناقشه النووي بأن هذه الأحاديث وما في معناها على تقدير صحتها محمولة على المسبوق، أو قراءة السورة بعد الفاتحة، جمعاً بين الأدلة، فالمسبوق سقطت

(١) المحلى ٢/٢٤٢، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/١٢٢، المجموع ٣/٣٦٧، فتح الباري ٢/٢٤٢.

(٢) عمدة القاري ٦/١٢، ١٣.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٣/٢٧١، ٢٧٢.

عنه القراءة لعموم الحاجة، والسورة بعد الفاتحة سنة فتركت لاستماع قراءة القرآن^(١).

الوجه الثالث:

ناقشها الشوكاني بأنها عامة، وحديث عبادة: " لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب"^(٢) خاص، وبناء العام على الخاص واجب كما تقرر في علم أصول الفقه^(٣).

الدليل الرابع: ما رواه ابن أكيمة^(٤) الليثي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة، فقال: " هل قرأ معي أحد منكم آنفاً؟ قال رجل: نعم يا رسول الله، قال: " إني أقول مالي أنازع القرآن؟" قال: "فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله ﷺ فيما يجهر فيه رسول الله ﷺ من الصلوات بالقراءة حين سمعوا ذلك من رسول الله ﷺ"^(٥).

وهذا الحديث واضح الدلالة.

-
- (١) المجموع ٣/٣٦٧.
- (٢) سبق تخريجه ص ١٨٨.
- (٣) نيل الأوطار ٢/٢١٦.
- (٤) اختلف في اسمه فقيل: هو عمار بن أكيمة الليثي، ثم الخبذعي، المدني، وقيل: عمار، وقيل: عمرو، وقيل: عامر، يكتن بأبي الوليد، قال فيه أبو حاتم: صالح الحديث مقبول، وقال ابن سعد . والحميدي: مجهول، ووثقه القطان، وابن حبان، وابن حجر، توفي سنة ١٠١هـ.
- (الكشاف ص ٣٠١، تهذيب التهذيب ٧/٤١٠، ٤١١، تقريب التهذيب ٢/٤٩).
- (٥) رواه الترمذي في أبواب الصلاة - باب ما جاء في ترك القراءة خلف الإمام إذا جهر الإمام بالقراءة رقم ٢٣٠، حديث ٣١١، ١٩٤/١، ١٩٥، قال: هذا حديث حسن، وأبو داود في كتاب الصلاة - باب من كره القراءة بفاتحة إذا جهر الإمام حديث ٨٢٦، ٢١٨/١، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا رقم ١٢، حديث ٨٤٨، ٢٧٦/١، وأحمد ٢/٢٤٠، ٢٨٤، ٣٠٢، ومالك في كتاب الصلاة - باب ترك القراءة خلف الإمام فيما جهر فيه رقم ١٠، حديث ٤٤، ٨٦/١، ٨٧، والدارقطني في كتاب الصلاة - باب ذكر قوله ﷺ: " من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة، حديث ٣٢، ٢٣٣/١، والنسائي في كتاب الافتتاح - باب ترك القراءة خلف الإمام فيما جهر به رقم ٢٨، حديث ٩١٩، ١٤٠، ١٤١، والبخاري في كتابه " خير الكلام في القراءة خلف الإمام " . باب من نازع الإمام القراءة فيما جهر لم يؤمر بالإعادة حديث ٢٦٢ ص ٥٨.

مناقشة هذا الدليل:

نوقش من خمسة وجوه:

الوجه الأول:

ناقشه ابن حزم، والبيهقي، والنووي بأنه قد انفرد به أكيمة الليثي وهو مجهول، ولم يُحدِّث إلا بهذا الحديث، ولم يُحدِّث عنه غير الزهري^(١).

الإجابة عن هذا الوجه:

أجاب عنه شيخ الإسلام ابن تيمية بأنه ليس الأمر كذلك، بل قد قال فيه أبو حاتم الرازي: صحيح الحديث، حديثه مقبول، وحكي أنه قد روى عنه جماعة غير الزهري^(٢).

الوجه الثاني:

ناقشه ابن حزم بأنه على تقدير صحته فإنه لا حجة فيه: لأن الأخبار يجب ضم بعضها إلى بعض، ويحرم ضرب بعضها ببعض: لأن قول الرسول ﷺ حق يصدق بعضه بعضا، فالواجب أخذ كلامه دون زيادة أو نقص، فلا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن، ولا ينافع غيره . وهذا ما نقول به^(٣).

الوجهان الثالث، والرابع:

ناقشه النووي بالوجهين اللذين ناقش بهما الآية الكريمة - وقد تقدما - وهما بإيجاز: أنه يستحب للإمام السكوت بعد الفاتحة قدر ما يقرأ المأموم الفاتحة بدليل حديث سمرة . وقد تقدم ..

(١) المحلى ٣/٢٤٠، السنن الكبرى للبيهقي ٢/١٥٧، ١٥٨، المجموع ٣/٣٦٨.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٣/٢٧٥.

(٣) المحلى ٣/٢٤٠.

وأن القراءة التي يؤمر بالإنصات لها في السورة، وكذلك في الفاتحة إذا سكّت الإمام بعدها.

الوجه الخامس:

ناقشه الشوكاني بأن استفهام النبي ﷺ في الحديث الذي هو للإنكار عام لجميع القرآن، أو أنه مطلق في جميعه، وحديث عبادة: " .. لاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب" ^(١) خاص ومقيد ^(٢).

ثالثاً - الإجماع:

أن الصحابة - رضي الله عنهم - قد أجمعوا على عدم وجوب القراءة خلف الإمام ^(٣).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بعدم التسليم بصحة إجماع الصحابة على ذلك بل وليس هو قول الأكثر، قال الترمذي ^(٤): " وقد اختلف أهل العلم في القراءة خلف الإمام، فرأى أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم القراءة خلف الإمام" ^(٥).

(١) سبق تخريجه ص ١٨٨.

(٢) نيل الأوطار ٢/٢١٧.

(٣) الهداية ١/٥٥، المغني ١/٦٠٢، عمدة القاري ٦/١٣.

(٤) هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، السلمي، الترمذي، يكتن بأبي عيسى صاحب

السنن، أحد الأئمة، ثقة حافظ، توفي بترمذ سنة ٢٧٩هـ.

(٥) ميزان الاعتدال ٢/٦٧٨، تقريب التهذيب ٢/١٩٨.

(٥) سنن الترمذي ١/١٩٦.

رابعاً - من المعقول:

الدليل الأول: أن الجميع متفقون على أن من أدرك الإمام حال الركوع فإنه يتابعه مع ترك القراءة، ولو كانت واجبة لما جاز تركها بحال من الأحوال كالركوع والسجود^(١).

مناقشة هذا الدليل:

نوقش من وجهين:

الوجه الأول:

ناقشه ابن مفلح بأن الدليل الشرعي قد دلَّ على وجوب القراءة على المأموم وعدم سقوطها عنه، بخلاف المسبوق، والدليل متبع، وكون الشيء واجباً ركناً، أو واجباً، أو غير ذلك هي أمور اصطلاحية، فجميع ما دلَّ الدليل على وجوبه، فالأصل عدم سقوطه مطلقاً، فإن دلَّ الدليل على سقوطه في موضع قيل به عملاً بالدليل الدال على ذلك^(٢).

الوجه الثاني:

يمكن مناقشته بعدم التسليم بالاتفاق على سقوط القراءة عمن أدرك الإمام راعياً بل إن هذا هو قول الجمهور، ومن الفقهاء من قال بعدم سقوطها كابن حزم - كما سيأتي^(٣) - إن شاء الله . .

(١) أحكام القرآن للجصاص ٤٣/٣، المبسوط ٢٠٠/١، المغني ٦٠٢/١.

(٢) النكت والفوائد السنية بحاشية المحرر ٥٦/١.

(٣) ص ٣٦٨.

الدليل الثاني: أن الجميع متفقون على أن المأموم لا يقرأ السورة بعد الفاتحة في الجهرية، ولو كانت القراءة عليه فيها فرضاً لكان من سننها السورة بعد الفاتحة، كسائر الصلوات^(١).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأنه لا يلزم من فرضية الفاتحة سننية السورة بعدها: لأنه لا تلازم بينهما.

الدليل الثالث: أن الجميع متفقون على أنه لا يشرع للمأموم الجهر بالقراءة في الصلوات التي يشرع فيها الجهر، وهذا يدل على أن القراءة ليست فرضاً عليه؛ لأنها لو كانت فرضاً لشرع له الجهر بها كالإمام^(٢).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأنه قياس مع الفارق: لأن الإمام شرع له الجهر لفائدة وهي إسماع المأمومين، وأما جهر المأموم فلا فائدة فيه بل يحصل به مفسدة وهي تشويش بعضهم على بعض وعدم تدبر القراءة.

مناقشة عامة للدليلين الثاني والثالث:

يمكن مناقشتها بأنهما قياسان في مقابل نص فهما مردودان.

(١) أحكام القرآن للجصاص ٤٣/٣، ٤٤.

(٢) المرجع السابق ٤٤/٣.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة- والله أعلم بالصواب- هو القول الأول
القائل بوجوب القراءة خلف الإمام في الصلاة الجهرية؛ لقوة أدلتهم، وصراحتها
خاصة حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

فيجب على المأموم القراءة في سكتات الإمام إن أمكنه ذلك وإلا قرأ
مع الإمام.

المسألة الثانية

القراءة خلف الإمام في الصلاة السرية

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين، وهما كما يلي:

القول الأول:

أن القراءة خلف الإمام في السرية واجبة.

وبهذا قال بعض المالكية كابن العربي حيث قال: "... والصحيح عندي وجوب قراءتها (يعني الفاتحة) فيما يسر فيه" ^(١).

وبه قال الإمام الشافعي، وأصحابه ^(٢).

قال النووي: "ويستوي في تعين الفاتحة الإمام، والمأموم، والمنفرد، في السرية والجهرية" ^(٣).

وهو رواية عن الإمام أحمد، وأخذ بها بعض أصحابه ^(٤).

قال المرداوي عن قول ابن قدامة: "ولا تجب القراءة على المأموم" ^(٥):

« هذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب... وقيل: تجب في صلاة السر... » ^(٦).

(١) أحكام القرآن لابن العربي ق ١ ص ٥.

(٢) مختصر المزني ٨ / ١٠٨، المهذب ١ / ٧٩، الوجيز ص ٤٢، روضة الطالبين ١ / ١٤١، التبيان ص ١٠١، فتح الوهاب ١ / ٤١.

(٣) روضة الطالبين ١ / ١٤١.

(٤) المبدع ٢ / ٥١، ٥٢، الإنصاف ٢ / ٢٢٨.

(٥) المقنع ص ٣٦.

(٦) الإنصاف ٢ / ٢٢٨.

وبه قال ابن حزم حيث قال: "وقراءة أم القرآن فرض في كل ركعة من كل صلاة إماماً أو مأموماً أو منفرداً" ^(١).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: ما رواه عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب" ^(٢).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - نفى صحة الصلاة بدون قراءة الفاتحة، وهذا عام فيشمل السرية والجهرية، والإمام والمأموم والمنفرد.

وقد تقدمت مناقشة هذا الدليل في المسألة السابقة.

الدليل الثاني: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداجٌ ثلاثاً، غير تمام..." ^(٣) الحديث.

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - أخبر أن من صلى صلاة لم يقرأ فيها بالفاتحة بأنها خداج - أي فاسدة -، وهذا يدل على عدم صحة الصلاة بدونها، وهو عام فيشمل الصلاة السرية والجهرية، والإمام والمأموم والمنفرد.

وقد تقدمت مناقشته في المسألة السابقة.

(١) المحلى ١٤/٣.

(٢) سبق تخريجه ص ١٨٨.

(٣) سيأتي تخريج آخره ص ٤٤٩.

الدليل الثالث: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه من حديث النبي صلى الله عليه وسلم في صلاته والذي قال النبي صلى الله عليه وسلم فيه: " إذا قمتَ إلى الصلاة فكبر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعاً، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تطمئن جالساً، وافعل ذلك في صلاتك كلها" ^(١).

وجه الاستدلال:

أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقراءة القرآن في صلاته بقوله: " ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن" ثم قال له بعد ذلك: " وافعل ذلك في صلاتك كلها، ولم يفصل للمسيء متى يقرأ، ومتى لا يقرأ؟ بل أمره أمراً عاماً لجميع الحالات، وتخصيصه بالإمام والمنفرد دون المأموم يحتاج إلى دليل، ولا دليل عليه ^(٢).

الدليل الرابع: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة، فلما قضاها قال: " هل قرأ أحد منكم معي شيء من القرآن؟ " فقال رجل من القوم: أنا يارسول الله، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إني أقول: مالي أنزع القرآن، إذا أسررتُ بقراءتي فاقروا معي، وإذا جهرتُ بقراءتي فلا يقرآن معي أحد منكم" ^(٣).

وهذا الحديث واضح الدلالة.

(١) سبق تخريجه ص ١٨٩.

(٢) فتح الباري ٢/٢٤٢.

(٣) رواه الدارقطني في كتاب الصلاة . باب ذكر قوله . صلى الله عليه وسلم . من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة واختلاف الروايات فيه حديث ٣٢ / ١ . ٣٣٣ .

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأنه ضعيف السند؛ لأن في سنده زكريا^(١) الوقار، وهو منكر الحديث متروك^(٢).

القول الثاني:

أن القراءة خلف الإمام في السرية غير واجبة.

وبهذا قال الإمام أبو حنيفة، وأصحابه^(٣).

قال الطحاوي: "ولا يقرأ المأموم خلف الإمام جهر إمامه أو أسر"^(٤).

وبه قال الإمام مالك، وأكثر أصحابه^(٥).

قال ابن جزي: "ويقرأ المأموم في السر فإن لم يقرأ فلا شيء عليه في المذهب..."^(٦).

وبه قال الإمام أحمد في الرواية المشهورة عنه، وأخذ بها أكثر أصحابه^(٧).

(١) زكريا بن يحيى المصري، الوقار، يكنى بأبي يحيى، قال ابن عدي: يضع الحديث، وقال صالح جزرة: وكان من الكذابين الكبار. وقال ابن يونس: كان فقيها صاحب حلقة، وقيل: كان من الصلحاء العباد الفقهاء. رحل عن مصر أيام محنة القرآن إلى طرابلس الغرب، توفي سنة ٢٥٤هـ. (ميزان الاعتدال ٧٧/٢، ٧٨).

(٢) سنن الدارقطني ١/٢٣٣.

(٣) الحجة على أهل المدينة ١/٣٢٠، مختصر الطحاوي ص ٢٧، الكتاب للقدوري ١/٨٠، المبسوط ١/١٩٩. بدائع الصنائع ١/١١٠، الهداية ١/٥٥.

(٤) مختصر الطحاوي ص ٢٧.

(٥) الموطأ ١/٨٦، الكافي ١/٢٠١، القوانين الفقهية ص ٦٦، مختصر خليل ص ٢٩، الفواكه الدواني ١/٢٤٠. حاشية الدسوقي ١/٢٤٧.

(٦) القوانين الفقهية ص ٦٦.

(٧) مسائل الإمام أحمد لأبي داود ص ٣١، العدة ص ٧٤، ٧٥، المحرر ١/٥٥، مجموع الفتاوى ٢٣/٢٦٥، المبدع ٢/٥١، الإنصاف ٢/٢٢٨.

قال ابن قدامة: "وجملة ذلك أن القراءة غير واجبة على المأموم فيما يجهر به الإمام ولا فيما أسر به نص عليه أحمد في رواية الجماعة"^(١).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: ما رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "من صلى خلف الإمام فقراءة الإمام له قراءة"^(٢).

الدليل الثاني: ما رواه عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: "من صلى خلف الإمام فإن قراءة الإمام له قراءة"^(٣).

وجه الاستدلال بهذين الدليلين:

يمكن توجيه الاستدلال بهما بأن النبي ﷺ أخبر أن قراءة الإمام قراءة للمأموم، وهذا يدل على عدم وجوب القراءة خلف الإمام؛ لأنها لو كانت واجبة لما قال ذلك، ولأمر بالقراءة، وهذا عام فيشمل السرية والجهرية.

مناقشة هذين الدليلين:

يمكن مناقشتهما بما تقدم في المسألة السابقة.

الدليل الثالث: ما رواه عبد الله بن عباس عن النبي ﷺ: "يكفيك قراءة الإمام خافت أو قرأ"^(٤).

وهذا الحديث واضح الدلالة.

(١) المغني ١/٦٠٤.

(٢) سبق تخريجه ص ٣٥٨.

(٣) سبق تخريجه ص ٣٥٠.

(٤) رواه الدارقطني في كتاب الصلاة - باب ذكر قوله - صلى الله عليه وسلم - من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة واختلاف الروايات حديث ٣٣/١.

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأنه منكر لا يصلح للاحتجاج، حيث قال الإمام أحمد لما سُئِلَ عنه: "هكذا منكر"^(١).

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول القائل بوجوب القراءة خلف الإمام في الصلاة السرية، وذلك لقوة ما استدلوا به، خاصة حديث عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - الصحيح الصريح، ولأنه لا يحصل بها ترك الاستماع لقراءة الإمام؛ لأن الجميع يسر بالقراءة.

(١) سنن الدارقطني ١/٣٣.

المسألة الثالثة

في الحالات التي تسقط فيها قراءة الفاتحة عن المأموم
عند الموجهين لها

الحالة الأولى : إذا أدرك الإمام رакعاً.

اختلفوا فيها على قولين:

القول الأول:

أن القراءة تسقط عن المأموم^(١)

وبهذا قال أكثر الشافعية.

قال النووي: «وتتعين الفاتحة في كل ركعة إلا ركعة مسبوق»^(٢).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

"من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة"^(٣).

وفي رواية: "من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها قبل أن يقيم

الإمام صلبه"^(٤).

(١) المذهب ١/١٠٣، المجموع ٤/٢١٥، روضة الطالبين ١/٣٧٤، منهاج الطالبين ١/١٥٦ - ١٥٧، فتح الجواد

١/١٢١، نهاية المحتاج ١/١٢١.

(٢) منهاج الطالبين ١/١٥٦، ١٥٧.

(٣) رواه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة - باب من أدرك من الصلاة ركعة ١/١٤٥، ومسلم في كتاب

المساجد ومواضع الصلاة - باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة رقم ٣٠، حديث ١٦١،

٤٢٣/١.

(٤) رواه الدارقطني في كتاب الصلاة - باب من أدرك الإمام قبل إقامة صلبه فقد أدرك الصلاة حديث ١،

٣٤٦/١، ٣٤٧.

وفي رواية أخرى: " إذا جئتم إلى الصلاة ونحن سجدوا فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً، ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة"^(١).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ أخبر أن من أدرك الركوع من الركعة الأخيرة من الصلاة مع الإمام فقد أدرك الصلاة معه، وهذا يدل على أن الركعة تدرك بإدراك الركوع مع الإمام وإن لم يقرأ فيها، فدل ذلك على سقوط القراءة عمن أدرك الإمام راکعاً.

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه ابن حزم بأنه حجة عليهم لالهم: لأنه مع إدراكه للصلاة، فإنه لا يسقط عنه قضاء ما لم يدرك من الصلاة، وهذا مما لا خلاف فيه، وليس في الحديث أنه إن أدرك الركوع فقد أدرك الوقفة^(٢).

الإجابة عن هذه المناقشة:

يمكن الإجابة عن ذلك بأنه خلاف ظاهر الحديث، فإن ظاهره يدل على أن من أدرك الركوع مع الإمام فقد أدرك الركعة، ومن ثم يكون مدرکاً للصلاة معه، ويؤيده الروايات المذكورة فإنها واضحة الدلالة على ذلك.

الدليل الثاني: ما رواه أبو بكرة^(٣) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه انتهى إلى النبي ﷺ

(١) رواه الدارقطني في الكتاب والباب السابقين حديث ٢. ٣٤٧/١.

(٢) المحلى ٢٤٤/٣.

(٣) هو نفيق بن الحرث بن كلدة، ويقال: ابن مسرح، كان من عبيد الحارث بن قلدة، بن عمرو

الثقفي فاستلحقه، تدلى إلى النبي ﷺ من حصن الطائف ببكرة فاشتهر بأبي بكرة حتى غلبت عليه، كان من فضلاء الصحابة - رضي الله عنهم - وكان ممن اعتزل القتال يوم الجمل. سكن البصرة وتوفي بها سنة ٥١ هـ. (الاستيعاب ٢/ ٥٦٧، ٥٦٩، أسد الغابة ٥/ ٣٨، الإصابة ٣/ ٥٧١، ٥٧٢).

وهو راعٍ فركع قبل أن يصل إلى الصف، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: "زادك الله حرصاً ولا تعد" ^(١)، ^(٢).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن أبا بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد أدرك النبي ﷺ راعياً فركع معه، ولما علم النبي ﷺ لم يأمره بالإعادة، ولو أمره لنقل، خاصة وأن ذلك كان يحضره عدد كبير من الصحابة - رضي الله عنهم - فهذا يدل على سقوط القراءة عمن أدرك الإمام راعياً، وصحة ركعته.

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه ابن حزم بأنه لا حجة فيه؛ لأنه ليس فيه أنه اكتفى بتلك الركعة، وأنه لم يقضها ^(٣).

الإجابة عن هذه المناقشة:

يمكن الإجابة عن هذه المناقشة بأن ذلك مردود بمثله، أي أنه ليس فيه أنه قضى تلك الركعة، والأصل عدم القضاء.

(١) اختلف العلماء في معناه على أربعة أقوال:-

الأول: أن النبي ﷺ نهاه عن العود إلى الأحرام خارج الصف، وأنكره ابن حبان.

الثاني: لا تعد في إبطاء المجيء إلى الصلاة، وبه قال ابن حبان.

الثالث: لا تعد إلى دخولك في الصف وأنت راعٍ. ويؤيده ما رواه حماد بن سلمة عن الأعمش عن الحسن

عن أبي بكرة أن النبي ﷺ قال: "أيكم دخل في الصف وهو راعٍ؟ قال له أبو بكرة: أنا،

فقال: "زادك الله حرصاً ولا تعد".

الرابع: لا تعد إلى إتيان الصلاة مسرعاً لما رواه ابن السكن بلفظ: أقيمت الصلاة فانطلقت أسمع

حتى دخلت في الصف، فلما قضى الصلاة قال: "من الساعي آنفاً؟ قال أبو بكر: فقلت: أنا،

فقال: "زادك الله حرصاً ولا تعد".

(تلخيص الحبير ٢٨٥/١، فتح الباري ٢/٢٦٨).

(٢) رواه البخاري في كتاب الأذان - باب إذا ركع دون الصف ١/١٩٠.

(٣) المحلى ٣/٢٤٤.

القول الثاني:

أن القراءة لا تسقط عن المأموم، فلا يعتد بتلك الركعة ويقضيها بعد السلام وهذا وحده ضعيف عند الشافعية^(١).

قال النووي: "وهذا الذي ذكرناه من إدراك الركعة بإدراك الركوع هو الصواب الذي نص عليه الشافعي وقال جماهير الأصحاب ... وفيه وجه ضعيف مزيف أنه لا يدرك الركعة بذلك"^(٢).

وبه قال ابن حزم حيث قال في المحلى: " فَإِنْ جَاءَ وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ فَلْيَرْكَعْ مَعَهُ وَلَا يَعْتَدِ بِتِلْكَ الرُّكْعَةِ: لِأَنَّهُ لَمْ يَدْرِكِ الْقِيَامَ وَلَا الْقِرَاءَةَ وَلَكِنَّهُ يَقْضِيهَا إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ ... " (٢).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: "إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة وعليكم السكينة والوقار ولا تسرعوا، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فاتموا" ^(٤).

الدليل الثاني: ما رواه أبو قتادة رضي الله عنه قال: بينما نحن نُصلي مع النبي ﷺ، إذ سمع جَلْبَةً ^(٥)، فلما صلى قال: " ما شأنكم؟ قالوا: استعجلنا إلى الصلاة،

(١) المجموع ٢١٥/٤، روضة الطالبين ٣٧٦/١، فتح الباري ١١٩/٢.

(٢) المجموع ٢١٥/٤.

(٢) المحلي ٢٤٢/٢.

(٤) رواه البخاري في كتاب الصلاة - باب لا يسعى إلى الصلاة، وليأت بالسكينة والوقار ١٥٦/١، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيًا رقم ٢٨، أحاديث ١٥١، ١٥٣، ٤٢٠/١، ٤٢١ بألفاظ قريبة من هذا.

(۵) ای اصواتهم حال حرکتهم.

فتح الباری ۱۱۶/۲.

قال: « فلا تفعلوا، إذا أتيتم الصلاة فعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا »^(١).

وجه الاستدلال من هذين الحديثين:

أن النبي ﷺ أمر من جاء والإمام في الصلاة فإنه يصلي معه ما أدرك ويتم ما فاتته، ومعلوم أن من أدرك الإمام في أول الركعة الثانية فقد فاتته الأولى كلها، ومن أدرك سجدة من الأولى فقد فاتته وقفة وركوع ورفع وسجدة وجلوس، ومن أدرك الجلسة بين السجدين فقد فاتته الوقفة والركوع والرفع منه والسجدة الأولى، ومن أدرك الرفع فقد فاتته الوقفة والركوع، ومن أدرك السجدين فقد فاتته الوقفة والركوع، ومن أدرك الركوع فقد فاتته الوقفة وقراءة أم القرآن وكلاهما فرض لاتتم الصلاة إلا به، وهو مأمور بقضاء ما فاتته، فلا يجوز تخصيص شيء من ذلك بغير نص آخر^(٢).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأن المراد بإتمام الفائت في الحديث غير ما أدرك فيه الركوع مع الإمام بدليل الأحاديث السابقة.

وأما قوله: " إن من أدرك الركوع فقد فاتته الوقفة وقراءة أم القرآن وكلاهما فرض لا تتم الصلاة إلا به، وهو مأمور بقضاء ما فاتته، فلا يجوز تخصيص شيء من ذلك بغير نص آخر"، فيمكن مناقشته بأنه قد ورد بالنص المخصص لذلك وهو ما سبق من أدلة القول الأول، وخاصة حديث أبي بكرة.

(١) رواه البخاري في كتاب الأذان - باب قول الرجل فاتتنا الصلاة ١٥٦/١ ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيًا رقم ٢٨. حديث ١٥٥، ٤٢١/١، ٤٢٢.

(٢) المحلى ٢٤٤/٣.

الدليل الثالث: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: إذا أدركت القوم ركوعاً فلا تعتد بتلك الركعة^(١).

وهذا واضح الدلالة.

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه ابن حجر بأنه هو المعروف عن أبي هريرة - رضي الله عنه - وهو موقوف عليه، وأما المرفوع فلا أصل له^(٢).

فعلى هذا يكون موقوفاً خالف المرفوع، فلا ينظر إليه.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - وهو القول الأول القائل بسقوط القراءة عن المأموم إذا أدرك الإمام راكعاً: لقوة ما استدلوا به.

قال النووي عنه: "وهذا الذي ذكرناه من إدراك الركعة بإدراك الركوع هو الصواب الذي نص عليه الشافعي، قاله جماهير الأصحاب، وجماهير العلماء وتظاهرت به الأحاديث، وأطبق عليه الناس"^(٣).

(١) رواه البخاري في كتابه "خير الكلام في القراءة خلف الإمام" ص ٦٢.

(٢) تلخيص الحبير ٤١/٢.

(٣) المجموع ٢١٥/٤.

الحالة الثانية:

إذا لم يحسن شيئاً من القرآن^(١).

وبهذا قال الشافعية^(٢).

قال النووي: " فإن لم يحسن شيئاً منه (يعني القرآن) وجب عليه أن يأتي بالذكر بدلها، وهذا لا خلاف فيه عندنا"^(٣).

وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية الاتفاق على ذلك حيث قال: " وأيضاً فالأمر تصح صلاته بلا قراءة باتفاق العلماء"^(٤).

ومن الأدلة على ذلك مايلي:

الدليل الأول: ما رواه رفاعه بن رافع من حديث النبي صلى الله عليه وسلم والذي جاء فيه: " فإن كان معك قرآن فاقراً، وإلا فاحمد الله وكبره وهله"^(٥).

الدليل الثاني: ما رواه عبدالله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: إني لا أستطيع أن آخذ من القرآن شيئاً فعلمني ما يجزئني منه، قال: «قل: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله...»^(٦) الحديث.

فهذان الحديثان ونحوهما يدلان على أن من لا يحسن شيئاً من القرآن فإن القراءة تسقط عنه، ويقوم بدلا منها هذه الأذكار، وتصح صلاته.

وسيأتي التفصيل في ذلك فيما بعد^(٧) - إن شاء الله تعالى -.

(١) بالنسبة لابن حزم لم أطلع على قول له في هذه المسألة.

(٢) الأم ١٢٣/١، المذهب ٨٠/١، المجموع ٢٧٦/٤، التبيان ص ١٠٢ فتح الوهاب ٤٠/١، مغني المحتاج ١٦٠/١.

(٣) المجموع ٢٧٦/٤.

(٤) مجموع الفتاوى ٧٥/٢٣.

(٥) سبق تخريجه ص ٢٢٥.

(٦) سبق تخريجه ص ٢٢٦.

(٧) ص ٥٦٥ وما بعدها.

الحالة الثالثة:

إذا حصل له عذر تخلف بسببه عن الإمام بأربعة أركان طويلة وزال هذا العذر حالة كون الإمام راکعاً، فإن الإمام يتحمل عنه الفاتحة، ومثال ذلك ما لو كان المأموم بطيء القراءة، أو نسى أنه في صلاة، أو امتنع من السجود بسبب زحمة، أو شك بعد ركوع الإمام في قراءة الفاتحة فتخلف لأجل قراءتها^(١). ويمكن الاستدلال لذلك بأن المأموم تأخر لعذر، فيتحمل الإمام عنه القراءة كما لو جاء والإمام راکع.

(١) مفني المحتاج ١/١٥٧، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ١/١٢٢.

المسألة الرابعة

حكم القراءة خلف الإمام عند غير الموجبين لها

اختلفوا في هذه المسألة على ثلاثة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول:

أن القراءة خلف الإمام مستحبة في السرية، وفي سكتات الإمام في الجهرية وبهذا قال الإمام مالك، وأكثر أصحابه^(١).

قال ابن جزى: "ويقرأ المأموم في السر، فإن لم يقرأ فلا شيء عليه في المذهب"^(٢).

وبه قال الإمام أحمد في الرواية الراجحة والمشهورة عنه، وأخذ بها جمهور أصحابه^(٣).

قال ابن قدامة: "ولا تجب القراءة على المأموم، ويستحب أن يقرأ في سكتات الإمام ومالا يجهر فيه أو لا يسمعه لبعده"^(٤).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

استدلوا على الاستحباب في السرية، وفي سكتات الجهرية بما يلي:

الدليل الأول: أن منع المأموم من القراءة في حال جهر إمامه للإنصات إليه، وذلك معدوم في حال الأسرار، فيستحب له أن يقرأ: لأنه إذا لم يشغل

(١) الكافي ٢٠١/١، المنتقى ١٥٩/١، القوانين الفقهية ص ٦٦ الفواكه الدواني ٢٤٠/١، ٢٤١.

حاشية العدوي ٢٢٨/١، حاشية الدسوقي ٢٤٧/١.

(٢) القوانين الفقهية ص ٦٦.

(٣) مسائل الإمام أحمد لابن هاني، ٥١/١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، العدة ص ٧٥، المقنع ص ٣٦، المغني ٦٠٣/١.

المبدع ٥١/٢، ٥٢، كشاف القناع ٤٦٢/١ - ٤٦٤.

(٤) المقنع ص ٣٦.

نفسه بالتفكير والتدبر في قراءة الإمام إذا جهر، والقراءة إذا أسر الإمام، فإنه يتفرغ للوسواس وحديث النفس وما يشغله عن الصلاة، فاستحبت له القراءة دفعا لذلك^(١).

الدليل الثاني: أن قراءة القرآن مشروعة في الصلاة، وإنما تركت مخافة التشويش، والتشويش غير موجود حال الإسرار وسكوت الإمام، فتستحب القراءة في ذلك^(٢).

القول الثاني:

أن القراءة خلف الإمام مستحبة مطلقاً.
وبهذا قال محمد بن الحسن في رواية عنه^(٣).
قال المرغيناني: "ولا يقرأ المؤتم خلف الإمام ... ويستحسن على سبيل الاحتياط فيما يروى عن محمد - رحمه الله -"^(٤).
واستدل على ذلك بما يلي:
أنه يستحب للمأموم القراءة خلف إمامه احتياطاً^(٥).

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه ابن عابدين بأن هذه الدعوى ممنوعة، بل الاحتياط ترك القراءة خلف الإمام؛ لأنه العمل بأقوى الدليلين^(٦).

(١) المنتقى شرح موطأ مالك ١/١٥٩، الثمر الداني ١/١٤٩.

(٢) كشف القناع ١/٢٦٤.

(٣) الهداية ١/٥٥، نصب الراية ٢/٢١، شرح فتح القدير ١/٣٤١، حاشية رد المحتار ١/٥٤٤.

(٤) الهداية ١/٥٥.

(٥) المرجع السابق.

(٦) حاشية رد المحتار ١/٥٤٤.

القول الثالث:

أن القراءة خلف الإمام مكروهة كراهة تحريم.

وبهذا قال الإمام أبو حنيفة وأبو يوسف، والرواية الصحيحة عن محمد بن الحسن^(١).

قال ابن عابدين: " قوله (وإنصات المقتدي) فلو قرأ خلف إمامه كره تحريماً ولا تقسّد في الأصح .."^(٢).

واستدلوا على ذلك بالكتاب، والسنة:

أولاً - من الكتاب:

قول الله - تعالى . : ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾^(٣).

وجه الاستدلال:

أن الله - سبحانه وتعالى - أمر بالإنصات والاستماع لقراءة القرآن، وهذا يقتضي وجوب ذلك في الصلاة وغيرها، وهو شامل للسرية والجهرية. فيجب الاستماع والإنصات في الجهرية، والإنصات في السرية بحكم العلم بقراءة الإمام للقراءة^(٤).

وقد سبق^(٥) مناقشة هذه الآية في مسألة القراءة خلف الإمام في الجهرية.

(١) الهداية ٥٥/١، نصب الراية ٢١/٢، شرح فتح القدير ٢٤١/١، الفتاوى الهندية ١٠٩/١، حاشية رد المحتار ٤٧٠/١، ٥٤٤.

(٢) حاشية رد المحتار ٤٧٠/١.

(٣) سورة الأعراف، الآية (٢٠٤).

(٤) أحكام القرآن للجصاص ٣٩/٣.

(٥) ص ٣٤٢ وما بعدها.

ثانياً - من السنة:

الدليل الأول: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: "رسول الله ﷺ: "إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا، وإذا قرأ فأنصتوا"^(١).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ أمر بالإنصات لقراءة الإمام، والأمر للوجوب، فيجب الإنصات، ولا يجوز للمأموم القراءة خلف الإمام. وقد سبقت^(٢) مناقشة هذا الحديث في مسألة القراءة خلف الإمام في الجهرية.

الدليل الثاني: ما رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « من صلى خلف الإمام فقرأه الإمام له قراءة »^(٣).

الدليل الثالث: ما رواه عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: "من صلى خلف الإمام فإن قراءة الإمام له قراءة"^(٤).

وجه الاستدلال بهذين الحديثين:

يمكن توجيه الاستدلال بهما بأن النبي ﷺ بين أن الإمام يتحمل القراءة عن المأموم، فتعتبر قراءته قراءة له، فلا تشرع القراءة خلفه؛ لأن ذلك مجرد تكرار للقراءة.

(١) سبق تخريجه ص ٣٤٥.

(٢) ص ٣٤٥.

(٣) سبق تخريجه ص ٣٤٨.

(٤) سبق تخريجه ص ٣٥٠.

مناقشة هذين الدليلين:

سبقت^(١) مناقشتهما في مسألة القراءة خلف الإمام في الجهرية.

وقد ناقش شيخ الإسلام ابن تيمية الاستدلال بهما هنا بأن قوله ﷺ: "قراءة الإمام له قراءة" فيه دلالة على أن للمأموم أن يجتزي بذلك، وأن الواجب يسقط عنه بها، ولا يدل على أنه ليس له أن يقرأ كما في كثير من المواضع، فله أن يسقط الواجب بفعل غيره، وله أن يفعله بنفسه، وكذلك المستحب، وأقصى ما يقدر أن يكون هو كأنه قرأ.

ثم إن أذكار الصلاة سواء الواجبة أو المستحبة لا يكره تكرارها لفرض صحيح^(٢).

ولا حاجة إلى الترجيح في هذه المسألة بناء على أنه سبق^(٣) رجحان القول بوجوب القراءة خلف الإمام. والله أعلم.

(١) ص ٣٤٩ - ٣٥٣.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٣/٣٢٥، ٣٢٦.

(٣) ص ٣٥٨، ٣٦٤.

المطلب الثاني

فتح المأموم على إمامه في القراءة^(١)

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ستة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول:

أنه يجب الفتح على الإمام في الفاتحة، ويستحب في غيرها.

وبهذا قال الشافعية^(٢).

قال النووي: «إذا ارتج على الإمام ووقفت عليه القراءة استحب للمأموم تلقينه»^(٣).

وقراءة الفاتحة عندهم ركن من أركان الصلاة لا تصح بدونها - كما سبق^(٤).

واستدلوا على ذلك بأدلة من السنة، وآثار الصحابة:

أولاً - من السنة:

الدليل الأول: ما رواه عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ صلى صلاة فقرأ فيها فلبس عليه، فلما انصرف قال لأبي: "أصليت معنا"؟ قال: نعم، قال: "فما منعك"؟^(٥).

(١) هو تلقين الآية عند التوقف فيها. (مغني المحتاج ١/١٥٨. السراج الوهاج ص ٤٣).

(٢) المجموع ٢٣٩/٤. ٢٤٠. روضة الطالبين ١/٢٩١. مغني المحتاج ١/١٥٨. ١٥٩. نهاية المحتاج ١/٤٨٣. حاشية قليوبي ١/١٥٠، بجبرمي على الخطيب ٢/٣٢.

(٣) المجموع ٢٣٩/٤.

(٤) ص ١٨٥، ١٨٦.

(٥) رواه أبو داود في كتاب الصلاة - باب الفتح على الإمام في الصلاة، حديث ٩٠٧. ٢٣٩/١. وسكت عنه. والبيهقي في كتاب الجمعة - باب إذا حصر الإمام لقن ٣/٢١٢. وقال الخطابي: "إسناد حديث أبي جيد". (معالم السنن ١/٢١٦). وقال النووي: رواه أبو داود بإسناد صحيح كامل الصحة، وهو حديث صحيح. (المجموع ٢٤١/٤).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ سأل أئمة عن سبب امتناعه عن الفتح عليه لما التبست عليه القراءة بقوله: "فما منعك" وهذا يدل على استحباب تلقين الإمام إذا التبست عليه القراءة؛ لأنه لو لم يكن ذلك مستحباً لما سأل عنه، وسأله عن سبب امتناعه عن الفتح.

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه ابن حزم بأنه موافق لما كان معهوداً من إباحة القراءة خلف الإمام، وقد ثبت بيقين نهي النبي ﷺ عن القراءة خلف الإمام إلا بالفاتحة، فتكون ناسخة لذلك وممانعة منه^(١).

الإجابة عن هذه المناقشة:

يمكن الإجابة عن ذلك من وجهين:

الوجه الأول:

أن الأحاديث الواردة في النهي عن القراءة خلف الإمام لم تسلم من ورود بعض المناقشات عليها - كما سبق^(٢).

الوجه الثاني:

أن النسخ يتوقف على ثبوت تأخر الناسخ، ولم يثبت هنا تأخر الأحاديث التي

(١) المحلى ٢/٤.

(٢) ص ٣٤٥ وما بعدها.

نهى فيها النبي ﷺ عن القراءة خلف الإمام إلا بالفاتحة عن الأحاديث الواردة في إباحة ذلك.

الدليل الثاني: ما رواه يحيى^(١) الكاهلي عن المسور^(٢) بن يزيد المالكي أن رسول الله ﷺ قال يحيى: " وربما قال: شهدت رسول الله ﷺ يقرأ في الصلاة فترك شيئاً لم يقرأه، فقال له رجل: يا رسول الله تركت آية كذا وكذا، فقال رسول الله ﷺ: " هَلَا أذكر تنبيها"^(٣).

وهذا الحديث واضح الدلالة.

الدليل الثالث: ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كنا نفتح على الأئمة على عهد النبي ﷺ^(٤).

وهذا واضح الدلالة.

-
- (١) هو يحيى بن كثير الكاهلي، الأسدي، الكوفي، ضَعَفَهُ النسائي، وقال أبو حاتم: شيخ، وثَّقَهُ ابن شاهين، وابن حبان، وقال ابن حجر: لَيْسَ الحديث.
- (٢) ميزان الاعتدال ٤٠٣/٤، تهذيب التهذيب ٢٦٧/١١، تقريب التهذيب ٣٥٦/٢.
- (٣) وهو المسور بن يزيد الكاهلي الأسدي ثم المالكي، نزل الكوفة، له صحبة ورواية. (الاستيعاب ٤١٨/٣، الإصابة ٤٢٠/٣، تهذيب التهذيب ١٥٢/١٠).
- (٤) رواه أبو داود في كتاب الصلاة. باب الفتح على الإمام في الصلاة حديث ٩٠٧، ٢٣٨/١، وسكت عنه، والبيهقي في كتاب الجمعة - باب إذا حُضِرَ الإمام لَقُنَ ٢١١/٣، وقال النووي: " بإسنادٍ جيدٍ". (المجموع ٢٤١/٤).
- (٤) رواه الدارقطني في كتاب الصلاة. باب تلقين المأموم لإمامه إذا وقف في قراءته حديث ١، ٤٠٠/١، والبيهقي في كتاب الجمعة. باب إذا حُضِرَ الإمام لَقُنَ ٢١٢/٣، وقال النووي: " بإسنادٍ ضعيفٍ". (المجموع ٢٣٩/٤).
- ورواه الحاكم في كتاب الصلاة ٢٧٦/١، وقال: " هذا حديث صحيح له شواهد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

ثانياً . من آثار الصحابة:

الدليل الأول: ما رواه أبو عبد الرحمن السلمي عن علي رضي الله عنه أنه قال "إذا استطعتمكم^(١) الإمام فأطعموه"^(٢).

الدليل الثاني: ما رواه نافع أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما صلى المغرب فلما قرأ ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٣) جعل يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم مراراً يرددها فقلت: (إذا زلزلت) فقرأها، فلما فرغ لم يعب علي ذلك^(٤). وهذان الأثران واضحا الدلالة.

ويمكن الاستدلال لهم على وجوب الفتح في الفاتحة بأن الفاتحة ركن من أركان الصلاة لا تصح بدونها، فيجب الفتح على الإمام إذا التبتست عليه: لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

القول الثاني:

أنه يجب الفتح على الإمام في الفاتحة، وبإباح عن غيرها.

وهو الظاهر من مذهب المالكية حيث قال ابن جزري: "ويفتح المأموم على إمامه إذا وقف واستطعم"^(٥).

(١) أي طلب الفتح عليه بالقراءة.

(٢) رواه الدارقطني في كتاب الصلاة - باب تلقين المأموم لإمامه إذا وقف في قراءته حديث ٤، ٤٠٠/١، والبيهقي في كتاب الجمعة - باب إذا حصر الإمام لقن ٢/٢١٣، وابن أبي شيبه في كتاب الصلوات - باب من رخص في الفتح على الإمام ٢/٧٢، بلفظ الأفراد، وصححه ابن حجر حيث قال: وقد صح عن

أبي عبد الرحمن السلمي قال: قال علي: إذا استطعمك الإمام فأطعمه . (تلخيص الحبير ١/٢٨٤).

(٣) سورة الفاتحة، الآية (٧).

(٤) رواه البيهقي في كتاب الجمعة - باب إذا حصر الإمام لقن، ٢/٢١٢.

(٥) القوانين الفقهية ص ٧٩.

والفاتحة عندهم ركن بعينها - كما سبق^(١) - فيجب الفتح فيها حتى تصح الصلاة.

وهو رواية عن الإمام أحمد، وبها أخذ جمهور أصحابه^(٢).
قال ابن النجار^(٣): "وله (يعني المأموم) عدُّ أي، وتسبيح بأصابعه
وفتح على إمامه إذا ارتج عليه أو غلط، ويجب في الفاتحة كنسيان سجدة"^(٤).
واستدلوا على ذلك بما استدل به أصحاب القول الأول من الأحاديث والآثار.

القول الثالث:

أنه يجوز الفتح على الإمام مطلقاً.
وهذا هو القول الصحيح عند الحنفية^(٥).
قال الموصلي: "يجوز أن يفتح على إمامه، وإن فتح على غيره فسدت صلاته"^(٦).
واستدلوا على ذلك بما استدل به أصحاب القول الأول من الأحاديث والآثار.

(١) ص ١٨٥.

(٢) المقنع ص ٣١٣، المغني ١/٦١٥، الفروع ١/٤٨٠، المبدع ١/٤٨٦، الإنصاف ٢/١٠٠، منتهى الإرادات ١/٨٦.

(٣) هو محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن علي الفتوح، المصري، الحنبلي الشهير بابن النجار، تقي الدين أبوبكر، فقيه حنبلي، من القضاة، ولد سنة ٨٩٨هـ، ونشأ بها، قال عنه الشعراوي: صحبته أربعين سنة فما رأيت عليه شيئاً يشينه، وما رأيت أحداً أحسن منطقاً منه ولا أكثر أدباً، من مؤلفاته: منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التفتيح وزيادات، وشرحه لكنه لم يتم، توفي سنة ٩٧٢هـ.
(النعمة الأكمل ص ١٤١، والسحب الوابلة ٢/٨٥٤).

(٤) منتهى الإرادات ١/٨٦.

(٥) المبسوط ١/١٩٣، ١/١٩٤، الهداية ١/٦٢، المختار ١/٦٠، ٦١، شرح العناية على الهداية ١/٤٠٠، فتح القدير ١/٤٠٠، مجمع الأنهر ١/١١٩.

(٦) المختار ١/١٦٠، ٦١.

القول الرابع:

أنه يجب الفتح على الإمام في الفاتحة، ولا يجوز في غيرها.

وبهذا قال ابن حزم حيث قال في المحلى: "ولا يجوز لأحد أن يفتي الإمام إلا في أم القرآن وحدها، فإن التبست على الإمام فليركع..."^(١).

واستدل على ذلك بما يلي:

ما رواه عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: كنا خلف رسول الله ﷺ في صلاة الفجر، فقرأ الرسول ﷺ فثقلت عليه القراءة، فلما فرغ قال: "لعلكم تقرأون خلف إمامكم" قلنا: نعم، هذا يارسول الله، قال: "لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها"^(٢).

وجه الاستدلال:

أن النبي ﷺ نهى عن القراءة خلف الإمام إلا بفاتحة الكتاب، فعلى هذا لا يخلوا مَنْ فتح على الإمام من إحدى حالتين، الأولى: أن يكون قصده قراءة القرآن، الثانية: أن لا يكون قصده قراءة القرآن، فإن كان قصده الأول فإنه لا يجوز؛ لنهي النبي ﷺ المأموم عن قراءة غير الفاتحة، وإن كان قصده الثاني فإنه لا يجوز؛ لأنه كلام في الصلاة، وقد أخبر النبي ﷺ أنه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس^(٣)،^(٤).

(١) المحلى ٣/٤.

(٢) سبق تخريجه ص ٣٣٧.

(٣) رواه مسلم من حديث معاوية بن الحكم السلمي في كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب تحريم الكلام في الصلاة، ونسخ ماكان من إباحتها، رقم ٧، حديث ٢٢، ٢٨١/١، ٢٨٢.

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته من وجهين:

الوجه الأول:

أن الاستدلال بحديث عبادة رضي الله عنه على وجوب القراءة بالفاتحة خلف الإمام في السرية والجهرية ليس متفقاً عليه، بل وردت عليه عدة مناقشات - كما سبق^(١).

الوجه الثاني:

أن حالة الفتح على الإمام خاصة وردت فيها أحاديث خاصة - سبق بيانها - فلا تكون داخلة في مسألة القراءة خلف الإمام.

ويمكن الاستدلال له على عدم الجواز في غير الفاتحة بما يلي:

ما رواه علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له: " يا علي لا تفتح على الإمام في الصلاة"^(٢).

وهذا الحديث واضح الدلالة.

مناقشة هذا الدليل:

نوقش من أربعة وجوه:

(٤) المحلى ٣/٤.

(١) ص ٣٣٧ وما بعدها.

(٢) رواه أبو داود في كتاب الصلاة - باب النهي عن التلقين حديث ٩٠٨، ٢٣٩/١، ورواه البيهقي في كتاب

الجمعة - باب إذا حضر الإمام لقن ٢١٢/٣ مطولاً بلفظ قريب من هذا.

الوجه الأول:

ناقشه الخطابي^(١)، والنووي، والسهارنفوري، بأنه ضعيف السند؛ لأنه من رواية الحارث الأعور، وهو ضعيف، قال عنه الشعبي: كذاب، وكذلك كذبه أبو إسحاق^(٢) السبيعي، وعلي^(٣) بن المديني^(٤) قال عنه النووي: "... ضعيف جداً لا يجوز الاحتجاج به؛ لأن الحارث الأعور ضعيف باتفاق المحدثين معروف بالكذب"^(٥).

الوجه الثاني:

ناقشه السهارةنفوري بأنه منقطع السند حيث قال أبو داود بعد روايته له: "أبو إسحاق^(٦) لم يسمع من الحارث إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها"^(٧)،^(٨).

(١) هو حمد بن محمد بن إبراهيم الخطاب، الخطابي البستي. يكنى بأبي سليمان. من ولد زيد بن الخطاب. أخی عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما جميعاً - ولد سنة ٣١٩هـ. جمع بين الفقه والحديث واللغة والأدب وانتفع به الكثير، وصنف مصنفات منها: معالم السنن، غريب الحديث. توفي سنة ٣٨٨هـ. (تذكرة الحفاظ ١٠١٨/٣، طبقات الحفاظ ص ٤٠٤).

(٢) هو عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويقال: علي، ويقال: ابن أبي شعيرة أبو إسحاق السبيعي الكوفي، وسبيع من همدان، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان رضي الله عنه. وثقه أحمد، والنسائي، وابن معين. وأبو حاتم، والعجلي، وقال ابن حجر: ثقة عابد، اختلط بآخره، توفي سنة ١٢٩هـ وقيل قبل ذلك. (ميزان الاعتدال ٢٧٠/٣، تهذيب التهذيب ٦٣/٨، ٦٧، تقريب التهذيب ٧٣/٢).

(٣) هو علي بن عبد الله بن جعفر، أبو الحسن السعدي، المعروف بابن المديني، ولد سنة ١٦١هـ وهو من كبار أئمة الجرح والتعديل، ومحدث أصولي، أخباري، مؤرخ، لغوي، نسابة، له مصنفات منها: الأسامي والكني، قبائل العرب، توفي سنة ٢٣٤هـ. (تهذيب التهذيب ٢٤٩/٧، شذرات الذهب ٨١/٢).

(٤) معالم السنن ٢١٦/١، المجموع ٢٤١/٤، بذل المجهود ١٨١/٥، ١٨٢.

(٥) المجموع ٢٤١/٤.

(٦) هو أبو إسحاق السبيعي المتقدم ترجمته.

(٧) سنن أبي داود ٢٣٩/١.

(٨) بذل المجهود ١٨٢/٥.

الوجه الثالث:

كما ناقشه السهارةفوري - أيضاً - بأنه على تقدير صحة هذا الحديث فإن حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - ونحوه مما يدل على الجواز يحمل على حالة الضرورة، وهذا الحديث يحمل على عدم الضرورة^(١).

الوجه الرابع:

يمكن مناقشته أيضاً بأنه على تقدير صحته فقد روي عن علي - رضي الله عنه - خلافه - كما سبق - ولا يمكن أن يخالف علي نهى النبي ﷺ له عن الفتح ويقول بالجواز.

القول الخامس:

أنه يجوز الفتح على الإمام في النفل دون الفرض.
وبهذا قال الإمام أحمد في رواية عنه^(٢).
قال ابن مفلح: " وله الفتح على إمامه ... وعنه يجوز في نفل^(٣).
ويمكن الاستدلال له على جواز الفتح في النفل بما استدل به أصحاب القول الأول من الأحاديث والآثار.
أما قولهم بعدم جواز الفتح في الفرض فلم أطلع على دليل له عليه.

مناقشة هذا القول:

يمكن مناقشته بأن ما جاز في النفل جاز في الفرض إلا بدليل يدل على التفريق.

(١) المرجع السابق.

(٢) الفروع ٤٨٠/١، المبدع ٤٨٦/١، الإنصاف ١٠٠/٢.

(٣) الفروع ٤٨٠/١.

القول السادس:

أنه يجوز الفتح على الإمام إذا طال، وإلا فلا يجوز.

وبهذا قال الإمام أحمد في رواية عنه^(١).

قال ابن مفلح: "وله الفتح على إمامه، وعنه إن طال"^(٢).

ولم أطلع على دليل لهذا القول.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة- والله أعلم بالصواب- هو القول الأول
القائل بوجوب الفتح على الإمام في الفاتحة واستحبابه فيما بعدها، وذلك لأن
الفاتحة لاتتم الصلاة إلا بإتمامها، ومالا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

وأما ما بعدها فللأدلة السابقة خاصة حديثي ابن عمر، والمسور بن يزيد
المالكي- رضي الله عنهم - حيث حث النبي ﷺ فيهما على الفتح؛ ولأن القراءة
بعد الفاتحة مستحبة فيستحب إتمامها.

(١) المراجع السابقة في هامش رقم ٢ من الصفحة السابقة.

(٢) الفروع ١/ ٤٨٠.

المطلب الثالث

الجهر بالقراءة للمأموم

الظاهر من كلام الفقهاء اتفاقهم على عدم مشروعية الجهر بالقراءة للمأموم وإنما يسر بها في كل حال.

فالحنفية- وإن لم يصرحوا بذلك- إلا أنهم قالوا- كما سبق-(^(١)) بكراهة القراءة خلف الإمام مطلقاً ، فيلزم من ذلك كراهة الجهر بها؛ لأنه تابع لها.

وكذلك المالكية حيث قالوا - كما سبق-(^(٢)) باستحباب القراءة خلف الإمام في السرية، وكراهته في الجهرية، فعلى هذا لا يشرع الجهر للمأموم في السرية لأن الجهر فيها، غير مشروع له ولا لغيره، ولا الجهرية؛ لأنهم قالوا بكراهة القراءة خلف الإمام فيها فكذلك الجهر؛ لأنه تابع لها.

وأما الشافعية فقالوا باستحباب إسرار المأموم بالقراءة(^(٣)).

قال النووي: " وإذا قلنا: يقرأ المأموم في الجهرية، فلا يجهر بحيث يغلب جهره، بل يسر بحيث يسمع نفسه لو كان سميحاً فإن هذا أدنى السر"(^(٤)).

وأما الحنابلة فقالوا بعدم جهر المأموم بالقراءة(^(٥)).

قال المرداوي: " مفهوم قوله (ويجهر الإمام بالقراءة في الصبح والأوليين

(١) ص ٣٧٥ .

(٢) ص ٣٧٣ .

(٣) المذهب ٨١/١، المجموع ٣٨٩/٣، ٣٩٠، روضة الطالبين ٢٤١/١، ٢٤٢، فتح الجواد ١٣٦/١.

(٤) روضة الطالبين ٢٤١/١، ٢٤٢.

(٥) المغني ٦٠٦/١، ٦٠٧، الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية ٣/١، الإنصاف ٥٦/٢، الروض

المربع ١٧٠/١.

من المغرب والعشاء) أن المأموم لا يجهر بالقراءة، وهو صحيح، وهو المذهب، وعليه الأصحاب^(١).

وأما ابن حزم فقال بعدم جواز الجهر للمأموم حيث قال في المحلى: "وأما المأموم فإنما تبطل صلاته إن جهر في شيء من قراءته"^(٢).

وقد نقل الإجماع على ذلك ابن قدامة حيث قال: "وهذا الجهر مشروع للإمام، ولا يشرع للمأموم بغير اختلاف"^(٣).

وشيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال: "وأما المأموم فالسنة له المخافة باتفاق المسلمين"^(٤).

والنووي حيث قال: "وأما المأموم فلا يجهر بالإجماع"^(٥).

ومن الأدلة التي استدل بها على ذلك مايلي:

أولاً - من الكتاب:

قول الله - تعالى - : ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾^(٦).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذه الآية بأن الله - سبحانه وتعالى - أمر بالإنصات عند قراءة القرآن، ومن ذلك قراءة الإمام في الصلاة الجهرية، فلا يشرع للمأموم الجهر معه، بل ينصت.

(١) الإنصاف ٥٦/٢.

(٢) المحلى ١١١/٤.

(٣) المغني ٦٠٦/١.

(٤) الفتاوى الكبرى ٣/١.

(٥) التبيين ص ١٠٣.

(٦) سورة الأعراف، الآية (٢٠٤).

ثانياً - من السنة:

الدليل الأول: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:
"إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، وإذا قرأ فأنصتوا"^(١).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ أمر بالإنصات لقراءة الإمام في الجهرية، وهذا يتضمن الأمر بعدم الجهر معه من باب أولى.

الدليل الثاني: ما رواه عمران بن حصين رضي الله عنه قال: صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الظهر أو العصر، فقال: أيكم قرأ خلفي ب ﴿سَجَّ أَسَمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾^(٢)، فقال رجل: أنا ولم أرد بها إلا الخير، فقال: «قد علمت أن بعضكم خالجنها»^(٣)،^(٤).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ أنكر على الرجل - وهو مأموم - الجهر بالقراءة، فدل ذلك على عدم مشروعية الجهر بالقراءة للمأموم.

ثالثاً - من المعقول:

الدليل الأول: أن المأموم مأمور بالإنصات لقراءة إمامه والاستماع لها، وليس مأموراً بسماع أحد، وإذا جهر لم يمكنه ذلك، فلا يشرع له الجهر^(٥).

(١) سبق تخريجه ص ٣٤٥.

(٢) سورة الأعلى، الآية (١).

(٣) أي نازعنيها وجاذبنيها، وأصل الخلق: الجذب والنزع.

(٤) (النهاية مادة "خلق" ٣٩٠/١، الفائق مادة "خلف" ٢٨٨/١).

(٥) رواه مسلم في كتاب الصلاة - باب نهى المأموم عن جهره بالقراءة خلف إمامه رقم ١٢ الحديثان ٤٧.

٤٨، ٢٩٨/١.

(٥) المذهب ٨١/١، المغني ٦٠٦/١، ٦٠٧.

الدليل الثاني: أن جهر المأموم بالقراءة يؤدي إلى منازعة الإمام،
وخلط قراءته عليه، فلا يشرع له الجهر^(١).

هذه بعض الأدلة الدالة على عدم مشروعية جهر المأموم بالقراءة في الصلاة
وهي واضحة - بحمد الله - لا تحتاج إلى مزيد - والله أعلم - .

(١) المذهب ٨١/١.

المبحث الرابع

الأحكام الخاصة بالمنفرد لقراءة الفاتحة وما بعدها

وفيه مطلبان:

المطلب الأول : الجهر بالقراءة للرجل.

المطلب الثاني: الجهر بالقراءة للمرأة.

المطلب الأول

الجهر بالقراءة للرجل

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول:

أنه يخير الرجل المنفرد بين الجهر والإسرار.

وبهذا قال الحنفية^(١).

قال السمرقندي: "وإن كان منفرداً: إن كانت صلاة يخافت فيها بالقراءة

خافت... وإن كانت صلاة يجهر فيها فهو بالخيار، وإن شاء خافت"^(٢).

وهو ظاهر كلام الإمام أحمد، وهو القول المشهور عند أصحابه^(٣).

قال ابن مفلح: "ويجهر الإمام في الفجر والأولين من العشائين،

ويُخَيَّرُ منفرداً"^(٤).

واستدلوا على ذلك بأدلة من السنة، والمعقول:

أولاً - من السنة:

الدليل الأول: ما رواه أبو قتادة رضي الله عنه أن النبي ﷺ خرج ليلة فإذا

هو بأبي بكر يصلي يخفض من صوته، قال: ومر بعمر بن الخطاب وهو يصلي

رافعاً صوته، قال: فلما اجتمعا عند النبي ﷺ قال النبي ﷺ: "يا أبا بكر مررت

(١) المبسوط ١٧/١، تحفة الفقهاء ١٣٠/٢، بدائع الصنائع ١٦١/١، المختار ٥٠/١.

(٢) تحفة الفقهاء ١٣٠/٢.

(٣) المغني ٦٠٧/١، الكافي ١٣٤/١، الفروع ٤٢٤/١، المبدع ٤٤٤/١، منتهى الإرادات ٧٩/١.

(٤) الفروع ٤٢٤/١.

بك وأنت تصلي تخفض صوتك" قال : قد أسمعت من ناجيت يارسول الله، قال : وقال لعمر : "مررت بك وأنت تصلي رافعاً صوتك"، فقال: يارسول الله ﷺ أوقف الوसनان وأطرد الشيطان، فقال النبي ﷺ : يا أبا بكر ارفع من صوتك، وقال لعمر : " اخفض من صوتك شيئاً" (١).

الدليل الثاني: ما رواه أبو هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ بالقصة السابقة لكنه لم يذكر "فقال لأبي بكر : ارفع من صوتك شيئاً..." وزاد : "وقد سمعتك يا بلال وأنت تقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة" قال: كلام طيب يجمع الله تعالى بعضه إلى بعض، فقال النبي ﷺ : " كلكم قد أصاب" (٢).

وجه الاستدلال بهذين الحديثين:

يمكن توجيه الاستدلال بهما بأن النبي ﷺ لم ينكر على أبي بكر رضى الله عنه خفضه بالقراءة في صلاته، ولم ينكر على عمر رضى الله عنه جهره بل صوبهما جميعاً بقوله: " كلكم قد أصاب" وهذا يدل على أن المنفرد مخير بين الجهر والإسرار بالقراءة: لأن ما جاز في النافلة جاز في الفريضة إلا بدليل يدل على التفريق بينهما.

الدليل الثالث: ما رواه أبو هريرة رضى الله عنه قال: كانت قراءة النبي ﷺ بالليل يرفع طوراً ويخفض طوراً" (٣).

-
- (١) رواه أبو داود في كتاب الصلاة - باب في رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل حديث ١٢٢٩، ٢٧/٢ وسكت عنه. والبيهقي في كتاب الصلاة - باب صفة القراءة في صلاة الليل في الرفع والخفض ١١/٣. وقال النووي: بإسناد صحيح. (المجموع ٣/٢٩١).
- (٢) رواه أبو داود في الكتاب والباب السابقين حديث ٣٨٠، ٢٧/٢، ١٢٢. وسكت عنه أيضاً، والبيهقي في الكتاب والباب والجزء والصفحة السابقة، وقال النووي: بإسناد صحيح. (المجموع ٣/٢٩١).
- (٣) رواه أبو داود في كتاب الصلاة - باب في رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل. حديث ١٢٢٨، ٢٧/٢. وسكت عنه. والبيهقي في كتاب الصلاة - باب من جهر بها إذا كان من حوله لا يتأذى به ١٢/٣، ١٣.

الدليل الرابع: ما رواه عبدالله^(١) بن أبي قيس قال: سألت عائشة عن رسول الله ﷺ قالت: ربما أوتر أول الليل، وربما أوتر من آخره، قلت: كيف كانت قراءته: أكان يسر بالقراءة أم يجهر؟ قالت: كل ذلك كان يفعل ربما أسرَّ وربما جهرَ، وربما اغتسل فنام، وربما توضأ فنام^(٢).

وجه الاستدلال بهذين الدليلين:

يمكن توجيه الاستدلال بهذين الدليلين بأنهما دلا على أن النبي ﷺ كان يجهر بالقراءة في صلاة الليل في بعض الأحيان، ويسر بها في البعض الآخر، وهذا يدل على التخيير في ذلك للمنفرد، وما جاز في النافلة جاز في الفريضة إلا بدليل يدل على التفريق بينهما.

ثانياً - من المعقول:

أن المنفرد لا يتحمل القراءة عن غيره فأشبهه المأموم في سكتات الإمام، ولكنه يفارق الإمام في أن الإمام يقصد إسماع المأمومين، ويتحمل القراءة عنهم، وهو ليس كذلك، فيتوسط بين الإمام والمأموم، ولذلك يكون مخيراً^(٣).

وقال النووي: بإسناد حسن. (المجموع ٣/٣٩١).

(١) هو عبد الله بن أبي قيس، ويقال: ابن قيس، ويقال: ابن أبي موسى، وضح ابن حجر الأول، النصري الحمصي، يكنى بأبي الأسود، مولى بن عازب، وقيل: ابن عفيف، وقيل: كان اسمه عازب فسماه النبي ﷺ عفيفاً، وثقه المجلي، وابن حبان، وابن حجر. (تهذيب التهذيب ٥/٣٦٥، ٣٦٦، تقريب التهذيب ١/٤٤٢).

(٢) رواه أبو داود في كتاب الصلاة - باب في وقت الوتر حديث ١٤٣٧، ٦٦/٢، ٦٧ وسكت عنه، والبيهقي في كتاب الصلاة - باب من جهر بها (يعني القراءة في صلاة الليل) وإذا كان من حوله لا يتأذى بقراءته ١٢/٣.

(٣) بدائع الصنائع ١/١٦١، الاختيار ١/٥٠، المغني ١/٦٠٧، المبدع ١/٤٤٤.

القول الثاني:

أنه يستحب للرجل المنفرد الجهر بالقراءة.

وبهذا قال المالكية^(١).

جاء في مواهب الجليل: "... ألا ترى أن علماءنا -رحمة الله عليهم- قد قالوا فيمن فاتته الركعة الأولى أو الأولى والثانية من صلاة الجهر أنه إذا قام لقضاء ما فاتته أنه يخفض صوته فيما يجهر فيه، فيجهر في ذلك بأقل مراتب الجهر"^(٢).

وبه قال الشافعية^(٣).

قال الشيرازي: "يستحب للمنفرد أن يجهر فيما يجهر فيه الإمام"^(٤).

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٥).

قال ابن مفلح: "يجهر الإمام في الفجر والأوليين من العشائين ويخير منفرد... وعنه يسن"^(٦).

وبه قال ابن حزم حيث قال في المحلى: "يستحب الجهر في ركعتي الفجر... وحكم المنفرد كحكم الإمام"^(٧).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

(١) إلا أنهم قالوا: لا يزيد على أدنى الجهر، وذلك بأن يقتصر على إسماع نفسه ومن يليه، إذا كان عنده من يخاف التشويش عليه.

(٢) مواهب الجليل ٥٢٥/١، حاشية العدوي ٢٥٦/١.

(٣) مواهب الجليل ٥٢٥/١.

(٤) المذهب ٨١/١، المجموع ٣٨٩/٣، التبيان ص ١٠٢، فتح الوهاب ٤١/١، مغني المحتاج ١٦٤/١، حاشية قليوبي ١٥٤/١.

(٥) المذهب ٨١/١.

(٦) الفروع ٤٢٤/١، المبدع ٤٤٤/١، الروض المربع ١٧٠/١.

(٧) الفروع ٤٢٤/١.

(٨) المحلى ١٠٨/٤.

الدليل الأول: أن المنفرد لا ينافي غيره، ولا هو مأمور بالإنصات إلى غيره، فاستحب له الجهر^(١).

الدليل الثاني: أن المنفرد كالإمام في الحاجة إلى الجهر لتدبر القراءة فيسن له الجهر كالإمام بل هو أولى؛ لأنه أكثر تدبراً لقراءته؛ لعدم ارتباط غيره به وقدرته على إطالة القراءة^(٢).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشة هذا الدليل بأن تدبر القراءة يحصل مع الإسرار بها كما يحصل مع الجهر، كما أنه ليس المقصود من جهر الإمام تدبره للقراءة فقط بل ويقصد منه إسماع المأمومين.

مناقشة عامة لهذين الدليلين:

يمكن مناقشتهما بأنهما اجتهد في مقابل نص فهما مردودان.

القول الثالث:

أنه يكره للرجل المنفرد الجهر بالقراءة.

وبهذا قال بعض الحنابلة حيث قال ابن مفلح: "ويجهر الإمام في الفجر والأوليين من العشائين ويخير المنفرد... وقيل: يكره كالمأموم، وحكي فيه قول"^(٣).

ويمكن الاستدلال لهذا القول بأن المنفرد لا يقصد إسماع غيره، فيكره له الجهر كالمأموم.

(١) المذهب ٨١/١.

(٢) المجموع ٣/٣٩٠.

(٣) الفروع ١/٤٢٤.

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته من وجهين:

الوجه الأول:

أنه قياس مع الفارق؛ لأن جهر المأموم يؤدي إلى منازعة الإمام، ولبس قراءته عليه بخلاف المنفرد، ولأن المأموم مأمور بالإنصات لقراءة إمامه، والمنفرد ليس مأموراً بالإنصات لأحد.

الوجه الثاني:

أنه اجتهاد في مقابل نص، فهو مردود.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة -والله أعلم بالصواب- هو القول الأول القائل بتخيير الرجل المنفرد بين الجهر والإسرار بالقراءة في الصلاة؛ لقوة أدلتهم ووضوح دلالتها.

المطلب الثاني

الجهر بالقراءة للمرأة^(١)

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على أربعة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول:

أنه يجوز للمرأة الجهر بالقراءة إذا كانت خالية، أو بحضور محارم، ولا يجوز ذلك مع حضور أجنبي.

وبهذا قال أكثر الشافعية، وهو المذهب عندهم^(٢).

قال النووي: "وأما المرأة فقال أكثر أصحابنا: إن كانت تصلي خالية، أو بحضرة نساء، أو رجال محارم جهرت بالقراءة سواء صلت بنسوة أو منفردة، وإن صلت بحضرة أجنبي أسرت"^(٣).
وهو قول في مذهب الحنابلة^(٤).

قال ابن مفلح: "والمرأة إذا لم يسمعها أجنبي قيل: تجهر كرجل"^(٥).
واستدلوا على ذلك بما يلي:

أن المرأة إذا جهرت بحضرة أجنبي فإنه لا يؤمن أن يُفْتَنَّ بها، فلا يجوز لها ذلك، بخلاف ما إذا لم يكن عندها أحد، أو كان عندها محارم: للأمن من ذلك^(٦).

(١) أما الخنثى فذكر النووي أن الصحيح أنه يسر بحضرة الرجال والنساء الأجانب، ويجهر إن كان خالياً

أو بحضرة محارم، وقال بعضهم: إنه كالمرأة. (المجموع ٣/٢٩٠).

(٢) المذهب ٨١/١، المجموع ٣/٢٩٠، روضة الطالبين ١/٢٤٨، فتح الوهاب ١/٤١، تحفة الطلاب ١/٢٠٣، مفتي المحتاج ١/١٦٢.

(٣) المجموع ٣/٢٩٠.

(٤) الفروع ١/٤٢٤، المبدع ١/٤٤٤، تصحيح الفروع ١/٤٢٤، الإنصاف ٢/٥٧، الروض المربع ١/٨٨٣، آداب المشي إلى الصلاة ص ١٠.

(٥) الفروع ١/٤٢٤.

(٦) المذهب ٨١/١.

القول الثاني:

أنه لا يجوز للمرأة الجهر بالقراءة إلا بمقدار ماتسمع نفسها.

وبهذا قال الإمام مالك، وأصحابه^(١).

قال في المدونة: "وقال مالك في المرأة تصلي وحدها صلاة يجهر فيها بالقراءة، قال: تسمع المرأة نفسها، قال: وليس شأن النساء الجهر إلا الأمر الخفيف في التلبية وغير ذلك"^(٢).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

أن صوت المرأة عورة فربما كان في سماعه فتنة، ولذلك لا تؤذن اتفاقاً^(٣).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول:

أن اعتبار صوت المرأة عورة محل خلاف بين الفقهاء.

الوجه الثاني:

أنه عورة بالنسبة للأجانب، دون المحارم، ولذلك يصح مخاطبتها لهم بالاتفاق.

الوجه الثالث:

أنه لا يجوز أذان المرأة؛ لأنه يحتاج إلى رفع الصوت بقدر يسمعه الأجانب، بخلاف القراءة في الصلاة، فلا تحتاج إلى هذا القدر.

(١) المدونة الكبرى ٦٥/١، الفواكه الدواني ٢٣٢/١، حاشية العدوي ٢٥٦/١، الشرح الكبير ٢٤٣/١.

بلغه السالك ١١٦/١.

(٢) المدونة الكبرى ٦٥/١.

(٣) شرح أبي الحسن لرسالة ابن أبي زيد القيرواني ٢٥٦/١، حاشية الدسوقي ٢٤٣/١، الثمر الداني ص ١٣٨.

القول الثالث:

أنه لا يجوز للمرأة الجهر بالقراءة مطلقاً.

وهذا الظاهر من قول الحنفية حيث قال الكاساني: "... فيكره أذان المرأة باتفاق الروايات؛ لأنها إن رفعت صوتها فقد ارتكبت معصية..."^(١) فالظاهر من هذا أنهم يقولون بعدم جوازها في الصلاة أيضاً؛ لأن الكل جهر.

وبهذا قال بعض الشافعية، حيث قال النووي: "وأما المرأة فقل أكثر أصحابنا: إن كانت تصلي خالية... وأطلق صاحب الحاوي أنها تسر سواء صلت منفردة أو إمامة"^(٢).

وبه قال بعض الحنابلة^(٣)

قال ابن مفلح: "والمرأة إذا لم يسمعها أجنبي، قيل: تجهر كرجل وقيل: يحرم"^(٤).

ويمكن الاستدلال لهذا القول بأن صوت المرأة يعد عورة، فلا يجوز لها رفعه مطلقاً.

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته من وجهين :

الوجه الأول:

أن اعتبار صوت المرأة عورة محل خلاف بين الفقهاء.

(١) بدائع الصنائع ١/١٥٠.

(٢) المجموع ٣/٣٩٠.

(٣) الفروع ١/٤٢٤، تصحيح الفروع ١/٤٢٤، المبدع ١/٤٤٤، الإنصاف ٢/٥٦، ٥٧.

(٤) الفروع ١/٤٢٤.

الوجه الثاني:

أنه وإن كان عورة إلا أنها يجب سترها عن الأجانب دون المحارم، وفي حالة الخلوة.

القول الرابع:

أنه يسن الجهر بالقراءة في الصلاة إذا كانت إمامة للنساء، ولا يشرع لها فيما عدا ذلك.

وبهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية حيث جاء في الاختيارات: "والمرأة إذا صَلَّتْ بالنساء جهرت بالقراءة، وإلا فلا تجهر إذا صلت وحدها"^(١).

والظاهر أنه يستدل على ذلك بما سبق^(٢) من الأدلة الدالة على مشروعية الجهر بالقراءة للإمام.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول بأن حكم المرأة في الجهر حكم الرجل، فإن كانت منفردة خيرت بين الجهر والإسرار، وإن كانت إمامة سن لها الجهر، وإن كانت مأمومة لم يشرع لها الجهر إلا إذا كان عندها رجال أجنب، فلا تجهر تجنباً للافتتان بها، وذلك لأن حكم المرأة حكم الرجل في العبادات ما لم يرد دليل يدل على التفريق.

(١) الاختيارات الفقهية ص ٥٤.

(٢) ص ٢٧٠ وما بعدها.

الفصل الثاني

الأحكام الخاصة بقراءة الفاتحة في الصلاة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أحكام الاستعاذة والبسملة لقراءة الفاتحة في الصلاة.

المبحث الثاني: أحكام قراءة الفاتحة ذاتها في الصلاة.

المبحث الأول

أحكام الاستعاذة والبسملة لقراءة الفاتحة في الصلاة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أحكام الاستعاذة لقراءة الفاتحة في الصلاة.

المطلب الثاني: أحكام البسملة لقراءة الفاتحة في الصلاة.

المطلب الأول

أحكام الاستعاذة لقراءة الفاتحة في الصلاة

وفيه خمس مسائل:

- | | |
|------------------|-------------------------------------|
| المسألة الأولى: | حكم الاستعاذة. |
| المسألة الثانية: | صفة الاستعاذة. |
| المسألة الثالثة: | الجهر بالاستعاذة في الصلاة الجهرية. |
| المسألة الرابعة: | محل الاستعاذة. |
| المسألة الخامسة: | تكرار الاستعاذة في كل ركعة. |

المسألة الأولى

حكم الاستعاذة

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على أربعة أقوال:

القول الأول:

أن الاستعاذة للقراءة في الصلاة فرض مطلقاً.

وبهذا قال ابن حزم، حيث قال في المحلى: "وفرض على كل مصل أن يقول إذا قرأ (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)"^(١).

واستدل على ذلك بالكتاب، والسنة، وآثار الصحابة، والمعقول:

أولاً - من الكتاب:

قول الله - تعالى - : ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾^(٢).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذه الآية بأن الله - سبحانه وتعالى - أمر بالاستعاذة عند قراءة القرآن، وهذا عام يشمل القراءة في الصلاة وخارجها، والأصل في الأمر الوجوب، فدل ذلك على وجوب الاستعاذة للقراءة في الصلاة .

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه السرخسي، وابن نجيم بأن الأمر في الآية للندب، والصارف له عن الوجوب هو إجماع السلف على أنها سنة^(٣).

(١) المحلى ٢٤٧/٣.

(٢) سورة النحل ، الآية (٩٨).

(٣) المبسوط ١٣/١، البحر الرائق ٣١١/١.

الإجابة عن هذه المناقشة:

يمكن الإجابة عنها بأن ما نقلناه من إجماع السلف ليس بصحيح حيث قال بعضهم، ومنهم عطاء^(١) بن أبي رباح بوجوب الاستعاذة، فقد روى عبد الرزاق في مصنفه عن عطاء قال: الاستعاذة واجبة لكل قراءة في الصلاة أو غيرها، من أجل قوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾^{(٢) (٣)}.

ثانياً - من السنة:

الدليل الأول: ما رواه عمرو^(٤) بن مرة عن عاصم^(٥) العنزي عن نافع^(٦) بن جبير بن مطعم عن أبيه أنه رأى رسول الله ﷺ يصلي صلاة، قال عمرو: لا أدري أي صلاة هي؟ فقال: "الله أكبر كبيراً، الله أكبر كبيراً، الله أكبر كبيراً، الله أكبر كبيراً، والحمد لله كثيراً، والحمد لله كثيراً، وسبحان الله بكرة وأصيلاً ثلاثاً" أعوذ بالله من الشيطان من نفخه ونفثه وهمزه^(٧).

- (١) هو عطاء بن أبي رباح القرشي، المكي، يكنى بأبي محمد، ولد في خلافة عمر، وقيل: في خلافة عثمان، كان أحد الفقهاء المجتهدين، له آراء فقهية كثيرة، لقي جمعاً كثيراً من الصحابة وأخذ عنهم، وانتهت إليه الفتوى في مكة. قال فيه أبو حنيفة: مالقيت أفضل من عطاء، توفي سنة ١١٤هـ.
(تذكرة الحفاظ ٩٨/١، تهذيب التهذيب ١٩٩/٧-٢٠٣، شذرات الذهب ١/١٤٧).
- (٢) سورة النحل، الآية (٩٨).
- (٣) رواه عبد الرزاق في أبواب استفتاح الصلاة - باب الاستعاذة في الصلاة، الأثر ٨٣/٢، ٢٥٧٤، ورجال إسناده ثقات وتدلّس ابن جريج مندفع: لأن الأثر ظاهر الإتصال والله أعلم.
- (٤) هو عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق بن الحارث الجملي، المرادي، الكوفي، يكنى بأبي عبد الله، وثقّه ابن معين، ويعقوب بن سفيان، وابن نمير، وقال أبو حاتم: صدوق ثقة كان يرى الإرجاء، توفي سنة ١١٦هـ. (الكاشف ٢/٢٤٣، تهذيب التهذيب ٨/١٠٢، ١٠٣).
- (٥) هو عاصم بن عمير العنزي، وهو عاصم بن أبي عمر، قال فيه الذهبي: وثق، وقال ابن حجر: مقبول. (الكاشف ٢/٥٢، تهذيب التهذيب ٥٥/٥، تقريب التهذيب ١/٣٨٥).
- (٦) هو نافع بن جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل المدني يكنى بأبي عبد الله، ويقال: أبو محمد، وثقّه ابن سعد، والعجلي، وأبو زرعة، وابن خراش وقال ابن حجر: ثقة فاضل، توفي سنة ٩٩هـ. (الكاشف ٣/١٩٦، تهذيب التهذيب ١٠/٤٠٤، ٤٠٥، تقريب التهذيب ٢/٢٩٥).
- (٧) رواه أبو داود في كتاب الصلاة - باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء حديث ٧٦٤، ٢٠٣، وسكت عنه. وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب الاستعاذة في الصلاة رقم ٢، حديث ٨٠٧، ٢٦٥، وأحمد ٨٠/٤، ٨٢. وقال الساعاتي: وقد ورد من طرق يقوي بعضها بعضاً، (بلوغ الأمان ٣/١٧٩).

الدليل الثاني: ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة بالليل كبر، ثم يقول: سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك ولا إله غيرك، ثم يقول: الله أكبر كبيراً، ثم يقول: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان، من همزه ونفخه ونفثه^(١).

الدليل الثالث ما رواه عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا دخل في الصلاة يقول: « اللهم إني أعوذ بك من الشيطان الرجيم، وهمزه ونفخه، ونفثه »^(٢)

وجه الاستدلال من هذه الأحاديث:

يمكن توجيه الاستدلال بها بأن النبي ﷺ كان مواظباً على الاستعاذة قبل القراءة في الصلاة؛ لأن لفظ " كان " يدل على المواظبة غالباً، وهذا يدل على أن الأمر في الآية للوجوب، فتكون الاستعاذة للقراءة في الصلاة واجبة.

الدليل الرابع : ما رواه عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - قال: أول ما نزل جبريل على محمد ﷺ قال: يا محمد، قل أستعيذ بالسميع العليم من الشيطان الرجيم، ثم قال : قل بسم الله الرحمن الرحيم، ثم قال :

- (١) رواه الترمذي في أبواب الصلاة -باب ما يقول عند افتتاح الصلاة رقم ١٧٩، حديث ٢٤٢/١، ١٥٣/١. وقال: هذا أشهر حديث في الباب وقد تكلم في إسناده، وكان يحيى بن سعد تكلم في علي بن علي. وقال أحمد: لا يصح هذا الحديث. وأبو داود في كتاب الصلاة - باب من رأى الافتتاح بسبحانك اللهم وبحمدك حديث ٧٧٥، ٢٠٦/١. وقال: هذا الحديث يقولون هو عن علي بن علي مرسلًا. الوهم من جعفر. والنسائي في كتاب الافتتاح - باب نوع آخر من الذكر بين افتتاح الصلاة وبين الآخر رقم ١٨، حديث ٨٩٩، ١٣٢/٢، ٢٩٠، والبيهقي في كتاب الصلاة باب الافتتاح بسبحانك اللهم وبحمدك ٣٤/٢، والدارقطني في كتاب الصلاة - باب دعاء الافتتاح بعد التكبير حديث ٤، ٢٩٨/١، ٢٩٩، وأحمد ٥٠/٣. وقال الهيثمي: «ورجاله ثقات». (مجمع الزوائد ٢/٢٦٥).
- وضعه النووي (المجموع ٢/٢٢٣)، لكن قال الشوكاني عنه: « هذا الحديث وإن كان فيه المقال المتقدم فقد ورد من طرق يقوي بعضها بعضاً ». (نيل الأقطار ٢/١٩٨).
- (٢) رواه الحاكم في مستدركه ١/٢٠٧، وقال : « هذا حديث صحيح الإسناد » ووافقه الذهبي في تلخيصه بهامشه.

﴿ أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾^(١) قال عبدالله : وهي أول سورة أنزلها الله على محمد بلسان جبريل، فأمره أن يعوذ بالله من خلقه^(٢).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن جبريل عليه السلام أمر النبي ﷺ بالاستعاذة عند القراءة بقوله : "قل أستعيذ ..."، وهو مبلغ عن الله، والأصل في الأمر الوجوب مالم يرد ما يصرفه عنه، ولم يرد ذلك هنا فيبقى على الأصل، فتجب الاستعاذة لقراءة القرآن مطلقاً.

ثالثاً - من آثار الصحابة:

ما رواه الأسود^(٣) بن يزيد قال: رأيتُ عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين يفتتح الصلاة يقول: سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك، ثم يتعوذ^(٤). وهذا الأثر واضح الدلالة.

رابعاً - من المعقول:

الدليل الأول: أن الله - سبحانه وتعالى - أمر بالاستعاذة لدفع شر الشيطان؛ لأن قوله - تعالى - : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾^(٥)

(١) سورة العلق، الآية (١).

(٢) رواه ابن جرير الطبري في تفسيره ٣٧/١.

(٣) هو الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، يكنى بأبي عمرو، ويقال: أبو عبد الرحمن. وثقه أحمد، وابن سعد، والمجلي، وابن حبان، وقال ابن حجر: ثقة، مكثر، فقيه، توفي سنة ٧٤هـ، أو ٧٥هـ.

(تهذيب التهذيب ١/٣٤٢، ٣٤٣، تقريب التهذيب ١/٧٧)

(٤) رواه الدارقطني في كتاب الصلاة - باب دعاء الاستفتاح بعد التكبير الحديثان ٨، ١١، ١/٣٠٠.

وقال التهانوي: وفي آثار السنن: إسناده صحيح. (إعلاء السنن ٢/١٨٢).

(٥) سورة النحل، الآية (٩٨).

مشعر بذلك، ودفع شر الشيطان واجب، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فوجب أن تكون الاستعاذة لقراءة القرآن واجبة^(١).

الدليل الثاني: أن طريقة الاحتياط توجب الاستعاذة عند قراءة القرآن^(٢).

القول الثاني:

أن الاستعاذة للقراءة في الصلاة سنة مطلقاً.

وبهذا قال أبو يوسف من الحنفية^(٣).

قال السمرقندي: "... ثم يتعوذ بالله من الشيطان الرجيم إذا كان إماماً أو منفرداً، فهو سنة في حقهما ... وعلى قول أبي يوسف، سنة في حقه (يعني المأموم) أيضاً^(٤).

وبه قال الشافعية^(٥).

قال النووي: "قال الشافعي والأصحاب: يستحب التعوذ في كل صلاة فريضة أو نافلة أو منذ ورة لكل مصل من إمام ومأموم ومنفرد ..."^(٦).
وبه قال الحنابلة^(٧).

قال ابن قدامة: "وجملة ذلك أن الاستعاذة قبل القراءة في الصلاة سنة"^(٨).

(١) التفسير الكبير للفخر الرازي ٦٠/١.

(٢) المرجع السابق.

(٣) فتاوى النوازل ص ٤١، المبسوط ١٣/١، تحفة الفقهاء ١٢٧/٢، بدائع الصنائع ٢٠٢/١، الهداية ٤٨/١، البحر الرائق ٣١٠/١.

(٤) تحفة الفقهاء ١٢٧/٢.

(٥) الأم ١٢٩/١، المهذب ٧٩/١، الوجيز ٤٢/١، المجموع ٣٢٢/٣ وما بعدها، روضة الطالبين ٢٤٠/١، ٢٤١.

مفني المحتاج ١٥٦/١.

(٦) المجموع ٣٢٥/٣.

(٧) المقنع ص ٢٨، المغني ٥١٩/١، الفروع ٤١٣/١، الإنصاف ٤٧/٢، منتهى الإدارات ٩٠/١، الروض المربع ١٧١/١.

(٨) المغني ٥١٩/١.

واستدلوا على ذلك بما استدل به أصحاب القول الأول من الآية والأحاديث وحملوها على الاستحباب بدليل: ما جاء في حديث المسيء في صلاته الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه من قول النبي ﷺ: "إذا قمت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعاً.." ^(١) الحديث.

وجه الاستدلال:

أن النبي ﷺ لم يُعلِّم الأعرابي الاستعاذة في جملة أعمال الصلاة، ولو كانت واجبة لعلَّمه إياها كما علَّمه الركوع والسجود وغيرهما، وتأخير البيان عن وقت الحاجة غير جائز ^(٢)

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه الرازي ^(٣) بأن هذا الحديث ليس مشتملاً على بيان جميع واجبات الصلاة، فلا يلزم من عدم ذكر الاستعاذة فيه عدم وجوبها ^(٤).

القول الثالث:

أن الاستعاذة للقراءة في الصلاة سنة للإمام والمنفرد دون المأموم. وبهذا قال أبو حنيفة، ومحمد بن الحسن ^(٥).

(١) سبق تخريجه ص ١٨٩.

(٢) الأم ١٢٩/١، بجريمي ٥٤/٢.

(٣) هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي، البكري، الطبرستاني، الرازي، الشافعي، ولد بالري ٥٤٣هـ، ورحل إلى خوارزم وخراسان، وأخذ عن خلق كثير: كان مفسراً، متكلماً، فقيهاً، أصولياً، أدبياً، طبيباً، اشتغل بعلم الكلام ثم تركه وندم على اشتغاله به، له مصنفات كثيرة منها: التفسير الكبير، شرح الوجيز للفرالي، توفي سنة ٦٠٦هـ. (طبقات الشافعية للسبكي ٣٢/٥، النجوم الزاهرة ١٩٧/٦)

(٤) التفسير الكبير ٦٠/١.

(٥) مختصر الطحاوي ص ٢٦، فتاوى النوازل ص ٤١، تحفة الفقهاء ١٢٧/٢، بدائع الصنائع ٢٠٢/١.

الهداية ٤٨/١، البحر الرائق ٢١٠/١

قال السمرقندي: " ... ثم يتعوذ بالله من الشيطان الرجيم إذا كان إماما أو منفردا، فهو سنة في حقهما، دون المقتدي عند أبي حنيفة ومحمد بن الحسن ولا ينبغي أن يأتي به^(١) .

واستدلوا على ذلك بما استدل به أصحاب القولين الأول والثاني من الآية والأحاديث.

واستدلوا على حملها على الاستحباب بما استدل به أصحاب القول الثاني وقد سبقت مناقشته.

واستدلوا على عدم مشروعية الاستعاذة للمأموم بما يلي:

أن التعوذ تبع للقراءة، وذلك أنه شرع لافتتاح القراءة صيانة لها عن وساوس الشيطان، فكان كالشرط لها، وشرط الشيء تبع له، والمأموم ليس عليه قراءة^(٢) .

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشة هذا الدليل من وجهين:

الوجه الأول:

أن اعتبار التعوذ تبع للقراءة ليس بمحل اتفاق بين الفقهاء فمنهم من يقول بأنه تبع للثناء كأبي يوسف^(٣) .

الوجه الثاني:

أن القول بأن المأموم ليس عليه قراءة محل خلاف بين الفقهاء أيضا -كما سبق^(٤) -.

(١) تحفة الفقهاء ١٢٧/٢ .

(٢) بدائع الصنائع ٢٠٢/١، ٢٠٣ .

(٣) بدائع الصنائع ٢٠٢/١، ٢٠٣ .

(٤) ص ٣٣١ وما بعدها .

القول الرابع:

أن الاستعاذة للقراءة في الصلاة سنة في النفل دون الفرض.

وبهذا قال الإمام مالك، وأصحابه^(١).

جاء في المدونة: "وقال مالك: لا يتعوذ الرجل في المكتوبة قبل القراءة، قال:

ولكن يتعوذ في قيام رمضان إذا قاموا"^(٢).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: ما رواه أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر -رضي الله عنهما- كانوا يفتتحون الصلاة بـ **﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾**^(٣).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن أنسا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخبر أنه صلى خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر فكانوا يفتتحون الصلاة بالفاتحة، ولم يذكر الاستعاذة، فهذا يدل على عدم مشروعية الاستعاذة عند القراءة في صلاة الفرض.

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأنه يحمل على أنهم كانوا لا يجهرن بالاستعاذة قبل القراءة بل يسرون بها، ولذلك لم يسمعها، فأخبر عما سمعه وهو **﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾**^(٤).

(١) المدونة الكبرى ١/٦٤، القوانين الفقهية ص ٦٥، التاج والإكيل ١/٥٤٤، الخلاصة الفقهية ص ٨١.

(٢) المدونة الكبرى ١/٦٤.

(٣) سورة الفاتحة، الآية (٢).

(٤) رواه البخاري في كتاب الأذان - باب ما يقول بعد التكبير ١/١٨١، ومسلم في كتاب الصلاة - باب حجة

من قال: لا يجهر بالبسملة رقم ١٣ حديث ٥٢، ١/٢٩٩ بلفظ قريب من هذا.

(٥) سورة الفاتحة، الآية (٢).

الدليل الثاني: ما استدل به أصحاب القولين الثاني والثالث من حديث
المسيء في صلاته، وقد سبقت مناقشته هناك.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول
الأول القائل بوجوب الاستعاذة للقراءة في الصلاة مطلقاً؛ لقوة ما استدلوا،
وخاصة الآية الكريمة فإنها صريحة في الأمر، والأصل فيه الوجوب ما لم يرد
ما يصرفه عنه، ولم يرد هنا - فيما اطلعت عليه - ما يصرفه فيبقى على الأصل
وهو الوجوب.

اعتراض وجوابه:

قد يُعترض على هذا الترجيح بأنه إذا كانت الاستعاذة واجبة للقراءة في
الصلاة فإنه يترتب على تركها بطلان القراءة، وإذا بطلت القراءة بطلت الصلاة.
لكن يمكن الإجابة عن ذلك بأن الاستعاذة واجبة للقراءة وليست واجبة فيها
فلا يترتب على تركها بطلان القراءة ومن ثمَّ الصلاة، فتصح الصلاة مع تركها؛
لأن الواجب للشيء لا يترتب على تركه بطلان ذلك الشيء . والله أعلم . .

المسألة الثانية

صفة الاستعاذة

اختلف الفقهاء في الصفة المستحبة للاستعاذة للقراءة في الصلاة، وذلك على خمسة أقوال:

القول الأول:

أن الصفة المستحبة للاستعاذة للقراءة في الصلاة هي: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم".

وبهذا قال أكثر الحنفية، وهو المختار عندهم^(١).

قال الطحاوي: "وإذا قام الرجل إلى الصلاة المكتوبة كبر ... ثم قال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ..."^(٢).

قال ابن نجيم: "وهو المختار عندنا، وهو قول الأكثر من أصحابنا"^(٣).

وبه قال الإمام الشافعي، وهو المشهور عند أصحابه^(٤).

قال الإمام الشافعي: "وأحب أن يقول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم"^(٥).

(١) مختصر الطحاوي ص ٢٦، بدائع الصنائع ٢٠٣/١، تبين الحقائق ١١٢/١، البحر الرائق ٣١٠/١.

مراقي الفلاح ص ٤٨، قوانين التشريع ٣١/٢.

(٢) مختصر الطحاوي ص ٢٦.

(٣) البحر الرائق ٣١٠/١.

(٤) الأم ١٢٩/١، المهذب ٧٩/١، المجموع ٣٢٥، ٣٢٣/١، روضة الطالبين ٢٤٠/١، مغني المحتاج ١٥٦/١.

بجيرمي على الخطيب ٥٤٠، ٥٣/١.

(٥) الأم ١٢٩/١.

وهو رواية عن الإمام أحمد، وبها أخذ أكثر أصحابه^(١).

قال ابن قدامة: "صفة الاستعاذة أن يقول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم"^(٢).

وبه قال ابن حزم حيث قال في المحلى: "وفرض على كل مصل أن يقول إذا قرأ: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)"^(٣).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

أن أولى الألفاظ ما وافق ما جاء في كتاب الله - سبحانه وتعالى - والذي يوافق كتاب الله من ألفاظ الاستعاذة هو "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم" لأنه الوارد في قوله - تعالى - : ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾^(٤) ^(٥).

القول الثاني:

أن الصفة المستحبة للاستعاذة للقراءة في الصلاة هي "أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم".

وهو وجه في مذهب الشافعية^(٦).

قال النووي: "... فيقول بعد دعاء الاستفتاح: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ... وفيه وجه أنه يستحب أن يقول: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ... وهو غريب"^(٧).

(١) المغني ٥١٩/١، المبدع ٤٢٣/١، الإنصاف ٤٧/٢، كشف القناع ٣٣٥/١.

(٢) المغني ٥١٩/١.

(٣) المحلى ٢٤٧/٣.

(٤) سورة النحل، الآية (٩٨).

(٥) بدائع الصنائع ٢٠٣/١.

(٦) المجموع ٣٢٣/٣، روضة الطالبين ٢٤٠/١، مغني المحتاج ١٥٦/١.

(٧) المجموع ٣٢٣/٣.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(١).

قال ابن قدامة: "وعن أحمد أنه يقول: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم"^(٢).

واستدلوا على ذلك بالكتاب، والسنة:

أولاً - من الكتاب:

قول الله - تعالى - : ﴿وَمَا يَزَعَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزَعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾^(٣)

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذه الآية بأن الله - سبحانه وتعالى - أمر فيها بالاستعاذة من الشيطان، كما أمر بذلك في قوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾^(٤)، وقد تضمنت هذه الآية زيادة "إنه هو السميع العليم" فينبغي الجمع بينهما في الاستعاذة لقراءة القرآن بقول: "أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم".

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه النووي بأن هذه الآية ليست لبيان صفة الاستعاذة، بل إن الله - سبحانه وتعالى - أمر فيها بالاستعاذة، وأخبر أنه سميع الدعاء، عليم، فهو حث على الاستعاذة^(٥).

(١) المغني ١/٥١٩، المبدع ١/٤٣٣، الإنصاف ٢/٤٧، كشاف القناع ١/٣٢٥.

(٢) المغني ١/٥١٩.

(٣) سورة فصلت، الآية (٣٦).

(٤) سورة النحل، الآية (٩٨).

(٥) المجموع ٣/٣٢٥، ٣٢٦.

ثانياً - من السنة:

ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة بالليل كبر، ثم يقول: سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك، ثم يقول: الله أكبر كبيراً، ثم يقول: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، من همزه ونفخه ونفثه^(١).

وهذا الحديث واضح الدلالة.

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه النووي بأنه ضعيف، فلا يصح الاحتجاج به^(٢).

وقد سبق^(٣) بيان ضعفه في تخريجه.

القول الثالث:

أن الصفة المستحبة للاستعاذة للقراءة في الصلاة هي "أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان إن الله هو السميع العليم".

وبهذا قال الإمام أحمد في رواية عنه، وأخذ بها بعض أصحابه^(٤).

قال المرداوي: "وعنه (يعني الإمام أحمد) يقول (أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم) ... وعنه يزيد معه (إن الله هو السميع العليم)"^(٥).

والظاهر أنهم يستدلون على ذلك بالآية التي استدل بها أصحاب القول الثاني، وقد سبقتنا مناقشتها.

(١) سبق تخريجه ص ٤١٣.

(٢) المجموع ٢/٢٢٣.

(٣) ص ٤١٣.

(٤) المغني ١/٥١٩، الشرح الكبير ١/٥١٧، المبدع ١/٤٣٣، الإنصاف ٢/٤٨، ٤٧.

(٥) الإنصاف ٢/٤٨، ٤٧.

القول الرابع:

أن الصفة المستحبة للاستعاذة للقراءة في الصلاة هي "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم".

وبهذا قال الإمام أحمد في روايه عنه، وأخذ بها بعض أصحابه^(١).

قال المرداوي عن قول ابن قدامة: "ثم يقول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم". وكيفما تعوذ من الوارد فحسن، لكن أكثر الأصحاب على أنه يتعوذ كما قال المصنف، وعنه يقول مع ذلك (إن الله هو السميع العليم)^(٢).

والظاهر أنهم يستدلون بالآية التي استدل بها أصحاب القولين الثاني والثالث، وقد سبقتنا مناقشتها.

مناقشة هذين القولين:

ناقش الكاساني القولين الثالث والرابع بأنه لا ينبغي أن يزداد "إن الله هو السميع العليم": لأن هذه الزيادة من باب الثناء، وما بعد التعوذ محل للقراءة، لا محل للثناء^(٣).

الإجابة عن هذه المناقشة:

يمكن الإجابة عن ذلك بأن هذه الزيادة تبع للاستعاذة، فتعد جزءاً منها، فلا يحصل بذلك ثناء بين الاستعاذة والقراءة.

(١) المغني ٥١٩/١، الشرح الكبير ٥١٧/١، المبدع ٤٣٣/١، الإنصاف ٤٨/٢.

(٢) الإنصاف ٤٨/٢.

(٣) بدائع الصنائع ٢٠٣/١.

القول الخامس:

أن الصفة المستحبة للاستعاذة للقراءة في الصلاة هي "أستعيز بالله" وبهذا قال بعض الحنفية^(١).

قال المرغيناني: "... والأولى أن يقول: أستعيز بالله"^(٢).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

أن الاستعاذة بهذا اللفظ موافقة للقرآن في قوله - تعالى - : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾^(٣) فتكون أولى من غيرها^(٤).

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه ابن الهمام بأن لفظ "أستعيز" معناه طلب العوذة، وقوله "أعوذ" امتثال مطابق لمقتضاه فيكون أولى، وأما قربه - يعني أستعيز - من لفظ الآية فمهدر^(٥).

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول بأنه ليس للاستعاذة صفة معينة ينبغي التزامها دون غيرها، وذلك لأن المأمور به هو الاستعاذة عند قراءة القرآن في قوله - تعالى - : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾^(٦)، ولم يرد تحديد صفة معينة لذلك، وكل ما في الآية

(١) بدائع الصنائع ٢٠٣/١، الهداية ٤٨/١، تبين الحقائق ١١٢/١، شرح العناية للبابرتي ٢٩٠/١.

(٢) الهداية ٤٨/١.

(٣) سورة النحل، الآية (٩٨).

(٤) الهداية ٤٨/١.

(٥) فتح القدير ٢٩١/١.

(٦) سورة النحل، الآية (٩٨).

أمر بالاستعاذة، فيحصل العمل به بأي صيغة، ولذلك ورد عن النبي ﷺ أنه استعاذ بقوله: "أعوذ بالله من الشيطان" كما في حديث نافع بن جبير بن مطعم، ويقول: "أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم" كما في حديث أبي سعيد الخدري - وإن كان فيه ضعف - والأولى أن يستعيذ المصلي بهذه الصفة مرة، وبهذه مرة حتى يكون قد عمل بجميع الأدلة.

المسألة الثالثة

الجهر بالاستعاذة في الصلاة الجهرية

اختلف الفقهاء في حكم الجهر بالاستعاذة للقراءة في الصلاة الجهرية على ثلاثة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول:

أنه يسن الإسرار بالاستعاذة للقراءة في الصلاة الجهرية.

وبهذا قال الحنفية^(١).

قال الكاساني: "وينبغي أن لا يجهر بالتعوذ..."^(٢).

وهو القول الراجح في مذهب الشافعية^(٣).

قال النووي: "وأما الجهر بالتعوذ في الجهرية فقد ذكرنا أن الراجح في مذهبنا أنه لا يجهر به"^(٤).

وبه قال الحنابلة^(٥).

قال ابن مفلح: "... ثم يتعوذ سراً"^(٦).

واستدلوا على ذلك بالكتاب، والسنة، وآثار الصحابة، والمعقول:

(١) مختصر الطحاوي ص ٢٦، فتاوى النوازل ص ٤١، المبسوط ١/ ١٣، بدائع الصنائع ١/ ٢٠٣، الهداية ١/ ٤٨، الباب ١/ ٧١.

(٢) بدائع الصنائع ١/ ٢٠٣.

(٣) المجموع ٣/ ٣٢٤، روضة الطالبين ١/ ٢٤١، مغني المحتاج ١/ ١٥٦، نهاية المحتاج ١/ ٤٧٥، بجيرمي على الخطيب ٢/ ٥٤.

(٤) المجموع ٣/ ٣٢٦.

(٥) الفروع ١/ ٤١٣، المبدع ١/ ٤٣٣، منتهى الإرادات ١/ ٧٧، كشف القناع ١/ ٣٣٥، الروض المربع ١/ ١٧.

(٦) الفروع ١/ ٤١٣.

أولاً - من الكتاب:

قول الله - تعالى - : ﴿وَأَذْكُرْكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ (١).

وجه الاستدلال:

أن الله - سبحانه وتعالى - أمر بذكره سرًا، وهذا يدل على أن الأصل في الأذكار هو الإسرار، فلا يترك إلا لضرورة، والتعوذ يُعدُّ ذكراً من الأذكار فيسربه (٢).

ثانياً - من السنة:

الدليل الأول: ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر - رضي الله عنهما - كانوا يفتتحون الصلاة بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٣).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن مالك بن أنس رضي الله عنه أخبر أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر - رضي الله عنهما - كانوا يفتتحون الصلاة بالفاتحة ولم يذكر أنهم يستعيذون، فهذا يدل على أنهم كانوا يسرون بالاستعاذة.

الدليل الثاني: أن الجهر بالاستعاذة للقراءة في الصلاة لم ينقل عن النبي ﷺ ولو كان يجهر بها لنقل نقلاً مستفيضاً (٤).

(١) سورة الأعراف، الآية (٢٠٥).

(٢) بدائع الصنائع ٢/٢٠٣.

(٣) سورة الفاتحة، الآية (٢).

(٤) سبق تخريجه ص ٤١٨.

(٥) المبسوط ١/١٣، بدائع الصنائع ١/٢٠٣.

ثالثاً - من آثار الصحابة:

الدليل الأول: ما رواه أبو وائل^(١) قال: كان عمر وعلي - رضي الله عنهما - لا يجهران بيسم الله الرحمن الرحيم، ولا بالتعوذ، ولا بالتأمين^(٢).

الدليل الثاني: ما رواه أبو وائل عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه كان يخفي بسم الله الرحمن الرحيم، والاستعاذة، وربنا ولك الحمد^(٣).

وهذان الأثران واضحا الدلالة.

رابعاً - من المعقول:

الدليل الأول: أن الاستعاذة تقرأ بعد الافتتاح وقبل الفاتحة، فإن ألحقت بما قبلها لزم الإسرار، وإن ألحقت بالفاتحة لزم الجهر، إلا أن إلحاقها بالاستفتاح أولى لكون كل منهما نافلة عند الفقهاء^(٤).

الدليل الثاني: أن الجهر كيفية وجودية، والإخفاء عبارة عن عدم تلك الكيفية، والأصل عدم^(٥).

(١) هو شقيق بن سلمة الأسدي، الكوفي، يكنى بأبي وائل، أدرك النبي ﷺ ولم يره، وثقه ابن معين، وابن سعد، وابن حبان، وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ثقة، وقال الذهبي: من العلماء العاملين. توفي سنة ٨٢ هـ. (الكاشف/ ١٥، تهذيب التهذيب/ ٣٦١-٣٦٢).

(٢) رواه الطحاوي في كتاب الصلاة - باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة. ٢٠٢/ ١، ٢٠٤.

(٣) رواه ابن أبي شيبة في كتاب الصلوات - من كان لا يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم. ٤١١/ ١. وقال التهانوي: رجال هذا السند رجال الجماعة غير البقال وهو ثقة، (إعلان السنن ٢/ ١٨٤).

(٤) التفسير الكبير ١/ ٦١.

(٥) المرجع السابق.

القول الثاني:

أنه يسن الجهر بالاستعاذة للقراءة في الصلاة الجهرية.

وهذا قول في مذهب الشافعية^(١).

قال النووي: " يستحب بعد دعاء الاستفتاح أن يتعوذ... ولا يجهر به في الصلاة السرية، ولا في الجهرية أيضاً على الأظهر، وعلى الثاني: يستحب الجهر فيها"^(٢).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: أن التعوذ تابع للقراءة فيجهر به قياساً على التأمين^(٣).

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه الرملي بأنه قياس مع الفارق: لأن تبعية التأمين للقراءة أوضح من التعوذ؛ لوروده بعد الفاتحة عقب الجهر؛ ولأن التأمين تستحب فيه مقارنة ما يأتي به الإمام لما يأتي به المأموم، فلذلك سن فيه الجهر؛ لأنه أعون على الإتيان بالاقتران بخلاف التعوذ فلا يشرع فيه ذلك^(٤).

الدليل الثاني: أنه يستحب الجهر بالاستعاذة في الصلاة الجهرية قياساً

على البسمة^(٥).

(١) المجموع ٣/٣٢٤. روضة الطالبين ١/٢٤١. مغني المحتاج ١/١٥٦.

(٢) روضة الطالبين ١/٢٤١.

(٣) المجموع ٣/٣٢٤. روضة الطالبين ١/٢٤١.

(٤) نهاية المحتاج ١/٤٧٥.

(٥) روضة الطالبين ١/٢٤١.

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشة هذا الدليل بأن الأصل - وهو الجهر بالبسملة - محل اختلاف بين الفقهاء - كما سيأتي^(١)، فلا يصح القياس.

القول الثالث:

أنه يخير بين الجهر والإسرار بالاستعاذة في الصلاة الجهرية.

وإلى هذا مال الإمام الشافعي، وهو وجه عند أصحابه^(٢).

قال الإمام الشافعي: "... وأيهما فعل الرجل أجزأه إن جهر أو أخفى^(٣)."

ولم أطلع على دليل لهذا القول.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول الأول القائل بعدم سنية الجهر بالاستعاذة للقراءة في الصلاة الجهرية، لقوة ما استدلوا به، أما المداومة على الجهر بها فلا يجوز، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "أما المداومة على الجهر بذلك فبدعة مخالفة لسنة رسول الله ﷺ وخلفائه الراشدين، فإنهم لم يكونوا يجهرون بذلك دائماً، بل لم ينقل أحد عن النبي ﷺ أنه جهر بالاستعاذة^(٤)".

(١) ص ٤٧٧ وما بعدها.

(٢) الأم ١/١٢٩، المجموع ٣/٣٢٤، روضة الطالبين ١/٢٤١.

(٣) الأم ١/١٢٩.

(٤) الفتاوى الكبرى ١/٨٧.

المسألة الرابعة

محل الاستعاذة

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين، وهما كما يلي:

القول الأول:

أن محل الاستعاذة للقراءة في الصلاة بعد الاستفتاح وقبل القراءة.

وبهذا قال الحنفية^(١).

قال الطحاوي: "وإذا قام الرجل إلى الصلاة المكتوبة كبر ... ثم قال : سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك ولا إله غيرك، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم"^(٢).

وبه قال الإمام الشافعي، وأصحابه^(٣).

قال الإمام الشافعي: "وكان بعضهم يتعوذ حين يفتح قبل أم القرآن"^(٤).

وبه قال الحنابلة^(٥).

قال ابن قدامة: "... ثم يقول: سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك، ثم يقول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، ثم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم"^(٦).

(١) مختصر الطحاوي ص ٢٦، فتاوى النوازل ص ٤١، الكتاب للقدوري ١/ ٧١ تحفة الفقهاء ١٢٧/٢، بدائع الصنائع ١/ ٢٠٢.

(٢) مختصر الطحاوي ص ٢٦.

(٣) الأم ١٢٩/١، المهذب ٧٩/١، الوجيز ٤٢/١، المجموع ٣٢٥/٣، منهاج الطالبين ١/ ١٥٥، ١٥٦، روضة الطالبين ١/ ٢٤٠.

(٤) الأم ١٢٩/١.

(٥) المقنع ص ٢٨، الكافي ١٢٩/١، المحرر ٥٣/١، الفروع ٤١٣/٢، منتهى الإرادات ١/ ٧٧، كشف القناع ١/ ٣٣٥.

(٦) المقنع ص ٢٨.

واستدلوا على ذلك بأدلة من السنة، وآثار الصحابة، والمعقول:

أولاً - من السنة:

الدليل الأول: ما رواه عمرو بن مرة عن عاصم العنزي عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه أنه رأى رسول الله ﷺ يصلي صلاة، قال عمرو: لا أدري أي صلاة هي؟ فقال: "الله أكبر كبيراً، الله أكبر كبيراً، الله أكبر كبيراً، الحمد لله كثيراً، الحمد لله كثيراً، وسبحان الله بكرة وأصيلاً" ثلاثاً أعوذ بالله من الشيطان من نفخه ونفثه وهمزه^(١).

الدليل الثاني: ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة بالليل كبر، ثم يقول: سبحانك اللهم بحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك، ثم يقول: الله أكبر كبيراً، ثم يقول: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان، من همزه ونفخه ونفثه^(٢).
وهذان الحديثان واضحا الدلالة.

ثانياً - من آثار الصحابة:

ما رواه الأسود بن يزيد قال: رأيتُ عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين يفتح الصلاة يقول: سبحانك اللهم بحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك، ثم يتعوذ^(٣).
وهذا الأثر واضح الدلالة.

(١) سبق تخريجه ص ٤١٢.

(٢) سبق تخريجه ص ٤١٣.

(٣) سبق تخريجه ص ٤١٤.

ثالثاً - من المعقول:

أن الاستعاذة شرعت عند قراءة القرآن صيانة للقراءة عن وساوس الشيطان، ومعنى الصيانة إنما يحتاج إليه قبل القراءة لا بعدها^(١).

القول الثاني:

أن محل الاستعاذة للقراءة في الصلاة بعد القراءة .

وبهذا قال أهل الظاهر^(٢).

قال الكاساني: "وقال أصحاب الظواهر وقته (يعني التعوذ) ما بعد القراءة"^(٣).

إلا أن الظاهر من كلام ابن حزم أنه لا يقول بذلك بل يقول بالقول الأول حيث قال في المحلى: "... إلا أنه قد صح إجماع جميع قراء أهل الإسلام جيلاً بعد جيل على الابتداء بالتعوذ متصلاً بالقراءة قبل الأخذ في القراءة فبلغا إلينا من عهد رسول الله ﷺ فهذا قاض على كل ذلك"^(٤).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

قول الله - تعالى - : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾^(٥).

وجه الاستدلال:

أن الله - سبحانه وتعالى - أمر بالاستعاذة بعد قراءة القرآن: لأن الفاء في

قوله: "فإذا قرأت" للتعقيب، فتكون الاستعاذة عقب القراءة^(٦).

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه السرخسي بأن الفاء ليست للتعقيب بل هي للحال، كما يقال: إذا

دخلت على السلطان فتأهب، أي إذا أردت الدخول عليه، فكذلك معنى الآية: إذا

(١) بدائع الصنائع ٢٠٢/١.

(٢) ذكر هذا القول السرخسي في المبسوط ١٣/١، والكاساني في بدائع الصنائع ٢٠٢/١.

(٣) بدائع الصنائع ٢٠٢/١.

(٤) المحلى ٢٥٠/٣.

(٥) سورة النحل، الآية (٩٨).

(٦) المبسوط ١٣/١، بدائع الصنائع ٢٠٢/١.

أردت قراءة القرآن فاستعذ بالله^(١).

كما ناقشه الشنقيطي^(٢) بأنه على حذف الإرادة أي إذا أردت قراءة القرآن فاستعذ بالله، والدليل على ذلك تكرار حذف الإرادة في القرآن، وفي كلام العرب لدلالة المقام عليه كقوله - تعالى - : ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُتِرُوا إِلَى الصَّلَاةِ فَأَعْبَسُوا وَجُوهَهُمْ...﴾^(٣) الآية، أي إذا أردتم القيام إليها، وقوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَنَجَّيْتُمْ فَلَا تَنَاجُوا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَةِ الرَّسُولِ...﴾^(٤) الآية، أي إذا أردتم أن تتناجوا فلا تتناجوا بالإثم؛ لأن النهي إنما هو عن أمر مستقبل يراد فعله، ولا يصح النهي عن أمر مضى كما هو واضح^(٥).

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول الأول القائل بأن محل الاستعانة للقراءة في الصلاة بعد الاستفتاح وقبل الشروع في القراءة، لقوة أدلتهم وصراحتها، وهو المنقول عن النبي ﷺ وصحابته - رضي الله عنهم - وهو الذي تناقله المسلمون وعملوا به جيلاً بعد جيل إلى يومنا هذا.

(١) المبسوط ١٣/١.

(٢) هو محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر بن محمد بن أحمد بن محمد بن سيدي أحمد بن المختار، يلقب آبا، يرجع نسبه إلى قبيلة حمير ولد سنة ١٢٢٥هـ بشنقيط، ودرس القرآن والآداب والتاريخ والفقه المالكي، ومن شيوخه محمد بن صالح المشهور بابن أحمد الأفرم، وأحمد الأفرم بن المختار، اشغل بالتدريس، والإفتاء، واشتهر بالقضاء، قدم لاداء فريضة الحج، وبقي يدرس في المسجد النبوي، ثم اختير مدرساً في المعهد العلمي بالرياض، ثم مدرساً في الجامعة الإسلامية، وكان عضواً في هيئة كبار العلماء، ورابطة العالم الإسلامي، له مؤلفات منها: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، منع المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز، توفي في ١٧/١٢/١٣٩٣هـ.

(٣) مقدمة أضواء البيان ١٨/١ وما بعدها، علماء ومفكرون عرفتهم للمجنوب (١٧١/١).

(٤) سورة المائدة، الآية (٦).

(٥) سورة المجادلة، الآية (٩).

(٥) أضواء البيان ٣/٣٥٦، ٣٥٧.

المسألة الخامسة

تكرار الاستعاذة في كل ركعة

اختلف الفقهاء في الاستعاذة للقراءة في الصلاة هل يكفي مرة واحدة عند افتتاح الصلاة، أو لابد من تكرارها في كل ركعة ؟ وذلك على قولين، وهما كما يلي:

القول الأول:

أن الاستعاذة للقراءة في الصلاة لا تشرع إلا مرة واحدة في الركعة الأولى ولا تكرر.

وبهذا قال الحنفية^(١).

قال القدوري^(٢): "... ويفعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الأولى إلا أنه لا يستفتح ولا يتعوذ..."^(٣)

وهو قول عند الشافعية^(٤).

قال النووي: "ثم المذهب أنه يستحب تعوذ في كل ركعة ... وقيل: قولان هذا أحدهما، والثاني: يتعوذ في الأولى فقط"^(٥).

(١) فتاوى النوازل ص ٤١، الكتاب ١/٧٤، المبسوط ١/١٣، الهداية ١/٥١، مجمع الأنهر ١/٩٩.

(٢) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان البغدادي. المشهور بالقدوري، الحنفي. يكنى بأبي الحسين، من كبار فقهاء المذهب الحنفي انتهت إليه رئاسة الحنفية بالمراق. له مصنفات منها: مختصر القدوري، كتاب النكاح، والتجريد. توفي سنة ٤٢٨هـ.

(النجوم الزاهرة ٥/٢٥٠، شذرات الذهب ٣/٢٢٢)

(٣) الكتاب ١/٧٤.

(٤) روضة الطالبين ١/٢٤١، مغني المحتاج ١/١٥٦، نهاية المحتاج ١/٤٧٥.

(٥) روضة الطالبين ١/٢٤١.

وهو رواية عن الإمام أحمد، وهو المذهب عند أصحابه^(١).

قال المرداوي عن قوله: ثم يصلي الثانية كالأولى إلا في تكبيرة الإحرام والاستفتاح، وفي الاستعاذة روايتان^(٢): أحدهما: لا يتعوذ، وهو المذهب نص عليه في رواية الجماعة^(٣).

وقال ابن مفلح عنه: "وهو الراجح مذهباً ودليلاً"^(٤).

واستدلوا على ذلك بالسنة، والمعقول:

أولاً - من السنة:

ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا نهض إلى الركعة الثانية استفتح القراءة بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٥) ولم يسكت^(٦).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ لم يكن يسكت بين تكبيرة القيام والفاتحة في الركعة الثانية، وهذا يدل على أنه لم يكن يستعيز للقراءة فيها؛ لأنه لو كان يستعيز سرا لسكت لذلك، ولو كان يستعيز جهراً لذكر ذلك أبو هريرة - رضي الله عنه . .

(١) المقنع ص ٢٩، المغني ١/ ٥٧٠، ٥٧١، المحرر ١/ ٦٤، الفروع ١/ ٤٣٨، المبدع ١/ ٤٦، الإنصاف ٢/ ٧٣.

(٢) المقنع ص ٢٩.

(٣) الإنصاف ٢/ ٧٣.

(٤) النكت والفوائد السنية ١/ ٦٤.

(٥) سورة الفاتحة، الآية (٢).

(٦) رواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة رقم ٢٧.

حديث ١٤٨، ١٤٩.

ثانياً - من المعقول:

الدليل الأول: أن الصلاة تُعد جملة واحدة، فالقراءة فيها كلها كالقراءة الواحدة، ولذا اعتبر الترتيب في القراءة في الركعتين، فيكفي فيها استعادة واحدة في أولها، أشبه ذلك ما لو سجد للتلاوة في أثناء القراءة^(١).

الدليل الثاني: أن الصلاة واحدة فكما لا يؤتي لها إلا بتحريمة واحدة، لا يؤتي لها إلا باستعادة واحدة^(٢).

الدليل الثالث: أن الاستعادة للقراءة في الصلاة لا تكرر في كل ركعة، كدعاء الاستفتاح^(٣).

الدليل الرابع: أنه لم يتخلل القراءة في الصلاة سكوت بل تخللها ذكر فلا يشرع لها إلا استعادة واحدة، كالقراءة الواحدة إذا تخللها حمد لله، أو تسبيح، أو تهليل، أو صلاة على النبي ﷺ أو نحو ذلك^(٤).

القول الثاني:

أنه يستحب تكرار الاستعادة للقراءة في الصلاة في كل ركعة.

وبهذا قال الإمام الشافعي، وجمهور أصحابه^(٥).

قال النووي: "وأما حكم الفصل فهو أن التعوذ مشروع في أول كل ركعة فيقول بعد دعاء الاستفتاح: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، هذا هو المشهور الذي نص

(١) مغني المحتاج ١/١٥٦، نهاية المحتاج ١/٤٧٦، المغني ١/٥٧٠، الكافي ١/١٤٠، كشاف القناع ١/٢٥٦.

(٢) المبسوط ١/١٤.

(٣) المبدع ١/٤٦٠.

(٤) زاد المعاد في هدي خير العباد ١/٢٤٢.

(٥) المجموع ٣/٣٢٤، روضة الطالبين ١/٢٤١، فتح الجواد ١/١٣٤، مغني المحتاج ١/١٥٦، نهاية المحتاج

١/٤٧٥، بجيرمي على الخطيب ٢/٥٥.

عليه الشافعي، وقطع به الجمهور^(١).

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢).

قال ابن قدامة: "... (والرواية الثانية) يستعيز في كل ركعة...^(٣)."

وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية حيث جاء في الاختيارات: "يستحب التعوذ أول كل ركعة"^(٤).

وبه قال ابن حزم حيث قال في المحلى: "وفرض على كل مصل أن يقول إذا قرأ (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) لا بد له في كل ركعة من ذلك"^(٥).

واستدلوا على ذلك بالكتاب، والمعقول:

أولاً - من الكتاب:

قول الله - تعالى - : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾^(٦).

وجه الاستدلال:

أن الله - سبحانه وتعالى - أمر بالاستعاذة عند إرادة قراءة القرآن، وهذا يقتضي تكرار الاستعاذة عند تكرار القراءة، ومنه القراءة في ركعات الصلاة^(٧).

(١) المجموع ٣/٣٢٤.

(٢) المغني ١/٥٧١، الكافي ١/١٤٠، المحرر ١/٦٤، الفروع ١/٤٣٨، المبدع ١/٤٦١، الإنصاف ٢/٧٤.

(٣) المغني ١/٥٧١.

(٤) الاختيارات الفقهية ص ٥٠.

(٥) المحلى ٣/٢٤٧.

(٦) سورة النحل، الآية (٩٨).

(٧) المغني ١/٥٧١.

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بالتسليم بتكرار الاستعاذة عند تكرار قراءة القرآن، ولكن القراءة في الصلاة تعد قراءة واحدة؛ لأن الصلاة تعد جملة واحدة، وما يحصل بين الركعات ليس كلاماً أجنبياً وإنما هو ذكرٌ لله -تعالى-، والذكر لا يقطع القراءة.

ثانياً - من المعقول:

الدليل الأول: أن الاستعاذة مشروعة لقراءة القرآن، فتكرر بتكرارها، كما لو كانت في صلاتين^(١).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأنه قياس مع الفارق؛ لأن الفاصل بين ركعات الصلاة يسير، والفاصل بين الصلوات طويل، كما أن الركعات مرتبط ب بعضها ببعض، والصلوات منفصلة عن بعض.

الدليل الثاني: أن الاستعاذة مأمور بها لقراءة القرآن، وقد حصل الفصل بين القراءتين بالركوع وغيره، فتكرر^(٢).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأن الفصل بين الركعات فصل بذكر يسير، فلا يحتاج إلى تكرار الاستعاذة، كالفصل بسائر الأذكار في القراءة خارج الصلاة.

(١) المرجع السابق.

(٢) مفتي المحتاج ١٥٦/١، بجيرمي على الخطيب ٥٥/٢.

منشأ الخلاف في المسألة:

الظاهر من خلاف الفقهاء في هذه المسألة أنه مبني على القراءة في الصلاة، هل تعد قراءة واحدة ومن ثمَّ يكفي فيها استعادة واحدة، أو أن قراءة كل ركعة مستقلة بنفسها ومن ثمَّ لا بد من الاستعادة لقراءة كل ركعة؟ فمن أخذ بالأول قال يكفي تعوذ واحد، ومن أخذ بالثاني قال بالاستعادة لقراءة كل ركعة.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول الأول القائل بأن الاستعادة للقراءة في الصلاة لا تشرع إلا مرة واحدة قبل الشروع في قراءة الركعة الأولى، لقوة ما استدلوا به.

المطلب الثاني

أحكام البسملة لقراءة الفاتحة في الصلاة

وفيه مدخل، وثلاث مسائل:

المدخل في مسألة هل البسملة آية من القرآن أو ليست بآية؟

المسألة الأولى : حكم البسملة.

المسألة الثانية: الجهر بالبسملة في الصلاة الجهرية.

المسألة الثالثة: تكرار البسملة.

مسألة

هل البسملة آية من القرآن أو ليست بآية ؟

أهمية هذه المسألة:

هذه المسألة من المسائل المهمة في هذا الباب، لما يترتب عليها من صحة الصلاة وعدمها، قال النووي عنها: « اعلم أن مسألة البسملة عظيمة مهمة ينبغي عليها صحة الصلاة التي هي أعظم الأركان بعد التوحيد »^(١).

تحرير محل النزاع في المسألة:

اتفق العلماء على أن البسملة بعض آية من سورة النمل، وهي قول الله تعالى: ﴿ إِنَّهُم مِّن سُلَيْمَنَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾^(٢). وعلى أنها ليست آية بين سورتي الأنفال والتوبة^(٣).

وممن نقل هذا الاتفاق الجصاص حيث قال: « لا خلاف بين المسلمين أن بسم الله الرحمن الرحيم من القرآن في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُم مِّن سُلَيْمَنَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ »^{(٤) (٥)}.

والنووي حيث قال: « وأما حكم المسألة فمذهبنا أن بسم الله الرحمن الرحيم آية كاملة من أول سورة الفاتحة بلا خلاف وليست في أول براءة بإجماع المسلمين... وأما البسملة في أثناء سورة النمل ﴿ إِنَّهُم مِّن سُلَيْمَنَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾^(٦) فقرآن بالإجماع، فمن جحد منها حرفاً كفر بالإجماع »^(٧).

(١) المجموع ٣/٣٣٤.

(٢) سورة النمل، الآية (٣٠).

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٨/١، البحر الرائق ١/٢١٣، البيان والتحصيل ١/٣٦٥، إكمال إكمال المعلم ٢/١٥٤، المجموع ٣/٣٣٣ - ٣٣٥، مجموع الفتاوى ٢٢/٤٣٨، المبدع ١/٤٣٥.

(٤) سورة النمل، الآية (٣٠).

(٥) أحكام القرآن للجصاص ٨/١.

(٦) سورة النمل، الآية (٣٠).

(٧) المجموع ٣/٣٣٣ - ٣٣٥.

وشيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال لما سئل عنها: (اتفق المسلمون على أنها من القرآن في قوله: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(١)).

واختلف الفقهاء فيما عدا ذلك على خمسة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول:

أن البسملة ليست آية من الفاتحة ولا من أول كل سورة بل هي آية مستقلة نزلت للفصل بين السور، فيكون القرآن مائة وأربع عشرة سورة وآية واحدة وهي البسملة، وهذا هو القول المشهور عند الحنفية، وخاصة المتأخرين منهم^(٢).

قال السمرقندي: «وعندنا هي "يعني البسملة" آية من القرآن أنزلت للفصل بين السور»^(٣).

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٤).

قال ابن قدامة: «واختلف عن أحمد فيها "يعني البسملة" فقليل عنه هي آية مفردة كانت تنزل بين سورتين فصلا بين السور»^(٥).

وهي اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، حيث جاء في الاختيارات: «والبسملة آية منفردة ليست من أول كل سورة لا الفاتحة ولا غيرها»^(٦).

واستدلوا على ذلك بالسنة، والإجماع، والمعقول:

(١) سورة النمل، الآية (٣٠).

(٢) مجموع الفتاوى ٤٣٨/٢٢.

(٣) فتاوى النوازل ص ٤١، الميسوط ١٥/١، تحفة الفقهاء ١٢٨/٢، بدائع الصنائع ٢٠٣/١، فتاوى قاضي خان ١٦٢/١، تبين الحقائق ١١٢/١، البحر الرائق ٣١٢/١.

(٤) تحفة الفقهاء ١٢٨/٢.

(٥) المقنع ص ٢٨، المغني ٥٢٢/١، الكافي ١٢٠/١، مجموع الفتاوى ٤٠٦/٢٢، الفروع ٥١٣/١، المبدع ٤٣٤ -

٤٣٥، الإنصاف ٤٨/٢.

(٦) المغني ٥٢٢/١.

(٧) الاختيارات الفقهية، ص ٥١.

أولاً - من السنة:

الدليل الأول: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه وفيه: «... فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: قال الله - تعالى - : قسمتُ الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبي ما سأل، فإذا قال العبد: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١)، قال الله تعالى: حمدني عبدي، وإذا قال: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾^(٢)، قال الله تعالى: أثني عليّ عبدي، وإذا قال: ﴿مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ﴾^(٣)، قال: مجدني عبدي (وقال مرة: فوض إلي عبدي) فإذا قال: ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(٤)، قال: هذا بيني وبين عبدي ولعبي ما سأل، فإذا قال: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(٥) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٦) قال: هذا لعبدي ولعبي ما سأل»^(٧).

وجه الاستدلال:

استدل به الكاساني من وجهين:

الوجه الأول من وجهي الاستدلال:

أن الرسول ﷺ بدأ بقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١) دون (بسم الله الرحمن الرحيم) ولو كانت البسمة من الفاتحة لبدأ بها لا بالحمد.

مناقشة هذا الوجه من الاستدلال:

ناقشه النووي من خمسة وجوه:

- (١) سورة الفاتحة، الآية (١).
- (٢) سورة الفاتحة، الآية (٢).
- (٣) سورة الفاتحة، الآية (٣).
- (٤) سورة الفاتحة، الآية (٤، ٥).
- (٥) سورة الفاتحة، الآية (٦، ٧).
- (٦) رواه مسلم في كتاب الصلاة - باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة - رقم ١١، حديث ٢٨، ٢٩٦.
- (٧) سورة الفاتحة، الآية (١).

الوجه الأول:

أن البسمة لم تذكر في الحديث، لا ندراجها في الآيتين بعدها^(١).

الإجابة عن هذه المناقشة:

يمكن الإجابة عن هذه المناقشة من طريقين ذكرهما الجصاص وهما:

الطريق الأول:

أن هذا خطأ؛ لأنه إذا كانت آية غير مابعدا فلا بد من ذكرها، ولو جاز ما ذكر -أي النووي- لجاز الاقتصار بالقراءة على ما في السورة منها دونها^(٢).

الطريق الثاني:

أن (بسم الله) فيه ثناء على الله، وهو مع ذلك اسم مختص بالله، فالواجب لا محالة أن يكون مذكوراً في القسمة إذا لم يتقدم له ذكر فيما قسم من آي السور^(٣).

الوجه الثاني:

أن يُقال: إن معناه فإذا انتهى العبد في قراءته إلى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٤) وحينئذ تكون البسمة داخلة.

الوجه الثالث:

أن يُقال: المقسوم ما يختص بالفاتحة من الآيات الكاملة، واحترز بالكاملة عن قوله - تعالى - : ﴿ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(٥)، وقوله: ﴿ وَسَلِّمْ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴾^(٦) وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ^(٧) وأما البسمة فغير مختصة.

(١) المجموع ٣/٣٣٨.

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٩/١.

(٣) المرجع السابق.

(٤) سورة الفاتحة، الآية (١).

(٥) سورة الزمر، الآية (٧٥).

(٦) سورة الصافات، الآية (١٨١، ١٨٢).

الوجه الرابع:

لعل النبي ﷺ قال ذلك قبل نزول البسملة^(١).

الإجابة عن هذه الوجوه:

يمكن الإجابة عن هذه الوجوه بأنها احتمالات بعيدة تخالف ظاهر الحديث.

الوجه الخامس:

أنه قد جاء ذكر البسملة في رواية، وهي فقال: «فإذا قال العبد: بسم الله الرحمن الرحيم، قال: ذكرني عبدي»^(٢)،^(٣).

الإجابة عن هذا الوجه:

يمكن الإجابة عنه بأنها رواية شاذة كما في تخريجها.

الوجه الثاني من وجهي الاستدلال:

أن الله - سبحانه وتعالى - نصَّ على المناصفة، ولو كانت البسملة من الفاتحة لم تتحقق المناصفة بل يكون ماله أكثر مما للعبد: لأنه يكون النصف الأول أربع آيات ونصف^(٤).

مناقشة هذا الوجه من الاستدلال:

ناقشة النووي من ثلاثة وجوه:

(١) المجموع ٣/٢٣٨.

(٢) رواه البيهقي في كتاب الصلاة - باب تعيين القراءة بفاتحة الكتاب - ٣٩/٢.
والدارقطني في كتاب الصلاة - باب وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة - حديث ٣٥، ٣١٢/١ وقال: ابن سماعيل هو عبدالله بن زياد بن سماعيل، متروك الحديث، وقد روى هذا الحديث جماعة من الثقات عن العلاء بن عبد الرحمن، منهم: مالك بن أنس وابن جريج وابن القاسم وابن عينية وابن عجلان والحسن بن حر، وأبو أويس وغيرهم على اختلاف منهم في الإسناد واتفاق منهم على المتن، فلم يذكر أحد منهم في حديثه بسم الله الرحمن الرحيم، واتفاقهم على خلاف ما رواه ابن سماعيل أولى بالصواب.

(٣) المجموع ٣/٢٣٨.

(٤) بدائع الصنائع ١/٢٠٣.

الوجه الأول:

أن الله- سبحانه وتعالى- لم يرد حقيقة التنصيف، بل أراد به أن الفاتحة قسمان، فأولها له - سبحانه وتعالى- وآخرها للعبد.

الوجه الثاني:

أن المراد بالتنصيف في الحديث قسمان: الشاء، والدعاء، من غير اعتبار لعدد الآيات.

الوجه الثالث:

أن الفاتحة إذا قسمت باعتبار حروفها وكلماتها واعتبرت البسملة منها كان التنصيف في شطريها أقرب مما إذا قسمت بحذف البسملة، فلعل تقسيمها باعتبار الحروف^(١).

الدليل الثاني: ما رواه أبو سعيد بن المولى^(٢) قال: «كنتُ أصلي في المسجد فدعاني رسول الله ﷺ فلم أجبه، فقلتُ: يا رسول الله إني كنتُ أصلي، فقال: ألم يقل الله - عز وجل-: ﴿أَسْتَجِيبُ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾^(٣)، ثم قال: لأعلمنك سورة هي أعظم السور في القرآن قبل أن تخرج من المسجد، ثم أخذ بيدي، فلما أراد أن يخرج قلتُ له: ألم تقل لأعلمنك سورة هي أعظم سورة في القرآن، قال: الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أُتيته^(٤).

(١) المجموع ٣/٣٢٩.

(٢) هو أبو سعيد بن المولى الأنصاري، يُقال: اسمه رافع بن أويس بن المولى، وقيل: الحارث بن أويس بن المولى، ويُقال: الحارث بن نفع الخزرجي، وصحَّح ابن حجر الأخير، وأوهم من قال: رافع بن المولى، وخطأ من أرخ وفاته سنة ٧٣هـ أو ٧٤هـ وأنه عاش ٦٤ سنة لاستلزامها كون قصته هذه مع النبي ﷺ وهو صغير، وصحَّح أن وفاته كانت سنة ٧٤هـ. (الإصابة ٤/٨٨، تهذيب التهذيب ١٢/١٠٧-١٠٨)

(٣) سورة الأنفال، الآية (٢٤).

(٤) رواه البخاري في كتاب تفسير القرآن - باب ما جاء في فاتحة الكتاب - ١٤٦/٥، وفي كتاب فضائل

القرآن - باب فاتحة الكتاب - ١٠٣/٦.

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ افتتح الفاتحة من قوله - تعالى - : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(١) دون البسملة، ولو كانت البسملة منها لا تبدأ بها.

الدليل الثالث: ما رواه أبو هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «إن سورة من القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غفر له وهي: ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ ﴾^(٢)»^(٣).

وجه الاستدلال:

أن الرسول ﷺ ذكر أن مقدار سورة الملك ثلاثون آية، وقد اتفق القراء وغيرهم على أنها ثلاثون آية سوى البسملة، ولو كانت منها لكانت إحدى وثلاثين، وهو خلاف قول الرسول ﷺ^(٤).

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه النووي من وجهين:

الوجه الأول:

أن المراد ماسوى البسملة، لأنها غير مختصة بهذه السورة.

(١) سورة الفاتحة، الآية (١).

(٢) سورة الملك الآية (١).

(٣) رواه أبو داود في كتاب الصلاة - باب ما جاء في عدد الآي - حديث ١٤٠٠، ٥٧/٢، وسكت عنه. والترمذي في أبواب فضائل القرآن - باب ما جاء في سورة الملك - حديث ٣٠٥٢، ٢٣٨/٤، وقال: "هذا حديث حسن". وابن ماجه في كتاب الآداب - باب ثواب القرآن - رقم ٥٢، حديث ٣٧٨٦، ٢/١٢٤٤، والحاكم في كتاب فضائل القرآن ٥٦٥/١، وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي في تلخيصه بهامشه.

(٤) أحكام القرآن للجصاص ١١/١، بدائع الصنائع ٢٠٤/١.

الوجه الثاني:

أنه يحتمل أن يكون هذا الحديث قبل نزول البسملة فيها، فلما نزلت أضيفت إليها بدليل كتابتها في المصاحف^(١).

الإجابة عن هذين الوجهين:

يمكن الإجابة عنها بأن النبي ﷺ أخبر في الحديث بأن السورة قد نزلت كاملة، وأن قدرها ثلاثون آية بقول: «إن سورة من القرآن ثلاثون آية» وبهذا يبطل كل احتمال.

الدليل الرابع: ما روته عائشة - رضي الله عنها - من حديث بدء نزول

الوحي على النبي ﷺ والذي جاء فيه: «... فغطني الثالثة ثم أرسلني، فقال: ﴿أَفْرَأَيْتَ الَّذِي خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ ﴿أَفَرَأَيْتَ الْآلَافَ﴾»^(٢) فرجع بها النبي ﷺ...»^(٣) الحديث.

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن الرسول ﷺ لم يذكر البسملة في أول السورة، ولو كانت منها لذكرها قبل البدء بالسورة في قوله: ﴿أَفْرَأَ﴾.

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه النووي بأن البسملة نزلت بعد ذلك، كالنظائر لها من الآيات التي تأخرت في النزول عن السور التي أثبتت فيها^(٤).

(١) المجموع ٣/٢٤١.

(٢) سورة العلق، الآية (١، ٣).

(٣) رواه البخاري في باب كيف كان بدء الوحي إلى النبي ﷺ ٣/١، ومسلم في كتاب الإيمان - باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ رقم ٧٣، حديث ٢٥٢، ١/١٤٠ - ١٤١.

(٤) المجموع ٣/٣٤٠.

الدليل الخامس: ما رواه عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما -

قال: «كان رسول الله ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم»^(١).

وجه الاستدلال:

أن ابن عباس - رضي الله عنهما - أخبر أن النبي ﷺ لا يعرف الفصل بين السور إلا بنزول البسملة، وهذا يدل على أنها أنزلت للفصل، وليس فيه أنها آية منها^(٢).

مناقشة هذا الدليل:

ناقشة النووي بأن موضع الدلالة قوله: "حتى ينزل" فأخبر بنزول البسملة وهذه صفة كل القرآن، وتقدير الله لا يعرف بالشروع في سورة أخرى إلا بالبسملة، فإنها لا تنزل إلا في أوائل السور^(٣).

ثانياً - من الإجماع:

أن الفقهاء والقراء قد أجمعوا على أن سورة الكوثر ثلاث آيات، وسورة الإخلاص أربع آيات، ولو كانت البسملة منها لكانت سورة الكوثر أربع آيات، وسورة الإخلاص خمس آيات، وهذا خلاف الإجماع^(٤).

(١) رواه أبو داود في كتاب الصلاة - باب من جهر بها (يعني البسملة) حديث ٧٨٨. ٢٠٩/١ وسكت عنه.

(٢) مجموع الفتاوى ٤٣٩/٢٢.

(٣) المجموع ٣٣٨/٣.

(٤) أحكام القرآن للجصاص ١١/١، المبسوط ١٦/١، بدائع الصنائع ٢٠٤/١.

ثالثاً - من المعقول:

الدليل الأول: أن كون الآية من سورة كذا، ومن موضع كذا لا يثبت إلا بالدليل المتواتر من النبي ﷺ وقد ثبت بالتواتر أنها مكتوبة في المصاحف، ولا تواتر على كونها من السورة، ولهذا اختلف في ذلك، فعدها قراء أهل الكوفة من الفاتحة، ولم يعدها قراء أهل البصرة منها، وهذا يدل على عدم التواتر ووقوع الشبهة والشك في ذلك، فلا يثبت كونها من السورة مع الشك^(١).

الدليل الثاني: أن كون البسملة آية من أول كل سورة مما اختص بقوله الشافعي لا يوافقه في ذلك أحد من سلف الأمة، وكفى بذلك دليلاً على بطلان هذا المذهب^(٢).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته من وجهين:

الوجه الأول:

أن انفراد الإمام الشافعي - رحمه الله - بالقول بأن البسملة آية من أول كل سورة ليس دليلاً على بطلانه، فالشافعي أحد الأئمة الأربعة المشهورين، ومشهود له بالعلم والفضل والزهد والورع، كما أنه لم يقل بذلك اعتباطاً بدون دليل بل استدل بأدلة قوية - كما سيأتي - وانفراد العالم بالقول ليس دليلاً على ضعفه، كما أن اتفاق الجمهور ليس دليلاً على صحة قولهم، بل الصحيح قول من كان معه الدليل، قال الإمام ابن حزم: (ما أمر الله تعالى قط ولا رسوله ﷺ باتباع الجمهور لا في آية ولا في خبر صحيح)^(٣).

(١) بدائع الصنائع ٢٠٤/١.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المحلى ٢٤٦/٣.

الوجه الثاني؛

عدم التسليم بانفراد الشافعي بهذا القول، وأنه لم يتابعه فيه أحد من السلف، بل قال بذلك عدد كبير من السلف، حيث قال النووي: (... فكذاك هي "يعني البسملة" آية كاملة من أول كل سورة غير براءة على الصحيح من مذهبنا، وبهذا قال خلائق لا يحصون من السلف)^(١).

القول الثاني؛

أن البسملة آية كاملة من الفاتحة، ومن أول كل سورة.

وبهذا قال الإمام الشافعي، وهو القول الصحيح عند أصحابه^(٢).

قال النووي: (فمذهبنا أن بسم الله الرحمن الرحيم آية كاملة من أول الفاتحة بلاخلاف...، وأما باقي السور غير الفاتحة وبراءة ففي البسملة في أول كل سورة ثلاثة أقوال حكاها الخراسانيون أصحابها وأشهرها وهو الصواب أو الأصوب أنها آية كاملة)^(٣).

واستدلوا على ذلك بالسنة، والمعقول:

أولاً - من السنة؛

الدليل الأول؛ ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه قال: بينما رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا في المسجد إذ أغفى إغفاءة، ثم رفع رأسه مبتسماً فقلنا:

(١) المجموع ٣/٣٢٤.

(٢) الأم ١/١٢٩، المذهب ١/٧٩، الوجيز ١/٤٢، المستصفى ١/١٠٢، المجموع ٣/٣٢٣، روضة الطالبين ١/٢٤٢، مفتي المحتاج ١/٤٧٨، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ١/١٢٢.

(٣) المجموع ٣/٣٢٣.

ما أضحكك يا رسول الله؟ فقال: نزلت عليّ أنفاً سورة فقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾^(١)^(٢) الحديث.

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ أخبر الصحابة- رضي الله عنهم- بنزول سورة عليه، ثم ابتداء بالبسملة، ثم قرأ سورة الكوثر، وهذا يدل على أن البسملة من السورة.

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشة هذا الحديث بأنه غير ظاهر الدلالة، فيمكن حمل بسملة النبي ﷺ فيه بأنه أراد قراءة السورة من أولها، والتسمية مشروعة عند ابتداء السورة بالإجماع، ولأنه لو قرأها بدون البسملة لربما تشوف السامعون إلى أول السورة، فلما بسمل زال ذلك.

الدليل الثاني: ما رواه عبد الله بن عباس- رضي الله عنهما- قال: «كان رسول الله ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم»^(٣).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ كان لا يعرف بدء السورة إلا حينما ينزل عليه جبريل- عليه السلام- بالبسملة، وهذا يدل على أنها كانت تنزل مع أول سورة، وأنها منها.

(١) سورة الكوثر، الآية (١، ٢).

(٢) رواه مسلم في كتاب الصلاة - باب حجة من قال: البسملة اية من أول كل سورة سوى براءة - رقم ١٤٠٥٢، حديث ٣٠٠/١.

(٣) سبق تخريجه ص ٤٥٥.

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأن هذا خلاف ظاهر الحديث، فظاهره يدل على أنها آية لا ابتداء السور، وبها يعرف الفصل بينها.

الدليل الثالث: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«إذا قرأتم ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١) فاقراءوا بسم الله الرحمن الرحيم، إنها أم القرآن والسبع المثاني، وبسم الله الرحمن الرحيم إحداها»^(٢).

وهذا الحديث واضح الدلالة.

مناقشة هذا الدليل:

نوقش من ستة أوجه:

الوجه الأول:

ناقشه الجصاص بأنه يجوز أن يكون قوله: "فإنها إحداها" من قول أبي هريرة رضي الله عنه لأن الراوي قد يدرج كلامه في الحديث من غير فصل بينهما لعلم السامع الذي حضره بمعناه، وقد وجد مثل ذلك كثيرا في الأخبار، فغير جائز فيما كان هذا وصفه أن يعزى إلى رسول الله ﷺ بالاحتمال^(٣).

الإجابة عن هذه المناقشة:

يمكن الإجابة عن هذه المناقشة بأن هذا احتمال ضعيف؛ لأنه يبعد من أبي هريرة رضي الله عنه أن يدرج كلامه في الحديث دون أن ينبه على ذلك خاصة في هذه المسألة العظيمة.

(١) سورة الفاتحة، الآية (١).

(٢) رواه الدارقطني في كتاب الصلاة- باب وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة- ، حديث ٣٦، ٣١٢/١.

(٣) أحكام القرآن للجصاص ١١/١.

الوجه الثاني:

كما ناقشه الجصاص بأنه يجوز أن يكون أبو هريرة رضي الله عنه قال ذلك من جهة أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بها فظنها من السورة؛ لأنه قد روى الجهر بها عن النبي صلى الله عليه وسلم ^(١).

الوجه الثالث:

ناقشه الكاساني بأن في الحديث اضطراباً؛ لأن بعض العلماء شك في ذكر أبي هريرة في الإسناد ^(٢).

الوجه الرابع:

كما ناقشه الكاساني بأن مدار الحديث على عبد الحميد بن جعفر ^(٣) عن نوح بن أبي بلال ^(٤) عن سعيد المقبري ^(٥) عن أبي هريرة ولم يرفعه، وذكر ذلك أبو بكر الحنفي ^(٦) فقال: «لقيتُ نوحاً فحدثني به عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ولم يرفعه» ^(٧).

(١) المرجع السابق.

(٢) بدائع الصنائع ٢٠٤/١.

(٣) هو عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع بن سنان الأنصاري يكنى بأبي الفضل، ويُقال: أبو حفص، وثقّه أحمد، وابن معين، وابن سعد، والقطن، قال أبو حاتم: محله الصدق، وقال النسائي:

ليس به بأس، وقال ابن حجر: صدوقٌ رُمي بالقدر، وربما وهم، توفي سنة ١٥٢هـ.

(مشاهير علماء الأمصار ص ١٣١، تهذيب التهذيب ١١١/٦، تقريب التهذيب ٤٦٧/١).

(٤) هو نوح بن أبي بلال الجسري، المدني، مولى معاوية، وثقه أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، وابن حجر، والذهبي، وقال النسائي، وأبو زرعة، ويعقوب بن سفيان: لا بأس به.

(الكاشف ٢١١/٣، تهذيب التهذيب ٤٨١/١٠، تقريب التهذيب ٣٠٨/٢).

(٥) هو سعيد بن أبي سعيد، واسمه كيسان المقبري، المدني، يكنى بأبي سعد، كان أبوه مكاتبا لامرأة من بني ليث، وسمي المقبري نسبة إلى مقبرة بالمدينة كان مجاوراً لها، وثقّه ابن سعد، وابن المديني، والعجلي، وأبو زرعة، وغيرهم، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن حجر: ثقة تغير قبل موته بأربع سنين، توفي سنة ١١٧. (مشاهير علماء الأمصار ص ٨١، تهذيب التهذيب ٣٨/٤، تقريب التهذيب ٢٩٧/١).

(٦) هو عبد الكبير بن عبد الحميد بن عبد الله بن شريك الحنفي، البصري، يكنى بأبي يحيى، وثقّه أحمد، وابن معين، وابن سعد، وغيرهم، توفي سنة ٢٠٤هـ.

(طبقات ابن سعد ٢٩٩/٧، الجرح والتعديل ٦٢/٦، تهذيب التهذيب ٢٧٠/٦).

(٧) بدائع الصنائع ٢٠٤/١.

والاختلاف في السند، والوقف يوجب ضعفاً في الحديث.

الوجه الخامس:

كما ناقشه الكاساني بأنه قد عارض هذا الحديث ما هو أقوى منه وهو ما رواه أبو هريرة من حديث القسمة، فلا يقبل في معارضته.

الوجه السادس:

كما ناقشه الكاساني بأن هذا الحديث خبر الواحد لا يوجب العلم، وكون البسمة من الفاتحة لا يثبت إلا بالنقل الموجب للعلم^(١).

الإجابة عن هذا الوجه من المناقشة:

يمكن الإجابة عنه بأن إفادة خبر الواحد العلم محل خلاف بين الأصوليين فلا يصح الاحتجاج به.

الدليل الرابع: ما روته أم سلمة - رضي الله عنها - قالت: «كان

رسول الله ﷺ إذا قرأ يقطع قراءته آية آية: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ

رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^{(٢) (٣)}

وهذا الحديث واضح الدلالة.

(١) بدائع الصنائع ٢٠٤/١.

(٢) سورة الفاتحة، الآية (١، ٣).

(٣) رواه الدارقطني في كتاب الصلاة - باب وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة والجهر بها - حديث ٣٧، ٣١٢/١، وقال: «إسناده صحيح وكلهم ثقات». والحاكم في كتاب التفسير ٢٣٢/٢ وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي. وابن خزيمة في كتاب الصلاة - باب ذكر الدليل على أن بسم الله الرحمن الرحيم آية من فاتحة الكتاب رقم ٩٧ حديث ٤٩٣، ٢٤٨/١ - ٢٤٩. وأحمد ٣٠٢/٦.

مناقشة هذا الحديث:

ناقشه ابن قدامة من وجهين:

الوجه الأول:

أنه من رأي أم سلمة- رضي الله عنها- ولا ينكر الاختلاف في ذلك.

الوجه الثاني:

أننا نسلم بأنها آية، ولكنها آية مفردة للفصل بين السور^(١).

ثانياً - من المعقول:

الدليل الأول: أن الصحابة- رضي الله عنهم- قد أجمعوا على إثبات البسملة في المصحف في أوائل السور إلا سورة التوبة بخط المصحف، بخلاف الأعشار وتراجم السور فإن العادة كتابتها بخط متميز، فلو لم تكن قرآنًا لما استجاز الصحابة- رضي الله عنهم- ذلك من غير تمييز؛ لأن ذلك يحمل على اعتقاد كونها من القرآن، فيكونون مفررين بالمسلمين، حاملين لهم على اعتقاد قرآنية ما ليس بقرآن، وهذا مما لا يجوز اعتقاده في الصحابة- رضي الله عنهم-^(٢).

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه الكاساني، وابن قدامة بأن هذا مسلّم به، ولكنه يدل على كونها من القرآن لا على كونها من السورة، وذلك لجواز أنها كتبت للفصل بين السور لأنها منها، فلا يثبت كونها من السورة مع هذا الاحتمال^(٣).

(١) المغني ٥٢٣/١.

(٢) المستصفى ١٠٣/١، الإحكام في أصول الأحكام ١٦٢/١، المجموع ٢٣٥/٣-٢٣٦. الإقناع في حل ألفاظ

أبي شجاع ١٢٣/١.

(٣) بدائع الصنائع ٢٠٤/١، المغني ٥٢٣/١.

الإجابة عن هذه المناقشة:

أجاب النووي عن هذه المناقشة من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول:

أن هذا فيه تغيير للمسلمين، ولا يجوز ارتكابه لمجرد الفصل بين السور.

الوجه الثاني:

أنه لو كانت كتابتها في المصحف للفصل لكتبت بين الأنفال والتوبة، ولما حسن كتابتها في أول سورة الفاتحة.

الوجه الثالث:

أن الفصل يمكن حصوله بدون البسمة، وذلك بتراجم السور كما حصل بين الأنفال والتوبة^(١).

القول الثالث:

أن البسمة ليست آية من سورة الفاتحة، ولا من أول كل سورة، ولا للفصل بين السور. وبهذا قال بعض المتقدمين من الحنفية^(٢).

قال ابن نجيم: «... أحدهما أنها "يعني البسمة" ليست قرآناً، وهو قول بعض مشايخنا»^(٣).

وبه قال المالكية^(٤).

(١) المجموع ٣/٣٢٦.

(٢) بدائع الصنائع ١/٢٠٣، البحر الرائق ١/٣١٣.

(٣) البحر الرائق ١/٣١٣.

(٤) المنتقى شرح موطأ مالك ١/١٥٠، البيان والتحصيل ١/٢٦٥، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/٩٣.

القوانين الفقهية ص ٦٥، مواهب الجليل ١/٥٤٤.

قال الحطاب: «... إن البسمة ليست عندنا من الحمد ولا من سائر القرآن إلا من سورة النمل»^(١).

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢).

وقد نفى صحتها عنه شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال: «... أحدهما: أنها ليست من القرآن، وإنما كتبت تبركاً بها، وهذا مذهب مالك وطائفة من الحنفية، ويحكي رواية عن أحمد ولا يصح عنه وإن كان وجهاً في مذهبه»^(٣).
واستدلوا على ذلك بأدلة من السنة، وآثار الصحابة، والمعقول:

أولاً - من السنة:

ما استدل به أصحاب القول الأول من حديثي أبي هريرة، وحديث أبي سعيد الملقى، وحديث عائشة، وقد تقدمت مع مناقشتها.

ثانياً - من آثار الصحابة:

ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «قمت وراء أبي بكر وعمر وعثمان فكلهم كان لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم إذا افتتح الصلاة»^(٤).

وجه الاستدلال:

أن أبا بكر وعمر وعثمان - رضي الله عنهم - أقاموا للناس الصلاة

(١) مواهب الجليل ٥٤٤/١.

(٢) المغني ٥٢٢/١، مجموع الفتاوى ٤٣٨/٢٢، الفروع ٤١٣/١، الإنصاف ٤٨/١.

(٣) مجموع الفتاوى ٤٣٨/٢٢.

(٤) رواه الإمام مالك في كتاب الصلاة - باب العمل في القراءة - رقم ٦، حديث ٨١/١. ٣٠. بهذا اللفظ، ورواه مسلم في كتاب الصلاة - باب حجة من قال: لا يجهر بالبسمة - رقم ١٣، حديث ٢٩٩/١، ٥٠. مرفوعاً بلفظ: (صليت مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر، وعثمان، فلم أسمع منهم من يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم).

أربعاً وعشرين سنة بحضرة المهاجرين والأنصار وجماعة المسلمين لا يقرأون البسملة، فلو كانت من الفاتحة لما جاز إقرارهم على ذلك كما لو تركوا قراءة الفاتحة، فتركهم للقراءة بها وإجماع الصحابة على ذلك مع أن الصلاة لا تصح إلا بقراءة جميع الفاتحة يُعد دليلاً واضحاً، وإجماعاً مستقراً على أن البسملة ليست منها^(١).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشة هذا الدليل بما ذكره السرخسي من أن عدم قراءة هؤلاء الخلفاء للبسملة عند افتتاح الصلاة لا يدل على أنهم لا يقرأونها مطلقاً، بل يحمل على أنهم كانوا يسرون بقراءتها؛ لأنه ليس من ضرورة كونها آية من القرآن الجهر بها، كالفاتحة في الآخرين من الرباعية والثالثة من الثلاثية^(٢).

ثالثاً - من المعقول:

أن القرآن إنما يثبت بالنقل، ولا يخلو إثبات كون البسملة آية منه، إما أن يكون بطريق التواتر أو بطريق الآحاد، ولا يجوز أن يكون بنقل التواتر؛ لأنه لو كان كذلك لبغنا كما بلغكم، ولأن أدلتكم لا تفيد ذلك، ولا يجوز أن يكون بخبر الآحاد؛ لأن القرآن لا يثبت به^(٣).

(١) المنتقى شرح موطأ مالك ١/١٥١.

(٢) الميسوط ١/١٦، أصول السرخسي ١/٢٨١.

(٣) المنتقى شرح موطأ مالك ١/١٥١.

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه الغزالي^(١) والآمدي^(٢) بأن الاختلاف فيما نحن فيه لم يقع في إثبات كون البسملة من القرآن في الجملة حتى يشترط القطع في إثباتها، وإنما وقع في كونها آية في أوائل السور والقطع غير مشروط فيه، ولهذا وقع الخلاف في ذلك من غير تكفير أحد الفريقين للآخر^(٣).

اعتراضان وجوابهما:

الاعتراض الأول:

أورد كل من الغزالي، والآمدي اعتراضاً من أصحاب هذا القول - أي القائلين بعدم قرآنية البسملة - وأجابا عنه وهو:

أنه كان يجب على النبي ﷺ أن يبين كونها من القرآن حيث كتبت معه بياناً قاطعاً للشك كما فعل في سائر الآيات.

(١) هو محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، الشافعي، المعروف بأبي حامد الغزالي، حجة الإسلام، ولد سنة ٤٥٠هـ، رحل في طلب العلم إلى أبي نصر الإسماعيلي، ثم إلى إمام الحرمين الجويني بنيسابور، ثم جلس للتدريس ودرس بنظامية بغداد، ثم خرج حاجاً إلى مكة، ورجع إلى دمشق، ثم إلى القدس والإسكندرية، وكان متصوفاً، برز في علم الكلام، والفقه والأصول، له مصنفات منها: المستصفى في أصول الفقه، إحياء علوم الدين، توفي سنة ٥٠٥هـ.

(طبقات الشافعية للسبكي ١٠١/٤ - ١٨٢، النجوم الزاهرة ٢٠٣/٥).

(٢) هو علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي الآمدي، الحنبلي، ثم الشافعي، سيف الدين، ولد بآمد بعد سنة ٥٥٠هـ، وقدم بغداد، وتفقه على أبي الفتح الجيلي، وسمع الحديث على أبي الفتح بن شاتيل، قال عنه السبكي: أحد أذكياء العالم، برع في علم الكلام، والأصول، له مصنفات منها: الإحكام في أصول الأحكام، غاية المرام في علم الكلام، توفي سنة ٦٢١هـ.

(طبقات الشافعية للسبكي ١٢٩/٥ - ١٣٠، شذرات الذهب ٢٢٣/٣).

(٣) المستصفى ١٠٥/١، الإحكام في أصول الأحكام ١٦٤/١.

الإجابة عنه:

أجابا عنه بأنه مردود بمثله، وذلك أنها لو لم تكن من القرآن لبين ذلك بياناً قاطعاً للشك كما فعل في الاستعاذة، بل البسمة أولى؛ لأنها مكتوبة بخط القرآن في أول كل سورة ومنزلة، على النبي ﷺ مع أول كل سورة، وهذا مما يوهم أنها من القرآن مع علمه ﷺ بذلك وقدرته على البيان^(١).

الاعتراض الثاني:

أورد الأمدى اعتراضاً آخر على هذا القول أيضاً، وأجاب عنه وهو: أن كل ما هو من القرآن منحصر يمكن بيانه، بخلاف ما ليس منه فإنه غير منحصر، فلا يمكن بيان أنه ليس من القرآن، فلهذا قيل بوجود بيان ما هو من القرآن دون ما ليس منه.

الإجابة عنه:

أجاب عنه بأننا لم نوجب بيان كل ما ليس من القرآن أنه ليس منه، وإنما الذي أوجبناه بيان ما يسبق إلى الأفهام أنه من القرآن بتقدير إلا يكون منه كما في البسمة، ولا يخفى أن ذلك منحصر^(٢).

القول الرابع:

أن البسمة آية من سورة الفاتحة، وليست آية من أول كل سورة.

وبهذا قال بعض الشافعية^(٣).

(١) المستصفى ١/١٠٣، الإحكام في أصول الأحكام ١/١٦٤.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام ١/١٦٤.

(٣) المجموع ٣/٣٣٣، روضة الطالبين ١/٢٤٢.

قال النووي: (وأما حكم المسألة فمذهبنا أن بسم الله الرحمن الرحيم آية كاملة من أول الفاتحة بلا خلاف... وأما باقي السور غير الفاتحة وبراءة ففي البسمة في أول كل سورة منها ثلاثة أقوال... (والثالث) أنها ليست بقرآن في أوائل السور غير الفاتحة)^(١).

وبه قال الإمام أحمد في رواية عنه، وبها أخذ بعض أصحابه^(٢).

قال ابن قدامة: «واختلفت الرواية عن أحمد هل هي "يعني البسمة" آية من الفاتحة يجب قراءتها في الصلاة أولاً؟ فعنه أنها من الفاتحة»^(٣).

واستدلوا على أنها من الفاتحة بما استدل به أصحاب القول الثاني.

والظاهر أنهم يستدلون على أنها ليست بآية من أول كل سورة بما استدل به أصحاب القول الأول من حديث عائشة - رضي الله عنها - عند بدء نزول الوحي، وما استدلوا به من المعقول.

القول الخامس:

أن البسمة آية كاملة من سورة الفاتحة، وبعض آية من أول كل سورة.

وبهذا قال بعض الشافعية^(٤).

قال النووي: «وأما حكم المسألة فمذهبنا أن بسم الله الرحمن الرحيم آية كاملة من أول الفاتحة بلا خلاف... وأما باقي السور غير الفاتحة وبراءة ففي البسمة في أول كل سورة منها ثلاثة أقوال... (والثاني) أنها بعض آية»^(٥).

(١) المجموع ٣/٣٢٣.

(٢) المقنع ص ٢٨. الكافي ١/١٣٠، المغني ١/٥٢٢، المحرر ١/٥٤، الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية

١/٢٣، المبدع ١/٤٣٥، الإنصاف ٢/٤٨.

(٣) المغني ١/٥٢٢.

(٤) المجموع ٣/٣٢٣، روضة الطالبين ١/٢٤٢.

(٥) روضة الطالبين ١/٢٤٢.

واستدلوا على أنها آية كاملة من الفاتحة بما استدل به أصحاب القول الثاني من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - وقد سبقت مناقشته.

وأما قولهم بأنها بعض آية من كل سورة غير الفاتحة فلم أطلع على دليل لهم على ذلك.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو أن البسملة ليست بآية من الفاتحة ولا من أول كل سورة، وليست آية للفصل بين السور وإنما هي آية لابتداء السور، أي يؤتى بها للابتداء، ومما يؤيد ذلك ما يلي:

أولاً - ما رواه عبدالله بن عباس - رضي الله عنهما - قال: «كان رسول الله ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم»^(١)، أي حتى تنزل عليه البسملة لابتداء السورة التي بعدها.

ثانياً - أنه يؤتى بها قبل سورة الفاتحة مع أنه ليس قبلها سورة، ولو كانت للفصل لما أتى بها.

ثالثاً - أنها تكتب في أول كل سورة ولا تعتبر من نفس السورة، فلا تأخذ الرقم الأول من أرقام آيات السورة، ولو كانت منها لأخذت الرقم الأول، فمثلاً سورة الكوثر ثلاث آيات إجماعاً، ولو اعتبرت منها البسملة لكانت أربعاً، وسورة الملك ثلاثون آية ولو اعتبرت البسملة منها لكانت إحدى وثلاثين، وهذا مخالف لقول الرسول ﷺ كما سبق.

(١) سبق تخريجه ص ٤٥٥.

فائدة الخلاف في المسألة:

من فائدة الخلاف في هذه المسألة ما يلي:

أولاً - أن من قال بأنها آية من أول كل سورة قال بوجوب قراءتها قبل الفاتحة في الصلاة: لأنها إحدى آياتها، ومن لم يقل بأنها آية من أول كل سورة لم يقل بذلك.

ثانياً - أن من قال بأنها آية من الفاتحة قال بموجب الجهر بها في الصلاة الجهرية كسائر آيات الفاتحة، ومن لم يقل بأنها آية منها لم يقل بذلك.

المسألة الأولى

حكم البسملة

اختلف الفقهاء في حكم البسملة لقراءة الفاتحة في الصلاة على ثلاثة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول:

أن البسملة لقراءة الفاتحة في الصلاة مستحبة.

وهذا هو القول المشهور عند الحنفية^(١).

قال الشرنبلالي: «فصل في سننها» (يعني الصلاة) وهي إحدى وخمسون: رفع اليدين للتحريمة... والتسمية أول كل ركعة^(٢).
وبه قال الحنابلة^(٣).

قال ابن النجار: «... وسننها (يعني الصلاة) ما كان فيها، ولا تبطل بتركه، ولو عمداً ويباح السجود لسهوه، وهي: استفتاح، وتعوذ، وقراءة بسم الله الرحمن الرحيم^(٤)».

واستدلوا على ذلك بالسنة، والمعقول:

-
- (١) تحفة الفقهاء ٢/ ١٢٨، البحر الرائق ١/ ٣١٢، مجمع الأنهر ١/ ٩٠، مراقي الفلاح ص ٤٨.
قوانين التشريع ٣١/٢.
- (٢) نور الإيضاح ص ٤٨.
- (٣) المقنع ص ٢٨، المغني ١/ ٥٢٠، المحرر ١/ ٥٢، منتهى الإرادات ١/ ٩٠، كشاف القناع ١/ ٣٣٥.
- (٤) منتهى الإرادات ١/ ٩٠.

أولاً - من السنة:

الدليل الأول: ما رواه نعيم المجرم^(١) قال: «صليت وراء أبي هريرة فقراً بسم الله الرحمن الرحيم، ثم قرأ بأَم القرآن حتى إذا بلغ ﴿عَبَّ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٢)، فقال الناس: آمين، ويقول كلما سجد: الله أكبر، وإذا قام من الجلوس في الاثنين، قال: الله أكبر، وإذا سلم قال: والذي نفسي بيده إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ»^(٣).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن أبا هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قرأ البسملة قبل الفاتحة في الصلاة، ثم أخبر أن صلاته هذه مشابهة لصلاة النبي ﷺ، وهذا يدل على أن النبي ﷺ كان يبسم قبل الفاتحة في الصلاة، مما يدل على أنها مستحبة لذلك.

(١) هو نعيم بن عبدالله المجرم، المدني، مولى آل عمر بن الخطاب، كان يجرم المسجد، يكنى بأبي عبدالله، وثقه أبو حاتم، وابن معين، وابن سعد، وابن حبان، والذهبي، وابن حجر.

(الكاشف ٣/٣٠٧، تهذيب التهذيب ١٠/٤٦٥، تقريب التهذيب ٢/٣٠٥).

(٢) سورة الفاتحة، الآية (٧).

(٣) رواه البيهقي في كتاب الصلاة - باب افتتاح القراءة في الصلاة ببسم الله الرحمن الرحيم والجهر بها إذا جهر بالفاتحة ٢/٤٦، بهذا اللفظ وقال: «هو إسناد صحيح، وله شواهد». ورواه أيضاً في الكتاب السابق - باب جهر الإمام بالتأمين - ٢/٥٨، والنسائي في كتاب الافتتاح - باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم - رقم ٢١، حديث ٢/١٣٢، ٩٠٥، والدارقطني في كتاب الصلاة - باب وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة والجهر بها - حديث ١/٣٠٦، وقال: «هذا صحيح ورواه كلهم ثقات». وابن خزيمة في كتاب الصلاة - باب ذكر الدليل على أن الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم والمخافتة به جميعاً مباح، رقم ١٠٠، حديث ١/٤٩٩، ٢٥١، والحاكم في كتاب الصلاة ١/٢٣٢، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي، وقال عنه ابن حجر: «هو أصح حديث ورد في ذلك» (فتح الباري ٢/٢٦٧).

الدليل الثاني: ما روته أم سلمة - رضي الله عنها - قالت: «كان

رسول الله ﷺ إذا قرأ يقطع قراءته آية آية: بسم الله الرحمن الرحيم، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(١) (٢).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن أم سلمة - رضي الله عنها - عندما أرادت وصف قراءة النبي ﷺ ابتدأت الفاتحة بالبسملة، وهذا يدل على أن النبي ﷺ كان يبتدئ بها الفاتحة، وهو عام بدليل قولها: "قراءته" فيشمل الصلاة وغيرها، فيستحب ذلك.

ثانياً - من المعقول:

أن بسم الله الرحمن الرحيم يستفتح بها سائر السور. فالاستفتاح بها أولى؛ لأنها أول القرآن وفاتحته^(٣).

القول الثاني:

أن البسملة لقراءة الفاتحة في الصلاة واجبة.

وبهذا قال الإمام الشافعي، وأصحابه^(٤).

قال الإمام الشافعي: (بسم الله الرحمن الرحيم الآية السابعة فإن تركها

أو بعضها لم تجز تلك الركعة التي تركها فيها)^(٥).

(١) سورة الفاتحة، الآية (١، ٢).

(٢) سبق تخريجه ص ٤٦١.

(٣) المغني ١/٥٢١.

(٤) الأم ١/١٢٩، المهذب ١/٧٩، الوجيز ١/٤٢، المجموع ٣/٢٢٢، مفني المحتاج ١/١٥٧.

(٥) الأم ١/١٢٩.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

أن البسملة آية من الفاتحة، فتجب قراءتها في الصلاة كسائر آيات الفاتحة^(١).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأن اعتبار البسملة آية من الفاتحة محل خلاف بين العلماء

- كما سبق^(٢)، فلا يصح الاحتجاج به.

القول الثالث:

أن البسملة لقراءة الفاتحة في الصلاة مكروهة في الفريضة، ومباحة في

النافلة.

وبهذا قال الإمام مالك، وأكثر أصحابه^(٣).

جاء في المدونة: «قال مالك في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الفريضة الشأن ترك بسم الله الرحمن الرحيم في الفريضة، قال: لا يقرأ ذلك أحد لاسراً ولا علانية لا إمام ولا غير إمام (قال) مالك: وفي النافلة إن أحب فعل وإن أحب ترك، وذلك واسع»^(٤).

واستدلوا على ذلك بالسنة، والمعقول:

أولاً - من السنة:

الدليل الأول: ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه «أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر

كانوا يفتتحون الصلاة بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٥) ^(٦).

(١) المرجع السابق، المذهب ٧٩/١.

(٢) ص ٤٤٨ وما بعدها.

(٣) المدونة الكبرى ٦٤/١، البيان والتحصيل ٣٦٥/١، بداية المجتهد ١٢٤/١، القوانين الفقهية ص ٦٥

الفواكة الدواني ٢٠٥/١، حاشية العدوي ٢٢٨/١.

(٤) المدونة الكبرى ٦٤/١.

(٥) سورة الفاتحة، الآية (١).

(٦) سبق تخريجه ص ٤١٨.

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن أنساً رضي الله عنه أخبر أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر - رضي الله عنهما - كانوا يفتتحون الصلاة بأول آيات الفاتحة وهي ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١) وهذا يدل على أنهم لم يكونوا يقرأون بالبسملة قبلها، مما يدل على عدم مشروعية قراءتها في صلاة الفرض.

الدليل الثاني: ما رواه يزيد بن عبدالله بن مغفل^(٢) قال: (سمعتني أبي وأنا في الصلاة أقول: بسم الله الرحمن الرحيم، فقال لي: أي بني محدث؟ إياك والحدث، قال: ولم أر أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ كان أبغض إليه الحدث في الإسلام، يعني منه، وقال: وقد صليت مع النبي ﷺ ومع أبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقولها، فلا تقلها، وإذا أنت صليت فقل: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^{(٣) (٤)}.

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن عبدالله بن مغفل أنكر على ابنه قراءة البسملة في الصلاة ونهاه عن ذلك، وأخبره أنه أمر محدث لم يفعله

(١) سورة الفاتحة، الآية (١).

(٢) هو يزيد بن عبدالله بن مغفل المزني، روى عن أبيه في ترك الجهر بالبسملة وروى عنه أبو نعامة الحنفي.

هكذا ذكر ابن حجر في (تهذيب التهذيب ٣٠٢/١٢، وتعجيل المنفعة ص ٤٥١) ولم يذكر له جرحاً

ولا تعديلاً.

(٣) سورة الفاتحة، الآية (١).

(٤) رواه الترمذي في أبواب الصلاة - باب ما جاء في ترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم - رقم ١٨٠،

حديث ٢٤٤، ١٥٤/١، وقال: "حديث عبدالله بن مغفل حديث حسن". وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة

والسنة فيها - باب افتتاح القراءة - رقم ٤، حديث ٨١٥، ٢٦٧/١، وأحمد ٨٥/٤، وقال الساعاتي: "وضعفه

الخطيب وغيره، وسبب تضعيفهم هذا الحديث جهالة ابن عبدالله بن مغفل والمجهول لا تقوم به حجة،

وقال أبو الفتح اليعمرى: وليس في رواية هذا الخبر من يتهم بالكذب فهو جار على رسم الحسن عنده

(يعني الترمذي) وأما تعليقه بجهالة المذكور فما أراه يخرج عن رسم الحسن عند الترمذي ولا غيره.

(بلوغ الأمانى ١٨٨/٣).

الرسول ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان- رضي الله عنهم- وهذا يدل على عدم مشروعية قراءتها في الصلاة.

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه الساعاتي^(١) بأنه ليس بحجة على عدم قراءتها؛ لأن عبدالله بن مفضل أخبر بما علم، وغيره من الصحابة أثبت قراءتها، والمثبت مقدم على النافي^(٢).

مناقشة عامة لهذين الدليلين:

ناقشهما ابن قدامة بأنهما محمولان على أنهم كانوا يسرون بها فلا تسمع منهم^(٣).

ثانياً - من المعقول:

أن البسملة ليست بآية من القرآن إلا في سورة النمل، فتكره القراءة بها في الصلاة^(٤).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بعدم التسليم بذلك، بل هي آية تبتدأ بها السور.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة- والله أعلم بالصواب- هو القول الأول القائل باستحباب البسملة لقراءة الفاتحة في الصلاة؛ لقوة ما استدلووا به مقابل ضعف أدلة الأقوال الأخرى.

(١) هو أحمد بن عبدالرحمن بن محمد البنا، الساعاتي، المصري، اشتغل بعلم الحديث وألف فيه مؤلفات منها: الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد، بدائع المتن في جمع وترتيب مسند الشافعي والسنن. توفي بعد سنة ١٣٧١هـ. (الأعلام ١/١٤٨).

(٢) بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني ١٩٠/٣.

(٣) المغني ١/٥٢١.

(٤) حاشية الدسوقي ١/٢٥١.

المسألة الثانية

الجهر بالبسملة في الصلاة الجهرية

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول:

أن الجهر بالبسملة لقراءة الفاتحة في الصلاة الجهرية مكروه.

وبهذا قال الحنفية^(١).

قال السمرقندي: «... ثم يخفي بسم الله الرحمن الرحيم، وهذا عندنا»^(٢).

وبه قال المالكية^(٣).

قال ابن جزى: «ولا يبسم ولا جهراً...»^(٤).

وبه قال الإمام أحمد في الرواية المشهورة عنه، وبها أخذ بعض أصحابه^(٥).

قال ابن قدامة: «... ثم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، ولا يجهر بها»^(٦).

واستدلوا على ذلك بأدلة من السنة، والمعقول:

-
- (١) الحجة على أهل المدينة ٥٦/١، فتاوى النوازل ص ٤١، المبسوط ١٥/١، تحفة الفقهاء ١٢٨/٢، بدائع الصنائع ٢٠٤/١، البحر الرائق ٣١٢/١، اللباب ٧١/١.
 - (٢) تحفة الفقهاء ١٢٨/٢.
 - (٣) سبق بيان قولهم بكرامة البسملة في الفريضة، ولكنهم كرهوا الجهر هنا إذا فعل المكره. وبسمل في الفريضة، أو بسمل في النافلة.
 - (٤) القوانين الفقهية ص ٦٥، مواهب الجليل ٥٤٤/١، حاشية الدسوقي ٢٥١/١.
 - (٥) القوانين الفقهية ص ٦٥.
 - (٦) الكافي ١٣٠/١، المغني ٥٢١/١، المحرر ٥٣/١، الفروع ٤١٣/١، المبدع ٤٣٥/١، الإنصاف ٤٨/٢، منتهى الإرادات ٧٧/١.
 - (٧) الكافي ١٣٠/١.

أولاً - من السنة:

الدليل الأول: ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه «أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر - رضي الله عنهما - كانوا يفتتحون الصلاة بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ^(١) ^(٢). وفي رواية: «لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها» ^(٣).

وفي رواية أخرى: «لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم» ^(٤).

وفي رواية أخرى - أيضاً - «كانوا يسرون...» ^(٥) الحديث.

وهذا الحديث واضح الدلالة.

الدليل الثاني: ما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت: «كان رسول

الله ﷺ يستفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ^(٦) ^(٧) الحديث.

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن عائشة - رضي الله عنها - أخبرت

(١) سورة الفاتحة، الآية (١).

(٢) سبق تخريجه ص ٤١٨.

(٣) رواه مسلم في كتاب الصلاة - باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة - رقم ١٢، حديث ٢٩٩/١، ٥٢.

(٤) رواه النسائي في كتاب الصلاة - باب ترك الجهر بسم الله الرحمن الرحيم - رقم ٢٢، حديث ٩٠٦.

(٥) وابن خزيمة في كتاب الكتاب - باب ذكر الدليل على أن أنسا إنما يقوله: لم أسمع أحداً منهم

يقراً بسم الله الرحمن الرحيم أي لم أسمع أحداً منهم يقرأ جهراً من رقم ٩٩، أحاديث ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧.

(٦) ٢٤٩/١، ٢٥٠، وأحمد ١٧٩/٣، ٢٦٤، ٢٧٥. وقال الساعاتي: «إسناد على شرط الصحيح».

(٧) (بلوغ الأمان ١٨٦/٣).

(٥) رواه ابن خزيمة في كتاب والباب السابقين حديث ٤٩٨، ٢٥٠/١.

(٦) سورة الفاتحة، الآية (١).

(٧) رواه مسلم في كتاب الصلاة - باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتتح به وما يختم به وصفة الركوع

والاعتدال منه والسجود - رقم ٢٤٠، ٣٥٧/١.

أن النبي ﷺ كان يفتح الصلاة بعد التكبير بأول آية من الفاتحة ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ﴾^(١)، وهذا يدل على أنه كان يسر بالبسملة.

مناقشة هذين الدليلين:

ناقشهما النووي نقلًا عن بعض العلماء من خمسة وجوه:

الوجه الأول:

ما ذكره ابن عبد البر من أنه لا يصح الاحتجاج به: لاضطرابه، واختلاف
الفاظه مع تغير معانيها، فقد اختلفت ألفاظه اختلافًا متدافعًا فمنهم من يقول
فيه: "كانوا لا يقرءون بسم الله الرحمن الرحيم"، ومنهم من يقول: "كانوا لا
يجهررون بسم الله الرحمن الرحيم"، ومنهم من يقول: "كانوا لا يتركون بسم الله
الرحمن الرحيم"، ومنهم من يقول: "كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب
العالمين"، وهذا اضطراب لا تقوم معه حجة لأحد من الفقهاء، وقد روي عن أنس
رضي الله عنه أنه سئل عن هذا الحديث فقال: "كبرنا ونسينا"^(٢).

الإجابة عن هذا الوجه:

يمكن الإجابة عنه بأن اختلاف الروايات في هذا الحديث لا تؤثر في صحة
الاحتجاج به: لأنه لا تناقض ولا تعارض بينها، فكلها تدل على مشروعية البسملة
سراً لقراءة الفاتحة في الصلاة.

وأما قول أنس: "كبرنا ونسينا" فلا يؤثر في الاحتجاج به: لأن روايته له قبل
ذلك بدليل سؤاله عنه، والنسيان في الكبر أمر طبيعي يحصل لكل إنسان ولا يؤثر
في روايته قبل ذلك.

(١) سورة الفاتحة، الآية (١).

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٢/٢٣٠.

الوجه الثاني:

ترجيح بعض ألفاظ هذه الروايات على بعض ورد المختلف على باقيها، فلا يوجد الرجحان إلا للرواية التي على لفظ حديث عائشة: "أنهم كانوا يفتتحون بالحمد لله" أي السورة؛ لأن الرواة على هذا اللفظ، ولما روي بلفظ: "أم القرآن" ^(١) فكان أنساً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرج هذا الكلام مستدلاً على من يجوز قراءة غير الفاتحة، أو يبدأ بغيرها، ثم افترق الرواة عنه فكل عبر بما فهم ^(٢).

الإجابة عن هذا الوجه:

يمكن الإجابة عنه من طريقين:

الطريق الأول:

أن هذه الروايات لا تعارض بينهما حتى يلجأ إلى الترجيح بل إن بعضها يفسر بعضها ويبينه، فرواية «كانوا لا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم» تفسر غيرها من الروايات، فتبين أن معنى «كانوا لا يقرأون...» لا يقرأون جهراً، و«لا يتركون...» لا يتركونها سراً، و«كانوا يفتتحون القراءة بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾» ^(٣) أنهم يسرون بالبسملة، فيكون أول ما يجهرون به الحمد.

الطريق الثاني:

على تقدير التسليم بالترجيح وترجيح الرواية التي على حديث عائشة فلا يسلم أن المراد السورة بل المراد أول ما يجهرون به الحمد، وهذا يدل على أنهم يسرون بالبسملة.

(١) رواه الترمذي في كتاب الصلاة - باب ذكر اختلاف الرواية في الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم ، حديث ٣١٦/١، ٩.

(٢) المجموع ٣٥٢/٣ - ٣٥٣.

(٣) سورة الفاتحة، الآية (١).

أما القول بأن أنساً أخرج هذا الكلام للاستدلال به على من يجوز قراءة غير الفاتحة أو يبدأ بغيرها فهو احتمال ضعيف؛ لأن أدلة وجوب عين الفاتحة واضحة كثيرة، والبدء بها في الصلاة معروف لدى الجميع يعرفه العام والخاص فيبعد أن يسأل عنه أنس حتى يستدل له.

الوجه الثالث:

ليس في الروايات ما ينافي أحاديث الجهر الصحيحة، أما الرواية المتفق عليها فظاهرة، وأما قوله "لا يجهرون" فالمراد به نفي الجهر الشديد الذي نهى الله - تعالى - عنه بقوله: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾^(١).

فنفي الجهر الشديد بدليل أنه هو قد روي الجهر في حديث آخر، وأما رواية من روى "يسرون" فلم يرد حقيقة الإسرار، وإنما أراد التوسط الذي هو بالنسبة إلى الجهر المنهي عنه كالإسرار^(٢).

الإجابة عن هذا الوجه:

يمكن الإجابة عنه بعدم التسليم بعدم منافاة هذه الروايات لأحاديث الجهر، فأما الرواية المتفق عليها فالمراد بها أن أول ما يجهرون به من القراءة الحمد، وهذا يدل على أنهم يسرون بالبسملة، وأما رواية "لا يجهرون" فهي عامة تشمل الجهر الخفيف والشديد، وأما رواية "يسرون" فهي صريحة في الإسرار الذي هو ضد الجهر، وحملها على التوسط يحتاج إلى دليل، ولا دليل - فيما اطلعت عليه.

(١) سورة الإسرار، الآية (١١٠).

(٢) المجموع ٣/٣٥٢.

الوجه الرابع:

أنهم كانوا يسرون بالبسملة دون تركها، وقد ثبت الجهر بها بالأحاديث الآتية عن أنس^(١)، و كأن أنساً بالغ في الرد على من أنكر الإسرار بها فقال: أنا صليت خلف النبي ﷺ وخلفائه فرأيتهم يسرون بها، أي وقع منهم ذلك مرة أو مرات، ولم يرد الدوام بدليل ما ثبت من الجهر، فتكون أحاديث أنس قد دلت على جواز الأمرين ووقوعهما من النبي ﷺ ولهذا اختلفت أفعال الصدر الأول^(٢).

مناقشة هذا الوجه:

يمكن مناقشته بعدم التسليم بأن الإسرار وقع مرة أو مرات بل إسرارهم بها أكثر من الجهر كما دلت عليه أدلة أصحاب القول الأول.

الوجه الخامس:

أن أنساً رضي الله عنه قد ذكر هذه الألفاظ في مجالس متعددة بحسب الحاجة في الاستدلال والبيان^(٣).

الإجابة عن هذا الوجه:

يمكن الإجابة عنه بأنه وإن كان الأمر كذلك إلا أن هذه الروايات يفسر بعضها بعضاً، وتدل بمجموعها على الإسرار بالبسملة.

الدليل الثاني: ما رواه يزيد بن عبد الله بن مفضل قال: «سمعتني أبي

وأنا في الصلاة أقول: بسم الله الرحمن الرحيم، فقال لي: أي بني محدث؟

(١) ص ٤٩٤.

(٢) المرجع السابق ٣/٣٥٤.

(٣) المرجع السابق.

إياك والحدث، قال: ولم أر أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ كان أبغض إليه الحدث يعني منه، وقال: صليت مع النبي ﷺ، ومع أبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقولها فلا تقلها، إذا أنت صليت فقل: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^{(١)(٢)}

وهذا الحديث واضح الدلالة.

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه النووي من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول:

أنه حديث ضعيف؛ لأن يزيد بن عبد الله بن مغفل مجهول كما ذكر ذلك الخطيب^(٣)، وابن عبد البر، وابن خزيمة^(٤).

الإجابة عن هذا الوجه:

أجاب عنه الزيلعي من طريقين:

- (١) سورة الفاتحة، الآية (١).
 - (٢) سبق تخريجه ص ٤٧٥ .
 - (٣) هو أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، يكنى بأبي بكر، حافظ كبير، صاحب التصانيف المشهورة، ولد سنة ٩٢٢هـ، رحل في طلب العلم إلى الأمصار، وبرع، وصنف، وجمع حتى سارت بتصانيفه الركبان، قال الساجي: ما أخرجت بغداد بعد الدارقطني مثل الخطيب، له مصنفات منها: التاريخ، الكفاية، توفي سنة ٦٣هـ. (تذكرة الحافظ ١١٣٥/٣ - ١١٤٦، طبقات الحفاظ ص ٤٢٣).
 - (٤) هو محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة السلمى النيسابوري، الشافعي، يكنى بأبي بكر، ولد سنة ٢٢٣هـ، أحد أئمة الحديث، طاف البلاد في طلبه، سمع من إسحاق بن راهويه، ومحمد بن حميد ولم يحدث عنهما لصفره، وحَدَّثَ عنه الشيخان في غير الصحيحين، قال فيه محمد بن حبان: ما رأيت على وجه الأرض من يحفظ صناعة السنن ويحفظ ألفاظها الصحاح وزياداتها حتى كان السنن كلها بين عينيه إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة فقط، له مصنفات كثيرة منها: المختصر الصحيح، التوحيد وإثبات صفات الرب، توفي سنة ٣١١هـ.
- (تذكرة الحفاظ ٧٢٠/٢ - ٧٢١، طبقات الحفاظ ص ٢١٣).

الطريق الأول:

أن الإمام أحمد قد رواه من حديث أبي نعام^(١) عن ابن عبد الله بن مغفل، وكذلك الطبراني^(٢) عن عبد الله بن بريدة^(٣) عن ابن عبد الله بن مغفل، وكذلك أخرجه عن أبي سفيان^(٤) عن طريق ابن شهاب عن يزيد بن عبد الله بن مغفل، فهؤلاء الثلاثة رووا هذا الحديث عن ابن عبد الله بن مغفل وهم: أبو نعام الحنفي وقد وثقه ابن معين وغيره، وعبد الله بن بريدة وهو أشهر من يثنى عليه، وأبو سفيان السعدي، وهو وإن تكلم فيه ولكنه يعتبر به ماتابعه عليه من الثقات، وبهذا ترتفع الجهالة عن ابن عبد الله بن مغفل برواية هؤلاء الثلاثة عنه.

الطريق الثاني:

أن الذين تكلموا في هذا الحديث وتركوا الاحتجاج به لجهالة ابن عبد الله بن مغفل قد احتجوا في هذه المسألة بما هو أضعف منه، بل احتج بعضهم بما هو موضوع^(٥).

- (١) هو قيس بن عباية الحنفي. الروماني. وقيل: الضبي، البصري. يكنى بأبي نعام. وثقه ابن معين. وابن حبان. وابن حجر. وقال ابن عبد البر: هو ثقة عند جميعهم. توفي سنة ١١٠هـ. (الكاشف ٤٠٥/٢ - ٤٠٦، تهذيب التهذيب ٤٠٠/٨ - ٤٠١، تقريب التهذيب ١٢٩/٢٠).
- (٢) هو سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطر اللخمي، الشامي، الطبراني، ولد سنة ٢٦٠هـ، ورحل في طلب الحديث إلى الشام، والعراق، والحجاز، واليمن، ومصر، وسمع الكثير. وحديث عن ألف شيخ أو يزيدون، وله مؤلفات كثيرة منها: المعاجم الثلاثة المشهورة الكبير، والأوسط، والصغير، وكتاب المناسك، توفي سنة ٣٦٠هـ. (تذكرة الحفاظ ٩١٢/٢ - ٩١٧، طبقات الحفاظ ص ٢٧٢).
- (٣) هو عبد الله بن بريدة بن الحبيب الأسلمي، المروزي، قاضي (مرو)، يكنى بأبي سهل، وثقه ابن معين والمجلي، وأبو حاتم. وابن حجر. وضعفه أحمد. توفي سنة ١٠٥هـ. وقيل ١١٥هـ. (الجرح والتعديل ١٣/٥، تهذيب التهذيب ١٥٧/٥ - ١٥٨، تقريب التهذيب ٤٠٣/١ - ٤٠٤).
- (٤) هو طريف بن شهاب، وقيل: ابن سعد، وقيل: ابن سفيان، السعدي، الأشج، يكنى بأبي سفيان، وضعفه ابن معين، وأبو حاتم، والدارقطني، وأبو داود، وابن حجر. وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم. وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ضعيف الحديث. (الجرح والتعديل ٤٩٢/٤، ميزان الاعتدال ٢٣٦/٢، تهذيب التهذيب ١١/٥ - ١٢، تقريب التهذيب ٢٧٧/١).
- (٥) نصب الراية ٢٣٢/١ - ٢٣٣.

الوجه الثاني:

على تقدير صحة هذا الحديث فقد تأوله أبو الفتح الرازي^(١) بأنه كان في صلاة سرية؛ لأن بعض الناس قد يرفع صوته بالقراءة بالبسملة، وغيرها رفعاً يسمعه من عند، فنهاه أبوه^(٢).

مناقشة هذا الوجه:

يمكن مناقشته بأنه تأويل ضعيف مخالف لظاهر الحديث، فظاهره يدل على أن ذلك كان في صلاة جهرية بدليل أن عبدالله بن مغفل ذكر أنه لم يسمع البسملة من النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان- رضي الله عنهم- دون الفاتحة، وأنه نهى ابنه عن البسملة خاصة، ثم أمره بالجهر بالحمد حيث قال له: "فلا تقلها، إذا أنت صليت فقل: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَلِكِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَلِكِ﴾"^(٣) ولو كان في صلاة سرية لنهاه عن الجهر بالبسملة وغيرها، ولما خص نفي السماع بها؛ لأنهم كانوا يسرون في السرية بالبسملة وغيرها.

الوجه الثالث:

أنه على تقدير صحة هذا الحديث فإنه يجاب عنه بما ذكره الخطيب من أنه لا يؤثر في الحديث الصحيح عن أبي هريرة في الجهر؛ لأن عبدالله بن مغفل من أحداث أصحاب رسول الله ﷺ وأبا هريرة من شيوخهم، وقد صح أن النبي ﷺ

(١) هو سليم بن أيوب بن سليم الرازي، الشافعي، يكتن بأبي الفتح، فقيه أصولي، مفسر، محدث، درس في أول حياته النحو، واللفظ، والتفسير، والحديث، ثم قديم إلى بغداد، واشتغل بالفقه ونشر العلم بسواحل الشام، صنف مصنفات كثيرة منها: المجرد، والتقريب، وغرائب الحديث، توفي غرقاً عند ساحل (جدة) بعد أداء فريضة الحج سنة ٥٤٧هـ.

(سيرة أعلام النبلاء، ١٤٤/١١، شذرات الذهب، ٢٧٥/٢، الأعلام، ١١٦/٢).

(٢) المجموع ٣/٢٥٥.

(٣) سورة الفاتحة، الآية (١).

كان يقول لأصحابه: «ليليني أولوا الأحلام والنهي»^(١) فكان أبو هريرة يقرب من النبي ﷺ وعبدالله بن مغفل يبعد لحدثة سنه، ومن المعلوم أن القارئ يرفع صوته في أثناء القراءة أكثر من أولها، فلم يحفظ عبدالله الجهر لبعده وحفظ أبو هريرة لقربه وشدة اعتناؤه^(٢).

الإجابة عن هذا الوجه:

يمكن الإجابة عنه من ثلاثة طرق، وهي:

الطريق الأول:

أن مسجد النبي ﷺ لم يكن في ذلك الوقت كبيراً بحيث لا يسمع البعيد فيه قراءة الإمام إذا جهر.

الطريق الثاني:

أن القول بأن القارئ يرفع صوته حال الجهر في أثناء القراءة أكثر من أولها، غير مطرد، بل قد يحصل العكس، كما أنه لو كان الأمر كذلك لم يسمع عبدالله ابن مغفل الآيات الأولى من الفاتحة؛ لأنها من أول القراءة. ولكن الظاهر من قوله: "فلم أسمع أحداً منهم يقولها" السماع لذلك.

الطريق الثالث:

أنه لم يقصر عدم السماع على النبي ﷺ بل ذكر ذلك أيضاً عن الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان - رضي الله عنهم - ومعلوم أن سنتهم سنة يؤخذ بها كسنة النبي ﷺ، وأنهم كانوا من شيوخ الصحابة فكانوا يقتربون من النبي ﷺ في الصلاة، فلو كانوا يسمعونهم ﷺ يجهر بها لجهروا بها.

(١) رواه مسلم في كتاب الصلاة - باب تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول فالأول منها، والازدحام على الصف الأول - رقم ٢٨، الحديثان ١٢٢ - ١٢٣، ٢٢٣/١.

(٢) المجموع ٣/٣٥٥.

ثانياً - من المعقول:

أن البسملة متى تردد بين أن تكون من الفاتحة وبين أن لا تكون منها تردد الجهر بها بين السنة والبدعة؛ لأنها إذا لم تكن منها التحقت بالأذكار والجهر بالأذكار بدعة، والفعل إذا تردد بين السنة تغلب جهة البدعة؛ لأن الامتناع عن البدعة فرض، ولا فرضية في تحصيل الواجب، فكان الإسرار بها أولى^(١).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بعدم التسليم بأن الجهر بالأذكار بدعة مطلقاً، بل ماورد الجهر به لا يُعدُّ بدعة، ومنه البسملة.

القول الثاني:

أن الجهر بالبسملة لقراءة الفاتحة في الصلاة الجهرية مستحب.

وبهذا قال الشافعية^(٢).

قال النووي: «والسنة أن تجهر بالتسمية في الصلاة الجهرية في الفاتحة...»^(٣).

وبه قال الإمام أحمد في رواية عنه^(٤).

قال ابن مفلح: «... ثم بسم الله الرحمن الرحيم سراً، وعنه جهراً»^(٥).

واستدلوا على ذلك بأدلة من السنة، وآثار الصحابة:

(١) بدائع الصنائع ٢٠٤/١.

(٢) الأم ١٢٩/١، المذهب ٧٩/١، المجموع ٣٤١/٣ وما بعدها، روضة الطالبين ٢٤٢/١، مغني المحتاج ١٥٧/١.

نهاية المحتاج ٤٧٨/١.

(٣) روضة الطالبين ٢٤٢/١.

(٤) الفروع ٤١٣/١، المبدع ٤٣٦/١، الإنصاف ٤٩/٢.

(٥) الفروع ٤١٣/١.

أولاً - من السنة:

الدليل الأول: ما رواه نعيم المجر قال: صليت وراء أبي هريرة فقراً بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأمر القرآن حتى إذا بلغ ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(١) قال: آمين، فقال الناس: آمين، ويقول كلما سجد: الله أكبر وإذا قام من الجلوس في الاثنين قال: الله أكبر، وإذا سلم قال: والذي نفسي بيده إنني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ^(٢).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن أبا هريرة رضي الله عنه جهر بالبسملة في الصلاة، ثم أقسم أن صلاته مشبهة لصلاة النبي ﷺ وهذا يدل على أن النبي ﷺ يجهر بها، مما يدل على استحبابه.

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه العيني من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول:

أنه حديث معلول؛ لأن ذكر البسملة فيه مما تفرد به نعيم المجر من بين أصحاب أبي هريرة، ولا يثبت عن ثقة من أصحاب أبي هريرة أنه حدث عن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان يجهر بالبسملة في الصلاة.

الإجابة عن هذا الوجه:

يمكن الإجابة عنه بأنه قد صححه ابن حجر، والحاكم، والدارقطني وغيرهم كما سبق في تخريجه^(٣).

(١) سورة الفاتحة، الآية (٧).

(٢) سبق تخريجه ص ٤٧٢.

(٣) ص ٤٧٢.

الوجه الثاني:

أن قوله: (فقرأ) أو (قال) ليس صريحاً في سماعها منه، إذا يحتمل أن يكون أبو هريرة أخبر نعيماً بأنه قرأها سرّاً، ويحتمل أن يكون سمعها منه في إسراره، لقربه منه، كما روى عنه من ألفاظ من أنواع الاستفتاح، وألفاظ الذكر في قيامه وقعوده وركوعه وسجوده ولم يكن ذلك دليلاً على الجهر.

الوجه الثالث:

أن التشبيه لا يقتضي أن يكون مثله في كل شيء بل يكفي في ذلك مشابهته في الغالب، وذلك حاصل في التكبير والركوع والسجود وغيرها دون البسملة، فإن التكبير وغيره من أفعال الصلاة ثابت صحيح عن أبي هريرة، وكان مقصوده الرد على من تركه، وأما البسملة ففي صحتها عنه نظر، فينصرف إلى الصحيح الثابت دون غيره^(١).

الدليل الثاني: ما استتبط مما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: في كل صلاة قراءة^(٢).

وفي رواية: يقرأ^(٣)، وفي أخرى: لا صلاة إلا بقراءة^(٤).

قال أبو هريرة: "فما أعلن رسول الله ﷺ أعلنه لكم، وما أخفاه

(١) عمدة القاري ٢٨٥/٥.

(٢) سبق تخريجه بنحو هذا اللفظ ص ١٨٨.

(٣) رواه البخاري في كتاب الأذان - باب القراءة الفجر - ١٨٧/١، ومسلم في كتاب الصلاة - باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، وإنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها - الحديثان رقم ١١، حديث ٤٣ - ٤٤، ٢٩٧/١.

(٤) رواه مسلم في الكتاب والباب السابقين حديث ٤٢، ٢٩٧/١.

أخفيناه لكم^(١)، وفي رواية: "فما أسمعنا رسول الله ﷺ أسمعناكم، وما أخفى منا أخفيناه منكم^(٢)".

فهذه الألفاظ بعضها في الصحيحين، وبعضها في أحدهما، ومعناه يجهر بما جهر به ويسر بما أسر به، ثم قد ثبت عن أبي هريرة أنه كان يجهر في صلاته بالبسملة، فدل ذلك على أنه سمع الجهر بها من الرسول ﷺ^(٣).

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه ابن قدامة بأنه ليس في الحديث ما يدل على أنه جهر بالبسملة، كما أنه لا يمتنع أن يسمع منه حال الإسرار كما سمع الاستفتاح والاستعاذة من النبي ﷺ مع الإسرار بهما، وقد روى أبو قتادة: "أن النبي ﷺ كان يُسمعهم الآية أحياناً في صلاة الظهر"^(٤) -^(٥).

الدليل الثالث: ما رواه أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ كان إذا قرأ وهو يؤم افتتح الصلاة ببسم الله الرحمن الرحيم، قال أبو هريرة: هي آية من كتاب الله، اقرأوا إن شئتم فاتحة الكتاب فإنها الآية السابعة.

وفي رواية: «أن النبي ﷺ كان إذا أم الناس قرأ بسم الله الرحمن الرحيم^(٦)». وهذا الحديث واضح الدلالة.

-
- (١) المرجع السابق.
(٢) سبق تخريجه أوله في الصفحة السابقة.
(٣) المجموع ٣/٣٤٤.
(٤) سبق تخريجه ص ١٨٩.
(٥) المغني ١/٥٢٢.
(٦) رواه الدارقطني في كتاب الصلاة- باب وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة والجهر بها- حديث ١٧، ٣٠٦/١، والبيهقي في الصلاة- باب افتتاح القراءة في الصلاة ببسم الله الرحمن الرحيم والجهر بها إذا جهر بالفاتحة- ٤٦/٢- ٤٧.

مناقشة هذا الدليل،

نوقش من وجهين:

الوجه الأول:

ناقشه الزيلعي، والعيني بأن سنده أبا أويس^(١) وقد ضعفه أحمد، وابن معين، وأبوحاتم، فلا يحتج بما انفرد به فكيف إذا انفرد بشيء قد خالفه فيه من هو أوثق منه^(٢).

الوجه الثاني:

ويمكن مناقشته بأنه ليس فيه دلالة صريحة على الجهر بها.

الدليل الرابع: ما روته أم سلمة- رضي الله عنها- قالت: «كان رسول

الله ﷺ إذا قرأ يقطع قرأته آية آية: بسم الله الرحمن الرحيم، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿تِلْكَ نِعْمَتُ الْدِّينِ﴾^(٣).

وجه الاستدلال:

يمكن الاستدلال بهذا الحدث بأن أم سلمة- رضي الله عنها- وصفت قراءة النبي ﷺ بأنه يقطعها آية آية فابتدأت الفاتحة بالبسملة، وهذا على أنه كان يجهر بها، لأنه لو كان يسر لما علمت بذلك، ومن ثم لم تخبر عنه.

(١) هو عبدالله بن عبدالله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي. المدني قريب الإمام مالك وصهره.

يكنى بأبي أويس. ضعفه أحمد. وابن معين. وابن المديني. وأبو حاتم. وقال التساني وغيره: ليس بالقوي.

وقال ابن حجر: صدوق بهم. توفي سنة ١٦٧هـ. وقيل ١٦٩هـ.

(الجرح والتعديل ٩٢/٥، ميزان الاعتدال ٤٥٠/٢، تقريب التهذيب ٤٢٦/١).

(٢) نصب الراية ٣٤١/١، عمد القاري ٢٨٦/٥.

(٣) سورة الفاتحة، الآية (١، ٢).

(٤) سبق تخريجه ص ٤٦١.

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه الجصاص من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول:

أن غاية ما فيه نعت قراءة النبي ﷺ وليس فيه ذكر قراءتها في الصلاة.

الوجه الثاني:

أنه لادلالة فيه على جهر أو إخفاء: لأن أكثر ما فيه أنه ﷺ قرأها، ونحن نقول بذلك أيضاً إلا أنه لايجهر بها.

الوجه الثالث:

أنه يحتمل أن يكون النبي ﷺ أخبرها بكيفية قراءته فأخبرت هي بذلك، ويحتمل أن تكون سمعته يقرأ بها سرّاً لقربها منه، ويدل على ذلك أنها ذكرت أنه كان يصلي في بيتها النافلة^(١).

الدليل الخامس: ما رواه عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - قال:

« كان النبي ﷺ يجهر في الصلاة ببسم الله الرحمن الرحيم »^(٢).

(١) أحكام القرآن للجصاص ١٦/١ - ١٧.

(٢) رواه الدارقطني في كتاب الصلاة - باب وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة والجهر بها -

حديث ٢٠٣/١، ٦.

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه العيني بأنه ضعيف السند: لأن في سنده أبا الصلت^(١)، وهو ضعيف، قال عنه أبو حاتم: ليس عندي بصدوق، وقال الدارقطني: رافضي خبيث^(٢).

الدليل السادس: ما رواه عبدالله بن عباس- رضي الله عنهما- أيضاً، قال: «كان النبي ﷺ يفتح صلاته ببسم الله الرحمن الرحيم»^(٣).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن ابن عباس- رضي الله عنهما- أخبر أن النبي ﷺ كان يفتح الصلاة بالبسملة، وهذا يدل على أنه كان يجهر بها وإلا لما علم ابن عباس بذلك، ومن ثم لم يخبر به.

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته من وجهين:

الوجه الأول:

أنه ليس صريحاً في الدلالة على الجهر بها.

(١) هو عبد السلام بن صالح بن سليمان بن أيوب القرشي، الهروي، يكنى بأبي الصلت، سكن نيسابور، ورحل في طلب الحديث إلى الأمصار، قال أحمد: روى أحاديث مناكير، وقال ابن معين: ثقة صدوق إلا أنه يتشيع، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال أبو حاتم: لم يكن يصدق وهو ضعيف، وقال الدارقطني: كان رافضياً خبيثاً، وقال ابن حجر: صدوق له مناكير، وكان يتشيع.
(الجرح والتعديل ٤٨/٦، ميزان الاعتدال ٦١٦/٢، تهذيب التهذيب ٣١٩/٩-٣٢٢، تقريب التهذيب ٥٠٦/١).

(٢) عمدة القاري ٢٨٧/٥.

(٣) رواه الترمذي في أبواب الصلاة- باب من رأى الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم- رقم ١٨١، حديث ٣٤٥، ١٥٥/١، والدارقطني في كتاب الصلاة- باب وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة والجهر بها- حديث ٨، ٣٠٤/١، والبيهقي في كتاب الصلاة- باب افتتاح القراءة في الصلاة ببسم الله الرحمن الرحيم والجهر بها إذا جهر بالفاتحة- ٤٧/٢.

الوجه الثاني:

أنه ضعيف من حيث السند، حيث قال الترمذي بعد روايته له: «وليس إسناده بذاك»^(١).

الدليل السابع: ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه قال: صلى معاوية بالمدينة صلاة جهر فيها بالقراءة فلم يقرأ "بسم الله الرحمن الرحيم" لأم القرآن، ولم يقرأها للسورة التي بعدها، ولم يكبر حين يهوي، حتى قضى تلك الصلاة، فلما سلم ناداه من سمع ذلك من المهاجرين والأنصار من كل مكان: يامعاوية أسرقت الصلاة أم نسيت؟ قال: فلم يصل بعد ذلك إلا قرأ بسم الله الرحمن الرحيم لأم القرآن وللسورة التي بعدها، وكبر حين يهوي ساجداً^(٢).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن الصحابة- رضي الله عنهم- أنكروا على معاوية ترك الجهر بالبسملة، ولم يرد عليهم بعدم مشروعيته بل استجاب لقولهم، فجهر بها بعد ذلك وداوم عليه، وهذا يدل على استحباب الجهر بها.

مناقشة هذا الدليل:

نوقش من ثمانية وجوه:

-
- (١) سنن الترمذي ١/١٥٥.
- (٢) رواه الدارقطني في كتاب الصلاة- باب وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم والجهر بها- حديث ٣٣، ١/٣١١، وقال: كلهم ثقات، والحاكم في كتاب الصلاة ١/٢٢٢، بلفظ قريب من هذا، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي".

الوجه الأول:

ناقشه الجصاص بأن الجهر بالبسملة لو كان معروفاً عند المهاجرين والأنصار لعرفه أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن مغفل - رضي الله عنهم - وغيرهم ممن روى الإسرار: لأن هؤلاء أولى بعلمه: لقوله ﷺ: «ليليني منكم أولو الأحلام والنهي»^(١)، وكان هؤلاء أقرب إليه في حال الصلاة من غيرهم^(٢).

الوجه الثاني:

وناقشه الجصاص أيضاً بأنه ليس فيه ذكر الجهر وإنما فيه أنه لم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، ونحن أيضاً ننكر ترك قراءتها، وإنما الكلام في الجهر والإخفاء أيهما أولى^(٣).

الوجه الثالث:

ناقشه شيخ الإسلام ابن تيمية، والزيلعي، والعيني بأن مداره على عبدالله بن عثمان بن خيثم^(٤)، وهو وإن كان من رجال مسلم إلا أنه متكلم فيه فقد أسند ابن عدي إلى ابن معين أنه قال: أحاديثه غير قوية، وقال النسائي: لين الحديث ليس بالقوي فيه، وقال الدارقطني: ضعيف لينوه، وقال ابن المديني: منكر الحديث، وبالجمله فهو مختلف فيه، فلا يقبل ما تفرد به^(٥).

(١) سبق تخريجه ص ٤٨٦.

(٢) أحكام القرآن للجصاص ١٧/١.

(٣) أحكام القرآن للجصاص ١٧/١.

(٤) عبدالله بن عثمان بن خيثم القاري، المكي، حليف بني زهرة، يكنى بأبي عثمان، وثقه ابن سعد، وابن معين، والمجلي، وقال النسائي مرة: ثقة، ومرة: ليس بالقوي، وقال أبو حاتم: مابه بأس، صالح الحديث، توفي سنة ١٢٢هـ.

(مشاهير علماء الأمصار ص ٨٧، طبقات ابن سعد ٤٨٧/٥، تهذيب التهذيب ٣١٤/٥ - ٣١٥).

(٥) مجموع الفتاوى ٤٣٠/٢٢ - ٤٣١، نصب الراية ٣٥٣/١، عمدة القاري ٢٨٩/٥.

الوجه الرابع:

ناقشه شيخ الإسلام ابن تيمية، والزيلعي بأنه مضطرب الإسناد والمتن، فأما الإضطراب في السند فإن ابن خثيم تارة يرويه عن أبي بكر بن حفص^(١) عن أنس، وتارة يرويه عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعه^(٢) عن أبيه، فمن العلماء من يرجح هذه، ومنهم من يرجح هذه.

وأما الاضطراب في المتن فتارة يقول: "صلى فبدأ ببسم الله الرحمن الرحيم لأم القرآن ولم يقرأ بها للسورة التي بعدها"^(٣)، وتارة يقول: "فلم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم حين افتتح القرآن وقرأ بأمر القرآن"^(٤)، وتارة يقول: "فلم يقرأ ببسم الله الرحمن الرحيم لأمر القرآن ولا للسورة التي بعدها"^(٥).

ومثل هذا الاضطراب في السند والمتن مما يوجب ضعف الحديث؛ لأنه مشعر بعدم ضبطه^(٦).

(١) هو إسماعيل بن حفص بن عمر بن دينار، ويقال: ميمون، الأيلي، الأودي، البصري، يكنى بأبي بكر. قال ابن أبي حاتم: سمع أبي منه في الرحلة الثالثة وسألته عنه فقال: كتب عنه وعن أبيه. وكان أبوه يكذب، وهو بخلاف أبيه، فقلت: لا بأس به. قال: لا يمكنني أن أقول: لا بأس به. وقال النسائي: أرجو أن لا يكون به بأس. وقال ابن حجر: صدوق. توفي سنة ٢٥٦هـ أو قبلها بقليل أو بعدها. (الجرح والتعديل ١٦٥/٢، تهذيب التهذيب ٢٨٨/١ - ٢٨٩، تقريب التهذيب ٦٨/١).

(٢) هو إسماعيل بن عبيد، ويقال: ابن عبيد الله بن رفاعه بن رافع بن مالك الزرقي. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال عنه الذهبي: مقبول. لم يترك، وقال ابن حجر: مقبول. (الجرح والتعديل ١٨٧/٢، الكاشف ١٢٦/١، تهذيب التهذيب ٣١٨/١٠، تقريب التهذيب ٧٢/١).

(٣) ولم أطلع على هذه الرواية.

(٤) رواه الدارقطني في كتاب الصلاة - باب وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم والجهر بها - حديث ٣٤، ٣١١/١.

(٥) سبق تخريجه ص ٤١٨، ٤٧٨.

(٦) مجموع الفتاوى ٤٣١/٢٢، نصب الراية ٢٥٣/١ - ٣٥٤.

الوجه الخامس:

ناقشه شيخ الإسلام ابن تيمية، والزيلعي أيضاً بأن من شروط الحديث الثابت أن لا يكون شاذاً ولا معللاً، وهذا الحديث شاذ ومعلل؛ لأنه مخالف لما رواه الثقات الأثبات عن أنس، وكيف يروي أنس مثل هذا الحديث محتجاً به وهو مخالف لما رواه عن النبي ﷺ وعن خلفائه الراشدين، ولم يعرف عن أحد من أصحاب أنس المعروفين بصحبته أنه نقل عنه مثل ذلك^(١).

الوجه السادس:

وناقشه شيخ الإسلام ابن تيمية، والزيلعي - أيضاً - بأن أنساً كان مقيماً بالبصرة، ومعاوية لما قدم المدينة لم يذكر أحد مما علمناه أن أنساً كان معه بل الظاهر أنه لم يكن معه^(٢).

الوجه السابع:

وناقشه شيخ الإسلام ابن تيمية، والزيلعي - أيضاً - بأن مذهب أهل المدينة قديماً وحديثاً عدم الجهر بالبسملة، ومنهم من لا يرى قراءتها أصلاً، ولا يحفظ عن أحد من أهل المدينة بإسناد صحيح أنه كان يجهر بها إلا شيء يسير وله محمل، وهذا عملهم يتوارثونه فكيف ينكرون على معاوية ذلك^(٣).

الوجه الثامن:

وناقشه شيخ الإسلام ابن تيمية، والزيلعي - أيضاً - بأن معاوية لو رجع إلى الجهر بالبسملة كما نقلوه لكان ذلك معروفاً من أمره عند أهل الشام الذين

(١) المرجعان السابقان.

(٢) المرجعان السابقان ٤٣١/٢٢ - ٤٣٢ - ٣٥٤/١.

(٣) المرجعان السابقان.

صحبوه ولم ينقل ذلك عنهم بل إن الشاميين كلهم خلفاءهم وعلماءهم كان مذهبهم ترك الجهر بالبسملة، وماروي عن عمر بن عبدالعزيز من الجهر بها فإنه باطل لا أصل له، والأوزاعي إمام الشام مذهبه في ذلك مذهب مالك في عدم القراءة بها سرّاً وجهرّاً، ومن المستبعد أن يكون هذا حال معاوية مع أنه قد صلى مع النبي ﷺ فلو سمعه يجهر بها لما تركه^(١).

الدليل التاسع: ما رواه محمد بن المتوكل بن أبي السري^(٢)، قال: صليت خلف المعتمر بن سليمان^(٣) من الصلوات مالا أحصها الصبح والمغرب، فكان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم قبل فاتحة الكتاب وبعدها، وسمعت المعتمر يقول: ما آلو أن أقتدي بصلاة أبي، وقال أبي: ما آلو أن أقتدي بصلاة أنس بن مالك، وقال أنس: ما آلو أن أقتدي بصلاة رسول الله ﷺ^(٤).

وهذا الحديث واضح الدلالة.

مناقشة هذا الدليل:

نوقش من وجهين:

- (١) المرجعان السابقان.
- (٢) هو محمد بن المتوكل بن عبدالرحمن بن حسان الهاشمي، وثقه ابن معين. وقال أبو حاتم: لين الحديث، وقال ابن عدي: كثير الغلط، وقال ابن وضاح: كان كثير الحفظ كثير الغلط، وقال ابن حجر: صدوق عارف له أوهام كثيرة، توفي سنة ١٢٨هـ.
(تذكرة الحفاظ ٢/٤٧٣ - ٤٧٤، تهذيب التهذيب ٩/٤٢٤ - ٤٢٥، تقريب التهذيب ٢/٢٠٤، طبقات الحفاظ ص ٢٠٩).
- (٣) هو معتمر بن سليمان بن طرخان التيمي، البصري، يكنى بأبي محمد، قيل: كان يلقب بالطفيل، وثقه ابن سعد، وأبو حاتم، وابن معين، وابن حبان، والعجلي، وابن حجر، توفي سنة ١٨٧هـ.
(الكاشف ٣/١٦١، تهذيب التهذيب ١٠/٢٢٧ - ٢٢٨، تقريب التهذيب ٢/٢٦٣).
- (٤) رواه الدارقطني في كتاب الصلاة- باب وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة والجهر بها- حديث ٢٥، ٣٠٨/١، والحاكم في كتاب الصلاة ١/٢٣٣ - ٢٣٤، وقال: رواه هذا الحديث عن آخرهم ثقات.

الوجه الأول:

ناقشه شيخ الإسلام ابن تيمية، والزيلي بأنه وإن صححه الحاكم إلا أنه متساهل في التصحيح باتفاق العلماء، فتصحيحه يكون أحياناً كتحسين الترمذي وأحياناً دونه، وأما ابن خزيمة وابن حبان^(١) فتصحيحهما أرجح من الحاكم بلا نزاع فكيف بتصحيح البخاري ومسلم، وأصحاب أنس الثقات ورووا عنه خلاف ذلك، فلا يعارض هذا ما ثبت عن أنس في البخاري ومسلم من الإسرار^(٢).

الوجه الثاني:

وناقشة شيخ الإسلام ابن تيمية بأنه على تقدير أن المعتمر أخذ صلاته عن أبيه، وأبوه عن أنس، وأنس عن رسول الله ﷺ فإن هذا مجمل ومحتمل: لأنه لا يمكن ثبوت كل حكم جزئي من أحكام الصلاة بمثل هذا الإسناد المجمل: لأن من المعلوم أنه مع طول الزمان وتعدد الإسناد لاتضبط الجزئيات في أفعال كثيرة ضبطاً تاماً إلا بنقل مفصل لا مجمل^(٣).

الدليل العاشر: ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه قال: بينا رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا إذ أغفى إغفاءً، ثم رفع رأسه مبتسماً، فقال: ما أضحكك يا رسول الله؟ قال: «أنزلت عليّ أنفا سورة "فقراً" بسم الله الرحمن الرحيم ﴿إِنَّا آتَيْنَاكَ الْكُوثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ۝ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾»^(٤) ^(٥).

الحديث.

(١) هو محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ التميمي، البستي، يكنى بأبي حاتم. صاحب الصحيح، إمام حافظ فقيه، ولي قضاء سمرقند مدة، قال عنه الحاكم: كان ابن حبان من أدعية العلم في الفقه واللفظ، والحديث والوعظ، من عقلاء الرجال. وقال الخطيب: كان ثقة نبهاً فهماً، صنف مصنفات كثيرة في مختلف الفنون منها: المسند الصحيح، الضعفاء، الثقات، توفي سنة ٣٥٤هـ.

(تذكرة الحفاظ ٩٢٠/٣، طبقات الحفاظ ص ٣٧٥).

(٢) مجموع الفتاوى ٤٢٦/٢٢، نصب الرأية ٣٥٢/١.

(٣) مجموع الفتاوى ٤٢٧/٢٢.

(٤) سورة الكوثر، الآية (١، ٣).

(٥) سبق تخريجه ص ٤٥٨.

وجه الاستدلال:

أن النبي ﷺ جهر بالبسملة خارج الصلاة فكذا في الصلاة كسائر الآيات^(١).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأن قياس البسملة خارج الصلاة على البسملة داخلها قياس في مقابل النص، فهو مردود.

مناقشة عامة لهذه الأدلة:

نوقشت من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول:

ناقشها الزيلعي، والعيني بأن أحاديث الجهر بالبسملة وإن كثرت روايتها إلا أنها ضعيفة جميعها، فليست مخرجة في شيء من الصحاح، ولا المسانيد، ولا السنن المشهورة، وقد روى أكثرها الحاكم، والدارقطني، والحاكم قد عرف بتساهله وتصحيحه للأحاديث الضعيفة، وأما الدارقطني فقد ملأ كتابه من الأحاديث الغريبة والشاذة والمعللة، وكف فيه من حديث لا يوجد في غيره، وفي روايتها الكذابون والضعفاء والمجاهيل الذين لا يوجدون في كتب التواريخ ولا الجرح والتعديل، فكيف يعارض برواية هؤلاء مارواه البخاري ومسلم في صحيحهما كحديث أنس^(٢).

الوجه الثاني:

ناقشها الزيلعي نقلاً عن صاحب التنقيح^(٣) بأنه قد روي عن الدارقطني

(١) المجموع ٣/٢٤٨.

(٢) نصب الراية ١/٢٥٥، عمد القاري ٥/٢٩٠.

(٣) لعله ابن الجوزي فله كتاب بهذا الاسم في تخريج أدلة الفقه الحنبلي، وقد سبقت ترجمته ص ٨٨.

لما ذهب إلى مصر فسأله بعض أهلها تصنيف شيء في الجهر، فصنف فيه جزءاً، فأتاه بعض المالكية، فأقسم عليه أن يخبره بالصحيح من ذلك فقال: "كل ما روي عن النبي ﷺ فليس بصحيح، وأما عن الصحابة فمنه صحيح وضعيف."

الوجه الثالث:

ناقشها الزيلعي نقلاً عن صاحب التتقيح - أيضاً - بأن الأحاديث الواردة في الجهر يمكن حملها على أحد أمرين:

الأمر الأول:

يمكن حملها على أنه جهر بها للتعليم، أو جهر بها جهراً يسيراً يسمعه من قرب منه، والمأموم إذا قرب من الإمام أو حاذاه سمع ما يسر به ولا يسمى ذلك جهراً كما روى أبو قتادة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يُسمعهم الآية أحياناً في الظهر والعصر^(١).

الأمر الثاني:

أن الأمر بالجهر بها كان قبل الأمر بتركه لما رواه سعيد بن جبير أن النبي ﷺ كان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم، وكان مسيلمة يدعى رحمن اليمامة، فقال أهل مكة: إنما يدعوا إله اليمامة، فأمر الله رسوله بإخفائها، فما جهر بها حتى مات^(٢) فهذا يدل على نسخ الجهر^(٣).

(١) سبق تخريجه ص ١٨٩.

(٢) رواه أبو داود في المراسيل في كتاب الصلاة - باب ما جاء في الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم -

حديث ٣٣، ص ١٢٣.

(٣) نسب الراية ٣٥٩/١.

وهو وإن كان مرسلًا إلا أنه يتقوى بفعل الخلفاء الراشدين: لأنهم أعرف بذلك^(١).

القول الثالث:

أن الإسرار بالبسملة لقراءة الفاتحة في الصلاة الجهرية مستحب، إلا في بعض الأحيان إذا وجد مصلحة راجحة، فيستحب الجهر.

وبهذا قال الإمام أحمد في رواية عنه^(٢).

وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية^(٣).

جاء في الاختيارات: (ويجهر في الصلاة بالتعوذ وبالبسملة وبالفاتحة في الجنازة ونحو ذلك أحياناً، فإنه المنصوص عن أحمد تعليماً للسنة، ويستحب الجهر بالبسملة للتأليف...) ^(٤).

واستدلوا على ذلك بأدلة أصحاب القول الأول وحملوا أدلة القول الثاني على قراءة ذلك في بعض الأحيان لبيان الجواز للتأليف عند من قال بمشروعيتها، أو نحو ذلك.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول الثالث القائل باستحباب الإسرار بالبسملة إلا في بعض الأحيان إذا كان هناك مصلحة:

(١) عمدة القاري ٢٩١/٥.

(٢) مجموع الفتاوى ٤٠٧/٢٢، الفروع ٤١٣/١، المبدع ٤٣٦/١، الإنصاف ٤٩/٢.

(٣) مجموع الفتاوى ٤٠٧/٢٢، الاختيارات الفقهية ص ٥١.

(٤) الاختيارات الفقهية ص ٥١.

لأن في الأخذ به أخذاً بجميع الأدلة وجمعاً بينها، وفيه تأليف للقلوب، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "يستحب للرجل تأليف القلوب بترك هذه المستحبات لأن مصلحة التأليف في الدين أعظم من مصلحة فعل ذلك، كما ترك النبي ﷺ تغيير بناء البيت لما في إبقائه من تأليف القلوب"^(١).

ثم قال: "ولهذا نقل عن أكثر من روى عنه الجهر بها من الصحابة المخافة فكانهم جهروا بها لإظهار أنهم كانوا يقرأونها، كما جهر بعضهم بالاستعاذة أيضاً، والاعتدال في كل شيء استعمال الآثار على وجهها، فإن كون النبي ﷺ يجهر بها دائماً، وأكثر الصحابة لم ينقلوا ذلك ولم يفعلوه ممتنع قطعاً، وقد ثبت عن غير واحد منهم نفيه عن النبي ﷺ ولم يعارض ذلك خبر ثابت إلا وهو محتمل، وكون الجهر بها لا يشرع بحال - مع أنه قد ثبت عن غير واحد من الصحابة - نسبة للصحابة إلى فعل المكروه، وإقراره، مع أن الجهر في صلاة المخافة يشرع لعارض"^(٢).

وقال ابن القيم: "... وكان (يعني النبي ﷺ) يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم تارة ويخفيها أكثر مما يجهر بها، ولا ريب أنه لم يكن يجهر بها دائماً في كل يوم وليلة خمس مرات أبداً حضراً وسفراً، ويخفي ذلك على خلفائه الراشدين، وعلى جمهور أصحابه وأهل بلده في الأعصار الفاضلة، هذا من أمحل المحال حتى يحتاج إلى التشبث بألفاظ مجملة، وأحاديث واهية فصحيح تلك الأحاديث غير صريح، وصريحها غير صحيح"^(٣).

(١) رواه البخاري في كتاب الحج - باب فضل مكة وبنائها - ١٥٦/٢.

(٢) مجموع الفتاوى ٤٠٧/٢٢ - ٤٠٨.

(٣) زاد المعاد ٢٠٦/١ - ٢٠٧.

المسألة الثالثة

تكرار البسمة

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول:

أنه يستحب تكرار البسمة لقراءة الفاتحة في الصلاة في كل ركعة. وهذا رواية عن الإمام أبي حنيفة، وهو قول صاحبيه أبي يوسف، ومحمد بن الحسن^(١).

قال الزيلعي^(٢): (... وقوله "في كل ركعة" أي في أول كل ركعة "يعني البسمة" وهو قول أبي يوسف ومحمد ورواية عن أبي حنيفة)^(٣).

وهو الظاهر من كلام الإمام أحمد، وأصحابه حيث قالوا بأن الركعة الثانية كالأولى ماعدا تكبيرة الإحرام والاستفتاح والتعوذ في رواية^(٤).

قال ابن قدامة: (... ثم يصلي الثانية كالأولى إلا في تكبيرة الإحرام والاستفتاح، وفي الاستعاذة روايتان)^(٥).

-
- (١) فتاوى النوازل ص ٤١، المبسوط ١٦/١، تحفة الفقهاء ١٢٨/٢، بدائع الصنائع ٢٠٤/١.
 - (٢) هو عثمان بن علي بن يحيى بن يونس الزيلعي، الحنفي، فخر الدين، كان فاضلاً في مذهبه، ولي مشيخة الخانقاه، ودرس وأهتق، قدم القاهرة سنة ٧٠٥هـ، له مؤلفات منها: تبين الحقائق شرح كنز الدقائق. شرح الجامع الكبير بركة الكلام في أحاديث الأحكام، توفي بالقاهرة سنة ٧٤٣هـ. (الدر الكامنة ٦١/٣، الأعلام ٢١٠/٤).
 - (٣) تبين الحقائق ١١٢/١.
 - (٤) العدد ص ٧٨، الكافي ١٣٩/١ - ١٤٠، المغني ٥٧٠/١، المقنع ص ٢٩، الفروع ٤٣٨/١، المبدع ٤٦٠/١ - ٤٦١، كشاف القناع ٣٥٥/١ - ٣٥٦.
 - (٥) المقنع ص ٢٩.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: أن العلماء قد اختلفوا في كون البسملة من الفاتحة، وكذلك اختلفت الآثار في ذلك، فتستحب قراءتها في أول كل ركعة؛ لأنه أقرب إلى الاحتياط^(١).

الدليل الثاني: أن البسملة وإن لم تجعل من الفاتحة قطعاً بخبر الواحد، لكن خبر الواحد يوجب العمل، فصارت من الفاتحة عملاً، فمتى قرئت الفاتحة قرئت معها احتياطاً^(٢).

القول الثاني:

أنه يجب تكرار البسملة لقراءة الفاتحة في الصلاة في كل ركعة.

وبهذا قال الإمام الشافعي، وأصحابه^(٣).

قال الإمام الشافعي: (بسم الله الرحمن الرحيم الآية السابعة فإن تركها أو بعضها لم تجزه الركعة التي تركها فيها)^(٤).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

الظاهر من كلامهم أنهم يستدلون على ذلك بأن البسملة من الفاتحة. فتجب قراءتها في كل ركعة كسائر آيات الفاتحة^(٥).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأن اعتبار البسملة آية من الفاتحة محل خلاف بين الفقهاء - كما سبق^(٦)، فلا يصح الاحتجاج به.

(١) المبسوط ١/١٦.

(٢) بدائع الصنائع ١/٢٠٤.

(٣) الأم ١/١٢٩، المذهب ١/٨٥، المجموع ٣/٤٤٩، منهاج الطالبين ١/١٧١.

(٤) الأم ١/١٢٩.

(٥) الأم ١/١٢٩.

(٦) ص ٤٤٨ وما بعدها.

القول الثالث:

أنه لا يشرع تكرار البسملة لقراءة الفاتحة في الصلاة في كل ركعة.
وبهذا قال الإمام أبو حنيفة في رواية عنه^(١).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

أن البسملة ليست من الفاتحة، وإنما تفتتح القراءة بها تبركا، فلا تكرر في كل ركعة، كالأستعاذة^(٢).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول:

أن القول بأن البسملة ليست من الفاتحة محل خلاف بين العلماء
- كما سبق^(٣) - فلا يصح الاحتجاج به.

الوجه الثاني:

أن تكرار الاستعاذة في كل ركعة محل خلاف الفقهاء - كما سبق^(٤) - فلا يصح
القياس عليه.

الوجه الثالث:

أن قياس البسملة على الاستعاذة قياس مع الفارق؛ لأن الاستعاذة ليست آية
بالاتفاق، والبسملة متفق على أنها بعض آية من سورة النمل.

(١) فتاوى النوازل ص ٤١، المبسوط ١٦/١، تحفة الفقهاء ١٢٨/٢، بدائع الصنائع ٢٠٤/١، الهداية ٤٨/١.

تبيين الحقائق ١١٢/١.

(٢) المبسوط ١٦/١، بدائع الصنائع ٢٠٤/١، الهداية ٤٨/١.

(٣) ص ٤٤٨ وما بعدها.

(٤) ص ٤٤٨ وما بعدها.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة- والله أعلم بالصواب- هو القول الأول القائل باستحباب تكرار البسملة لقراءة الفاتحة في كل ركعة، لما استدلوا به، ولأن البسملة مستحبة عند ابتداء السورة، فكلما ابتدأ الإنسان سورة استحب له البسملة سواء في الصلاة، أو خارجها.

المبحث الثاني

أحكام قراءة الفاتحة ذاتها في الصلاة

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول : حكم قراءة الفاتحة في الصلاة.

المطلب الثاني: حكم تكرار الفاتحة في ركعة واحدة.

المطلب الثالث: التأمين بعد الفاتحة في الصلاة.

المطلب الرابع: حكم العاجز عن قراءة الفاتحة في الصلاة.

المطلب الخامس: قراءة الفاتحة بعد الركوع الأول من صلاة الكسوف.

المطلب السادس: قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة.

المطلب الأول

حكم قراءة الفاتحة في الصلاة^(١)

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: خلاف الفقهاء في ذلك.

المسألة الثانية: أقل ما يجزئ عن قراءة الفاتحة عند القائلين بعدم ركنيتها.

(١) المقصود حكمها بالنسبة للإمام والمنفرد، وأما المأموم فقد سبق بيان حكمها له في مسألة القراءة خلف الإمام.

المسألة الأولى

خلاف الفقهاء في حكم قراءة الفاتحة في الصلاة

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين، وهما كما يلي:

القول الأول:

أن قراءة الفاتحة في الصلاة ركن من أركانها، فلا تصح بدونها.

وبهذا قال المالكية^(١).

قال ابن عبد البر: (لا بد من قراءة فاتحة الكتاب للإمام والمنفرد في كل ركعة من الفريضة والنافلة، لا يجزئ عنها غيرها)^(٢).

وبه قال الإمام الشافعي، وأصحابه^(٣).

قال الإمام الشافعي: (فواجب على من صلى منفرداً أو إماماً أن يقرأ بأم القرآن في كل ركعة لا يجزيه غيرها)^(٤).

وهو الرواية المشهورة عن الإمام أحمد، وأخذ بها جمهور أصحابه^(٥).

(١) الكافي ٢٠١/١، المنتقى شرح موطأ مالك ١٥٦/١، مقدمات ابن رشد ١١٤/١، القوانين الفقهية ص ٦٤.

الشرح الكبير ٢٣٦/١، الثمر الداني ص ١٠٣.

(٢) الكافي ٢٠١/١.

(٣) الأم ١٢٩/١، المهذب ٧٩/١، الوجيز ٤٢/١، روضة الطالبين ٢٤٢/١، المجموع ٣٢٧/٣، التبيان ص ١٠٠.

فتح الجواد ١٢١/١.

(٤) الأم ١٢٩/١.

(٥) مسائل الإمام أحمد لأبي داود ص ٣٢، المدة ص ٨١-٨٢، المغني ٥٢٠/١، المحرر ٦٩//١، الفروع ٤١٤/١.

المبدع ٤٣٦/١، الإنصاف ١١٢/٢.

قال المرداوي: (الصحيح من المذهب أن قراءة الفاتحة ركن في كل ركعة وعليه جمهور الأصحاب، وقطع به كثير منهم)^(١).

وبه قال ابن حزم حيث قال في المحلى: (وقراءة أم القرآن فرض في كل ركعة من كل ركعة من كل صلاة...) ^(٢).

واستدلوا على ذلك بالسنة، والمعقول:

أولاً - من السنة:

الدليل الأول: ما رواه عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» ^(٣).

وفي رواية: «لا تجزئ صلاة لا يقرأ الرجل فيها بفاتحة الكتاب» ^(٤).

وهذا الحديث صريح الدلالة.

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه الزيلعي، والعيني^(٥) بأن المراد بالنفي في الحديث نفي الفضيلة وليس نفي الإجزاء، ويؤكد هذا التأويل قول الله - تعالى - : ﴿إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾ ^(٦) فإن

(١) الإنصاف ١١٢/٢.

(٢) المحلى ٢٣٦/٣.

(٣) سبق تخريجه ص ١٨٨.

(٤) رواها الدارقطني في كتاب الصلاة - باب ذكر اختلاف الروايات في الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم - حديث ١٧، ٢٢٢/١، وقال: «هذا إسناد صحيح».

(٥) هو محمود بن أحمد بن موسى الحنفي، المشهور بالعيني. ولد سنة ٧٦٢هـ، ويعد من كبار المحدثين والمؤرخين، ولي قضاء القاهرة، ثم عكف في آخر عمره على التأليف والتدريس. ومن مؤلفاته الكثيرة: عمدة القاري في شرح صحيح البخاري، مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، توفي سنة ٨٥٥هـ. (شذرات الذهب ٢٨/٧، البدر الطالع ٢٩٤/٢).

(٦) سورة التوبة الآية (١٢).

معناه: إنهم لا أيمان لهم موثوقا بها، ولم ينف عنهم وجود الأيمان منهم بالكلية؛ لأنه قد قال: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَيْمَنَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ﴾^(١) وعقب ذلك أيضاً بقوله: ﴿أَلَا تَعْلَمُونَ قَوْمًا نَكَلُوا أَيْمَنَهُمْ﴾^(٢)، فثبت بذلك أنه يريد بقوله: ﴿إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾^(٣) نفي الأيمان أصلاً، وإنما أراد نفي الأيمان الموثوق بها، وهذا يدل على إطلاق لفظة " لا " والمراد نفي الفضيلة دون الأصل^(٤).

الإجابة عن هذه المناقشة:

أجيب عن هذه المناقشة من أربعة طرق:

الطريق الأول:

أجاب عنها ابن حزم بأنه لا متعلق لهم بذلك: لأنه إذا لم تتم صلاة أو لم تكن فلا صلاة أصلاً، حيث إن بعض الصلاة لا ينوب عن جميعها^(٥).

الطريق الثاني:

وأجاب عنها النووي بأن ذلك خلاف الحقيقة وخلاف الظاهر والسابق إلى الفهم، فلا يقبل^(٦).

الطريق الثالث:

وأجاب عنها ابن حجر بأنه يمكن هنا توجه الإنفي إلى ذات الصلاة؛ لأن المراد بالصلاة معناها الشرعي لا اللغوي؛ لما تقرر من أن ألفاظ الشارع محمولة على عرفه: لأنه إنما بعث لتعريف الشرعيات دون الموضوعات اللغوية، وإذا كان

(١) سورة التوبة الآية (١٢).

(٢) سورة التوبة الآية (١٣).

(٣) سورة التوبة الآية (١٢).

(٤) تبين الحقائق ١/١٠٥، عمدة القاري ٦/١١.

(٥) المحلى ٣/٢٤٢.

(٦) المجموع ٣/٣٢٨.

المنفي الصلاة الشرعية استقام نفي الذات: لأن المركب كما أنه ينتفي بانتفاء جميع أجزائه فكذلك بانتفاء بعضها، فلا يحتاج إلى إضمار الصحة ولا الإجزاء ولا الكمال.

الطريق الرابع:

كما أجاب عنها ابن حجر بأننا سلمنا أن المراد بالصلاة هنا معناها اللغوي، ولكن لا يمكن توجه النفي إلى ذاتها: لأنها قد وجدت في الخارج، فيبقى توجيهه إما إلى الإجزاء، أو إلى الكمال، وتوجيهه إلى الإجزاء هو الأولى لأمرين:

الأمر الأول:

ما تقدم من رواية الدارقطني: "لا تجزئ صلاة لا يقرأ الرجل فيها بفاتحة الكتاب" فهو صريح في عدم الإجزاء.

الأمر الثاني:

أنه أقرب المجازين، والحمل على أقرب المجازين أولى^(١).

الدليل الثاني: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداجٌ ثلاثاً، غير تمام، فقيل لأبي هريرة: إنا نكون وراء الإمام، فقال: اقرأ بها في نفسك، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «قال الله - تعالى - : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبي ما سأل...»^(٢).

(١) فتح الباري ٢/٢٤١.

(٢) سبق تخريجه ص ٤٤٩.

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ وصف الصلاة التي لم يقرأ فيها الفاتحة بالخداج، وهي الفاسدة، فدل ذلك على ركنية الفاتحة وعدم صحة الصلاة بدونها.

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه الجصاص والزيلعي بأن المقصود بالخداج الناقصة، وهذا يدل على جوازها؛ لأن إثباتها ناقصة ينفي بطلانها، إذ لا يجوز الوصف بالنقصان لما لا يثبت منه شيء^(١).

الإجابة عن هذه المناقشة:

أجيب عنها من طريقين:

الطريق الأول:

يمكن الإجابة عنها بما ذكره الخطابي، وابن عبد البر من أن معنى الخداج هنا: نقصان الفساد والبطلان، من قول العرب: أخذجت الناقة، إذا ألفت ولدها وهو دم لم يستتب خلقه^(٢).

الطريق الثاني:

كما أجاب عنها ابن عبد البر، والقرطبي بأن النظر يوجب في النقصان ألا تجوز معه الصلاة؛ لأنها صلاة لم تتم، ومن خرج من صلاته قبل تمامها فعليه إعادتها كما أمر، ومن ادعى جوازها مع الإقرار بنقصها فعليه الإتيان بالدليل، ولا سبيل إليه من وجه يلزم^(٣).

(١) أحكام القرآن للجصاص ٢١/١، تبين الحقائق ١٠٥/١.

(٢) معالم السنن ٢٠٣/١، الاستذكار ١٦٧/٢.

(٣) الاستذكار ١٦٨/٢، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٢٣/١.

الدليل الثالث: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها ب فاتحة الكتاب...»^(١) الحديث.

وهذا الحديث واضح الدلالة.

الدليل الرابع: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: «أمرني رسول الله ﷺ أن أنادي أنه لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد»^(٢).

وهذا الحديث واضح الدلالة.

الدليل الخامس: ما رواه عبدالله بن سودة القشيري^(٣) عن رجل من أهل البادية عن أبيه، وكان أبوه يقول: «لا تقبل صلاة لا يقرأ فيها بألم الكتاب»^(٤). وهذا الحديث صريح الدلالة.

الدليل السادس: ما رواه عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: كنا خلف النبي ﷺ في صلاة الفجر فثقلت عليه القراءة، فلما فرغ قال: «لعلكم تقرأون

(١) رواه ابن خزيمة في كتاب الصلاة- باب ذكر الدليل على أن الخداج الذي أعلم النبي ﷺ في هذا الخبر (يعني حديث أبي هريرة السابق) هو النقص الذي لا تجزئ الصلاة معه - رقم ٩٥، حديث ٤٩٠، ٢٤٨/١، وقال النووي: بإسناد صحيح.

(شرح النووي على صحيح مسلم ١٠٣/٤، المجموع ٣٢٩/٣)، وقال الساعاتي: بإسناد صحيح (بلوغ الأماني ١٩٦/٣).

(٢) رواه أبو داود في كتاب الصلاة- من باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب- حديث ٨١٩-٨٢٠، ٢١٦/١، وسكت عنه، والبيهقي في كتاب الصلاة- باب فرض القراءة في كل ركعة بعد التعمود- ٣٧/٢، والدارقطني في كتاب الصلاة- باب ذكر اختلاف الرواية في الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم- حديث ١٦، ٢٢١/١، والحاكم في كتاب الصلاة ٢٣٩/١، قال: «هذا حديث صحيح لا غبار عليه... ووافقه الذهبي».

(٣) هو عبدالله بن سودة بن حنظلة القشيري، البصري، قال النسائي: ليس به بأس، وثقه ابن معين، والمجلي، والذهبي، وابن حجر. (الكاشف ٩٤/٢، تهذيب التهذيب ٢٤٧/٥، تقريب التهذيب ٤٢١/١).

(٤) رواه أحمد ٧٨/٥، وقال الساعاتي: «لم أقف عليه وفيهم مبهم، لكن أحاديث الباب متعده». (بلوغ الأماني ١٩٦/٣).

خلف إمامكم، قلنا: نعم هذا يارسول الله، قال: لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها^(١). وهذا أيضا واضح الدلالة.

ثانياً - من المعقول:

أن قراءة القرآن ركن من أركان الصلاة، فكانت معينة كالركوع والسجود^(٢).

القول الثاني:

أن قراءة الفاتحة واجبة^(٣) في الصلاة، فتصح الصلاة بقراءة غيرها بدلا عنها.

وبهذا قال الحنفية^(٤).

قال السمرقندي: (وأما واجبات الصلاة فثمانية: قراءة الفاتحة...) ^(٥).

واستدلوا على ذلك بأدلة من الكتاب، والسنة، والمعقول:

أولاً - من الكتاب:

قوله الله - تعالى - : ﴿ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ ^(٦).

وجه الاستدلال:

أن الله - سبحانه وتعالى - أمر بقراءة ما تيسر من القرآن في الصلاة مطلقاً من غير تقييد بالفاتحة، وتقييده بالفاتحة زيادة على مطلق النص، وهذا لا يجوز؛ لأنه نسخ، ونسخ القرآن بخبر الواحد لا يجوز^(٧).

(١) سبق تخريجه ص ٣٣٧.

(٢) المغني ٥٢٢/١.

(٣) ومقصودهم بالواجب هنا مايكفي في السهو عنه سجود السهو، وليس مرادفاً للفرض بناء على تفريقهم بين الفرض والواجب.

(٤) فتاوى النوازل ص ٤٤، المبسوط ١٩/١، تحفة الفقهاء ٩٦/٢، بدائع الصنائع ١٦٠/١، الهداية ٤٨/١، الاختيار ٥٦/١، البحر الرائق ٣١٣/١.

(٥) تحفة الفقهاء ٩٦/٢.

(٦) سورة المزمل، الآية (٢٠).

(٧) المبسوط ١٩/١، بدائع الصنائع ١٦٠/١، عمدة القاري ١١/٦.

مناقشة هذا الدليل:

نوقش من أربعة وجوه:

الوجه الأول:

ناقشه النووي، والرملي بأن هذه الآية واردة في قيام الليل لا في قدر القراءة^(١).

الإجابة عن هذه المناقشة:

أجاب الجصاص عنها بأن الآية عامة للفرض والنفل؛ لعموم اللفظ، ومما يدل على ذلك حديث المسيء في صلاته^(٢).

الوجه الثاني:

أنها محمولة على الفاتحة، أو على العاجز عن الفاتحة جمعا بين الأدلة^(٣).

الوجه الثالث:

يمكن مناقشته بعدم التسليم بأن الزيادة على النص نسخ؛ لأن النسخ رفع الحكم الذي تضمنه النص المنسوخ، وإبطال العمل، وليس هذا موجودا هنا.

الوجه الرابع:

كما يمكن مناقشته بأن الحنفية قد عملوا بأخبار آحاد مع أنها زائدة على ما جاء في القرآن، ولم يعدوا ذلك نسخاً، ومن ذلك تحريم الجمع بين المرأة

(١) المجموع ٣/٣٢٩، غاية البيان ص ٨٤.

(٢) أحكام القرآن للجصاص ١/١٨.

(٣) غاية البيان ص ٨٤.

وعمتها، وبين المرأة وخالتها، وعدم توريث الكافر من المسلم، وإجازتهم الوضوء بالنيبذ، ونحو ذلك.

ثانياً - من السنة:

الدليل الأول: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه من حديث النبي في صلاته، والذي جاء فيه: «إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع....»^(١) الحديث.

وجه الاستدلال:

أن النبي ﷺ أمر الرجل بالقراءة مطلقاً، ولم يعينها بالفاتحة، ولو كانت قراءة الفاتحة فرضاً لعلمه إياها مع علمه بجهله بأحكام الصلاة: لأنه لا يجوز الاختصار في تعليم الجاهل على بعض فروض الصلاة دون البعض، فثبت بذلك أن قراءة الفاتحة ليست بفرض^(٢).

مناقشة هذا الدليل:

نوقش من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول:

ناقشه النووي بأنه يحمل على الفاتحة فإنها متيسرة، أو على من لا يحسنها جمعاً بين الأدلة^(٣).

(١) سبق تخريجه ص ١٨٩.

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٢٠/١، عمدة القاري ١٨/٦.

(٣) المجموع ٣٢٩/٣.

الإجابة عن هذه المناقشة:

أجاب العيني عن قوله بأن الفاتحة متيسرة بأنه لا يدل عليه تركيب الكلام أصلاً؛ لأن ظاهره يتناول الفاتحة وغيرها مما يطلق عليه اسم القرآن، وسورة الإخلاص أكثر تيسراً من الفاتحة، فلا معنى لتعيين الفاتحة في التيسر.

وأما قوله -يعني النووي- : (أوعلى من لا يحسنها) فحمله عليه غير صحيح؛ لأنه ليس في الحديث شيء يدل عليه، ثم إنه قد بين حكم العاجز عن القراءة مستقلاً، كما في رواية: "فإن كان معك قرآن فاقراً وإلا فاحمد الله وكبره وهله" ^(١)، ^(٢).

الوجه الثاني:

ناقشه ابن حجر بأنه قد ورد في حديث المسيء تفسير ما تيسر بالفاتحة كما أخرجه أبو داود من حديث رفاعة بن رافع بلفظ: «إذا قمت فتوجهت فكبر ثم اقرأ بأمر القرآن وبما شاء الله أن تقرأ» ^(٣) الحديث، ووقع فيه في بعض طرقه: «ثم اقرأ إن كان معك قرآن، فإن لم يكن فاحمد الله وكبر وهله» ^(٤) فإذا جمع بين ألفاظ الحديث كان تعيين الفاتحة هو الأصل لمن كان معه قرآن، فإن عجز عن تعلمها وكان معه من القرآن غيرها قرأ ما تيسر، فإن لم يكن معه قرآن مطلقاً انتقل إلى الذكر ^(٥).

(١) سبق تخريجها ص ٢٢٥.

(٢) عمدة القاري ١٨/٦ - ١٩.

(٣) رواه أبو داود في كتاب الصلاة - باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود- حديث ٨٥٩، ٢٢٧/١ وسكت عنه، وأحمد ٢٤٠/٤.

(٤) سبق تخريجه ص ٢٢٥.

(٥) فتح الباري ٢/٢٤٣.

الوجه الثالث:

كما ناقشه هو أيضاً بأنه يمكن الجمع بين ألفاظ الحديث بالقول بأن المراد بقوله: " فاقراً ما تيسر معك من القرآن " ما بعد الفاتحة، ويؤيد ذلك حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: " أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر " ^(١)، ^(٢).

الدليل الثاني: ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « لا صلاة إلا بقراءة يقرأ فيها بفاتحة الكتاب أو غيرها من القرآن » ^(٣).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ نفى صحة الصلاة بدون قراءة شيء من القرآن، ولم يعين الفاتحة بل خير بينها وبين غيرها من القرآن حيث عطف بحرف "أو" وهي تفيد التخيير، ولو كانت الفاتحة ركناً بعينها لما خير بينها وبين غيرها.

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه الشوكاني بأن هذا اللفظ ليس هو اللفظ الصحيح عن أبي سعيد

(١) رواه أبو داود في كتاب الصلاة- باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب- حديث ٨١٨، ٢١٦/١، وسكت عنه، وقال ابن حجر في الفتح: "سند قوي" (فتح الباري ٢/٢٤٣)، وقال أيضاً في التلخيص: "إسناده صحيح" (تلخيص الحبير ١/٢٣٣)، وقال الشوكاني: "إسناده صحيح ورواته ثقات". (نيل الأوطار ٢/٢١٢).

(٢) فتح الباري ٢/٢١٢.

(٣) لم أطلع عليه عن أبي سعيد بهذا اللفظ، وإنما المعروف عنه هو لفظ "أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر"، (ورواه أبو داود في كتاب الصلاة- باب القراءة في الفجر - حديث ٨١٨، ج١، ص ٢١٦، وسكت عنه).

الخدري حيث قال ابن سيد الناس^(١): لا يدري بهذا اللفظ من أين جاء، وقد صحَّ عن أبي سعيد عند أبي داود أنه قال: "أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر"^(٢)،^(٣).

الدليل الثالث: ما رواه أبوهريرة رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله ﷺ: «أخرج فناد في المدينة أنه لا صلاة إلا بقراءة ولو بفاتحة الكتاب فما زاد»^(٤).

وجه الاستدلال:

أن النبي ﷺ قال فيه: "لا صلاة إلا بقرآن" وهذا يقتضي جواز الصلاة بقراءة أي شيء من القرآن، وقال: "ولو بفاتحة الكتاب فما زاد" وهذا يدل أيضاً على جوازها بغيرها؛ لأنه لو كان فرض القراءة متعيناً لما قال ذلك، ولقال: "بفاتحة الكتاب"^(٥).

مناقشة هذا الدليل:

نوقش من أربعة وجوه:

الوجه الأول:

ناقشه النووي، والشوكاني بأنه ضعيف.

(١) هو محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله اليعمري، الأندلسي، الأشبيلي، المصري، الشافعي، المعروف بابن سيد الناس، ولد سنة ٦٧١ هـ، سمع الكثير، وأخذ الحديث عن والده، وابن دقيق العيد ولازمه طويلاً، وقرأ النحو على ابن النحاس، وولي دار الحديث بجامع الصالح، وخطب بجامع الخندق، له مصنفات: عيون الأثر في فنون المفازي والشماثل والسير، بشرى اللبيب بذكر الحبيب، توفي سنة ٧٣٤ هـ. (تذكرة الحفاظ ١٥٠٣/٤، الدر الكامنة ٣٢٥/٤، طبقات الشافعية للسكبي ٢٩/٦ - ٣٠).

(٢) سبق تخريجه ص ٥٢٣.

(٣) نيل الأوطار ٢/٢١٢.

(٤) رواه أبو داود في كتاب الصلاة - باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب - حديث ٨١٩، ٢١٦/١. وسكت عنه.

(٥) أحكام القرآن للجصاص ٢٠/١ - ٢١.

حيث قال النووي: (فقد رواه أبو داود بإسناد ضعيف)^(١).

وضعه الشوكاني بأنه من رواية جعفر بن ميمون^(٢) وليس بثقه كما قال النسائي، وقال أحمد: ليس بقوي في الحديث، وقال ابن عدي: يكتب حديثه في الضعفاء^(٣).

الوجه الثاني:

ناقشه النووي بأنه على تقدير صحته فإن معناه أن أقل مايجزئ فاتحة الكتاب كما يقال: صم ولو ثلاثة أيام من الشهر، أي أكثر من الصوم فإن نقصت فلا تنقص عن ثلاثة أيام^(٤).

الوجه الثالث:

ناقشه الشوكاني بأنه قد روى أبو داود هذا الحديث من طريقه عن أبي هريرة بلفظ: «أمرني رسول الله ﷺ أن أنادي: لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد^(٥)» وليست الرواية الأولى أولى من هذه الرواية^(٦).

الوجه الرابع:

ناقشه الشوكاني- أيضاً- بأنه على تقدير صحة هذه الرواية فإنه لا مكان

(١) المجموع ٣/٢٢٩.

(٢) هو جعفر بن ميمون التميمي، الأنماطي، يكنى بأبي علي. ويقال: أبو العوام ببيع الأنماط، قال أحمد: ليس بقوي في الحديث، وقال أبو حاتم: صالح، وقال الدارقطني: يعتبر به، وقال البخاري: ليس بشيء. وقال المعقيلي: في روايته عن أبي عثمان عن أبي هريرة في الفاتحة لا يتابع عليه. وقال ابن حجر: صدوق يخطيء. (الكاشف ١/١٨٧، تهذيب التهذيب ٢/١٠٨-١٠٩، تقريب التهذيب ١/١٢٣).

(٣) نيل الأوطار ٢/٢١٢.

(٤) المجموع ٣/٢٢٩.

(٥) سبق تخريجه ص ٥٢٤.

(٦) نيل الأوطار ٢/٢١٢.

لها بجنب الأحاديث التي ورد التصريح فيها بفرضية الفاتحة في الصلاة وعدم إجرائها - أي الصلاة - بدونها^(١).

الدليل الرابع: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداجٌ ، ثلاثاً ، غير تمام .. »^(٢) الحديث.

وجه الاستدال:

أن الرسول ﷺ وصف الصلاة التي لا يقرأ فيها بالفاتحة بالخداج وهو النقصان، فدل ذلك على صحتها مع النقصان؛ لأنها إثباتها ناقصة ينفي بطلانها إذ لا يجوز الوصف بالنقصان لما لا يثبت منه شيء، والنقصان غير ناف للأصل بل يقتضي ثبوته حتى يصح وصفه بالنقصان^(٣).

وقد سبقت مناقشة ذلك في أدلة القول الأول.

ثالثاً - من المعقول:

الدليل الأول: أن الفاتحة وسائر القرآن سواء في الأحكام، فكذلك في الصلاة^(٤).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأنه اجتهاد في مقابل نص فهو مردود.

(١) المرجع السابق.

(٢) سبق تخريجه ص ٤٤٩.

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٢١/١.

(٤) المغني ٥٢٠/١.

الدليل الثاني: أن الركنية لا تثبت إلا بدليل مقطوع به، وخبر الواحد موجب للعمل دون العلم، فتثبت الركنية بالنص وهو الآية، وتعين الفاتحة واجباً بخبر الواحد^(١).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأنه مبني على تفريق الحنفية بين الفرض والواجب، وأن الفرض ما ثبت بدليل قطعي الثبوت والدلالة وهو الكتاب والسنة المتواترة، والواجب ما ثبت بدليل ظني كخبر الواحد، وهذا لا يسلم به، بل إن الفرض والواجب سواء، فالفرض هو ما طلبه الشارع طلباً جازماً سواء كان بدليل قطعي أو ظني، قال الآمدي: "وما ذكره الخصوم في تخصيص اسم الفرض بالمقطوع به فمن باب التحكم، حيث إن الفرض في اللغة هو التقدير مطلقاً سواء كان مقطوعاً به أو مظنوناً، فتخصيص ذلك بأحد القسمين دون الآخر بغير دليل لا يكون مقبولاً"^(٢)، فمن هذا يتضح أن الركن يثبت بخبر الواحد كما يثبت بالكتاب والسنة المتواترة، ومن ذلك الفاتحة في الصلاة.

القول الثالث:

أن قراءة الفاتحة في الصلاة سنة.

وبهذا قال بعض المالكية.

حيث قال الدسوقي: (اعلم أنه وقع في المذهب خلاف في وجوب الفاتحة في الصلاة وعدم وجوبها فيها، فقيل: إنها لا تجب في شيء من الركعات بل هي سنة)^(٣).

(١) المبسوط ١/١٩.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام ١/٩٩.

(٣) حاشية الدسوقي ١/٢٣٨.

وبه قال الإمام أحمد في رواية عنه^(١).

قال المردواي: «الصحيح من المذهب أن قراءة الفاتحة ركن في كل ركعة... وعنه ليست ركنا مطلقا، ويجزئه آية من غيرها، قال في الفروع: وظاهره ولو قصرت، ولو كانت كلمة، وأن الفاتحة سنة»^(٢).

والظاهر أنهم يستدلون على ذلك بما استدل به أصحاب القول الثاني وقد سبقت مناقشتها.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة- والله أعلم بالصواب- هو القول الأول القائل بأن قراءة الفاتحة ركن من أركان الصلاة لاتصح بدونها؛ لأنه القول الذي تظاهرت عليه الأدلة، ولو لم يرد فيه إلا قوله ﷺ: «لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن»^(٣) لكفى.

قال ابن حزم: «وكان من غلبَ حديث عبادة قد أخذ بالآية وبالأخبار كلها: لأن أم القرآن مما تيسر من القرآن، وكان من غلبَ قوله - عليه السلام-: «فاقرأ ما تيسر معك من القرآن»^(٤) قد خالف حديث عبادة، وأجاز صلاة أبطلها رسول الله ﷺ وهذا لا يجوز»^(٥).

(١) الفروع ٤١٤/١، المبدع ٤٣٦/١، الإنصاف ١١٢/٢.

(٢) الإنصاف ١١٢/٢.

(٣) سبق تخريجه ص ٤١٨.

(٤) سبق تخريجه ص ١٨٩.

(٥) المحلى ٢٣٩/٣.

المسألة الثانية

أقل ما يجزئ عن قراءة الفاتحة في الصلاة

عند القائلين بعدم ركنيتها

اختلف القائلون بعدم ركنية قراءة الفاتحة في الصلاة - وهم الحنفية، وبعض المالكية، والإمام أحمد في رواية عنه - ، في أقل ما يجزئ عنها على أربعة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول:

أن أقل ما يجزئ عن الفاتحة ثلاث آيات قصار، أو آية طويلة.
وبهذا قال الإمام أبو حنيفة في رواية عنه، وبه قال أصحابه أبو يوسف، ومحمد بن الحسن^(١).

قال الكاساني: (... وفي رواية قدر الفرض بأية طويلة كآية الكرسي، أو آية الدين، أو ثلاث آيات قصار، وبه أخذ أبو يوسف ومحمد)^(٢).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

قول الله - تعالى - : ﴿ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾^(٣).

وجه الاستدلال:

أن الله - سبحانه وتعالى - أمر بقراءة القرآن في الصلاة مطلقاً من غير بيان

(١) الكتاب للقدوري ٧٩/١. تحفة الفقهاء ١٢٩/٢. بدائع الصنائع ١١٢/١. الهداية ٥٤/١. شرح فتح القدير ٣٣٢/١. البحر الرائق ٣٣٨/١. حاشية رد المحتار ٥٣٧/١.

(٢) بدائع الصنائع ١١٢/١.

(٣) سورة المزمل الآية (٢٠).

للقدر، ومطلق الكلام ينصرف إلى المتعارف عليه، وأدنى ما يسمى به الإنسان قارئاً في العرف هو قراءة آية طويلة أو ثلاث آيات قصار^(١).

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه الكاساني من وجهين:

الوجه الأول:

عدم التسليم بأن أدنى ما يطلق عليه قرآناً في العرف آية طويلة أو ثلاث آيات قصار بل إن العرف ثابت في أن الآية التامة أدنى ما يطلق عليه اسم القرآن.

الوجه الثاني:

أنه لا عبرة للعرف هنا، فلا عبرة لتسميته قارئاً في العرف: لأن هذا أمر بينه وبين الله - سبحانه وتعالى - فلا يعتبر فيه عرف الناس^(٢).

القول الثاني:

أن أقل ما يجزئ عن الفاتحة في الصلاة آية واحدة سواء كانت طويلة أو قصيرة.

وبهذا قال الإمام أبو حنيفة في رواية عنه^(٣).

قال السمرقندي: (وقدر القراءة المفروضة عند أبي حنيفة آية واحدة)^(٤).

(١) بدائع الصنائع ١١٢/١.

(٢) المرجع السابق.

(٣) تحفة الفقهاء ١٢٩/٢، بدائع الصنائع ١١٢/١، الهداية ٥٤/١، فتح القدير ٣٣٢/١، البحر الرائق ٣٣٨/١.

اللباب ٧٩/١.

(٤) تحفة الفقهاء ١٢٩/٢.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(١).

قال المردواي: (الصحيح من المذهب أن قراءة الفاتحة ركن... وعنه ليست
ركنا مطلقا، ويجزئ آية من غيرها)^(٢).

واستدلوا على ذلك بالكتاب، والمعقول:

أولاً - من الكتاب:

قول الله - تعالى - : ﴿ فَاقْرَءُوا مَا يَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾^(٣).

وجه الاستدلال:

استدلوا بها من وجهين:

الوجه الأول:

أن الله - سبحانه وتعالى - أمر في الآية بمطلق القراءة، وقراءة آية قصيرة
تُعد قراءة.

الوجه الثاني:

أنه - سبحانه وتعالى - أمر بقراءة ما تيسر من القرآن، وقد لا يتيسر
إلا هذا القدر^(٤).

ثانياً - من المعقول:

أن القراءة مأخوذة من القرآن أي الجمع، وسمي بذلك: لأنه يجمع السور
فيضم بعضها إلى بعض، ويقال: قرأت الشيء قرآنا، أي جمعته، فكل شيء
جمعته فقد قرأته، وقد حصل معنى الجمع بهذا القدر لاجتماعه عند التكلم^(٥).

(١) الفروع ٤١٤/١، المبدع ٤٣٦/١، الإنصاف ١١٢/٢.

(٢) الإنصاف ١١٢/٢.

(٣) سورة المزمل الآية (٢٠).

(٤) بدائع الصنائع ١١٢/١.

(٥) المرجع السابق.

القول الثالث:

أنه يجزئ عند الفاتحة ما يطلق عليه اسم القرآن ولو كان دون الآية، إذا كان بقصد وقراءة القرآن.

وبهذا قال الإمام أبو حنيفة في رواية عنه^(١).

قال الكاساني: (وفي رواية الفرض غير مقدر بل هو على أدنى ما يتناوله الاسم سواء كانت آية أو مادونها بعد أن قرأها على قصد القراءة)^(٢).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

استدلوا بما استدل به أصحاب القولين السابقين من قوله تعالى:

﴿فَأَقْرءْ وَامَّا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾^(٣).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذه الآية بأن الله - سبحانه وتعالى - فرض القراءة في الصلاة ولم يبين مقدارها، فتحصل بما يطلق عليه قرآن ولودون آية إذا قصد به قراءة القرآن.

القول الرابع:

أن أقل ما يجزئ عن الفاتحة في الصلاة سبع آيات.

وبهذا قال الإمام أحمد في رواية عنه^(٤).

(١) الكتاب للقدوري/١/٧٩، بدائع الصنائع ١/١١٢، شرح فتح القدير ١/٢٢١-٢٢٢، البحر الرائق ١/٣٣٨، حاشية رد المحتار ١/٥٣٧.

(٢) بدائع الصنائع ١/١١٢.

(٣) سورة المزمل الآية (٢٠).

(٤) الفروع ١/٤١٤، المبدع ١/٤٣٦، الإنصاف ٢/١١٢.

قال ابن مفلح: (... وعنه: يكفي آية من غيرها "يعني الفاتحة" ...
وعنه: سبع)^(١).

والظاهر أنه يستدل على ذلك بأن عدد آيات الفاتحة سبع، فلا يجزئ عنها
إلا مقدارها.

ولكن يمكن مناقشته بأن الفاتحة ركن بعينها، فلا يجزئ عنها غيرها
للقادر عليها.

ولا حاجة إلى الترجيح في هذه المسألة: لأنه تقدم في المسألة السابقة ترجيح
ركنية قراءة الفاتحة في الصلاة، فلا يجزئ عنها غيرها من القرآن لمن يعرفها.

(١) المبدع ٤٣٦/١.

المطلب الثاني

تكرار الفاتحة في ركعة واحدة

اختلف الفقهاء في هذا على أربعة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول:

أنه يكره تكرار الفاتحة في ركعة واحدة مطلقاً.

وبهذا قال الحنابلة^(١).

قال ابن قدامة: «ويكره تكرار الفاتحة»^(٢)

واستدلوا على ذلك بمايلي:

الدليل الأول: أنه لم ينقل تكرارها في ركعة واحدة لا عن النبي ﷺ

ولا عن الصحابة - رضي الله عنهم - فيكره^(٣).

الدليل الثاني: أن الفاتحة ركن من أركان الصلاة. فيكره تكرارها في

ركعة لذلك^(٤).

الدليل الثالث: أن الفقهاء قد اختلفوا في إبطال الصلاة بتكرارها في

ركعة واحدة، فيكره لذلك^(٥).

(١) المقنع ص ٣٠. الشرح الكبير ٦١٢/١. الفروع ٤١٩/١. المبدع ٤٨٤/١. كشاف القناع ٣٧٣/١.

الروض المربع ١٨٧/١.

(٢) المقنع ص ٣٠.

(٣) الشرح الكبير ٦١٢/١. كشاف القناع ٣٧٣/١. الروض المربع ١٨٧/١.

(٤) الشرح الكبير ٦١٢/١. كشاف القناع ٣٧٣/١.

(٥) المرجعان السابقان.

واستدلوا على عدم تحريم ذلك، وعدم بطلان الصلاة بمايلي:
أن الفاتحة تعد ركنا قوليا من أركان الصلاة، فتكرارها لا يخل بهيئة الصلاة
فلا تبطل الصلاة به^(١).

القول الثاني:

أنه يكره تكرار الفاتحة في ركعة واحدة إلا عند العجز عن قراءة شيء بعدها
وبهذا قال الشافعية^(٢).

قال القليوبي^(٣): «... ولا يكرر الفاتحة إن حفظ شيئا من ذلك، فإن لم
يحفظ غير الفاتحة كررها عن السورة»^(٤).

والظاهر أنهم يستدلون على الكراهة بما استدل به أصحاب القول الأول،
ولم أطلع على دليل لهم على القول بجواز تكرارها عند العجز عما بعدها.

القول الثالث:

أنه يكره تكرار الفاتحة في ركعة واحدة في الفرض دون النفل.

وهذا هو الظاهر من مذهب الحنفية^(٥).

جاء في الفتاوى الهندية: «ويكره تكرار السورة في ركعة واحدة في الفرائض.

(١) كشف القناع ١/ ٢٧٤.

(٢) حاشية قليوبي ١٥٢/١، حاشية الشرقاوى ٢٠٤/١، إعانة الطالبين ١٤٣/١.

(٣) هو أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي، الشافعي، يكنى بأبي العباس، شهاب الدين، من أهل قليوب مصر، فقيه، متأدب، ومشارك في كثير من العلوم، له حواش وشروح ورسائل منها: حاشية القليوبي على منهاج الطالبين، والنبذة اللطيفة في بيان مقاصد الحجاز ومعالمه الشريفة وهو مخطوط في خزانة الرباط (١٤١١ كتاني)، والهداية من الضلالة في معرفة الوقت والقبلة من غير آلة، توفي سنة ١٠٦٩ هـ. (الأعلام ٩٢/١، معجم المؤلفين ١٤٨/١).

(٤) حاشية قليوبي ١٥٢/١.

(٥) الفتاوى الهندية ١٠٧/١، مراقي الفلاح ص ٦٦.

ولا بأس بذلك في التطوع^(١) ولم يفرقوا بين الفاتحة وغيرها.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

استدلوا على الكراهة في الفرض بما يلي:

أن تكرارها لم يرد في الشرع، فيكره^(٢).

واستدلوا على عدم الكراهية في النفل بما يلي:

أن شأن النفل أوسع من الفرض، فلا يكره فيها تكرار السورة^(٣).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأن حكم النفل كحكم الفرض ما لم يرد دليل يدل على

التفريق بينهما، ولم يرد ذلك هنا.

القول الرابع:

أنه يحرم تكرار الفاتحة في ركعة واحدة إلا أن الصلاة لا تبطل به.

وبهذا قال المالكية^(٤).

قال الصاوي^(٥): «... (قوله قولي) أي كتكرير الفاتحة، فلا يبطلها على

المذهب، وإنما يحرم إن كان عمدا....»^(٦).

(١) الفتاوى الهندية ١٠٧/١.

(٢) مراقي الفلاح ص ٦٦.

(٣) المرجع السابق.

(٤) بلغة السالك ١٢٤/١، سراج السالك ١١٨/١، الخلاصة الفقهية ص ٨٢.

(٥) هو أحمد بن محمد الصاوي، المصري، الخلوتي، ولد في «صاء الحجر» على شاطئ النيل من إقليم

الغربية بمصر سنة ١١٧٥، وهو من أشهر فقهاء المالكية في وقته، له مؤلفات منها: بلغة السالك لأقرب

المسالك، حاشية على تفسير الجلالين، الأسرار الربانية والفيوضات الرحمانية، توفي في المدينة النبوية

سنة ١٢٤١ هـ. (الأعلام ٢٤٦/١، معجم المؤلفين ١١١/٢).

(٦) بلغة المسالك ١٢٤/١.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

أن الفاتحة ركن قولي من أركان الصلاة، فيحرم تكراره عمداً، ولا يبطل به الصلاة^(١).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بعدم التسليم بتحريم تكرار الركن القولي كالفاتحة؛ لأنه قول مشروع في الصلاة في الجملة وليس بأجنبي، فلا يحرم.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول الأول القائل بکراهة تكرار الفاتحة في ركعة واحدة، إلا إذا شك المصلي في قراءته لها فإنه يجب عليه إعادتها، أو إذا ترك الجهر بها في موضعه أو شك في إتقانه لقراءتها فإنه يجوز له إعادتها، لقوة ما استدلوا به، ولأنها قول مشروع في الصلاة في الجملة لا يترتب عليه تغيير هيئة الصلاة.

(١) الخلاصة الفقهية ص ٨٢.

المطلب الثالث

التأمين بعد الفاتحة في الصلاة

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى : حكم التأمين بعد الفاتحة في الصلاة.

المسألة الثانية: الجهر والإسرار بالتأمين بعد الفاتحة في الصلاة.

المسألة الثالثة: محل التأمين بعد الفاتحة بالنسبة للمأموم مع الإمام عند القائلين بسنية الجهر به.

المسألة الأولى

حكم التأمين بعد الفاتحة في الصلاة

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول:

أن التأمين سنة للإمام والمأموم والمنفرد.

وبهذا قال الحنفية^(١).

قال السمرقندي: «... وإذا فرغ من الفاتحة، فإنه يقول: « آمين » إماما كان أو منفرداً أو مقتدياً»^(٢).

وهو رواية عن الإمام مالك، وبها أخذ المديوني من أصحابه^(٣).

قال ابن عبد البر: «... وقد اختلف في قول الإمام: آمين، فالمديوني يروون عنه ذلك، والمصريون يأبونه عنه، ولم يختلفوا في المأموم والمنفرد أنهما يقولانها»^(٤).

وبه قال الشافعية^(٥).

قال النووي: «التأمين سنة لكل مصل فرغ من الفاتحة سواء الإمام والمأموم والمنفرد... ولا خلاف في شيء من هذا عند أصحابنا»^(٦).

-
- (١) مختصر الطحاوي ص ٢٦. فتاوى النوازل ص ٤٢. المبسوط ٣٢/١. تحفة الفقهاء ١٣٢/٢.
 - (٢) بدائع الصنائع ٢٠٧/١. الهداية ٤٨/١. الاختيار ٥٠/١.
 - (٣) تحفة الفقهاء ١٣٢/٢.
 - (٤) المنتقى شرح موطأ مالك ١٦٢/١. الكافي ٢٠٦/١. الاستذكار ١٩٦/٢. القوانين الفقهية ص ٦٥.
 - (٥) حاشية العدوي ٢٢٩/١.
 - (٦) الكافي ٢٠٦/١.
 - (٧) الأم ١٢١/١. المهذب ٧٩/١. الوجيز ٤٣/١. المجموع ٣٦٨/٣. روضة الطالبين ٢٤٧/١. فتح الوهاب ٤١/١.
 - (٨) مغني المحتاج ١٦٠/١.
 - (٩) المجموع ٣٧١/٣.

وبه قال الحنابلة^(١).

قال ابن قدامة: «وجملته أن التأمين عند فراغ الفاتحة سنة للإمام والمأموم...»^(٢).

واستدلوا على ذلك بمايلي:

الدليل الأول: ما رواه أبوهريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إذا أمّن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه»^(٣). وهذا الحديث واضح الدلالة.

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه الإمام مالك فيما رواه عنه ابن العربي بأن معنى (إذا أمّن الإمام) إذا بلغ مكان التأمين^(٤).

الإجابة عن هذه المناقشة:

يمكن الإجابة عنه من وجهين:

الوجه الأول:

أن هذا التأويل خلاف الظاهر من الحديث، فلا يصح إلا بدليل، ولا دليل هنا.

(١) الكافي ١/١٣٢، المغني ١/٥٢٨، المحرر ١/٥٤، الفروع ١/٤١٦، المبدع ١/٤٣٩، منتهى الإرادات ١/٩٠، كشف القناع ١/٣٣٩.

(٢) المغني ١/٥٢٨.

(٣) رواه البخاري في كتاب الأذان- باب جهر الإمام بالتأمين ١/١٩٠، ومسلم في كتاب الصلاة- باب التسميع والتحميد والتأمين رقم ١٨، حديث ٧٢، ٣٠٧/١.

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ١/٧.

الوجه الثاني:

أنه قد ورد في بعض روايات هذا الحديث ذكر تأمين الإمام صراحة، منها ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: «إذا قال الإمام ﷻ غَيْرَ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِ وَلَا الصَّالِينَ»^(١) فقولوا: آمين، فإن الملائكة تقول: آمين، وإن الإمام يقول: آمين، فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه»^(٢).

الدليل الثاني: ما رواه وائل بن حجر رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ قرأ ﷻ غَيْرَ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِ وَلَا الصَّالِينَ»^(٣) وقال: «آمين»، مدَّ بها صوته^(٤).

وهذا الحديث واضح الدلالة:

الدليل الثالث: ما رواه بلال بن رباح رضي الله عنه أنه قال للنبي ﷺ: يا رسول الله لا تسبقني بآمين^(٥).

(١) سورة الفاتحة، الآية (٧).

(٢) رواه أحمد ٢٣٣/٢، ٢٧٠، وعبد الرزاق في كتاب الصلاة - باب آمين. حديث ٢٦٤٤، ٩٧/٢، والنسائي في كتاب الافتتاح - باب جهر الإمام بآمين رقم ٢٣، حديث ٩٢٧، ١٤٤/٢، والدارمي في كتاب الصلاة - باب فضل التأمين رقم ٣٨، حديث ١٢٤٨، ٢٢٨/١، وقال أحمد شاكر: «إسناده صحيح» (تعليقه على المسند ٧٨/١٤).

(٣) سورة الفاتحة، الآية (٧).

(٤) رواه الترمذي في أبواب الصلاة - باب ما جاء في التأمين رقم ١٨٤، حديث ١٥٧/١، وقال: «حديث حسن»، وأبو داود في كتاب الصلاة - باب التأمين وراء الإمام، حديث ٩٣٢، ٢٤٦/١، وسكت عنه، الدارقطني في كتاب الصلاة - باب التأمين في الصلاة بعد فاتحة الكتاب والجهر بها، حديث ١، ٣٣٢/١، وقال: «هذا صحيح والذي بعده». والبيهقي في كتاب الصلاة - باب جهر الإمام بالتأمين ٥٧/٢، وأحمد ٣١٦/٤ وقال النووي: «إسناده حسن كل رجاله ثقات إلا محمد بن كثير العبدي جرحه ابن معين، ووثقه غيره، وقد روى له البخاري وناهيك به شرفاً وتوثيقاً له»، (المجموع ٣٦٩/٣)، وقال ابن حجر: «وسنده صحيح». (تلخيص الحبير ٢٢٦/١).

(٥) رواه أبو داود في كتاب الصلاة - باب التأمين وراء الإمام حديث ٩٣٧، ٢٤٦/١، وسكت عنه، وأحمد ١٢/٦، ١٥، وعبد الرزاق في كتاب الصلاة - باب آمين حديث ٢٦٣٦، ٩٦/٢، والحاكم في كتاب الصلاة ٢١٩/١، بلفظ أن النبي ﷺ هو القائل لبلال: «لا تسبقني بآمين» وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي. والبيهقي في كتاب الصلاة - باب التأمين ٥٦/٢، باللفظين جميعاً. وقال ابن حجر: «رجال ثقات لكن قيل: إن أبا عثمان لم يلق بلالا، وقد روى عنه بلفظ «أن بلالا قال» وهو ظاهر الإرسال» (فتح الباري ٢٦٣/٢).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الدليل بأن بلالاً رضي الله عنه طلب من الرسول ﷺ أن لا يسبقه بالتأمين، وهذا يدل على أن الرسول ﷺ كان يؤمن، وأن بلالا كان يؤمن معه، مما يدل على سنية التأمين للإمام والمأموم.

الدليل الرابع: أن النبي ﷺ كان يؤمن في صلاته بعد الفاتحة، وقد قال: «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(١).

وهذا يدل على سنية التأمين للإمام^(٢).

القول الثاني:

أن التأمين سنة للمأموم والمنفرد مطلقاً، وللإمام في السرية، ومكروه له في الجهرية.

وبهذا قال الإمام مالك في رواية عنه، وبها أخذ المصريون وغيرهم من أصحابه^(٣).

جاء في المدونة: «وقال مالك: إذا فرغ الإمام من قراءة أم القرآن فلا يقل هو: آمين ولكن يقول ذلك من خلفه... ولا بأس بالرجل وحده أن يقول: آمين»^(٤).

واستدلوا على ذلك بمايلي:

استدلوا على سنية التأمين للمأموم والمنفرد والإمام في السرية بما استدل به أصحاب القول الأول.

(١) سبق تخريجه ص ١٩٣.

(٢) المهذب ٧٩/١.

(٣) المدونة الكبرى ٧١/١، الكافي ٢٠٦/١، المنتقى شرح موطأ مالك ١٦٢.١ أحكام القرآن لابن العربي

ق ٧/١، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٢٧/١ القوانين الفقهية ص ٦٥. مختصر خليل ص ٣١.

حاشية العدوي ٢٢٩/١.

(٤) المدونة الكبرى ٧١/١.

واستدلوا على كراهة التأمين للإمام في الجهرية بما يلي:
 ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: « إذا قال الإمام
 ﴿ غَيْرَ الْمَقْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْفَائِزِينَ ﴾ ^(١) فقولوا: آمين، فإنه من وافق قوله قول
 الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » ^(٢).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ أمر المأمومين بالتأمين
 بعد انتهاء الإمام من الفاتحة، ولم يذكر أن الإمام يؤمن أيضاً ، فلو كان مشروعا
 له في الجهرية لأمره بذلك كالمأموم.

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه ابن قدامة بأنه لا حجة لهم فيه: لأن النبي ﷺ إنما أراد به تعريفهم
 موضع التأمين بالنسبة لهم، وأنه عقيب قول الإمام: ﴿ وَلَا الْفَائِزِينَ ﴾ ^(٣) لأنه
 موضع تأمين الإمام حتى يكون تأمين الإمام والمأمومين في وقت واحد موافقا
 لتأمين الملائكة، وقد ورد هذا صريحا - كما تقدم - ومن ذلك ما رواه أبو
 هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: « إذا قال الإمام: ﴿ غَيْرَ الْمَقْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا
 الْفَائِزِينَ ﴾ ^(٤) فقولوا: آمين، فإن الملائكة تقول: آمين، وإن الإمام يقول:
 آمين... » ^(٥) الحديث، وفي لفظ آخر: « إذا أمن الإمام فأمنوا... » ^(٦) الحديث أي
 إذا شرع في التأمين ^(٧).

(١) سورة الفاتحة . الآية (٧).

(٢) رواه البخاري في كتاب الأذان . باب جهر المأموم بالتأميم ١٩٠/١ .

(٣) سورة الفاتحة . الآية (٧).

(٤) سورة الفاتحة . الآية (٧).

(٥) سبق تخريجه ص ٥٤٣ .

(٦) سبق تخريجه ص ٥٤٢ .

(٧) المغني ٥٢٩/١ .

القول الثالث:

أن التأمين فرض على المأموم، وسنة للإمام والمنفرد.

وبهذا قال ابن حزم حيث قال في المحلى: «وأما قول: (أمين) فإنه كما ذكرنا يقوله الإمام والمنفرد ندباً وسنة، ويقولها المأموم فرضاً ولا بد»^(١).

واستدل على ذلك بمايلي:

استدل على ذلك بما سبق من أدلة القولين الأول والثاني، ولكن الظاهر أنه يستدل على فرضيته على المأموم بظاهر الأمر فيها كقوله ﷺ: «إذا أمن الإمام فأمنوا...»^(٢) الحديث، فحمله على الوجوب.

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته من وجهين:

الوجه الأول:

أنه لو كان التأمين فرضاً على المأموم لأمر به في قوله ﷺ في حديث عبادة: «لا صلاة لمن يقرأ بفاتحة الكتاب»^(٣) ولقال: لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب والتأمين، أو نحو ذلك.

الوجه الثاني:

أن التأمين إذا لم يكن فرضاً على الإمام وهو الأصل فكيف يكون فرضاً على الفرع وهو المأموم.

(١) المحلى ٢/٢٦٢.

(٢) سبق تخريجه ص ٥٤٢.

(٣) سبق تخريجه ص ١٨٨.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول الأول
القائل بسنية التأمين للإمام والمأموم والمنفرد؛ لقوة ما استدلوا به من قول
النبي ﷺ وفعله.

المسألة الثانية

الجهر بالتأمين في الصلاة الجهرية

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على أربعة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول:

أنه يسن الجهر بالتأمين للإمام والمأموم والمنفرد.

وبهذا قال الإمام الشافعي في القديم، وأخذ به بعض أصحابه^(١).

قال الشيرازي: «وأما المأموم فقد قال (يعني الشافعي) في الجديد لا يجهر

وقال في القديم بجهر»^(٢).

وقال النووي: «ويجهر الإمام والمنفرد بلفظ «أمين» في الصلاة الجهرية...»^(٣)

وبه قال الإمام أحمد في الرواية المشهورة عنه، وبها أخذ أصحابه^(٤).

قال البهوتي: «(ويجهر الكل) أي المنفرد والإمام والمأموم معا (بأمين في

الصلاة (الجهرية)»^(٥).

واستدلوا على ذلك بالسنة، وآثار الصحابة، والمعقول:

(١) المذهب ٧٩/١، ٨٠، روضة الطالبين ٢٤٧/١، المجموع ٢٧١/٢، ٢٧٢، فتح الوهاب ٤١/١، مغني المحتاج ١٦١/١، بجيرمي على الخطيب ٢٥/٢.

(٢) المذهب ٨٠/١.

(٣) التبيان ص ١٠٦.

(٤) مسائل الإمام أحمد لأبي داود ص ٣٢، الكافي ١٣٢/١، المغني ٥٢٨/١، المحرر ٥٤/١، الفروع ٤١٦/١.

المبدع ٤٤٠/١، الإنصاف ٥١/٢.

(٥) الروض المربع ١٧٢/١.

أولاً - السنة:

الدليل الأول: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه»^(١).

وجه الاستدلال:

أن النبي ﷺ أمر المؤمنين بالتأمين عند تأمين الإمام، فعلق تأمينهم بتأمينه ولو لم يجهر به لما علق تأمين المأموم عليه^(٢).

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه الكاساني بأنه لا حجة فيه؛ لأن مكان التأمين معلوم أنه بعد الفراغ من الفاتحة، فكان التعليق صحيحاً^(٣).

الإجابة عن هذه المناقشة:

أجاب عنها ابن حجر بأن فيه نظر لاحتمال أن يخل به، فلا يستلزم علم المأموم به^(٤).

الدليل الثاني: ما رواه وائل بن حجر رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا قرأ ﴿وَلَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^(٥) قال: آمين، ورفع بها صوته^(٦).

(١) سبق تخريجه ص ٥٤٢ .

(٢) المهذب ٨٠/١، فتح الباري ٢/٢٦٤ .

(٣) بدائع الصنائع ٢٠٧/١ .

(٤) فتح الباري ٢/٢٦٤ .

(٥) سورة الفاتحة الآية (٧) .

(٦) سبق تخريجه ص ٥٤٢ . بنحو هذا اللفظ .

وفي رواية أنه صلى خلف النبي ﷺ فجهر بآمين وسلم عن يمينه وعن شماله حتى رأيت بياض خده^(١).

وهذا صريح في الدلالة على جهر الإمام بالتأمين.

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه الكاساني بأنه يحتمل أن النبي ﷺ جهر مرة للتعليم^(٢).

الإجابة عن هذه المناقشة:

يمكن الإجابة عن ذلك بأن هذا الاحتمال ضعيف وبعيد: لأن قوله في الحديث: «كان رسول الله ﷺ إذا قرأ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٣) قال: آمين...» الحديث، يدل على الاستمرار: لأن لفظ «كان» يدل على الاستمرار غالباً.

الدليل الثالث: ما رواه أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كان رسول الله ﷺ إذا تلا ﴿عِزِّ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٤) قال: «أمين» حتى يسمع من يليه من الصف الأول^(٥)، وفي رواية «فيرتج بها المسجد»^(٦).

وهذا الحديث واضح الدلالة.

(١) رواها أبو داود في كتاب الصلاة - باب التأمين وراء الإمام حديث ٩٣٣، ٢٤٦/١ وسكت عنها.

(٢) بدائع الصنائع ٢٠٧/١.

(٣) سورة الفاتحة ، الآية (٧).

(٤) سورة الفاتحة ، الآية (٧).

(٥) رواه أبو داود في كتاب الصلاة - باب التأمين وراء الإمام حديث ٩٣٤، ٢٤٦/١ وسكت عنه، والدارقطني في كتاب الصلاة - باب التأمين في الصلاة بعد الفاتحة والجهر به حديث ٢٣٥/١.٧ وقال: «وهذا إسناده حسن»، والحاكم في كتاب الصلاة - باب التأمين ٢٢٣/١ قال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذا اللفظ» ووافقه الذهبي في التلخيص، والبيهقي في كتاب الصلاة - باب جهر الإمام بالتأمين ٥٨/٢.

(٦) رواها ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب الجهر بآمين رقم ١٤، حديث ٨٥٣، ٢٧٨/١، وقال في الزوائد: «في إسناده أبو عبد الله لا يعرف، وبشر ضعفه أحمد، وقال ابن حبان: يروي

الموضوعات».

الدليل الرابع: ما رواه نعيم المجر قال: صليت وراء أبي هريرة فقراً
بسم الله الرحمن الرحيم، ثم قرأ بأمر القرآن حتى إذا بلغ ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ
وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(١) قال: آمين وقال الناس: آمين، ويقول كما سجد: الله أكبر، وإذا
قام من الجلوس من اثنتين قال: الله أكبر، ثم يقول إذا سلم: والذي نفسي بيده
إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ^(٢).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن نعيماً أخبر أن أبا هريرة رضي الله عنه
صلى بهم، فلما بلغ التأمين أمن وأمن الناس معه، ثم أقسم بعد الصلاة أن
صلاته مشابهة لصلاة رسول الله ﷺ وهذا يدل على أنه جهر بالتأمين وجهر به
المؤمنون معه، وأن النبي ﷺ كان يفعل ذلك؛ لأنه لو أسر وأسر الناس بها لما
علم بذلك، ومن ثم لم يخبر به.

ثانياً - من آثار الصحابة:

ما رواه عطاء قال: آمين دعاء، آمن ابن الزبير ومن بعده حتى إن للمسجد
للجة^{(٣) (٤)}.

-
- (١) سورة الفاتحة، الآية (٧).
 - (٢) سبق تخريجه بنحو هذا اللفظ ص ٥٤٣. وهذا اللفظ رواه الدارقطني في كتاب الصلاة - باب وجوب
قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة والجهر بها حديث ١٤، ٢٠٦/١ وقال: «هذا صحيح ورواه
كلهم ثقات».
 - (٣) يعني أصوات المصلين، واللجة هي الجلبة. (النهاية ٢٣٤/٤).
 - (٤) رواه البخاري معلقاً بصيغة الجزم في كتاب الأذان - باب جهر الإمام بالتأمين ١/١٨٩، والشافعي في
مسنده، ص ٥١، والبيهقي في كتاب الصلاة - باب جهر المأموم بالتأمين ٥٩/٢.

الدليل الثاني: ما رواه عطاء قال: أدركت مائتين من أصحاب النبي ﷺ في هذا المسجد إذا قال الإمام: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(١) سمعت لهم رجة بآمين^(٢).

الدليل الثالث: ما روي عن عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان يرفع بها (يعني آمين) صوته إماماً كان أو مأموماً^(٣).

ثالثاً - ومن المعقول:

أن التأمين تابع للفاتحة فكان حكمه حكمها في الجهر كالسورة^(٤).

القول الثاني:

أنه يسن الجهر بالتأمين للإمام والمنفرد دون المأموم.

وهذا هو القول المنسوب إلى الشافعي في الجديد^(٥).

ولكن نفى هذا النووي حيث قال: «قال الشافعي في الجديد لا يجهر، وفي القديم يجهر، وهذا غلط من الناسخ أو من المصنف بلا شك؛ لأن الشافعي قال في المختصر وهو من الجديد (يرفع الإمام صوته بالتأمين ويسمع من خلفه أنفسهم)^(٦) وقال في الأم (يرفع الإمام بها صوته فإذا قالها قالوها وأسمعوا أنفسهم، ولا أحب أن يجهروا فإن فعلوا فلا شيء عليهم)^{(٧)(٨)}.

(١) سورة الفاتحة . الآية (٧).

(٢) رواه البيهقي في كتاب الصلاة باب جهر المأموم بالتأمين ٥٩/٢، وعبد الرزاق في كتاب الصلاة - باب آمين الحديثان ٢٦٤٣، ٢٦٤٤، ٩٧/٢، ٩٧.

(٣) رواه البيهقي في كتاب الصلاة - باب آمين ٥٩/٢.

(٤) المذهب ٨٠/١.

(٥) المذهب ٨٠/١، المجموع ٣٧١/٣، روضة الطالبين ٢٤٧/١.

(٦) مختصر المزني ص ١٠٧.

(٧) الأم ١٢٧/١.

(٨) المجموع ٣٧١/٣.

وبه قال بعض أصحابه^(١).

قال النووي: «ويجهر الإمام والمنفرد بلفظ» آمين» في الصلاة الجهرية، واختلفوا في جهر المأموم، والصحيح أنه يجهر، والثاني لا يجهر^(٢).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

استدلوا على السنية بالنسبة للإمام والمنفرد بما استدل به أصحاب القول الأول، واستدلوا على عدم سنيته للمأموم بما يلي:

أن التأمين ذكر مسنون في الصلاة، فلا يشرع للمأموم الجهر به كالتكبيرات^(٣).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأنه قياس في مقابل نص، والقياس في مقابل النص مردود.

القول الثالث:

أنه يسن الجهر بالتأمين للإمام والمنفرد والمأموم إذا كان المسجد كبيرا وكثر المأمومون دون ما إذا كان المسجد صغيرا وقل الجمع. وبهذا قال بعض الشافعية^(٤).

قال النووي: «ويجهر الإمام والمنفرد بلفظ» آمين» في الصلاة الجهرية واختلفوا في جهر المأموم، والصحيح أنه يجهر، والثاني لا يجهر، والثالث يجهر إن كان جمعا كثيرا، وإلا فلا^(٥).

(١) المهذب ٨٠/١، المجموع ٣/٣٧١، روضة الطالبين ١/٢٤٧.

(٢) التبيان ص ١٠٦.

(٣) المهذب ٨٠/١.

(٤) المهذب ٨٠/١، المجموع ٣/٣٧٢، روضة الطالبين ١/٢٤٧، التبيان ص ١٠٦.

(٥) التبيان ص ١٠٦.

واستدلوا على ذلك بمايلي:

استدلوا على سنية الجهر للإمام والمنفرد، بما استدلل به أصحاب القول الأول.

واستدلوا على التفريق بالنسبة للمأموم بمايلي:

أن المسجد إذا كان صغيراً والمأمومون قليلون فإنه لا حاجة لجهر المأمومين: لأن تأمين الإمام يبلغهم، وأما إذا كان المسجد كبيراً وكثر المأمومون فإنه يسن لهم الجهر بالتأمين: لحاجة الإبلاغ^(١).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأنه اجتهاد في مقابل نص، فهو مردود.

القول الرابع:

أنه يسن الإسرار بالتأمين للإمام والمأموم والمنفرد.

وبهذا قال الحنفية^(٢).

قال السمرقندي: «وإذا فرغ من الفاتحة، فإنه يقول «أمين»، إماما كان أو منفردا أو مقتديا... ولكن عندنا: يؤتى به على وجه المخافة. فهو السنة»^(٣).

وبه قال المالكية بالنسبة للمأموم والمنفرد، وكذلك الإمام عند كثير ممن أخذ برواية الإمام مالك التي قال فيها باستحباب التأمين للإمام^(٤).

(١) المذهب ٨٠/١.

(٢) مختصر الطحاوي ص ٢٦، فتاوى النوازل ص ٤٢، المبسوط ٣٢/١، تحفة الفقهاء ١٣٢/٢، بدائع الصنائع ٢٠٧/١، الهداية ٤٩/١، الاختيار ٥٠/١.

(٣) تحفة الفقهاء ١٣٢/٢.

(٤) الكافي ٢٠٦/١، الاستنكار ١٩٧/٢، القوانين الفقهية ص ٦٥، مختصر خليل ص ٣٠، الشرح الكبير ٢٤٨/١، الشرح الصغير ١١٩/١، جواهر الإكليل ٥١/١.

قال ابن عبد البر: «... ثم القراءة بأمر القرآن، فإذا فرغ منها قال: آمين سرا»^(١).

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢).

قال ابن مفلح: « وإذا فرغ قال: آمين، ويجهر بها الإمام، والمأموم فيما يجهر فيه... وعنه ترك الجهر»^(٣).

واستدلوا على ذلك بأدلة من السنة، والمعقول:

أولاً - من السنة:

ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « إذا قال الإمام: ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾^(٤) فقولوا: آمين، فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه»^(٥)

وجه الاستدلال:

أن النبي ﷺ أخبر أن الإمام يؤمن بعد الفاتحة بقوله: «وإن الإمام يقول: آمين» وهذا يدل على أن الإمام لا يجهر به؛ لأنه لو كان يجهر بحيث يسمع لما احتاج إلى إخباره ﷺ بذلك^(٦).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - إنما قال ذلك تقريراً لتأمين الإمام، ولم يرد به الإخبار عن ذلك.

(١) الكافي ٢٠٦/١.

(٢) الفروع ٤١٦/١، الإنصاف ٥١/٢.

(٣) الفروع ٤١٦/١.

(٤) سورة الفاتحة، الآية (٧).

(٥) سبق تخريجه ص ٥٤٣.

(٦) بدائع الصنائع ٢٠٧/١.

الدليل الثاني: ما رواه علقمة^(١) بن وائل عن أبيه أن النبي ﷺ قرأ ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٢) فقال: آمين، وخفض بها صوته^(٣).

وهذا الحديث واضح الدلالة.

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأنه قد روى وائل بن حجر الجهر به كما سبق في أدلة القول الأول، وهو أصح من هذا الحديث حيث قال ابن حجر عند الكلام على هذا الحديث: «... فبهذا تنتفي وجوه الاضطراب عن الحديث، وما بقى إلا التعارض الواقع بين شعبة^(٤) وسفيان^(٥) فيه في الرفع والخفض، وقد رجحت رواية سفيان (يعني التي ورد فيها الجهر) بمتابعة اثنين له بخلاف شعبة، فلذلك جزم النقاد بأن روايته أصح^(٦)».

(١) هو علقمة بن وائل بن حجر الحضرمي، الكندي، الكوفي، وثقه ابن سعد، وابن حبان، وقال ابن معين: روايته عن أبيه مرسله، وقال الذهبي: صدوق، وقال ابن حجر: صدوق إلا أنه لم يسمع عن أبيه.

(ميزان الاعتدال ١٠٨/٣، تهذيب التهذيب ٢٨٠/٧، تقريب التهذيب ٣١/٢).

(٢) سورة الفاتحة، الآية (٧).

(٣) رواه الترمذي في أبواب الصلاة - باب ما جاء في التأمين رقم ١٨٤، حديث ٢٤٩، ١٥٧/١، والبيهقي في كتاب الصلاة - باب جهر الإمام بالتأمين ٥٧/٢، وأحمد ٣١٦/٤.

(٤) هو شعبة بن الحجاج الورد، العثقي، الأزدي، الواسطي، ثم المصري. يكتن بأبي بسطام. ولد سنة ٨٢هـ... كان إمام العراق في الحديث، وأول من تكلم في الرجال. قال الثوري عنه: أمير المؤمنين في الحديث، وقال الشافعي لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق. وقال ابن حجر: ثقة، حافظ متقن. وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال وذبح عن السنة. توفي سنة ١٦٠هـ.

(طبقات ابن سعد ٢٨٠/٧، تذكرة الحفاظ ١٩٣/١، ١٩٧، تقريب التهذيب ٢٥١/١).

(٥) هو سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب الثوري، الكوفي، يكتن بأبي عبد الله، ولد سنة ٩٧هـ... كان أحد الأئمة المجتهدين، قال عنه الخطيب البغدادي: كان إماماً من أئمة المسلمين، وعلماً من أعلام الدين، وقال سفيان بن عيينة: سفيان الثوري أمير المؤمنين بالحديث، له آراء فقهية مبثوثة في كتب الخلاف، توفي سنة ١٦١هـ. (تاريخ بغداد ١٥١/٩، تهذيب التهذيب ١١١/٤).

(٦) تلخيص الحبير ٢٣٧/١.

ثانياً - من المعقول:

أن التأمين دعاء؛ لأن معناه: اللهم استجب، بدليل قوله - تعالى - : ﴿قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا﴾^(١) فإن موسى ﷺ كان يدعو، وهارون ﷺ كان يؤمن، والإسرار في الدعاء أولى لقوله - تعالى - : ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾^(٢) فيكون الإسرار بالتأمين أولى من الجهر به^(٣).

مناقشة هذا الدليل

نوقش من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول:

ناقشه ابن قدامة بأنه يبطل بآخر الفاتحة فإنه دعاء ومع ذلك يجهر به^(٤).

الوجه الثاني:

ناقشه القرطبي بأن الإسرار بالدعاء إنما كان أفضل لما يدخله من الرياء، وأما صلاة الجماعة فشهودها إشهار شعار ظاهر، وإظهار حق يندب إظهاره، وقد ندب الإمام إلى إشهار الفاتحة، وهي مشتملة على الدعاء والتأمين، فإذا كان الجهر بالدعاء مسنوناً فالتأمين تابع له، وجار مجراه^(٥).

(١) سورة يونس . الآية (٨٩).

(٢) سورة الأعراف . الآية (٥٥).

(٣) المبسوط ١/٣٢ ، تحفة الفقهاء ٢/١٣٢ ، بدائع الصنائع ١/٢٠٧ ، حاشية الدسوقي ١/٢٤٨ ، جواهر الإكليل ١/٥١ .

(٤) المغني ١/٥٣٩ .

(٥) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/١٣٠ .

الوجه الثالث:

يمكن مناقشته بأنه اجتهاد في مقابل نص، فهو مردود .

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة . والله أعلم بالصواب . هو القول الأول
القائل بسنية الجهر بالتأمين لكل مصل سواء كان إماماً أو مأموماً أو منفرداً:
لقوة أدلتهم وصراحتها .

المسألة الثالثة

محل التأمين بالنسبة للمأموم مع الإمام

عند القائلين بسنية الجهر به

اتفق الفقهاء على أن محل التأمين من حيث العموم بعد قراءة الفاتحة، إلا أن الذين قالوا بسنية الجهر بالتأمين - وهم الشافعية والحنابلة - اختلفوا في محل تأمين المأموم هل يكون موافقا لإمامه أو بعده؟ وذلك على قولين، وهما كما يلي:

القول الأول:

أن السنة موافقة المأموم لإمامه في التأمين.

وبهذا قال الشافعية^(١).

قال النووي: «ويستحب أن يكون تأمين المأموم مع إمامه لا قبله ولا بعده»^(٢).

وهو وجه في مذهب الحنابلة^(٣).

قال المرداوي: «في محل قول المأموم (آمين) وجهان: أحدهما: يقوله الإمام

والمأموم معا»^(٤).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: قوله ﷺ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «... فمن وافق

تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه»^(٥).

(١) المهذب ٨٠/١، المجموع ٣٧٢/٣، روضة الطالبين ٢٤٧/١، فتح الوهاب ٤١/١، مغني المحتاج ١٦١/١.

بجيرمي على الخطيب ٢٥/٢.

(٢) روضة الطالبين ٢٤٧/١.

(٣) الفروع ٤١٦/١، المبدع ٤٤٠/١، الإنصاف ٥٠/٢.

(٤) الإنصاف ٥٠/٢.

(٥) سبق تخريجه ص ٥٤٢.

وجه الاستدلال:

أن النبي ﷺ جعل موافقة التأمين لتأمين الملائكة سببا لمغفرة ما تقدم من الذنوب، فينبغي أن يقع تأمين الإمام والمأموم والملائكة دفعة واحدة^(١).

الدليل الثاني: ما رواه بلال بن رباح رضى الله عنه أنه قال للنبي ﷺ: «يا رسول الله لا تسبقني بآمين»^(٢).

وهذا الحديث واضح الدلالة.

الدليل الثالث: ما رواه أبو هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قال الإمام ﴿عَزَّوَجَلَّ﴾ عَزَّوَجَلَّ عَلَيْهِمْ وَلَا أَصْلَ لَكُمْ فَقُولُوا آمِينَ، فإن الملائكة تقول آمين، وإن الإمام يقول: آمين، فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه»^(٣).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ أمر المأمومين بالتأمين بعد انتهاء الإمام من الفاتحة مباشرة، ثم أخبر أن الملائكة تؤمن وأن الإمام يؤمن، وهذا يدل على أنه يسن موافقة المأموم للإمام في التأمين: لأنه لو كان يسن التأخر عنه لقال: إذا قال الإمام آمين فقولوا: آمين.

(١) المجموع ٣/٣٧٢.

(٢) سبق تخريجه ص ٥٤٣.

(٣) سورة الفاتحة ، الآية (٧).

(٤) سبق تخريجه ص ٥٤٣.

القول الثاني:

أن السنة أن يؤمن المأموم بعد تأمين الإمام.

وهذا وجه في مذهب الحنابلة^(١).

قال المرداوي: «في محل قول المأموم» آمين «وجهان: ... الوجه الثاني يقوله بعد الإمام»^(٢).

واستدلوا على ذلك بمايلي:

ما رواه أبوهريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إذا أمن الإمام فأمنوا فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه»^(٣).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ أمر المأمومين بالتأمين عند تأمين الإمام، وعطف ذلك بالفاء، والفاء تفيد الترتيب، فدل ذلك على أن تأمين المأموم يكون بعد تأمين الإمام.

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه النووي بأنه قد ورد في الحديث الآخر: «إذا قال الإمام: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٤) فقولوا: آمين» وكلاهما قد ورد في الصحيحين، فيجب الجمع بينهما، فيحمل الأول على أن المراد إذا أراد الإمام التأمين فأمنوا»^(٥).

(١) الفروع ٤١٦/١، المبدع ٤٤٠/١، الإنصاف ٥١/٢.

(٢) الإنصاف ٥١/٢.

(٣) سبق تخريجه ص ٥٤٢.

(٤) سورة الفاتحة، الآية (٧).

(٥) المجموع ٣٧٢/٣.

قال الخطابي: «وإنما هو كقول القائل: إذا رحل الأمير فارحلوا، يريد إذا أخذ الأمير في الرحيل فتهيأوا للارتحال؛ ليكون رحيلكم مع رحيله»^(١).

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول الأول القائل بسنية موافقة المأموم لإمامه في التأمين بعد الفاتح؛ لقوة أدلتهم ووضوح دلالتها.

(١) معالم السنن ١/٢٢٤.

المطلب الرابع

حكم العاجز عن قراءة الفاتحة في الصلاة^(١)

وفيه خمس مسائل حسب حال العاجز عن قراءة الفاتحة في الصلاة:

المسألة الأولى : أن يكون عاجزاً عن بعض الفاتحة، وعالمًا بالبعض الآخر.

المسألة الثانية: أن يكون قادراً على بعض الفاتحة، وقادراً على غيرها من القرآن.

المسألة الثالثة: أن يكون عاجزاً عن جميع الفاتحة، وقادراً على غيرها من القرآن.

المسألة الرابعة: أن يكون عاجزاً عن جميع الفاتحة، وعن غيرها من القرآن.

المسألة الخامسة: أن يكون عاجزاً عن جميع الفاتحة، وعن غيرها من القرآن والذكر.

(١) ولم أطلع على قول صريح للحنفية في هذا، ولعله بناء على أنهم يقولون بعدم تعيين الفاتحة في الصلاة - كما سبق - والله أعلم.

المسألة الأولى

أن يكون عاجزاً عن بعض الفاتحة وعاملاً بالبعض الآخر

اختلف الفقهاء^(١) في حكم هذه الحالة على قولين، وهما كما يلي:

القول الأول:

أنه يجب قراءة ما يعرف منها وبجزئه، ولا يجب عليه تكراره.

وبهذا قال الإمام أحمد في رواية عنه^(٢).

قال المرداوي عن قول ابن قدامة: «فإن لم يحسن إلا آية كررها بقدرها»^(٣):

«وعنه يجزئ قراءتها من غير تكرار»^(٤).

وبه قال ابن حزم حيث قال في المحلى: «... فإن عرف بعضها (يعني الفاتحة)

ولم يعرف البعض قرأ ما عرف منها فأجزأه»^(٥).

واستدلوا على ذلك بأدلة من الكتاب، والسنة:

أولاً - من الكتاب:

الدليل الأول: قول الله - تعالى - : ﴿لَا يَكْفُفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٦).

(١) بالنسبة للمالكية لما أطلع على قول لهم في هذه المسألة. فيما بين يدي من كتبهم.

(٢) المبدع ٤٤١/١، الإنصاف ٥٢/١.

(٣) المقنع ص ٢٨.

(٤) الإنصاف ٥٢/١.

(٥) المحلى ٢٥١/٣.

(٦) سورة البقرة ، الآية (٢٨٦).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذه الآية بأن الله - سبحانه وتعالى - أخبر أنه لا يكلف نفساً إلا ما تستطيعه وتقدر على القيام به، وهذا عام فيشمل العاجز عن بعض الفاتحة في الصلاة.

الدليل الثاني: قوله - تعالى - : ﴿ فَاقْرَأْ أَوْ مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ۚ ﴾^(١).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذه الآية بأن الله - سبحانه وتعالى - أمر بقراءة ما تيسر من القرآن في الصلاة، والعاجز عن قراءة جميع الفاتحة إذا قرأ ما يعرفه منها فقد قرأ ما تيسر له من القرآن، فتصح صلاته.

ثانياً - من السنة:

الدليل الأول: ما جاء في حديث المسنيء في صلاته الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له - أي للمسيء -: «إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن...»^(٢) الحديث.

يمكن توجيه الاستدلال به كما سبق في الآية الكريمة.

الدليل الثاني: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»^(٣).

(١) سورة المزمل . الآية (٢٠).

(٢) سبق تخريجه ص ١٨٩ .

(٣) سبق تخريجه ص ١٩٥ .

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ أمر بفعل المستطاع من الأوامر، وهذا عام فيشمل قراءة الفاتحة في الصلاة، فيجب على من عجز عنها جميعها أن يقرأ ما يعرفه منها.

القول الثاني:

أنه يجب على العاجز عن بعض الفاتحة أن يكرر ما يعرفه منها حتى يبلغ قدر الفاتحة.

وبهذا قال الشافعية^(١).

قال النووي: «ولو أحسن آية أو آيات من الفاتحة ولم يحسن جميعها فإن لم يحسن لباقيها بدلاً وجب تكرار ما أحسنه حتى يبلغ قدر الفاتحة بلا خلاف»^(٢).

ويمكن الاستدلال لهذا القول بأن الواجب في الصلاة هو قراءة الفاتحة كاملة، أو قدرها عند العجز عنها، والعاجز عن بعض الفاتحة عاجز عن الاثنيان بها كاملة، فيجب عليه قدرها، وذلك يحصل بتكرار ما يعرف منها حتى يبلغه.

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأنه يجب قدر الفاتحة عند العجز عنها عند معرفة غيرها، أما عند عدم المعرفة فقد جاء بما يستطيع، ولا فائدة في التكرار.

(١) المجموع ٣/٣٧٥، ٣٧٦، روضة الطالبين ١/٢٤٦.

(٢) المجموع ٣/٣٧٥، ٣٧٦.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول الأول القائل بأنه يجب على العاجز عن بعض الفاتحة، أن يقرأ ما يعرفه منها ولا يكرره؛ لقوة ما استدلوا به.

المسألة الثانية

أن يكون قادراً على بعض الفاتحة، وقادراً على غيرها من القرآن

اختلف الفقهاء^(١) في هذه المسألة على ثلاثة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول:

أنه يجب قراءة ما يحسنه من الفاتحة، ثم يأتي بالبدل عن باقيها.

وهذا هو الوجه الصحيح عند الشافعية^(٢).

قال النووي: «... (وأصحهما) باتفاق أنه يجب قراءة ما يحسنه، ثم يأتي

ببدل الباقي»^(٣).

ووجه عند الحنابلة^(٤).

قال ابن قدامة: «وإن لم يحسن إلا آية من الفاتحة وشيئاً من غيرها ففيه

وجهان... الثاني: يقرأ تمام السبع من غيرها»^(٥).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: أنه لو لم يحسن المصلي شيئاً من الفاتحة بالكلية

فإنه يقرأ من غيرها بدلاً عنها، فما عجز عنه منها وجب عليه أن يأتي

ببديلها من غيرها^(٦).

(١) لم أطلع على قول للمالكية في هذه المسألة فيما بين يدي من كتبهم.

(٢) المذهب ٨٠/١، المجموع ٣٧٦/٣، روضة الطالبين ٢٤٤/١، مغني المحتاج ١٦٠/١.

(٣) المجموع ٣٧٦/٣.

(٤) الكافي ١٣٢/١، المبدع ٤٤١/١، الإنصاف ٥٢/٢.

(٥) الكافي ١٣٢/١.

(٦) الكافي ١٣٢/١.

الدليل الثاني: أنه إذا قرأ المصلي ما عرفه من الفاتحة فقد أسقط فرضها، فيجب عليه ألا يعيدها، كمن وجد بعض ما يكفيه لفلسه فإنه يستعمله، ثم ينتقل إلى البدل في الباقي، وهو التيمم^(١).

الدليل الثالث: أن الشيء الواحد لا يكون أصلاً وبدلاً في وقت واحد^(٢).

القول الثاني:

أنه يجب تكرار ما عرفه من الفاتحة حتى يبلغ قدرها، ولا ينتقل إلى غيرها. وهو وجه عند الشافعية^(٣).

قال النووي: «... وإن أحسن لباقيها (يعني الفاتحة) بدلاً ففيه خلاف حكاه المصنف هنا وجهين... الثاني يجب تكرار ما يحفظه من الفاتحة حتى يبلغ قدرها...»^(٤).

وهو الوجه الصحيح عند الحنابلة^(٥).

قال المرداوي: «لو كان يحسن آية من الفاتحة وشيئاً من غيرها، فالصحيح من المذهب أنه يكرر الآية من الفاتحة بقدرها»^(٦).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

(١) المبدع ٤٤١/١.

(٢) المجموع ٣٧٦/٣.

(٣) المذهب ٨٠/١، المجموع ٣٧٦/٣، روضة الطالبين ٢٤٤/١، مغني المحتاج ١٦٠/١.

(٤) المجموع ٣٧٦/٣.

(٥) الكافي ١٣٣/١، المغني ٥٢٦/١، المبدع ٤٤١/١، الإنصاف ٥٢/١، الإقناع ١١٧/١.

(٦) الإنصاف ٥٢/١.

أن الآية من الفاتحة أقرب إلى الفاتحة من غيرها، فيجب تكرارها حتى تبلغ قدرها^(١).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بالتسليم بأن الآية من الفاتحة أقرب إلى الفاتحة من غيرها، ولكن هذا لا يستلزم وجوب تكرارها بل تقدم على غيرها لقربها، ثم يؤتى بالبدل.

القول الثالث:

أنه يجب قراءة ما يعرفه من الفاتحة دون تكراره، أو قراءة بدل عما لا يعرف منها.

وبهذا قال ابن حزم حيث قال في المحلى: «... فإن عرف بعضها (يعني الفاتحة) ولم يعرف البعض قرأ ما عرف منها فأجزأه»^(٢).

واستدل على ذلك بالآيتين والحديثين اللذين استدل بهما في الحالة السابقة على القول بأن من عجز عن بعض الفاتحة، وعجز عن غيرها من القرآن كفاه قراءة ما عرف منها وهي - بإيجاز - كما يلي:

أولاً - من الكتاب:

الدليل الأول: قول الله - تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٣).

يمكن توجيه الاستدلال بها كما سبق^(٤).

(١) الكافي ١/١٣٢، المغني ١/٥٢٦، المبدع ١/٤٤١، كشف القناع ١/٣٤٠.

(٢) المحلى ٣/٢٥١.

(٣) سورة البقرة، الآية (٢٨٦).

(٤) ص ٥٦٨.

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشتها بأن تكليف العاجز عن بعض الفاتحة بقراءة ما يعرف منها والإتيان ببديل عن باقيها تكليف له بما في وسعه، فلا يكون داخلا تحت الآية.

الدليل الثاني: قوله - تعالى - : ﴿ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾^(١).

ثانياً - من السنة:

الدليل الأول: ما جاء في حديث المسيء في صلاته الذي رواه

أبو هريرة رضي الله عنه: «ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن»^(٢)

يمكن توجيه الاستدلال بهذين الدليلين كما سبق^(٣).

مناقشة هذين الدليلين:

يمكن مناقشتها بأن ما تيسر محمول على الفاتحة - كما سبق - والمصلي إذا

عجز عن بعضها، فلا بد له من الإتيان ببديل عما لا يعرفه منه لإتمامها.

الدليل الثاني: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا أمرتكم

بأمر فأتوا منه ما استطعتم»^(٤).

يمكن توجيه الاستدلال به كما سبق^(٥).

ويمكن مناقشته بما نوقشت به الآية الأولى.

(١) سورة المزمل، الآية (٢٠).

(٢) سبق تخريجه ص ١٨٩.

(٣) ص ٥٦٨.

(٤) سبق تخريجه ص ١٩٥.

(٥) ص ٥٦٩.

الترجيح؛

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة- والله أعلم بالصواب- هو القول الأول
القائل بأنه يجب على العاجز عن بعض الفاتحة في الصلاة أن يأتي بما يعرفه
منها، ويأتي بالبدل من غيرها عما عجز عنه؛ لقوة ما استدلوا به، ولأنه أحوط
وأبرأ للذمة.

المسألة الثالثة

أن يكون عاجزاً عن جميع الفاتحة وقادراً على
غيرها من القرآن

وفيهما ثلاثة أمور:

الأمر الأول : ما يجب عليه.

الأمر الثاني : مقدار ما يجزئ عن الفاتحة من القرآن.

الأمر الثالث : المعتبر في تقدير الفاتحة عند القائلين بوجوب
مساواة البدل لها.

الأمر الأول ما يجب عليه

الظاهر من كلام الفقهاء اتفاقهم على أنه يجب على من عجز عن جميع الفاتحة في الصلاة وعرف غيرها من القرآن أن يقرأ بدلها مما يعرف.

هذا هو الظاهر من كلام الحنفية حيث قالوا - كما سبق^(١) - بعدم تعيين قراءة الفاتحة في الصلاة، فيجوز قراءة غيرها من القرآن مع القدرة عليها، فمع العجز أولى.

وبه قال المالكية^(٢).

قال القرطبي: «من تعذر عليه بلوغ مجهود، فلم يقدر على تعلم الفاتحة أو شيء من القرآن، ولا علق منه بشيء، لزمه أن يذكر الله....»^(٣).

وبه قال الإمام الشافعي، وأصحابه^(٤).

قال الإمام الشافعي: «وإذا لم يحسن أم القرآن وأحسن غيرها لم يجزه أن يصلي بلا قراءة»^(٥).

(١) ص ٥١٩.

(٢) البيان والتحصيل ١٢٧/٢، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٢٦/١.

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٢٦/١.

(٤) الأم ١٢٣/١، المهذب ٨٠/١، المجموع ٣٧٥/٣، روضة الطالبين ٢٤٤/١، فتح الوهاب ٤٠/١، مغني

الاحتاج ١٥٩/١.

(٥) الأم ١٢٣/١، ١٢٤.

وبه قال الحنابلة^(١).

قال ابن قدامة: «فإن لم يحسن الفاتحة لزمه تعلمها، فإن ضاق الوقت عن ذلك قرأ سبع آيات من غيرها»^(٢).

وبه قال ابن حزم حيث قال في المحلى: «ومن كان لا يحفظ أم القرآن صلى وقرأ ما أمكنه من القرآن...»^(٣).

(١) المقنع ص ٢٨، الكافي ١/١٣٢، المغني ١/٥٢٦، الفروع ١/٤١٧، المبدع ١/٤٤٠، الإنصاف ٢/٥١.
الإقتناع ١/١١٧.
(٢) الكافي ١/١٣٢.
(٣) المحلى ٣/٢٥٠، ٢٥١.

الأمر الثاني

مقدار ما يجزئ عن الفاتحة من القرآن

ومع اتفاق أصحاب المذاهب الأربعة وابن حزم على أنه يجب على من عجز عن جميع الفاتحة أن يقرأ غيرها من القرآن، فقد اختلفوا في المقدار المجزئ عنها، وذلك كما يلي:

فالحنفية اختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال سبق^(١) بيانها، وأدلتها، ومناقشة الأدلة.

وأما المالكية فلم أطلع على قول لهم في ذلك.

وأما الشافعية، والحنابلة، وابن حزم، فاختلفوا في ذلك على قولين، وهما كما يلي:

القول الأول:

أنه لا يجزئ عن الفاتحة إلا مقدارها دون نقص.

وبهذا قال الإمام الشافعي، وأصحابه^(٢).

قال الشيرازي: «فإن لم يحسن الفاتحة وأحسن غيرها قرأ سبع آيات...»^(٣).

وبه قال الحنابلة^(٤).

(١) ص ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣٢ .

(٢) الأم ١/١٢٣ ، ١٢٤ ، المذهب ١/٨٠ ، المجموع ٣/٣٧٥ ، روضة الطالبين ١/٢٤٤ .

(٣) المذهب ١/٨٠ .

(٤) المقنع ص ٢٨ ، الكافي ١/١٣٢ ، الفروع ١/٤١٧ ، المبدع ١/٤٤٠ ، الإنصاف ٢/٥١ .

قال الحجاوي: «... فإن لم يقدر أو ضاق الوقت عنه سقط، ولزمه قراءة قدرها في عدد الحروف والآيات»^(١).

ويمكن الاستدلال لهم على ذلك بأن المفروض في الصلاة هو قراءة الفاتحة بعينها وعند العجز عنها ينتقل إلى بدلها من القرآن، والبديل لا بد أن يكون بقدر المبدل.

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأنه لا يلزم كون البديل بقدر المبدل ، كالتييم.

القول الثاني:

أنه يجزئ عن الفاتحة ما تيسر من القرآن دون تحديد .
وبهذا قال ابن حزم حيث قال في المحلى: «ومن كان لا يحفظ أم القرآن صلى وقرأ ما أمكنه من القرآن إن كان يعلمه، لاحد في ذلك، وأجزأه»^(٢).
واستدل على ذلك بالآيتين والحديثين اللذين استدل بهما في المسألتين السابقتين وهما - بإيجاز - كما يلي:

قول الله - تعالى .: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٣).

قول الله - تعالى .: ﴿فَاقْرَأْ وَامَّا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾^(٤) ..

ما جاء في حديث المسيء في صلاته الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه «ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن»^(٥).

(١) الإقناع ١/ ١١٧.

(٢) المحلى ٣/ ٢٥٠، ٢٥١.

(٣) سورة البقرة ، الآية (٢٨٦).

(٤) سورة المزمل ، الآية (٢٠).

(٥) سبق تخريجه ص ١٨٩.

ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»^(١).

وقد سبقت^(٢) مناقشة هذه الأدلة.

الترجيح:

الذي يتضح من خلال عرض هذه المسألة أنه ليس هناك أدلة قوية صريحة يعتمد عليها في الترجيح، لكن الذي يظهر رجحانه - والله أعلم بالصواب - القول الأول القائل بأنه لا يجزئ عن الفاتحة إلا قدرها دون نقص: لأن فيه احتياطا، وإبراء للذمة، وخروجا عن العهدة بيقين، خاصة وأن ذلك مما يتعلق بركن من أركان الصلاة.

(١) سبق تخريجه ص ١٩٥.

(٢) ص ٥٧٤.

الأمر الثالث

المعتبر في تقدير الفاتحة عند القائلين بوجوب مساواة البدل بها

اختلف القائلون بوجوب مساواة بدل الفاتحة لها - وهم الشافعية والحنابلة - في المعتبر في ذلك هل هو بعدد الآيات، أو الحروف ؟ وذلك على ثلاثة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول:

أن الاعتبار بعدد الآيات دون الحروف .
وهذا وجه في مذهب الشافعية^(١) .
قال النووي: «وهل يشترط مع ذلك أن لا ينقص حروف كل الآيات عن حروف الفاتحة ؟ فيه أوجه ... الثالث: يكفي سبع آيات ناقصات الحروف»^(٢) .
وقول في مذهب الحنابلة^(٣) .
قال ابن قدامة: «فإن لم يحسن الفاتحة وضاق الوقت عن تعلمها قرأ قدرها في عدد الحروف، وقيل: في عدد الآيات من غيرها»^(٤) .
واستدلوا على ذلك بالكتاب، والمعقول:

أولاً - من الكتاب:

قول الله - تعالى - : ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٥) .

(١) المذهب ٨٠/١، المجموع ٣/٢٧٥، روضة الطالبين ١/٢٤٥، مغني المحتاج ١/١٦٠ .

(٢) روضة الطالبين ١/٢٤٥ .

(٣) المقنع ص ٢٨، الكافي ١/١٣٢، المغني ١/٥٢٧، الفروع ١/٤١٧، الإنصاف ١/٥١ .

(٤) المقنع ص ٢٨ .

(٥) سورة البقرة ، الآية (٢٨٦) .

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذه الآية بأن الله- سبحانه وتعالى- أخبر أنه لا يكلف الإنسان إلا ما في وسعه وطاقته، واعتبار عدد الحروف في القراءة للعاجز عن الفاتحة في الصلاة فيه مشقة، فلا يكلف المصلي به، فيكتفى بعدد الآيات.

ثانياً - من المعقول:

أن عدد الحروف غير معتبر في ذلك كمن فاته صوم يوم طويل لم يعتبر كون قضائه في يوم طويل مثله على قدر عدد الساعات^(١).

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه الشيرازي، وابن قدامة بأن الصوم يخالف ذلك: لأن الصوم لا يمكن اعتبار المقدار بالساعات إلا بمشقة^(٢).

الإجابة عن هذه المناقشة:

أجاب عنها النووي بعدم التسليم بأن لا يمكن اعتبار الساعات إلا بمشقة: لأن ذلك يمكن، وذلك بصيام يوم أطول من اليوم المقتضي^(٣).

القول الثاني:

أن الاعتبار بعدد الآيات والحروف جميعاً.

وهذا قول في مذهب الشافعية^(٤).

(١) المذهب ٨٠/١، المجموع ٣/٣٥٧، الكافي ١/١٣٢، المغني ١/٥٢٧، المبدع ١/٤٤٠.

(٢) المذهب ٨٠/١، المغني ١/٥٢٧.

(٣) المجموع ٣/٣٧٥.

(٤) المذهب ٨٠/١، المجموع ٣/٣٧٥، روضة الطالبين ١/٢٤٤، ٢٤٥، مغني المحتاج ١/١٦٠.

قال الشيرازي: «فإن لم يحسن الفاتحة وأحسن غيرها قرأ سبع آيات، وهل يعتبر أن يكون فيها بقدر حروف الفاتحة؟ فيه قولان... الثاني: يعتبر»^(١).

ووجه في مذهب الحنابلة^(٢).

قال ابن قدامة: ... ويجب أن يقرأ بعدد آياتها (يعني الفاتحة) وهل يعتبر أن يكون بعدد حروفها؟ فيه وجهان... الثاني يلزمه ذلك»^(٣).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: أن الحرف مقصود في القراءة بدليل تقدير الحسنات كالآي^(٤).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأنه وإن كان الحرف مقصوداً في القراءة إلا أنه عفي عن تعداد الحروف هنا للمشقة.

الدليل الثاني: أنه لا بُدَّ من اعتبار عدد الحروف والآيات، حتى يكون البديل كالمبديل حسب الإمكان^(٥).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأنه لا يجب أن يكون البديل كالمبديل، كالتيمة.

(١) المذهب ٨٠/١.

(٢) المغني ٥٢٧/١، الفروع ٤١٧/١، المبدع ٤٤٠/١، الإنصاف ٥١/٢، الإقناع ١١٧/١.

(٣) المغني ٥٢٧/١.

(٤) الكافي ١٣٢/١، المغني ٥٢٧/١، المبدع ٤٤٠/١، كشف القناع ٣٤٠/١.

(٥) المبدع ٤٤٠/١.

القول الثالث:

أن الاعتبار بعدد الحروف دون الآيات.

وهذا قول في مذهب الحنابلة^(١).

قول ابن قدامة: «... فإن لم يحسن الفاتحة وضاق الوقت عن تعلمها قرأ قدرها في عدد الحروف»^(٢).

واستدلوا على ذلك بمايلي:

أن الثواب مقدر بعدد الحروف، فكفى اعتباره^(٣).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بالإضافة إلى ماسبق من مناقشة الدليل الأول من أدلة القول الثاني بأن تقدير الثواب بالحروف لا يمنع اعتبار عدد الآيات.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول الأول القائل بأن الاعتبار بعدد الآيات دون الحروف، لقوة ما استدلوا به، ولأن في اعتبار عدد الحروف مشقة وحرَجاً، فمن عجز عن قراءة الفاتحة فالغالب أنه يشق عليه تعداد حروف بدلها إن لم يكن متعذراً عليه. ومن القواعد المقررة في الشريعة الإسلامية أن المشقة تجلب التيسير.

(١) المقنع ص ٢٨، الفروع ٤١٧/١، المبدع ٤٤٠/١، الإنصاف ٥١/٢.

(٢) المقنع ص ٢٨.

(٣) المبدع ٤٤٠/١.

المسألة الرابعة

أن يكون عاجزاً عن جميع الفاتحة وعن غيرها من القرآن

وفيها أربعة أمور:

الأمر الأول : هل يلزمه الذكر أو يسكت ؟

الأمر الثاني: تعيين الذكر عند القائلين بوجوبه.

الأمر الثالث: مقدار الذكر عند القائلين بوجوبه.

الأمر الرابع : مقدار الوقوف عند القائلين بعدم وجوب الذكر.

الأمر الأول

هل يلزمه الذكر أو يسكت ؟

اختلف الفقهاء فيمن عجز عن قراءة القرآن في الصلاة مطلقاً، هل يذكر الله - سبحانه وتعالى - أو يسكت؟ وذلك على قولين، وهما كمايلي:

القول الأول:

أنه يجب على من عجز عن قراءة القرآن في الصلاة أن يذكر الله - سبحانه وتعالى -.

وبهذا قال بعض المالكية^(١).

قال القرطبي: « ومن تعذر عليه بعد بلوغ مجهوده فلم يقدر على تعلم أي شيء من القرآن ولا علق منه بشيء لزمه أن يذكر الله في موضع القراءة بما أمكنه... »^(٢).

وبه قال الشافعية^(٣).

قال النووي: « فإن لم يحسن شيئاً منه (يعني القرآن) وجب عليه أن يأتي بالذكر بدلها ، وهذا لا خلاف فيه عندنا »^(٤).

(١) البيان والتحصيل ١٣٧/٢، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٢٦/١.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٢٦/١.

(٣) الأم ١٢٣/١، المذهب ٨٠/١، المجموع ٣٧٦/٣، روضة الطالبين ٢٤٤/١، فتح الوهاب ٤٠/١، حاشية

الشرقاوي ١٨٩/١.

(٤) المجموع ٣٧٦/٣.

وبه قال الحنابلة^(١).

قال ابن قدامة: «فإن لم يحسن شيئاً من القرآن لم يجز أن يترجم عنه بلغة أخرى، ولزمه أن يقول: (سبحان الله، والحمد لله...)»^(٢).

وبه قال ابن حزم حيث قال في المحلى: «فإن لم يحفظ شيئاً صلى كما هو يقوم ويذكر الله كما يحسن بلغته»^(٣).

واستدلوا على ذلك بأدلة من السنة، والمعقول:

أولاً - من السنة:

الدليل الأول: ما رواه رفاعه بن رافع من حديث المسيء في صلاته، والذي جاء فيه أن النبي ﷺ قال له - أي للمسيء - : «فإن كان معك قرآن فاقراً، وإلا فاحمد الله وكبره وهله...»^(٤).

الدليل الثاني: ما رواه عبد الله بن أوفى رضى الله عنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني لا أستطيع أن آخذ من القرآن شيئاً فعلمني ما يجزئني منه، قال: « قل: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله » قال: يا رسول الله، هذا لله فمالي؟ قال: « قل اللهم ارحمني وارزقني وعافني واهدني » فلما قام قال: هكذا بيده، فقال رسول الله ﷺ: «أما هذا فقد ملأ يديه من الخير»^(٥).

وهذان الحديثان صريحا للدلالة.

(١) المقنع ص ٢٨، الكافي ١/١٣٢، ١/١٣٣، المغني ١/٥٢٧، الفروع ١/٤١٨، المبدع ١/٤٤١، الإنصاف ٢/٥٢.

(٢) المقنع ص ٢٨.

(٣) المحلى ٣/٣٥١.

(٤) سبق تخريجه ص ٢٢٥.

(٥) سبق تخريجه ص ٢٢٦.

ثانياً - من المعقول:

أن القراءة في الصلاة ركن من أركانها، فقام غيره مقامه كالقيام^(١).

القول الثاني:

أنه لا يجب على من عجز عن القراءة في الصلاة الذكر، بل يقف ساكتاً. وهذا القول نسبته النووي إلى الإمام أبي حنيفة حيث قال: «وقال أبو حنيفة: إذا عجز عن القرآن قام ساكتاً، ولا يجب الذكر»^(٢). وبه قال بعض المالكية، حيث قال ابن رشد: «وقال أبو محمد^(٣) عبد الوهاب: ليس يلزمه على طريق الوجوب تسبيح، ولا تحميد، ويستحب له أن يقف وقوفاً ما...»^(٤).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

أن الزيادة التي ورد فيها الأمر بالذكر في الحديث لم يخرجها أصحاب الصحيح، وقد سقط عنه فرض القراءة لعجزه عنها، فلا يلزم بدلاً عنها إلا بيقين^(٥).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بعدم التسليم بلزوم اليقين في البدل، بل إنه يكفي في ذلك غلبة الظن، وهو حاصل بما ورد من حديثي رفاعة بن رافع، وعبد الله بن أبي أوفى السابقين.

(١) المهذب ١/٨٠، الكافي ١/١٣٣.

(٢) ذكر هذا القول النووي في (المجموع ٣/٣٧٩) ولم أطلع فيما بين يدي من كتب الحنفية عليه.

(٣) لم أطلع على ترجمة له.

(٤) البيان والتحصيل ٢/١٣٧.

(٥) المرجع السابق.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول الأول القائل بوجوب الذكر على من عجز عن قراءة القرآن في الصلاة؛ لقوة ما استدلوا به وصراحته، ولأن الأذكار الواردة في ذلك قريبة الشبه بالقرآن؛ لاشتغالها على تمجيد الله وتعظيمه - سبحانه وتعالى - .

الأمر الثاني

تعيين الذكر عند القائلين بوجوبه

اختلف القائلون بوجوب الذكر عند العجز عن القراءة في الصلاة - وهم الشافعية والحنابلة -، هل هناك ذكر معين، أو أنه يجزئ أي ذكر من الأذكار على قولين، وهما كما يلي:

القول الأول:

أنه يتعين الذكر بالأذكار الخمسة الواردة وهي: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وهذا وجه في مذهب الشافعية^(١).

قال النووي: «وفي الذكر الواجب أوجه، أحدها: يتعين أن يقول: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم»^(٢).

وبه قال الحنابلة^(٣).

قال ابن قدامة: «فإن لم يحسن شيئاً من القرآن لم يجز أن يترجم عنه بلفظة أخرى، ولزمه أن يقول: «سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم»^(٤).

(١) المذهب ٨٠/١، المجموع ٣٧٧/٣، روضة الطالبين ٢٤٥/١، مغني المحتاج ١٦٠/١.

(٢) روضة الطالبين ٢٤٥/١.

(٣) المقنع ص ٢٨، المغني ٥٢٨/١، المبدع ٤٤١/١، الإنصاف ٥٣/٢.

(٤) المقنع ص ٢٨.

واستدلوا على ذلك بما سبق^(١) من حديثي رفاعه بن رافع، وعبدالله بن أبي أوفى الصريحين في ذلك.

القول الثاني:

أنه لا يتعين شيء من الأذكار، بل يجزئ الذكر بأي ذكر.

وبهذا قال بعض الشافعية^(٢).

واستدلوا على ذلك بمايلي:

أن القرآن يدل عن الفاتحة والذكر بدل عن القرآن، وغير الفاتحة من القرآن لا يتعين، فكذلك الذكر^(٣)

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأنه اجتهاد في مقابل نص، فهو مردود.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول الأول القائل بتعين الذكر بالأذكار الواردة في حديثي رفاعه بن رافع، وعبد الله بن أبي أوفى: لدالتهما الصريحة على ذلك.

(١) ص ٥٩٢ .

(٢) المجموع ٣/٣٧٧، روضة الطالبين ١/٢٤٥، ٢٤٦.

(٣) مفني المحتاج ١/١٦٠.

الأمر الثالث

مقدار الذكر عند القائلين بوجوبه

اختلف القائلون بوجوب الذكر في مقداره على قولين، وهما كمايلي:

القول الأول:

أنه يجب على من عجز عن القراءة في الصلاة أن يقتصر على الأذكار الخمسة الواردة في الحديث، وهي: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وبهذا قال بعض الشافعية^(١).

قال النووي: «وفي الذكر الواجب أوجه، أحدها: يتعين أن يقول: سبحان الله، والحمد لله... ويكفيه هذه الكلمات الخمس»^(٢).

وهو رواية عن الإمام أحمد، وأخذ بها بعض أصحابه^(٣).

قال ابن قدامة بعد ذكر حديث عبدالله بن أوفى التي وردت فيها الأذكار: «ولا يلزمه الزيادة على الخمس الأولى»^(٤).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: أن النبي ﷺ قد عَلمَ من أخبره بعدم استطاعته أخذ شيء من القرآن هذه الأذكار الخمسة ولم يزد عليها إلا حينما طلب الزيادة، وهذا يدل على أنها تتوب عن الفاتحة، ولا تحتاج إلى زيادة^(٥).

(١) المذهب ٨٠/١، روضة الطالبين ٢٤٥/١، المجموع ٣٧٧/٣.

(٢) روضة الطالبين ٢٤٥/١.

(٣) المقنع ص ٢٨، المغني ٥٢٨/١، المبدع ٤٤١/١، ٤٤٢، الإنصاف ٥٣/٢.

(٤) المغني ٥٢٨/١.

(٥) المغني ٥٢٨/١، مغني المحتاج ١٦٠/١.

مناقشة هذا الدليل:

نوقش من وجهين:

الوجه الأول:

ناقشه النووي بأن حديث ابن أبي أوفى الذي وردت فيه الألفاظ الخمسة ضعيف، فلا يصح الاحتجاج به^(١).

الإجابة عن هذا الوجه:

يمكن الإجابة عنه بعدم التسليم بضعف الحديث فقد قواه كثير من العلماء كما سبق^(٢) في تخريجه.

الوجه الثاني:

ناقشه الشرييني بأن اقتصار النبي ﷺ على هذه الأذكار الخمسة لا ينفي الزيادة عليها^(٣).

الإجابة على هذا الوجه:

يمكن الإجابة عن هذا الوجه بأن الاقتصار وإن كان لا ينفي الزيادة على هذه الأذكار إلا أنه لا يدل على وجوبها.

الدليل الثاني: أن هذا الذكر بدل من غير الجنس، فلا تجب فيه الزيادة

على ما ورد بالنص، كالتميم^(٤).

(١) المجموع ٣/٢٧٧.

(٢) ص ٢٢٦

(٣) مفتي المحتاج ١/١٦٠.

(٤) المهذب ١/٨٠، المبدع ١/٤٤٢.

القول الثاني:

أنه يجب على من عجز عن قراءة القرآن في الصلاة أن يأتي بالأذكار الخمسة الواردة في الحديث، ويزيد عليها نوعين من الذكر؛ لتتم سبعة أذكار. وهذا وجه في مذهب الشافعية^(١).

قال النووي: «... الثاني: أنها (يعني الأذكار الخمسة) تتعين، ويجب معها كلمتان من الذكر؛ لتصير سبعة أنواع مقام سبع آيات، والمراد بالكلمات أنواع الذكر لا ألفاظ مفردة^(٢)».

وهو رواية عن الإمام أحمد، وأخذ بها عن بعض أصحابه^(٣).

قال ابن مفلح: «... وعنه: يزيد على الخمس جملتين لتصير سبع جمل بدل آيات الفاتحة من أي ذكر شاء^(٤)».

واستدلوا على ذلك بما يلي:

أن الذكر أقيم مقام الفاتحة، وهي سبع آيات، فاعتبر الذكر قدرها، فلا بد من سبعة أذكار بعدد الآيات^(٥).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأنه اجتهد في مقابل نص، فهو مردود.

(١) المذهب ٨٠/١، المجموع ٣٧٧/٣. روضة الطالبين ٢٤٥/١.

(٢) روضة الطالبين ٢٤٥/١.

(٣) الفروع ٤١٨/١، المبدع ٤٤٢/١، الإنصاف ٥٣/١.

(٤) المبدع ٤٤٢/١.

(٥) المذهب ٨٠/١.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة . والله أعلم بالصواب . هو القول الأول
القائل بأن الواجب على من عجز عن قراءة القرآن في الصلاة الاقتصار على
الأذكار الخمسة الواردة في الحديث؛ لقوة ما استدلوا به .

الأمر الرابع

مقدار الوقوف عند القائلين بعدم وجوب الذكر

اختلف القائلون بعدم وجوب الذكر عند العجز على قراءة القرآن، هل يلزم الوقوف بقدر القراءة أولاً؟ وذلك على قولين، وهما كما يلي:

القول الأول:

أنه يلزم الوقوف بقدر القراءة.

وهذا ظاهر ما نسبته النووي إلى الإمام أبي حنيفة حيث قال: «... وقال أبو حنيفة: إذا عجز عن أم القرآن قام ساكتاً»^(١).

ويمكن الاستدلال له بأن القراءة وإن سقطت للعجز عنها إلا أن القيام بقدرها لا يسقط للقدرة عليه.

القول الثاني:

أنه لا يلزم الوقوف بقدر القراءة بل يقف ولو قليلاً.

وبهذا قال بعض المالكية حيث قال ابن رشد: «وقال أبو محمد عبد الوهاب: ليس يلزمه على طريق الوجوب تسبيح، ولا تحميد ويستحب له أن يقف وهواً ما «فإن لم يفعل وركع أجزاء»^(٢).

(١) المجموع ٣/٢٧٩.

(٢) البيان والتحصيل ٢/١٣٧.

واستدلوا على ذلك بمايلي:

أن الوقوف مشروع للقراءة فإذا سقطت القراءة لم يلزم الوقوف، لعدم الفائدة^(١).

ولا حاجة إلى الترجيح في هذه المسألة؛ لأنه قد سبق ترجيح القول بوجوب الذكر.

(١) المرجع السابق.

المسألة الخامسة

أن يكون عاجزاً عن جميع الفاتحة، وعن غيرها من القرآن والذكر

سبق^(١) بيان قول أبي حنيفة، وبعض المالكية فيمن عجز عن قراءة القرآن وأنه لا ينتقل إلى الذكر بل يسكت، وقد سبق بيان مقدار الوقوف.

وأما من قال^(٢) بوجوب الذكر على العاجز عن القراءة فقالوا بوجوب الوقوف قدر الفاتحة على من عجز عن القراءة والذكر معا.

وبه قال الشافعية^(٣).

قال النووي : «وأما إذا لم يحسن شيئاً من القرآن ولا من الذكر فعليه أن يقوم بقدر الفاتحة ثم يركع»^(٤).

وبه قال الحنابلة^(٥).

قال ابن قدامة: «... فإن لم يحسن شيئاً من الذكر وقف بقدر القراءة»^(٦).
واستدلوا على ذلك بما يلي:

أولاً - من الكتاب:

قول الله - تعالى - : ﴿ فَانْقُوا لِلَّهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾^(٧).

(١) ص ٥٩٣.

(٢) عدا المالكية فلم أطلع على قول صريح لهم في هذه المسألة فيما بين يدي من كتبهم.

(٣) المجموع ٣/٣٧٩، روضة الطالبين ١/٤٦، فتح الوهاب ١/٤٠، مغني المحتاج ١/١٦٠، حاشية الشرقاوي ١٨٩/١.

(٤) روضة الطالبين ١/٢٤٦.

(٥) المقنع ص ٢٨، ٢٩، الكافي ١/١٣٣، الفروع ١/٤١٩، والمبدع ١/٤٤٢، الإنصاف ٢/٥٤، الإقناع ١/١١٧.

(٦) المقنع ص ٢٨، ٢٩.

(٧) سورة التغابن. الآية (١٦).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذه الآية الكريمة بأن الله . سبحانه وتعالى . أمر بطاعته قدر المستطاع، والمصلي مأمور بالقيام والقراءة، فإذا لم يستطع القراءة لم يسقط عنه القيام؛ لقدرته عليه، فيجب.

ثانياً - من السنة:

ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»^(١).

يمكن توجيه الاستدلال به كما سبق في الآية الكريمة.

ومن كانت هذه حاله يجب عليه أن يستمر في محاولته التعلم، وأن يحرص على الصلاة خلف الإمام كما ذكر القرطبي حيث قال: «... فإن من عجز عن إصابة شيء من هذا اللفظ فلا يدع الصلاة مع الإمام جهده. فالإمام يحمل ذلك عنه إن شاء الله، وعليه أبدأ أن يُجهد نفسه في تعلم فاتحة الكتاب فما زاد إلى أن يحول الموت دون ذلك وهو بحال الاجتهاد فيعذر الله»^(٢).

(١) سبق تخريجه ص ١٩٥.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/١٢٦.

المطلب الخامس

قراءة الفاتحة بعد الركوع الأول من صلاة الكسوف^(١)

لا خلاف بين الفقهاء في وجوب الفاتحة عند الشروع في ركعتي صلاة الكسوف؛ لعموم الأدلة الدالة على وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة، وإنما اختلفوا في مشروعيتها بعد الركوع الأول من صلاة الكسوف، وذلك كما يلي:

بالنسبة للحنفية لا تدخل عندهم هذه المسألة؛ لأن صفة صلاة الكسوف عندهم ركعتان في كل ركعة ركوع واحد، كسائر النوافل^(٢).

وأما أصحاب المذاهب الثلاثة الباقية فاختلفوا في ذلك على قولين، وهما كما يلي:

القول الأول:

أنه يشرع قراءة الفاتحة بعد الرفع من الركوع الأول من صلاة الكسوف وبهذا قال المالكية^(٣).

قال ابن عبد البر في ذكر صفتها: «... ويقول: سمع الله لمن حمده، ثم يقرأ بفاتحة الكتاب وسورة نحواً من سورة آل عمران...»^(٤).

(١) الكسوف في اللغة، أصل بدل على تغير في الشيء، وتقطع فيه، ومنه كسوف القمر، وهو زوال نوره، والخسوف أصل بدل على غموض وغور في الشيء، ومنه خسوف القمر، والمشهور عند الفقهاء استعمال الكسوف للشمس، والخسوف للقمر، وحكى القاضي عياض عكسه وغلطه، وقيل: يُقال بهما في كل منهما، كما جاء في الأحاديث، وقيل غير ذلك. (الصحيح مادة «كسف»، ١٤٢١/٤، معجم مقاييس اللغة مادة «كسف» و«خسف»، ١٨٠/٢، فتح الباري ٥٣٥/٢).

وفي الشرع: ذهب ضوء أحد النيرين أو بعضه. (منتهى الإرادات ١٤٢/١).

(٢) المبسوط ٧٤/٢، تحفة الفقهاء ١٨٢/٢، بدائع الصنائع ٢٨٠/١، الهداية ٨٨/١، اللباب ١٢٠/١، ١٢١.

(٣) الكافي ٢٦٦/١، المنتقى شرح موطأ مالك ٣٣٦/١، القوانين الفقهية ص ٩٣، الخلاصة الفقهية ص ١٤١.

(٤) الكافي ٢٦٦/١.

وبه قال الإمام الشافعي، وأصحابه^(١).

قال الإمام الشافعي في ذكر صفتها: «... ثم يرفع ويقول سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد، ثم يقرأ بأمر القرآن وقدر مائتي آية من البقرة...»^(٢).

وبه قال الحنابلة^(٣).

قال ابن قدامة: «... ثم يركع ركوعاً طويلاً، ثم يرفع فيسمع ويحمد، ثم يقرأ الفاتحة وسورة...»^(٤).

واستدلوا على ذلك بالسنة، والمعقول:

أولاً - من السنة:

الدليل الأول: ما روته عائشة - رضي الله عنها - في صفة صلاة الكسوف، والذي جاء فيه: فكبر فاقترأ رسول الله ﷺ قراءة طويلة، ثم كبر فركع ركوعاً طويلاً، ثم قال: سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد «فقام ولم يسجد وقرأ قراءة طويلة هي أدنى من القراءة الأولى...»^(٥) الحديث.

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن عائشة - رضي الله عنها - ذكرت

(١) الأم ٢٨٠/١، مختصر المزني مع الأم ١٢٦/٨، المهذب ١٢٩/١، الوجيز ٧١/١، روضة الطالبين ٨٣/٢، ٨٤، فتح الجواد ٢١٩/١.

(٢) الأم ٢٨٠/١.

(٣) المقنع ص ٤٤، الكافي ٢٣٧/١، ٢٣٨، المغني ٢٧٥/٢، المحرر ١٧١/١، ١٧٢، الفروع ١٥٣/٢، المبدع ١٩٦/٢، منتهى الإرادات ٤٤/١.

(٤) المقنع ص ٤٤.

(٥) رواء البخاري في كتاب الكسوف - باب خطبة الإمام في الكسوف ٢٥/٢.

أن النبي ﷺ قرأ بعد الركوع الأول من صلاة الكسوف كقراءته قبله عند الشروع إلا أن قراءته أقل، وهذا يدل على أنه قرأ بالفاتحة كما قرأها في الأول، فتكون قراءتها مشروعة.

الدليل الثاني: ما رواه جابر بن عبدالله رضى الله عنه في صلاة الكسوف والذي جاء فيه «فقام النبي ﷺ فصلى بالناس ست ركعات بأربع سجعات، بدأ فكبر، ثم قرأ فأطال القراءة، ثم ركع نحواً مما قام، ثم رفع رأسه من الركوع فقرأ قراءة دون القراءة الأولى...»^(١) الحديث.

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث كما في الدليل الأول.

ثانياً - من المعقول:

الدليل الأول: أن القراءة بعد الركوع الأول قراءة بركعة، فوجب أن تستفتح بالفاتحة كالأولى^(٢).

الدليل الثاني: أن المصلى إنما يقرأ في كل ركعة بعد الفاتحة بسورة واحدة، فلما قرأ بعد الركوع بسورة أخرى ثبت لذلك حكم الركعة المفردة في القراءة، وذلك يقتضي القراءة بالفاتحة فيها^(٣).

(١) رواه مسلم في كتاب الكسوف - باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار رقم ٢، حديث ٦٢٣/٢، ١٠.

(٢) المنتقى شرح موطأ مالك ٢٢٦/١.

(٣) المرجع السابق.

القول الثاني:

أنه لا تشرع القراءة بعد الركوع الأول في صلاة الكسوف بالفاتحة.

وبهذا قال محمد ^(١) بن مسلمة من المالكية حيث قال الباجي: « ويستفتح القراءة في الركعة الأولى والثالثة بأَم القرآن، وأما الثانية والرابعة فإنه يقرأ فيهما بالسورة وهل يستفتح قراءتهما بأَم القرآن... قال محمد بن مسلمة لا يقرأ فيهما بأَم القرآن ^(٢) ».

واستدل على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: أن الركعتين في حكم الركعة الواحدة بدليل أن المأموم يجزيه إدراك إحداهما ^(٣).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشة بأن إدراك الركعة بإدراك الركوع الثاني منها محل خلاف بين الفقهاء، فمنهم من يقول لا تدرك بإدراكه كالحنابلة في وجه عندهم ^(٤).

الدليل الثاني: أن القراءتين في الركعة الواحدة من صلاة الكسوف في حكم القراءة الواحدة، فوجب أن لا تكرر فيها الفاتحة ^(٥).

(١) هو محمد بن مسلمة بن محمد بن هشام بن اسماعيل، يكنى بأبي هشام، روى عن الإمام مالك وتفقه عليه، وهو ثقة مأمون حجة، جمع بين العلم والورع، وكان أحد فقهاء المدينة المشهورين من أصحاب مالك، توفي سنة ٢٠٦ هـ. (الدبيح المذهب ص ٢٢٧).

(٢) المنتقى شرح موطأ مالك ٣٢٦/١.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المنتقى شرح موطأ مالك ٣٢٦/١.

مناقشة عامة لهذين الدليلين:

يمكن مناقشتهما بأنهما اجتهادان في مقابل نص، فهما مردودان.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة- والله أعلم بالصواب- هو القول الأول
القائل بمشروعية قراءة الفاتحة بعد الركوع الأول في صلاة الكسوف: لقوة
أدلتهم، ولأنه أحوط وأبرأ للذمة، وفيه خروج من الخلاف.

المطلب السادس

قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة^(١)

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال، وهي كمايلي:

القول الأول:

أن قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة ركن من أركانها.

وبهذا قال أشهب^(٢) من المالكية^(٣).

وقال ابن جزي: «... وزاد الشافعي، وابن حنبل، وأشهب قراءة الفاتحة بعد

التكبيرة الأولى (يعني في صلاة الجنازة)»^(٤).

وبه قال الإمام الشافعي، وأصحابه^(٥).

قال النووي: «وأما الأحكام فقراءة الفاتحة فرض في صلاة الجنازة بلا

خلاف عندنا»^(٦).

(١) الجنازة مشتقة من جنزت الشيء إذا سترته. وتطلق بفتح الجيم على الميت نفسه، وبالفتح على السرير الذي يوضع عليه الميت، وقيل: عكس ذلك.

(الصحيح للجوهري مادة « جنز » ٨٧٠/٣، معجم مقاييس اللغة مادة « جنز » ٤٨٥/١، المصباح المنير مادة « جنز » ١١١/١).

(٢) هو مسكين بن عبد العزيز بن داود القيسي، المعافري، الجعدي، يكنى بأبي عمرو، وأشهب لقبه، ولد سنة ١٤٥هـ، وهو من أهل مصر. ومن الطبقة الوسطى من أصحاب مالك، انتهت إليه رئاسة الفتوى والفقه في مصر بعد ابن القاسم. روى عن مالك والليث وغيرهما، وروى عنه سحنون والحاتر بن مسكين وغيرهما، وألف المدونة. ومن مؤلفاته: كتاب في القسامة، وكتاب فضائل عمر بن عبدالعزيز. توفي سنة ٢٠٤هـ. (ترتيب المدارك ٤٤٧/١ - ٤٥٣، الديباج المذهب ص ٩٨، ٩٩).

(٣) المنتقى شرح موطأ مالك ١٦/٢، القوانين الفقهية ص ٩٩.

(٤) القوانين الفقهية ص ٩٩.

(٥) الأم ٣٠٨/١، المذهب ١٤٠/١، المجموع ٢٣٢/٥، روضة الطالبين ١٢٥/٢، فتح الجواد ٢٣٧/١، مغني

المحتاج ٣٤١/١.

(٦) المجموع ٢٣٢/٥.

وبه قال الإمام أحمد في رواية عنه، وبها أخذ أكثر أصحابه^(١).

قال ابن قدامة: «وأركان صلاة الجنازة ستة... الثالث: أن يقرأ في التكبيرة الأولى بفاتحة الكتاب»^(٢).

وبه قال ابن حزم حيث قال في المحلى: «وقراءة أم القرآن فرض في كل ركعة من كل صلاة...»^(٣).

واستدلوا على ذلك بأدلة من السنة، والآثار، والمعقول:

أولاً - من السنة:

الدليل الأول: ما رواه عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»^(٤).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ بين أن الصلاة لا تصح بدون قراءة الفاتحة، وهذا عام في جميع الصلوات ومنها صلاة الجنازة.

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه الكاساني بأنه لا يتناول صلاة الجنازة؛ لأنها ليست صلاة حقيقية، وإنما هي دعاء واستغفار للميت، ولذلك لا تشتمل على الأركان التي تتركب منها الصلاة من الركوع والسجود، إلا أنها تسمى صلاة لما فيها من الدعاء^(٥).

(١) المدة ص ١١٨، المقنع ص ٤٨، الكافي ١/٢٦٠، المغني ٢/٣٦٩، الفروع ٢/٢٣٨، الإنصاف ٢/٥٢٤. منتهى الإرادات ١/١٦١.

(٢) الكافي ١/٢٦٠.

(٣) المحلى ٣/٢٣٦.

(٤) سبق تخريجه ص ١٨٨.

(٥) بدائع الصنائع ١/٣٢٤.

الإجابة عن هذه المناقشة:

يمكن الإجابة عن هذه المناقشة بعدم التسليم بأنها ليست صلاة حقيقية: لأن الله - سبحانه وتعالى - قد سماها صلاة في كتابه العزيز حيث قال: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُم مَّا تَأْتِيكُمُ الْبَيِّنَاتُ مِنْهُ﴾^(١) الآية، وكذلك سماها رسوله ﷺ فيما روته عائشة - رضي الله عنها - أنه قال: «ما من ميت يصلي عليه أمة من المسلمين يبلغون مائة، كلهم يشفعون له، إلا شفّعوا فيه»^(٢)، والصلاة إذا أطلقت أريد بها الصلاة في الاصطلاح الشرعي، فتكون صلاة حقيقية.

وأما كونها لا تشتمل على جميع الأركان التي تتركب منها الصلاة كالركوع والسجود، فلا يلزم منه عدم كونها صلاة حقيقية: لأنها قد سميت صلاة في القرآن والسنة مع أنها بهذه الصفة، ولأن حد الصلاة عند الفقهاء هو أنها أقوال وأفعال مفتوحة بالتكبير مختتمة بالتسليم، وهو منطبق على صلاة الجنابة.

الدليل الثاني: ما رواه إبراهيم^(٣) بن محمد بن عبدالله^(٤) بن عقيل عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه أن النبي ﷺ كبر على الميت أربعاً، وقرأ بأمر القرآن بعد التكبيرة الأولى^(٥). وهذا الحديث واضح الدلالة.

(١) سورة التوبة، الآية (٨٤).

(٢) رواه مسلم في كتاب الجنائز - باب من صلى عليه مائة شفّعوا فيه رقم ١٨، حديث ٦٥٤/٢، ٥٨.

(٣) هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، واسم أبي يحيى سمعان الأسلمي، المديني، يكنى بأبي إسحاق. قال عنه البخاري: جهمي تركه ابن المبارك والناس. كان يرى القدر، وقال النسائي والدارقطني: متروك، وقال ابن حبان: كان يرى القدر ويذهب إلى كلام جهم، ويكذب في الحديث، وقال المجلي: كان قدريا معتزليا رافضيا، توفي سنة ١٨٤هـ.. (تذكرة الحفاظ ١/٢٤٦، ٢٤٧هـ. تهذيب التهذيب ١/١٥٨ - ١٦١).

(٤) هو عبدالله بن عقيل الثقفي، الكوفي، يكنى بأبي عقيل، مولى عثمان بن المغيرة، نزيل بغداد، وثقة أحمد. وابن معين، والنسائي، وأبو داود، وقال أبو حاتم: شيخ. وقال ابن حجر: صدوق. (الجرح والتعديل ٥/١٢٥، تهذيب التهذيب ٥/٣٢٣، تقريب التهذيب ١/٤٣٤).

(٥) رواه الشافعي في مسنده ص ٢٥٨، والحاكم في كتاب الجنائز ١/٣٥٨، والبيهقي في كتاب الجنائز - باب القراءة في صلاة الجنابة ٤/٢٩، وقال ابن حجر: «بإسناد ضعيف» (بلوغ المرام ص ٩٦).

مناقشة هذا الدليل:

نوقش من وجهين:

الوجه الأول:

ناقشه الكاساني بأنه مؤول بأن النبي ﷺ قرأ على سبيل الشاء لا على سبيل قراءة القرآن، وذلك ليس بمكروه^(١).

الإجابة عن هذا الوجه:

يمكن الإجابة عن هذا بأن قراءة القرآن على سبيل الشاء هنا خلاف الأصل، فيحتاج إلى دليل، ولا دليل هنا.

الوجه الثاني:

ناقشه النووي بأنه ضعيف السند: لأن في سنده إبراهيم بن محمد شيخ الشافعي، وهو ضعيف عند أهل الحديث، لا يصح الاحتجاج بحديثه^(٢).

الدليل الثالث: ما رواه طلحة^(٣) بن عبدالله بن عوف قال: صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب، قال: ليعلموا أنها سنة^(٤). وفي رواية: فقلت: تقرأ، قال: نعم، إنه حق وسنة^(٥).

(١) بدائع الصنائع ٣١٤/١.

(٢) المجموع ٢٣٩/٥.

(٣) هو طلحة بن عبد الله بن عوف الزهري، المدني، القاضي، ابن أخي الصحابي الجليل عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. يكنى بأبي عبدالله، ويقال: أبو محمد. ولي قضاء المدينة، وثقة ابن معين. وأبو زرعة، والنسائي، والمعيني، وابن سعد وغيرهم، توفي سنة ٩٧هـ.

(طبيقات ابن سعد ١٦٠/٥، مشاهير علماء الأمصار ص ٦٧، تهذيب التهذيب ١٩/٥).

(٤) رواه البخاري في أبواب العمل في الصلاة - باب قراءة فاتحة الكتاب على الجنازة ٩١/٢.

(٥) رواها النسائي في كتاب الجنائز - باب الدعاء رقم ٧٧، حديث ١٩٨٨، ٧٥/٤، والحاكم في كتاب الجنائز ٣٥٨/١، والبيهقي في كتاب الجنائز - باب القراءة في صلاة الجنازة ٣٨/٤.

الدليل الرابع: ما روي عن أبي أمامة^(١) أنه قال: السنة في الصلاة على الجنازة أن يقرأ في التكبيرة الأولى بأمر القرآن مخافتة، ثم يكبر ثلاثاً، والتسليم عند الآخرة^(٢).

وجه الاستدلال بهذين الدليلين:

يمكن توجيه الاستدلال بهما بأن ابن عباس وأبا أمامة - رضي الله عنهم - ذكرا بأن السنة الماثورة عن النبي ﷺ هي القراءة بالفاتحة في صلاة الجنازة، وهذا يدل على أنها ركن فيها كغيرها من الصلوات إذ الصحابي إذا أطلق السنة انصرف إلى سنة النبي ﷺ.

الدليل الخامس: ما روته أم شريك^(٣) الأنصارية - رضي الله عنها - قالت: أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب^(٤).

(١) هو أسعد بن سهل بن حنيف الأنصاري، يكنى بأبي أمامة، ولد في حياة النبي ﷺ اختلف في صحبته، قال البخاري: أدرك النبي ﷺ ولم يسمع منه، وكذا قال ابن السكن والبغوي وابن حبان، ونقل ابن منده عن أبي داود أنه صحب النبي ﷺ وبايعه، وثقه ابن سعد وأبو حاتم وغيرهما، وقال ابن حجر: معدود في الصحابة، لم يسمع من النبي ﷺ، توفي سنة ١٠٠هـ.

(أسد الغابة ١٣٩/٥، تهذيب التهذيب ١/٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٥، تقريب التهذيب ١/٦٤).

(٢) رواه النسائي في كتاب الجنائز - باب الدعاء رقم ٧٧، حديث ١٩٨٩، ٧٥/٤، والشافعي في مسنده مختصراً بلفظ: «السنة أن تقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب» ص ٣٥٩.

وقال النووي: «رواه النسائي بإسناد على شرط الصحيحين» (المجموع ٥/٢٢٣).

وقال ابن حجر: «إسناده صحيح» (فتح الباري ٣/٢٠٢، ٢٠٤).

(٣) اختلف فيها، فقيل: هي بنت أنس بن رافع بن امرئ القيس بن زيد الأنصارية، وقيل: هي بنت خالد بن حبيش بن لؤذان بن عبدود بن زيد الأنصارية، وقيل: هي أم شريك بنت أبي العكر بن سمي الأنصارية قيل: إن النبي ﷺ تزوجها ولم يدخل بها؛ لأنه كره غيرة نساء الأنصار، لكن أنكر صحة ذلك ابن عبد البر لكثرة الاضطراب فيه، وقيل فيها غير ذلك.

(الاستيعاب ٤/٤٦٤ - ٤٦٧)، الإصابة ٤/٤٦٥، تهذيب التهذيب ١٢/٤٧٢).

(٤) رواه ابن ماجه في كتاب الجنائز - باب ما جاء في القراءة على الجنازة رقم ٢٢، حديث ١٤٩٦، ٤٧٩/١، وقال في الزوائد: «في إسناده شهر بن حوشب، وثقة أحمد، وابن معين، وغيرهما، وتركه ابن عون، وضعفه البيهقي، ولينه النسائي، وحماذ وغيرهما، قال ابن حجر: «وفي إسناده ضعف يسير».

(تلخيص الحبير ٢/١١٩).

وهذا الحديث واضح الدلالة.

ثانياً - من الآثار:

ما روي عن سعيد بن المسيب أنه قال: من السنة في الصلاة على الجنازة أن يقرأ بفاتحة الكتاب^(١).

وهذا الأثر واضح الدلالة.

ثالثاً - من المعقول:

أن صلاة الجنازة صلاة يجب فيها القيام فوجبت فيها القراءة قياساً على غيرها من الصلوات^(٢).

القول الثاني:

أن قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة غير مشروعة مطلقاً.
وبهذا قال الحنفية^{(٣)، (٤)}.

قال الطحاوي: «ولا قراءة في الصلاة على الجنازة ولا استفتاح ولا تشهد»^(٥).
وبه قال الإمام مالك، وجمهور أصحابه^(٦).

(١) رواه ابن أبي شيبة في كتاب الجنائز - باب من كان يقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب ٢/٢٩٨، وعبد الرزاق

في كتاب الجنائز - باب القراءة والدعاء في الصلاة على الميت، أثر ٢٨٦٤، ٢/٤٨٩، بلفظ قريب منه.

(٢) المذهب ١/١٤٠، المغني ٢/٣٧٠، الكافي ١/٢٦١.

(٣) هذا إذا كان بقصد القراءة أما إذا كان بقصد الثناء والدعاء فقالوا بمشروعيتها.

(٤) مختصر الطحاوي ص ٤٢، تحفة الفقهاء ٢/٢٤٩، بدائع الصنائع ١/٣١٣، البناية في شرح الهداية

للميني ٢/٩٨٩، البحر الرائق ٢/١٨٣، شرح فتح القدير ٢/١٢١، ١٢٢.

(٥) مختصر الطحاوي ص ٤٢.

(٦) المدونة الكبرى ١/١٧٤، الكافي ١/٢٧٧، المنتقى ٢/١٦، بداية المجتهد ١/٢٣٥، القوانين الفقهية ص ٩٩.

شرح الزرقاني على موطأ مالك ٢/٦٢.

قال ابن عبد البر: «وليس في الصلاة على الجنازة قراءة عند مالك وأصحابه»^(١).

واستدلوا على ذلك بالسنة، وآثار الصحابة، والمعقول:

أولاً - من السنة:

ما روي عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: «ما وقَّت لنا رسول الله ﷺ في صلاة الجنازة قولاً ولا قراءة، كبر ما كبر الإمام واختار من أطيب الكلام ما شئت»^(٢).
وهذا الحديث واضح الدلالة.

مناقشة هذا الدليل:

نوقش من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول:

ناقشه ابن قدامة بأنه إن صح فإن معنى قوله: «لم يوقت» لم يقدر، وهذا لا يدل على نفي أصل القراءة^(٣).

الوجه الثاني:

ناقشه ابن قدامة - أيضاً - بأنه لا يعارض ما ورد عن النبي ﷺ والصحابة - رضي الله عنهم - من القراءة فيها؛ لأنه ناف وما ورد من القراءة مثبت، والمثبت مقدم على النافي؛ لأن معه زيادة علم^(٤).

(١) الكافي ٢٧٧/١.

(٢) هذا الحديث ذكره السمرقندي في تحفة الفقهاء ٢٤٩/٢. والكاساني في بدائع الصنائع ٣١٣/١.
ولم يعزياه لأحد ولم أطلع عليه بهذا اللفظ فيما بين يدي من كتب الحديث.

(٣) المغني ٢٧٠/٢.

(٤) المرجع السابق.

الوجه الثالث:

يمكن مناقشته بأنه قد روي عن ابن مسعود خلافة، فقد روي عنه أنه قال: «ما قرأتُ عليها بفاتحة الكتاب»^(١) يعني الجنابة.

ثانيا - من آثار الصحابة:

الدليل الأول: ما روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان لا يقرأ في الصلاة على الجنابة^(٢).

الدليل الثاني: ما روي عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أنه قال: «ليس فيها قراءة شيء من القرآن»^(٣) يعني صلاة الجنابة. وهذان الأثران صريحا للدلالة.

مناقشة هذين الدليلين:

يمكن مناقشتهم بأن الأول فعل صحابي، والثاني قوله، وقد اختلف في الاحتجاج بهما خاصة وقد عارضوا عموم الأدلة الدالة على وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة كحديث عبادة: «لا صلاة لمن يقرأ بفاتحة الكتاب»^(٤).

الدليل الثالث: أن القراءة في صلاة الجنابة لم تثبت عن النبي ﷺ فلا تشرع^(٥).

(١) رواه ابن أبي شيبة في كتاب الجنائز - باب من كان يقرأ على الجنابة بفاتحة الكتاب ٢٩٧/٣.

(٢) رواه مالك في الموطأ في كتاب الجنائز - باب ما يقول المصلي على الجنابة رقم ٦. حديث ١٩. ٢٢٨/١. وابن أبي شيبة في كتاب الجنائز - باب من قال ليس على الجنابة قراءة ٣٩٨/٣.

(٣) ذكر هذا الأثر الكاساني في بدائع الصنائع ٣١٣/١ ولم يعزله لأحد ولم أطلع عليه فيما بين يدي من كتب الحديث.

(٤) سبق تخريجه ص ١٨٨.

(٥) شرح فتح القدير ١٢/٢. البحر الرائق ١٨٣/٢.

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بعدم التسليم بذلك، فقد ثبتت القراءة فيها عن النبي ﷺ كما سبق في أدلة أصحاب القول الأول.

ثالثاً - من المعقول:

الدليل الأول: أن صلاة الجنازة مشروعة للدعاء، ومقدمة الدعاء الحمد والثناء، والصلاة على النبي ﷺ، لا القراءة^(١).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته من وجهين:

الوجه الأول:

أن كون صلاة الجنازة مشروعة للدعاء لا يمنع من قراءة الفاتحة فيها.

الوجه الثاني:

أن الفاتحة مشتملة على الدعاء والحمد والثناء بدليل ما رواه أبوهريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: قال الله تعالى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، ولعبدى ما سأل، فإذا قال العبد: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قال الله تعالى: حمدني عبدي، وإذا قال: ﴿أَرْحَمَنَ الرَّحِيمِ﴾ قال الله تعالى: (أثنى عليّ عبدي، وإذا قال ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾^(٢) قال: مجدني عبدي، فإذا قال: ﴿إِلَah تَعَالَى﴾^(٣) قال: هذا بيني وبين عبدي ولعبدى ما سأل...^(٤) الحديث.

(١) بدائع الصنائع ٣١٤/١.

(٢) سورة الفاتحة . الآية (١).

(٣) سورة الفاتحة . الآية (٢).

(٤) سورة الفاتحة . الآية (٣).

(٥) سورة الفاتحة . الآية (٤).

(٦) سبق تخريجه ص ٤٤٩ .

الدليل الثاني: أن صلاة الجنازة لا ركوع فيها، وما لا ركوع فيه لا قراءة فيه قياساً على سجود التلاوة^(١).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بما ذكره ابن قدامة من أنه قياس مع الفارق: لأن سجود التلاوة لا قيام فيه بخلاف صلاة الجنازة ففيها قيام، والقراءة إنما محلها القيام، فتشريع في صلاة الجنازة^(٢).

القول الثالث:

أن قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة سنة. وهذا هو الظاهر من الرواية الثانية عن الإمام أحمد، حيث قال المرداوي: «... قوله (والفاتحة) هذا المذهب... وعنه: لا تجب»^(٣).

وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية^(٤). جاء في الاختيارات: «وتستحب قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة ولا تجب»^(٥). ولعلمهما قالاً بذلك جمعاً بين أدلة أصحاب القولين السابقين.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة- والله أعلم بالصواب- هو القول الأول القائل بأن قراءة الفاتحة ركن من أركان صلاة الجنازة كغيرها من الصلوات: لقوة أدلتهم ووضوحها خاصة حديث عبادة بن الصامت، ولأنه أحوط وأبرأ للزمة وفيه خروج من الخلاف.

(١) عمدة القاري ١٤١/٨.

(٢) المغني ٣٧٠/٢.

(٣) الإنصاف ٥٢٤/٢.

(٤) مجموع الفتاوى ٢٢/٢٧٤، الاختيارات الفقهية ص ٨٦.

(٥) الاختيارات الفقهية ص ٨٦.

الفصل الثالث

الأحكام الخاصة بالقراءة بعد الفاتحة في الصلاة

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الأحكام المشتركة بين الإمام والمأموم والمنفرد .

المبحث الثاني: الأحكام الخاصة بالإمام .

المبحث الثالث: الأحكام الخاصة بالمنفرد .

المبحث الأول

الأحكام المشتركة بين الإمام والمأموم والمنفرد

وفيه سبعة مطالب:

- المطلب الأول : حكم القراءة بعد الفاتحة.
- المطلب الثاني : مقدار القراءة بعد الفاتحة في كل صلاة من الصلوات الخمس.
- المطلب الثالث : الاختصار على قراءة بعض السور بعد الفاتحة في الركعة الواحدة.
- المطلب الرابع : القراءة بأكثر من سورة بعد الفاتحة في الركعة الواحدة.
- المطلب الخامس : تكرار قراءة السور بعد الفاتحة في الصلاة.
- المطلب السادس : حكم إطالة القراءة بعد الفاتحة في الركعة الأولى أكثر من الثانية.
- المطلب السابع : القراءة في الصلاة مع النظر في المصحف.

المطلب الأول

حكم القراءة بعد الفاتحة

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : حكم القراءة بعد الفاتحة في الأوليين من الرباعية والثلاثية، وفي الصلاة الشائية.

المسألة الثانية: حكم القراءة بعد الفاتحة في الآخرين من الرباعية والثالثة من الثلاثية.

المسألة الأولى

حكم القراءة بعد الفاتحة في الأوليين من الرباعية والثلاثية وفي الصلاة الثنائية

اتفق الفقهاء على مشروعية القراءة بعد الفاتحة في صلاة الصبح،
والأوليين من الظهر والعصر والمغرب والعشاء، وقد نقل ذلك الأبي^(١)
حيث قال: «قراءة السورة أو بعضها في الصبح والجمعة الأوليين من غيرهما
لم يُختلف في أنه مشروع»^(٢). إلا أنهم اختلفوا في وجوبها أو سنتها على قولين،
وهما كما يلي:

القول الأول:

أن القراءة بعد الفاتحة في الأوليين من الرباعية والثلاثية، وفي جميع
الثنائية سنة.

وهذا قول في مذهب المالكية^(٣).

قال ابن عبد البر: «وما زاد على قراءة الفاتحة سنة»^(٤).

(١) هو محمد بن خليفة بن عمر التونسي، الوشتاتي، المشهور بالأبي، يكنى بأبي عبدالله، محدث، حافظ،

فقيه، مفسر، قرأ على ابن عرفة وغيره، وولي قضاء الجزيرة، له مصنفات منها: إكمال إكمال المعلم في

شرح مسلم، وشرح المدونة في فقه المالكية، وتفسير القرآن، توفي سنة ٨٢٧هـ.

(البدر الطالع ١٦٩/٢، معجم المؤلفين ٢٨٧/٩).

(٢) إكمال إكمال المعلم ١٥٢/٢.

(٣) الكافي ٢٠٢/١، القوانين الفقهية ص ٦٥، مختصر خليل ص ٢٩، مواهب الجليل ٥٢٤/١، الفواكه

الدواني ٢٠٦/١، حاشية الدسوقي ٣٤٢/١.

(٤) الكافي ٢٠٢/١.

وبه قال الإمام الشافعي، وأصحابه^(١).

قال الإمام الشافعي: «وأحب أن يقرأ المصلي بعد أم القرآن سورة من القرآن...»^(٢).

وبه قال الإمام أحمد في رواية عنه، وبها أخذ أصحابه^(٣).

قال ابن قدامة: «ويسن أن يقرأ بعد الفاتحة سورة تكون في الصبح من طوال المفصل...»^(٤).

وبه قال ابن حزم حيث قال في المحلى: «قد قلنا: إن الفرض في كل ركعة أن يقرأ بأم القرآن فقط، فإن زاد على ذلك قرأنا فحسن...»^(٥).
واستدلوا على ذلك بأدلة من السنة، وآثار الصحابة:

أولاً - من السنة:

الدليل الأول: ما رواه عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال:
«لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»^(٦).

وجه الاستدلال:

أن النبي ﷺ نفى صحة الصلاة بدون قراءة الفاتحة، فيفهم منه جواز الاكتفاء بها عما بعدها من القراءة^(٧).

(١) الأم ١/١٣١، المهذب ١/٨٠، المجموع ٣/٣٨١، روضة الطالبين ١/٢٤٧، فتح الوهاب ١/٤١.
فتح الجواد ١/١٣٥، مقني المحتاج ١/١٦٢.

(٢) الأم ١/١٣١.

(٣) الكافي ١/١٣٣، المغني ١/٥٣٢، الفروع ١/٤١٩، المبدع ١/٤٤٣، الإنصاف ٢/٥٥، منتهى الإرادات ١/٩٠.

(٤) الكافي ١/١٣٣.

(٥) المحلى ٤/١٠١.

(٦) سبق تخريجه ص ١٨٨.

(٧) المجموع ٣/٣٨٩.

الدليل الثاني: ما رواه عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «أم القرآن عوض عن غيرها وليس غيرها منها بعوض»^(١).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ أخبر أن الفاتحة تكفي عما سواها وليس العكس، وهذا يدل على صحة الاقتصار عليها في الصلاة، وعدم وجوب ما سواها: لأنه لو كان واجباً لما كفت عنه.

الدليل الثالث: ما رواه عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر في الأولين بأم الكتاب وسورتين وفي الركعتين الأخريين بأم الكتاب، ويسمّعون الآية، ويطوّل في الركعة ما لا يطوّل في الركعة الثانية، وهكذا في العصر، وهكذا في الصبح»^(٢).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ كان يقرأ في الركعتين الأخريين بالفاتحة فقط، ولو كانت القراءة بعد الفاتحة سنة لقرأ فيهما: لأن القراءة في الصلاة واحدة، فما وجب في ركعة وجب في الأخرى لقوله ﷺ للمسيء في صلاته: «ثم افعل ذلك في صلاتك كلها»^(٣).

(١) رواه الدارقطني في كتاب الصلاة - باب وجوب قراءة أم الكتاب في الصلاة. وخلف الإمام حديث ٢٠، ٣٢٢/١. والحاكم في كتاب الصلاة ٢٣٨/١. وقال: «قد اتفق الشيخان على إخراج هذا الحديث عن الزمري من أوجه مختلفة بغير هذا اللفظ. ورواه هذا الحديث أكثرهم أئمة. وكلهم ثقاة على شرطهما..»

(٢) سبق تخريجه ص ١٨٩.

(٣) سبق تخريجه ص ١٨٩.

الدليل الرابع: ما رواه عبدالله بن عباس- رضي الله عنهما- أن النبي ﷺ صلى ركعتين لم يزد فيهما على فاتحة الكتاب^(١).

وهذا الحديث واضح الدلالة.

ثانيا - من آثار الصحابة:

ما رواه عطاء أنه سمع أبا هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يقول: «في كل صلاة يقرأ فما أسمعنا رسول الله ﷺ أسمعناكم ، ما أخفى عنا أخفيناه عنكم، وإن لم تزد على أم القرآن أجزأت عنك، وإن زدت فهو خير»^(٢).

القول الثاني:

أن القراءة بعد الفاتحة في الأوليين من الرباعية والثلاثية، وفي جميع الثنائية واجبة.

وبهذا قال الحنفية^(٣).

قال الكاساني: «وأما الواجبات الأصلية في الصلاة فسته، منها قراءة الفاتحة، والسورة في صلاة ذات ركعتين، وفي الأوليين من ذوات الأربع والثلاث....»^(٤).

(١) رواه البيهقي في كتاب الصلاة . باب الاقتصار على فاتحة الكتاب ٦٢/٢ وفيه حنظلة السدوسي. قال عنه ابن التركماني: «حنظلة هذا هو ابن عبدالله قال البيهقي بباب معانقة الرجل: كان قد اختلط تركه يحيى القطان لاختلاطه، وضعفه أحمد، وقال : منكر الحديث يحدث بأعاجيب، وقال ابن معين: ليس بشيء . تغير في آخر عمره. (الجواهر النقي ٦١/٢، ٦٢).

(٢) سبق تخريجه بنحو هذا اللفظ ص ٤٨٩ . ٤٩٠ .

(٣) تحفة الفقهاء ٩٦/٢، بدائع الصنائع ١٦٠/١، الهداية ٤٨/١، الاختيار ٥٦/١، عمدة القاري ٢٣/٦، ٣٤ . البحر الرائق ٣١٣/١ .

(٤) بدائع الصنائع ١٦٠/١ .

وهو قول في مذهب المالكية حيث قال القرطبي: «اختلف المذهب في قراءة
السورة على ثلاثة أقوال: سنة، فضيلة، واجبة»^(١).

وبه قال الإمام أحمد في رواية عنه^(٢).

قال المرداوي: «... وعنه يجب قراءة شيء بعدها (يعني الفاتحة) وهي من
المفردات»^(٣).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: ما رواه عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال:
«لا صلاة لمن لم يقرأ بأمر القرآن فصاعدا»^(٤).
وهذا الحديث واضح الدلالة.

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته من وجهين:

الوجه الأول:

يمكن مناقشته بأن الرواية شاذة: لأنها مخالفة للأحاديث الصحيحة
الصريحة شبه المتواترة، الدالة على أن الواجب في الصلاة هو قراءة الفاتحة
فقط، والشذوذ أمر واقع، وذلك إذا خالف الثقة من هو أولى منه وأرجح
إما بكثرة العدد وإما بقوة الحفظ.

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/١٢٥.

(٢) المبدع ١/٤٤٣، الإنصاف ٢/١٢٠.

(٣) الإنصاف ٢/١٢٠.

(٤) رواه مسلم في كتاب الصلاة - باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وأنه. إذا لم يحسن الفاتحة
ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها رقم ١١. حديث ٣٧، ٢٩٦.

الوجه الثاني:

يمكن مناقشته- أيضاً- بأنه على تقدير التسليم بعدم شذوذها وأنها صحيحة فإنه لا يتعين أن يكون المراد بها إثبات وتقرير الزيادة إذ من الممكن حملها على أن المراد تقرير قراءة الفاتحة، وأن المعنى لأبد من قراءتها أو زيادة فلا تنقص، ويؤيده ماورد في حديث «أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» أن النبي ﷺ كان يقتصر في الآخرين من الظهر والعصر على الفاتحة^(١) ولو كانت السورة بعد الفاتحة واجبة لوجب فيها؛ لأن القراءة في الصلاة واحدة لقوله ﷺ للمسيء: « وافعل ذلك في صلاتك كلها»^(٢).

الدليل الثاني: ما رواه أبو سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر»^(٣).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ أمر بقراءة الفاتحة وما تيسر معها من القرآن، والأصل في الأمر الوجوب، فدل ذلك على وجوب القراءة بعد الفاتحة.

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأن لفظ «وما تيسر» المقصود به قراءة ما تيسر من القرآن لمن عجز عن الفاتحة، بدليل الأدلة الصحيحة والكثيرة كثرة تكاد تصل إلى حد التواتر، الدالة على أن الواجب في الصلاة هو قراءة الفاتحة فقط.

(١) سبق تخريجه ص ١٨٩

(٢) سبق تخريجه ص ١٨٩.

(٣) سبق تخريجه ص ٥٢٣.

الدليل الثالث: ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم، ولا صلاة لمن يقرأ بالحمد وسورة في الفريضة أو غيرها»^(١).

وهذا الحديث واضح الدلالة.

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه الزيلعي، وابن حجر بأن إسناده ضعيف: لأنه من رواية أبي سفيان السعدي، وهو ضعيف^(٢).

الدليل الرابع: ما رواه رفاعة بن رافع من حديث المسيء في صلاته،

والذي جاء فيه أن النبي ﷺ قال له - أي للمسيء - : «... ثم اقرأ بأَم القرآن وبما شاء الله أن تقرأ...»^(٣) الحديث.

وهذا الحديث واضح الدلالة.

الدليل الخامس: ما رواه عمران بن حصين قال: سمعت رسول الله ﷺ

يقول: «لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب وآيتين فصاعدا»^(٤).

وهذا الحديث واضح الدلالة.

(١) رواه الترمذي في أبواب الصلاة - باب ما جاء في تحريم الصلاة وتحليلها رقم ١٧٦، حديث ٢٣٨، ١/١٥١، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب القراءة خلف الإمام حديث ٨٣٩، ١/٢٧٤، بلفظ قريب من هذا، وقال في الزوائد: ضعيف، وفي إسناده أبوسفيان السعدي، قال ابن عبد البر: أجمعوا على ضعفه، لكن تابع أبا سفيان قتادة كما رواه ابن حبان في صحيحه..

(٢) نصب الراية ١/٢٦٤، تلخيص الحبير ١/٢٣٢.

(٣) سبق تخرجه ص ٥٢٢.

(٤) رواه ابن عدي في الكامل في ترجمة الربيع بن بدر ٣/٩٨٨.

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأنه ضعيف السند؛ لأن في سنده الربيع^(١) بن بدر وهو ضعيف، قال الزيلعي: «وضعف الربيع بن بدر عن البخاري، والنسائي، وابن معين^(٢)»^(٣).

مناقشة عامة لهذه الأدلة:

يمكن مناقشة الأحاديث التي ورد فيها الأمر بالقراءة بعد الفاتحة بأن الأمر فيها محمول على الندب لا على الوجوب؛ لوجود القرينة الصارفة وهي ما سبق من الأدلة الدالة على أن الواجب في الصلاة هو قراءة الفاتحة فقط.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول الأول القائل بسنية القراءة بعد الفاتحة في الصلاة؛ لقوة ما أستدلوا به، ولأنها لم تعين، والواجب لأبد من تعيينه، ولذلك لما كانت الفاتحة واجبة عينها الشارع وبينها.

(١) هو الربيع بن بدر بن عمرو بن جراد التميمي. السعدي. الأعرج، يقال: العرجي البصري. الملقب بعليلة. يكنى بأبي العلاء، ضعفه ابن معين. وأبو داود، وغيرهما، وقال النسائي، ويعقوب بن سفيان، وابن خراش، والدارقطني، والأزدي: متروك، وقال أبو حاتم: لا يشتغل به ولا بروايته فإنه ضعيف الحديث، ذاهب الحديث، توفي سنة ١٧٨هـ. (ميزان الاعتدال ٢٨/٣، تهذيب التهذيب ٣/٢٣٩، ٢٤٠).

(٢) يحيى بن معين بن عون بن بسطام الغطفاني ثم المري، يكنى بأبي زكريا، ولد سنة ١٥٨، إمام حافظ، قال فيه الإمام أحمد: كل حديث لا يعرفه يحيى بن معين فليس هو بحديث، له مصنفات منها: التاريخ والعلل، ومعرفة الرجال، مات بالمدينة وهو متوجه إلى الحج سنة ٣٣٣هـ.

(٣) طبقات ابن سعد ٧/٣٥٤، الجرح والتعديل ١/٣١٤، الكاشف ٣/٢٦٨، ٢٦٩.

نصب الراية ١/٣٦٥.

المسألة الثانية

حكم القراءة بعد الفاتحة في الآخرين من الرباعية والثالثة من الثلاثية

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول:

أن القراءة بعد الفاتحة لاتسن في الآخرين من الرباعية، والثالثة من الثلاثية.
وبهذا قال الحنفية^(١).

قال السمرقندي: «... وأما في الآخرين فالسنة أن يقرأ بفاتحة الكتاب
لا غير»^(٢).

وبه قال المالكية^(٣).

قال ابن عبد البر: «ولا يقرأ في الأخيرتين من صلاة الأربع إلا بالحمد
وحدها، وكذا الثالثة من المغرب»^(٤).

وبه قال الإمام الشافعي في القديم، وبه أخذ أكثر أصحابه^(٥).

(١) المبسوط ٨١/١، تحفة الفقهاء ١٢٩/٢، البحر الرائق ٣٢٥/١، ٣٢٦.

(٢) تحفة الفقهاء ١٢٩/٢.

(٣) الكافي ٢٠٢/١، البيان والتحصيل ٣٣٦/١، القوانين الفقهية ص ٦٥، الفواكه الدواني ٣٢٩/١، ٣٣١.

الشرح الصغير ١٢٤/١، المقدمات الزكية ص ٦٣.

(٤) الكافي ٢٠٢/١.

(٥) المهذب ٨١/١، المجموع ٣٨٦/٣، روضة الطالبين ٢٤٧/١، مغني المحتاج ١٦١/١، نهاية المحتاج ٤٩٢/١.

حاشية قليوبي ١٥٢/١.

قال النووي: «وهل تسن السورة في الركعة الثالثة والرابعة؟ قولان، القديم، وبه أفتى الأكثرون: لا تسن»^(١).

وبه قال الإمام أحمد في رواية عنه، وبها أخذ أصحابه^(٢).

قال المرداوي: «ولا يستحب أن يقرأ فيهما (يعني الركعتين الثالثة والرابعة) بعد الفاتحة شيئاً من القرآن على الصحيح من المذهب، وعليه الأصحاب»^(٣).
واستدلوا على ذلك بالسنة، وآثار الصحابة.

أولاً - من السنة:

ما رواه عبدالله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي ﷺ كان يقرأ في الركعتين الأوليين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة، ويُسمعن الآية أحياناً، ويقرأ في الركعتين الأخريين بفاتحة الكتاب^(٤).

وهذا الحديث صريح الدلالة.

ثانياً - من آثار الصحابة:

ما رواه الشعبي قال: كتب عمر إلى شريح يقرأ في الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة، وفي الأخريين بفاتحة الكتاب^(٥).

وهذا الأثر واضح الدلالة.

(١) روضة الطالبين ٢٤٧/١.

(٢) المقنع ص ٣٠، الكافي ١٣٤/١، المغني ٦١٣/١، المحرر ٦٥/١، المبدع ١/٤٧٢.

(٣) الإنصاف ٨٨/٢.

(٤) سبق تخريجه بنحو هذا اللفظ ص ١٨٩.

(٥) رواه ابن أبي شيبه في كتاب الصلوات - باب من كان يقرأ في الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة وفي

الأخريين بفاتحة الكتاب ٣٧٠/١

القول الثاني:

أن القراءة تسن بعد الفاتحة في الآخرين من الرباعية، والثالثة من الثلاثية.

وبهذا قال الإمام الشافعي في الجديد^(١).

قال الإمام الشافعي: «وأحب أن يكون أقل ما يقرأ مع أم القرآن في الركعتين الأوليين قدر أقصر سورة من القرآن... وفي الآخرين أم القرآن وآية، وما زاد كان أحب إليّ...»^(٢).

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣).

قال المرداوي: «ولا يستحب أن يقرأ فيهما (يعني الثالثة والرابعة) بعد الفاتحة شيئاً من القرآن... وعنه يسن»^(٤).

واستدلوا على ذلك بأدلة من السنة، وآثار الصحابة، والمعقول:

أولاً - من السنة:

الدليل الأول: ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كنا نحزر قيام رسول الله ﷺ في الظهر والعصر فحزرنّا قيامه في الركعتين الأوليين من الظهر قدر قراءة (آلم تنزيل) السجدة، وحزرنّا قيامه في الآخرين قدر النصف من ذلك، وحزرنّا قيامه في الركعتين الأوليين من العصر على قدر قيامه في الآخرين من الظهر، وفي الآخرين من العصر على النصف من ذلك»^(٥).

(١) الأم ١ / ١٣١، المهذب ١ / ٨١، المجموع ٢ / ٣٨٦، روضة الطالبين ١ / ٢٤٧.

(٢) الأم ١ / ١٣١.

(٣) المبدع ١ / ٤٧٢، الإنصاف ٢ / ٨٨.

(٤) الإنصاف ٢ / ٨٨.

(٥) سبق تخريجه ص ٢٠٤.

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن الصحابة - رضي الله عنهم - كانوا يقدرون قيام النبي ﷺ في الآخرين من صلاة الظهر بنصف سورة السجدة، وفي الآخرين من العصر بنصف ذلك، فهذا يدل على أن النبي ﷺ يقرأ فيهما بعد الفاتحة، فتكون القراءة فيها مسنونة.

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه ابن القيم بأنه غير صريح؛ لأنه حزر وتخمين وتقدير منهم، وليس إخباراً عن تفسير نفس فعله ﷺ^(١).

الدليل الثاني: ما رواه أبو سعيد الخدري رضى الله عنه أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية، وفي الآخرين قدر خمس عشرة آية أو قال: نصف ذلك، وفي العصر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر قراءة خمس عشرة آية، وفي الآخرين قدر نصف ذلك^(٢).

وهذا الحديث واضح الدلالة.

مناقشة عامة لهذين الدليلين:

نوقشا من ثلاثة وجوه:

(١) زاد المعاد ٢٤٧/١.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٠٤.

الوجه الأول:

ناقشهما ابن نجيم، والرملي، والبكري بأن النبي ﷺ إنما فعل ذلك لبيان الجواز^(١).

الوجه الثاني:

ناقشهما الرملي بأن النبي ﷺ إنما فعل ذلك: لأنه كلما طالَّت صلواته زادت قرة عينه بخلاف غيره^(٢).

الوجه الثالث:

ناقشهما الرملي - أيضاً - بأن عدم قراءة النبي ﷺ في الآخرين من الظهر والعصر قد اتفق على روايته البخاري ومسلم، وأما القراءة فيهما فقد رواها مسلم فقط، ومن طرق الترجيح تقديم ما اتفق الشيخان على روايته على ما رواه أحدهما فقط^(٣).

ثانياً - من آثار الصحابة:

ما رواه الصنابحي^(٤) قال: صليتُ مع أبي بكر المغرب فدنوتُ منه حتى مسست ثيابه ثيابه أو يدي ثيابه، فقرأ في الركعة الثالثة بفاتحة الكتاب،

(١) البحر الرائق ١/٣٢٥، ٣٢٦. نهاية المحتاج ١/٤٩٢. إغاثة الطالبين ١/١٤٤.

(٢) نهاية المحتاج ١/٤٩٢.

(٣) المرجع السابق..

(٤) هو عبدالرحمن بن عسيلة بن عسال المرادي، الصنابحي. يكنى بأبي عبدالله. رحل إلى النبي ﷺ فوجده قد مات قبله بخمس أو ست ليال، ثم نزل الشام. وثقة ابن سعد. والعجلي. وابن حبان. وابن حجر. وتوفي في خلافة عبدالملك بن مروان.
(طبقات ابن سعد ٧/٤٤٣. الكاشف ٢/١٧٦. تهذيب التهذيب ٦/٢٢٩ تقريب التهذيب ١/٤٩١).

وقال: ﴿ رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾^(١).

وهذا الأثر واضح الدلالة.

مناقشة هذا الدليل:

ناقشه ابن قدامة من وجهين:

الوجه الأول:

أن أبا بكر رضي الله عنه قصد بذلك الدعاء دون القراءة: ليكون موافقاً لفعل الرسول ﷺ وبقية الصحابة - رضي الله عنهم^(٢).

الوجه الثاني:

أنه على تقدير كون أبي بكر رضي الله عنه قصد بذلك القراءة فإنه ليس بموجب ترك حديث النبي ﷺ وفعله^(٣).

ثالثاً - من المعقول:

أنها ركعة شرع فيها قراءة الفاتحة، فشرع فيها قراءة السورة كالأولين^(٤).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأنه قياس في مقابل نص، فهو مردود.

(١) سورة آل عمران، الآية (٨).

(٢) رواه عبد الرزاق في كتاب الصلاة - باب القراءة في المغرب حديث ٢٦٩٨، ١٠٩/٢، وحديث ٢٦٩٩، ١١٠/٢. وابن أبي شيبه في كتاب الصلوات باب من كان يقرأ في الأولين بفاتحة الكتاب وسورة وفي الآخرين بفاتحة الكتاب ٢٧١/١، ومالك في كتاب الصلاة - باب القراءة في المغرب والعشاء رقم ٥، أثر رقم ٢٥. والبيهقي في كتاب الصلاة - باب من استحبه قراءة السورة بعد الفاتحة في الآخرين ٦٤/٢. وقال النووي: «رواه مالك في الموطأ بإسناده الصحيح..» (المجموع ٢٨٣/٢).

(٣) المغني ١/٦١٤.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المهذب ١/٨١.

القول الثالث:

أن القراءة تسن بعد الفاتحة في الآخرين من الظهر دون غيرها .

وبهذا قال ابن حزم حيث قال في المحلى: «... إلا أننا نستحب أن يقرأ في صلاة الصبح مع أم القرآن في كل ركعة من ستين آية إلى مائة آية من أي سورة شاء، وفي الظهر في الأوليين في كل ركعة مع أم القرآن نحو ثلاثين آية كذلك، وفي الآخرين منها مع أم القرآن في كل ركعة نحو خمس عشرة آية، وفي الأوليين من العصر كالآخرين من الظهر، وفي الآخرين من العصر أم القرآن فقط، وفي المغرب نحو العصر...»^(١).

واستدل على ذلك بما استدل به أصحاب القول الثاني من حديثي أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، وقد سبقت مناقشتهما .

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول بالاقترار على الفاتحة في الركعتين الآخرين من الرباعية، والثالثة من الثلاثية، إلا أنه لا بأس بالقراءة بعد الفاتحة في الآخرين من صلاة الظهر في بعض الأحيان عملاً بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وبهذا يحصل الجمع بين

(١) المحلى ٤/١٠١ .

الأدلة في المسألة، وبهذا يقول شيخنا عبد العزيز^(١) بن عبد الله بن باز
- رحمه الله -^(٢).

(١) هو عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله آل باز، ولد في الرياض في ذي الحجة سنة ١٣٢٠هـ، وبدأ الدراسة منذ الصغر فحفظ القرآن الكريم قبل البلوغ، وطلب العلوم الشرعية والعربية على كثير من المشايخ منهم: محمد بن عبداللطيف آل الشيخ، وسعد بن حمد بن عتيق ومحمد بن إبراهيم آل الشيخ ولازمه عشر سنوات حتى رشحه للقضاء، وغير هؤلاء، ولي قضاء الخرج أربعة عشر عاماً، ثم درس في المعاهد العلمية وكلية الشريعة بالرياض، ثم عين نائباً لرئيس الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ثم رئيساً لها، ثم عين في ١٤ شوال من عام ١٣٩٥هـ رئيساً عاماً لإدارات البحوث العلمية والإفتاء ومفتياً عاماً للمملكة حتى وفاته في ١/٢٧/١٤٢٠هـ - هذا إلى جانب عضويته في كثير من المجالس العلمية والإسلامية، له مؤلفات منها: الفوائد الجليلة، ونقد القومية العربية، والجواب المفيد في حكم التصوير.

(قرارات مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي في دورته الأولى لعام ١٣٩٨هـ حتى الثامنة عام ١٤٠٥هـ، ص ١٧، ١٨، ١٩).

(٢) صفة صلاة النبي ﷺ مع بهجة الناظرين فيما يصلح الدنيا والدين ص ٩٢، ٩٣.

المطلب الثاني

مقدار القراءة بعد الفاتحة في كل صلاة من الصلوات الخمس

وفيه تمهيد، وست مسائل :

التمهيد : في تحديد الفصل وبيانه

المسألة الأولى : أقل ما يشرع من القراءة في الصلاة .

المسألة الثانية : القدر الذي تستحب قراءته في صلاة الظهر.

المسألة الثالثة : القدر الذي تستحب قراءته في صلاة العصر.

المسألة الرابعة : القدر الذي تستحب قراءته في صلاة المغرب.

المسألة الخامسة : القدر الذي تستحب قراءته في صلاة العشاء.

المسألة السادسة : القدر الذي تستحب قراءته في صلاة الفجر.

التمهيد

تحديد المفصل وبيانه

وفيه أمران :

الأمر الأول : تحديد بداية الفصل .

الأمر الثاني: تحديد طوال المفصل، وأوساطه، وقصاره .

الأمر الأول

تحديد بداية الفصل

اختلف العلماء في بداية الفصل على أقوال أوصلها الزركشي في البرهان إلى اثني عشر قولاً، أقتصر على ذكر أربعة منها، وهي كما يلي :

القول الأول :

أن الفصل يبتدىء من سورة (ق) .

وبهذا قال بعض المالكية حيث قال ابن رشد : " واختلف في حد الفصل، فقليل : إنه من الحجرات، وقيل : إنه من سورة (ق) " ^(١)

وهو القول الصحيح عند الحنابلة ^(٢) .

قال المرداوي : " وأول الفصل : من سورة " ق " على الصحيح من المذهب، وعليه الجمهور " ^(٣) .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

ما رواه أوس ^(٤) بن حذيفة قال : قلنا لرسول الله ﷺ : لقد أبطأت عنا الليلة

(١) البيان والتحصيل ٢٩٥/١ .

(٢) الفروع ٤١٩/١، المبدع ٤٤٣/١، الإنصاف ٥٥/٢، كشاف القناع ٣٤٢/١ .

(٣) الإنصاف ٥٥/٢ .

(٤) هو أوس بن حذيفة بن ربيعة بن أبي سلمة الثقفي، وهو أوس بن أبي أوس، وقد على النبي ﷺ مع وفد ثقيف، ونزل الطائف وروى عن النبي ﷺ وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، وروى عنه ابنه عمرو وابن ابنه عثمان بن عبد الله وغيرهما، توفي سنة ٥٩ هـ .

() الاستيعاب ٨٠/١، أسد الغابة ١٤٢/١، ١٤٣، ١٤٤، الإصابة ٨٢/١، ٨٣ .

قال: إنه طراً على حزبي من القرآن فكرهت أن أخرج حتى أتمه " قال أوس : سألت أصحاب رسول الله ﷺ كيف تحزبون القرآن ؟ قالوا : ثلاث ، وخمس ، وسبع ، وتسع ، وإحدى عشرة ، وثلاث عشرة ، وحزب المفصل وحده " (١) .

وجه الاستدلال :

أن الصحابة - رضي الله عنهم - ذكروا أن طريقتهم في تحزيب القرآن ثلاث سور، وخمس ، وسبع ، وتسع ، وإحدى عشرة ، وثلاث عشرة ، ثم حزب المفصل ، وهذا يقتضي أن أول المفصل السورة التاسعة والأربعون من أول البقرة لا من الفاتحة وهي سورة (ق) (٢) .

القول الثاني :

أنه يبتدىء من سورة الحجرات .

وبهذا قال بعض الحنفية (٣) .

جاء في الفتاوى الهندية : " وطوال المفصل من الحجرات إلى البروج ... " (٤) .

وهو القول المعتمد عند المالكية (٥) .

قال ابن رشد : " واختلف في حد المفصل ، فقليل : إنه من الحجرات " (٦) .

(١) رواه أبو داود في أبواب قراءة القرآن وتحزيبه وترتيبه - باب تحزيب القرآن . حديث ١٣٩٢ / ٢ . ٥٦ . ٥٥ . وسكت عنه . وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب في كم يستحب يغتم القرآن رقم ١٧٨ ، حديث ١٣٤٥ / ١ ، ٤٢٧ / ١ ، ٤٢٨ . وأحمد ٩ / ٤ .

(٢) كشف القناع ٢٤٣ / ١

(٣) مجمع الأنهر ١ / ١٠٥ . مراقي الفلاح ص ٤٩ . الفتاوى الهندية ٧٧ / ١ .

(٤) الفتاوى الهندية ٧٧ / ١ .

(٥) البيان والتحصيل ١ / ٢٩٥ . الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ١ / ٢٤٧ سراج السالك ١ / ١١٤ .

(٦) البيان والتحصيل ١ / ٢٩٥ .

وهو الظاهر من قول بعض الشافعية ^(١) .

قال الشرييني : « ... وقيل : طواله من الحجرات إلى عم ^(٢) » .

وبه قال بعض الحنابلة ^(٣) .

قال ابن مفلح : « وسورة من طوال المفصل في الفجر، وهو من (ق) ، وفي

الفنون من الحجرات ^(٤) » .

القول الثالث :

أنه يبتدىء من سورة (الرحمن) .

وهذا القول منسوب لعبدالله بن مسعود رضي الله عنه ^(٥) .

القول الرابع :

أنه يبتدىء من سورة (القتال) .

وبهذا قال بعض السلف ^(٦) .

قال النووي : « فالمفصل سمي بذلك لكثرة الفصول فيه . . . وفي أوله

مذاهب قيل : (سورة القتال) . . . ^(٧) » .

ولم أطلع على أدلة لهذه الأقوال الثلاثة .

(١) مغني المحتاج ١/١٦٣ . فتح الوهاب ١/٤١ . إعانة الطالبين ١/١٤٦ .

(٢) مغني المحتاج ١/١٦٣ .

(٣) المبدع ١/٤٤٣ . الإنصاف ٢/٥٥ .

(٤) الفروع ١/٤١٩ .

(٥) البيان والتحصيل ١/٢٩٥ . البرهان ١/٢٤٦ .

(٦) المجموع ٣/٣٨٤ . البرهان في علوم القرآن ١/٢٤٥ . مغني المحتاج ١/١٦٣ .

(٧) المجموع ٣/٣٨٤ .

الترجيح :

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول الأول القائل بأن المفصل يبتدىء من سورة (ق) ، لما استدلوا به من حديث أوس بن حذيفة في ذلك، وهو القول الذي اختاره شيخنا عبد العزيز بن عبد الله بن باز . رحمه الله - لهذا الحديث ^(١) .

(١) تعليق الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز على فتح الباري ٢/ ٢٤٩ .

الأمر الثاني

تحديد طوال المفصل، وأوساطه، وقصاره

اختلف الفقهاء في تحديد ذلك على أربعة أقوال، وهي كما يلي :

القول الأول :

أن طوال المفصل من (الحجرات) إلى (البروج)، وأوساطه من (البروج)، إلى (البينة) وقصاره من (البينة) إلى آخر القرآن .

وبهذا قال الحنفية ^(١) .

جاء في الفتاوي الهندية : " وطوال المفصل من الحجرات إلى البروج، والأوساط من سورة البروج إلى لم يكن، والقصار من سورة لم يكن إلى الآخر " ^(٢) .

القول الثاني :

أن طوال المفصل من (الحجرات) إلى (عبس)، وأوساطه من (عبس) إلى (الضحى) وقصاره من (الضحى) إلى آخر القرآن .

وبهذا قال المالكية ^(٣) .

جاء في سراج السالك: " والفضيلة السابعة تطويل القراءة في الصبح بأن يقرأ فيها من طوال المفصل، وهو من أول الحجرات إلى آخر سورة النازعات... والفضيلة الثامنة توسطها في العشاء بأن يقرأ فيها من وسط المفصل،

(١) البحر الرائق ١ / ٣٤٠، مجمع الأنهر ١ / ١٠٥، مراقي الفلاح ص ٤٩، الفتاوي الهندية ١ / ٧٧.

(٢) الفتاوي الهندية ١ / ٧٧ .

(٣) الشرح الكبير ١ / ٢٤٧، سراج السالك ١ / ١١٤ .

وهو من أول سورة عبس إلى الليل... والفضيلة التاسعة تقصر القراءة فيهما (يعني العصر والمغرب) بأن يقرأ من قصار المفصل، وهو أول سورة والضحي إلى الختم^(١).

القول الثالث :

أن طوال المفصل من (الحجرات) إلى (النبا)، وأوساطه من (النبا) إلى (الضحى)، وقصاره من (الضحى) إلى آخر القرآن .
وبهذا قال الشافعية^(٢) .

القول الرابع :

أن طوال المفصل من (ق) إلى (النبا)، وأوساطه من (النبا) إلى (الضحى)، وقصاره من (الضحى) إلى آخر القرآن .
وهذا هو الظاهر من مذهب الحنابلة حيث قال ابن قاسم^(٣) : . . . وحزب المفصل واحد، فمن (ق) إلى (عم) أوله، وأوساطه منها إلى (الضحى) ،
والقصار إلى الآخر^(٤) .

وهذه الأقوال لم أطلع على أدلة لها على هذا التقسيم: ومن ثم لا أستطيع الترجيح فيها . والله أعلم . .

(١) سراج السالك ١١٤/١ .

(٢) شرح المحلي على منهاج الطالبين بها مش حاشيتي قليوبي وعميرة ١٥٤/١ .

(٣) هو عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، العاصي. ولد في قرية (البيبر) القرية المعروفة شمال الرياض سنة ١٢١٢هـ وحفظ القرآن الكريم وهو صغير، وطلب العلم على كثير من كبار العلماء منهم: الشيخ عبدالله بن عبداللطيف، والشيخ إبراهيم بن عبداللطيف وغيرهما. وبرز في العلوم الشرعية كالفقه والتوحيد والحديث. وألف مؤلفات منها : أصول الأحكام. حاشية على الروض المربع. السيف السلول في الرد على عابد الرسول. توفي . رحمه الله . سنة ١٢٩٢هـ .

() مقدمة حاشية الروض المربع لابن قاسم ٣/١ .

(٤) حاشية الروض المربع لابن قاسم ٣٤/٢ .

المسألة الأولى

أقل ما يشرع من القراءة بعد الفاتحة في الصلاة

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال، وهي كما يلي :

القول الأول :

أنه لا حد للقراءة بعد الفاتحة، فتحصل بما يطلق عليه قرآن

وبهذا قال المالكية ^(١) .

قال ابن عبد البر : " وأما سائر ركعات الصلوات فيقرأ فيها الحمد وسورة،

ولاحد في ذلك " ^(٢) .

وهو الظاهر من مذهب الشافعية ^(٣) .

قال النووي : " . . . ويحصل أصل الاستحباب بقراءة شيء من القرآن ولكن

سورة كاملة أفضل " ^(٤) .

واستدلوا على ذلك بما ورد من الأدلة الدالة على مشروعية القراءة بعد

الفاتحة من غير تقدير، ومنها :

أولاً - من الكتاب :

قول الله - تعالى - : ﴿ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ ^(٥) .

وهذه الآية واضحة الدلالة .

(١) الكافي ٢٠٢/١، الفواكه الدواني ٢٠٦/١، الشرح الكبير ٢٤٢/١، سراج السالك للجملي ١١٠/١ .

(٢) الكافي ٢٠٢/١ .

(٣) المجموع ٣/٢٨٥، روضة الطالبين ١/٢٤٧، نهاية المحتاج ١/٤٩، حاشية قلوبوي ١/١٥٢، بحيرمي على الخطيب ٥٩/٢، حاشية الشرقاوي ١/٢٠٤ .

(٤) روضة الطالبين ١/٢٤٧ .

(٥) سورة المزمل، الآية (٢٠) .

ثانياً - من السنة :

الدليل الأول: ما رواه رفاعة بن رافع من حديث المسيء في صلاته، والذي جاء فيه أن النبي ﷺ قال له - أي المسيء - : ... ثم اقرأ بأَم القرآن وبما شاء الله أن تقرأ " (١) الحديث .

الدليل الثاني: ما رواه أبو سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال : أُمِرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر " (٢) .
وهذان الحديثان واضحا الدلالة .

القول الثاني :

أن أقل ما يشرع قراءته بعد الفاتحة آية واحدة بشرط أن تكون طويلة .
وبهذا قال الإمام أحمد، وبها أخذ أكثر أصحابه (٣) .
قال الحجاوي : " ثم يقرأ بالبسملة سرا ثم سورة كاملة، وتجوز آية إلا أن أحمد استحب أن تكون طويلة . . . " (٤) .
والظاهر أنهم يستدلون على ذلك بما استدل به أصحاب القول الأول، فحملوا المتيسر على الآية الواحدة .
واستدلوا على اشتراط الطول في الآية بأنها إذا كانت طويلة فإنها تشبه بعض السور القصار، فتشرع القراءة بها (٥) .

(١) سبق تخريجه ص ٥٢٢ .

(٢) سبق تخريجه ص ٥٢٣ .

(٣) الفروع ٤١٩/١، المبدع ٤٤٣/١، الإقناع ١١٨/١، الروض المربع ١٧٢/١، آداب الشئ إلى الصلاة ص ٩ .

(٤) الإقناع ١١٨/١ .

(٥) كشف القناع ٣٤٢/١ .

القول الثالث :

أن أقل ما يشرع من القراءة بعد الفاتحة سورة قصيرة قدرها ثلاث آيات،
أو ثلاث آيات من أي سورة .

وبهذا قال الحنفية ^(١) .

قال السمرقندي : " ثم مقدار القراءة الذي يخرج به عن حد الكراهة هو
فاتحة الكتاب وسورة قصيرة قدر ثلاث آيات من أي سورة كانت " ^(٢) .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : " مفتاح الصلاة
الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم، ولا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد
وسورة في الفريضة أو غيرها " ^(٣) .

وجه الاستدلال :

أن النبي ﷺ نفى كمال الصلاة بدون قراءة الفاتحة وسورة معها، وأقصر
الصور ثلاث آيات، وأداء المفروض على وجه النقصان مكروه ^(٤) .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأنه ضعيف السند - كما سبق - ^(٥)، فلا يصح الاحتجاج به .

(١) الكتاب للقدوري ٧١/١، تحفة الفقهاء ١٣٠/٢، بدائع الصنائع ٢٠٥/١ الهداية ٤٨/١، الاختيار ٥٦/١.

البحر الرائق ٣١٣/١ .

(٢) تحفة الفقهاء ١٣٠/٢ .

(٣) سبق تخريجه ص ٦٢٣ .

(٤) بدائع الصنائع ٢٠٥/١ .

(٥) ص ٦٢٣ هامش رقم (١) .

الترجيح :

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة- والله أعلم بالصواب- هو القول الأول القائل بأنه لا حد للقراءة بعد الفاتحة في الصلاة: لقوة ما استدلوا به. ولأن المقصود هو قراءة القرآن وذلك حاصل بما يمكن أن يطلق عليه قرآن ولو كان قليلاً .

ولكن مع ذلك لا بد أن يكون المقروء مما يفيد معنى مستقلاً سواء كان آية أو أقل بحيث لا يحتاج إلى ما قبله أو بعده لإكمال معناه: لأن المعنى مقصود في ذلك .

المسألة الثانية

القدر الذي تستحب قراءته في صلاة الظهر

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين، وهما كما يلي :

القول الأول :

أن القراءة تستحب في صلاة الظهر بطوال المفصل .

وبهذا قال الحنفية ^(١) .

قال الموصلي : " والسنة أن يقرأ في الفجر والظهر طوال المفصل " ^(٢) .

وبه قال المالكية ^(٣) .

قال ابن جزري : " ويستحب أن يطول في الصبح فيقرأ بطوال المفصل وما زاد

عليها، ودون ذلك في الظهر " ^(٤)

وبه قال الشافعية ^(٥) .

قال الشيرازي : " والمستحب أن يقرأ في الصبح بطوال المفصل ... ويقرأ في

الأولين من الظهر بنحو ما يقرأ في الصبح " .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

-
- (١) الهداية ٥٤/١، المختار ٥٦/١، البحر الرائق ٣٤١/١، مجمع الأنهر ١٠٥/١، الفتاوى الهندية ٧٧/١ .
 - (٢) المختار ٥٦/١ .
 - (٣) البيان والتحصيل ٢٩٥/١، القوانين الفقهية ص ٦٥، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٠/ ٣٠٦، الفواكه الدواني ٢٢٧/١، حاشية الدسوقي ٢٤٧/١ .
 - (٤) القوانين الفقهية ص ٦٥ .
 - (٥) المذهب ٨١/١، المجموع ٣٨٥/٣، روضة الطالبين ٢٤٨/١، مغني المحتاج ١٦٣/١، نهاية المحتاج ٤٩٥/١، حاشية الشرقاوي ٢٠٥/١ .

الدليل الأول: ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية، وفي الآخرين قدر خمس عشرة آية، أو قال : نصف ذلك، وفي العصر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر قراءة خمس عشرة آية، وفي الآخرين قدر نصف ذلك^(١).

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه أخبر بأن النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر قدر ثلاثين آية، وهذا يدل على أنه كان يطيل القراءة فيها فيقرأ بطوال المفصل .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته من وجهين :

الوجه الأول :

أن هذا مجرد تقدير وتخمين، وليس صريحاً في الدلالة .

الوجه الثاني :

أن من أوساط المفصل ما يزيد على ثلاثين آية، بل على أربعين .

الدليل الثاني : ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أيضاً - قال : لقد كانت صلاة الظهر تقام فيذهب الذاهب إلى البقيع، فيقضي حاجته، ثم يتوضأ، ثم يأتي ورسول الله ﷺ في الركعة الأولى مما يطيلها^(٢).

(١) سبق تخريجه ص ٢٠٤ .

(٢) رواه مسلم في كتاب الصلاة . باب القراءة في الظهر والعصر رقم ٣٤، الحديثان ١٦٦، ١٦٢، ١/ ٣٣٥ .

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه أخبر أن النبي ﷺ يطيل الركعة الأولى من صلاة الظهر بحيث يذهب الذهاب الى البقيع فيقضي حاجته ثم يتوضأ ويدركها معه، وهذا يدل على أنه كان يطيل القراءة فيها، فيقرأ بطوال المفصل .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأن ذلك يمكن حمله على أنه كان يفعل ذلك في بعض الأحيان، جمعا بينه وبين ماسيأتي من أدلة أصحاب القول الثاني .

القول الثاني :

أن القراءة تستحب في صلاة الظهر بأوساط المفصل .

وبهذا قال الحنابلة ^(١) .

قال ابن قدامة : " . . . ثم يقرأ بعد الفاتحة سورة تكون في الصباح من طوال المفصل ، وفي المغرب من قصاره، وفي الباقي من أوساطه " ^(٢) .

واستدلوا على ذلك بالسنة، وآثار الصحابة :

(١) العدة ص ٧٥، الكافي ١/١٣٣، المقنع ص ٢٩، المحرر ١/٥٤، الفروع ١/٤١٩، المبدع ١/٤٤٣، منتهى

الإرادات ١/٧٨

(٢) المقنع ص ٢٩ .

أولاً - من السنة :

مارواه جابر ^(١) بن سمرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في الظهر والعصر ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ﴾ ^(٢)، و ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾ ^(٣) ونحوهما من السور ^(٤) .

وفي رواية : كان رسول الله ﷺ إذا دحضت ^(٥) الشمس صلى الظهر وقرأ بنحو من ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ ^(٦)، والعصر كذلك، والصلوات كذلك إلا الصبح فإنه كان يطيلها ^(٧) .

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يقرأ في الظهر بالطارق والبروج والليل ، ونحوها ، وهي من أوساط المفصل ، وهذا يدل على استحباب ذلك .

(١) هو جابر بن سمرة بن جندب بن حجير العامري، ثم السوائي، واختلف في كنيته فقيل: أبو عبد الله، وقيل: أبو خالد، وهو مولى بني زهرة، روى عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة، وسكن الكوفة وابتنى بها داراً، وتوفي في سنة ٧٢هـ، وقيل ٧٤هـ، وقيل غير ذلك.
(الاستيعاب ١/ ٢٢٤، ٢٢٥، أسد الغابة ١/ ٢٥٤، الإصابة ١/ ٢١٢) .

(٢) سورة الطارق، الآية (١)، وتماهما (والسماء والطارق).

(٣) سورة البروج، الآية (١)، وتماهما (والسماء ذات البروج).

(٤) رواه أبو داود في كتاب الصلاة - باب قدر القراءة في صلاة الظهر والعصر حديث ٢١٢ / ١ . ٢١٣ / ١ . وسكت عنه، والبيهقي في كتاب الصلاة - باب قدر القرءة في الظهر والعصر ٢ / ٣٩١ .

(٥) أي زالت عن وسط السماء إلى جهة المغرب . (النهاية مادة دحض ٢ / ١٠٤) .

(٦) سورة الليل، الآية (١) .

(٧) رواه أبو داود في كتاب الصلاة - باب قدر القراءة في صلاة الظهر والعصر. حديث ٨٠٦ / ١ . ٢١٣ / ١ . وسكت عنه .

ثانياً - من آثار الصحابة :

ما روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه :
أن اقرأ في الصبح بطوال المفصل، وقرأ في الظهر بأوساط المفصل...^(١) .
وهذا الأثر صريح الدلالة .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأنه ضعيف منقطع لا يصح الاحتجاج به، حيث قال
ابن حجر: " رواه عبدالرزاق بإسناد ضعيف منقطع " ^(٢) ..

الترجيح :

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول
باستحباب القراءة بطوال المفصل في صلاة الظهر في بعض الأحيان، جمعاً بين
الأدلة في المسألة، وعملاً بها جميعاً .

(١) رواه عبدالرازق في كتاب الصلاة - باب ما يقرأ في الصلاة، حديث ٢٦٧٢، ١٠٤/٢ .

(٢) الدراية ١٦٢/١ .

المسألة الثالثة

القدر الذي تستحب قراءته في صلاة العصر

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين، وهما كما يلي :

القول الأول :

أن القراءة تستحب في صلاة العصر بأوساط المفصل.

وبهذا قال الحنفية^(١) .

قال الموصلي : " والسنة أن يقرأ في الفجر والظهر طوال المفصل ،

وفي العصر والعشاء أوساطه"^(٢) .

وبه قال بعض المالكية^(٣) .

قال ابن رشد : «... وفي العشاء الآخر بوسطها، واختلف في العصر، فقليل:

هي والمغرب سيان ... وقليل: إنها والعشاء الآخرة سيان فيما يستحب فيهما من

قدر القراءة^(٤) .

وبه قال الشافعية^(٥) .

(١) الهداية ٥٤/١ الاختيار ٥٦/١. البحر الرائق ٣٢٩/١. ٣٤٠. مجمع الأنهر ١٠٥/١.

(٢) الاختيار ٥٦/١ .

(٣) البيان والتحصيل ٢٩٥/١. الجامع لأحكام القرآن ٣٠٦/١٠ .

(٤) البيان والتحصيل ٢٩٥/١ .

(٥) المذهب ٨١/١. المجموع ٣٨٥/٣. روضة الطالبين ٢٤٨/١. فتح الوهاب ٤١/١. مغني المحتاج ١٦٣/١.

نهاية المحتاج ٤٩٥/١.

قال الشيرازي : « ... ويقرأ في الأوليين من العصر بأوساط المفصل ^(١) » .

وبه قال الحنابلة ^(٢) .

قال ابن قدامة : « ... ثم يقرأ بعد الفاتحة سورة تكون في الصباح من طوال المفصل، وفي المغرب من قصاره، وفي الباقي من أوساطه ^(٣) » .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

مارواه جابر بن سمرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في الظهر والعصر

بـ ﴿ وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ ﴾ ^(٤) و ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ﴾ ^(٥) ونحوهما من السور ^(٦) .

وفي رواية: كان رسول الله ﷺ إذا دحضت الشمس صلى الظهر وقرأ بنحو

من ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ ^(٧) والعصر كذلك ... ^(٨) ، الحديث.

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن جابر بن سمرة رضي الله عنه أخبر أن

النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة العصر بالطارق والبروج والليل ونحوهما، وهي من

أوساط المفصل، وهذا يدل على استحباب القراءة فيها بأوساط المفصل .

(١) المذهب ٨١/١ .

(٢) المدة ص ٧٥، المقنع ص ٢٩، الكافي ١/١٣٣، المحرر ١/٥٤، الفروع ١/٤١٩، الإنصاف ٢/٥٥، الإقناع ١/١١٨ .

(٣) المقنع ص ٢٩ .

(٤) سورة الطارق. الآية (١). وتامها (والسماء والطارق).

(٥) سورة البروج. الآية (١). وتامها (والسماء ذات البروج).

(٦) سبق تخريجه ص ٦٦٠ .

(٧) سورة الليل. الآية (١).

(٨) سبق تخريجه ص ٦٦٠ .

القول الثاني :

أن القراءة تستحب في صلاة العصر بقصار المفصل .

وبهذا قال بعض المالكية ^(١) .

قال ابن رشد : "... ويقرأ في المغرب بقصارها ... واختلف في العصر، فقليل:

هي والمغرب سيان في قدر القراءة ..."^(٢) .

ولم أطلع على دليل لهذا القول .

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول

الأول القائل باستحباب القراءة بأوساط المفصل في صلاة العصر: لقوة

ما استدلوا به.

(١) البيان والتحصيل ٢٩٥/١. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٠٦/١٠. الفواكه الدواني ٢٢٩/١. الشرح

الكبير ٢٤٧/١. الخلاصة الفقهية ص ٧٨ .

(٢) البيان والتحصيل ٢٩٥/١ .

المسألة الرابعة

القدر الذي تستحب قراءته في صلاة المغرب

اتفق أصحاب المذاهب الأربعة على استحباب القراءة بقصار المفصل في صلاة المغرب .

حيث قال بذلك الحنفية^(١) .

قال الموصلي : " والسنة أن يقرأ في الفجر والظهر طوال المفصل ... وفي المغرب قصاره " ^(٢) .

وبه قال المالكية ^(٣) .

قال ابن رشد : " ويقرأ في المغرب بقصارها ... " ^(٤) .

وبه قال الشافعية ^(٥) .

قال الشيرازي : " ويقرأ في الأوليين من المغرب بقصار المفصل " ^(٦) .

وبه قال الحنابلة ^(٧) .

(١) تحفة الفقهاء ١٣١/٢، الهداية ٥٤/١، الاختيار ٥٦/١، البحر الرائق ٣٣٩/١، ٣٤٠، مجمع الأنهر ١٠٥/١، كشف الحقائق ٥٢/١ .

(٢) الاختيار ٥٦/١ .

(٣) البيان والتحصيل ٢٥٩/١، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٠٦/١٠، القوانين الفقهية ص ٦٥، الفواكه الدواني ٢٢٩/١، حاشية الدسوقي ٢٤٧/١ .

(٤) البيان والتحصيل ٢٩٥/١ .

(٥) المهذب ٨١/١، المجموع ٣٨٥/٣، روضة الطالبين ٢٤٨/١، فتح الوهاب ٤١/١، مغني المحتاج ١٦٣/١، نهاية المحتاج ٤٩٥/١ .

(٦) المهذب ٨١/١ .

(٧) العدة ص ٧٥، المقنع ص ٢٩، الكافي ١٣٣/١، الفروع ٤١٩/١، المبدع ٤٤٣/١، الإنصاف ٥٥/٢، منتهى الإرادات ٧٨/١ .

قال ابن قدامة : " ويسن أن يقرأ بعد الفاتحة سورة تكون في الصباح من طوال المفصل، وفي المغرب من قصاره " (١) .

واستدلوا على ذلك بأدلة من السنة، وآثار الصحابة، والمعقول :

أولاً - من السنة :

الدليل الأول : ما رواه سليمان (٢) بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :
ما صليت وراء أحد أشبه صلاة برسول الله ﷺ من فلان (٣) فصلينا وراء ذلك
الإنسان، وكان يطيل الأوليين من الظهر ويخفف في الآخرين، ويخفف في
العصر، ويقرأ في المغرب بقصار المفصل، ويقرأ في العشاء ب ﴿ وَالْقَمِيسِ
وَصَحْنَهَا ﴾ (٤) وأشباهاها ، ويقرأ في الصباح بسورتين طويلتين " (٥) .

وهذا الحديث واضح الدلالة .

(١) الكافي ١/ ١٣٣ .

(٢) هو سليمان يسار الهلالي، المدني، يكنى بأبي أيوب، ويقال : أبو عبد الرحمن، ويقال : أبو عبد الله،
مولى ميمونة زوجة النبي ﷺ أحد أئمة التابعين، وأحد الفقهاء السبعة، عرف بشدة الورع، والتقوى،
مع غزارة العلم، كان سعيد بن المسيب إذا جاء أحد يستفتيه قال : اذهب إلى سليمان فإنه أعلم من بقي
اليوم، توفي سنة ١٠٠هـ، وقيل ١٠١هـ .
(٣) مشاهير علماء الأمصار ص ٦١، طبقات ابن سعد ٥/ ١٧٤، تذكرة الحفاظ ١/ ٨٥ .

(٤) قد ورد ذكر اسمه وأنه عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - كما رواه زيد بن أسلم قال : دخلنا على
أنس بن مالك فقال : صليتم، قلنا : نعم، قال : يا جارية هلمي لي وضوءاً ما صليت وراء إمام أشبه
صلاة برسول الله ﷺ من إمامكم هذا، قال زيد : وكان عمر بن عبد العزيز يتم الركوع والسجود ويخفف
القيام والقعود .

(٥) رواه النسائي في كتاب الافتتاح - باب تخفيف القيام والقراءة رقم ٦١، حديث ٩٨١، ١٦٦/٢، ١٦٧ .

(٤) سورة الشمس الآية (١)، وتامها ﴿ وَالْقَمِيسِ وَصَحْنَهَا ﴾ .

(٥) رواه النسائي في كتاب الافتتاح - باب تخفيف القيام والقراءة رقم ٦١، حديث ٩٨٢، ١٦٧/٢، ١٦٧ والبيهقي في
كتاب الصلاة - باب قدر القراءة في المغرب ٢/ ٣٩١، وأحمد ٢/ ٣٠٠، وقال ابن حجر : بإسناد صحيح .

(بلوغ المرام ص ٥٤) .

الدليل الثاني : ما رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : كان النبي ﷺ يقرأ

في المغرب ﴿ قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ ^(١) و ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(٢) ^(٣).

وجه الاستدلال:

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن ابن عمر رضي الله عنهما أخبر أن النبي ﷺ كان يقرأ بسورتي (الكافرون) و (الإخلاص) في صلاة المغرب ، وهما من قصار المفصل بلفظ (كان)، وهو يدل على المواظبة غالباً، فدل ذلك على استحباب القراءة في المغرب بقصار المفصل .

ثانياً - من آثار الصحابة :

الدليل الأول : ما رواه أبو عبدالله الصنابحي قال: قدمت المدينة في

خلافه أبي بكر الصديق رضي الله عنه فصليت وراءه المغرب، فقرأ في الركعتين الأوليين بأَم القرآن وسورة من قصار المفصل، ثم قام في الثالثة فدنوت منه حتى أن ثيابي لتكاد أن تمس ثيابه فسمعتَه قرأ بأَم القرآن وبهذه الآية: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴾ ^(٤) ^(٥).

وهذا الأثر واضح الدلالة .

(١) سورة الكافرون، الآية (١) ..

(٢) سورة الإخلاص، الآية (١) ..

(٣) رواه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب القراءة في صلاة المغرب حديث ٨٣٣ . ٢٧٢/١ .

وقال ابن حجر : "فأما حديث ابن عمر فظاهر إسنادة الصحة إلا أنه ملول، قال الدارقطني: أخطأ فيه

بعض رواته . (فتح الباري ٢/٢٤٨) .

(٤) سورة آل عمران ، الآية (٨) ..

(٥) سبق تخريجه ص ٦٤٠ .

الدليل الثاني : ما روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن اقرأ في الصبح بطوال المفصل، واقرأ في الظهر بأوساط المفصل، واقرأ في المغرب بقصار المفصل" ^(١) .

وهذا الأثر واضح الدلالة .

ثالثاً - من المعقول :

أن مبنى صلاة المغرب على العجلة، والتخفيف أليق بها ^(٢) .

وقد ورد بعض الأحاديث الدالة على القراءة فيها بأوساط المفصل، وبطواله، وبما قبل المفصل، ومنها:

الأول : ما رواه ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال: إن أم الفضل سمعته وهو يقرأ ﴿ وَالْمُرْسَلَتِ عُرْفًا ﴾ ^(٣) فقالت: يا بني والله لقد ذكرتني بقراءتك هذا السورة إنها لآخر ما سمعت من رسول الله ﷺ يقرأ بها في المغرب ^(٤) .

الثاني : ما رواه مروان ^(٥) بن الحكم قال: قال لي زيد بن ثابت: " مالك تقرأ في المغرب بقصار وقد سمعت النبي ﷺ يقرأ بطولى الطولين" ^(٦) .

(١) سبق تخريجه ص ٦٦١ .

(٢) الهداية ٥٤/١، البحر الرائق ٣٤٠/١ .

(٣) سورة المرسلات، الآية (١) .

(٤) سبق تخريجه ص ٢٩٠ .

(٥) هو مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس الأموي. يكنى بأبي عبد الله ويقال : أبو القاسم ويقال أبو الحكم. تولى إمرة المدينة أيام معاوية، وبيع بالخلافة بعد وفاة معاوية بن يزيد بن معاوية بالجابية، قيل ولد يوم أحد. وقيل : يوم الخندق. قال البخاري : لم ير النبي ﷺ توفي في رمضان سنة ٦٥هـ. وعمره ٦٤ سنة وكانت ولايته تسعة أشهر .

(٦) تهذيب التهذيب ٩٢/١٠، فوات الوفيات للكتبي ١٢٥/٤، ١٢٦ () .

(٦) رواه البخاري في كتاب الأذان . باب القراءة في المغرب ١٨٦/١ .

وفي رواية، قال: قلت: ما طولى الطولين ؟ قال: الأعراف
(والأخرى الأنعام) ^(١) .

الثالث : ما رواه جبير ^(٢) بن مطعم قال : سمعت رسول الله ﷺ قرأ في المغرب
بالطور ^(٣) .

وقد جمع ابن حجر بين هذه الأحاديث ، والأحاديث السابقة الدالة على
استحباب القراءة بقصار المفضل في المغرب فقال : " وطريق الجمع بين هذه
الأحاديث أنه ﷺ كان أحياناً يطيل القراءة في المغرب إما لبيان الجواز
وإما لعلمه بعدم المشقة على المأمومين " ^(٤) .

مناقشة هذا الجمع :

ناقشه الشوكاني من وجهين :

الوجه الأول :

أنه يقدر فيه ما ورد من إنكار زيد بن ثابت على مروان مواظبته على
قصار المفضل في صلاة المغرب، وأنه لو كانت قراءته ﷺ السور الطويلة

(١) رواها أبو داود في كتاب الصلاة . باب قدر القراءة في المغرب . حديث ٨١٢ . ٢١٥/١ . وسكت عنها .

(٢) هو جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف بن قصي القرشي . النوفلي يكنى بأبي محمد .
وقيل : أبا عدي . كان من حلماء قريش وساداتهم . وكان يؤخذ عنه نسب قريش والعرب قاطبة . قدم علي
النبي ﷺ في فداء أسارى بدر . ثم أسلم بعد ذلك عام خيبر . وقيل : يوم الفتح . توفي سنة ٥٦ هـ .
(أسد الغابة ٢٧١/١ الإصابة ٢٢٧/١) .

(٣) رواه البخاري في كتاب الأذان . باب الجهر في المغرب ١٨٦/١ . وفي كتاب الجهاد . باب فداء المشركين ٤/
٣٠ . ٣١ . وفي كتاب المغازي باب رقم ١٢ (ولم يذكر له عنواناً) ٢٠/٥ . ومسلم في كتاب الصلاة . باب
القراءة في الصبح رقم ٢٥ . حديث ١٧٤ . ٣٣٨/١ .

(٤) فتح الباري ٢٤٨/٢ .

لبيان الجواز لما كان ما فعله مروان من المواظبة على القصار إلا محض السنة، ولم يحسن من زيد بن ثابت إنكار ما سنه ﷺ ولم بفعل غيرها إلا لبيان الجواز، ولو كان كذلك لما سكت مروان عن الاحتجاج بمواظبة النبي ﷺ على ذلك في مقام الإنكار عليه.

الوجه الثاني :

أن بيان الجواز يكفي فيه مرة واحدة. وقد اتضح من الأحاديث السابقة أنه ﷺ قرأ بالسور الطويلة مرات متعددة^(١).

والذي يظهر - والله أعلم - أن القراءة تستحب بقصار المفصل في صلاة المغرب في أكثر الأحيان ، وبغير القصار في بعض الأحيان، جمعاً بين الأدلة الواردة في ذلك، وإعمالاً لها جميعاً، والمعلوم أن إعمال الدليل إذا أمكن أولى من إهماله .

(١) نيل الأوطار ٢/ ٢٣٦ .

المسألة الخامسة

القدر الذي تستحب قراءته في صلاة العشاء

اتفق أصحاب المذاهب الأربعة - فيما اطلعت عليه - على استحباب القراءة بأوساط المفصل في صلاة العشاء .

حيث قال بذلك الحنفية ^(١) .

قال الموصلي: " والسنة أن يقرأ في الفجر والظهر طوال المفصل، وفي العصر والعشاء أوساطه " ^(٢) .

وبه قال المالكية ^(٣) .

قال ابن رشد: " ويستحب أن لا يقرأ في الصبح والظهر في مساجد الجماعات بدون طوال سور المفصل ... وفي العشاء الآخرة بوسطها " ^(٤) .
وبه قال الشافعية ^(٥) .

قال النووي: " ويستحب أن يقرأ في الصبح بطوال المفصل ... وفي العصر والعشاء بأوساطه " ^(٦) .

-
- (١) الهداية ٥٤/١، الاختيار ٥٦/١، البحر الرائق ٣٢٩/١، كشف الحقائق ٥٢/١، مجمع الأنهر ١٠٥/١.
 - (٢) الاختيار ٥٦/١.
 - (٣) البيان والتحصيل ٢٩٥/١، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٠٦/١، الشرح الكبير ٢٤٧/١.
 - (٤) البيان والتحصيل ٢٩٥/١.
 - (٥) المهذب ٨١/١، المجموع ٣٨٥/٣، روضة الطالبين ٢٤٨/١، فتح الوهاب ٤١/١، مغني المحتاج ١٦٣/١.
 - (٦) المجموع ٨٣٥/٣.

وبه قال الحنابلة ^(١) .

قال ابن قدامة : " ويسن أن يقرأ بعد الفاتحة سورة تكون في الصباح من طوال المفصل، وفي المغرب من قصاره، وفي سائرهن من أوساطه " ^(٢) .
واستدلوا على ذلك بأدلة من السنة ، وآثار الصحابة :
أولاً - من السنة :

الدليل الأول : ما رواه جابر بن عبدالله رضي الله عنه قال : صلى معاذ بن جبل الأنصاري العشاء فطول عليهم، فانصرف رجل منا فصلى، فأخبر معاذ عنه، فقال: إنه منافق، فلما بلغ ذلك الرجل، دخل على رسول الله ﷺ فأخبره ما قال معاذ، فقال له النبي ﷺ : " أتريد أن تكون فتانا يامعاذ ؟ إذا أمتت الناس فاقراً ب ﴿ وَالشَّمْسُ وَضَعَهَا ﴾ ^(٣) و ﴿ سَبِّحْ أَسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ ^(٤) و ﴿ أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ ﴾ ^(٥) و ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ ^(٦) ^(٧) .

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ أمر معاذ رضي الله عنه بالقراءة بالشمس والأعلى والعلق ^(٨) والليل ونحوها في صلاة العشاء وهي من أوساط المفصل، فدل ذلك على استحباب ذلك.

(١) العدة ص ٧٥، المقنع ص ٢٩، الكافي ١/١٣٣، الفروع ١/٤١٩، الإنصاف ٢/٥٥ .

(٢) الكافي ١/١٣٣ .

(٣) سورة الشمس، الآية (١) ..

(٤) سورة الأعلى، الآية (١) .

(٥) سورة العلق، الآية (١) .

(٦) سورة الليل، الآية (١) وتماهما (والليل إذا يَخْشَى) .

(٧) رواه البخاري في كتاب الأذان - باب من شكى إمامه إذا طول ١/١٧٣ ومسلم في كتاب الصلاة - باب القراءة في العشاء رقم ١٧٩٠٣٦ / ١ / ٣٤٠ واللفظ له .

(٨) تعد سورة العلق من أوساط المفصل على قول الحنفية كما سبق .

الدليل الثاني : ما رواه سليمان بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :
 ماصليت وراء أحد أشبه صلاة برسول الله ﷺ من فلان، فصلينا وراء ذلك
 الإنسان، وكان يطيل الأوليين من الظهر ويخفف في الآخرين، ويخفف في
 العصر، ويقرأ في المغرب بقصار المفصل، ويقرأ في العشاء بـ ﴿ وَالشَّمْسُ
 وَضَحَاهَا ﴾ ^(١) ويقرأ في الصبح بسورتين طويلتين ^(٢) .

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن أبا هريرة رضي الله عنه شبه صلاة
 الرجل بصلاة النبي ﷺ وكان الرجل يقرأ بسورة الشمس ونحوها في العشاء،
 وهي من أوساط المفصل، وهذا يدل على أن النبي ﷺ كان يقرأ بذلك في
 العشاء مما يدل على استحبابه .

ثانياً - من آثار الصحابة :

ما روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن
 اقرأ في الفجر والظهر بطوال المفصل، وفي العصر والعشاء بأوساط المفصل،
 وفي المغرب بقصار المفصل ^(٣) .

وهذا الأثر واضح الدلالة .

(١) سورة الشمس، الآية (١) .

(٢) سبق تخريجه ص ٦٦٨ .

(٣) سبق تخريجه ص ٦٦١ .

وقد ورد على هذا ما رواه البراء بن عازب رضي الله عنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ ﴿ وَاللَّيْلِ وَاللَّيْتُونَ ﴾ ^(١) في العشاء وما سمعت أحداً أحسن منه صوتاً أو قراءة ^(٢) .

حيث قرأ النبي صلى الله عليه وسلم فيها بالتين مع أنها من قصار المفصل على قول المالكية والشافعية والحنابلة كما سبق ^(٣) .

الإجابة عن هذا الحديث :

يمكن الإجابة عنه بأنه يحمل على أن النبي صلى الله عليه وسلم أراد بذلك التخفيف؛ لأنه كان في سفر كما جاء في رواية أخرى عن عدي بن ثابت رضي الله عنه قال : سمعت البراء يُحدِّثُ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان في سفر فصلى العشاء الآخرة فقرأ في إحدى الركعتين ﴿ وَاللَّيْلِ وَاللَّيْتُونَ ﴾ ^(٤) ^(٥) .

(١) سورة التين الآية (١) .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٩٠ .

(٣) ص ٦٥١ ، ٦٥٢ .

(٤) سورة التين، الآية (١) .

(٥) رواه مسلم في كتاب الصلاة . باب القراءة في العشاء رقم ٢٦ ، حديث ١٧٥ ، ٣٢٩/١ .

المسألة السادسة

القراءة بعد الفاتحة في صلاة الفجر

وفيها أمران :

الأمر الأول : القدر المستحب قراءته في صلاة الفجر.

الأمر الثاني : ما يستحب قراءته في صلاة الفجر يوم الجمعة.

الأمر الأول

القدر المستحب قراءته في صلاة الفجر

اتفق أصحاب المذاهب الأربعة - فيما اطعت عليه - على استحباب القراءة بطوال المفصل في صلاة الفجر .

حيث قال بذلك الحنفية ^(١) .

قال الموصلي : « والسنة أن يقرأ في الفجر والظهر طوال المفصل ^(٢) » .

وبه قال المالكية ^(٣) .

قال ابن رشد : " ويستحب أن لا يقرأ في الصبح والظهر في مساجد الجماعات بدون طوال سور المفصل ^(٤) " .

وبه قال الشافعية ^(٥) .

قال الشيرازي : " والمستحب أن يقرأ في الصبح بطوال المفصل ^(٦) " .

وبه قال الحنابلة ^(٧) .

قال ابن قدامة : " ويسن أن يقرأ بعد الفاتحة سورة تكون في الصبح من طوال المفصل ^(٨) " .

(١) الهداية ٥٤/١، الاختيار ٥٦/١، البحر الرائق ٣٣٩/١، مجمع الأنهر ١٠٥/١، كشف الحقائق ٥٢/١ .

(٢) الاختيار ٥٦/١ .

(٣) المدونة الكبرى ٦٧/١، البيان والتحصيل ٢٩٥/١، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٠٦/١٠، القوانين الفقهية ص ٦٥، الفواكه الدواني ٢٢٧/١، حاشية الدسوقي ٢٤٧/١ .

(٤) البيان والتحصيل ٢٩٥/١ .

(٥) المذهب ٨٠/١، المجموع ٣٨٥/٣، روضة الطالبين ٢٤٨/١، فتح الوهاب ٤١/١، مغني المحتاج ١٦٣/١ .

(٦) المذهب ٨٠/١ .

(٧) العدة ص ٧٥، المقنع ص ٢٩، الكافي ١٣٣/١، المحرر ٥٤/١، الفروع ٤١٩/١، الإقناع ١١٨/١ .

(٨) الكافي ١٣٣/١ .

واستدلوا على ذلك بأدلة من السنة، وأثار الصحابة :

أولاً - من السنة :

الدليل الأول : ما رواه قطبة ^(١) بن مالك قال : صليت وصلى بنا رسول الله ﷺ فقراً : ﴿ قَدْ أَفْرَأَ أَنْ الْمَجِيدِ ﴾ ^(٢) حتى قرأ : ﴿ وَالنَّخْلَ بِاسْقَنْتِ ﴾ ^(٣) قال : فجعلت أرددها ولا أدري ما قال ^(٤) ، وفي لفظ : أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في الفجر ﴿ وَالنَّخْلَ بِاسْقَنْتِ لَهَا طَلْعٌ نَفِيدٌ ﴾ ^{(٥) (٦)} .

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ قرأ في صلاة الفجر بسورة (ق) وهي من المفصل، فدل ذلك استحباب القراءة فيها بطوال المفصل .

الدليل الثاني : ما رواه سيار ^(٧) بن سلامة قال : دخلت أنا وأبي على أبي ברزة ^(٨) الأسلمي فسأناه عن وقت الصلوات، فقال : كان النبي ﷺ يصلي الظهر حين تزول الشمس، والعصر ويرجع الرجل إلى أقصى المدينة، والشمس حية، ونسيت ما قال في المغرب، ولا يبالي بتأخير العشاء إلى ثلث الليل، ولا يجب

(١) هو قطبة بن مالك الثعلبي من بني ثعلبة بن ذبيان، ولذلك يقال له : الذبياني، سكن الكوفة، قال البخاري،

وابن أبي حاتم : له صحبة . (طبقات ابن سعد ٢٦/٦، أسد الغابة ٢٠٦/٤، الإصابة ٢٣٨/١)

(٢) سورة ق، الآية (١) .

(٣) سورة ق، الآية (١٠) .

(٤) رواه مسلم في كتاب الصلاة - باب القراءة في الصبح رقم ٣٥، حديث ١٦٥، ٢٣٦/١ .

(٥) سورة ق، الآية (١٠) .

(٦) رواه مسلم في الكتاب والباب السابقين حديث ١٦٦، ٢٣٧/١ .

(٧) هو سيار بن سلامة الرياحي البصري، من بني قيس بن ثعلبة، يكنى بأبي المنهال، وثقه ابن معين، والنسائي، وابن سعد، والعجلي، وقال أبو حاتم : صالح الحديث، توفي سنة ١٢٩ هـ .

(٨) طبقات ابن سعد ٢٣٦/٧، تهذيب التهذيب ٢٩٠/٤، ٢٩١ .

(٨) هو نضلة بن عبید، أبو برزة الأسلمي، صاحب رسول الله ﷺ أسلم قبل الفتح، وسكن المدينة، ثم البصرة، وغزا خراسان، وشهد قتال الخوارج، توفي ٦٥ هـ . (أسد الغابة ١٩/٥، ٢٠، الإصابة ٥٥٦/٣، ٥٥٧) .

النوم قبلها، ولا الحديث بعدها، ويصلي الصبح، فينصرف الرجل فيعرف جلسه، وكان يقرأ في الركعتين أو إحداهما ما بين الستين إلى المائة^(١).

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن أبا برزة رضي الله عنه أخبر بلفظ (كان) الذي يدل على المواظبة غالباً أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الفجر من ستين إلى مائة آية، وهذا يدل على أنه كان يقرأ طوال المفصل؛ لأنه ليس في أوساط المفصل وقصاره ما تبلغ هذا القدر، فدل ذلك على استحباب القراءة فيها بالطوال.

الدليل الثالث: ما رواه عبد الله بن عباس- رضي الله عنهما- أن

النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ تَزِيلُ﴾ السجدة، و ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾...^(٢) الحديث^(٤).

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ كان يقرأ في صبح الجمعة بالسجدة، وهي مما قبل المفصل، والإنسان، وهي من طوال المفصل، فدل ذلك على استحباب تطويل القراءة فيها بالقراءة بطوال المفصل، أو ما قبله.

(١) رواه البخاري في كتاب الأذان - باب القراءة في الفجر ١٨٧/١ .

(٢) سورة السجدة، الآية (١).

(٣) سورة الإنسان، الآية (١).

(٤) رواه مسلم في كتاب الجمعة - باب ما يقرأ في يوم الجمعة رقم ١٧، حديث ٥٩٩/٢، ٦٤.

الدليل الرابع : ما رواه سليمان بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :
ما صليت وراء أحد أشبه صلاة برسول الله ﷺ من فلان فصلينا وراء ذلك
الإنسان، وكان يطيل الأوليين من الظهر، ويخفف في الآخرين، ويخفف في
العصر، ويقرأ في المغرب بقصار المفصل، ويقرأ في العشاء ب ﴿ وَالشَّمْسُ
وَحُجَّتْهَا ﴾ ^(١) ويقرأ في الصبح بسورتين طويلتين ^(٢).

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن أبا هريرة رضي الله عنه شبه صلاة الرجل
بصلاة النبي ﷺ، وكان الرجل يقرأ في صلاة الصبح بسورتين طويلتين فدل
ذلك على أنه ﷺ يقرأ بذلك، مما يدل على استحبابه .

ثانياً - من آثار الصحابة :

ما روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه
" أن اقرأ في الصبح بطوال المفصل... " ^(٣) الأثر .
وهذا الأثر صريح الدلالة .

(١) سورة الشمس، الآية (١).

(٢) سبق تخريجه ص ٦٦٨ .

(٣) سبق تخريجه ص ٦٦١ .

الأمر الثاني

ما يستحب قراءته في صلاة الفجر يوم الجمعة

الظاهر من كلام أصحاب المذاهب الثلاثة ^(١) الحنفية، والشافعية، والحنابلة اتفاقهم على استحباب القراءة بسورتي السجدة والإنسان في فجر يوم الجمعة . فقد قال بذلك الحنفية ^(٢) .

قال الشرنبلالي: " ويستحب اقتداؤه بقراءة النبي ﷺ كالسجدة، و (هل أتى) بفجر الجمعة أحياناً ^(٣) .
وبه قال الشافعية ^(٤) .

قال النووي : " واتفقوا على أنه يسن في صبح يوم الجمعة ﴿الْمِ ١ تَزِيلُ﴾ ^(٥) في الركعة الأولى و (هل أتى) في الثانية ^(٦) .
وبه قال الحنابلة ^(٧) .

قال ابن قدامة : " ويستحب أن يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة ﴿الْمِ ١ تَزِيلُ﴾ ^(٨) و ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ ^(٩) " ^(١٠) .
واستدلوا على ذلك بما يلي :

الدليل الأول: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ يقرأ في

(١) أما المالكية فلم أطلع لهم على قول في ذلك فيما بين يدي من كتبهم .

(٢) البحر الرائق ١/٣٤٢، مجمع الأنهر ١/١٠٦، مراقي الفلاح ص ٦٨، اللباب ١/٧٩

(٣) مراقي الفلاح ص ٦٨ .

(٤) المهذب ١/٨١، المجموع ٣/٣٨٥، التبيين ص ١٤٠ .

(٥) سورة السجدة ، الآية (١) .

(٦) المجموع ٣/٣٨٥ .

(٧) الكافي ١/٢٢٩، الإقناع ١/١٩٥، منتهى الإرادات ١/١٣٧، كشف القناع ٢/٣٨

(٨) سورة السجدة ، الآية (١) .

(٩) سورة الإنسان ، الآية (١) .

(١٠) الكافي ١/٢٢٩ .

الجمعة في صلاة الفجر ﴿الْم تَنْزِيلُ﴾^(١) السجدة، و﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾^{(٢)(٣)}.

الدليل الثاني: ما رواه عبدالله بن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة ﴿الْم تَنْزِيلُ﴾^(٤) السجدة، و﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ مِنْ أَلَدَّهْرِ﴾^(٥) ...^(٦) الحديث .

الدليل الثالث: ما رواه عبدالله بن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة ﴿الْم تَنْزِيلُ﴾^(٧)، و﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾^{(٨)(٩)}.

وجه الاستدلال بهذه الأحاديث :

يمكن توجيه الاستدلال بها بأنها دلت على أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الفجر من يوم الجمعة بسورتي السجدة والإنسان، وقد وردت بلفظ (كان) وهي تدل على المواظبة غالباً، فدل ذلك استحباب القراءة بهما في فجر الجمعة. لكن تكره المداومة في ذلك لئلا يتوهم الوجوب، والله أعلم .

(١) سورة السجدة ، الآية (١) .

(٢) سورة الإنسان ، الآية (١) .

(٣) سبق تخريجه ص ٢٨٩ .

(٤) سورة السجدة ، الآية (١) .

(٥) سورة الإنسان ، الآية (١) .

(٦) سبق تخريجه ص ٦٨١ .

(٧) سورة السجدة ، الآية (١) .

(٨) سورة الإنسان ، الآية (١) .

(٩) رواه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب القراءة في صلاة الفجر يوم الجمعة رقم ٦ .

حديث ٨٢٤ ، ٢٧٠/١ ، وقال: قال في الزوائد: "إسناده صحيح، ورجاله ثقات"، والبيهقي في كتاب الجمعة-

باب القراءة في صلاة الفجر من يوم الجمعة ٢٠١/٣ .

وقال ابن حجر: "رجاله ثقات"، (فتح الباري ٢/٣٧٨) .

المطلب الثالث

حكم الاقتصار على قراءة بعض السورة بعد الفاتحة

في الركعة الواحدة

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على أربعة أقوال، وهي كما يلي :

القول الأول :

أنه يجوز الاقتصار على قراءة بعض السورة في القراءة في الصلاة مطلقاً .

وبهذا قال أكثر الحنفية ^(١) .

قال الكاساني : " ولو قرأ سورة واحدة في الركعتين قال بعض المشايخ : يكره :

لأنه خلاف ما جاء به الأثر، وقال عامتهم : لا يكره " ^(٢) .

وبه قال الإمام مالك في رواية عنه، وبها أخذ بعض أصحابه ^(٣) .

قال ابن رشد : " فجائز للرجل أن يقرأ مع أم القرآن في الركعتين الأوليين من

صلاته بما تيسر من القرآن بعض سورة كان أو عدداً من السور " ^(٤) .

وبه قال الشافعية، حيث قال النووي عن حديث السعلة الآتي : " وفي هذا

(١) شرح معاني الآثار ٣٤٧/١، بدائع الصنائع ٢٠٦/١، الاختيار ٥٦/١، الفتاوى الهندية ٧٨/١ .

(٢) بدائع الصنائع ٢٠٦/١ .

(٣) المنتقى شرح موطأ مالك ١٤٨/١، البيان والتحصيل ١٨٨/٢، الشرح الكبير ٢٤٢/١، شرح منح الجليل ١٥٢/١ .

(٤) البيان والتحصيل ١٨٨/٢ .

الحديث جواز قطع القراءة، والقراءة، ببعض السورة . . . وإن لم يكن عذر فلا كراهة أيضاً ولكنه خلاف الأولى، هذا مذهبنا^(١).

وبه قال الإمام أحمد في رواية عنه، وبها أخذ أكثر أصحابه^(٢).

قال المرداوي عن قول ابن قدامة: "ولاتكره قراءة أو آخر السور وأواسطها"^(٣):
"وهذا المذهب نقله الجماعة، وعليه الأصحاب"^(٤).

وبه قال ابن حزم حيث قال في المحلى: "... وكذلك قراءة بعض السورة في الركعة في الفرض والتطوع أيضاً حسن للإمام والفذ"^(٥).

واستدلوا على ذلك بأدلة من الكتاب، والسنة، وآثار الصحابة، والمعقول:

أولاً - من الكتاب:

قول الله - تعالى - : ﴿ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾^(٦).

وجه الاستدلال:

أن الله - سبحانه وتعالى - أمر بقراءة ما تيسر في الصلاة ولم يحد في ذلك حداً، فيجوز للمصلي أن يقرأ مع أم القرآن في الأوليين من صلاته بما تيسر سواء كان بعض سورة أو عدداً من السور^(٧).

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ١٧٧/٤ .

(٢) مسائل الإمام أحمد لابن هانئ، ٥٤/١، المقنع ص ٣٠، المغني ٦١١/١، الفروع ٤٢٠/١، المبدع ٤٨٥/١.

(٣) الإنصاف ٩٩/٢، منتهى الإرادات ٧٨/١، كشف القناع ٣٧٤/١ .

(٤) المقنع ص ٣٠ .

(٥) الإنصاف ٩٩/٢ .

(٦) المحلى ٥٦/٣ .

(٧) سورة المزمل، الآية (٢٠) .

(٨) البيان والتحصيل ١٨٨/٢ .

ثانياً - من السنة :

الدليل الأول : ما رواه عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في ركعتي الفجر في الأولى منهما : ﴿ قُلُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا ﴾ ^(١) الآية، التي في البقرة، وفي الآخرة منهما : ﴿ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ ^{(٢) (٣)}

وفي لفظ: والتي في آل عمران ﴿ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ ﴾ ^(٤) .

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ كان يقرأ في ركعتي الفجر بآية من البقرة في الأولى، وبآية من آل عمران في الثانية، وهذا يدل على جواز الاختصار على قراءة بعض السورة في الصلاة .

الدليل الثاني : ما رواه عبد الله ^(١) بن السائب ^(٢) قال : قرأ النبي ﷺ (المؤمنون) في الصبح حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون، أو ذكر عيسى أخذته سعة فركع ^(٣) .

(١) سورة البقرة . الآية (١٣٦) .

(٢) سورة آل عمران . الآية (٥٢) .

(٣) رواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب استحباب ركعتي سنة الفجر . والحث عليهما وتخفيفهما . والمحافظة عليهما . وبيان ما يستحب أن يقرأ فيهما رقم ١٤ . حديث ٩٩ . ٥٠٢/١ .

(٤) سورة آل عمران . الآية (٦٤) وأولها : قل يا أهل الكتاب

(٥) رواه مسلم في الكتاب والباب السابقين حديث رقم ١٠٠ .

(٦) هو عبد الله بن السائب بن أبي السائب . واسم أبي السائب صيفي بن عابد بن عبد الله بن عمر القرشي . المخزومي . القاري . أخذ عنه أهل مكة القراءة . وعليه قرأ مجاهد وغيره . سكن مكة . قيل : كان شريك النبي ﷺ في الجاهلية . توفي قبل ابن الزبير بيسير . وقيل : قبله بوقت ليس بيسير .

(أسد الغابة ١٧٠/٣ . الإصابة ٣١٤/٢) .

(٧) رواه البخاري معلقاً بصيغة التمريض في كتاب الأذان - باب الجمع بين السورتين في الركعة والقراءة بالخواتيم وبسورة قبل سورة وبأول سورة ١٨٨/١ . ووصله مسلم في كتاب الصلاة - باب القراءة في الصبح رقم ٣٥ حديث ١٦٣ . ٣٢٦/١ .

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ اقتصر على قراءة بعض السورة؛ لأنه ركع قبل إتمام السورة، وهذا يدل على جواز الاختصار على قراءة بعض السورة في الصلاة .

مناقشة هذا الدليل :

ناقشه العيني بأن اقتصار النبي ﷺ على بعض السورة في هذا الحديث إنما كان لأجل ما أصابه من السعال ^(١) .

الإجابة عن هذه المناقشة :

يمكن الإجابة عن ذلك بما ذكره الطحاوي من أنه قد روي عنه ﷺ أنه كان يقرأ بآيتين من القرآن ^(٢) .

الدليل الثالث : ما روته عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ قرأ في صلاة المغرب بسورة الأعراف، فرقها في ركعتين ^(٣).

الدليل الرابع : ما رواه مروان بن الحكم قال : قال لي زيد بن ثابت : مالك تقرأ في المغرب بقصار، وقد سمعت النبي ﷺ يقرأ بطولى الطولين ^(٤)، وفي رواية قال: قلت: ما طولى الطولين؟ قال: الأعراف (والأخرى الأنعام) ^(٥).

(١) عمدة القاري ٤٠/٦ .

(٢) شرح معاني الآثار ٣٤٧/١ .

(٣) رواه النسائي في كتاب الافتتاح - باب القراءة في المغرب ب (المص) رقم ٦٧، حديث ٩٩١، ٢ / ١٧٠ . وقال الشوكاني بعد ذكر رجال إسناده : " وبقيّة وإن كان فيه ضعف فقد تابعة حيوة وهو ثقة " .

(٤) نيل الأوطار ٢٣٤/٢ () .

(٥) سبق تخريجه ص ٦٧٠ .

(٥) سبق تخريجها ص ٦٧١ .

وجه الاستدلال بهذين الحديثين :

يمكن توجيه الاستدلال بهما بأن النبي ﷺ قرأ سورة الأعراف في الأولين من صلاة المغرب فرقها فيهما، وهذا يدل على جواز الاقتصار على قراءة بعض السورة في الصلاة .

ثالثاً - من آثار الصحابة :

الدليل الأول: ما رواه هشام^(١) بن عروة عن أبيه أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه صلى الصبح فقرأ فيها سورة البقرة في الركعتين كلتيهما^(٢). وهذا الأثر واضح الدلالة .

الدليل الثاني: ما رواه عبد الرحمن^(٣) بن أبي ليلى قال: صلى بنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه الفجر بمكة، فقرأ في الركعة الثانية بـ (النجم) ثم سجد، ثم قام فقرأ (إذا زلزلت)^(٤) .

(١) هو هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، يكنى بأبي المنذر، وقيل : أبو عبدالله، ولد سنة ٦٠هـ، وقيل ٦١هـ، وثقه ابن سعد، والمجلي، وأبو حاتم، ويعقوب بن شعبة، وابن شاهين، وابن حبان، وقال ابن حجر : ثقة فقيه ربما دلس، توفي سنة ١٤٥ .

(تذكرة الحفاظ / ١٤٤، ١٤٥، تهذيب التهذيب / ٨ / ١ وما بعدها، تقريب التهذيب / ٢ / ٣١٩) .

(٢) رواه مالك في الموطأ في كتاب الصلاة - باب القراءة في الصبح رقم ٧، حديث ٨٢ / ١، ٢٣، وعبد الرزاق في كتاب الصلاة - باب القراءة في صلاة الصبح حديث ٢٧١٣، ١٢١ / ٢، والبيهقي في كتاب الصلاة - باب قدر القراءة في صلاة الصبح ٣٨٩ / ٢ . وقال ابن حجر : بإسناد صحيح . (فتح الباري / ٢ / ٢٥٦) .

(٣) هو عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، المدني ثم الكوفي، قيل : اسم ابن أبي ليلى يسار، وقيل : بلال، وقيل : داود، وثقة ابن معين، والمجلي، وقال أبو حاتم، وابن معين، وغيرهما : لم يسمع من عمر، وقال ابن حجر : ثقة اختلف في سماعه من عمر، مات سنة ٨٦، (الكاشف / ٢ / ١٨٣، تهذيب / ٦ / ٢٦٢، ٢٦٣، تقريب التهذيب / ١ / ٤٩٦) .

(٤) رواه الطحاوي في كتاب الصلاة - باب الفصل هل فيه سجود أم لا ٣٥٥ / ١، وقال التهانوي : رجاله رجال الصحيح إلا شيخ الطحاوي وهو ثقة . (إعلاء السنن / ٧ / ٢٢٣) . وعبد الرزاق في كتاب الصلاة - باب القراءة في صلاة الصبح حديث ٢٧٢٤، ١١٦ / ٢، عن حصين بن سبرة عن عمر .

الدليل الثالث: ما روي قيس^(١) بن أبي حازم قال: صليت خلف ابن عباس بالبصرة، فقرأ في أول ركعة بالحمد وأول آية من البقرة، ثم قام في الثانية فقرأ: الحمد والآية الثانية من البقرة، ثم ركع، فلما انصرف أقبل علينا فقال: إن الله - تعالى - يقول : ﴿ فَاقْرَءُوا مَا تَسْرَمْتُمْ ۖ ﴾^(٢)،^(٣) .

الدليل الرابع : ما روي عن قتادة^(٤) أنه قال فيمن يقرأ سورة واحدة في ركعتين أو يردد سورة واحدة في ركعتين: كل كتاب الله^(٥) .

رابعاً - من المعقول :

أنه إذا جاز أن يقتصر على قراءة آية من السورة فهي بعض السورة^(٦) .

-
- (١) هو قيس بن أبي حازم، واختلف في اسم أبي حازم، ف قيل: حصين بن عوف، وقيل: عوف بن عبد الحارث، وقيل غير ذلك، أبو عبدالله الكوفي. أدرك الجاهلية، رحل لمبايعه النبي ﷺ فقبض وهو في الطريق، ويقال: إن له رؤية لكنها لم تثبت، وروى عن العشرة، قال ابن عينية: ما كان بالكوفة أروى عن أصحاب رسول الله ﷺ من قيس، وثقه ابن معين، وابن حبان، وغيرهما، قال الذهبي: أجمعوا على الاحتجاج به، ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه، توفي سنة ٨٤هـ . (تهذيب التهذيب ٢٨٦/٨، تقريب التهذيب ١٢٧/٢) .
- (٢) سورة الزمل ، الآية (٢٠) .
- (٣) رواه الدارقطني في كتاب الصلاة - باب قدر القراءة في الظهر والعصر والصبح حديث ٢، ٣٢٨/١ . وقال: "هذا إسناد حسن" وقال ابن حجر : " بإسناد قوي " . (فتح الباري ٢٥٦/٢) .
- (٤) وقال ابن حجر : "وقتادة تابعي صغير يستدل لقوله ولا يستدل به وإنما أراد البخاري منه (كل كتاب الله) فإنه يستبطل منه جواز جميع ما ذكر في الترجمة . (فتح الباري ٢٥٧/٢) .
- (٥) رواه البخاري في كتاب الأذان - باب الجمع بين السورتين في الركعة والقراءة بالخواتيم وبسورة قبل سورة وبأول سورة ١٨٨/١، معلقاً بصيغة الجزم، ووصله عبدالرزاق في كتاب الصلاة - باب القراءة في ركعتي الفجر حديث ٤٧٨٧، ٥٩/٣ .
- (٦) المغني ٦١٢/١ .

القول الثاني :

أنه يكره الاقتصار على قراءة بعض السورة في القراءة في الصلاة مطلقاً .

وبهذا قال بعض الحنفية حيث قال الكاساني: " والمستحب أن يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة تامة ، كذا ورد في الحديث ، ولو قرأ سورة واحدة في الركعتين قال بعض المشايخ: يكره " (١) .

وبه قال الإمام مالك في رواية عنه ، وبها أخذ بعض أصحابه (٢) .

قال الباجي: " واختلف قول مالك في القراءة ببعض سورة ، فقال في المختصر : لا يفعل ذلك فإن فعل اجزأه " (٣) .

وبه قال الإمام أحمد في رواية عنه (٤) .

قال المرداوي عن قول ابن قدامة: " ولا يكره قراءة أو اخر السور وأوسطها " (٥) ، " هذا المذهب ... وعنه : يكره مطلقاً " (٦) .

واستدلوا على ذلك بأدلة من السنة ، والمعقول :

(١) بدائع الصنائع ٢٠٦/١ .

(٢) المنتقى شرح موطأ مالك ١٤٨/١ ، مواهب الجليل ٥٢٤/١ ، الشرح الكبير ٢٤٢/١ ، بلغة السالك ١١٦/١ .

جواهر الإكليل ٤٩/١ .

(٣) المنتقى شرح موطأ مالك ١٤٨/١ .

(٤) الفروع ٤٢٠/١ ، الإنصاف ٩٩/٢ .

(٥) المقنع ص ٣٠ .

(٦) الإنصاف ٩٩/٢ .

أولاً - من السنة :

استدلوا بما ورد من فعل الرسول ﷺ بقراءة سورة كاملة في كل ركعة ومنها ما يلي :

الدليل الأول : ما رواه عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر في الأوليين بأم الكتاب وسورتين وفي الركعتين الأخريين بأم الكتاب، ويسمعا الآية، ويطول في الركعة الأولى ما لا يطول في الركعة الثانية، وهكذا في العصر، وهكذا في الصبح" (١) .

الدليل الثاني : ما رواه عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال : كان النبي ﷺ يقرأ في المغرب ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ (٢) و ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (٣) (٤) .

الدليل الثالث : ما رواه عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - قال : كان رسول الله ﷺ يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٥) السجدة، و ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ (٦) (٧) .

(١) سبق تخريجه ص ١٨٩ .

(٢) سورة الكافرون . الآية (١) .

(٣) سورة الإخلاص . الآية (١) .

(٤) سبق تخريجه ص ٦٦٩ .

(٥) سورة السجدة . الآية (١) .

(٦) سورة الإنسان . الآية (١) .

(٧) سبق تخريجه ص ٦٨١ .

الدليل الرابع: ما رواه قطبة بن مالك قال: صليت وصلى بنا رسول الله ﷺ فقرأ ﴿قَالَ الْقُرْآنُ الْمَجِيدُ﴾^(١) حتى قرأ ﴿وَالنَّخْلَ بِاسْقَنْتِ﴾^(٢) قال : فجعلت أرددها ولا أدري ما قال^(٣) .

وجه الاستدلال بهذه الأحاديث ونحوها :

يمكن توجيه الاستدلال بها بأن النبي ﷺ قد قرأ في الصلاة بسور كاملة، وواظب على ذلك حيث جاء أكثرها بلفظ (كان) وهي تدل على المواظبة غالباً، فدل ذلك على استحباب ذلك ، وكراهة الاقتصار على بعض السورة .

مناقشة هذه الأدلة :

يمكن مناقشتها بأنه قد وردت أدلة تدل على قراءة النبي ﷺ ببعض السور في الصلاة، كما سبق في أدلة أصحاب القول الأول مما يدل على عدم كراهته .

ثانياً - من المعقول :

أن قراءة السورة على وجه التبع لل فاتحة، فكما لا يقتصر على بعض الفاتحة لا يقتصر على بعض السورة بعدها^(٤) .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأنه اجتهاد في مقابل نص وهو ماسبق من أدلة أصحاب القول الأول، فلا ينظر إليه .

(١) سورة ق ، الآية (١) .

(٢) سورة ق ، الآية (١٠) .

(٣) سبق تخريجه ص ٦٨٠ .

(٤) المنقح شرح موطأ مالك ١/١٤٨ .

القول الثالث:

أنه يجوز الاقتصار على قراءة بعض السورة في القراءة في الصلاة في بعض الأحيان، وتكره مداومة عليها .

وبهذا قال الإمام أحمد في رواية عنه ^(١)

قال المرداوي عن قول ابن قدامة : "ولا يكره قراءة أو آخر السور وأوسطها" ^(٢)
" هذا المذهب... وعنه تكره المداومة" ^(٣) .

وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال : "ومن أعدل الأقوال قول من قال : يكره اعتياد ذلك دون فعله أحياناً؛ لئلا يخرج عما مضت به السنة وعادة السلف من الصحابة والتابعين" ^(٤) .

والظاهر أنهما يستدلان على ذلك بأدلة أصحاب القولين السابقين، فجمعوا بينها بذلك .

القول الرابع :

أنه يكره الاقتصار على قراءة أواسط السور دون أوائلها وأواخرها في الصلاة .
وبهذا قال الإمام أحمد في رواية عنه حيث قال المرداوي عن قول ابن قدامة :
"ولا يكره قراءة أو آخر السور وأوسطها" ^(٥) : " هذا المذهب... وعنه يكره أواسط السور دون أواخرها" ^(٦) .

ولم أطلع على دليل لهذا القول .

(١) الفروع ١/٤٢٠، المبدع ١/٤٨٥، الإنصاف ٢/٩٩ .

(٢) المقنع ص ٣٠

(٣) الإنصاف ٢/٩٩ .

(٤) مجموع الفتاوى ١٣/٤١٢ .

(٥) المقنع ص ٣٠ .

(٦) الإنصاف ٢/٩٩ .

الترجيح :

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة- والله أعلم بالصواب- هو القول الثالث القائل بجواز الاقتصار على قراءة بعض السورة في الصلاة في بعض الأحيان وكراهة المداومة عليه؛ لأن في ذلك جمعاً بين الأدلة في المسألة، وإعمالاً لها جميعاً، ولأنه الموافق لعمل الرسول ﷺ حيث إن أكثر المنقول عنه القراءة بسورة كاملة .

المطلب الرابع

حكم القراءة بأكثر من سورة بعد الفاتحة

في الركعة الواحدة

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين، وهما كما يلي :

القول الأول :

أن القراءة تجوز بأكثر من سورة في الركعة الواحدة في الصلاة مطلقاً .

وبهذا قال الحنفية ^(١) .

قال الموصلي : " ويستحب أن لا يجمع بين سورتين في ركعة، لأنه لم ينقل وإن فعل فلا بأس " ^(٢) .

وبه قال الإمام مالك في رواية عنه، وبها أخذ بعض أصحابه ^(٣) .

قال الباجي : " . . . وقد قال مالك - رحمه الله - : لا بأس أن يقرأ بسورتين وثلاث في ركعة واحدة . . . " ^(٤) .

وبه قال الشافعية ^(٥) .

(١) شرح معاني الآثار ٢٤٧/١، بدائع الصنائع ٢٠٦/١، ٢٠٧، الاختيار ٥٦/١، عمدة القاري ٤٣/٦ .

(٢) الاختيار ٥٦/١ .

(٣) المنتقى شرح موطأ مالك ١٤٨/١، البيان والتحصيل ٣٨٥/٢ .

(٤) المنتقى ١٤٨/١ .

(٥) المجموع ٣٨٥/٢، التبيان ص ١٠٢ .

قال النووي: "ولا بأس بالجمع بين سور في ركعة واحدة"^(١) .

وبه قال الإمام أحمد في رواية عنه، وبها أخذ بعض أصحابه^(٢) .

قال ابن مفلح : " وله قراءة أواخر السور وأواسطها، وجمع سورتين فأكثر في
الفرض . . . "^(٣)

وبه قال ابن حزم حيث قال في المحلى : " والجمع بين السور في ركعة واحدة
في الفرض والتطوع أيضا حسن "^(٤) .

واستدلوا على ذلك بأدلة من الكتاب، والسنة، وآثار الصحابة :

أولاً - من الكتاب :

قول الله - تعالى - : ﴿ فَاقْرَأْ مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾^(٥) .

وجه الاستدلال :

أن الله - سبحانه وتعالى - أمر بالقراءة مطلقا من غير أن يحد في ذلك حداً،
فلهذا يجوز للإنسان أن يقرأ مع الفاتحة في الأوليين من صلاته ما تيسر من
القرآن سواء كان سورة أو عددا من السور^(٦) .

(١) البيان ص ١٠٢

(٢) الشرح الكبير ٦١٢/١، ٦١٣ الفروع ٤٢٠/١، المبدع ٤٨٥/١، الإنصاف ٩٩/٢، منتهى الإرادات ٧٨/١.

كشف القناع ٣٧٤/١ .

(٣) الفروع ٤٢٠/١ .

(٤) المحلى ٥٦/٣ .

(٥) سورة المزمل ، الآية (٢٠) .

(٦) البيان والتحصيل ١٨٨/٢ .

ثانياً - من السنة :

ما رواه أبو وائل قال: جاء رجل^(١) إلى ابن مسعود، فقال: قرأت المفصل الليلة في ركعة، فقال: هذا كهذا^(٢) الشعر، لقد عرفت النظائر^(٣) التي كان النبي ﷺ يقرن بينهما، فذكر عشرين سورة في المفصل سورتين في كل ركعة^(٤). وفي لفظ: " علمت النظائر التي كان النبي ﷺ يقرأهن اثنتين في كل ركعة... " ^(٥) الحديث . وهذا الحديث واضح الدلالة .

الدليل الثاني : ما رواه أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه كان رجل من الأنصار يؤمهم في قباء، وكان كلما افتتح سورة يقرأ بها لهم في الصلاة مما يقرأ به

-
- (١) ورد ذكر اسمه عند ابن خزيمة بأنه نهيك بن سنان حيث قال : " جاء نهيك بن سنان . . . الحديث . (رواه ابن خزيمة في كتاب الصلاة - باب إباحة قراءة السورتين في الركعة الواحدة رقم ١١٧، حديث ٥٣٨، ٢٦٩/١، ٢٧٠) .
- (٢) الهذ هو سرعة القراءة، وأصله سرعة القطع، أي أتسرع فيه كما تسرع في قراءة الشعر . (النهاية مادة " هذذ " ٢٥٥/٥) .
- (٣) جمع نظيرة، وهي المثل والشبه في الأشكال، والأخلاق، والأقوال، أراد اشتباه بعضها ببعض في الطول . (النهاية مادة نظر" ٧٨/٥)
- وقد ورد بيانها عند أبي داود بلفظ : " . . . (الرحمن والنجم) في ركعة و (اقتربت والحاقة) في ركعة و (الطور والذاريات) في ركعة، و (إذا وقعت ونون) في ركعة، و (وسأل سائل والنازعات) في ركعة، و (ويل للمطففين وعيس) في ركعة، و (المدثر والمزمل) في ركعة، و (هل أتى ولا أقسم بيوم القيامة) في ركعة، و (عم يتساءلون والمرسلات) في ركعة، و (الدخان وإذا الشمس كورت) في ركعة، قال أبو داود: هذا تأليف ابن مسعود - رحمه الله - .
- (رواه أبو داود في كتاب الصلاة - باب تحزيب القرآن حديث ١٣٩٦، ٥٦/٢، وسكت عنه) .
- (٤) رواه البخاري في كتاب الأذان - باب الجمع بين السورتين في الركعة، والقراءة بالخواتيم وبسورة قبل سورة وبأول سورة ١٨٩/١ . ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب ترتيل القراءة واجتنب الهذ وهو الإفراط في السرعة، وإباحة سورتين فأكثر في ركعة رقم ٤٩، الأحاديث ٢٧٥، ٢٧٩، ٥٦٣/١، ٥٦٤، ٥٦٦ بالفاظ متقاربة .
- (٥) رواه البخاري في كتاب فضائل القرآن . باب تأليف القرآن ١٠١/٦ .

افتتح به ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١) حتى يفرغ منها ثم يقرأ سورة أخرى معها، وكان يصنع ذلك في كل ركعة، فكلّمه أصحابه، فقالوا: إنك تفتتح بهذه السورة، ثم لا ترى أنها تجزئك حتى تقرأ بأخرى، فإما تقرأ بها، وإما تدعها وتقرأ بأخرى، فقال: ما أنا بتاركها، إن أحببت أن أؤمكم بذلك فعلت، وإن كرهتم تركتكم، وكانوا يرون أنه من أفضلهم، وكرهوا أن يؤمهم غيره، فلما اتّاهم النبي ﷺ أخبروه الخبر، فقال: "يا فلان ما يمنحك أن تفعل ما يأمرك به أصحابك، وما يحملك على لزوم هذه السورة في كل ركعة" فقال: إني أحبها فقال: "حبك إياها أدخلك الجنة"^(٢).

وهذا الحديث أيضا واضح الدلالة .

الدليل الثالث: ما رواه حذيفة بن اليمان رضى الله عنه قال: صليت مع النبي ﷺ ذات ليلة فافتتح البقرة، فقلت: يركع عند المائة، ثم مضى، فقلت: يصلي بها في ركعة، فمضى، فقلت: يركع بها، ثم افتتح النساء فقرأها، ثم افتتح آل عمران فقرأها يقرأ مترسلا...^(٣) الحديث .

الدليل الرابع : ما رواه عبدالله بن شقيق قال: سألت عائشة - رضي الله عنها - قلت: هل كان رسول الله ﷺ يقرن بين السور؟ قالت: من المفصل^(٤).

وهذا الحديث أيضا واضح الدلالة .

(١) سورة الإخلاص ، الآية (١).

(٢) سبق تخريجه ص ٢٤١ .

(٣) سبق تخريجه ص ٢٤٢ .

(٤) رواه الطحاوي في كتاب الصلاة- باب جمع السور في ركعة ٣٤٥/١، وابن خزيمة في كتاب الصلاة- باب إباحة جمع السور في الركعة الواحدة من المفصل رقم ١١٨، حديث ٥٢٩، ٢٧١/١، البيهقي في كتاب الصلاة- باب الجمع بين سورتين في ركعة واحدة ٦٠/٢، وأحمد ٢٠٤/٦، وقال الساعاتي: وسنده جيد . (بلوغ الأمان ٢١١/٣) .

ثالثاً - من آثار الصحابة :

ما رواه نافع أن عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - كان إذا صلى وحده يقرأ في الأربع جميعاً في كل ركعة بأَم القرآن وسورة من القرآن، وكان يقرأ أحياناً بالسورتين والثلاث في الركعة الواحدة من صلاة الفريضة، ويقرأ في الركعتين من المغرب كذلك بأَم القرآن وسورة^(١) .

وهذا الأثر واضح الدلالة .

القول الثاني :

أن القراءة تجوز بأكثر من سورة في الركعة الواحدة في صلاة النفل، وتكره في صلاة الفرض .

وبهذا قال بعض المالكية^(٢)،^(٣) .

قال الخطاب : "فرع منه أيضاً يكره أن يزيد على السورة مرة أخرى..."^(٤) .

يعني في الفريضة.

وبه قال الإمام أحمد في رواية عنه، وبها أخذ بعض أصحابه^(٥) .

(١) رواه مالك في الموطأ في كتاب الصلاة - باب القراءة في المغرب والعشاء رقم ٥ . حديث ٢٦ . ٧٩/١ .

البيهقي في كتاب الصلاة - باب الجمع بين سورتين في ركعة واحدة ٦٠/٢ . وفي باب استحباب قراءة السورة بعد الفاتحة في الآخرين ٦٤/٢ . وأحمد ١٣/٢ بلفظ: ربما أمنا ابن عمر - رحمة الله - بالسورتين والثلاث في الفريضة . وقال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح . (مجمع الزوائد ١١٤/٢) .

(٢) إلا أنهم استثنوا من الكراهة في الفرض المأموم خشية أن يشتغل بالتفكير .

(٣) مواهب الجليل ٥٢٤/١ . الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ٢٤٢/١ بلفظ السالك ١١٦/١ . شرح منح الجليل ١٥٢/١ . الخلاصة الفقهية ص ٧٨ .

(٤) مواهب الجليل ٥٢٤/١ .

(٥) المقنع ص ٣٠ . الشرح الكبير ٦١٢/١ . الفروع ٤٢٠/١ . المبدع ٤٨٥/١ . الإنصاف ٩٩/٢ .

قال ابن قدامة: "ويكره تكرار الفاتحة، والجمع بين سور في الفرض، ولا يكره في النفل" (١) .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

استدلوا على الجواز في صلاة النفل بما يلي :

استدلوا على ذلك بما استدل به أصحاب القول الأول من حديث ابن مسعود، وحديث حذيفة بن اليمان، وحديث عائشة- رضي الله عنهم-، حيث ورد الجمع بين السور فيها في صلاة النفل فدل ذلك على جوازه فيها .

مناقشة هذه الأدلة :

يمكن مناقشتها بأن ما جاز في صلاة النفل جاز في صلاة الفرض ما لم يرد دليل على التخصيص، ولم يرد شيء هنا فيبقى على الأصل .

واستدلوا على الكراهة في صلاة الفرض بما يلي :

أن النبي ﷺ كان يقتصر على سورة واحدة في أكثر صلواته مما يدل على استحباب ذلك، وكراهة القراءة بأكثر من سورة (٢) .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأنه قد ورد عن النبي ﷺ إقرار من قرأ بأكثر من سورة في الركعة الواحدة في الفرض، واقتصاره ﷺ على سورة واحدة في أكثر

(١) المقنع ص ٣٠ .

(٢) الشرح الكبير ٦١٣/١ .

صلواته لا يدل على كراهة القراءة بأكثر منها بل يدل على أنه الأولى:
إذ هو مجرد فعل فقط .

الترجيح :

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة . والله أعلم بالصواب . هو القول الأول
القائل بجواز القراءة بأكثر من سورة في الركعة الواحدة في الصلاة مطلقاً؛ لقوة
وصراحة ما استدلوا به؛ ولأن المقصود في الصلاة قراءة القرآن، وذلك حاصل
بسورة واحدة، وبأكثر من سورة.

المطلب الخامس

تكرار قراءة السورة بعد الفاتحة في الصلاة

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : تكرار السورة بعد الفاتحة في ركعة واحدة.

المسألة الثانية: تكرار السورة بعد الفاتحة في ركعتين فأكثر.

المسألة الأولى

تكرار السورة في ركعة واحدة

اختلف الفقهاء ^(١) في هذه المسألة على ثلاثة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول :

أنه يكره تكرار السورة بعد الفاتحة في ركعة واحدة مطلقا .
وهذا هو الظاهر من قول الإمام مالك، وبه قال بعض أصحابه ^(٢) .
قال ابن رشد: " كره مالك . رحمه الله . للذي يحفظ القرآن أن يكرر ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(٣) في ركعة واحدة مراراً ليلاً... " ^(٤) .
ويمكن الاستدلال لهذا القول بما يلي :

أن تكرار السورة في ركعة واحدة لم يرد في الشرع ما يدل على مشروعيته فيكره .

القول الثاني :

أنه يكره تكرار السورة بعد الفاتحة في ركعة واحدة في صلاة الفرض دون النفل .
وبهذا قال الحنفية ^(٥) .

قال الشرنبلالي: " (و) يكره (تكرار السورة في ركعة واحدة في الفرض) " ^(٦) .

(١) ما عدا الشافعية والحنابلة فلم أطلع على قول لهم فيما بين يدي من كتبهم .

(٢) البيان والتحصيل ١/ ٣٧١، القوانين الفقهية ص ٦٥، بلغة السالك ١/ ١١٨ .

(٣) سورة الإخلاص ، الآية (١) .

(٤) البيان والتحصيل ١/ ٣٧١ .

(٥) مراقي الفلاح ص ٦٦، الفتاوي الهندية ١/ ١٠٧ .

(٦) مراقي الفلاح ص ٦٦ .

وبه قال بعض المالكية ^(١) .

قال ابن جزى: " ويجوز أن يكرر السورة في الركعة الثانية ويكره تكريرها في ركعة واحدة... " ^(٢) .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

استدلوا على الكراهة في الفرض بما يلي :

أن ذلك لم يرد فعله في الشرع فيكره ^(٣) .

واستدلوا على عدم الكراهة في النفل بما يلي :

أن شأن النفل أوسع من الفرض فلا يكره فيه التكرار ^(٤) .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأن حكم النفل حكم الفرض مالم يرد دليل على التفريق ولم يرد ذلك هنا .

الترجيح :

الذي يتضح أنه ليس في المسألة أدلة صريحة يمكن الاعتماد عليها في الترجيح، ومع ذلك فالذي يظهر رجحانه - والله أعلم بالصواب - هو القول الأول القائل بكراهة تكرار السورة بعد الفاتحة في ركعه واحدة إذا لم يكن هناك ما يدعو إلى ذلك .

أما إذا كان هناك داع لذلك كأن يخطئ المصلي في قراءة السورة فيعيدها لإصلاح الخطأ، أونحو ذلك فلا بأس .

(١) بلغة السالك ١١٨/١، المقدمات الزكية ٦٢، الخلاصة الفقهية ص ٧٨ .

(٢) القوانين الفقهية ص ٦٥ .

(٣) مراقي الفلاح ص ٦٦ .

(٤) المرجع السابق .

المسألة الثانية

تكرار السورة بعد الفاتحة في ركعتين فأكثر

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين، وهما كما يلي :

القول الأول :

أنه يجوز تكرار السورة بعد الفاتحة في ركعتين فأكثر مطلقا .

وبهذا قال بعض المالكية حيث قال ابن جزي: " ويجوز أن يكرر السورة في الركعة الثانية... " (١) .

وهو الظاهر من مذهب الشافعية حيث قالوا بجواز تكرار الفاتحة بدل السورة إذا لم يعرف غيرها (٢) فيظهر منه أنهم يقولون بجواز تكرار السورة بعدها .

وبه قال الإمام أحمد، وأصحابه (٣) .

قال ابن قدامة: " وسئل أحمد عن الرجل يقرأ في الركعة بسورة ثم يقوم فيقرأ بها في الركعة الأخرى، فقال: وما بأس بذلك " (٤) .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

الدليل الأول : ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كان رجل من الأنصار

يؤمهم في مسجد قباء، وكان كلما افتتح سورة يقرأ بها لهم في الصلاة مما يقرأ

(١) القوانين الفقهية ص ٦٥ .

(٢) حاشية قليبوي ١/١٥٢، ولم أطلع على قول صريح لهم في ذلك .

(٣) المغني ١/٦١٢، الفروع ١/٤٢٠، منتهى الإرادات ١/٧٨، كشف القناع ١/٣٧٤ .

(٤) المغني ١/٦١٢ .

به افتتح ب ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١) حتى يفرغ منها، ثم يقرأ سورة أخرى معها، وكان يصنع ذلك في كل ركعة، فكلمه أصحابه، فقالوا: إنك تفتتح بهذه السورة، ثم لا ترى أنها تجزئك حتى تقرأ بأخرى، فإما أن تقرأ بها، وإما أن تدعها وتقرأ بأخرى، فقال: ما أنا بتاركها، إن أحببتهم أن يؤمكم بذلك فعلت، وإن كرهتم تركتكم، وكانوا يرون أنه من أفضلهم، وكرهوا أن يؤمهم غيره، فلما أتاهاهم النبي ﷺ أخبروه الخبر، فقال: "يا فلان ما يمنعك أن تفعل ما يأمرك به أصحابك، وما يحملك على لزوم هذه السورة في كل ركعة" فقال: إني أحبها، فقال: "حبك إياها أدخلك الجنة"^(٢).

وهذا الحديث واضح الدلالة .

الدليل الثاني : ما رواه معاذ^(٣) بن عبد الله الجهني أن رجلاً من جهينة أخبره أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في الصبح ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ﴾^(٤) في الركعتين كلتيهما قال: فلا أدري أنسي رسول الله ﷺ أم قرأ ذلك عمداً^(٥) .

وهذا الحديث واضح الدلالة .

أما تردد الصحابي في فعل الرسول ﷺ هل كان نسياناً أو عمداً فقد قال عنه الشوكاني: "تردد الصحابي في إعادة النبي ﷺ للسورة، هل كان نسياناً:

(١) سورة الإخلاص . الآية (١).

(٢) سبق تخريجه ص ٢٤١ .

(٣) هو معاذ بن عبد الله بن خبيب الجهني. المدني. وثقه ابن معين. وابن حبان. والذهبي. وقال الدارقطني: ليس بذلك، وقال ابن حجر : صدوق ربما وهم . توفي سنة ١١٨ هـ .

() الكاشف ١٥٤/٣ . تهذيب التهذيب ١٠/١٩١ . ١٩٢ . تقريب التهذيب ٢/٢٥٦ .

(٤) سورة الزلزلة . الآية (١).

(٥) رواه أبو داود في كتاب الصلاة . باب الرجل يعيد سورة واحدة في الركعتين حديث ٨١٦ . ٢١٥/١ . ٢١٦ . وسكت عنه . وقال الشوكاني : وليس في إسناده مطعن . بل رجاله رجال الصحيح . وجهالة الصحابي لاتنضر عند الجمهور . وهو الحق . (نيل الأوطار ٢/٢٣٠) .

لكون المعتاد من قراءته أن يقرأ في الركعة الثانية غير ما قرأ به في الأولى، فلا يكون مشروعاً لأتمته، أو فعله عمداً لبيان الجواز، فتكون الإعادة مترددة بين المشروعية وعدمها، وإذا دار الأمر بين أن يكون مشروعاً أو غير مشروع، فحمل فعله ﷺ على المشروعية أولى، لأن الأصل في أفعاله التشريع، والنسيان على خلاف الأصل^(١).

الدليل الثالث: ما رواه أبو سعيد الخدري رضى الله عنه أن رجلاً^(٢) سمع رجلاً^(٣) يقرأ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٤) يرددها، فلما أصبح جاء إلى رسول الله ﷺ فذكر ذلك له، وكان الرجل يتقالها فقال رسول الله ﷺ: "والذي نفسي بيده إنها لتعدل ثلث القرآن"^(٥).

وفي لفظ: "أخبرني أخي قتادة^(٦) بن النعمان أن رجلاً في زمن النبي ﷺ يقرأ من السحر ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٧) لا يزيد عليها، فلما أصبحنا أتى رجل النبي ﷺ ... نحوه"^(٨).

(١) نيل الأوطار ٢/ ٢٣٠، ٢٣١.

(٢) لعنه أبو سعيد الخدري رضى الله عنه راوي الحديث: لأنه أخو قتادة بن النعمان لأمه وكانا متجاورين. (فتح الباري ٥٩/٩).

(٣) هو قتادة بن النعمان لما رواه أحمد عن أبي سعيد قال: بات قتادة بن النعمان يقرأ من الليل (قل هو الله أحد) لا يزيد عليها ... الحديث . (فتح الباري ٥٩/٩).

(٤) سورة الإخلاص . الآية (١).

(٥) رواه البخاري في كتاب فضائل القرآن . باب فضل (قل هو الله أحد) ١٠٥/٦.

(٦) هو قتادة بن النعمان بن زيد بن عامر الأنصاري . الأوسي . ثم الظفري . يكنى بأبي عمرو . وقيل : عبد الله . أخو أبي سعيد الخدري لأمه . شهد العقبة وبدر والمجاهد كلها مع النبي ﷺ وأصيب عينه يوم بدر . وقيل : أحد . وقيل : الخندق . فردها عليه رسول الله ﷺ فكانت أحسن عينيه توفي سنة ٢٣ هـ .

(٧) (أسد الغابة ٤/ ١٩٥، الإصابة ٣/ ٢٢٥، ٢٢٦).

(٨) سورة الإخلاص . الآية (١).

(٨) رواه البخاري في الكتاب والباب السابقين.

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن الرجل قام يتعبد في الليل بسورة الإخلاص يكررها في كل ركعة، ولما أخبر النبي - صلى الله عليه وسلم - أقره على ذلك، فهذا يدل على جواز تكرار السورة في ركعتين فأكثر .

القول الثاني :

أنه يكره تكرار السورة بعد الفاتحة في ركعتين فأكثر في صلاة الفرض دون النفل .

وبهذا قال الحنفية حيث قال الشرنبلالي : (و) يكره (تكرار السورة في ركعة واحدة من الفرض) وكذا تكرارها في الركعتين إن حفظ غيرها ^(١) .

وبه قال بعض المالكية ^(٢) .

قال الدردير: (وكره تكريرها) أي السورة في الركعتين... (بفرض) لا نفل ^(٣) .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

استدلوا على الكراهة في الفرض بما يلي :

أن تكرار السورة الواحدة في ركعتين لم يرد في الشرع، فيكره فعله ^(٤) .

(١) مراقي الفلاح ص ٦٦ .

(٢) حاشية العدوي ٢٣٠/١، الشرح الصغير ١١٨/١، المقدمات الزكية ص ٦٣، الخلاصة الفقهية ص ٧٨ .

(٣) الشرح الصغير ١١٨/١ .

(٤) مراقي الفلاح ص ٦٦ .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بعدم التسليم بذلك حيث ورد التكرار من فعل الرسول ﷺ وتقريره كما سبق في أدلة أصحاب القول الأول .

أن شأن النفل أوسع من الفرض: لأنه ﷺ قام إلى الصباح بآية واحدة يكررها في تهجده، وجماعة من السلف كانوا يحيون ليلتهم بآية العذاب أو الرحمة أو الرجاء أو الخوف ^(١) .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأن حكم الفرض حكم النفل، فما جاز في النفل جاز في الفرض ما لم يرد دليل يدل على التفريق، ولم يرد ذلك هنا .

الترجيح :

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول الأول القائل بجواز تكرار السورة الواحدة بعد الفاتحة في ركعتين فأكثر في الصلاة مطلقاً؛ لقوة ما استدلوأ به ، فهو القول الذي تعضده الأدلة من فعل النبي ﷺ وتقريره .

(١) المرجع السابق .

المطلب السادس

حكم إطالة القراءة بعد الفاتحة في الركعة الأولى أكثر من الثانية

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال ، وهي كما يلي :

القول الأول :

إن إطالة القراءة بعد الفاتحة في الركعة الأولى أكثر من الثانية مستحب مطلقاً .

وبهذا قال محمد بن الحسن من الحنفية^(١) .

قال الطحاوي: "... وقال محمد: يطيل الأولى من الصلوات كلها أحب إلي^(٢) .

وبه قال بعض المالكية^(٣) ،^(٤) .

قال ابن جزي: " ويستحب إكمال السورة. وأن ترتب ترتيب المصحف،

وأن تكون في الركعة الأولى أطول^(٥) .

وهو الوجه الصحيح عند الشافعية^(٦) .

قال النووي : "... والثاني: أنه يستحب تطويل القراءة في الأولى قصداً،

وهذا هو الصحيح المختار الموافق لظاهر السنة"^(٧) .

(١) مختصر الطحاوي ص ٢٨، بدائع الصنائع ٢٠٦/١، الهداية ٥٥/١، البحر الرائق ٣٤٠/١، الفتاوى الهندية ٧٨/١، كشف الحقائق ٥٢/١ .

(٢) مختصر الطحاوي ص ٢٨ .

(٣) إلا أن بعضهم قال باستحباب الإطالة في الزمن دون القراءة .

(٤) القوانين الفقهية ص ٦٥، مواهب الجليل ٥٣٧/١، الشرح الكبير ٢٤٧/١، شرح منح الجليل ١٥٦/١ .

(٥) القوانين الفقهية ص ٦٥ .

(٦) شرح النووي على صحيح مسلم ١٧٥/٤، روضة الطالبين ٢٤٧/١، ٢٤٨، تحفة الطلاب ٢٠٤/١ .

فتح الجواد ١٣٦/١، مغني المحتاج ١٨٢/١ .

(٧) شرح النووي على صحيح مسلم ١٧٥ / ٤ .

وبه قال الحنابلة ^(١) .

قال ابن قدامة : " ويستحب أن يطيل الركعة الأولى من كل صلاة " ^(٢) .

وبه قال ابن حزم حيث قال في المحلى : " ويستحب تطويل الركعة الأولى من كل صلاة أكثر من الثانية منها " ^(٣) .

واستدلوا علي ذلك بما يلي :

الدليل الأول : ما رواه عبدالله بن أبي قتادة عن أبيه قال : كان النبي ﷺ يقرأ في الركعتين الأوليين من صلاة الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين يطول في الأولى ويقصر في الثانية، ويسمع الآية أحياناً، وكان يقرأ في العصر بفاتحة الكتاب وسورتين، وكان يطيل في الأولى، وكان يطيل في الركعة الأولى من صلاة الصبح ويقصر الثانية ^(٤) .

وهذا الحديث واضح الدلالة :

مناقشة هذا الدليل :

ناقشة الكساني، والمرغيناني، والزيلعي، وابن نجيم بأنه محمول على الإطالة من حيث الثناء والتعوذ، وأن الزيادة والنقصان لا تعتبر بما دون ثلاث آيات : لعدم إمكان التحرز عنه من غير حرج ^(٥) .

(١) الكافي ١/١٣٣، ١٣٤. المغني ١/٦١٠. زاد المعاد ١/٢١٥ .

(٢) المغني ١/٦١٠ .

(٣) المحلى ٤/١١١ .

(٤) سبق تخريجه ص ١٨٩ .

(٥) بدائع الصنائع ١/٢٠٦، الهداية ١/٥٥، تبين الحقائق ١/١٣٠، البحر الرائق ١/٢٤١ .

الإجابة عن هذه المناقشة :

يمكن الإجابة عنها بأن هذا الحمل خلاف الظاهر بلا دليل، فظاهره أن الإطالة كانت في القراءة .

الدليل الثاني : ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال : لقد كانت صلاة الظهر تقام فيذهب الذهاب إلى البقيع، فيقضي حاجته، ثم يتوضأ، ثم يأتي ورسول الله ﷺ في الركعة الأولى مما يطيلها^(١) .

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن الرسول ﷺ كان يطيل الركعة الأولى من الظهر بحيث يتمكن الإنسان من الذهاب إلى البقيع لقضاء حاجته ثم يتوضأ ويدركها، ولفظ "كان" يدل على المواظبة غالباً، فهذا يدل على استحباب إطالة القراءة فيها أكثر من الثانية .

الدليل الثالث : ما رواه عبدالله بن أبي أوفى أن النبي ﷺ كان يقوم في الركعة الأولى من صلاة الظهر حتى لا يسمع وقع قدم^(٢) .

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ كان يطيل القيام في الأولى من صلاة الظهر بحيث لا يسمع صوت قدم قادم، ولفظ (كان) يدل على المواظبة غالباً، ولا شك أنه كان يقرأ في هذا القيام، وهذا يدل على استحباب إطالة القراءة فيها أكثر من الثانية .

(١) سبق تخريجه ص ٦٥٨ .

(٢) رواه أبو داود في كتاب الصلاة- باب ماجاء في القراءة في الظهر حديث ٨٠٣ / ١ / ٢١٢ . ٢١٣ وسكت عنه .

الدليل الرابع : ما رواه عبد الله بن عباس . رضي الله عنهما . أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى الْإِنْسَانِ﴾^(٢) ...^(٣) .

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ كان يقرأ في فجر الجمعة بالسجدة، والإنسان، وسورة السجدة أطول من الإنسان، ولفظ (كان) يدل على المواظبة غالباً، فدل ذلك على استحباب إطالة القراءة في الركعة الأولى منها أكثر من الثانية .

القول الثاني :

أن إطالة القراءة بعد الفاتحة في الركعة الأولى أكثر من الثانية مستحب في صلاة الفجر دون سائر الصلوات .

وبهذا قال أبو حنيفة، وأبو يوسف^(٤) .

قال الكاساني: " ويستحب للإمام أن يفضل الركعة الأولى في القراءة على الثانية في الفجر بالإجماع، وأما في سائر الصلوات فيسوى بينهما عند أبي حنيفة وأبي يوسف^(٥) .

(١) سورة السجدة، الآية (١) .

(٢) سورة الإنسان . الآية (١) .

(٣) سبق تخريجه ص ٦٨١ .

(٤) مختصر الطحاوي ص ٢٨، بدائع الصنائع ٢٠٦/١، الهداية ٥٥/١، تبين الحقائق ١٣٠/١، عمدة

القاري ٢١/٦، البحر الرائق ٣٤١/١ .

(٥) بدع الصنائع ٢٠٦/١ .

واستدلوا على ذلك بمايلي :

الدليل الأول: ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية، وفي الآخرين قدر خمس عشرة آية أو قال: نصف ذلك، وفي العصر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر قراءة خمس عشرة آية، وفي الآخرين قدر نصف ذلك^(١).

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن الصحابة - رضي الله عنهم - قدروا قراءة النبي ﷺ في الأوليين من الظهر بثلاثين آية، وفي الأوليين من العصر بخمس عشرة آية، وظاهره أنه كان يسوي بينهما .

مناقشة هذا الدليل :

ناقشه ابن قدامة من وجهين :

الوجه الأول :

أنه قد رواه ابن ماجه^(٢) بلفظ: ... فقاموا قراءته في الركعة الأولى من الظهر بقدر ثلاثين آية، وفي الركعة الأخرى قدر النصف من ذلك ...^(٣) وهذا أولى لموافقة الأحاديث الصحيحة .

(١) سبق تخريجه ص ٢٠٤ .

(٢) هو محمد بن يزيد بن ماجه القزويني . يكنى بأبي عبد الله . أحد الأئمة الأعلام وصاحب السنن . أحد الكتب الستة . كان إماماً في الحديث . عارفاً بعلومه . ورحل في طلب التاريخ . توفي سنة ٢٧٣ هـ .

() تذكرة الحفاظ ٢/٦٣٦ . تهذيب التهذيب ٩/٥٣٠ . طبقات الحفاظ ص ٢٨٣)

(٣) رواه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب القراءة في الظهر العصر رقم ٧ . حديث ٨٢٨ . ١/٢٧١ . وقال في الزوائد : " إسناده ضعيف . زيد العمى ضعيف . والمسعودي اختلط بآخر عمره . وأبو داود سمع منه بعد الاختلاط " .

الوجه الثاني :

أنه على تقدير التعارض بين هذا الحديث، وحديث أبي قتادة الدال على إطالة الركعة الأولى أكثر من الثانية، فإن تقديم مارواه أبو قتادة أولى؛ لأنه أصح ويتضمن زيادة، وهي ضبط التفريق بين الركعتين^(١).

الدليل الثاني : ما رواه سمرة بن جندب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في الجمعة بـ ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾^(٢) و ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْفَاشِيَةِ ﴾^(٣).

وجه الاستدلال :

أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الجمعة بعد الفاتحة بسورة الأعلى في الركعة الأولى، والفاشية في الثانية مع أنهما متساويتان، وهذا يدل على عدم استحباب تطويل القراءة في الركعة الأولى عن الثانية في كل الصلوات^(٤).

(١) المغني ٦١١/١ .

(٢) سورة الأعلى، الآية (١).

(٣) سورة الفاشية ، الآية (١).

(٤) رواه أبو داود في كتاب الصلاة - باب ما يقرأ به في الجمعة حديث ١١٢٥، ٢٩٢/١، وسكت عنه . وابن خزيمة في كتاب الصلاة - باب إباحة القراءة في صلاة الجمعة بـ (سبِّح اسم ربك الأعلى) (هل أتاك حديث الفاشية) رقم ١٠٧، حديث ١٨٤٧، ١٧٢/٣، والشافعي ص ٦٩، والبيهقي في كتاب الجمعة- باب القراءة في صلاة الجمعة ٢٠١/٣، وأحمد ٢٣٦/١، ٢٧٢، ٣٠٧، والنسائي في كتاب الجمعة- باب القراءة في صلاة الجمعة بـ (سبِّح اسم ربك الأعلى)، (وهل أتاك حديث الفاشية) رقم ٣٩، حديث ١٤٢٢، ١١١/١، ١١٢، وقال الساعدي : وسنده جيد، وقال العراقي : إسناده صحيح .

(بلوغ الأمان ١١٣/٦) .

(٥) بدائع الصنائع ٢٠٦/١ .

الدليل الثالث : ما رواه عبيد الله بن أبي رافع قال: استخلف مروان

أبا هريرة رضي الله عنه على المدينة وخرج إلى مكة، فصلى بنا أبو هريرة يوم الجمعة، فقرأ بعد سورة الجمعة في الركعة الآخرة ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنْفِقُونَ ﴾^(١)، فقلت له حين انصرف: إنك قرأت سورتين كان علي بن أبي طالب يقرأ بهما في الكوفة، قال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقرأ بهما في الجمعة^(٢) .

وجه الاستدلال :

أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الجمعة بسورة الجمعة في الركعة الأولى، و(المنافقون) في الثانية مع أنهما مستويتان في عدد الآيات، وهذا يدل على عدم استحباب تطويل القراءة في الركعة الأولى عن الثانية في كل الصلوات^(٣) .

واستدلوا على استحباب إطالة القراءة في الركعة الأولى أكثر من الثانية في صلاة الفجر بما يلي :

أن الركعة الأولى والثانية مستويتان في استحقاق القراءة، فلا تفضل إحداهما على الأخرى إلا لداع، وقد وجد الداعي في صلاة الفجر، وهو الحاجة إلى الإعانة على إدراك الجماعة؛ لأن وقت الفجر وقت نوم وغفلة فكان التفضيل من باب النظر ولا داعي له في سائر الصلوات لكون الوقت وقت يقظة، فالمتخلف فيها عن الجماعة يكون مقصراً ، والمقصر لا يستحق النظر^(٤) .

(١) سورة المنافقون . الآية (١) .

(٢) رواه مسلم في كتاب الجمعة - باب ما يقرأ في صلاة الجمعة رقم ١٦ . حديث ٥٩٧/٢ . ٥٩٨ .

(٣) بدائع الصنائع ٢٠٦/١ .

(٤) بدائع الصنائع ٢٠٦/١ ، الهداية ٥٥/١ ، تبين الحقائق ١٢٠/١ ، كشف الحقائق ٥٢/١ .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأنه اجتهاد في مقابل نص - وهو ما سبق من حديث عبد الله بن أبي قتادة - فهو مردود .

القول الثالث :

أن إطالة القراءة بعد الفاتحة في الركعة الأولى أكثر من الثانية غير مستحب في جميع الصلوات .
وهذا وجه في مذهب الشافعية ^(١) .

قال النووي عما جاء في حديث عبد الله بن أبي قتادة: " وكان يطول في الركعة الأولى ويقصر في الثانية " : " هذا مما اختلف العلماء في العمل بظاهره وهما وجهان لأصحابنا أشهرهما عندهم لا يطول " ^(٢) .
واستدلوا على ذلك بالأحاديث التي استدل بها أصحاب القول الثاني .

الترجيح :

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول باستحباب إطالة القراءة في الركعة الأولى أكثر من الثانية في جميع الصلوات إلا إذا كانت القراءة بسور قد وردت السنة بالقراءة فيهما مع أن الأولى ليست أطول من الثانية كالجمعة مع (المنافقون)، والأعلى مع الفاشية في صلاة الجمعة، ونحو ذلك، فيسن التمسك بذلك، وبهذا يحصل الجمع بين الأدلة في المسألة.

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ١٧٥/٤، روضة الطالبين ٢٤٧/١، ٢٤٨

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ١٧٥/٤ .

المطلب السابع

القراءة في الصلاة مع النظر في المصحف

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على خمسة أقوال ، وهي كما يلي:

القول الأول:

أن القراءة في الصلاة مع النظر في المصحف تصح مطلقاً بلا كراهة .

وهذا هو الظاهر من مذهب الشافعية ^(١) .

قال النووي: " لو قرأ القرآن من المصحف لم تبطل صلاته سواء كان يحفظه

أم لا بل يجب عليه ذلك إذا لم يحفظ الفاتحة كما سبق... " ^(٢) .

وبه قال الإمام أحمد في رواية عنه، وبها أخذ أكثر أصحابه ^(٣) .

قال المرداوي عن قول ابن قدامة: " ويجوز له (يعني الإمام) النظر إلى

المصحف " ^(٤) يعني القراءة فيه، وهذا المذهب، وعليه أكثر الأصحاب وقطع به

كثير منهم " ^(٥) .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

-
- (١) الوجيز ٤٩/١، المجموع ٩٥/٤، مغني المحتاج ١٥٦/١ .
 - (٢) المجموع ٩٥/٤ .
 - (٣) مسائل الإمام أحمد لابن هانئ ٩٧/١، الفروع ٤٧٨/١، ٤٧٩، الإنصاف ١٠٩/٢، منتهى الإرادات ٨٦/١ .
 - (٤) كشف القناع ٣٨٤/١ .
 - (٥) المقنع ص ٣١ .
 - (٥) الإنصاف ١٠٩/٢ .

الدليل الأول: ما رواه البخاري عن عائشة - رضي الله عنها - قال: وكانت عائشة يؤمها عبدها ذكوان ^(١) من المصحف ^(٢) .

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الأثر بأن ذكوان أم عائشة في المصحف في التراويح، وهذا يدل على جوازه، وما جاز في النافلة جاز في الفريضة إلا بدليل يدل على التفريق، ولا دليل هنا عليه .

مناقشة هذا الدليل :

نوقش من ثلاثة وجوه :

الوجه الأول :

ناقشه العيني بأن ذكوان كان يقرأ من المصحف قبل الشروع في الصلاة، فينظر فيه ويتلقن منه، ثم يقوم فيصلي ^(٣) .

الوجه الثاني :

ناقشه التهانوي، بأنه كان حافظاً لما يقرؤه، فلم يوجد منه التلقن، بل وجدت الاستعانة بالمصحف في الجملة وبها لا تفسد الصلاة ^(٤) .

(١) هو ذكوان المدني. مولى عائشة. رضي الله عنها. يكنى بأبي عمرو، كان من أفصح القراء، وثقه أبو زرعة والمجلي، وابن حبان، وابن حجر، توفي في ليالي الحرة سنة ٦٣ هـ .
(الكاشف ٢٩٧/١، تهذيب التهذيب ٢٢٠/٣، تقريب التهذيب ٢٢٨/١) .

(٢) رواه البخاري في كتاب الأذان - باب إمامه العبد والمولى ١٧٠/١، معلقاً بصيغة الجزم، ووصله ابن شعبة في كتاب الصلوات - باب في إمامة العبد ٢١٧/٢، والإمام مالك في كتاب الصلاة في رمضان - باب ما جاء في قيام رمضان، رقم ٢، حديث ١١٦/١، وابن نصر المروزي في مختصر قيام الليل وقيام رمضان - باب حضور النساء الجماعة في قيام رمضان ص ٩٧ .

(٣) البنابة في شرح الهداية للميني ٤٢٧/٢ .

(٤) إعلاء السنن ٥١/٥ .

الوجه الثالث :

ناقشة التهانوي - أيضاً - بأنه يحتمل أن يكون معنى يؤمها في رمضان في المصحف أنه لم يكن خلفه حافظ يفتح عليه، فكان يراجع المصحف مرة بعد أخرى في جلساته للاستراحة، وهذا يطلق عليه في العرف الإمامة في المصحف^(١).

الإجابة عن هذه الوجه :

يمكن الإجابة عنها بأنها تأويلات واحتمالات بعيدة لا دليل عليها، فالأثر ظاهر في أنه كان يؤمها - رضي الله عنها - وهو يقرأ في المصحف .

الدليل الثاني : ما روي أن ابن شهاب الزهري سئل عن الرجل يؤم الناس في رمضان في المصحف فقال: ما زالوا يفعلون ذلك منذ كان الإسلام، كان خيارنا يقرأون في المصاحف^(٢) .

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الأثر بأن الزهري أخبر أن خيار السلف كانوا يقرأون في التراويح في المصاحف منذ فجر الإسلام، وهذا يدل على جوازه في النافلة، وما جاز في النافلة جاز في الفريضة إلا بدليل يدل على التفريق ولا دليل هنا عليه.

(١) المرجع السابق .

(٢) رواه ابن نصر المروزي في مختصر قيام الليل وقيام رمضان - باب الإمام يؤم في القيام يقرأ في المصحف ص ١٠١ .

القول الثاني :

أن القراءة في الصلاة مع النظر في المصحف يفسد الصلاة .

وبهذا قال أبو حنيفة ^(١) ، ^(٢) .

قال قاضي خان : " إذا قرأ المصلي من المصحف فسدت صلاته في قول

أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - " ^(٣) .

وبه قال بعض الحنابلة ^(٤) .

قال المرداوي : " ... وعنه فعل ذلك (يعني القراءة من المصحف) يبطل الفرض،

وقيل : والنفل " ^(٥) .

وبه قال ابن حزم حيث قال في المحلى : " ولا تجوز القراءة في مصحف

ولا في غيره لمصل إماما كان أو غيره ، فإن تعمد ذلك بطلت صلاته " ^(٦) .

واستدلوا على ذلك بأدلة من السنة، وآثار الصحابة، والمعقول :

أولاً - من السنة :

الدليل الأول : ما رواه رفاعه بن رافع من حديث المسيء في صلاته

والذي جاء فيه أن النبي ﷺ قال له - أي للمسيء - : " إن كان معك قرآن فاقرأ ،

وإلا فاحمد الله وكبره وهله ثم اركع " ^(٧) .

(١) وقد حمل بعض أصحابه قوله هذا على من لم يحفظ شيئاً من القرآن، ولا يمكنه أن يقرأ إلا من مصحف.

فأما الحافظ فلا تقصد صلاته في قول الجميع .

(٢) المبسوط ٢٠١/١، فتاوي قاضي خان ١٣٣/١، الهداية ٦٢/١، الاختيار ٦٢/١، مجمع الأنهر ١٢٠/١.

(٣) فتاوي قاضي خان ١٣٣/١ .

(٤) الفروع ٤٧٩/١، الإنصاف ١٠٩/٢ .

(٥) الإنصاف ١٠٩/٢ .

(٦) المحلى ٤٦/٤، ٢٢٣ .

(٧) سبق تخريجه ص ٢٢٥ .

الدليل الثاني: ما رواه عبد الله بن أبي أوفى قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني لا أستطيع أن آخذ شيئاً من القرآن فعلمني ما يجزئني، قال: قل: "سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله" (١).

وجه الاستدلال بهذين الحديثين :

يمكن توجيه الاستدلال بهما بأن النبي ﷺ أمر من لم يستطع القراءة في الصلاة حفظاً بالانتقال إلى الذكر، ولم يأمره بالقراءة من المصحف، وهذا يدل على أنها لا تصح وتفسد الصلاة بها: لأنها لو كانت مباحة فيها وغير مفسدة لها لأمر بها النبي ﷺ قبل أن يأمر بالذكر .

مناقشة هذين الدليلين :

يمكن مناقشتهما من وجهين :

الوجه الأول :

أنهما محمولان على أن الرجلين لا يعرفان القراءة؛ لأن الغالب في من لا يستطيع الحفظ لا يعرف القراءة؛ لأن تعلم القراءة والكتابة، أصعب من الحفظ .

الوجه الثاني :

أن المصحف لم يكن موجوداً حينئذ؛ لأن الوحي ما زال ينزل على النبي ﷺ .

(١) سبق تخريجه ص ٢٣٦ .

الدليل الثالث : ما رواه عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: كنا نسلم على النبي ﷺ وهو في الصلاة فيرد علينا، فلما رجعنا من عند النجاشي ^(١) سلمنا عليه فلم يرد علينا، وقال: " إن في الصلاة شغلا" ^(٢) .

وجه الاستدلال :

أن النبي ﷺ أخبر أن الصلاة شاغلة عن كل عمل ، فيشمل ذلك جميع الأعمال التي لم يرد نص بإباحتها ، ومنها القراءة في المصحف فيها ^(٣) .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأن القراءة في المصحف إذا كان هناك حاجة إليه فهو من شغل الصلاة: لأن المقصود به إتمامها .

ثانياً - من آثار الصحابة :

ما رواه عبدالله بن عباس - رضي الله عنهما - قال : نهانا أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه أن يؤم الناس في المصحف، ونهانا أن يؤمنا إلا المحتلم ^(٤) .

(١) هو أصحمة بن أبجر النجاشي ، واسمه بالعربية عطية، والنجاشي لقبه. وهو ملك الحبشة المشهور. أسلم على عهد النبي ﷺ ولم يهاجر، وهاجر إليه المسلمون في صدر الإسلام، فأحسن إليهم وأوأمهم. صلى عليه النبي صلاة الغائب بالمدينة في اليوم الذي توفي فيه . وقيل : إن ذلك كان في رجب سنة تسع من الهجرة . (أسد الغاية ٩٩/١ ، الإصابة ١٠٩/١) .

(٢) رواه البخاري في أبواب العمل في الصلاة - باب ما ينهى من الكلام في الصلاة ٥٩/٢ . وفي باب لا يرد السلام في الصلاة ٦٣/٢ . ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة . باب تحريم الكلام في الصلاة . ونسخ ما كان من إباحة رقم ٧ . حديث ٣٤٠٤ / ١ . ٣٨٢ / ١ .

(٣) المحلي ٤٦/٤ . ٢٢٣ .

(٤) رواه ابن أبي داود في كتاب المصاحف . باب هل يؤم القرآن في المصحف ص ٢١٧ .

وجه الاستدلال :

حيث نهى عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن القراءة في الصلاة مع النظر في المصحف، والنهي يقتضي الفساد، فدل ذلك على فساد الصلاة بالقراءة في المصحف^(١).

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته من وجهين :

الوجه الأول :

أن هذا قول صحابي وهو مختلف في الاحتجاج به، كيف وقد خالفه غيره كما سبق^(٢) عن عائشة - رضي الله عنها - .

الوجه الثاني :

أن اقتضاء النهي الفساد محل خلاف بين العلماء، والمسائل الخلافية لا يستدل بها.

ثالثاً - من المعقول :

الدليل الأول : أن حمل المصحف والنظر فيه، وتقليب الأوراق عمل كثير، وهو مفسد للصلاة، كما لرمي بالقوس في صلاته^(٣).

(١) البحر الرائق ١٠/٢ .

(٢) ص ٧٢٤ .

(٣) المبسوط ١/٢٠١، الهداية ١/٦٢، الاختيار ١/٦٢، البحر الرائق ٢/٤٠، كشف الحقائق ١/٦٠ .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأنه وإن كان عملاً كثيراً إلا أنه لحاجة ولم يتوال، وهذا لا يضر في الصلاة بدليل ما رواه أبو قتادة رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يصلي وهو حامل أمامة^(١) بنت زينب، فإذا ركع وضعها، وإذا قام حملها^(٢) .

وما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت : كان رسول الله ﷺ في البيت والباب عليه مغلق فجئت فمشى حتى فتح لي ثم رجع إلى مقامه، ووصفت أن الباب في القبلة^(٣) .

الدليل الثاني : أن المصلي في هذه الحالة تلقن القراءة من المصحف، فتفسد صلاته، كما لو تلقن من غيره^(٤) .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأن بطلان الصلاة بالتلقين ليس محل اتفاق بين الفقهاء، قال النووي: "وأما التلقين في الصلاة فلا يبطلها عندنا بلاخلاف"^(٥) .

(١) هي أمامة بنت أبي العاص بن الربيع بن عبد العزى بن عبد مناف القرشية، أمها زينب بنت رسول الله ﷺ ولدت على عهده، وكان يحبها، تزوجها علي بن أبي طالب رضي الله عنه بعد وفاة فاطمة - رضي الله عنها - بوصية منها. ولما توفي تزوجت بالمغيرة بن نوفل . (أسد الغابة ٤٠٠/٥) .

(٢) رواه البخاري في أبواب سترة المصلي - باب إذا حمل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة ١٣١/١ .

(٣) رواه أبو داود في كتاب الصلاة - باب العمل في الصلاة حديث ٩٢٢، ٢٤٢/١ وسكت عنه، والترمذي في أبواب السفر - باب ما يجوز من المشي والعمل في صلاة التطوع رقم ٤١٦، حديث ٥٦/٢، ٥٩٨، وقال حديث حسن غريب، وأحمد ٣١/٦ .

(٤) الهداية ٦٢/١، البحر الرائق ١٠/٢، كشف الحقائق ٦٠/١ .

(٥) المجموع ٩٥/٤ .

القول الثالث :

أن القراءة في الصلاة مع النظر في المصحف مكروهة، ولكنها لا تفسد به .

وبهذا قال أبو يوسف، ومحمد بن الحسن صاحباً أبي حنيفة^(١) .

قال الموصلي: "... وعندهما لا تفسد؛ لأن النظر في المصحف عبادة فلا تفسدها إلا أنه يكره ... " ^(٢) .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

أولاً - استدل على الكراهة بما يلي :

أن في ذلك تشبها بأهل الكتاب ، وقد نهانا الشارع عن التشبه بهم^(٣) .

مناقشة هذا الدليل :

ناقشه ابن نجيم بأن التشبه بأهل الكتاب ليس مكروهاً في كل شيء، فنحن نأكل كما يأكلون، ونشرب كما يشربون، وإنما المحرم هو التشبه بهم فيما كان مذموماً، وفيما يقصد به التشبه^(٤) .

ثانياً - واستدلوا على صحة الصلاة بما يلي :

أن قراءة القرآن عبادة، والنظر في المصحف عبادة. والعبادة الواحدة غير مفسدة، فكذلك إذا انضمت إليها أخرى^(٥) .

(١) المبسوط ٢٠١/١، الهداية ٦٢/١، الاختيار ٦٢/١، البحر الرائق ١٠/٢، مجمع الأنهر ١٢٠/١ .

(٢) الاختيار ٦٢/١ .

(٣) المراجع السابقة .

(٤) البحر الرائق ١٠/٢، مجمع الأنهر ١٢٠/١ .

(٥) الهداية ٦٢/١، الاختيار ٦٢/١، البحر الرائق ١٠/٢، مجمع الأنهر ١٢٠/١ .

القول الرابع :

أن القراءة في الصلاة مع النظر في المصحف، تكره في الفرض دون النفل إلا للحافظ ، فتكره مطلقاً .

وبهذا قال الإمام مالك ، وأصحابه^(١) .

قال ابن رشد : " ولو كان المصحف إلى جنبه ونظر فيه وتمادى على صلاته لكان قد أساء ولم يكن عليه شيء... " ^(٢) .

واستدلوا على ذلك بما استدل به أصحاب القول الأول من أثر عائشة - رضي الله عنها - حيث كان ذكوان يؤمها بالمصحف في النفل فقط .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأن ما جاز في النفل جاز في الفرض إلا بدليل يدل على التفريق بينهما، ولا دليل هنا على ذلك .

القول الخامس :

أن القراءة في الصلاة مع النظر في المصحف تبطل الفرض دون النفل .

وبهذا قال الإمام أحمد في رواية عنه ^(٣) .

قال المرداوي : " ... وعنه : يجوز له ذلك (يعني القراءة في المصحف) في النفل... " ^(٤) .

(١) المدونة الكبرى ١/٢٢٣ . المنتقى شرح موطأ مالك ١/٢١١ . البيان والتحصيل ١/٤٦٣ .

(٢) البيان والتحصيل ١/٤٦٣ .

(٣) الفروع ١/٤٧٩ . الانصاف ٢/١٠٩ .

(٤) الانصاف ٢/١٠٩ .

واستدلوا على ذلك بما استدل به أصحاب القول السابق، وقد سبقت مناقشته.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول بأن القراءة في المصحف في الصلاة إن كانت من إنسان غير حافظ وفي الفاتحة فهي واجبة؛ لأن الفاتحة في الصلاة ركن يجب الإتيان به، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

وأما إن كانت من غير حافظ وفي غير الفاتحة فهي جائزة؛ لما سبق من أدلة أصحاب القول الأول، وهو اختيار شيخنا الشيخ عبدالعزيز بن عبد الله بن باز - رحمه الله -^(١).

وأما إن كانت من حافظ فتكره: لعدم الحاجة إليها، ولما يترتب عليها من مخالفة السنة بترك وضع اليدين على الصدر، والنظر إلى موضع السجود، والاشتغال بحمل المصحف، وتحديد النظر، وتقليب الأوراق، والغفلة عن تدبر القراءة، ونحو ذلك، ويمكن حمل ما ورد عن السلف من كراهته على هذه الحالة.

(١) انظر تعليقه على فتح الباري ١٨٥/٢.

المبحث الثاني

الأحكام الخاصة بالإمام للقراءة بعد الفاتحة

وفيه سبعة مطالب:

- المطلب الأول : سككات الإمام في الصلاة الجهرية .
- المطلب الثاني : القراءة في خطبتي الجمعة، وصلاتها .
- المطلب الثالث : القراءة بعد الفاتحة في صلاة العيدين .
- المطلب الرابع : القراءة بعد الفاتحة في صلاة الكسوف .
- المطلب الخامس : القراءة بعد الفاتحة في صلاة الاستسقاء .
- المطلب السادس : القراءة بعد الفاتحة في صلاة التراويح، وفي الوتر .
- المطلب السابع : القراءة بعد الفاتحة في صلاة الجنازة .

المطلب الأول

سكتات الإمام في الصلاة الجهرية

وفيه أربع مسائل :

- المسألة الأولى : السكته بين تكبيرة الإحرام والفاتحة .
- المسألة الثانية : السكته بعد الفاتحة وقبل التأمين .
- المسألة الثالثة : السكته بين الفاتحة والسورة .
- المسألة الرابعة : السكته بعد القراءة وقبل الركوع .

المسألة الأولى

السكّنة^(١) بين تكبيرة الإحرام والفاطحة

اختلف الفقهاء في حكم هذه السكّنة على قولين، وهما كما يلي :

القول الأول :

أن السكّنة بعد تكبيرة الإحرام وقبل الفاتحة مستحبة .

وهذا هو الظاهر من مذهب الحنفية حيث قالوا بالإسرار بالاستعاذة والبسمة كما سبق^(٢) .

وبه قال الشافعية^(٣) .

قال النووي: " قال أصحابنا : يستحب للإمام في الصلاة الجهرية أن يسكت أربع سكّينات في حال القيام، إحداها بعد تكبيرة الإحرام..."^(٤) .
وبه قال الحنابلة^(٥) .

قال ابن النجار : " وسن أن يستفتح ويتعوذ في جهرية، ويقرأ الفاتحة وسورة حيث شرعت في سكّياته وهي : قبل الفاتحة..."^(٦) .

(١) تسمية هذه السكّنة بسكّنة من باب المجاز كما ذكر النووي: لأن الإمام لا يسكت حقيقة بل يدعو بدعاء الاستفتاح، لكن سميت بذلك لورود ذلك في الأحاديث الصحيحة، ووجه: أنه لا يسمع أحد كلامه. فهو كالساكت، (المجموع ٣/٣٩٥) .

(٢) ص ٤٢٩ ، ٤٧٧ .

(٣) المجموع ٣/٢٩٥، التبيان ص ١٠٤، مغني المحتاج ١/١٦٣، نهاية المحتاج ١/٤٩٤، حاشية الشرقاوي ١/٢٠٣ .

(٤) التبيان ص ١٠٤ .

(٥) مجموع الفتاوي ٢٢/٣٣٨، ٢٣/٢٧٨، المبدع ١/٤٤٢، ٤٤٣، منتهى الإرادات ١/١٠٨ .

(٦) منتهى الإرادات ١/١٠٨ .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

الدليل الأول : ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يسكت بين التكبير والقراءة إسكاته، قال : أحسبه قال : هنية، فقلت : بأبي أنت وأمي يارسول الله إسكاتك بين التكبير والقراءة ما تقول؟ قال: أقول: " اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب، اللهم نقني من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد " ^(١).

وهذا الحديث واضح الدلالة .

الدليل الثاني : ما رواه سمرة بن جندب رضي الله عنه قال: "سكتان حفظتهما عن رسول الله ﷺ فأنكر ذلك عمران بن حصين، قال: حفظنا سكتة، فكتبنا إلى أبي بن كعب بالمدينة، فكتب أبي أن حفظ سمرة، قال سعيد ^(٢): فقلنا لقتادة ما هاتان السكتتان؟ قال: إذا دخل في صلاته، وإذا فرغ من القراءة، ثم قال بعد ذلك: وإذا قرأ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ^(٣)، قال: وكان يعجبه إذا فرغ من القراءة أن يسكت حتى يتراد إليه نفسه ^(٤) .

(١) رواه البخاري في كتاب الأذان . باب مايقول بعد التكبير ١٨١/١ .

(٢) هو سعيد بن أبي عروبة واسمه مهران العدوي، مولى بني عدي بن يشكر، البصري يكنى بأبي النضر، وثقه النسائي، وابن معين، وأبو زرعة، والمجلي وغيرهم. وقال أبو حاتم: هو قبل أن يختلط ثقة . وكان أعلم الناس بحديث قتادة، وقال ابن حجر : ثقة حافظ له تصانيف، لكنه كثير التدليس. واختلط وكان من أثبت الناس عن قتادة، مات سنة ١٥٦هـ .

() الكاشف ٣٦٨/١، تهذيب التهذيب ٦٣/٤ - ٦٦، تقريب التهذيب (٢٠٢/١) .

(٣) سورة الفاتحة ، الآية (٧) .

(٤) رواه الترمذي في أبواب الصلاة - باب ما جاء في السكتتين رقم ١٨٦، حديث ٢٥١/١ ١٥٨، ١٥٩، وقال: " حديث سمرة حسن "، وأبو داود في كتاب الصلاة - باب السكتة عند الافتتاح حديث ٧٧٩، ٢٠٦/١ وسكت عنه، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب في سكتتي الإمام رقم ١٢، حديث ٨٤٤، ٢٧٥/١، وأحمد ١٥/٥، ٢١، والدارمي في كتاب الصلاة - باب في السكتتين رقم ٣٧، حديث ١٢٤٦، ٢٢٧/١، والبيهقي في كتاب الصلاة - باب في سكتتي الإمام ١٩٥/٢، ١٩٦ .

القول الثاني :

أن السكته بعد تكبيرة الإحرام وقبل الفاتحة غير مستحبة .
وبهذا قال المالكية^(١) .

جاء في مواهب الجليل : " ذهب الشافعي، والأوزاعي، وأحمد، وإسحاق إلى أن على الإمام ثلاث سككات : بعد التكبيرة لدعاء الافتتاح، وبعد تمام أم القرآن، وبعد القراءة ليقرا من خلفه فيهما، وذهب مالك إلى إنكار جميعها"^(٢) .
واستدلوا على ذلك بما يلي :

ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر - رضي الله عنهما - كانوا يفتتحون الصلاة بـ (الحمد لله رب العالمين) "^(٣) .

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن أنسا رضي الله عنه أخبر أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر - رضي الله عنهما - كانوا أول ما يفتتحون الصلاة به أول آية من الفاتحة وهي ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(٤) وهذا يدل على أنهم لم يكونوا يسكتون بينها وبين تكبيرة الإحرام، فدل ذلك على عدم استحباب هذه السكته.

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأن المقصود بافتتاح الصلاة بـ (الحمد) هو أن أول ما يجهرون به هو الحمد، وهذا لا ينافي السكوت قبلها للاستفتاح والاستعاذة والبسملة بدليل الأدلة السابقة .

(١) مواهب الجليل ١/ ٥٤٤، السالك السالك ١١٦/١ .

(٢) مواهب الجليل ١/ ٥٤٤ .

(٣) سبق تخريجه ص ٤١٨ .

(٤) سورة الفاتحة ، الآية (٧) .

منشأ الخلاف في المسألة :

الذي يظهر أن الخلاف في المسألة مبني على الخلاف في حكم دعاء الاستفتاح والاستعاذة والبسملة قبل الفاتحة في الصلاة، فمن قال بمشروعية ذلك وهم الجمهور قال بمشروعية هذه السكته؛ ليتمكن الإمام والمأموم من ذلك، ومن قال بعدم مشروعية ذلك، وهم المالكية لم يقل بمشروعية هذه السكته .

الترجيح :

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب- هو القول الأول القائل باستحباب السكته بين تكبيرة الإحرام وقراءة الفاتحة في الصلاة؛ لقوة أدلتهم ووضوح دلالتها، ومما يؤيد ذلك ما سبق من الأدلة الدالة على مشروعية الاستعاذة والبسملة في الصلاة .

المسألة الثانية

السكّنة بعد الفاتحة وقبل التأمين

ذهب الشافعية^(١) إلى استحباب سكّنة لطيفة جداً بين قول الإمام

﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ والتأمين^(٢).

قال النووي: ذكر أصحابنا أو جماعة منهم أنه يستحب أن لا يصل لفظة

(أمين) بقوله ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ بل يسكت سكّنة لطيفة جداً...^(٣).

واستدلوا على ذلك بما يلي :

أنه يستحب للإمام السكوت بين الفاتحة والتأمين سكّنة لطيفة حتى يتميز

التأمين عن الفاتحة، ويعلم أن لفظة "أمين" ليست جزءاً من سورة الفاتحة^(٤).

والذي يظهر - والله أعلم بالصواب - وجاهة القول بهذه السكّنة:

لقوة ما عللوا به، خاصة بالنسبة للعوام الذين قد يجهل بعضهم أن التأمين

ليس من الفاتحة؛ لأنه ينبغي صيانة القرآن عن الزيادة فيه .

(١) ولم أطلع على من قال بهذه السكّنة من الفقهاء سوى الشافعية

(٢) المجموع ٣/٣٧٣، التبيين ص ١٠٤، روضة الطالبين ١/٢٤٧، مغني المحتاج ١/١٦٣، نهاية المحتاج ١/

٤٩٤، حاشية الشرقاوي ١/ ٢٠٣ .

(٣) المجموع ٣/٣٧٣ .

(٤) المجموع ٣/٣٧٣، التبيين ص ١٠٤، روضة الطالبين ١/٢٤٧ .

المسألة الثالثة

السكّنة بين الفاتحة والسورة

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين، وهما كما يلي :

القول الأول :

أن السكّنة بين الفاتحة والسورة مستحبة .

وبهذا قال الشافعية ^(١).

قال النووي: " يستحب عندنا أربع سكّات للإمام في الصلاة الجهرية...

(الثالثة) بعد آمين سكّنة طويلة بحيث يقرأ المأموم الفاتحة ^(٢) .

وبه قال بعض الحنابلة ^(٣) .

قال ابن قدامة: " ويستحب أن يسكت الإمام عقيب قراءة الفاتحة سكّنة

يستريح فيها ويقرأ فيها من خلفه الفاتحة ... ^(٤) .

واستدلوا على ذلك بالسنة ، والآثار :

أولاً : من السنة : ما رواه سمرة بن جندب رضي الله عنه قال : سكّتان حفظتهما

عن رسول الله ﷺ فأنكر ذلك عمران بن حصين، قال : حفظنا سكّنة، فكتبنا

(١) المجموع ٣/٣٩٥، التبيان ص ١٠٤، روضة الطالبين ١/٢٤٢، مغني المحتاج ١/١٦٢، نهاية المحتاج ١/٤٩٤.

حاشية الشرقاوي ١/٢٠٣.

(٢) المجموع ٣/٣٩٥.

(٣) المقنع ص ٢٩، الكافي ١/١٣٣، المغني ١/٥٣١، مجموع الفتاوى ٢٢/٣٣٨، ٢٣/٢٧٨، المبدع ١/٤٤٢.

(٤) المغني ١/٥٣١.

إلى أبي بن كعب بالمدينة، فكتب أبي أن حفظ سمرة، قال سعيد: فقلنا لقتادة: ماهاتان السكتتان؟ قال: إذا دخل في صلاته، وإذا فرغ من القراءة، ثم قال بعد ذلك: وإذا قال : ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(١) ...^(٢) الحديث .

وهذا الحديث واضح الدلالة .

ثانياً - من الآثار:

ما روي عن عروة^(٣) بن الزبير أنه قال: أما أنا فأغتم من الإمام اثنتين، إذا قال : ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٤) فأقرأ عندها، وحين يختم السورة فأقرأ قبل أن يركع^(٥).

وجه الاستدلال:

أن عروة أخبر أنه بغتم سكتة الإمام بعد الفاتحة ليقراً الفاتحة، وهذا يدل على أن الأئمة في ذلك الوقت يسكتون بعد الفاتحة، وأن ذلك مشتهر فيما بينهم^(٦).

مناقشة هذا الدليل:

يمكن مناقشته بأنه إن صح عن عروة فهو أثر، وليس له حكم الرفع.

(١) سورة الفاتحة ، الآية (٧) .

(٢) سبق تخريجه ص ٧٤٠ .

(٣) هو عروة بن الزبير العوام بن خلويلد بن أسد بن عبد العزى الأسدي، المدني، يكنى بأبي عبد الله. وأمه أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه ولد سنة ٢٣هـ في آخر خلافة عمر، وقيل: لست خلون من خلافة عثمان، قال ابن سعد عنه: كان ثقة كثير الحديث فقيها عالماً ثباتاً مأموناً، وقال العجلي: مدني تابعي ثقة. وكان رجلاً صالحاً لم يدخل في الشيء من الفتن، توفي سنة ٩٤هـ .

(طبقات ابن سعد ١٧٨/٥ - ١٨٢، تهذيب التهذيب ٧/ ١٨٠ - ١٨٥) .

(٤) سورة الفاتحة ، الآية (٧) .

(٥) هكذا أورده ابن قدامة في المغني ١/ ٥٣١، وعزاه للأثر ولم أطلع عليه فيما بين يدي من كتب الحديث .

(٦) المرجع السابق .

القول الثاني :

أن السكتة بين الفاتحة والسورة مكروهة .

وبهذا قال الحنفية فيما نقله عنهم ابن قدامة حيث قال : " ويستحب أن يسكت الإمام عقيب قراءة الفاتحة سكتة... كرهه مالك، وأصحاب الرأي" ^(١) .

ويؤيد هذا النقل قولهم بعدم مشروعية القراءة خلف الإمام كما سبق ^(٢) .

وبه قال المالكية ^(٣) .

جاء في سراج السالك : " فيستحب للمصلي أن يشرع في القراءة عقب إحرامه ولا يفصل بينهما إلا ما يتنفس فيه على المذهب، وكذا يقال فيما بين الفاتحة والسورة" ^(٤) .

ويمكن الاستدلال لهم بالسنة، والمعقول :

أولاً - من السنة :

ما ورد في بعض أفاضل حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يسكت سكتتين : إذا استفتح، وإذا فرغ من القراءة كلها ^(٥) .

(١) هكذا نقل هذا الرأي عنهم قدامة في المغني ٥٣١/١، ولم أطلع عليه فيما بين يدي من كتبهم.

(٢) ص ٣٦٢.

(٣) مواهب الجليل ٥٤٤/١، سراج السالك للجميل ١١٦/١ .

(٤) سراج السالك ١١٦/١ .

(٥) رواه أبو داود في كتاب الصلاة - باب السكتة عند الافتتاح، حديث ٧٧٨، ٣٠٧/١ وسكت عنه.

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن سمرة رضي الله عنه أخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسكت في الجهرية قبل الفاتحة وعند الانتهاء من جميع القراءة ، ولم يذكر أنه كان يسكت بين الفاتحة والسورة ، وهذا يدل على عدم استحبابها : لأنها لو كانت مستحبة لفعلها صلى الله عليه وسلم ولحفظها سمرة .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأن السكته بين الفاتحة والسورة قد وردت في بعض أفاضل الحديث كما سبق في دليل أصحاب القول الأول .

ثانياً - من المعقول :

أن القراءة خلف الإمام في الجهرية غير مشروعة، فلا فائدة في السكته بين الفاتحة والسورة .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأن القراءة خلف الإمام في الجهرية محل خلاف كما سبق، فلا يصح الاستدلال به .

الترجيح :

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول الأول القائل باستحباب السكته بين الفاتحة والسورة للإمام في الصلاة الجهرية، لقوة ما استدلوا به خاصة حديث سمرة بن جندب - رضي الله عنه - ، ولما فيه من إتاحة الفرصة للمأموم خلف إمامه دون تعرض للنهي الوارد في ذلك .

المسألة الرابعة

السكّة بعد القراءة وقبل الركوع

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال ، وهي كما يلي :

القول الأول :

أن السكّة بعد القراءة وقبل الركوع مستحبة .

وبهذا قال الشافعية ^(١) .

قال النووي : " ويستحب عندنا أربع سكّات للإمام في الصلاة الجهرية... (الرابعة) بعد فراغه من السورة سكّة لطيفة جداً : ليفصل بها وبين القراءة وتكبيرة الركوع ^(٢) .

وبه قال الحنابلة ^(٣) .

قال ابن قدامة : " وإذا فرغ من القراءة استحب له أن يسكت سكّة قبل الركوع ^(٤) .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

ما رواه سمرة بن جندب قال : حفظت سكّتين في الصلاة : سكّة إذا كبر الإمام حتى يقرأ ، وسكّة إذا فرغ من فاتحة الكتاب وسورة عند الركوع ،

(١) المجموع ٣/٣٩٥ ، التبيان ص ١٠٤ . مغني المحتاج ١/ ١٦٣ . نهاية المحتاج ١/ ٤٩٤ .

(٢) المجموع ٣/ ٣٩٥ .

(٣) الكافي ١/ ١٣٤ ، المغني ١/ ٥٣٧ ، المبدع ١/ ٤٤٣ ، ٤٤٣ . آداب المشي إلى الصلاة ص ١٠ .

(٤) الكافي ١/ ١٣٤ .

قال : فأنكر ذلك عمران بن حصين، قال : فكتبوا في ذلك إلى المدينة إلى أبي
فصدق سمرة^(١) .

وفي رواية عن سمرة أن النبي ﷺ كان يسكت سكتتين: إذا استفتح ،
وإذا فرغ من القراءة كلها " ^(٢) .

وهذا الحديث واضح الدلالة .

القول الثاني :

أن السكته بعد القراءة وقبل الركوع غير مستحبة ، ولكن يكره وصل القراءة
بتكبيرة الركوع .

وهذا هو القول المعتمد عند الحنفية حيث قال ابن عابدين: "قوله (لا بأس به
عند البعض) أشار بهذا إلى أن هذا القول خلاف المعتمد المشار إليه بقوله أولا
(ثم كلما فرغ يكبر مع الانعطاف) فإنه ظاهر في أنه يتم القراءة جميعها وبعد
الفراغ منها ينحط للركوع مكبرا"^(٣) .

القول الثالث :

أن السكته بعد القراءة وقبل الركوع غير مستحبة. ويصح وصل القراءة
بتكبيرة الركوع .

(١) سبق تخريجه بنحو هذا اللفظ ص ٤٧٠ .

(٢) سبق تخريجه ص ٤٤٧ .

(٣) حاشية رد المحتار ٤٩٣/١ .

وبهذا قال بعض الحنفية حيث قال الحصكفي^(١) : " ولا يكره وصل القراءة بتكبيرة ولو بقي حرف أو كلمة فأتمه حال الانحناء لأبأس به عند البعض"^(٢) .
ولم أطلع على دليل لهذين القولين .

الترجيح :

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة- والله أعلم بالصواب- هو القول الأول القائل باستحباب سكتة لطيفة بين القراءة وتكبيرة الركوع للإمام في الصلاة الجهرية: لقوة ما استدلوا به من حديث سمرة بن جندب - رضي الله عنه . . ولما في ذلك من راحة للإمام واسترجاعا لنفسه بعد عناء القراءة.

(١) هو محمد بن علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن الحصني الأصل. الحنفي الدمشقي . المعروف بالحصكفي. ولد سنة ١٠٢٥ هـ. وقرأ على محمد المحاسني. وارتحل في طلب العلم إلى الرملة. والقدس. والمدينة حتى برز في الفقه والأصول والحديث والتفسير والنحو وتولى إفتاء الحنفية. مؤلفاته منها: الدر المختار . إفاضة الأنوار . تعليق على صحيح البخاري. توفي سنة ١٠٨٨ هـ .
(الأعلام ٢٩٤/٦ . معجم المؤلفين ٥٧/١) .

(٢) الدر المختار ٤٩٣/١ .

المطلب الثاني

القراءة في خطبتي الجمعة، وصلاتها

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى : القراءة في خطبتي الجمعة .

المسألة الثانية : القراءة في صلاة الجمعة .

المسألة الأولى

القراءة في خطبتي الجمعة

وفيها ثلاثة أمور :

الأمر الأول : حكم قراءة القرآن في خطبتي الجمعة.

الأمر الثاني : أقل قدر للقراءة في خطبتي الجمعة .

الأمر الثالث : محل قراءة القرآن في خطبتي الجمعة.

الأمر الأول

حكم القرآن في خطبتي الجمعة

الظاهر من كلام أصحاب المذاهب الأربعة - كما سيتضح - اتفاقهم على مشروعية قراءة القرآن في خطبة الجمعة، إلا أنهم اختلفوا في وجوبها وعدمه على قولين، وهما كما يلي :

القول الأول :

أن قراءة القرآن في خطبة الجمعة سنة .

وبهذا قال الحنفية^(١) .

قال السرخسي : " وينبغي للإمام أن يقرأ سورة في خطبته ... ولو اكتفى بقراءة آية طويلة جاز أيضا"^(٢) .

وبه قال المالكية^(٣) .

قال خليل : " وندب تحسين هيئة، وتجميل ثياب ... واستخلافه لعذر حاضرها وقراءة فيهما (يعني الخطبتين)"^(٤) .

(١) المبسوط ٢/٢٦٦، بدائع الصنائع ١/٢٦٣، مراقي الفلاح ص ١٠٣، الفتاوى الهندية ١/١٤٧، مجمع الأنهر ١/١٦٨ .

(٢) المبسوط ٢/٢٦٦ .

(٣) مختصر خليل ص ٤٧، الشرح الصغير ١/١٨١، حاشية الدسوقي ١/٢٨٢، شرح منح الجليل ١/٢٦٤ .

الخلاصة الفقهية ص ١٣٢ .

(٤) مختصر خليل ص ٤٧ .

وهو وجه في مذهب الشافعية ^(١) .

قال النووي : " ... (الرابع) قراءة القرآن، وفيها أربعة أوجه ... (الرابع) لا تجب في واحد منهما (يعني الخطبتين) بل هي مستحبة ^(٢) .

وبه قال الإمام أحمد في رواية عنه، وأخذ بها بعض أصحابه ^(٣) .

قال المرداوي عن قول ابن قدامة : " وقراءة آية ^(٤) " : " والصحيح من المذهب أنه يشترط لصحة الخطبتين قراءة آية ... وعنده لا تجب قراءة ^(٥) " .

واستدلوا علي ذلك بأدلة من الكتاب، والسنة :

أولاً - من الكتاب :

الدليل الأول : قول الله - تعالى - : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ ^(٦) الآية .

وجه الاستدلال :

أن الله - سبحانه وتعالى - أمر في هذه الآية بالذكر مطلقاً عن قيد القراءة، فلا تجعل شرطاً بخبر الواحد؛ لأنه يترتب عليه نسخ حكم الكتاب بخبر الواحد وهو غير صالح لذلك، ولكن يصلح مكماً له ^(٧) .

(١) المجموع ٥٢٠/٤ . روضة الطابين ٢٥/٢ . مغني المحتاج ٢٨٦/١ .

(٢) المجموع ٥٢٠/٤ .

(٣) الفروع ١١٠/٢ . المبدع ١٥٨/٢ . الإنصاف ٣٨٨/٢ .

(٤) المقنع ص ٤٢ .

(٥) الإنصاف ٣٨٨/٢ .

(٦) سورة الجمعة . الآية (٩) .

(٧) بدائع الصنائع ٢٦٣/١ .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته من وجهين :

الوجه الأول :

على حد قولهم بأن المقصود بالذكر الخطبة فإن الله - سبحانه وتعالى - أمر بقراءة القرآن في الخطبة؛ لأن القرآن يدخل في الذكر دخولاً أولياً، بل هو أفضل الأذكار .

الوجه الثاني :

أن هذا لا يعد نسخاً؛ لأن النسخ رفع للحكم الذي تضمنه النص المنسوخ، وإبطال للعمل به، وليس هذا حاصلًا هنا .

الدليل الثاني : قوله - تعالى - : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ ^(١) .

وجه الاستدلال :

حيث قيل إن هذه الآية نزلت في الخطبة وسماها الله - سبحانه وتعالى - قرآناً؛ لما فيها من قراءة القرآن، وكان الرسول يبلغ أصحابه ما أنزل الله عليه في خطبته ^(٢) .

(١) سورة الأعراف ، الآية (٢٠٤) .

(٢) المبسوط ٢/٢٦ .

ثانياً - من السنة :

ما روي أن النبي ﷺ قرأ في خطبته : ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾^(١) (٢)

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ قرأ شيئاً من القرآن في خطبته، وهذا يدل على استحباب ذلك: لأنه لو لم يكن مستحباً لما فعله .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأنه إن صح فليس فيه دليل على أن ذلك كان في خطبتي الجمعة.

القول الثاني :

أن قراءة القرآن في خطبتي الجمعة واجبة، فلا تصح الخطبة بدونها^(٣).

وبهذا قال الإمام الشافعي، وهو الوجه المشهور عند أصحابه^(٤).

قال الإمام الشافعي : " فلا تتم الخطبتان إلا أن يقرأ في إحدهما آية

فأكثر"^(٥).

(١) سورة البقرة ، الآية (٢٨١) .

(٢) ذكره الشرنبلالي في مراقي الفلاح ص ١٠٢ . ولم يعزه لأحد . ولم أطلع عليه في ما بين يدي من كتب الحديث .

(٣) جمعت قول الشافعية والحنابلة هنا في قول واحد مع أن الشافعية يقولون بأنها ركن . وأن الحنابلة يقولون شرط: لأن الجميع متفقون على عدم صحة الخطبة بدونها . ولأن أدلتهم واحدة . فلا يترتب - فيما يظهر لي - على كونها ركناً أو شرطاً هنا شيء - والله أعلم - .

(٤) الأم ١/ ٢٣٠ . المجموع ٤/ ٥٢٠ . روضة الطالبين ٢/ ٢٥ .

(٥) الأم ١/ ٢٣٠ .

وبه قال الإمام أحمد في رواية عنه، وبها أخذ أكثر أصحابه، وهو الصحيح عندهم^(١) .

قال ابن قدامة : " وفروض الخطبة أربع أشياء ... الرابع قراءة آية^(٢) .
واستدلوا على ذلك بأدلة من السنة، وآثار الصحابة، والمعقول :

أولاً - من السنة :

الدليل الأول : ما روته أم هشام^(٣) بنت حارثة بن النعمان - رضي الله عنها - قالت: ما أخذت ﴿قَالَ الْفَرُّانُ الْمَجِيدُ﴾^(٤) إلا عن لسان رسول الله ﷺ يقرؤها كل يوم جمعة على المنبر إذا خطب الناس^(٥) .

الدليل الثاني : ما روته عمرة^(٦) بنت عبد الرحمن عن أخت لعمرة^(٧) قالت : أخذت ﴿قَالَ الْفَرُّانُ الْمَجِيدُ﴾^(٨) في رسول الله ﷺ يوم الجمعة، وهو يقرأ بها على المنبر في كل جمعة^(٩) .

(١) المقنع ص ٤٢. الكافي ١/ ٢٢٠، ٢٢١. المغني ٢/ ١٥٢. المحرر ١/ ١٤٧. الفروع ٢/ ١١٠. الإنصاف ٢/ ٢٨٧. منتهى الإرادات ١/ ١٤٦ .

(٢) الكافي ١/ ٢٢٠، ٢٢١ .

(٣) هي أم هشام بنت حارثة بن النعمان بن يفع بن زيد بن عبيد بن غنم الأنصارية. وقيل : أم هشام، تزوجها عمار بن الحبحاب، أسلمت وبايعت النبي ﷺ . وروى عنها، أخذتها لأمها عمرة بنت عبد الرحمن ، وعبد الرحمن بن سعد بن زرارة، ويحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة، لكن أنكر ابن عبد البر سماح يحيى. (طبقات ابن سعد ٨/ ٤٤٢، أسد الغابة ٥/ ٦٢٥، الإصابة ٤/ ٥٠٤) .

(٤) سورة ق، الآية (١) .

(٥) رواه مسلم في كتاب الجمعة - باب تخفيف الصلاة والخطبة رقم ١٣، الحديثان ٥١، ٥٢، ٥٩٥ .

(٦) هي عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة بن عدس بن ثعلبة بن غنم بن مالك بن النجار الأنصارية، المدنية، كانت في حجر عائشة، وأمها سائلة بنت حكيم بن هشام، وثقها ابن معين، والعجلي، وابن حبان، وقال عمر بن عبد العزيز فيها: ما بقي أحد أعلم بحديث عائشة من عمرة. توفيت سنة ٩٨ هـ .

(٧) (طبقات ابن سعد ٨/ ٤٨٠، ٤٨١، تهذيب التهذيب ١٢/ ٤٣٨)

(٨) الظاهر أنها أم هشام السابقة: لأنها أخت عمرة لأمها كما تقدم في ترجمتها .

(٩) سورة ق، الآية (١) .

(٩) رواه مسلم في كتاب الجمعة - باب تخفيف الصلاة والخطبة رقم ١٣، حديث ٥٠، ٥٩٥، وقال النووي: " هذا صحيح يحتج به ولا يضر عدم تسميتها: لأنها صحابية والصحابة كلهم عدول .
(شرح النووي على صحيح مسلم ٦/ ١٦١) .

الدليل الثالث : ما رواه جابر بن سمرة رضي الله عنه قال : كان للنبي صلى الله عليه وسلم خطبتان يجلس بينهما يقرأ القرآن ويذكرُ الناس ^(١).

الدليل الرابع : ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر (ص) فلما بلغ السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه، فلما كان يوم آخر قرأها، فلما بلغ السجدة تشزن ^(٢) الناس للسجود، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "إنما هي توبة نبي، ولكني رأيتم تشزنتم للسجود، فنزل فسجد وسجدوا" ^(٣).

الدليل الخامس : ما رواه الشعبي قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس وقال: " السلام عليكم " ويحمد الله ويثني عليه، ويقرأ سورة، ثم يجلس، ثم يقوم فيخطب، ثم ينزل، وكان أبو بكر وعمر يفعلانه ^(٤).

مناقشة هذه الأدلة :

يمكن مناقشتها بأنها مجرد أفعال ، والفعل المجرد عن الأمر غاية ما فيه الدلالة على الاستحباب .

(١) رواه مسلم في كتاب الجمعة - باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة وما فيهما من الجلسة رقم ١٠، حديث ٤٧١/٢.

(٢) التشزن هو التأهب والتهيؤ للشيء والاستعداد له . (النهاية مادة " شزن " ٤٧١/٢) .

(٣) رواه أبو داود في كتاب الصلاة - أبواب قراءة القرآن وتحزيبه وترتيبه - باب السجود في (ص) حديث ١٤١٠، ٥٩/٢، ٦٠ وسكت عنه، والدارقطني في كتاب الصلاة - باب سجود القرآن حديث ٧.

٤٠٨/١، والدارمي في كتاب الصلاة - باب السجود في (ص) رقم ١٦١، حديث ١٤٧٤، ٢٨٢/١.

والحاكم في كتاب الجمعة ٢٨٤/١، ٢٨٥، وقال: " هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه

والبيهقي في كتاب الصلاة - باب سجدة (ص) ٣١٨/٢، وقال: " هذا حسن الإسناد صحيح " .

وقال النووي : صحيح، رواه أبو داود وغيره بأسانيد صحيحة . (المجموع ٥١٨/٤) .

(٤) أورده ابن قدامة في المغني ١٥٢/٢، وعزاه للأثر، ولم أطلع عليه فيما بين يدي من كتب الحديث الآخر

وهو منقطع: لأن الشعبي لم يدرك عمر .

ثانياً - من آثار الصحابة :

ما رواه ربيعة^(١) بن عبدالله بن الهدير أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قرأ يوم الجمعة على المنبر بسورة النحل حتى إذا جاء السجدة نزل فسجد وسجد الناس، حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأ بها، حتى إذا جاء السجدة قال: يا أيها الناس إنا نمر بالسجود فمن سجد فقد أصاب، ومن لم يسجد فلا أثم عليه، ولم يسجد عمر رضي الله عنه ^(٢).

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بما سبق من مناقشة الأحاديث .

ثالثاً - من المعقول :

أن الخطبة تعد فرضاً في الجمعة، فوجب فيها قراءة القرآن كما تجب في الصلاة^(٣).

(١) هو ربيعة بن عبد الله بن الهدير، ويقال: ابن ربيعة بن الهدير بن عبد العزيز بن عامر بن الحارث بن حارثة التميمي، المدني ولد في عهد النبي ﷺ وروى عن أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - وغيرهما، قال ابن حبان: له صحبة، ثم ذكره في ثقات التابعين، وهو معدود من كبار التابعين، قال فيه الدارقطني: تابعي كبير قليل السند، توفي سنة ٩٣ هـ .

(الاستيعاب ٥١٤/١، ٥١٥، الإصابة ٥٢٣/١، ٥٢٤، تهذيب التهذيب ٢٥٧/٣)

(٢) رواه البخاري في أبواب سجود القرآن وسننها - باب من رأى أن الله - عز وجل - لم يوجب السجود ٣٢، ٣٤ .

(٣) الكافي في فقه الإمام أحمد ٢٢١/١، المبدع ١٥٨/١ .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأنه قياس مع الفارق: لأن الخطبة تجوز فيها مخاطبة الإمام مثلاً بخلاف الصلاة ، كما أنه لا يشترط في الخطبة جميع شروط الصلاة كاستقبال القبلة.

الترجيح :

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة- والله أعلم بالصواب- هو القول الأول القائل بسنية قراءة القرآن في خطبة الجمعة، لفعل الرسول ﷺ وعمر - رضي الله عنه - .

الأمر الثاني

أقل قدر للقراءة في خطبتي الجمعة

اختلف الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال، وهي كما يلي :

القول الأول :

أن أقل مقدار القراءة في خطبتي الجمعة آية سواء كانت طويلة أو قصيرة.
وبهذا قال المالكية حيث قال الدردير: "ندب (قراءة فيهما) (يعني خطبتي الجمعة) ولو آية، والأولى سورة من قصار المفصل"^(١).

وبه قال الإمام الشافعي، وأصحابه^(٢).

قال الإمام الشافعي: " فلا تتم الخطبتان إلا بأن يقرأ في إحداهما آية فأكثر"^(٣).

وبه قال الإمام أحمد في رواية عنه ، وبها أخذ أكثر أصحابه^(٤).

قال المرداوي: " الصحيح من المذهب أنه يشترط لصحة الخطبتين قراءة آية مطلقا في كل خطبة نص عليه وعليه أكثر الأصحاب"^(٥).

واستدلوا على ذلك بما يلي :

-
- (١) الشرح الصغير ١٨١/١ .
 - (٢) الأم ٢٣١/١ . المجموع ٥٢٠/٤ . روضة الطالبين ٢٥/٢ . مغني المحتاج ٢٨٦/١ .
 - (٣) الأم ٢٣١/١ .
 - (٤) الكافي ٢٢١/١ . الفروع ١١٠/٢ . المبدع ١٥٨/٢ . الإنصاف ٣٨٧/٢ .
 - (٥) الإنصاف ٣٨٧/٢ .

الدليل الأول : أن النبي ﷺ لم يقتصر في قراءته في خطبتي الجمعة على أقل من آية ^(١) .

الدليل الثاني : أن الحكم لا يتعلق بما دون الآية، بدليل منع الجنب من قراءتها دون ما هو أقل منها ^(٢) .

القول الثاني :

أنه يجزىء في القراءة في خطبتي الجمعة ما دون الآية .

وبهذا قال الإمام أحمد في رواية عنه، وبها أخذ بعض أصحابه ^(٣)

قال المرداوي: " الصحيح من المذهب أنه يشترط لصحة الخطبتين قراءة آية مطلقا... وعنه يجزىء بعض آية... " ^(٤) .

ويمكن الاستدلال لهذا القول بما يلي :

أن المطلوب في خطبتي الجمعة قراءة القرآن، وذلك حاصل بمادون الآية .

القول الثالث :

أن أقل مقدار القراءة في خطبتي الجمعة ثلاث آيات قصار، أو آية طويلة .

وهذا هو الظاهر من مذهب الحنفية ^(٥) .

(١) المغني ١٥٣/٢، الشرح الكبير ١٨٣/٢ .

(٢) المغني ١٥٣/٢، المبدع ١٥٨/٢ .

(٣) الكافي ٢٢١/١، الفروع ١١٠/٢، الإنصاف ٣٨٨/٢ .

(٤) الإنصاف ٣٨٨/٢ .

(٥) المبسوط ٢٦/٢، الفتاوى الهندية ١٤٧/١ .

جاء في الفتاوى الهندية : " ومقدار ما يقرأ فيها (يعني خطبة الجمعة) من القرآن ثلاث آيات قصار، أو آية طويلة"^(١) .

واستدلوا علي ذلك بما يلي :

أن فرض القراءة في الصلاة يتأدى بثلاث آيات قصار، أو آية طويلة، فسنة القراءة تتأدى بهذا المقدار من باب أولى^(٢) .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بعدم التسليم بأن المفروض في الصلاة قراءة ثلاث آيات قصار أو آية طويلة، بل المفروض، هو قراءة الفاتحة بعينها .

الترجيح :

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة . والله أعلم بالصواب . هو القول بأنه يجزىء القراءة في خطبتي الجمعة بما دون الآية إذا استقل بمعنى، ولا تجزىء الآية إذا كانت لا تستقبل بمعنى ، لأن المعنى مقصود من القراءة خاصة في الخطبة، ولعدم ورود الدليل الصريح على التحديد .

(١) الفتاوى الهندية ١٤٧/١ .

(٢) المبسوط، ٢٦/٢ .

الأمر الثالث

محل قراءة القرآن في خطبتي الجمعة

اختلف الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال، وهي كما يلي :

القول الأول :

أن محل القراءة هو في الخطبة الأولى .

وهذا هو الظاهر من قول الحنفية، حيث ذكر الكاساني عن أبي حنيفة قوله :
" ينبغي أن يخطب خطبة خفيفة يفتح فيها بحمد الله - تعالى - ويثني عليه
ويتشهد، ويصلي على النبي ﷺ ويعظ ويذكر، ويقرأ سورة، ثم يجلس جلسة
خفيفة ثم يقوم فيخطب خطبة أخرى يحمد الله - تعالى - ويثني عليه،
ويصلي على النبي ﷺ ويدعو للمؤمنين والمؤمنات " (١).

وهو الظاهر من مذهب المالكية (٢) .

قال الدسوقي : " (قوله وقراءة فيهما) أي في مجموعهما؛ لأن القراءة
إنما تندب في الأولى " (٣).

وهو وجه في مذهب الشافعية (٤) .

قال النووي: "واختلفوا (يعني الشافعية) في محل القراءة على ثلاثة أوجه...
الثالث: تجب في الأولى خاصة" (٥) .

(١) بدائع الصنائع ٢٦٣/١ .

(٢) شرح منح الجليل ٢٦٤/١ . حاشية الدسوقي ٣٨٢/١ .

(٣) حاشية الدسوقي ٣٨٢/١ .

(٤) مختصر المزني مع الأم ١٢١/٨ . المجموع ٥٢٠/٤ . روضة الطالبين ٢٥/٢ . مغني المحتاج ٣٨٦/١ .

(٥) روضة الطالبين ٢٥/٢ .

وبه قال بعض الحنابلة^(١) .

قال المرداوي: " الصحيح من المذهب أنه يشترط لصحة الخطبتين قراءة آية مطلقاً في كل خطبة... وقيل: لا تجب قراءة في الثانية"^(٢) .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

ما رواه الشعبي قال : كان رسول الله ﷺ إذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس فقال: السلام عليكم، ويحمد الله ويثني عليه، ويقرأ سورة، ثم يجلس ، ثم يقوم فيخطب ، ثم ينزل ، وكان أبو بكر وعمر يفعلانه^(٣) .

وجه الاستدلال :

أن ظاهر هذا الحديث يدل على أن النبي ﷺ إنما قرأ في الخطبة الأولى فقط، ووعظ في الخطبة الثانية، وهذا يدل على أن محل قراءة القرآن في خطبتي الجمعة هو في الخطبة الأولى^(٤) .

القول الثاني :

أن محل القراءة في الخطبتين جميعاً .
وهذا وجه في مذهب الشافعية^(٥) .

قال النووي: "أما الأحكام فقال أصحابنا : فروض الخطبة خمسة...

(١) الفروع ١١٠/٢، الإنصاف ٣٨٨/٢ .

(٢) الإنصاف ٣٨٨/٢ .

(٣) سبق تخريجه ص ٧٦٢ .

(٤) المغني ١٥٢/٢، الشرح الكبير ١٨٢/٢ .

(٥) المجموع ٥٢٠/٤، روضة الطالبين ٢٥/٢، مغني المحتاج ٢٨٦/١ .

(الرابع) قراءة القرآن وفيها أربعة أوجه... الثالث : تجب فيهما جميعا وهو وجه مشهور^(١).

وبه قال الامام أحمد، وأكثر أصحابه، وهو الصحيح عندهم^(٢).

قال المرداوي: " الصحيح من المذهب أنه يشترط لصحة الخطبتين قراءة آية مطلقا في كل خطبة نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب"^(٣).

واستدلوا على ذلك بما يلي :

الدليل الأول : أن الخطبتين أقيمتا مقام الركعتين فكانت قراءة القرآن في كل واحدة منهما شرطا كالركعتين^(٤).

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأن قيام الخطبتين مقام الركعتين محل خلاف بين الفقهاء، فلا يصح الدليل .

الدليل الثاني : أن ما وجب في إحدى الخطبتين وجب في الأخرى كسائر الفروض^(٥).

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأن وجوب القرآن في خطبة الجمعة محل خلاف بين الفقهاء كما سبق^(٦) فلا يصح الدليل.

(١) المجموع ٥١٩/٤ ، ٥٢٠ .

(٢) الكافي ٢٢١/١ ، المغني ١٥٢/٢ ، الإنصاف ٣٨٧/٢ .

(٣) الإنصاف ٣٨٧/٢ .

(٤) المغني ١٥٢/٢ ، المبدع ١٥٨/٢ ، الإنصاف ٣٨٧/٢ .

(٥) الكافي ٢٢١/١ ، الشرح الكبير ١٨٢/٢ .

(٦) ص ٧٥٧ وما بعدها .

القول الثالث :

أن محل القراءة في إحدى الخطبتين بدون تعيين .

وبهذا قال الإمام الشافعي، وبعض أصحابه^(١) .

قال الإمام الشافعي: "... فلا تتم الخطبتان إلا بأن يقرأ في إحداهما آية فأكثر " ^(٢) .

ويمكن الاستدلال لهذا القول بما يلي :

أن المطلوب هو قراءة القرآن في الخطبة وذلك حاصل بالقراءة في أي منهما .

الترجيح:

الذي يتضح أنه ليس في هذه المسألة دليل صريح الدلالة، ولكن الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول بعدم تعيين محل القراءة في خطبتي الجمعة فتصح القراءة في أي منهما، ويؤيده ما سبق^(٣) من الأدلة الدالة على مشروعية القراءة في خطبتي الجمعة فليس فيها تعيين لمحلها .

(١) الأم ٢٣١/١، المجموع ٥٢٠/٤، روضة الطالبين ٢٥/٢، مغني المحتاج ٢٨٦/١ .

(٢) الأم ٢٣١/١ .

(٣) ص ٧٦١ وما بعدها .

المسألة الثانية

القراءة في صلاة الجمعة

وفيها أمران :

الأمر الأول : ما يستحب قراءته في صلاة الجمعة.

الأمر الثاني : الجهر بالقراءة في صلاة الجمعة.

الأمر الأول

ما يستحب قراءته في صلاة الجمعة

اختلف الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال ، وهي كما يلي :

القول الأول :

أنه يستحب القراءة في صلاة الجمعة بسورة الجمعة في الركعة الأولى،
(والمنافقون) في الثانية، أو سورة الأعلى في الأولى، والغاشية في الثانية.
وبهذا قال الحنفية ^(١).

قال الكاساني: "ولو قرأ في الركعة الأولى بفاتحة الكتاب وسورة الجمعة
وفي الثانية بفاتحة الكتاب وسورة (المنافقون) تبركا بفعل رسول الله ﷺ
فحسن... وروى أنه قرأ في صلاة الجمعة والعيدين ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ^(٢)
والغاشية، فإنه تبرك بفعله ﷺ " ^(٣).

وبه قال بعض الشافعية ^(٤).

قال النووي: "يستحب أن يقرأ في الركعة الأولى من صلاة الجمعة
بعد (الفاتحة) سورة (الجمعة) وفي الثانية (بالمنافقين) وفي قول قديم:

(١) مختصر الطحاوي ص ٣٤، تحفة الفقهاء ١٦٢/٢، بدائع الصنائع ٢٦٩/١ .

(٢) سورة الأعلى ، الآية (١) .

(٣) بدائع الصنائع ٢٦٩/١ .

(٤) المجموع ٥٣٠/٤ ، ٥٣١ ، روضة الطالبين ٤٥/٢ ، مغني المحتاج ٢٩٠/١ .

إنه يقرأ في الأولى ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾^(١) وفي الثانية ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ
الْفَاشِيَةِ ﴾^(٢) والصواب أنهما سنتان^(٣) وبه قال بعض الحنابلة حيث قال
الحجاوي: "وصلاة الجمعة ركعتان، يسن جهره فيهما بالقراءة، ويقرأ في
الأولى بالجمعة، وفي الثانية بالمنافقون بعد الفاتحة، أو بسبح ثم
الغاشية"^(٤).

واستدلوا على ذلك بما يلي :

أولاً - استدلووا على استحباب القراءة بالجمعة و (المنافقون) بما يلي:

الدليل الأول : ما رواه ابن أبي رافع قال : استخلف مروان أبا هريرة على
المدينة وخرج إلى مكة، فصلى لنا أبو هريرة الجمعة فقرأ بعد سورة الجمعة في
الركعة الأخيرة ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنْفِقُونَ ﴾^(٥) قال : فادركت أبو هريرة حين انصرف،
فقالت له : إنك قرأت بسورتين كان علي بن أبي طالب يقرأ بهما بالكوفة. فقال
أبو هريرة: إنني سمعت رسول الله ﷺ يقرأ بهما يوم الجمعة^(٦).

(١) سورة الأعلى . الآية (١) .

(٢) سورة الفاشية الآية (١) .

(٣) روضة الطالبين ٤٥/٢ .

(٤) الإقناع ١٩٥/١ .

(٥) سورة المنافقون . الآية (١) .

(٦) سبق تخريجه ص ٧٢١ .

الدليل الثاني: ما رواه عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة ﴿الْمُرْسَلُ﴾ ^(١) السجدة، و ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ ^(٢)، وأن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الجمعة سورة الجمعة والمنافقين ^(٣).

ثانياً - واستدلوا على استحباب القراءة بالأعلى والغاشية بما يلي :

الدليل الأول: ما رواه النعمان بن بشير رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ في العيدين، وفي الجمعة بـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ^(٤) و ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ ^(٥)، وإذا اجتمع العيد والجمعة في يوم واحد يقرأ بهما في الصلاتين ^(٦).

الدليل الثاني : ما رواه سمرة بن جندب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في صلاة الجمعة بـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ^(٧) و ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ ^{(٨) (٩)}.

(١) سورة السجدة . الآية (١) .

(٢) سورة الإنسان . الآية (١) .

(٣) سبق تخريجه ص ٦٨١ .

(٤) سورة الأعلى . الآية (١) .

(٥) سورة الغاشية . الآية (١) .

(٦) رواه مسلم في كتاب الجمعة - باب ما يقرأ في صلاة الجمعة رقم ١٦ . حديث ٥٩٨/٢ ، ٦٢ .

(٧) سورة الأعلى . الآية (١) .

(٨) سورة الغاشية . الآية (١) .

(٩) سبق تخريجه ص ٧٢٠ .

القول الثاني :

أنه يستحب القراءة في صلاة الجمعة بسورة الجمعة في الركعة الأولى، وفي الركعة الثانية بـ (المنافقين)، أو بالأعلى، أو بالغاشية.

وبهذا قال المالكية^(١).

قال ابن عبد البر: "... والقراءة في صلاة الجمعة بعد فاتحة الكتاب بسورة الجمعة في الركعة الأولى، وفي الثانية بـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾^(٢) أو ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾^(٣) أو ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنْفِقُونَ﴾^(٤) كل ذلك حسن ومستحب^(٥).

واستدلوا على ذلك بما يلي :

استدلوا على استحباب القراءة بسورة الجمعة في الركعة الأولى، وبـ (المنافقون) في الثانية بما استدل به أصحاب القول الأول عليه.

واستدلوا على استحباب القراءة بسورة الجمعة في الركعة الأولى، والغاشية في الثانية بما يلي :

(١) الرسالة ص ٥٥، الكافي ٢٥١/١، القوانين الفقهية ص ٨٦، مختصر خليل ص ٤٧، الشرح الكبير ٢٨٣/١.

(٢) سورة الأعلى . الآية (١) .

(٣) سورة الغاشية . الآية (١) .

(٤) سورة المنافقون . الآية (١) .

(٥) الكافي ٢٥١/١ .

ما رواه عبيد الله^(١) بن عبد الله قال : كتب الضحاك^(٢) بن قيس إلى النعمان بن بشير رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يسأله : أي شيء قرأ رسول الله ﷺ يوم الجمعة . سوى سورة الجمعة ؟ قال كان يقرأ : ﴿ هَلْ أَتَاكَ ﴾^(٣) .^(٤)

ولم أطلع على دليل لهم على قولهم باستحباب القراءة بسورة الجمعة في الركعة الأولى والأعلى في الثانية .

القول الثالث :

أنه يستحب القراءة في صلاة الجمعة بسورة الجمعة في الركعة الأولى .
وب(المنافقون) في الثانية فقط .

وهذا هو الظاهر من كلام الإمام الشافعي حيث قال : " أحب أن يقرأ يوم الجمعة بسورة الجمعة و ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُتَنَفِّقُونَ ﴾^(٥) لثبوت قراءة النبي ﷺ بهما وتواليهما في التأليف"^(٦) .

(١) هو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي . المدني . يكنى بأبي عبد الله . قال فيه الواقدي : كان عالماً . وكان ثقة فقيهاً كثيراً الحديث والعلم وهو معلم عمر بن عبد العزيز . وقال أبو زرعة . ثقة مأمون إمام . توفي سنة ٥٩٢ هـ .

(طبقات ابن سعد ٢٥٠/٥ . الجرح والتعديل ٣١٩/٥ . تهذيب التهذيب ٢٣/٧ . ٢٥) .

(٢) هو الضحاك بن قيس بن خالد بن وهب بن ثعلبة الفهدي القرشي . اختلف في كنيته . فقيل : أبو أنيس . وقيل : أبو أمية . وقيل غير ذلك . ولد قبل وفاة النبي ﷺ بست سنين . وقيل سبع . مختلف في صحبته . شهد فتح دمشق . وشهد صفين مع معاوية . وغلب على دمشق . ودعا إلى بيعه ابن الزبير . ثم إلى نفسه قتل في قتاله لمروان بن الحكم في سنة ٦٤ هـ . كما قال الجمهور .
(طبقات ابن سعد ٤١٠/٧ . ٤١١ . الاستيعاب ٢٠٥/٢ . ٢٠٦ . الإصابة ٢٠٧/٢ . ٢٠٨) .

(٣) سورة الفاشية . الآية (١) وهي بتمامها ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ النَّفْثَةِ ﴾ .

(٤) رواه مسلم في كتاب الجمعة رقم ١٦٠٦٣ . حديث ٥٩٨/٢ .

(٥) سورة المنافقون . الآية (١) .

(٦) الأم ٢٣٥/١ . ٢٣٦ .

وهو رواية عن الإمام أحمد ، وبها أخذ أكثر أصحابه ، وهو المذهب عندهم^(١) .
قال ابن مفلح : " وصلاة الجمعة ركعتان يسن أن يقرأ جهرا في الأولى بالجمعة .
والثانية بالمنافقين بعد الفاتحة"^(٢) .
واستدلوا بما استدل به أصحاب القول الأول على ذلك من حديثي ابن عباس
وأبي هريرة رضي الله عنهما .

الترجيح :

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة . والله أعلم بالصواب . بأنه يستحب
القراءة في صلاة الجمعة بالجمعة و (المنافقون) في بعض الأحيان . وبالأعلى
والغاشية في بعض الأحيان . وبالجمعة والغاشية في بعض الأحيان . لورود ذلك
كله عن النبي ﷺ وبهذا يحصل الجمع بين الأدلة في المسألة . والعمل بها جميعاً .

(١) الشرح الكبير ١٨٩/٢ . الفروع ١٢٩/٢ . المبدع ١٦٥/٢ . الإنصاف ٣٩٩/٢ . منتهى الإرادات ١٣٧/١ .

(٢) الفروع ١٢٩/٢ .

الأمر الثاني

الجهر بالقراءة في صلاة الجمعة

اتفق أصحاب المذاهب الأربعة، وابن حزم على مشروعية الجهر بالقراءة في صلاة الجمعة.

فقد قال بذلك الحنفية^(١).

قال السرخسي: "ويجهر بالقراءة في صلاة الجمعة..."^(٢).

وبه قال المالكية^(٣).

قال ابن جزي: "للجمعة ركنان الصلاة والخطبة، فأما الصلاة فركعتان جهرا إجماعاً"^(٤).

وبه قال الإمام الشافعي، وأصحابه^(٥).

قال الإمام الشافعي: "... فيجهر الإمام بالقراءة في صلاة الجمعة"^(٦).

وبه قال الحنابلة^(٧).

(١) مختصر الطحاوي ص ٣٤، المبسوط ٣٦/٢، تحفة الفقهاء ١٦٣/٢، بدائع الصنائع ٢٦٩/١، اللباب ٧٧/١.

(٢) المبسوط ٣٦/٢.

(٣) الرسالة ص ٥٥، القوانين الفقهية ص ٨٦، إكمال إكمال المعلم ١٥٢/٢، الشرح الصغير ١١٦/١، شرح

منح الجليل ١٥٢/١، سراج السالك للجليلي ١١١/١.

(٤) القوانين الفقهية ص ٨٦.

(٥) الأم ٢٣٦/١، المجموع ٥٣٠/٤، التبيان ص ١٠٢، ١٠٣، مغني المحتاج ١٦٢/١.

(٦) الأم ٢٣٦/١.

(٧) الكافي ٢٢٣/١، الفروع ١٢٩/٢، المبدع ١٦٥/٢، منتهى الإرادات ١٣٧/١.

قال ابن النجار : " والجمعة ركعتان يسن أن يقرأ جهراً في الأولى
ب(الجمعة) والثانية ب(المنافقين) بعد الفاتحة" ^(١).

وبه قال الإمام ابن حزم حيث قال في المحلى : " ويستحب الجهر في ركعتي
الصبح والأوليين من المغرب والأوليين من العتمة وفي الركعتين من الجمعة" ^(٢).

وقد نقل الإجماع على ذلك بعض الفقهاء كابن قدامة حيث قال : " إذا فرغ
من الخطبة نزل، فأقيمت الصلاة فصلى بهم ركعتين. يقرأ في كل ركعة
بالحمد لله وسورة ويجهر بالقراءة بالإجماع..." ^(٣).

وابن جزي كما سبق.

والنووي حيث قال: "أجمع المسلمون على استحباب الجهر بالقراءة في صلاة
الصبح والجمعة..." ^(٤).

ومن الأدلة على ذلك :

أولاً - من السنة :

يمكن الاستدلال لذلك بما تقدم ^(٥) من حديثي أبي هريرة، وابن عباس- رضي
الله عنهما- وما ورد فيهما أن النبي ﷺ كان يقرأ في الجمعة بسورتي الجمعة
و(المنافقون)، وحديثي النعمان بن بشير، وسمرة بن جندب- رضي الله عنهما-

(١) منتهى الإرادات ١/ ١٣٧ .

(٢) المحلى ٤/ ١٠٨ .

(٣) الكافي ١/ ٢٢٣ .

(٤) التبيين ص ١٠٢، ١٠٣ .

(٥) ص ٧٧٦ - ٧٧٧ .

وما ورد فيهما من قراءته ﷺ فيها بالأعلى والفاشية. ونحوها من الأحاديث حيث أخبر هؤلاء الصحابة عما كان يقرأ فيها رسول الله ﷺ من السور. وهذا يدل على أنه كان يجهر فيها بالقراءة وإلا لما سمعوه ومن ثم لم يخبروا عما كان يقرأ به.

ثانياً - من آثار السلف :

أن الجهر بالقراءة في صلاة الجمعة قد توارثته الأمة بنقل الخلف عن السلف^(١).

ثالثاً - من المعقول :

أن الناس يوم الجمعة يفرغون قلوبهم عن الاهتمام بأمور التجارة لعظم ذلك الجمع. فيتأملون قراءة الإمام. فتحصل لهم ثمرة القراءة. فيشرع الجهر بها كصلاة الليل^(٢).

ومع اتفاقهم هذا على مشروعية الجهر بالقراءة في صلاة الجمعة إلا أنهم اختلفوا في وجوبه واستحبابه على قولين. وهما كما يلي :

القول الأول :

أن الجهر بالقراءة في صلاة الجمعة مستحب.

وبهذا قال المالكية^(٣).

(١) مدائع الصنائع ١/٣٦٩ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) الشرح الصغير ١/١١٦، منح الجليل ١/١٥٢، سراج السالك للجملي ١/١١١ .

قال الدردير : " (وسننها) أي الصلاة أربعة عشر... ثالثها (جهر) في الصبح والجمعة... " ^(١).

وبه قال الشافعية ^(٢).

قال النووي : " وأما الأحكام فأجمعت الأمة على أن الجمعة ركعتان وعلى أنه يسن الجهر فيهما " ^(٣).

وبه قال الحنابلة ^(٤).

قال ابن مفلح : " وصلاة الجمعة ركعتان يسن أن يقرأ جهراً... " ^(٥).

وبه قال ابن حزم حيث قال في المحلى : " ويستحب الجهر في ركعتي الصبح.. وفي الركعتين من الجمعة " ^(٦).

واستدلوا على ذلك بما يلي :

الدليل الأول: أن الجهر بالقراءة في صلاة الجمعة هو فعل النبي ﷺ وقد نقله الخلف عن السلف ، فهذا يدل على استحبابه ^(٧).

الدليل الثاني: أن الأمة قد أجمعت على استحباب الجهر بالقراءة في صلاة الجمعة ^(٨).

(١) الشرح الصغير ١/١١٥، ١١٦.

(٢) المجموع ٤/٥٣٠، التبيان ص ١٠٢، ١٠٣، مغني المحتاج ١/١٦٢.

(٣) المجموع ٤/٥٣٠.

(٤) الفروع ٢/١٢٩، منتهى الإرادات ١/١٢٧، الإقناع ١/١٩٥.

(٥) الفروع ٢/١٢٩.

(٦) المحلى ٢/١٢٩.

(٧) المجموع ٤/٥٣٠، التبيان ص ١٠٢، ١٠٣.

(٨) المرجعين السابقين.

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأن في هذا الإجماع نظراً، لقول الحنفية بالوجوب كما سيأتي.

القول الثاني :

أن الجهر بالقراءة في صلاة الجمعة واجب.

وبهذا قال الحنفية ^(١).

قال السمرقندي: " وكذا يجهر في كل صلاة يشترط فيها الجماعة، سواء كانت فرضاً أو واجبة، كصلاة الجمعة والعيدين . ثم إن كان إماماً، يجب عليه مراعاة الجهر فيما يجهر... " ^(٢).

واستدلوا على ذلك بما يلي :

أن الجهر بالقراءة في صلاة الجمعة قد جرى به التوارث، ونقل عن النبي ﷺ حتى حفظ عنه أصحابه . رضي الله عنهم . ما قرأ فيها ونقلوه كأبي هريرة والنعمان بن بشير- رضي الله عنهما- وغيرهما، وهذا يدل على وجوبه فيها ^(٣).

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بعدم التسليم بأن مجرد جريان التوارث في الشيء، ونقله عن

(١) تحفة الفقهاء ١٢٩/٢، بدائع الصنائع ١٦٠/١، البحر الرائق ٣٣٥/١، اللباب ٧٧/١ .

(٢) تحفة الفقهاء ١٢٩/٢ .

(٣) المبسوط ٣٦/٢ .

النبي ﷺ بهذا القدر يدل على وجوبه، فكثير من النوافل تحقق فيها ذلك، ولم يؤد إلى وجوبها - والله أعلم - .

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول الأول القائل باستحباب الجهر بالقراءة في صلاة الجمعة: لأن مواظبة النبي ﷺ على الشيء تدل على استحبابه - كما سبق - .

المطلب الثالث

القراءة بعد الفاتحة في صلاة العيدين

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : ما يستحب قراءته في صلاة العيدين.

المسألة الثانية: الجهر بالقراءة في صلاة العيدين.

المسألة الأولى

ما يستحب قراءته في صلاة العيدين^(١)

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على خمسة أقوال، وهي كما يلي :

القول الأول:

أنه يستحب القراءة في صلاة العيدين بسورة (ق) في الركعة الأولى، والقمر في الثانية، أو الأعلى في الأولى، والفاشية في الثانية.
وبهذا قال بعض الشافعية^(٢).

قال النووي : " ثم يقرأ بعد التعوذ الفاتحة ثم سورة (ق) وفي الركعة الثانية بعد الفاتحة (اقتربت الساعة)، وثبت في صحيح مسلم في رواية النعمان بن بشير أن رسول الله ﷺ قرأ ب ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾^(٣) و ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ ﴾^(٤) فكلاهما سنة"^(٥).

وبه قال ابن حزم حيث قال في المحلى: "... ونستحب أن تكون السورة في الأولى (ق) وفي الثانية ﴿ أَقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ ﴾^(٦) أو ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾^(٧)

(١) العيد مشتق من عاد يعود كأنهم عادوا إليه، وقيل: سمي بذلك: لأنه يعود كل عام، وقيل: لأنه يعود بالفرح على الناس. وقيل: سمي بذلك تفاؤلاً ليعود مرة ثانية .

(معجم مقاييس اللغة مادة "عود" ١٨١/٤، حلية الفقهاء ص ٨٨، المطالع ص ١٠٨) .

(٢) المجموع ١٨١/٥، ١٨٣، روضة الطالبين ٧٢/٢، مغني المحتاج ٣١١/١.

(٣) سورة الأعلى، الآية (١) .

(٤) سورة الفاشية، الآية (١) .

(٥) المجموع ٨١/٥ .

(٦) سورة القمر، الآية (١) .

(٧) سورة الأعلى، الآية (١) .

و ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ ﴾ ^(١) ^(٢).

واستدلوا على ذلك بأدلة من السنة، والآثار :

أولاً - من السنة :

استدلوا على استحباب القراءة بسورتي (ق) والقمر بما يلي :

ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سأل أبا واقد ^(٣) الليثي: ما كان يقرأ به رسول الله ﷺ في الأضحى والفطر؟ فقال : كان يقرأ فيهما ب ﴿ ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ﴾ ^(٤)، و ﴿ أَقْرَبَ السَّاعَةِ وَأَشَقَّ الْقَمَرِ ﴾ ^(٥) ^(٦).

واستدلوا على استحباب القراءة بسورتي الأعلى والغاشية بما يلي:

الدليل الأول : ما رواه النعمان بن بشير رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ يقرأ في العيدين وفي الجمعة ب ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ ^(٧) و ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ ﴾ ^(٨) ^(٩).

(١) سورة الأعلى ، الآية (١) .

(٢) المحلى ٨١/٥ ، ٨٢ .

(٣) اختلف في اسمه فقيل : الحارث بن مالك، وقيل : ابن عوف ، وقيل : عوف، بن الحارث بن أسيد بن عبد مناة بن أشجع، كان حليف بني أسد، قيل :شهد بدرا، وأنكره بعضهم، وقيل : أسلم قديماً، وكان يحمل لواء بني ليث وضمرة وسعد بن بكر يوم الفتح وحنين، أسلم عام الفتح أو قبله، جاور بمكة سنة ومات بها سنة ٦٨ هـ . (الاستيعاب ١/٢١٥، ٢١٦، أسد الغابة ٥/٣١٩، ٣٢٠، الإصابة ٥/٢١٥، ٢١٦).

(٤) سورة (ق) ، الآية (١) .

(٥) سورة القمر ، الآية (١) .

(٦) رواه مسلم في كتاب صلاة العيدين- باب ما يقرأ به في صلاة العيدين رقم ٢، الحديثان ١٤، ١٥، ٦٠٧/٢.

(٧) سورة الأعلى ، الآية (١) .

(٨) سورة الغاشية ، الآية (١) .

(٩) سبق تخريجه ص ٧٧٧.

الدليل الثاني : ما رواه سمرة بن جندب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين بـ ﴿ سَبِّحْ أَسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ ^(١) و ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْفَاشِيَةِ ﴾ ^(٢).

الدليل الثالث : ما رواه عبد الله بن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين بـ ﴿ سَبِّحْ أَسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ ^(٣) و ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْفَاشِيَةِ ﴾ ^(٤).

ثانياً - من الآثار :

أن في القراءة بهما حثاً على الصدقة، والصلاة، وذلك في قول الله تعالى . : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ﴾ ^(٥) وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ^(٦)، كما فسر ذلك سعيد ابن المسيب، وعمر بن عبد العزيز ^(٧).

(١) سورة الأعلى . الآية (١) .

(٢) سورة الفاشية . الآية (١) .

(٣) رواه أحمد ٧/٥، ١٤، ١٩، والبيهقي في كتاب صلاة العيدين - باب القراءة في العيدين ٣/ ٢٩٤ . وقال الهيثمي : رجال أحمد ثقات . (مجمع الزوائد ١/ ٢٠٤) .

(٤) سورة الأعلى . الآية (١) .

(٥) سورة الفاشية . الآية (١) .

(٦) رواه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها . باب ماجاء في القراءة في صلاة العيدين رقم ١٥٧ . حديث ١٢٨٣، ٤٠٨/١، وعبد الرزاق في كتاب صلاة العيدين - باب القراءة في الصلاة يوم العيد حديث ٥٧٠٥، ٣/ ٢٩٨ بلفظ قريب من هذا .

(٧) سورة الأعلى ، الآيتان (١٤ ، ١٥) .

(٨) الشرح الكبير لابن قدامة ٢/ ٢٤٢، المبدع ٢/ ١٨٦، كشف القناع ٢/ ٥٥ .

القول الثاني :

أنه يستحب القراءة في صلاة العيدين بسورتي الأعلى والفاشية.

وبهذا قال الحنفية ^(١).

قال الكاساني : " وقد روي عن رسول الله ﷺ أنه كان يقرأ في صلاة العيدين ﴿ سَبِّحْ أَشْمَرَكَ الْأَعْلَى ﴾ ^(٢) و ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَاشِيَةِ ﴾ ^(٣) فإن تبرك بالاقتداء برسول الله ﷺ في قراءة هاتين السورتين في أغلب الأحوال فحسن... " ^(٤).

وبه قال الإمام أحمد في رواية عنه، وبه أخذ أكثر أصحابه ^(٥).

قال المرداوي عن قول ابن قدامة : " ثم يقرأ بعد الفاتحة في الأولى بسبح، وفي الثانية بالفاشية " ^(٦) : " هذا المذهب، وعليه أكثر الأصحاب " ^(٧).

واستدلوا على ذلك بما استدل به أصحاب القول الأول من أحاديث النعمان ابن بشير وسمرة بن جندب، وعبد الله بن عباس - رضي الله عنهم -.

القول الثالث :

أنه يستحب القراءة في صلاة العيدين بسورتين من أوساط المفصل كالأعلى والشمس، ونحوهما.

(١) المبسوط ٤٠/٢ . بدائع الصنائع ٢٧٧/١ . مجمع الأنهر ١٧٤/١ . مراقي الفلاح ص ١٠٦ .

(٢) سورة الأعلى . الآية (١) .

(٣) سورة الفاشية . الآية (١) .

(٤) بدائع الصنائع ٢٧٧/١ .

(٥) الكافي ٢٣٣/١ . الفروع ١٤٠/٢ . المبدع ١٨٦/٢ . المبدع ١٨٦/٢ . الإنصاف ٤٢٨/٢ . الإقناع ٢٠١/١ .

(٦) المقنع ص ٤٣ .

(٧) الإنصاف ٤٢٨/٢ .

وبهذا قال المالكية^(١).

قال ابن جزي : " ويستحب أن يقرأ فيها بسبح ونحوها"^(٢).

والظاهر أنهم يستدلون على ذلك بما استدل به أصحاب القول الثاني من أحاديث النعمان بن بشير، وسمرة بن جندب، وعبدالله بن عباس - رضي الله عنهم - التي وردت فيها القراءة بالأعلى والغاشية في العيدين، وقاسوا عليهما غيرهما من أوساط المفصل.

القول الرابع :

أنه تستحب القراءة في صلاة العيدين بسورة "ق" في الركعة الأولى، والقمر في الثانية.

وبهذا قال الإمام الشافعي، وأكثر أصحابه^(٣).

قال الإمام الشافعي : " فأحب أن يقرأ في العيدين في الركعة الأولى ب(ق) وفي الركعة الثانية ب ﴿ أَفْتَرَبِ السَّاعَةَ ﴾"^{(٤) (٥)}.

وبه قال الإمام أحمد في رواية عنه^(٦).

(١) الرسالة ص ٥٧ ، القوانين الفقهية ص ٩١ ، الشرح الصغير ١٨٩/١ ، حاشية الدسوقي ٤٠٠/١ .
الخلاصة الفقية ص ١٢٩ .

(٢) القوانين الفقهية ص ٩١ .

(٣) الأم ٢٧٢/١ ، المهذب ١٢٧/١ ، روضة الطالبين ٧٢/٢ ، مغني المحتاج ٣١١/١ ، نهاية المحتاج ٢٩١/٢ .

السراج الوهاج ٩٦/١ .

(٤) سورة القمر ، الآية (١) .

(٥) الأم ٢٧٢/١ .

(٦) الشرح الكبير ٢٤٢/٢ ، الفروع ١٤٠/٢ ، المبدع ١٨٦/٢ ، الإنصاف ٤٢٨/٢ .

قال المرداوي : "... وعنه يقرأ في الأولى ب(ق) وفي الثانية باقتربت" ^(١).

واستدلوا على ذلك بما استدل به أصحاب القول الأول من حديث أبي واقد الليثي رضي الله عنه .

القول الخامس :

أنه لا توقيت في القراءة في صلاة العيدين .

وبهذا قال الإمام أحمد في رواية عنه ^(٢) .

قال ابن مفلح : " وعنه : أدناه بعد الفاتحة الأولى بسبح والثانية بالفاشية...
وعنه : لا توقيت " ^(٣) .

ولم أطلع على دليل لهذا القول .

الترجيح :

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول الأول
القائل باستحباب القراءة في صلاة العيدين ب(ق) والقمر، أو بالأعلى والفاشية،
ولكن يستحب أن يفعل هذا تارة، وهذا تارة أخرى؛ لأن في ذلك جمعاً بين الأدلة
في المسألة، وإعمالاً لها جميعاً .

(١) الإنصاف ٤٢٨/٢ .

(٢) الفروع ١٤٠/٢ . المبدع ١٨٦/٢ . الإنصاف ٤٢٨/٢ .

(٣) الفروع ١٤٠/٢ .

المسألة الثانية

الجهر بالقراءة في صلاة العيدين

اتفق أصحاب المذاهب الأربعة، وابن حزم على مشروعية الجهر بالقراءة في صلاة العيدين.

قال الحنفية^(١).

قال السمرقندي عن كيفية صلاة العيدين : "يصلي الإمام ركعتين: فيكبر تكبيرة الافتتاح، ويقول : سبحانك اللهم وبحمدك (إلى آخره) ثم يكبر ثلاثاً، ثم يقرأ جهراً..."^(٢).

وبه قال المالكية^(٣).

قال ابن جزى عن صلاة العيدين : "وهي ركعتان جهراً بلا أذان ولا إقامة..."^(٤).

وبه قال الإمام الشافعي، وأصحابه^(٥).

قال الإمام الشافعي: "ويجهر بالقراءة في صلاة العيدين والاستسقاء..."^(٦).

(١) تحفة الفقهاء ١٦٧/٢، بدائع الصنائع ٢٧٧/١، البحر الرائق ٣٠٢/١ .

(٢) تحفة الفقهاء ١٦٧/٢ .

(٣) الرسالة ص ٥٧، القوانين الفقهية ص ٩١، الفواكه الدواني ١ / ٣١٨ ، حاشية العدوي ٣٤٤/١ .

الشمس الداني ص ٢٤٧ .

(٤) القوانين الفقهية ص ٩١ .

(٥) الأم ٢٧٢/١، المهذب ١٢٧/١، مغني المحتاج ٣١١/١، نهاية المحتاج ٣٩١/٢ .

(٦) الأم ٢٧٢/١ .

وبه قال الحنابلة^(١).

قال ابن قدامة : " وصلاة العيد ركعتان يقرأ في كل ركعة منهما بالحمد لله وسورة، ويجهر بالقراءة بلا خلاف " ^(٢).

وبه قال ابن حزم حيث قال في المحلى : " وسنة صلاة العيد أن يبرز أهل كل قرية... ويأتي الإمام فيتقدم بلا أذان ولا إقامة فيصلّي بالناس ركعتين يجهر فيهما بالقراءة " ^(٣).

وقد نقل ابن قدامة الاتفاق على ذلك كما سبق.

واستدلوا بما سبق^(٤) من أحاديث سمرة بن جندب، والنعمان بن بشير، وعبدالله بن عباس - رضي الله عنهم - الدالة على قراءة النبي ﷺ في صلاة العيدين بسورتي الأعلى، والفاشية، وحديث أبي واقد الليثي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الدال على قراءة النبي ﷺ في العيدين بسورتي (ق) و(القمر)، حيث أخبر هؤلاء الصحابة - رضي الله عنهم - عما كان يقرأ به النبي ﷺ في صلاة العيدين، وهذا يدل على أنه كان يجهر فيها وإلا لما سمعوا قراءته، ومن ثم لم يخبروا بذلك.

ومع اتفاقهم هذا فقد اختلفوا في وجوبه واستحبابه على قولين،

وهما كما يلي:

(١) المقنع ص ٤٣، الكافي ٢٣٣/١، الشرح الكبير ٢/٢٤١، المحرر ١/١٦٣، الافناع ١/٢٠١، منتهى

الإرادات ١/١٤١.

(٢) الكافي ١/٢٣٣.

(٣) المحلى ٥/٨١.

(٤) ص ٧٧٧.

القول الأول :

أن الجهر بالقراءة في صلاة العيدين مستحب.

وبهذا قال المالكية^(١).

قال ابن جزى : « (الفصل الثاني) في صفتها (يعني صلاة العيدين) وهي ركعتان جهراً بلا أذان ولا إقامة »^(٢).

وبه قال الإمام الشافعي وأصحابه^(٣).

قال الإمام الشافعي : « ويجهر بالقراءة في صلاة العيدين والاستسقاء، وإن خافت بها كرهت ذلك له، ولا إعادة عليه »^(٤).

وبه قال الحنابلة^(٥).

قال شمس الدين^(٦) بن قدامة : " لا خلاف بين أهل العلم في أنه يشرع أن يقرأ في ركعة من صلاة العيد بفاتحة الكتاب وسورة، وأنه يسن الجهر في القراءة... »^(٧).

(١) القوانين الفقهية ص ٦٥، ٩١، المقدمات الزكية ٧٣، سراج السالك ١/١٣٥ .

(٢) القوانين الفقهية ص ٩١ .

(٣) الأم ١/٢٧٢، المذهب ١/١٢٧، فتح الوهاب ١/٤١، حاشية قليوبي ١/١٥٤، حاشية الشرقاوي ١/٢٠٣ .

(٤) الأم ١/٢٧٢ .

(٥) المقنع ص ٤٣، الشرح الكبير ٢/٢٤١، كشف القناع ٢/٥٥ .

(٦) هو عبدالرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، الجماعلي، الصالحي. شمس الدين، أبو محمد. ولد سنة ٥٩٧هـ سمع من أبيه، وابن طبرزد، وابن القاسم الخرساني، وغيرهم، وتفقه على عمه موفق الدين، وروى عنه النووي، وابن تيمية وغيرهم، وولى القضاء مكرها مدة ١٢ سنة، له مؤلفات منها: شرح المقنع، تسهيل المطلب في تحصيل المذهب، توفي سنة ٦٨٢ هـ .

(٧) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٣٠٤ . ٣١٠، والمقصد الأرشد ٢/١٠٧ .

(٧) الشرح الكبير ٢/٢٤١ .

ولكن خالف الحنفية في ذلك كما سيأتي.

واستدلوا على ذلك بما يلي :

الدليل الأول: أن الرواة قد أخبروا عما كان يقرأ به النبي ﷺ في صلاة العيدين كالأعلى والغاشية وغيرهما، وهذا يدل على أنه كان يجهر؛ لأنه لو كان يسر لما علموا به، ومن ثم لم يخبروا عنها، وهذا يدل على أنه يستحب الجهر بالقراءة في صلاة العيدين^(١).

وقد سبقت الأحاديث الدالة على ذلك .

الدليل الثاني : أن صلاة العيدين تشبه صلاة الجمعة، فيستحب الجهر بها في القراءة كما يستحب في الجمعة^(٢).

القول الثاني :

أن الجهر بالقراءة في صلاة العيدين واجب.

وبهذا قال الحنفية^(٣).

قال السمرقندي : "... ثم إن كان إماماً يجب عليه مراعاة الجهر فيما يجهر. والمخافت فيما يخافت، سواء كان في الفرض، أو التطوع، كما في الترويحات. والوتر، والعيدين..."^(٤).

(١) الشرح الكبير ٢/٢٤١ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) تحفة الفقهاء ١٢٩، ١٣٠. بدائع الصنائع ١/١٦٠. البحر الرائق ١/٣٠٢. مجمع الأنهر ١/١٠٣.

(٤) تحفة الفقهاء ١٢٩/٢، ١٣٠ .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

أن الجهر بالقراءة في صلاة العيدين قد ورد به النقل المستفيض عن النبي ﷺ، وجرى به التوارث من المصدر الأول إلى يومنا هذا، وهذا يدل على وجوبه^(١).

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بعدم التسليم بأن النقل المستفيض والتوارث يدلان على الوجوب، فكثير من المستحبات قد حصل فيها ذلك ولم يدل على وجوبها.

الترجيح :

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول الأول القائل باستحباب الجهر بالقراءة في صلاة العيدين: لقوة ما استدلوا به.

(١) بدائع الصنائع ٢٧٧/١ .

المطلب الرابع

القراءة بعد الفاتحة في صلاة الكسوف

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى : مقدار القراءة بعد الفاتحة في صلاة الكسوف.

المسألة الثانية: الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف.

المسألة الأولى

مقدار القراءة بعد الفاتحة في صلاة الكسوف

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول :

أنه يستحب تطويل القراءة في صلاة الكسوف دون تحديد لمقدار ذلك وهذا هو الظاهر من مذهب الحنفية ^(١).

قال السرخسي : " وقد صح في الحديث أن قيام رسول الله ﷺ في الركعة الأولى كان بقدر سورة البقرة، وفي الركعة الثانية بقدر سورة آل عمران فالأفضل أن يطول القراءة فيها " ^(٢).

وبه قال بعض الحنابلة ^(٣).

قال ابن قدامة : "... ثم يصلي ركعتين يقرأ في الأولى بعد الفاتحة سورة طويلة ويجهر بالقراءة ، ثم يركع ركوعاً طويلاً ، ثم يرفع فيسمع ويحمد ، ثم يقرأ الفاتحة وسورة ويطيل..." ^(٤).

واستدلوا على ذلك بما يلي :

(١) المبسوط ٧٥/٢، بدائع الصنائع ٢٨١/١ .

(٢) المبسوط ٧٥/٢ .

(٣) المقنع ص ٤٤، المبدع ١٩٦/٢، منتهى الإرادات ١٤٤/١ .

(٤) المقنع ص ٤٤ .

الدليل الأول : ما روته عائشة- رضي الله عنها- قالت: خسفت الشمس في حياة النبي ﷺ فخرج إلى المسجد ، فصف الناس وراءه، فكبر فاقتراً رسول الله ﷺ قراءة طويلة، ثم كبر فركع ركوعاً طويلاً، ثم قال: سمع الله لمن حمده، فقام ولم يسجد وقرأ قراءة طويلة هي أدنى من القراءة الأولى...^(١) الحديث.

الدليل الثاني : ما رواه جابر بن عبدالله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: انكسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ يوم مات إبراهيم بن رسول الله ﷺ فقال الناس: إنما انكسفت لموت إبراهيم، فقام النبي ﷺ فصلى بالناس ست ركعات بأربعة سجعات، بدأ فكبر، ثم قرأ فأطال القراءة، ثم ركع نحواً مما قام، ثم رفع رأسه من الركوع فقرأ قراءة دون القراءة الأولى...^(٢) الحديث.

وجه الاستدلال بهذين الحديثين :

يمكن توجيه الاستدلال بهما بأنهما دلا على أن النبي ﷺ أطال القراءة في صلاة الكسوف، ولم يرد فيهما بيان مقدار ذلك، فدل ذلك على أنه يستحب إطالة القراءة فيها، وأنه ليس لذلك مقدار معين.

القول الثاني :

أنه تستحب القراءة بسورة البقرة أو مقدارها في الركوع الأول من الركعة الأولى وبسورة آل عمران أو مقدارها في الركوع الثاني منها، وبسورة النساء أو مقدارها في الركوع الأول من الركعة الثانية، وبسورة المائدة أو مقدارها في الركوع الثاني منها.

(١) سبق تخريج آخره ص ٦٠٦.

(٢) سبق تخريج آخره ص ٦٠٧.

وبهذا قال الإمام مالك، وبعض أصحابه^(١)،^(٢).

قال ابن عبد البر: "... يكبر للإحرام ثم يقرأ سرا بفاتحة الكتاب وسورة نحو البقرة... ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله لمن حمده ثم يقرأ بفاتحة الكتاب وسورة نحو من سورة آل عمران... ثم يقوم إلى ركعة أخرى مثلها أو دونها قليلا، يقرأ فيها بنحو سورة النساء... وإذا رفع من ركوعه الأول قرأ أيضا فاتحة الكتاب ونحو سورة المائدة"^(٣) وبه قال الإمام الشافعي في رواية عنه^(٤).

قال النووي: "... وأكملها أن يقرأ في القيام الأول بعد الفاتحة وسوابقها سورة (البقرة) أو مقدارها إن لم يحسنها، وفي الثاني: (آل عمران) أو مقدارها وفي الثالث: (النساء) أو قدرها، وفي الرابع: (المائدة) أو قدرها، وكل ذلك بعد الفاتحة، هذه رواية البويطي"^(٥).

وبه قال بعض الحنابلة^(٦)

قال ابن قدامة: "... وجملته أن المستحب في صلاة الكسوف أن يصلي ركعتين يحرم بال الأولى ويستفتح ويستعيد ويقرأ بالفاتحة وسورة البقرة أو قدرها في الطول ثم يركع... ثم يرفع فيقول: سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد، ثم يقرأ الفاتحة وآل عمران أو قدرها، ثم يركع... ثم يقوم إلى الركعة الثانية فيقرأ الفاتحة وسورة النساء، ثم يركع فيقرأ الفاتحة والمائدة"^(٧).

(١) وقال بعضهم: يستحب القراءة بهذه السور بعينها .

(٢) الكافي ٢٦٦/١، الشرح الكبير ٤٠٣/١، بلغة السالك ١٩٠/١، التاج والإكيل ٢٠١/٢ .

(٣) الكافي ٢٦٦/١ .

(٤) المجموع ٤٨/٥، روضة الطالبين ٨٣/٢، ٨٤ .

(٥) روضة الطالبين ٨٣/٢، ٨٤ .

(٦) الكافي ٢٣٧/١، ٢٣٨، المغني ٢٧٥/٢، الإنصاف ٤٤٢/٢، ٤٤٤، ٤٤٥ .

(٧) المغني ٢٧٥/٢ .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

الدليل الأول : ما روته عائشة- رضي الله عنها- قالت: كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فخرج رسول الله ﷺ فصلّى بالناس فقام فحزرت قراءته فرأت أنه قرأ بسورة البقرة - وساق الحديث - ثم سجدتين، ثم قام فأطال القراءة فحزرت قراءته فرأت أنه قرأ بسورة آل عمران^(١).

الدليل الثاني : ما رواه عبدالله بن عباس - رضي الله عنهما - قال: انخسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فصلّى رسول الله ﷺ فقام قيام طويلا نحو من قراءة سورة البقرة، ثم ركع ركوعا طويلا، ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الأول...^(٢) الحديث

وجه الاستدلال بهذين الدليلين :

يمكن توجيه الاستدلال بهما بأن عائشة وابن عباس - رضي الله عنهما - قدرا قراءة النبي ﷺ في الركوع الأول من الركعة الأولى بقراءة سورة البقرة وقدرت عائشة - رضي الله عنها - قراءته ﷺ في الركوع الثاني منها بقراءة سورة آل عمران، فدل ذلك على استحباب القراءة بهما بمقدارهما في ذلك.

(١) رواه أبو داود في كتاب الصلاة - باب القراءة في صلاة الكسوف حديث ١١٨٧، ٣٠٩/١ وسكت عنه، والبيهقي في كتاب صلاة الكسوف - باب من قال يسر بالقراءة في خسوف الشمس ٣/٢٣٥، والحاكم في كتاب الكسوف ١/ ٢٣٢، ٢٣٤، وقال : " هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه " ووافقه الذهبي .

(٢) رواه البخاري في كتاب الكسوف - باب صلاة الكسوف جماعة ٢/٢٧، ومسلم في كتاب الكسوف - باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار رقم ٢، حديث ١٧، ٦٢٦/٢ .

مناقشة هذين الدليلين :

يمكن مناقشتهما بأنهما لا يعارضان ما استدل به أصحاب القول الأول:
لأن ما ورد فيهما من القراءة بسورة البقرة، وآل عمران يعد إطالة للقراءة.

القول الثالث :

أنه تستحب القراءة بسورة البقرة أوقدرها في الركوع الأول من الركعة الأولى،
وبقدر مائتي آية من البقرة في الركوع الثاني منها، وبقدر مائة وخمسين آية منها
في الركوع الأول من الركعة الثانية، وبقدر مائة آية منها في الركوع الثاني.

وبهذا قال الإمام الشافعي في رواية عنه، وبها أخذ أكثر أصحابه^(١).

قال الإمام الشافعي : "... ثم يقرأ في القيام الأول بعد الافتتاح بسورة البقرة
إن كان يحفظها أوقدرها من القرآن إن كان لا يحفظها ثم يركع... ثم يرفع ويقول
سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد، ثم يقرأ بأم القرآن وقدر مائتي آية من
البقرة ثم يركع.. ثم يقوم في الركعة الثانية فيقرأ بأم القرآن وقدر مائة وخمسين
آية من البقرة ثم يركع... ثم يرفع فيقرأ بأم القرآن وقدر مائة آية من البقرة"^(٢).

واستدلوا على ذلك بما يلي :

ما رواه عبد الله بن عباس . رضي الله عنهما . قال: انخسفت الشمس
على عهد رسول الله ﷺ فصلى رسول الله ﷺ فقام قياما طويلا نحووا من
سورة البقرة، ثم ركع ركوعا طويلا، ثم رفع فقام قياما طويلا، وهو دون القيام
الأول، ثم ركع ركوعا طويلا، وهو دون الركوع الأول، ثم سجد، ثم قام قياما

(١) الأم ٢٨٠/١، مختصر المزني مع الأم ١٢٦/٨، المجموع ٤٨/٥، روضة الطالبين ٨٤/٢ .

(٢) الأم ٢٨٠/١ .

طويلا، وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركوعا طويلا، وهو دون الركوع الأول، ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركوعا طويلا، وهو دون الركوع الأول ثم سجد، ثم انصرف...^(١) الحديث.

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن ابن عباس - رضي الله عنهما - ذكر أن النبي ﷺ قام في الركوع الأول من صلاة الكسوف بمقدار قراءة سورة البقرة، وفي الثاني أقل منه، وفي الثالث أقل من الثاني، وفي الرابع أقل من الثالث، وهذا يدل على استحباب القراءة في الركوع الأول بسورة البقرة أوقدرها، وفي الثاني بمقدار مائتي آية منها، وفي الثالث بمقدار مائة وخمسين آية منها، وفي الرابع بمقدار مائة آية منها؛ لأن ابن عباس - رضي الله عنهما - ذكر أن كل ركوع أقل من الذي قبله.

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأنه غير ظاهر الدلالة على ماذكروا .

الترجيح :

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة- والله أعلم بالصواب- هو القول الأول القائل باستحباب تطويل القراءة في صلاة الكسوف دون تحديد لمقدار ذلك، وفي ذلك أخذ بجميع الأحاديث، حيث إنها جميعاً تدل بعمومها على تطويل القراءة دون تحديد معين.

(١) سبق تخريجه ص ٨٠٦.

المسألة الثانية

الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين، وهما كما يلي :

القول الأول :

أن الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف مستحب مطلقا سواء كان في الشمس أو في القمر .

وبهذا قال أبو يوسف من الحنفية^(١)، وهو رواية عن محمد بن الحسن^(٢) .

قال الطحاوي : "... وكان أبو يوسف ومحمد يقولان : يجهر بالقراءة فيها (أي صلاة الكسوف) وبه نأخذ"^(٣) .

وهو المذهب عند الحنابلة، وعليه أكثرهم^(٤) .

قال المرداوي عن قول ابن قدامة : " ويجهر بالقراءة"^(٥) (يعني في صلاة الكسوف) : " هذا المذهب بلاريب، وعليه أكثر الأصحاب"^(٦) .

(١) لكنهم - أي الحنفية - يقولون بالنسبة لصلاة كسوف القمر لاتشرع لها الجماعة. فتصلى فرادى .

(٢) مختصر الطحاوي ص ٣٩ . المبسوط ٧٦/٢ . تحفة الفقهاء ١٨٢/٢ . بدائع الصنائع ٢٨١/١ . الهداية ٨٨/١ . مجمع الأنهر ١٣٨/١ .

(٣) مختصر الطحاوي ص ٣٩ .

(٤) الكافي ٢٣٨/١ . المحرر ١٧١/١ . الفروع ١٥٣/٢ . المبدع ١٩٦/٢ . الإنصاف ٤٤٣/٢ . منتهى الإرادات ١٤٤/١ . كشاف القناع ٦٢/٢ .

(٥) المقنع ص ٤٤ .

(٦) الإنصاف ٤٤٣/٢ .

واستدل على ذلك بأدلة من السنة، وآثار الصحابة، والمعقول :

أولاً - من السنة :

ما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت : " جهر النبي ﷺ في صلاة الخسوف بقراءته فإذا فرغ من قراءته كبر فركع، وإذا رفع من الركعة قال : سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد، ثم يعاود القراءة في صلاة الكسوف أربع ركعات في ركعتين، وأربع سجعات ^(١) .

وهذا الحديث واضح الدلالة.

مناقشة هذا الدليل :

نوقش من ثلاثة وجوه :

الوجه الأول :

ناقشه الكساني بأنه معارض بحديث عبدالله بن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ صلى صلاة الكسوف فلم نسمع له صوتاً ^(٢)، ^(٣) .

(١) رواه البخاري في كتاب الكسوف - باب الجهر بالقراءة في الكسوف ٣١/٢، ومسلم في كتاب الكسوف - باب الصلاة الكسوف رقم ١، حديث ٥٠٥/٢، مختصراً .

(٢) رواه البيهقي في كتاب صلاة الخسوف . باب من قال : يسر بالقراءة في خسوف الشمس ٣٣٥/٣ . وأحمد بلفظ : " صليت مع رسول الله ﷺ الكسوف فلم أسمع منه فيها حرفاً من القرآن ١/٢٩٣، ٣٥٠ . وقال الشوكاني والساعاتي : " وفي إسناد ابن لهيعة " . (نيل الأوطار ٢/٣٢٢، بلوغ الأمان ٦/١٨١) . وقال ابن حجر عنه : " صدوق، اختلط بعد احتراق كتبه " . (تقريب التهذيب ١/٤٤٤) .

(٣) بدائع الصنائع ١/٢٨٢ .

الإجابة عن هذا الوجه :

يمكن الإجابة عنه بأن حديث ابن عباس هذا ضعيف الإسناد كما سيأتي^(١)، فلا يعارض حديث عائشة هذا المتفق على صحته.

الوجه الثاني :

وناقشه الكاساني- أيضاً- بأنه يمكن حمله على أن النبي ﷺ قد جهر فيها ببعض الآيات اتفاقاً، كما روي أن النبي ﷺ كان يسمع الآية والآيتين في صلاة الظهر أحياناً^(٢).^(٣)

الإجابة عن هذا الوجه :

يمكن الإجابة عنه بأن هذا الاحتمال ضعيف؛ لأن الحديث صريح في الجهر بجميع القراءة.

الوجه الثالث :

ناقشة النووي بأنه يحمل على أن ذلك حصل في كسوف القمر جمعاً بينه وبين حديث سمرة^(٤) - وسيأتي - .

(١) ص ٨١٦ وما بعدها .

(٢) سبق تخريجه ص ١٨٩ .

(٣) بدائع الصنائع ٢٨٢/١ .

(٤) المجموع ٤٦/٥ .

الإجابة عن هذا الوجه :

أجاب عنه الشوكاني بما جاء في رواية لأحمد : " خسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فأتى المصلى فكبر، فكبر الناس، ثم قرأ فجهر بالقراءة وأطال القيام..."^(١) الحديث، فإنه صريح في أن ذلك في كسوف الشمس^(٢).

ثانياً - من آثار الصحابة :

ما روي عن علي رضي الله عنه أنه جهر بالقراءة في صلاة كسوف الشمس^(٣).

وهذا الأثر واضح الدلالة.

مناقشة هذا الدليل :

ناقشة السرخسي بأنه مؤول على أن ذلك وقع اتفاقاً، أو تعليمًا للناس أن القراءة فيها مشروعة^(٤).

الإجابة عن هذه المناقشة :

يمكن الإجابة عنها بأن هذا التأويل ضعيف وبعيد: لمخالفاته لظاهر الأثر بدون دليل، لا سيما وأنه يعتضد بحديث عائشة السابق الصحيح الصريح في ذلك.

(١) رواه أحمد ٧٦/٦، وكذلك رواه بنحو هذا اللفظ البيهقي في كتاب صلاة الخسوف - باب من اختار

الجهر بها ٣٢٦/٣.

(٢) نيل الأوطار ٢٢٢/٢.

(٣) رواه البيهقي في كتاب صلاة الخسوف - باب من اختار الجهر بها ٣٢٦/٣.

(٤) المبسوط ٧٦/٢.

ثالثاً - من المعقول :

الدليل الأول : أن صلاة الكسوف صلاة مخصوصة، تقام بجمع عظيم فيجهر فيها بالقراءة كصلاة الجمعة، وصلاة العيدين^(١).

الدليل الثاني : أن صلاة الكسوف صلاة نفل تشرع لها الجماعة، فكان من سننها الجهر بالقراءة فيها كصلاة العيدين، والاستسقاء، والتراويح^(٢).

القول الثاني :

أن الجهر بالقراءة غير مشروع في كسوف الشمس، ومشروع في كسوف القمر.

وبهذا قال الإمام أبو حنيفة، ومحمد بن الحسن في رواية عنه^(٣).

قال السرخسي : " ولا يجهر بالقراءة في صلاة الجماعة في كسوف الشمس في قول أبي حنيفة رحمته الله ... " ^(٤).

وقال المرغيناني : " وعن محمد مثل قول أبي حنيفة " ^(٥).

وبه قال الإمام مالك، وأصحابه^(٦).

جاء في المدونة : " وقال مالك: لا يجهر بالقراءة في صلاة الخسوف " ^(٧).

(١) المبسوط ٧٦/٢، بدائع الصنائع ٢٨٢/١

(٢) المغني ٢٧٧/٢ .

(٣) مختصر الطحاوي ص ٣٩، المبسوط ٧٦/٢، تحفة الفقهاء ١٨٢/١، بدائع الصنائع ٢٨١/١، البحر الرائق ١٦٧/٢، مجمع الأنهر ١٢٨/١، كشف الحقائق ٨٦/١ .

(٤) المبسوط ٧٦/٢ .

(٥) الهداية ٨٨/١ .

(٦) المدونة الكبرى ١٦٣/١، الرسالة ص ٥٩، ٦٠، الكافي ٢٦٦/١، بداية المجتهد ٢١٢/١، القوانين الفقهية

ص ٩٣، الفواكه الدواني ٣٢٤/١ .

(٧) المدونة الكبرى ١٦٣/١ .

وبه قال الإمام الشافعي، وأصحابه^(١).

قال الإمام الشافعي : "... وصلاة خسوف القمر كصلاة كسوف الشمس لا يختلفان في شيء إلا أن الإمام لا يجهر بالقراءة في صلاة كسوف الشمس..."^(٢).

وبه قال الإمام أحمد في رواية عنه حيث قال المرداوي : "... والجهر في كسوف الشمس من المفردات، وعنه لا يجهر فيها بالقراءة"^(٣).

واستدلوا على ذلك بأدلة من السنة، والمعقول :

أولاً - من السنة :

الدليل الأول : ما رواه سمرة بن جندب رضي الله عنه قال : صلى بنا رسول الله ﷺ في كسوف لا نسمع له صوتاً^(٤).

وهذا الحديث واضح الدلالة.

مناقشة هذا الدليل :

نوقش من أربعة وجوه :

(١) الأم ٢٧٩/١، المهذب ١٢٩/١، الوجيز ٧١/١، التبيان ص ١٠٣، فتح الوهاب ٨٥/١، مغني المحتاج

٣١٨، ٣١٧/١

(٢) الأم ٢٧٩/١ .

(٣) الانصاف ٤٤٣/٢ .

(٤) رواه الترمذي في باب كيف القراءة في الكسوف رقم ٣٩٢، حديث ٢٨/٢، ٥٥٩، حديث حسن صحيح

غريب، والنسائي في كتاب الكسوف - باب ترك الجهر فيها بالقراءة رقم ١٩، حديث ١٤٨/٣، ١٤٩٥.

١٤٩، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب ما جاء في صلاة الكسوف رقم ١٥٢.

حديث ١٢٦٤، ٤٠٢/١، والبيهقي في كتاب صلاة الخسوف - باب من قال يسر بالقراءة في خسوف

الشمس ٣٣٥/٣، والحاكم في كتاب الكسوف ٢٣٠/١، ٣٢١، وقال : " هذا حديث صحيح على شرط

الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

الوجه الأول :

ناقشه ابن حزم بأنه ضعيف : لأنه لم يروه إلا ثعلبة^(١) بن عباد العبدى وهو مجهول^(٢).

الوجه الثاني :

وناقشه ابن حزم وابن قدامة بأنه على تقدير صحته فإنه لا حجة فيه : لأنه ليس فيه أن النبي ﷺ لم يجهر، وإنما فيه : " لانسع له صوتاً "، وصدق سمرة في أنه لم يسمعه، ولو كان بحيث يسمعه لسمعه كما سمعته عائشة - رضي الله عنها - التي كانت قريبة من القبلة في حجرتها، وكلاهما صادق^(٣).
ويؤيد ذلك ما جاء في رواية أنه قال : " دفعت إلى المسجد وهو بارز"^(٤) يعني مفتص بالزحام.

الوجه الثالث :

وناقشه ابن حزم - أيضاً - بأنه لو كان فيه لفظ " لم يجهر " لكان حديث عائشة - رضي الله عنها - الذي ورد فيه الجهر زائداً على ما جاء في حديث سمرة هذا، والزائد أولى، أو لكان كلا الأمرين جائزاً، فكيف وليس فيه شيء من هذا^(٥).

(١) هو ثعلبة بن عباد العبدى. البصري. قال ابن حزم، وابن القمطان : مجهول. وذكره ابن المديني في المحاميل الذين يروي عنهم الأسود بن قيس، وذكره ابن حبان في الثقات، وصحح الترمذي حديثه. وقال ابن حجر : مقبول. (ميزان الاعتدال ١/ ٣٧١، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٤، تقريب التهذيب ١/ ١١٨).

(٢) المحلى ١٠٢/٥ الترح الكبير ٢/ ٣٧٧.

(٣) المرجع السابق .

(٤) رواها الحاكم من حديث سمرة مطولاً في كتاب الكسوف ١/ ٣٣٠، وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي .

(٥) المحلى ١٠٢/٥ .

الوجه الرابع :

ناقشة ابن قدامة بأن النفي يحتمل أموراً كثيرة، فكيف يترك من أجله الحديث الصحيح^(١).

الدليل الثاني : ما رواه عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ صلى صلاة الكسوف فلم نسمع له صوتاً^(٢).

مناقشة هذا الدليل :

ناقشه ابن حجر من وجهين :

الوجه الأول :

أن البيهقي قد وصل هذا الحديث من ثلاث طرق أسانيداً واهية.

الوجه الثاني :

أنه على تقدير صحته فثبت الجهر معه قدر زائد، فيكون الأخذ به أولى.

هذا إذا قلنا بعدم ثبوت تعدد الكسوف، وأما إذا قلنا بثبوته فيكون فعل ذلك منه ﷺ لبيان الجواز^(٣).

الدليل الثالث : ما رواه عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - قال :

انخسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فصلى رسول الله ﷺ فقام قياماً

(١) الشرح الكبير ٢/ ٢٧٧ .

(٢) سبق تخريجه ص ٨١٠ .

(٣) فتح الباري ٢/ ٥٥٠ .

طويلا نحووا من قراءة سورة البقرة، ثم ركع طويلا، ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الأول...^(١) الحديث.

وجه الاستدلال :

أن ابن عباس - رضي الله عنهما - قد قدر قراءة النبي ﷺ بسورة البقرة، وهذا يدل على أنه كان يسر بالقراءة: لأنه لو كان يجهر بها لم يحتج إلى تقدير بل يسمى ما قرأ به باسمه، فيقول : قرأ بسورة كذا وكذا^(٢).

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأنه استدلال بالمفهوم. فلا يعارض ما ورد التصريح بالجهر من حديث عائشة - رضي الله عنها - السابق.

كما أنه يحتمل أن ابن عباس - رضي الله عنهما - كان بعيدا عن النبي ﷺ فلم يسمعه خاصة وأن ابن عباس من صغار الصحابة فيكون بعيداً عن الرسول ﷺ لقوله: "ليليني منكم أولو الأحلام والنهي"^(٣)؛ ولأن المسجد كان مزدحماً بالناس.

الدليل الرابع : ما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت: كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فخرج رسول الله ﷺ فصلى بالناس، فحزرت قراءته فرأيت أنه قرأ بسورة البقرة - وساق الحديث - ثم سجد سجدتين، ثم قام فأطال القراءة فحزرت قراءته فرأيت أنه قرأ بسورة آل عمران^(٤).

(١) سبق تخريجه ص ٨٠٦.

(٢) المنتقى شرح موطأ مالك ٣٢٦/١ .

(٣) سبق تخريجه ص ٤٨٦ .

(٤) سبق تخريجه ص ٨٠٦ .

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن عائشة - رضي الله عنها - قدرت قراءة النبي ﷺ في الكسوف بالبقرة وآل عمران، وهذا يدل على أنه كان يسر بالقراءة فيها؛ لأنه لو جهر لعلمت ذلك بعينه، ولم تحتج إلى التقدير.

مناقشة هذا الدليل :

ناقشه ابن قدامة من ثلاثة وجوه :

الوجه الأول :

أن في إسناده مقالاً؛ لأنه من رواية ابن إسحاق.

الوجه الثاني :

أنه يحتمل أن عائشة - رضي الله عنها - قد سمعت صوت النبي ﷺ ولكنها لم تفهم ماتقرأ به لبعدها عنه، فاحتاجت إلى تقدير ذلك.

الوجه الثالث :

أن حديث عائشة - رضي الله عنها - الذي ورد فيه الجهر حديث صريح لا يعارض بمثل هذا الحديث^(١).

الدليل الخامس : ما روي عن النبي ﷺ أنه قال : " صلاة النهار عجماء"^(٢).

(١) المغني ٢/ ٢٧٧ .

(٢) سبق تخريجه ص ١٩٩ .

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ أخبر أن صلاة النهار عجماء - أي ليس فيها قراءة مسموعة - وصلاة كسوف الشمس تعد صلاة نهار فتدخل في عموم هذا الحديث، فلا يشرع الجهر بالقراءة فيها .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته من وجهين :

الوجه الأول :

أنه حديث ضعيف، بل موقوف كما سبق^(١).

الوجه الثاني :

أنه على تقدير صحته، وثبوت رفعه فإن صلاة الكسوف مخصوصة من هذا العموم بحديث عائشة - رضي الله عنها - السابق.

ثانياً . من المعقول :

أن المصلين لا يستطيعون تأمل القراءة لتكون ثمرة القراءة مشتركة، وذلك لاشتغال قلوبهم بهذا الفرع، كما لا يقدر على التأمل في سائر الأيام في صلوات النهار، لا شتغال قلوبهم بالمكاسب^(٢).

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته من وجهين :

(١) ص ١٩٩ .

(٢) بدائع الصنائع ٢٨٢/١ .

الوجه الأول :

أن هذا اجتهاد في مقابل نص- وهو ما سبق من حديث عائشة- فهو مردود .

الوجه الثاني :

أن الفزع حاصل بكسوف الشمس في النهار، والقمر في الليل، فيلزم على قولهم بهذا عدم الجهر بالجميع، وهم لا يقولون بذلك .

الترجيح :

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة- والله أعلم بالصواب- هو القول الأول القائل باستحباب الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف مطلقا سواء كان في الشمس أو في القمر؛ لقوة ما استدلوا به خاصة حديث عائشة- رضي الله عنها- الصحيح الصريح في المسألة .

المطلب الخامس

القراءة بعد الفاتحة في صلاة الاستسقاء

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى : ما يستحب قراءته في صلاة الاستسقاء .

المسألة الثانية: الجهر بالقراءة في صلاة الاستسقاء .

المسألة الأولى

ما يستحب قراءته في صلاة الاستسقاء^(١)

اختلف الفقهاء في هذه على خمسة أقوال، وهي كما يلي :

القول الأول :

أنه يستحب القراءة في صلاة الاستسقاء بما يستحب قراءته في صلاة العيدين وهو سورة (ق) مع القمر، أو الأعلى مع الغاشية.

وبهذا قال بعض الشافعية^(٢).

قال الشربيني : "... والقراءة في الأولى جهرا بسورة (ق)، وفي الثانية اقتربت في الأصح، أو بسبح والغاشية"^(٣).

وبه قال ابن حزم حيث قال في المحلى : "... ثم يصلي بهم ركعتين، كما قلنا في صلاة العيدين سواء، بلا أذان ولا إقامة"^(٤) وقد سبق بيان قوله باستحباب القراءة بسورة (ق) مع القمر، أو الأعلى مع الغاشية، في صلاة العيدين.

واستدلوا على ذلك بما يلي :

ما رواه ابن عباس - رضي الله عنهما - وسئل عن الصلاة في الاستسقاء فقال: خرج رسول الله ﷺ متبذلاً متواضعاً متضرعاً حتى أتى المصلى فلم

(١) الاستسقاء في اللغة : طلب السقي . (المصباح المنير، مادة سقى ٢٨٠/١) .

وشرعاً : طلب سقي الماء عند حصول الجذب على وجه الخصوص . (فتح الباري ٢/ ٤٩٢) .

(٢) روضة الطالبين ٩٢/٢، مغني المحتاج ٣٢٣/١ . ٣٢٤ .

(٣) مغني المحتاج ٣٢٤/١ .

(٤) المحلى ٩٣/٥ .

يخطب خطبتكم هذه ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير، وصلى ركعتين كما كان يصلي في العيد^(١).

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن ابن عباس- رضي الله عنهما- أخبر أن النبي ﷺ كان يصلي الاستسقاء كالعيد، وقد ثبت عنه ﷺ أنه كان يقرأ في العيد ب (ق) مع القمر في بعض الأحيان، والأعلى والفاشية في بعض الأحيان - كما سبق^(٢) - فدل ذلك على استحباب القراءة بها في الاستسقاء.

القول الثاني :

أنه يستحب القراءة في صلاة الكسوف بما يستحب قراءته في صلاة العيدين، وهو سورتا الأعلى والفاشية.

وبهذا قال أبو يوسف، ومحمد بن الحسن صاحباً أبي حنيفة^(٣)،^(٤).

قال السمرقندي: "ثم عندهما يقرأ في الصلاة جهراً، كما في صلاة العيدين لكن الأفضل أن يقرأ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾^(٥) و ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْفَاشِيَةِ﴾^(٦) ^(٧).

(١) رواه الترمذي في أبواب السفر - باب ما جاء في صلاة الاستسقاء رقم ٣٩٠، حديث ٣٥/٢، ٥٥٥، وقال: "هذا حديث حسن صحيح"، والحاكم في كتاب الاستسقاء ٣٢٦/١، ٣٢٧، وسكت عنه، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب ما جاء في صلاة الاستسقاء رقم ١٥٣، ١٢٦٦، ٤٠٣/١، وأبو داود في كتاب الصلاة، جماع أبواب صلاة الاستسقاء وتقرعها حديث ١١٦٥، ٣٠٢/١، وسكت عنه، والنسائي في كتاب الاستسقاء - باب كيف صلاة الاستسقاء رقم ١٣، حديث ١٥٢١، ١٦٣/٣.

(٢) ص ٧٩٠.

(٣) أما الإمام أبو حنيفة فقال بعدم مشروعية صلاة الاستسقاء جماعة.

(٤) تحفة الفقهاء ١/ ١٨٥، بدائع الصنائع ١/ ٢٨٣، الهداية ١/ ٨٨، الفتاوى الهندية ١/ ١٥٣.

(٥) سورة الأعلى، الآية (١).

(٦) سورة الفاشية، الآية (١).

(٧) تحفة الفقهاء ١/ ١٨٥.

وبه قال أكثر الحنابلة^(١).

قال ابن قدامة : "... وإن قرأ فيهما (يعني ركعتي صلاة العيد) ب ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾^(٢) و ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾^(٣) فحسن^(٤).
واستدلوا على ذلك بما يلي :

ما استدل به أصحاب القول الأول من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - والذي جاء فيه وصفه صلاة النبي ﷺ في الاستسقاء بقوله : "... وصلى ركعتين كما كان يصلي في العيد .

وفي رواية أن ابن عباس قال : " سنة الاستسقاء سنة الصلاة في العيدين .
إلا أن رسول ﷺ قلب رداءه، فجعل يمينه على يساره، ويساره على يمينه،
وصلى ركعتين، وكبر سبع تكبيرات، وقرأ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾^(٥) وقرأ في
الثانية ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾^(٦) وكبر فيها خمس تكبيرات^(٧).
وهذا واضح الدلالة.

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأنه قد ثبت عن النبي ﷺ القراءة في العيدين بـ(ق) مع القمر، أو الأعلى والغاشية، فكذا الاستسقاء .

(١) المغني ٢/٢٨٥، شرح منتهى الإرادات ١/٣١٤، ٣١٥ .

(٢) سورة الأعلى . الآية (١) .

(٣) سورة الغاشية . الآية (١) .

(٤) المغني ٢/٢٨٥ .

(٥) سورة الأعلى . الآية (١) .

(٦) سورة الغاشية . الآية (١) .

(٧) رواه الدارقطني في كتاب الاستسقاء حديث ٤٠٤/٢٦٦، والبيهقي في كتاب صلاة الاستسقاء - باب الدليل على أن السنة في صلاة الاستسقاء السنة في صلاة العيدين ٣/٣٤٨، والحاكم في كتاب الاستسقاء ٣٢٦/١، وقال : " هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

وأما الرواية الثانية فهي ضعيفة، حيث ذكر الزيلعي أن في سنده محمد^(١) بن عبدالعزيز بن عمر بن عبدالرحمن بن عوف، قال فيه البخاري : منكر الحديث، وقال النسائي : متروك الحديث، وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث، ليس له حديث مستقيم^(٢).

القول الثالث :

أنه تستحب القراءة في صلاة الاستسقاء بما تستحب القراءة به في صلاة العيدين وهو سورة (ق) مع القمر.

وبهذا قال الإمام الشافعي، وأكثر أصحابه^(٣).

قال النووي: "... ويقرأ في الأولى بعد الفاتحة سورة قاف وفي الثانية اقتربت الساعة هكذا نص عليه الشافعي، وقال به جمهور الأصحاب"^(٤).

واستدلوا على ذلك بما استدل به أصحاب القولين السابقين من حديث ابن عباس- رضي الله عنهما- والذي وصف فيه صلاة النبي ﷺ في الاستسقاء بقوله : " وصلى ركعتين كما كان يصلي في العيد "، وقد سبق^(٥) بيان قولهم باستحباب القراءة بسورتي (ق) والقمر في صلاة العيد.

(١) هو محمد بن عبدالعزيز بن عمر بن عبدالرحمن بن عوف الزهري، القاضي، قال عنه البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي متروك، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال أبو حاتم : هم ثلاثة إخوة : محمد، وعبدالله، وعمران، ليس لهم حديث مستقيم . (الجرح والتعديل ٧/٨، ميزان الاعتدال ٢٦٨/٣) .

(٢) نصب الراية ٢٤٠/٢ .

(٣) الآم ٢٨٥/١، المهذب ١٣١/١، المجموع ٧٤/٥، روضة الطالبين ٩٢/٢، مغني المحتاج ٣٢٤/١ .

(٤) المجموع ٧٤/٥ .

(٥) ص ٧٨٩ .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأنه قد ثبت عن النبي ﷺ القراءة في صلاة العيدين بسورتي (ق) والقمر في بعض الأحيان، وبسورتي الأعلى والغاشية في بعض الأحيان . كما سبق^(١) . فكذا يستحب القراءة بذلك في الاستسقاء لهذا الحديث .

القول الرابع :

أنه يستحب القراءة في صلاة الاستسقاء بما تستحب القراءة به في العيدين من سورتي الأعلى والشمس ونحوهما من أوساط المفصل .
وبهذا قال الإمام مالك ، وأصحابه^(٢) .

قال ابن جزي : " وهي (يعني صلاة الاستسقاء) ركعتان جهرا بلا أذان ولا إقامة يقرأ فيهما (بسبح) ونحوها"^(٣) .

واستدلوا على ذلك بما استدل به أصحاب القول الثاني من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - الدال على استحباب القراءة بسورتي الأعلى والغاشية في صلاة الاستسقاء، وقاسوا عليهما غيرهما من أوساط المفصل .

وقد سبقت مناقشة هذا القياس قبل قليل .

(١) ص ٧٩٠ - ٧٩١ .

(٢) المدونة الكبرى ١/١٦٦ . الرسالة ص ٦٠ . الكافي ١/٢٦٨ . القوانين الفقهية ص ٩٢ .

(٣) القوانين الفقهية ص ٩٢ .

القول الخامس :

أنه تستحب القراءة في صلاة الاستسقاء بسورة (ق) في الركعة الأولى، ونوح في الثانية.

وبهذا قال بعض الشافعية^(١).

قال الشيرازي : " وصلاته (يعني الاستسقاء) ركعتان كصلاة العيد، ومن أصحابنا من قال يقرأ في الأولى بقاف وفي الثانية سورة نوح"^(٢).

واستدلوا على ذلك بما يلي :

أن في سورة نوح ذكر الاستسقاء، فتستحب القراءة بها في صلاة الاستسقاء^(٣).

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأن ذكر الاستسقاء فيها لا يستدعي استحباب قراءتها في صلاة الاستسقاء، ولو كان يستدعي ذلك لفعله النبي ﷺ فيها.

القول السادس :

أنه تستحب القراءة في صلاة الاستسقاء بسورة نوح في الركعة الأولى، وبسورة أخرى في الثانية.

وبهذا قال بعض الحنابلة^(٤).

(١) المذهب ١٣١/١، المجموع ٧٤/٥، روضة الطالبين ٩٢/٢، مغني المحتاج ١/٢٢٣، ٢٢٤.

(٢) المذهب ١٣١/١.

(٣) المرجع السابق.

(٤) الفروع ١٦٠/٢، المبدع ٢٠٤/٢، الإقناع ٢٠٦/١.

قال الحجاوي: "ويقرأ فيها بما يقرأ به في صلاة العيد، وإن شاء

ب ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾^(١) وسورة أخرى^(٢).

واستدلوا على ذلك بما استدل به أصحاب القول السابق.

وقد سبقت مناقشته.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول الأول

القائل باستحباب القراءة في صلاة الاستسقاء بما تستحب القراءة به في صلاة

العيدين من سورة (ق) مع القمر، أو الأعلى مع الفاشية: لقوة ما استدلوا به من

حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - وما سبق^(٣) - في صلاة العيدين.

(١) سورة نوح، الآية (١).

(٢) الإقناع ٢٠٦/١.

(٣) ص ٧٩٠ وما بعدها.

المسألة الثانية

الجهر بالقراءة في صلاة الاستسقاء

اتفق أصحاب المذاهب الأربعة، وابن حزم على مشروعية الجهر بالقراءة في صلاة الاستسقاء.

فقد قال بذلك أبو يوسف، ومحمد بن الحسن من الحنفية^(١)،^(٢).

قال الطحاوي: "وكان أبو يوسف يقول: يخرج الإمام بالناس فيصلّي بهم ركعتين يجهر فيهما بالقراءة... وقال محمد: يجمع في الاستسقاء، ويجهر بالقراءة"^(٣).

وبه قال الإمام مالك، وأصحابه^(٤).

جاء في المدونة الكبرى: "وقال مالك يجهر بالقراءة في صلاة الاستسقاء قال: وهي السنة"^(٥).

وبه قال الإمام الشافعي، وأصحابه^(٦).

قال الإمام الشافعي: "... ويجهر بالقراءة ويصلّي ركعتين لا يخالف صلاة العيد بشيء"^(٧).

-
- (١) أما الإمام أبو حنيفة فقال بعدم مشروعية صلاة الاستسقاء جماعة كما تقدم .
 - (٢) مختصر الطحاوي ص ٣٩ ، ٤٠ ، تحفة الفقهاء ١٨٥/٢ ، بدائع الصنائع ٢٨٣/١ ، الهداية ٨٨/١ .
 - (٣) الاختيار ٧٢/١ .
 - (٤) مختصر الطحاوي ص ٣٩ ، ٤٠ .
 - (٥) المدونة الكبرى ١٦٦/١ ، ١٦٧ ، الرسالة ص ٦٠ ، الكافي ٢٦٨/١ القوانين الفقهية ص ٩٢ ، مختصر خليل ص ٥٠ .
 - (٦) المدونة الكبرى ١٦٦/١ .
 - (٧) الأم ٢٨٥/١ ، المهذب ١٣١/١ ، المجموع ٧٤/٥ ، روضة الطالبين ٩٢/٢ .

وبه قال الحنابلة^(١).

قال البهوتي : " ويقرأ جهرا في الأولى بسبح... " ^(٢).

وبه قال ابن حزم، حيث قال في المحلى : "... ثم يصلي بهم ركعتين، كما قلنا في صلاة العيدين سواء بسواء " ^(٣)، وقد سبق^(٤) بيان قوله باستحباب الجهر بالقراءة في صلاة العيدين.

وقد نقل النووي الإجماع على ذلك حيث قال : "... ولم يذكر في رواية مسلم الجهر وذكره البخاري، وأجمعوا على استحبابه " ^(٥).

واستدلوا على ذلك بما يلي :

الدليل الأول : ما رواه عباد^(٦) بن تميم عن عمه^(٧) قال : " خرج النبي ﷺ يستسقي، فتوجه إلى القبلة يدعو وحوَّلَ رداءه، ثم صلى ركعتين جهر فيهما بالقراءة " ^(٨).

وهذا الحديث صريح الدلالة.

(١) المغني ٢/٢٨٥، شرح منتهى الإرادات ١/٣١٤، حاشية ابن قاسم على الروض المربع ٢/٥٤٠.

(٢) شرح منتهى الإرادات ١/٣١٤ .

(٣) المحلى ٥/٩٣ .

(٤) ص ٧٩٦.

(٥) شرح النووي على مسلم ٦/١٨٩ .

(٦) هو عباد بن تميم بن غزية الأنصاري ، المازني، المدني، وثقه محمد بن إسحاق، والنسائي، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه أيضا الذهبي، وابن حجر .

(الجرح والتعديل ٦/٧٧، الكاشف ٢/٦٠، تهذيب التهذيب ٥/٩٠، ٩١، تقريب التهذيب ١/٣٩١) .

(٧) هو عبد الله بن زيد بن عاصم بن كعب الأنصاري، المازني، من بني مازن. يكنى بأبي محمد ويعرف بابن أم عمارة، اختلف في شهوده بدرًا وشهد اليمامة وشارك وحشي بن حرب في قتل مسيلمة الكذاب.

استشهد يوم الحرة سنة ٦٣ هـ . (الاستيعاب ٢/٣١٢، الإصابة ٢/٣١٣، ٣١٣) .

(٨) رواه البخاري في أبواب الاستسقاء . باب الجهر بالقراءة في الاستسقاء ٢/٢٠٢.

الدليل الثاني : ما رواه عبدالله بن عباس - رضي الله عنهما - في صلاة

صلاة النبي ﷺ في الاستسقاء، والذي جاء فيه : "... وصلى ركعتين كما كان يصلي في العيد" ^(١).

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن ابن عباس - رضي الله عنهما -

أخبر أن النبي ﷺ صلى الاستسقاء كصلاة العيد ، وقد سبق ^(٢) بيانه أنه كان يجهر في صلاة العيد، فكذا في الاستسقاء.

ومع اتفاقهم على المشروعية فقد اختلفوا في وجوبه واستحبابه؛ فقال

الحنفية بوجوبه، والجمهور باستحبابه، والخلاف هنا كالخلاف في صلاة العيدين، وقد سبق بيان ذلك مع الترجيح ^(٣).

(١) سبق تخريجه ص ٨٢٤.

(٢) ص ٧٩٥ وما بعدها .

(٣) ص ٧٩٥ وما بعدها .

المطلب السادس

القراءة بعد الفاتحة في صلاة التراويح، وفي الوتر

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: المقدار المستحب للقراءة بعد الفاتحة في صلاة التراويح.

المسألة الثانية: ما يستحب قراءته في الوتر .

المسألة الثالثة: الجهر بالقراءة في صلاة التراويح، وفي الوتر.

المسألة الأولى

المقدار المستحب للقراءة بعد الفاتحة في صلاة التراويح^(١)

اختلف الفقهاء^(٢) في هذه المسألة على خمسة أقوال، وهي كما يلي :

القول الأول:

أنه ليس للقراءة في صلاة التراويح مقدار معين، بل تكون بقدر لا يشق على المأمومين، ولا ينفرهم .

وبهذا قال بعض متأخري الحنفية^(٣) .

قال الكاساني : "... وأما في زماننا فالأفضل أن يقرأ الإمام على حسب حال القوم من الرغبة والكسل، فيقرأ قدر ما لا يوجب تنفير القوم"^(٤) .

وبه قال الحنابلة^(٥) .

قال ابن قدامة : " قال أحمد - رحمه الله - : يقرأ بالقوم في شهر رمضان ما يخفف على الناس ولا يشق عليهم"^(٦) .

(١) التراويح في اللغة مأخوذة من الراحة، وهي زوال المشقة والتعب، وسميت بذلك لاستراحة المصلين فيها بعد كل أربع ركعات. (معجم مقاييس اللغة مادة "روح" ٢/٤٥٤، ٤٥٦. المصباح المنير مادة "روح" ١/٢٤٣. لسان العرب مادة "روح" ٢/٤٦١، ٤٦٢) .

وشرعاً : هي قيام شهر رمضان . (حاشية ابن قاسم على الروض المربع ٢/٢٠٠) .

(٢) ما عدا الشافعية فلم أطلع على قول لهم فيما بين يدي كتبهم .

(٣) بدائع الصنائع ١/٢٨٩. البحر الرائق ٢/٦٨. مجمع الأنهر ١/١٣٧ .

(٤) بدائع الصنائع ١/٢٨٩ .

(٥) المغني ١/٨٠٠. الكافي ١/١٥٤. كشف القناع ١/٤٢٧ .

(٦) المغني ١/٨٠٠ .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

أن قراءة مالا يؤدي إلى تنفير الجماعة في صلاة التراويح يؤدي إلى تكثير الجمع، وهو أفضل من تطويل القراءة ^(١) .

ويمكن الاستدلال لهم بماورد من الأحاديث الدالة على مشروعية مراعاة حال المأمومين في القراءة في الصلاة، ومنها ما يلي :

الدليل الأول: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "إذا صلى أحدكم للناس فليخفف، فإن منهم الضعيف والسقيم والكبير، وإذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء" ^(٢) .

الدليل الثاني : ما رواه عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال : قال رجل : يارسول الله إنني لأتأخر عن الصلاة في الفجر مما يطيل بنا فلان فيها، فغضب رسول الله ﷺ ما رأيته غضب في موضع كان أشد غضبا منه يومئذ، ثم قال: "يا أيها الناس إن منكم منفرين، فمن أم الناس، فليتجاوز فإن خلفه الضعيف والكبير وذا الحاجة" ^(٣) .

الدليل الثالث : ما جاء في حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه مع الرجل الذي انفرد عنه عندما أطل في صلاة العشاء من قول النبي ﷺ لمعاذ: "يامعاذ أفتان أنت ؟ أوفتان- ثلاث مرات- فلولاً صليت بـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ^(٤)

(١) البحر الرائق ٦٨/٢ .

(٢) رواه البخاري في كتاب الأذان -باب إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء ١٧٢/١ .

(٣) رواه البخاري في الكتاب السابق - باب من شك إمامه إذا طول ١٧٢/١ ، ١٧٣ .

(٤) سورة الأعلى ، الآية (١) ..

﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾^(١) . ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى﴾^(٢) فإنه يصلي وراءك الكبير والضعيف وذو الحاجة^(٣) .

فهذه الأحاديث، ونحوها، تدل بعمومها على أنه يشرع مراعاة حال المأمومين في القراءة، وقراءة مالا يؤدي إلى المشقة عليهم فيشمل القراءة في صلاة التراويح .

القول الثاني:

أنه تستحب القراءة في كل ركعة من صلاة التراويح بعشر آيات .

وبهذا قال أبو حنيفة^(٤) .

قال الموصلي: "وعن أبي حنيفة يقرأ في كل ركعة عشر آيات ليقع له الختم"^(٥) .

وبه قال الإمام مالك، وهو الظاهر من مذهب أصحابه^(٦)،^(٧) .

قال ابن عبد البر: "والقراءة في قيام شهر رمضان بعشر من الآيات

الطوال..^(٨) .

(١) سورة الشمس . الآية (١) ..

(٢) سورة الليل ، الآية (١) ..

(٣) سبق تخريجه ص ٦٧٤ بدون زيادة (فإنه يصلي وراءك ...) ورواه بهذه الزيادة البخاري في كتاب الأذان - باب من شكا إمامه إذا طول ١٧٣/١ .

(٤) المبسوط ١٤٦/٢ ، بدائع الصنائع ٢٨٩/١ ، الاختيار ٦٩/١ ، ٧٠ . البحر الرائق ٦٨/٢ ، مجمع الأنهر ١٣٦/١ .

(٥) الاختيار ٦٩/١ ، ٧٠ .

(٦) إلا أنهم خصوا ذلك بالسور الطوال حتى يبلغ الطواسين، والصفات، فإذا بلغها استحب له الزيادة على العشر .

(٧) المنتقى ٢٠٩/١ ، الكافي ٢٥٦/١ الاستذكار ٣٤١/٢ .

(٨) الكافي ١٥٦/١ .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

قالوا : إن السنة في التراويح الختم مرة واحدة، ويحصل ذلك بالقراءة في كل ركعة من صلاة التراويح بعشر آيات؛ لأن عدد آي القرآن الكريم ستة آلاف وشيء، فإذا قرأ في كل ركعة عشر آيات حصل الختم فيها مرة واحدة^(١) .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأن استحباب ختم القرآن في التراويح ليس مستحباً بالاتفاق فمن الفقهاء من يقول بعدم سنيته: كالإمام مالك نفسه حيث جاء في المدونة: "وقال مالك ليس ختم القرآن في رمضان سنة للقيام"^(٢) .
كما أن من الفقهاء من يقول باستحباب الختم فيها أكثر من مرة كبعض الحنفية^(٣) .

القول الثالث :

أنه تستحب القراءة في ركعة في صلاة التراويح بمقدار مابين عشرين إلى ثلاثين آية .

وبهذا قال بعض الحنفية^(٤) .

قال الكاساني : " وقيل: يقرأ في كل ركعة من عشرين إلى ثلاثين"^(٥) .

(١) المبسوط ١٤٦/٢، بدائع الصنائع ٢٨٩/١، البحر الرائق ٦٨/٢، ٦٩، مجمع الأنهر ١٣٦/١ .

(٢) المدونة الكبرى ٢٢٣/١ .

(٣) المبسوط ١٤٦/٢، بدائع الصنائع ٢٨٩/١ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) بدائع الصنائع ٢٨٩/١ .

واستدلوا على ذلك بما يلي:

ما رواه أبو عثمان^(١) النهدي قال : دعا عمر بن الخطاب رضي الله عنه بثلاثة قراء فاستقرأهم فأمر أسرعهم قراءة أن يقرأ للناس ثلاثين آية، وأمر أوسطهم أن يقرأ خمسا وعشرين، وأمر أبطأهم أن يقرأ للناس عشرين آية^(٢) .

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الأثر بأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمر أحد الأئمة في صلاة التراويح بقراءة ثلاثين آية في الركعة، وأمر الآخر بخمس وعشرين، وأمر الثالث بعشرين، وهذا يدل على استحباب القراءة بعشرين إلى ثلاثين آية في كل ركعة من صلاة التراويح .

مناقشة هذا الدليل :

ناقشه الكساني بأن فعل عمر رضي الله عنه هنا مجمول على الفضيلة^(٣) .

القول الرابع :

أنه تستحب القراءة في كل ركعة من صلاة التراويح بمقدار ما يقرأ به في كل ركعة من صلاة المغرب .

(١) هو عبد الرحمن بن مل بن عمرو بن عدي بن وهب بن ربيعة بن سعد النهدي، يكنى بأبي

عثمان، سكن الكوفة، ثم البصرة، أدرك الجاهلية، أسلم على عهد النبي ﷺ ولم يلقه، تحول إلى البصرة لما قتل الحسين، قيل: قصد البيت الحرام ستين مرة ما بين حجة وعمرة، وثقة أبو حاتم، وأبو زرعة، وابن سعد، والنسائي، وابن خراشي، توفي سنة ٩٥ هـ، وقيل ١٠٠ هـ .

(طبقات ابن سعد ٩٧/٧، الجرح والتعديل ٨٣/٥، تهذيب التهذيب ٢٧٧/٦، ٢٧٨) .

(٢) رواه البيهقي في كتاب الصلاة . باب قراءتهم في قيام شهر رمضان ٤٩٨/٢ . وقال التهانوي : " ولم أقف على إسناده ولا ينزل من رتبة الضعيف " . (إعلاء السنن ٦٢/٧) .

(٣) بدائع الصنائع ٢٨٩/١ .

وبهذا قال بعض الحنفية^(١) .

قال الكاساني: "...وقيل: يقرأ فيها كما يقرأ في أخف المكتوبات وهي المغرب"^(٢) .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

أن في القراءة بهذا القدر تحقيقاً لمعنى التخفيف: لأن النوافل يحسن أن تكون أخف من الفرائض^(٣) .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بعدم التسليم بأنه يحسن كون النوافل أخف من الفرائض مطلقاً، فمثلاً صلاة الليل نافلة ومع ذلك تستحب إطالة القراءة فيها .

القول الخامس :

أنه تستحب القراءة في كل ركعة في صلاة التراويع مقدار ما يقرأ في كل ركعة من صلاة العشاء .

وبهذا قال بعض الحنفية، حيث قال الكاساني : "...وقيل: يقرأ كما يقرأ في العشاء، لأنها تبع للعشاء"^(٤) .

(١) المبسوط ١٤٦/٢. بدائع الصنائع ٢٨٩/١. مجمع الأنهر ١٣٧/١ .

(٢) بدائع الصنائع ٢٨٩/١ .

(٣) المبسوط ١٤٦/٢ .

(٤) بدائع الصنائع ٢٨٩/١ .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

أن صلاة التراويح تبع لصلاة العشاء، فيقرأ فيها كما يقرأ في صلاة العشاء^(١)

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بعدم التسليم بتبعية صلاة التراويح لصلاة العشاء، بل هي نافلة مستقلة ومنفصلة عنها ولها أحكام تخصها .

الترجيح :

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة . والله أعلم بالصواب . هو القول الأول القائل بأنه ليس للقراءة في صلاة التراويح مقدار معين بل تستحب القراءة بما يناسب المأمومين ولا يشق عليهم؛ لقوة ما استدلوا به .

(١) المرجع السابق .

المسألة الثانية

ما يستحب قراءته في الوتر^(١)

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال، وهي كما يلي :

القول الأول :

أنه يستحب القراءة في الوتر بسورة الأعلى في الركعة الأولى، و(الكافرون) في الثانية، والإخلاص فقط في الثالثة .
وبهذا قال الحنفية^(٢)

قال الموصلي : "... والمستحب أن يقرأ في الأولى بفاتحة الكتاب و ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ^(٣) وفي الثانية بالفاتحة و ﴿قُلْ يَتَّخِذُ الْكَافِرُونَ ^(٤) ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ^(٥) (٦) .

وبه قال الإمام أحمد في الرواية المشهورة عنه، وبها أخذ أكثر أصحابه^(٧) .

قال ابن قدامة : "... وأدنى الكمال ثلاث ركعات بتسليمتين يقرأ في الأولى سبح، وفي الثانية ﴿قُلْ يَتَّخِذُ الْكَافِرُونَ ^(٨) ، وفي الثالثة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ^(٩) (١٠) .

(١) الوتر بكسر الواو وفتحها، وهو الفرد، أو ما لم يشفع من العدد .
(معجم مقاييس اللغة مادة وتر ٨٢/٦، ٨٤، المصباح المنير مادة وتر ٢/٦٤٧، لسان العرب

مادة وتر ٢٧٣/٥) .

(٢) تحفة الفقهاء ٢٠٢/٢، بدائع الصنائع ٢٧٣/١، الاختيار ٥٥/١ .

(٣) الاختيار ٥٥/١ .

(٤) سورة الكافرون . الآية (١١) .

(٥) سورة الإخلاص . الآية (١) .

(٦) الاختيار ٥٥/١ .

(٧) المقنع ص ٣٤، الكافي ١٥١/١، المغني ٧٩٥/١، الفروع ٥٣٩/١ المبدع ٧/٢، الإقناع ١٤٦/١، شرح منتهى الإرادات ٢٢٦/١ .

(٨) سورة الكافرون . الآية (١) .

(٩) سورة الإخلاص . الآية (١) .

(١٠) المقنع ص ٣٤ .

وبه قال ابن حزم حيث قال في المحلى : "... إن قرأ في الثلاث ركعات مع أم القرآن ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾^(١) و ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾^(٢) و ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(٣) فحسن"^(٤).

واستدلوا على ذلك بما يلي :

الدليل الأول : ما رواه سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه عن أبي بن كعب قال : كان رسول الله ﷺ يوتر بـ ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾^(٥) و ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(٦) ، والله الواحد الصمد^(٧)،^(٨).

الدليل الثاني : ما رواه عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - قال : كان رسول الله ﷺ يقرأ في الوتر بـ ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾^(٩) ، و ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾^(١٠) و ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(١١) في ركعة واحدة^(١٢).

(١) سورة الأعلى ، الآية (١) ..

(٢) سورة الكافرون ، الآية (١) ..

(٣) سورة الإخلاص ، الآية (١) ..

(٤) المحلى ٥٠/٣ .

(٥) سورة الأعلى ، الآية (١) ..

(٦) يعني سورة (الكافرون) ...

(٧) يعني سورة الإخلاص .

(٨) سبق تخريجه ص ٢٤٦ .

(٩) سورة الأعلى ، الآية (١) ..

(١٠) سورة الكافرون ، الآية (١) ..

(١١) سورة الإخلاص ، الآية (١) ..

(١٢) رواه الترمذي في أبواب الوتر - باب ما جاء ما يقرأ في الوتر رقم ٢٣٥ ، حديث ٤٦١ ، ٢٨٨/١ ، وابن ماجه

في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب ما جاء فيما يقرأ في الوتر رقم ١١٥ ، حديث ١١٧٢ ، ٣٧٠/١ ،

والبيهقي في كتاب الصلاة - باب ما يقرأ في الوتر بعد الفاتحة ٣٨/٢ .

القول الثاني :

أنه يستحب القراءة في الوتر بسورة الأعلى في الركعة الأولى، و(الكافرون) في الثانية إذا أوتر بثلاث، أو الأوليين من الثلاث الأخيرة إذا أوتر بأكثر من ثلاث، وفي الأخيرة بالإخلاص والمعوذتين

وبهذا قال الشافعية^(١) .

قال النووي : " قال أصحابنا يستحب لمن أوتر بثلاث أن يقرأ بعد الفاتحة في الأولى ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾^(٢) ، وفي الثانية ﴿قُلْ يَتُوبُ إِلَهُ الْكَافِرُونَ﴾^(٣) وفي الثالثة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٤) والمعوذتين^(٥) .
وبه قال الإمام أحمد في رواية عنه^(٦) .

قال ابن مفلح : "... يقرأ في الأولى بسبح، وفي الثانية بالكافرون، وفي الثالثة بالإخلاص، وعنه والمعوذتين^(٧) .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

(١) المهذب ٩٠/١، المجموع ١٦/٤، روضة الطالبين ٣٣٢/١، مغني المحتاج ٢٢١/١، نهاية المحتاج ١١٣/٢ .

حاشية قليوبي ٢١٢/١ .

(٢) سورة الأعلى ، الآية (١) ..

(٣) سورة الكافرون ، الآية (١) ..

(٤) سورة الإخلاص ، الآية (١) ..

(٥) المجموع ١٦/٤ .

(٦) المغني ٧٩٦/١، الفروع ٥٣٩/١ .

(٧) الفروع ٥٣٩/١ .

الدليل الأول : ما رواه خصيف^(١) عن عبدالعزيز^(٢) بن جريج قال : سألنا عائشة بأي شيء كان يوتر رسول الله ﷺ ؟ قالت : كان يقرأ في الركعة الأولى بـ **سَبِّحْ أَسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى** ^(٣) ، وفي الثانية **قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ** ^(٤) ، وفي الثالثة **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ** ^(٥) والمعوذتين^(٦) .

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن عائشة - رضي الله عنها - أخبرت أن النبي ﷺ كان يقرأ في الوتر بسورة الأعلى في الركعة الأولى، و(الكافرون) في الثانية، والإخلاص والمعوذتين في الثالثة، ولفظ « كان » يدل على المواظبة غالباً، والمواظبة تدل على الاستحباب، فدل ذلك على استحباب القراءة بهذه السور في الوتر.

(١) هو خصيف بن عبد الرحمن الجزري، الحضرمي الحراني، يكنى بأبي عون، قال ابن معين، ويعقوب بن أبي سفيان : لأبأس به، وضعفه أحمد، وقال الحاكم : ليس بالقوي، ووثقه ابن سعد، وقال أبو حاتم : صالح اختلط، توفي سنة ١٣٦هـ

(الجرح والتعديل ٥٠٢/٣، تهذيب التهذيب ١٤٣/٣)

(٢) هو عبد العزيز بن جريج المكي، مولى قريش، وقال فيه البخاري : لا يتابع في حديثه، وقال العجلي، وابن حبان : لم يسمع من عائشة ، وقال ابن حجر : لكن في مسند أحمد وغيره التصريح بسماعه منها من رواية خصيف عنه ، وقال الدارقطني : مجهول، وقيل له : هو والد عبد الملك، قال : وإن كان هو فلم يسمع من عائشة ، وقال ابن حجر : لين .

(الجرح والتعديل ٢٧٩/٥، ميزان الاعتدال ٦٢٤/٢، تهذيب التهذيب ٣٣٣/٦، تقريب التهذيب ٥٠٨/١) .

(٣) سورة الأعلى . الآية (١) ..

(٤) سورة الكافرون . الآية (١) ..

(٥) سورة الإخلاص . الآية (١) ..

(٦) رواه أبو داود في كتاب الصلاة - باب ما يقرأ في الوتر حديث ١٤٢٤، ٦٣/٢، وسكت عنه، والترمذي في أبواب الوتر - باب ما جاء ما يقرأ في الوتر رقم ٢٣٥ حديث ٤٦٢، ٢٨٩/١، وقال: هذا حديث حسن غريب، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب ما جاء فيما يقرأ في الوتر رقم ١١٥، حديث ١١٧٣، ٣٧١/١، وعبد الرزاق في كتاب الصلاة - باب ما يقرأ في الوتر وكيف التكبير فيه حديث ٤٦٩٨، ٣٢/٣، والبيهقي في كتاب الصلاة - باب ما يقرأ في الوتر بعد الفاتحة ٣٧/٣، ٣٨ .

مناقشة هذا الدليل :

ناقشه السهارنفوري من وجهين :

الوجه الأول :

أن حديث أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد رواه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه ولم يذكر المعوذتين، والاعتماد عليه أولى من حديث عائشة : لأن عبدالعزیز بن جریج فيه لين، وقال العجلي: لم يسمع من عائشة، وأخطأ خصيف فصرح بسماعه منها .

الوجه الثاني :

أن ما ذكر من حديث عائشة - رضي الله عنها - خلاف المعتاد من فعل النبي ﷺ من عدم تطويل الأخيرة على ما قبلها من الركعات ^(١) .

الدليل الثاني : ما روته عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة - رضي الله عنها- أيضا - أن رسول الله ﷺ كان يوتر بثلاث يقرأ في الركعة الأولى ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ^(٢) وفي الثانية ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ ^(٣)، وفي الثالثة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ^(٤) و ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ ^(٥) و ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ ^(٦) ^(٧) .

يمكن توجيه الاستدلال كما سبق في الدليل السابق .

(١) بذل المجهود ٢٣٩/٧ . ٢٤٠ .

(٢) سورة الأعلى . الآية (١) ..

(٣) سورة الكافرون ، الآية (١) ..

(٤) سورة الإخلاص . الآية (١) ..

(٥) سورة الفلق . الآية (١) ..

(٦) سورة الناس . الآية (١) ..

(٧) رواه الدارقطني في كتاب الوتر - باب ما يقرأ في ركعات الوتر والقنوت فيه. الحديثان ١٧، ١٨، ٣٥/٢ . والحاكم في كتاب الوتر ٢٠٥/١، وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي في تلخيصه بها مشه .

مناقشة هذا الدليل :

ناقشه ابن قدامة بأنه من رواية يحيى^(١) بن أيوب وهو ضعيف^(٢) .

القول الثالث :

أنه يستحب القراءة في ركعة الوتر بالإخلاص والفلق والناس .

وبهذا قال المالكية^(٣) ،^(٤) .

قال خليل : " وقراءة شفع : بسبح ، والكافرون ، ووتر : بإخلاص ومعوذتين^(٥) .

واستدلوا على ذلك بأدلة أصحاب القول الثاني، وقد سبق بيانها ومناقشتها .

الترجيح :

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول الأول القائل باستحباب القراءة في الوتر بالأعلى في الركعة الأولى، و(الكافرون) في الثانية، والإخلاص في الثالثة؛ لقوة ما استدلوا به من الأحاديث، ووضوح دلالتها .

(١) هو يحيى بن أيوب الغافقي، المصري، يكنى بأبي العباس، وقال أحمد : سيء الحفظ، وقال الدارقطني : في بعض حديثه اضطراب، وقال ابن سعد : منكر الحديث، ووثقه البخاري، ويعقوب بن سفيان، وإبراهيم الحدي، وابن حبان وقال ابن حجر : صدوق ربما أخطأ، توفي سنة ١٦٨ هـ .
(طبقات ابن سعد ٥١٦/٧، ميزان الاعتدال ٣٦٢/٤، تهذيب التهذيب ١١/١٨٦، ١٨٧، تقريب التهذيب ٢/٣٤٣) .

(٢) المغني ١/٧٩٦ .

(٣) وهذا بناء على قولهم بأن أقل الوتر ركعة واحدة، وأنه يلزم أن ينقدمها شفع . وأقل مقداره ركعتان يقرأ في الأولى منهما بسورة الأعلى، وفي الثانية بـ (الكافرون) .

(٤) المنتقى ١/٢١٥، القوانين الفقهية ص ٩٤، مختصر خليل ص ٢٨، مواهب الجليل ٢/٧١، الفواكه الدواني ١/٢٣٣، شرح منح الجليل ١/٢٠٧ .

(٥) مختصر خليل ص ٣٨ .

المسألة الثالثة

الجهر بالقراءة في صلاة التراويح ، وفي الوتر

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين ، وهما كما يلي :

القول الأول:

أن الجهر بالقراءة في صلاة التراويح والوتر مستحب.

وبهذا قال المالكية^(١).

قال النفراوي: " كما يستحب الجهر في الشفع والوتر (يستحب في) باقي

(نوافل الليل الإجماع)^(٢) ،

وبه قال الشافعية^(٣).

قال الشربيني: " ويستحب للإمام، والمنفرد الجهر في الصبح ... وأما

النوافل غير المطلقة فيجهر في صلاة العيدين وخسوف القمر والاستسقاء

والتراويح والوتر في رمضان^(٤).

وبه قال الحنابلة^(٥).

قال ابن مفلح: " ويسن أن يجهر فيها (يعني صلاة التراويح)، وفي الوتر

بالقراءة^(٦).

(١) الفواكه الدواني ٢٣٣/١. حاشية العدوي ٢٥٨/١. الشرح الكبير ٣١٢/١ الثمر الداني ص ١٤٠. سراج

السالك للجملي ١٣٠/١.

(٢) الفواكه الدواني ٢٣٣/١

(٣) روضة الطالبين ٢٤٨/١. فتح الوهاب ٤١/١. الإقناع في حل الفاضل أبي شجاع ١٣٢/١. حاشية

قليوبي ١٥٤/١. حاشية الشرقاوي ٢٠٣/١.

(٤) مغني المحتاج ١٦٢/١.

(٥) المبدع ١٨/٢. كشف القناع ٤٢٥/١.

(٦) المبدع ١٨/٢.

ويمكن الاستدلال لهم على ذلك بما يلي :

أن صلاتي التراويح، والوتر صلاتا ليل تشرع فيها الجماعة، فيستحب فيهما الجهر بالقراءة كفرائض الليل .

وقد سبق^(١) بيان الأدلة على استحباب الجهر بالقراءة في فرائض الليل .

القول الثاني :

أن الجهر بالقراءة في صلاة التراويح والوتر واجبة .

وبهذا قال الحنفية^{(٢)،(٣)} .

قال السمرقندي : "... ثم إن كان إماماً يجب عليه مراعاة الجهر فيما يجهر، والمخافتة فيما يخافت، سواء كان في الفرض، أو الواجب، أو التطوع، كما في الترويعات"^(٤) .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

الدليل الأول: أن الجهر بالقراءة واجب في الفرائض كالأوليين من المغرب

والعشاء وفي صلاة الفجر، وكذلك واجب في الجمعة والعيد. فيقاس عليها التراويح والوتر: لأن الجميع تشرع فيه الجماعة^(٥) .

(١) ص ٢٧٠ وما بعدها .

(٢) إلا أنهم قالوا بذلك في الوتر بالنسبة للإمام إذا صلى جماعة .

(٣) تحفة الفقهاء ١٩/٢، ١٢٩، ١٣٠، بدائع الصنائع ١/١٦١، البحر الرائق ١/٣٠٢ .

(٤) تحفة الفقهاء ١٩/٢، ١٢٩، ١٣٠ .

(٥) بدائع الصنائع ١/١٦١ .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأن الأصل وهو الفرائض، والجمعة، والعيدان مختلف في الجهر بها كما سبق^(١)، فلا يصح القياس عليه .

الدليل الثاني : أن الجهر بالقراءة في التراويح والوتر منقول بالتوارث، وهذا يدل على وجوبه فيهما^(٢) .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأن النقل بالتوارث لا يدل على الوجوب فكثير من النوافل قد ثبت نقلها بالتواتر .

الترجيح :

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول الأول القائل باستحباب الجهر بالقراءة في صلاة التراويح، وفي الوتر: لقوة ما استدلوا به من قياسها على فرائض الليل .

(١) ص ٢٦٩ وما بعدها .

(٢) البحر الرائق ٣٠٢/١ .

المطلب السابع

القراءة بعد الفاتحة في صلاة الجنازة

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: حكم القراءة بعد الفاتحة في صلاة الجنازة.

المسألة الثانية: الجهر بالقراءة في صلاة الجنازة.

المسألة الأولى

حكم القراءة بعد الفاتحة في صلاة الجنازة

- اختلف من قال بمشروعية قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة - كما سبق^(١) - وهم بعض المالكية، والإمام الشافعي وأصحابه، والإمام أحمد وأصحابه - في مشروعية القراءة بعدها على قولين، وهما كما يلي :

القول الأول :

- أن القراءة بعد الفاتحة في صلاة الجنازة سنة .
وهذا وجه في مذهب الشافعية^(٢) .
قال الشيرازي: "... وفي قراءة السورة وجهان : يقرأ سورة قصيرة"^(٣) .
وبه قال بعض الحنابلة^(٤) .
قال المرداوي: "... وقال في التبصرة : يقرأ الفاتحة وسورة"^(٥) .
واستدلوا على ذلك بالسنة، والمعقول :

أولاً - من السنة :

- ما رواه طلحة بن عبدالله بن عوف قال : صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر حتى أسمعنا، فلما فرغ أخذت بيده فسألته، فقال: "سنة وحق"^(٦) .

وهذا الحديث واضح الدلالة .

(١) ص ٦١١ . ٦١٢ . ٦٣٠ .
(٢) المذهب ١/١٤٠ . المجموع ٥/٢٣٤ .
(٣) المذهب ١/١٤٠ .
(٤) الفروع ٢/٢٣٨ . الإنصاف ٢/٥٢٠ .
(٥) الإنصاف ٢/٥٢٠ .
(٦) رواه النسائي في كتاب الجنائز - باب الدعاء رقم ٧٧ . حديث ١٩٨٧ . ٧٤/٤ . ٧٥ . وقال النووي : "إسناده صحيح" . (المجموع ٥/٢٣٤) .

ثانياً - من المعقول :

أن كل صلاة تشرع فيها قراءة الفاتحة تشرع فيها قراءة السورة بعدها،
وصلاة الجنازة صلاة تشرع فيها قراءة الفاتحة فتشرع فيها قراءة السورة بعدها
كسائر الصلوات^(١) .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأن مشروعية قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة محل خلاف
بين الفقهاء - كما سبق^(٢) - فلا يصح الاستدلال به .

القول الثاني :

أن القراءة بعد الفاتحة في صلاة الجنازة غير مشروعة .

وهذا هو الوجه الصحيح عند الشافعية^(٣) .

قال النووي: "وفي قراءة السور وجهان ذكر المصنف دليلهما، وذكرهما
مع المصنف جماعات من العراقيين والخراسانيين، واتفقوا على أن الأصح
أنه لا يستحب...^(٤) .

وبه قال أكثر الحنابلة، وهو المذهب عندهم^(٥) .

قال المرداوي: "ظاهر كلام المصنف أنه لا يزيد على الفاتحة، وهو صحيح،

وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، وقطعوا به"^(٦) .

(١) المذهب ١/١٤٠ .

(٢) ص ٦١١ وما بعدها .

(٣) المذهب ١/١٤٠، المجموع ٥/٢٣٤، مغني المحتاج ١/٣٤٢ .

(٤) المجموع ٥/٢٣٤ .

(٥) المغني ٢/٣٧٠، الفروع ٢/٢٣٨، الإنصاف ٢/٥٢٠ .

(٦) الإنصاف ٢/٥٢٠ .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

أن صلاة الجنازة مبنية على الحذف والاختصار ، فلا تشرع فيها القراءة بعد الفاتحة: لأنها تؤدي إلى تطويلها^(١) .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته من وجهين

الوجه الأول :

أن هذا اجتهاد في مقابل نص- كما سبق من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما . فهو مردود .

الوجه الثاني :

أن القراءة بعد الفاتحة إذا كانت يسيرة فإنها لا تنافي الاختصار .
كما يمكن الاستدلال لهم بمفهوم ما سبق^(٢) من الأحاديث الدالة على مشروعية قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة حيث لم تذكر معها السورة كحديث ابن عباس، وحديث جابر وحديث أبي أمامة- رضي الله عنهم- .

مناقشة هذه الأحاديث :

يمكن مناقشتها من وجهين :

الوجه الأول :

أن هذه الأحاديث قد ورد عليها بعض الاعتراضات والمناقشات كما سبق^(٣) .

الوجه الثاني :

أن هذا استدلال بمفهوم في مقابل منطوق، فلا يصح .

(١) المذهب ١/ ١٤٠ .

(٢) ص ٦١٣ - ٦١٥ .

(٣) الصفحات السابقة .

الترجيح :

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة- والله أعلم بالصواب- هو القول الأول القائل باستحباب القراءة بعد الفاتحة في صلاة الجنازة، ولكن الأولى أن تكون قصيرة: لصحة حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - الصريح في ذلك .

المسألة الثانية

الجهر والإسرار بالقراءة في صلاة الجنازة

اتفق^(١) الشافعية^(٢) والحنابلة^(٣) على استحباب الإسرار بالقراءة في الصلاة الجنازة نهاراً .

قال النووي : " واتفقوا أيضاً على أنه يسر بالقراءة نهاراً " ^(٤) يعني في الصلاة ومنها صلاة الجنازة .

وقال ابن قدامة : " ويسر القراءة والدعاء في صلاة الجنازة، لا نعلم بين أهل العلم فيه خلافاً " ^(٥) .

وأما الجهر والإسرار بها ليلاً فاختلفوا فيه على قولين، وهما كما يلي :

القول الأول :

أنه يسن الإسرار بالقراءة في صلاة الجنازة ليلاً .

وهذا هو الوجه الصحيح عند جمهور الشافعية^(٦) .

قال النووي : "... في الليل وجهان ذكر المصنف دليلهما، أحدهما عند جمهور الأصحاب وبه قطع جماعات منهم أنه يسر أيضاً كالدعاء " ^(٧) .

(١) وأما بقية القائلين بمشروعية القراءة في صلاة الجنازة كأشهب من المالكية، وابن حزم، وشيخ الإسلام

ابن تيمية، فلم أطلع على قول لهم في ذلك .

(٢) المذهب ١/١٤٠، المجموع ٥/٢٣٤ .

(٣) المغني ٢/٣٧٠، الفروع ٢/٢٣٨، منتهى الإرادات ١/١٦١ .

(٤) المجموع ٥/٢٣٤ .

(٥) المغني ٢/٣٧٠ .

(٦) المذهب ١/١٤٠، المجموع ٥/٢٣٤، فتح الجواد ١/٢٣٨، مغني المحتاج ١/٣٤٢، نهاية المحتاج ٢/٤٧٥ .

(٧) المجموع ٥/٢٣٤ .

وبه قال الحنابلة^(١) .

قال ابن قدامة: "... وسننها (يعني صلاة الجنازة) سبع... الثالث: الإسرار بالقراءة"^(٢) .

واستدلوا على ذلك بأدلة من السنة، والمعقول :

أولاً - من السنة :

الدليل الأول : ما رواه أبو أمامة رضي الله عنه قال : السنة في الصلاة على الجنازة أن يقرأ في التكبيرة الأولى بأمر القرآن مخافتة، ثم يكبر ثلاثاً، والتسليم عند الآخرة^(٣) .

وهذا الحديث واضح الدلالة .

الدليل الثاني : ما رواه سعيد بن أبي سعيد قال : سمعت ابن عباس يجهر بفاتحة الكتاب على الجنازة ويقول : "إنما فعلت لتعلموا أنها سنة"^(٤) .

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن ابن عباس - رضي الله عنهما - جهر بالقراءة في صلاة الجنازة، ثم أخبر أنه فعل ذلك لإعلام الناس أن قراءة الفاتحة فيها هي السنة المأثورة عن النبي ﷺ ولم يقصد الجهر، وهذا يدل على أن السنة الإسرار بالقراءة فيها مطلقاً .

(١) الكافي ٢٦١/١، المغني ٢/ ٣٧٠، الفروع ٢/ ٢٣٨، منتهى الإرادات ١/ ١٦١، نيل المأرب ١/ ٧٩ .

(٢) الكافي ٢٦١/١ .

(٣) سبق تخريجه ص ٦١٥ . وتصحيح النووي وابن حجر له .

(٤) رواد الشافعي في مسنده في كتاب الجنائز والحدود ص ٣٥٩، والبيهقي في كتاب الجنائز - باب القراءة في صلاة الجنائز ٢/ ٣٩٩، والحاكم في كتاب الجنائز ١/ ٣٥٨، وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي .

ثانياً - من المعقول :

الدليل الأول : أنه يسن الإسرار بالقراءة في صلاة الجنازة قياساً على الدعاء فيها^(١) .

الدليل الثاني : أنه يسن الإسرار بالقراءة في صلاة الجنازة قياساً على الركعة الثالثة من صلاة المغرب بجامع عدم مشروعية السورة فيهما^(٢) .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بعدم التسليم بعدم مشروعية السورة بعد الفاتحة في صلاة الجنازة؛ لما سبق في المسألة السابقة من ترجح القول باستحباب ذلك لفعل ابن عباس - رضي الله عنهما - . فلا يستقيم القياس .

القول الثاني :

أنه يسن الجهر بالقراءة في صلاة الجنازة ليلاً .

وهو وجه عند الشافعية^(٣) .

قال النووي : "... وفي الليل وجهان ... الثاني: يستحب الجهر"^(٤) .

واستدلوا على ذلك بأدلة من السنة ، والمعقول :

(١) المجموع ٢٣٤/٥ .

(٢) مغني المحتاج ٣٤٢/١ .

(٣) المهذب ١٤٠/١ . المجموع ٢٣٤/٥ .

(٤) المجموع ٢٣٤/٥ .

أولاً - من السنة :

الدليل الأول : ما رواه طلحة بن عبد الله بن عوف قال : صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة جهر حتى أسمعنا ، فلما فرغ أخذت بيده فسأله ، فقال : "سنة وحق" ^(١) .

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن ابن عباس - رضي الله عنهما - جهر بالقراءة في صلاة الجنازة ، ثم أخبر أن ما فعله هو السنة المأثورة ، وهذا يدل على استحباب الجهر بالقراءة في صلاة الجنازة ليلاً .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأن مقصود ابن عباس - رضي الله عنهما - بيان مشروعية القراءة في صلاة الجنازة ، وليس بيان الجهر جمعاً بينه وبين ما سبق من أدلة أصحاب القول الأول .

الدليل الثاني : ما رواه سعيد بن أبي سعيد قال : سمعت ابن عباس يجهر بفاتحة الكتاب على الجنازة ويقول : " إنما فعلت لتعلموا أنها سنة " ^(٢) .

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن ابن عباس - رضي الله عنهما - جهر بالقراءة في صلاة الجنازة ، ثم أخبر أن هذه هي السنة المأثورة ، فهذا يدل على استحباب الجهر بالقراءة فيها ليلاً .

(١) سبق تخريجه ص ٦١٤ .

(٢) سبق تخريجه ص ٨٦٢ .

مناقشة هذا الدليل :

نوقش من وجهين :

الوجه الأول :

ناقشة كل من الشرييني، والرملي بأن حديث أبي أمامة الدال على الإسرار أصح منه، فيقدم عليه^(١) .

الوجه الثاني :

يمكن مناقشته بما سبق من مناقشة الدليل السابق .

ثانياً - من المعقول :

أن صلاة الجنازة صلاة لها نظير بالنهار يسر فيها، فيجهر بها ليلاً، كصلاة العشاء^(٢) .

مناقشة هذا الدليل :

ناقشه الشيرازي بأن هذا القياس لا يصح: لأن صلاة العشاء صلاة راتبة في وقت من الليل، ولها نظير في وقت من النهار، ويسن في نظيرها الإسرار، فيسن فيها الجهر، أما صلاة الجنازة فهي صلاة واحدة ليس لها وقت تختص به من ليل أو نهار بل تفعل في الوقت الذي يوجد فيه سببها، وسننها الإسرار. فلم يختلف فيها الليل والنهار^(٣) .

(١) مغني المحتاج ١/٣٤٢، نهاية المحتاج ٢/٤٧٥ .

(٢) المهذب ١/١٤٠ .

(٣) المرجع السابق .

الترجيح :

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول الأول القائل باستحباب الإسرار بالقراءة في صلاة الجنازة مطلقا سواء في النهار أو في الليل، لقوة ما استدلوا به خاصة حديث أبي أمامة - رضي الله عنه - الصحيح الصريح في ذلك.

المبحث الثالث

الأحكام الخاصة بالمنفرد للقراءة بعد الفاتحة

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: القراءة بعد الفاتحة في ركعتي الفجر .

المطلب الثاني: الجهر والإسرار بالقراءة في نوافل النهار التي لا تشرع لها الجماعة .

المطلب الثالث: الجهر والإسرار بالقراءة في نوافل الليل التي لا تشرع لها الجماعة .

المطلب الرابع: ما تستحب قراءته في ركعتي الطواف .

المطلب الأول

القراءة بعد الفاتحة في ركعتي الفجر

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: مقدار القراءة بعد الفاتحة في ركعتي الفجر.

المسألة الثانية: ما يستحب قراءته بعد الفاتحة في ركعتي الفجر عند القائلين باستحبابها .

المسألة الأولى

مقدار القراءة بعد الفاتحة في ركعتي الفجر

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال، وهي كما يلي :

القول الأول :

أنه يستحب تخفيف القراءة بعد الفاتحة في ركعتي الفجر

وهذا هو الظاهر من الرواية الثانية عن الإمام مالك. وبها أخذ

بعض أصحابه^(١).

قال الأبي: "... وظاهر الحديث الاختصار فيهما على الفاتحة، وهو اختيار

مالك وجمهور أصحابه، وعنه وعن أحمد والشافعي استحسان القراءة

بـ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾^(٢)، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٣).

وبه قال الشافعية^(٤).

قال النووي: "فيما يتعلق بالسورة للنوافل يستحب في ركعتي سنة الصبح

التخفيف، ثبت ذلك عن النبي ﷺ في الصحيحين^(٥).

(١) المنتقى شرح موطأ مالك ٢٢٧/١، القوانين الفقهية ص ٩٤، إكمال إكمال المعلم ٣٦٨/٢، ٣٦٩، شرح منح الجليل ٢١٠/١.

(٢) سورة الكافرون، الآية (١).

(٣) سورة الإخلاص الآية (١).

(٤) إكمال إكمال المعلم ٣٦٨/٢، ٣٦٩.

(٥) المجموع ٣/٣٨٥، ٤/٢٦، ٢٧، روضة الطالبين ١/٣٣٨، شرح النووي على صحيح مسلم ٣/٦.

(٦) المجموع ٣/٣٨٥.

وبه قال الحنابلة^(١) .

قال الحجاوي : "... ويسن تخفيفهما (يعني ركعتي الفجر) والاضطجاع بعدهما ..."^(٢) .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

الدليل الأول : ما رواه عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - أن حفصة أم المؤمنين - رضي الله عنها - أخبرته أن رسول الله ﷺ كان إذا سكت المؤذن من الأذان للصلاة وبدا الصبح ركع ركعتين خفيفتين قبل أن تقام الصلاة^(٣) .

الدليل الثاني : ما رواه هشام بن عروة عن أبيه أن عائشة - رضي الله عنها - قالت : كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتي الفجر إذا سمع الأذان، ويخففهما^(٤) .

الدليل الثالث : ما روته عمرة بنت عبدالرحمن عن عائشة - رضي الله عنها - أنها كانت تقول : كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتي الفجر فيخفف حتى إنني أقول: هل قرأ فيهما بأمر القرآن ؟^(٥) .

وهذه الأحاديث واضحة الدلالة .

(١) المغني ٧٦٣/١، الفروع ٥٤٤/١، المبدع ١٤/٢، الإنصاف ١٧٦/٢، الإقناع ١٤٦/١، شرح منتهى الإرادات ٢٢٤/١ .

(٢) الإقناع ١٤٦/١ .

(٣) رواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها . باب استحباب ركعتي سنة الفجر، والحث عليهما، وتخفيفهما، والمحافظة عليهما، وبيان ما يستحب أن يقرأ فيهما رقم ١٤ حديث ٨٧، ٥٠٠/١ .

(٤) رواه مسلم في الكتاب والباب السابقين، حديث ٩٠، ٥٠٠/١ .

(٥) رواه البخاري في أبواب التطوع - باب ما يقرأ في ركعتي الفجر ٥٢/٢، ٥٣ ومسلم في الكتاب والباب

السابقين، الحديثان ٩٢، ٩٣، ٥٠١/١ .

الدليل الرابع : ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قرأ في ركعتي

الفجر ﴿قُلْ يَتَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾^(١)، و ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^{(٢)(٣)} .

الدليل الخامس : ما رواه مجاهد عن عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما -

قال: "رمت النبي ﷺ شهراً فكان يقرأ في الركعتين قبل الفجر بـ ﴿قُلْ يَتَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾^(٤) . و "﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^{(٥)(٦)} .

وجه الاستدلال بهذين الحديثين :

يمكن توجيه الاستدلال بهما بأنهما دلا على أن النبي ﷺ كان يقرأ في أكثر

آحيانه في ركعتي الفجر بسورتي (الكافرون) والإخلاص، وهما قصيرتان بالنسبة لغيرهما، فدل ذلك على استحباب تخفيف القراءة فيهما .

القول الثاني :

أنه لا بأس بتطويل القراءة بعد الفاتحة في ركعتي الفجر .

وهذا هو الظاهر من مذهب الحنفية^(٧) .

(١) سورة الكافرون. الآية (١) .

(٢) سورة الإخلاص. الآية (١) .

(٣) سبق تخريجه ص ٢٤٦ .

(٤) سورة الكافرون. الآية (١) .

(٥) سورة الإخلاص. الآية (١) .

(٦) رواه الترمذي في أبواب الصلاة - باب ما جاء في تخفيف ركعتي الفجر والقراءة فيهما رقم ٣٠٤ .

حديث ٤١٥، ١٦١/١، وقال: "حديث حسن . وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها- باب ماجاء

فيما يقرأ في الركعتين قبل الفجر رقم ١٠٢، حديث ١١٤٩، ٢٦٣/١ . والنسائي في كتاب الافتتاح - باب

القراءة في الركعتين بعد المغرب رقم ٦٨ حديث ١٧٠/٢، ٩٩٢ بلفظ: "رمت رسول الله ﷺ عشرين مرة

يقرأ في الركعتين بعد المغرب. وفي الركعتين قبل الفجر (قل يا أيها الكافرون) و (قل هو الله أحد) .

وقال النووي: "بإسناد جيد إلا أن فيه رجالا اختلفوا فيه وقد روى له مسلم . (المجموع ٣/٣٨٥) .

وأحمد ٩٤/٢، وفي رواية لأحمد: "أربعاً وعشرين مرة أو خمساً . وعشرين مرة ٩٦، ٩٥/٢ .

(٧) شرح معاني الآثار ٣٠٠/١، عمدة القاري ٢٣١/٧

قال العيني : "... الرابع : لا بأس بالتطويل فيهما (يعني ركعتي الفجر) روى ذلك عن إبراهيم النخعي، ومجاهد، وعن أبي حنيفة (ربما قرأت فيهما حزين من القرآن) وهو قول أصحابنا" (١) .

واستدلوا على ذلك بمايلي :

الدليل الأول : ما رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :
"أفضل الصلاة طول القنوت" (٢) .

الدليل الثاني : ما رواه عبد الله (٣) بن حبشي الخثعمي - رضي الله عنه -
أن رسول الله ﷺ سئل : أي الصلوات أفضل؟ قال : "طول القيام" (٤) .

وجه الاستدلال بهذين الحديثين :

أن النبي ﷺ ذكر أن أفضل صلاة التطوع ما كان القيام فيها طويلا .
أي ما طالت فيها القراءة؛ لأنها تكون في القيام، وركعتا الفجر من أشرف التطوعات وأكدها، فيستحب فيها تطويل القراءة كغيرها (٥) .

(١) عمدة القاري ٢٣١/٧ .

(٢) رواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها . باب أفضل الصلاة طول القنوت رقم ٢٢ حديث ١٦٤ .
٥٢٠/١ . ١٦٥ .

(٣) هو عبد الله بن حبشي الخثعمي . يكنى بأبي قتيلة . له صحبة . نزل مكة . روى عن النبي ﷺ وروى عنه عبيد بن عمير ، وسعيد بن محمد بن جبير بن مطعم .

(أسد الغابة ١٤٠/٣ ، الإصابة ٢٩٤/٢ ، تهذيب التهذيب ١٨٣/٥) .

(٤) رواه الطحاوي في كتاب الصلاة . باب القراءة في ركعتي الفجر ٢٩٩/١ .

(٥) شرح معاني الآثار ٢٩٩/١ .

الدليل الثالث : ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال :
"إذا صلى أحدكم للناس فليخفف فإن منهم الضعيف والسقيم والكبير،
وإذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء" ^(١).

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ بين أن من صلى وحده،
فإن له أن يطول ما شاء، فيدخل في ذلك ركعتا الفجر: لأنها تصلى بانفراد.

مناقشة عامة لهذه الأحاديث :

يمكن مناقشتها بأنها عامة في صلوات التطوع، وما سبق من الأحاديث التي
استدل بها أصحاب القول الأول الدالة على مشروعية التخفيف في ركعتي
الفجر خاصة، والخاص مقدم على العام .

الدليل الرابع : ما رواه سعيد بن جبير قال : كان النبي ﷺ ربما أطل
ركعتي الفجر ^(٢) .

وهذا الحديث واضح الدلالة .

مناقشة هذا الدليل :

نوقش من ثلاثة وجوه :

(١) سبق تخريجه ص ٨٣٨ .

(٢) رواه ابن أبي شيبة في كتاب الصلوات . باب من قال لا بأس أن تطول (يعني ركعتي الفجر) ٢/٢٤٤ ،
البيهقي في كتاب الصلاة . باب السنة في تخفيف ركعتي الفجر ٣/٤٤ .

الوجه الأول :

ناقشة ابن حجر ، والعيني بأن في سنده رجالاً لم يسم^(١) .

الوجه الثاني :

يمكن مناقشته بأنه مرسل والمرسل من أقسام الضعيف ما لم يرد ما يعضده ، ولم أطلع على شيء من ذلك .

الوجه الثالث :

كما يمكن مناقشته بأنه على تقدير صحته قد عارضه ما هو أقوى منه كما سبق في أدلة أصحاب القول الأول .

القول الثالث :

أنه يستحب الاقتصار على فاتحة الكتاب في ركعتي الفجر .

وبهذا قال الإمام مالك في الرواية المشهورة عنه، وبها أخذ جمهور أصحابه^(٢) .

جاء في المدونة الكبرى : " وسألنا مالكا عن ركعتي الفجر ما يقرأ فيهما ، فقال مالك: الذي أفعل أنا لأزيد على أم القرآن وحدها"^(٣) .

واستدلوا على ذلك بالسنة، والمعقول :

(١) فتح الباري ٤٧/٣، عمدة القاري ٢٣١/٧ .

(٢) المدونة الكبرى ١٢٤/١، المنتقى شرح موطأ مالك ٢٢٧/١، بداية المجتهد ٢٠٥/١، القوانين الفقهية ص: ٩٤ .

مختصر خليل ص ٣٩، إكمال إكمال المعلم ٣٦٨/٢، شرح الزرقاني على موطأ مالك ٢٦١/١ .

(٣) المدونة الكبرى ١٢٤/١ .

أولاً - من السنة :

ما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت : كان النبي ﷺ يخفف الركعتين اللتين قبل صلاة الصبح حتى إني لأقول هل قرأ بأُم الكتاب^(١) .

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن عائشة - رضي الله عنها - أخبرت أن النبي ﷺ كان يخفف ركعتي الفجر حتى إنها كانت تتشكك في قراءته للفاتحة، وهذا يدل على أنه كان يقتصر فيهما على الفاتحة .

مناقشة هذا الدليل :

ناقشه الطحاوي من ثلاثة وجوه :

الوجه الأول :

أنه يحتمل أنه كان يقرأ فيهما بالفاتحة وغيرها، فيخفف القراءة جدا حتى إنها كانت تقول تعجبا من تخفيفه : "هل قرأ فيهما بفاتحة الكتاب" .

الوجه الثاني :

أنه قد روي عن عائشة - رضي الله عنها - ما يدل على أنه ﷺ كان يقرأ فيهما بعد الفاتحة، فقد روي عنها منقطعاً أنها قالت: كان رسول الله ﷺ يخفي ما يقرأ فيهما وذكرت ﴿قُلْ يٰٓأَيُّهَا الْكٰفِرُونَ﴾^(٢) و ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٣) .

(١) سبق تخريجه ص ٨٧٢ .

(٢) سورة الكافرون. الآية (١) .

(٣) سورة الإخلاص. الآية (١) .

(٤) رواه الطحاوي في كتاب الصلاة - باب القراءة في ركعتي الفجر ٢٩٧/١ .

وروي عنها - رضي الله عنها - أنها قالت : كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتين قبل الفجر، وكان يقول: "نعم السورتان هما يقرأ بهما في ركعتي الفجر ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١)، ﴿قُلْ يَتَّخِذُ الْكَافِرُونَ﴾^(٢)".

الوجه الثالث :

أنه قد روي عن غير عائشة - رضي الله عنها - القراءة بعد الفاتحة في ركعتي الفجر^(٣) - وقد سبقت في أدلة أصحاب القول الأول - .

ثم قال الطحاوي بعد ذكر هذه الوجوه: "فقد ثبت بما وصفنا أن تخفيفه ذلك تخفيفاً معه قراءة، وثبت بما ذكرنا من قراءته غير فاتحة الكتاب نفي قول من كره أن يقرأ فيهما غير فاتحة الكتاب فثبت أنهما كسائر التطوعات، وأنه يقرأ فيهما كما يقرأ في التطوعات ولم نجد شيئاً من صلوات التطوع لا يقرأ فيه بشيء، ويقرأ فيه بفاتحة الكتاب خاصة"^(٤) .

ثانياً - من المعقول :

أن راتبة الفجر مع صلاة الفجر من جهة الصورة كالصلاة الرباعية، ومن سنة الصلاة الرباعية أن تكون ركعتان منها بالفاتحة فقط، وصلاة الصبح قد ثبت أنه يقرأ فيها سورة مع الفاتحة، فوجب أن تكون سنة ركعتي الفجر

(١) سورة الإخلاص . الآية (١) .

(٢) سورة الكافرون . الآية (١) .

(٣) رواه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها . باب ماجاء فيما يقرأ بهما في الركعتين قبل الفجر رقم ١٠٢ ، حديث ١١٥ ، ٣٦٣/١ ، وقال في الزوائد : في إسناد الجريري احتج به الشيخان في صحيحهما ، إلا أنه اختلط في آخر عمره ، وباقي رجاله ثقات . وقال ابن حجر : بإسناد قوي .

(فتح الباري ٤٧/٣) .

(٤) شرح معاني الآثار ٢٩٧/١ ، ٢٩٨ .

(٥) المرجع السابق .

الاقتصار على الفاتحة^(١) .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته من ثلاثة وجوه :

الوجه الأول :

أنه اجتهاد في مقابل نص - وهو ماثبت من قراءته ﷺ فيهما بعد الفاتحة
كما سبق في أدلة أصحاب القول الأول - والاجتهاد في مقابل النص مردود .

الوجه الثاني :

عدم التسليم بأن راتبة الفجر مع صلاة الفجر من ناحية الصورة كالصلاة
الرباعية: لأن كلا منهما مشروعة على وجه الاستقلال، ولها أحكام مستقلة
خاصة بها .

الوجه الثالث :

أنه على تقدير التسليم بذلك فإنه لا يستقيم ما قالوه: لأنه إذا اعتبرت راتبة
الفجر مع صلاة الفجر كالرباعية فإن القراءة بعد الفاتحة تكون مشروعة في
الراتبة دون الفريضة: لأن القراءة بعد الفاتحة في الصلاة الرباعية تشرع في
الأولين، وراتبة الفجر تصلى قبل صلاة الفجر، وهذا خلاف النص .

الترجيح :

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - هو القول
الأول القائل باستحباب تخفيف القراءة بعد الفاتحة في ركعتي الفجر: لقوة
ما استدلوا به وصراحته .

(١) المنتقى شرح موطأ مالك ٢٢٧/١ .

المسألة الثانية

ما يستحب قراءته بعد الفاتحة في ركعتي الفجر

عند القائلين باستحبابها

اختلف القائلون باستحباب القراءة بعد الفاتحة في ركعتي الفجر - وهم الحنفية، والإمام مالك في رواية عنه، وبها أخذ بعض أصحابه، والشافعية، والحنابلة - على ثلاثة أقوال، وهي كما يلي :

القول الأول :

تستحب القراءة بعد الفاتحة في ركعتي الفجر بسورتى (الكافرون) والإخلاص، وقوله . تعالى . : ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ ۖ ﴾ (١) الآية . وقوله . تعالى . : ﴿ قُلْ يَا هَلَلُ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ۖ ﴾ (٢) الآية .

وبهذا قال الشافعية^(٢).

قال النووي: "ويقرأ في ركعتي سنة الصبح بعد الفاتحة في الأولى

﴿قُلْ يٰٓأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ ^(٤) وفي الثانية ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ^(٥)، وإن شاء قرأ في

(١) سورة البقرة. الآية (١٣٦).

(٢) سورة آل عمران . الآية (٦٤).

(٢) المجموع ٣/٣٨٥، التبيان ص ١٤١، روضة الطالبين ١/٣٣٨، فتح الباري ٣/٤٧.

(٤) سورة الكافرون. الآية (١).

(٥) سورة الإخلاص. الآية (١) ..

الأولى ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾^(١) الآية وفي الثانية ﴿قُلْ يَتَاهَل الْكِتَابِ
تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾^(٢) الآية . فكلاهما صحيح من فعل
رسول الله ﷺ^(٣) .

وبه قال الحنابلة^(٤) .

قال البهوتي : (وسن تخفيفهما) أي ركعتي الفجر للخبر. وأن يقرأ فيهما
بعد الفاتحة ﴿قُلْ يَتَاهَل الْكِتَابِ﴾^(٥) و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٦) . أو في الأولى
﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾^(٧) الآية. وفي الثانية ﴿قُلْ يَتَاهَل الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى
كَلِمَةٍ﴾^(٨) الآية^(٩) .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

**أولاً - استدلو على استحباب القراءة بسورتي (الكافرون) والإخلاص
بما يلي :**

الدليل الأول : ما رواه أبو هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قرأ في ركعتي

-
- (١) سورة البقرة الآية (١٣٦)
 - (٢) سورة آل عمران ، الآية (٦٤) .
 - (٣) التبيان ص ١٤١
 - (٤) المغني ١/٧٦٣ ، الإنصاف ٢/١٧٦ ، الإقناع ١/١٤٦ ، شرح منتهى الإرادات ١/٢٢٤ ، الروض المربع ١/٢٢٤
 - (٥) سورة الكافرون ، الآية (١) ..
 - (٦) سورة الإخلاص الآية (١) .
 - (٧) سورة البقرة ، الآية (١٣٦) .
 - (٨) سورة آل عمران ، الآية (٦٤)
 - (٩) شرح منتهى الإرادات ١/١٢٤ .

الفجر ﴿ قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾^(١) ، و ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(٢) .

الدليل الثاني : ما رواه مجاهد عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال :

رمقت النبي ﷺ شهراً فكان يقرأ في الركعتين قبل الفجر بـ ﴿ قُلْ يَأَيُّهَا
الْكَافِرُونَ ﴾^(٣) و ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(٤) .

الدليل الثالث : ما روته عائشة -رضي الله عنها- قالت: كان رسول الله ﷺ

يقول: نعم السورتان هما يقرأ بهما في ركعتي الفجر ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(٥) و
﴿ قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾^(٦) .

وهذه الأحاديث واضحة الدلالة .

ثانياً - واستدلوا على القراءة بقوله . تعالى . : ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ

إِلَيْنَا ... ﴾^(٧) . الآية . وقوله : ﴿ قُلْ يَأَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ

بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾^(٨) . الآية . بما يلي :

-
- (١) سورة الكافرون، الآية (١) .
 - (٢) سورة الإخلاص، الآية (١) .
 - (٣) سبق تخريجه ص ٢٤٦ .
 - (٤) سورة الكافرون، الآية (١) .
 - (٥) سورة الإخلاص الآية (١) .
 - (٦) سبق تخريجه ص ٨٧٢ .
 - (٧) سورة الإخلاص الآية (١) .
 - (٨) سورة الكافرون، الآية (١) .
 - (٩) سبق تخريجه ص ٨٧٨ .
 - (١٠) سورة البقرة ، الآية (١٣٦) .
 - (١١) سورة آل عمران ، الآية (٦٤) .

ما رواه عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - قال : كان رسول الله ﷺ يقرأ في ركعتي الفجر ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ ﴾^(١) والتي في آل عمران ﴿ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ ﴾^(٢) .

القول الثاني :

تستحب القراءة بعد الفاتحة في ركعتي الفجر بسورتي (الكافرون) والإخلاص .

وبهذا قال بعض الحنفية، قال ابن نجيم : "... وفي الخلاصة، والسنة في ركعتي الفجر ثلاث أحدهما أن يقرأ في الأولى ﴿ قُلْ يَتَّيْبُهَا الْكَافِرُونَ ﴾^(٣) وفي الثانية الإخلاص "^(٤) .

وبه قال الإمام مالك في رواية عنه، وأخذ بها بعض أصحابه^(٥) .

قال ابن جزى : "... ويقرأ فيهما سرا بأمر القرآن وحدها، وقيل : في الأولى بـ ﴿ قُلْ يَتَّيْبُهَا الْكَافِرُونَ ﴾^(٦) . وفي الثانية (بالإخلاص)^(٧) .

-
- (١) سورة البقرة ، الآية (١٣٦) .
 - (٢) سورة آل عمران ، الآية (٦٤) .
 - (٣) رواه بهذا اللفظ مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها . باب استحباب ركعتي الفجر والحث عليهما وتخفيفهما والمحافظة عليهما، وبيان ما تستحب أن يقرأ فيهما رقم ١٤ . حديث ١٠٠ ، ٥٠٢/١ .
 - (٤) سورة الكافرون، الآية (١) .
 - (٥) البحر الرائق ٤٨/١ .
 - (٦) المنتقى شرح موطأ مالك ٢٢٧/١ ، القوانين الفقهية ص ٩٤ ، إكمال إكمال المعلم ٣٦٨/٢ ، ٣٦٩ ، جواهر الإكليل ٧٥/١ .
 - (٧) سورة الكافرون، الآية (١) .
 - (٨) القوانين الفقهية ص ٩٤ .

واستدلوا على ذلك بما استدل به أصحاب القول الأول على استحباب القراءة بهاتين السورتين في ركعتي الفجر كحديث أبي هريرة. وحديث ابن عمر، وحديث عائشة- رضي الله عنهم-.

القول الثالث :

ليس هناك قراءة معينة تستحب في ركعتي الفجر . وهذا هو الظاهر من قول الإمام أبي حنيفة وبعض أصحابه حيث نقل الطحاوي قوله: "ربما قرأت في ركعتي الفجر جزأين من القرآن"^(١). ويؤيد ذلك قولهم فيما سبق^(٢) بأن الأفضل إطالة القراءة بعد الفاتحة في ركعتي الفجر، وقد سبق أدلتهم على ذلك ومناقشتها.

مناقشة هذا القول :

يمكن مناقشته بأنه مخالف لما ثبت عن النبي ﷺ من عدة طرق من القراءة فيهما بسورتي (الكافرون) والإخلاص، كما سبق في أدلة أصحاب القولين السابقين، حتى روى عنه عبدالله بن عمر- رضي الله عنهما- شهراً كاملاً، ومخالف لما روى عنه القراءة فيهما بقوله . تعالى : ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا ﴾^(٣) الآية وقوله : ﴿ قُلْ يَٰ أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾^(٤) الآية كما سبق في أدلة أصحاب القول الأول وغير ذلك. حيث إن هذه الأدلة صحيحة وصريحة على استحباب القراءة بذلك.

(١) شرح معاني الآثار ١/ ٣٠٠ .

(٢) ص ٨٧٣ .

(٣) سورة البقرة . الآية (١٣٦) .

(٤) سورة آل عمران . الآية (٦٤) .

الترجيح :

الذي يظهر في هذه المسألة . والله أعلم بالصواب . أنه يستحب القراءة في ركعتي الفجر بسورتي (الكافرون) والإخلاص في بعض الأحيان . وبقوله تعالى : ﴿ قُلُوا آمَنَّا بِاللَّهِ ... ﴾ الآية . مع قوله : ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ الآية في بعض الأحيان . لما استدل به أصحاب القول الأول .

(١) سورة البقرة ، الآية (١٣٦) .

(٢) سورة آل عمران ، الآية (٦٤) .

المطلب الثاني

الجهر والإسرار بالقراءة في نوافل النهار التي لا تشرع لها الجماعة

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال، وهي كما يلي :

القول الأول:

أنه يستحب الإسرار بالقراءة في نوافل النهار التي لا تشرع لها الجماعة والجهر خلاف الأول .

وهذا قول في مذهب المالكية^(١)،^(٢) .

قال ابن أبي زيد القيرواني: " يستحب في نوافل الليل، وفي نوافل النهار الإسرار ، وإن جهر في النهار في تنفله فذلك واسع"^(٣) .

وهو الظاهر من مذهب الشافعية^(٤) .

قال النووي : " وأما نوافل النهار فيسن فيها الإسرار بلاخلاف"^(٥) .

ويمكن الاستدلال لهم على ذلك بالسنة، والمعقول :

-
- (١) إلا أنهم استثنوا الورد إذا لم يصل إلا بعد الفجر فالأفضل فيه الإسرار: نظراً لأصله .
 - (٢) الرسالة ص ٤٠، شرح أبي الحسن لرسالة ابن أبي زيد ٢٥٨/١، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ٣١٣/١، شرح منح الجليل ٢٠٥/١، الثمر الداني ١٤٠/١ .
 - (٣) الرسالة ص ٤٠ .
 - (٤) المجموع ٣٩١/٣، روضة الطالبين ٢٤٨/١، فتح الوهاب ٤٠/١، مغني المحتاج ١٦٢/١، حاشية قليوبي ١٥٤/١ .
 - (٥) المجموع ٣٩١/٣ .

أولاً - من السنة :

ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: " صلاة النهار عجماء ^(١) .

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الدليل بأن النبي ﷺ أخبر أن صلاة النهار عجماء، أي لا تسمع فيها القراءة، وهذا عام يشمل الفرائض والنوافل، فدل ذلك على استحباب الإسرار في نوافل النهار التي لا تشرع لها الجماعة .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأن في ثبوته عن النبي ﷺ نظراً كما سبق ^(٢) بيانه .

ثانياً - من المعقول :

أن الإسرار بالقراءة مستحب في الظهر والعصر من فرائض النهار، فكذلك نوافله: لأنه لافرق بين الفرض والنفل إلا بدليل، ولادليل هنا على التفريق .

القول الثاني :

أنه يستحب الإسرار بالقراءة في نوافل النهار التي لا تشرع لها الجماعة، ويكره الجهر بها .

وهذا قول في مذهب المالكية ^(٣) .

(١) سبق تحريجه ص ١٤٤ .

(٢) ص ١٤٩ .

(٣) شرح أبي الحسب لرسالة ابن أبي زيد القيرواني ٢٥٨/١، الشرح الكبير ٢١٣/١ شرح مع الحليل ٢٠٥/١، التمر الداني ص ١٤٠ .

قال الدردير: " (و) ندب (سرية) أي بالنفل (نهاراً) وفي كراهة الجهر به قولان ما عدا الورد إذا صلاه نهاراً فإنه يجهر به نظراً لأصله^(١) .

وهو الوجه الصحيح في مذهب الحنابلة^(٢) .

قال ابن مفلح: " ويكره الجهر نهاراً في الأصح، قال أحمد: لا يرفع " ^(٣) .

واستدلوا على ذلك بما استدل به أصحاب القول الأول مما روي عن النبي ﷺ من قوله: " صلاة النهار عجماء " ^(٤) ، وقد سبقت مناقشته .

القول الثالث :

أنه يجب الإسرار بالقراءة في نوافل النهار التي لا تشرع لها الجماعة .

وبهذا قال الحنفية^(٥) .

قال ابن نجيم: " وقد أفاد أن المتفل بالنهار يجب عليه الإخفاء مطلقاً " ^(٦) .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

أن فرائض النهار، وهي الظهر والعصر يجب فيها الإسرار بالقراءة فكذلك النوافل: لأن النوافل أتباع للفرائض، لكونها مكملات لها^(٧) .

(١) الشرح الكبير ٣١٣/١ .

(٢) الفروع ٥٦٦/١، الإنصاف ٥٧/٢، الإقناع ١٥٢/١ .

(٣) الفروع ٥٦٦/١ .

(٤) سبق تخريجه ص ١٩٩ .

(٥) بدائع الصنائع ١/١٦١، البحر الرائق ١/٣٢٥، مجمع الأنهر ١/١٠٣، مراقي الفلاح ص ٥٨، فوائن

التشريع ٣٩/٢ .

(٦) البحر الرائق ١/٣٢٥ .

(٧) فوائن التشريع ٣٩/٢ .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بعدم التسليم بوجوب الإسرار في صلاتي الظهر والعصر، بل هو مستحب كما سبق^(١) .

الترجيح :

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة- والله أعلم بالصواب- هو القول الأول القائل باستحباب الإسرار في نوافل النهار التي لا تشرع لها الجماعة لما سبق^(٢) من رجحان استحباب الإسرار في فرائض النهار فتقاس عليها نوافله؛ لأن حكم النفل والفرض واحد ما لم يرد ما يدل على التفريق، ولم يرد ذلك هنا .

(١) ص ٢٨٥ وما بعدها .

(٢) ص ٢٨٥ .

المطلب الثالث

الجهر والإسرار بالقراءة في نوافل الليل التي لا تشرع لها الجماعة

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على أربعة أقوال، وهي كما يلي :

القول الأول :

أن المصلي مخير بين الجهر والإسرار، لكن إن كان في الجهر فائدة كأن يحصل به نشاط للمصلي، أو بحضرته من يستفيد منه فهو أفضل، وإن كان فيه مفسدة، كأن يكون قريباً من متعبد أو نائم، فالإسرار أفضل .
وبهذا قال الحنابلة^(١) .

قال ابن قدامة : "... وهو مخير إن شاء خافت، وإن شاء جهر ... إلا أنه إن كان يسمع من ينفعه، أو يكون أنشط له وأطيب لقلبه، فالجهر أفضل، وإن كان يؤذي أحداً، أو يخلط عليه القراءة فالسر أولى"^(٢) .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

أولاً - استدلوا على التخيير بما يلي :

الدليل الأول : ما رواه أبو قتادة أن النبي ﷺ خرج ليلة فإذا هو

بأبي بكر رضي الله عنه يصلي يخفض من صوته، قال: وممر بعمر بن الخطاب وهو يصلي رافعا صوته، قال: فلما اجتمعا عند النبي ﷺ قال النبي ﷺ: "يا أبا بكر مررت

(١) المغني ١/٧٧٣، الكافي ١/١٥٥، الإنصاف ٢/٥٧، الإقناع ١/١٥٢ .

(٢) الكافي ١/١٥٥، ١٥٦ .

بك وأنت تصلي تخفض صوتك" قال: قد أسمعت من ناجيت يا رسول الله، قال: وقال لعمر: "مررت بك وأنت تصلي رافعا صوتك، قال: فقال: يا رسول الله أوقف الوسنان وأطرد الشيطان، زاد الحسن في حديثه، فقال النبي ﷺ: "يا أبا بكر ارفع من صوتك شيئا، وقال لعمر: "اخفض من صوتك شيئا" (١).

ورواه أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بهذه القصة، ولم يذكر قوله: "فقال لأبي بكر: ارفع من صوتك شيئا، وقال لعمر: اخفض "وزاد" وقد سمعتك يا بلال وأنت تقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة. قال: كلام طيب يجمع الله بعضه إلى بعض، فقال النبي ﷺ: "كلكم قد أصاب" (٢).

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ لم ينكر على أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إسراره بالقراءة في صلاة الليل، ولم ينكر على عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جهره فيها، وهذا يدل على أن المصلي مخير بين الجهر والإسرار بالقراءة في نوافل الليل التي لا تشرع لها الجماعة، ويؤيد ذلك قوله ﷺ فيه "كلكم قد أصاب".

الدليل الثاني : ما رواه عبد الله بن أبي قيس قال: "سألت عائشة، كيف كانت قراءة النبي ﷺ بالليل ؟ فقالت : كل ذلك قد كان يفعل ربما أسر بالقراءة وربما جهر، فقلت : الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة" (٣).

(١) سبق تخريجه ص ٢٩٦ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٩٦ .

(٣) رواه الترمذي في أبواب الصلاة - باب ما جاء في القراءة بالليل رقم ٣٢٥، حديث ٤٤٧، ٢٧٨/١ . وقال : " حديث صحيح غريب " وقال الشوكاني: رجاله رجال الصحيح (نيل الأوطار ٥٩/٢) .

الدليل الثالث : ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال : " كانت قراءة النبي ﷺ بالليل يرفع طورا ويخفض طورا " ^(١) .

وهذان الحديثان واضحا الدلالة .

ثانياً - استدلوأ على أن الأفضل الإسرار إذا كان الجهر يتسبب في مفسدة بما يلي :

ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال : اعتكف رسول الله ﷺ في المسجد فسمعهم يجهرون بالقراءة فكشف الستر وقال : " ألا إن كلكم مناج ربه فلا يؤذین بعضكم بعضا ، ولا يرفع بعضكم على بعض في القراءة " ، أو قال : " في الصلاة " ^(٢) .

وهذا الحديث واضح الدلالة .

القول الثاني :

أن المصلي يخیر بین الجهر والإسرار بالقراءة في نوافل الليل التي تشترع لها الجماعة مطلقا .

وهو الظاهر من قول الحنفية ^(٣) .

قال ابن نجيم : " والمتفل بالليل مخیر بین الجهر والإخفاء إن كان منفردا " ^(٤) .

(١) سبق تخريجه ص ٣٩٦ .

(٢) رواه أبو داود في كتاب الصلاة - باب في الصوت بالقراءة في صلاة الليل، حديث ١٣٢٢، ٣٨/٢، البيهقي في كتاب الصلاة - باب من لم يرفع صوته بالقراءة شديدا إذا كان يتأذى به من حوله ١١/٣، وعبد الرزاق في كتاب الصلاة - باب قراءة الليل حديث ٤٢١٠، ٤٩٦/٢، وأحمد ٩٤/٣ . وقال النووي : بإسناد صحيح (المجموع ٣٩١/٣) .

(٣) تحفة الفقهاء ١٢٩/٢، ١٣٠، بدائع الصنائع ١٦١/١، البحر الرائق ٣٣٥/١ مجمع الأنهر ١٠٣/١، مراقي الفلاح ص ٤٨، قوانين التشريع ٣٩/٢ .

(٤) البحر الرائق ٣٣٥/١ .

القول الثالث :

أنه يستحب الجهر بالقراءة في نوافل الليل التي لا تشرع لها الجماعة، إلا إذا كان يحصل به مفسدة كالتشويش على مصل آخر، أو نائم فالأفضل الإسرار .

وبهذا قال المالكية^(١) .

قال ابن أبي زيد^(٢) القيرواني: "يستحب في نوافل الليل الإجهار..."^(٣) .

وبه قال بعض الشافعية^(٤) .

قال النووي: "وأما نوافل الليل فقال صاحب (التممة) : يجهر"^(٥) .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

أولاً - استدلو على استحباب الجهر بما يلي :

الدليل الأول : ما رواه حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال : صليت مع رسول الله ﷺ ذات ليلة فافتتح البقرة، فقلت: يركع عند المائة، ثم مضى فقلت: يصلي بها في ركعة، فمضى، فقلت: يركع بها ثم افتتح النساء، فقرأها، ثم افتتح آل عمران فقرأها، يقرأ مترسلاً، إذا مر بآية فيها تسبيح سبح، وإذا مر بسؤال سأل، وإذا مر بتعوذ تعوذ..."^(٦) الحديث .

(١) الرسالة ص ٤٠، الفواكه الدواني ٢٣٣/١، حاشية العدوي ٢٥٨/١، الشرح الكبير ٣١٣/١ .

(٢) هو عبدالله بن عبد الرحمن الغزي. القيرواني. المالكي. يكنى بأبي محمد. إمام المالكية في وقته وقد وثقه. ولخص مذهبهم وذب عنه، وكان يعرف بمالك الصغير، وقال فيه القاسمي : هو إمام موثق به في ديانته وروايته، له مؤلفات كثيرة منها : النوادر والزيادات على المدونة. والرسالة. توفي سنة ٣٨٦هـ .
(٣) الديباج المذهب ص ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، النجوم الزاهرة ٢٠٠/٤ .

(٤) الرسالة ص ٤٠ .

(٥) روضة الطالبين ٢٤٨/١، المجموع ٣٩١/٣ .

(٥) روضة الطالبين ٢٤٨/١ .

(٦) سبق تخريجه ص ٢٤٢ .

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن حذيفة رضي الله عنه أخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في صلاته في الليل بسورة البقرة، وآل عمران، والنساء، وأنه كان يقرأ مترسلاً يسبح عند آية التسبيح ويسأل عند آية السؤال، ويتعوذ عند آية التعوذ، وهذا يدل على أنه صلى الله عليه وسلم كان يجهر بالقراءة فيها؛ لأنه لو كان يسر لما علم حذيفة بما قرأ به. ولا وصفها، وهذا يدل على استحباب الجهر بالقراءة في نوافل الليل التي لا تشرع فيها الجماعة .

الدليل الثاني : ما رواه عبدالله بن عباس - رضي الله عنهما - قال :

كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم على قدر ما يسمعه من في الحجرة وهو في البيت ^(١).

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن ابن عباس - رضي الله عنهما - وصف قراءة النبي صلى الله عليه وسلم بأنها كانت بحيث يسمعه من في الحجرة، وهذا يدل على أنه كان يجهر بالقراءة في صلاة الليل مما يدل على استحبابه .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأنه ليس في الحديث أن ذلك كان في صلاة الليل .

مناقشة عامة لهذين الحديثين :

يمكن مناقشتهم بأنه يمكن حملهما على أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى أن في الجهر مصلحة، جمعاً بينهما وبين ما استدل به أصحاب القول الأول .

(١) رواه أبو داود في كتاب الصلاة - باب في رفع القراءة في صلاة الليل حديث ١٢٢٧، ٢٧/٢ وسكت عنه .

وفي سننه عبد الرحمن بن أبي الزناد، قال فيه ابن حجر: "صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد".

(تقريب التهذيب ١/٨٠:) .

ثانياً : واستدلوا على أن الأفضل الإسرار إذا كان الجهر يسبب مفسدة
بما استدل به أصحاب القول الأول على ذلك من حديث
أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

القول الرابع :

أنه يستحب التوسط بين الجهر والإسرار في القراءة في نوافل الليل التي
لا تشرع لها الجماعة إلا إذا كان يحصل بذلك مفسدة كالتشويش على نائم
فيستحب الإسرار .

وهذا هو القول الصحيح عند الشافعية^(١) .

قال الشرييني: "وأما النوافل المطلقة فيسر بها نهاراً ويتوسط فيها ليلاً
بين الإسرار والجهر وإذا لم يشوش على نائم أو مصل أو نحوه وإلا فالسنة
الإسرار"^(٢) .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

ما استدل به أصحاب القول الأول من حديث أبي قتادة رضي الله عنه وقول
النبي ﷺ فيه لأبي بكر: "يا أبا بكر ارفع من صوتك شيئاً ولعمر: "اخفض من
صوتك شيئاً"^(٣) .

(١) المجموع ٣/٣٩١، روضة الطالبين ١/٢٤٨، فتح الوهاب ١/٤١، مغني المحتاج ١/١٦٢، نهاية المحتاج

١/٤٩٤، بجيرمي على الخطيب ٢/٥٦ .

(٢) مغني المحتاج ١/١٦٢ .

(٣) سبق تخريجه ص ٣٩٦ .

وجه الاستدلال :

يمكن توجيه الاستدلال بهذا الحديث بأن النبي ﷺ أمر أبا بكر يرفع صوته قليلاً لما مر به وهو يسر في صلاة الليل، وأمر عمر بالخفض قليلاً لما مر به وهو يجهر، وهذا يدل على استحباب التوسط بالقراءة في صلاة الليل: لأنه لو كان الجهر مستحباً لأقر عمر عليه ولأرشد أبا بكر إليه .

مناقشة هذا الدليل :

يمكن مناقشته بأن النبي ﷺ قد صوبهما على الجهر والإسرار كما جاء في رواية أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من قوله ﷺ لهما ولبلال : " كلكم قد أصاب " ^(١).

الترجيح :

الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة- والله أعلم بالصواب- هو القول الأول القائل بالتخيير بين الجهر والإسرار بالقراءة في نوافل الليل التي لا تشرع لها الجماعة إلا إذا كان الجهر يحقق فائدة للمصلي ببعث النشاط فيه، أو مساعدته في الحفظ، أو لغيره بتعلم، أو مساعدة في قيام فيستحب الجهر، أو كان في الجهر مفسدة كأن يحصل به تشويش على مصلى آخر، أو إيقاظ نائم فيستحب الإسرار. لقوة ما استدلوا به، ووجهته، وتحقيقه للفائدة للمصلي، ودفعه للمضرة عن غيره .

(١) سبق تخريجه ص ٣٩٦ .

المطلب الرابع

ما تستحب قراءته بعد الفاتحة في ركعتي الطواف

اتفق أصحاب المذاهب الأربعة على استحباب القراءة بسورتي (الكافرون) والإخلاص في ركعتي الطواف .

فقد قال بذلك الحنفية^(١) .

جاء في الفتاوي الهندية : " وهاتان الركعتان واجبتان عندنا يقرأ في الأولى ﴿ قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾^(٢) ، وفي الثانية ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(٣) .
وبه قال المالكية^(٤) .

قال ابن عبد البر : " فإذا فرغ من طوافه صلى خلف المقام إن أمكنه ركعتين وإلا فحيث تيسر من المسجد ما خلا الحجر يقرأ فيهما بـ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(٦) و ﴿ قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾^(٧) .
وبه قال الشافعية^(٨) .

(١) البحر الرائق ٢/٣٣٢ . الفتاوي الهندية ١/٢٢٦ . حاشية رد المحتار ٢/٤٩٨ . ٤٩٩ .

(٢) سورة الكافرون . الآية (١) .

(٣) سورة الإخلاص . الآية (١) .

(٤) الفتاوي الهندية ١/٢٢٦ .

(٥) الكافي ١/٣٦٧ . مختصر خليل ص ٧٩ . شرح أبي الحسن لرسالة ابن أبي زيد القيرواني ١/٤٦٩ .

الشرح الصغير ١/٢٧٤ .

(٦) سورة الإخلاص . الآية (١) .

(٧) سورة الكافرون . الآية (١) .

(٨) الكافي ١/٣٦٧ .

(٩) المذهب ١/٢٣١ . المجموع ٨/٥٣ . التبيان ص ١٤١ ، ١٤٢ . روضة الطالبين ٣/٧٢ . مغني المحتاج ١/٤٩١ .

قال الشيرازي : "... ويصلي ركعتين في البيت، والمستحب أن يقرأ في الأولى بعد الفاتحة ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾^(١)، وفي الثانية ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٢) .

وبه قال الحنابلة^(٣) .

قال ابن قدامة : " فإذا فرغ من الطواف صلى ركعتين خلف مقام إبراهيم يقرأ فيهما بـ ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾^(٤) وسورة الإخلاص^(٥) " ^(٦) .

واستدلوا على ذلك بأدلة من السنة، والمعقول :

أولاً - من السنة :

الدليل الأول : ما رواه جعفر^(٧) بن محمد عن أبيه عن جابر في صلاة حجة النبي ﷺ قال : "... ثم نفذ إلى مقام إبراهيم - عليه السلام - فقرأ

(١) سورة الكافرون. الآية (١) .

(٢) سورة الإخلاص . الآية (١) .

(٣) المهذب ٢٢١/١ .

(٤) المقنع ص ٧٨، الكافي ٤٣٣/١، المغني ٥٠٠/٣، شرح منتهى الإرادات ٥٤/٢ .

(٥) سورة الكافرون. الآية (١) .

(٦) سورة الإخلاص. الآية (١) .

(٧) هو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن أبي طالب، الهاشمي، المدني المعروف بالصادق. ولد سنة ٨٠هـ، يكنى بأبي عبدالله، وثقه الشافعي، وابن معين، والنسائي، وابن خثيمة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال فيه : كان من سادات أهل البيت فقهاً وعلماً وفضلاً يحتج بحديثه من غير رواية أولاده عنه. وقال ابن حجر : صدوق، فقيه، وإمام، توفي سنة ١٤٨هـ .

(الحجر والتعديل ٤٨٧/٢، ميزان الاعتدال ١٤٤/١، تهذيب التهذيب ١٠٣/٢، ١٠٤، تقريب التهذيب ١٣٢/١) .

﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ ^(١) فجعل المقام بينه وبين البيت، فكان أبي يقول: (ولا أعلمه ذكره إلا عن النبي ﷺ) كان يقرأ في الركعتين ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ^(٢) و ﴿قُلْ يَتَّيْنَاهَا الْكَافِرُونَ﴾ ^(٣) ثم رجع إلى الركن فاستلمه ^(٤).

الدليل الثاني: ما رواه يعقوب ^(٥) بن زيد أن النبي ﷺ قرأ في ركعتي الطواف ﴿قُلْ يَتَّيْنَاهَا الْكَافِرُونَ﴾ ^(٦) و ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ^{(٧) (٨)}.

ثانياً - من المعقول :

الدليل الأول : أنه تستحب القراءة بهما لا شتمالهما على التوحيدين العملي والعلمي ففي سورة (الكافرون) اعتقاد عملي: لأن معنى (لا أعبد) لا أفعل كذا، والإخلاص اعتقاد علمي ^(٩).

الدليل الثاني : أن في قراءتهما الإخلاص في العبادة لله - سبحانه وتعالى - وذلك مناسب لهذا المقام: لأن المشركين كانوا يعبدون فيه الأصنام ^(١٠).

(١) سورة البقرة . الآية (١٢٥).

(٢) سورة الإخلاص . الآية (١).

(٣) سورة الكافرون . الآية (١).

(٤) رواه مسلم في كتاب الحج - باب حجة النبي ﷺ رقم ١٩، حديث ١٤٧، ٨٨٦/٢، ٨٩٢.

(٥) هو يعقوب بن زيد بن طلحة بن عبد الله بن مليكة التيمي، المدني، يكنى بأبي يوسف، قاضي المدينة، وثقه النسائي، وأبو زرعة، وقال أبو حاتم: ليس به بأس، يحتج بحديثه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: صدوق، توفي في ولاية أبي جعفر المنصور.

(الجرح والتعديل ٢٠٧/٩، تهذيب التهذيب ٣٨٥/١١، تقريب التهذيب ٣٧٥/٢).

(٦) سورة الكافرون . الآية (١).

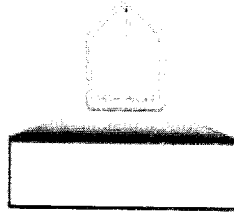
(٧) سورة الإخلاص . الآية (١).

(٨) رواه ابن أبي شيبه في كتاب الحج - باب في ركعتي الطواف ما يقرأ فيهما ١١٠/٤، وهو مرسل: لأن يعقوب تابعي.

(٩) حاشية العدوي ٤٦٩/١.

(١٠) مغني المحتاج ٤٩١/١.





ردمك : ٩-٣٠٢-٠٤-٩٩٦٠ (مجموعة)

٥-٣٠٤-٠٤-٩٩٦٠ (ج ١)